

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

العد العكسي للعولمة

عدالة أم تدمير الذات

مستقبل العولمة

تأليف: هرالد شومان وكريستيانه غريفه
ترجمة: د. محمد الزايد
مراجعة وتدقيق: د. نهاد نور الدين جرد

العد العكسي للعولمة

عدالة أم تدمير الذات
مستقبل العولمة

تأليف: هرالد شومان وكريستيانه غريفة

ترجمة: د. محمد الزايد

مراجعة وتدقيق: د. نهاد نور الدين جرد

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١١م

حاز هذا الكتاب على جائزة

(الكتاب السياسي) لعام ٢٠٠٩م

من قبل مؤسسة فريدريش إبرت الألمانية

Friedrich - Ebert - Stiftung

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

العنوان الأصلي للكتاب:

Der globale Countdown

Gerechtigkeit oder Selbstzerstoerung

Die Zukunft der Globalisierung

By: Harald Schumann Christiane Grefe

العد العكسي للعولمة: عدالة أم تدمير الذات: مستقبل العولمة / تأليف هرالد شومان؛ كريستيانه غريفه؛ ترجمة محمد الزايد - دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١م .- ٥٦٠ ص ؛ ٢٤ سم.

(دراسات فكرية ؛ ٧)

١- ٣٣٧ ش و م ع ٢- العنوان ٣- شومان ٤- غريفه
٥- الزايد ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات فكرية

«٧»

مقدمة المترجم

يعد هذا الكتاب امتدادا أو متابعة لموضوع الكتاب الناجح الذي أصدره الصحفيان الألمانيان هَرَالد شومان وهانس – بيتر مارتين عام ١٩٩٦ بعنوان (فخ العولمة.. هجوم على الرفاهية والديموقراطية)، وكان موضوعه نقد نظام العولمة، الذي رأى المؤلفان أن من أبرز عيوبه غياب الرقابة السياسية الفعالة عن عالم المال والاقتصاد، واتساع الهوة بشكل رهيب بين طبقتي الأغنياء والفقراء. وفي هذا الكتاب الجديد (العد العكسي للعولمة) يتابع هَرَالد شومان ما بدأه في الكتاب الأول بالتعاون مع الصحفية كريستيانه غريفه. إذ يواصل المؤلفان في هذا الكتاب نقد نظام العولمة والهجوم عليه بشراسة، خاصة بعد تفجر الأزمة المالية الأمريكية، التي امتدت آثارها المدمرة اقتصاديا إلى أغلب دول العالم نتيجة نظام العولمة، وتفاقم مشكلة الفقر في العالم بصورة رهيبة، بينما ثروات العالم أجمع واقتصادياته يتحكم فيها عدد محدود من البشر لا يتجاوز ٥٠٠٠٠ شخص.

ويرى النقاد أن هذا الكتاب بفصوله التسعة يعد وثيقة تصلح للطرح في محاكمة عالمية للمسؤولين عما صنعته مسيرة العولمة انطلاقاً من الحرية الفردية والحرية الرأسمالية، ومن توظيفها لوضع المصلحة الفردية الأنانية فوق كل اعتبار آخر. من ذلك رأيت أن ترجمة هذا الكتاب مكسب للمكتبة العربية وللقارئ العربي. وخطتي في الترجمة كما يلي: بما أن العمل إنما هو الترجمة فقد التزمت بمفهوم الترجمة الأمينة التزاما يكاد حرفياً، دون تغيير من زيادة أو نقصان في النص المترجم على النص الأصلي. إلا نادرا، وهو قليل اضطررت إليه اضطرارا في الحالات التالية:

١- تختلف اللغة الألمانية عن اللغة العربية في أسلوب الصياغة، فصياغة الجملة في الألمانية تطول وتتمطى أحياناً، وتقبل تداخل المعاني فيها،وبعبارة أوضح، جملة ذات نفس طويل، بينما تميل اللغة العربية إلى الإيجاز والحسم في المعاني، فإذا ترجمت إليها الجملة الألمانية على صورتها الأصلية كما هي، ربما لا تؤدي المعنى الدقيق على صورته الحقيقية في لغته الألمانية دون أن يختل أو يبهم قليلاً أو كثيراً. مما اضطرني أحياناً نادرة إلى التصرف (بحذر) في الصياغة لأداء المعنى الوارد في النص الألماني.

٢- هناك الكثير من الأخطاء الشائعة في النثر الحديث، وخاصة في لغة الصحافة، حتى غطت على صحيح اللغة وسلامة العبارة. وهي أيسر الحديث، وأسهل أن تجري على قلمه تمشياً مع القاعدة المغلوطة: الخطأ الشائع خير من الصحيح المهجور. ولكني آثرت هذا الصحيح (المنسي) على الرغم من أن التعبير الألماني يغري أحياناً بالعكس.

وقد آزرني في هذا المنهج،وشجعني على التزامه صديقي أستاذ العربية السيد أكرم قنوص. وقد عرضت الكتاب عليه بعد الفراغ من ترجمته، فتفحصه ودقق لغته، فأثنى على سلاسته وسلامة عبارته، وأشار بكثير من التصويبات اللغوية.

فله جزيل الشكر.

مقدمة الطبعة الأولى ٢٠٠٨

التغير المناخي يهدد الملايين بالجوع والكوارث الطبيعية والتهجير. وبسبب فشل الحكومات في توجيه الاقتصاد المعولم، فقد استعرت في الوقت ذاته بؤرة حريق سياسية لا يمكن حسبان عواقبها. فالبشرية تنقسم إلى رابحين وخاسرين. وفي الدول الغنية تتعرض الطبقات الوسطى إلى الفقر، في حين أن النخب الثرية تتضاعف مدخولاتها وتتهرب من دفع الضرائب. وفي بلاد الجنوب التي تطورت صناعيا، وبدأت تضاهي الدول الغنية في الشمال تبقى مليارات من البشر محرومة من اقتطاف ثمار العولمة. وتبدأ بالاكتساح تعاليم دينية متعصبة ونزعات قومية متطرفة. ويتزايد بلا هواده أعداد الذين ينادون بالانغلاق من أجل مجابهة المنافسين الجدد من آسيا وأمريكا اللاتينية. وهكذا يهدد مجدداً انقطاع للعولمة بالعنف، بواسطة حروب التجارة والحروب من أجل مخزونات المواد الأولية. ويصبح تطبيق مزيد من العدالة مسألة وجود وبقاء. وسوف تجبر شبكة الاتصالات العالمية الموجهين للسياسة والاقتصاد على أن تكون لهم رؤية كوكبية للأمور. إن مجتمعا عالميا هو في طور النشوء، وإن تعاونا على مدى العالم سوف يصبح عملاً سياسياً يومياً. فهل يوجد وقت كاف من أجل التحضير للمجابهة؟. إن العد العكسي للعولمة يسير بخطى حثيثة.

مقدمة الطبعة الثانية ٢٠٠٩

(كتاب الجيب)

نهاية مرحلة تاريخية، والنظام الجديد للاقتصاد العالمي

فجأة تواجد المال، حيث لم يكن في الواقع من شيء يمكن الحصول عليه. فقد وضعت الحكومة الأمريكية ٧٠٠ مليار دولار تحت الطلب في شهر أيلول ٢٠٠٨. وتمت تهيئة ١٠٠ مليار دولار من قبل البريطانيين. وبعد شهر واحد قدمت الحكومة الاتحادية الألمانية ٤٨٠ مليار يورو. وتوصلت دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة إلى طرح مبلغ يزيد عن بليون يورو حتى تشرين ثاني من العام ذاته. وبعد ذلك بقليل وعدت أيضا الدول الصاعدة في الشرق الأدنى والأقصى بصرف مئات كثيرة إضافية من مليارات الدولارات من نفقات الدولة.

ومنذ خريف عام ٢٠٠٨ تلقي حكومات وبنوك إصدار النقد لدول الرخاء الاقتصادي وللدول الصاعدة بالمال دون حذر وبشكل غير مسبوق بتاتاً، ومن دون الالتفات إلى مديونية الدولة المتصاعدة واحتمال حصول التضخم المالي، وكأن الأمر يدور حول إنقاذ العالم من الزوال. وتؤشر هذه المبالغ الهائلة التي لا يكاد يمكن تصورها إلى منعطف تاريخي، أكثر من جميع الكلمات والخطب: إذ إنّه بعد مرور أربعة عقود من الزمن على بداية سريان انتصار السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة عبر الدول الصناعية الغربية ومطبقيها والمنتفعين منها في المؤسسات الاقتصادية والسياسة والعلم، فقد وصلوا جميعاً إلى الخراب. بحيث إن الانتصار المضلل

(للأسواق) يعني للرأس المال الخاص على غول الدولة المرعب، انقلب إلى نقيضه خلال شهور قليلة. لأن الأسواق التي أزيحت عنها الأنظمة طيلة سنوات عديدة باستمرار قد تسببت في نشوء أكبر كارثة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. وتوجب الآن على الدولة ودافعي الضرائب لها أن يقوموا بإصلاح ما حدث.

وليس من السهل في مثل هذه الأوقات تأليف كتاب، لأن الأحداث والتطورات تتلاحق، والاقتصاد العالمي يتغير بسرعة كبيرة. ولذلك فإن كثيرا مما أوضحناه على أنه ممكن في كانون أول٢٠٠٨، قد تم حصوله في الأوقات التي تلت. فمنذ سلسلة إفلاسات البنوك في خريف عام ٢٠٠٨ تسارعت الأحداث مرة ثانية . فكما أن الذبحة القلبية تؤثر على الجسم بكامله، كذلك يولد أيضاً الاقتراب من انهيار حركة الدوران العالمي للمال أضراراً اقتصادية واجتماعية في مجالات المجتمع العالمي كافة في الشمال والجنوب.

ولهذا فليست جميع التنبؤات والمعلومات تتطابق مع الحالة الراهنة لدى ظهور طبعة(كتاب الجيب) هذه. إلا أن النظريات الأساسية لتحليلاتنا تثبت ذاتها بدقة تفاجئنا أحياناً. ولذلك فإننا مطمئنون أن هذا الكتاب بصفته بوصلة معلومات يمكنه أن يساعد على اختراق العلاقات التي أصبحت في هذه الأثناء عصية على الرؤية الواضحة. فالكتاب يصف بدقة البنى والقرارات المتخذة التي تسببت في انهيار النظام المالي، والتي ما زالت مستمرة في إعاقة تكوين جديد وضروري لنظام الطاقة العالمي.

وعلى ما يبدو فإنه ليس هناك من حل ممكن بدون إعادة تكوين جذري لتلك المؤسسات، وإحداث قطيعة مع بنى السلطة تلك، حتى وإن استمّر كثير من السياسيين المسؤولين ومدراء البنوك في اعتقادهم بإمكانية التنصل عن طريق كثير من المال ولكن بقليل من الشجاعة. وبعكس تأكيداتهم كم أنهم فوجئوا بالأزمة بشدة، فإن هذا الكتاب يثبت عدا ذلك أن الكثير كان في الحسبان، لا بل كان متوقعا حصوله. إذ إنه يرصد التسلسل الزمني لكارثة

معلن عنها مسبقاً. وهذا يوضح في ذات الآن، كم كان في الحقيقة مذهلا الانقلاب المفاجئ لنمط التفكير السائد في إدارات البنوك والحكومات، الذي تجلى في إعادة اكتشاف مفاجئ للدولة.

لأنه قبل ذلك كان العكس هو الساري عقوداً من الزمن، بحيث قام دون هوادة إستراتيجيو الشركات العملاقة ومدراء البنوك ومهنة الاقتصاديين الممولة من قبلهم بالدفاع عن حرية رأس المال، وبمقاومة نفوذ الدولة وقبل كل شيء نفوذ سياسة ديموقراطية على التطور الاقتصادي. وقد بدأ نجاحهم في سبعينات القرن الماضي لدى إزالة جميع العوائق فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال على مستوى العالم. بحيث قد تم في ذلك الزمن استغلال انحلال نظام ما بعد الحرب لأسعار صرف العملات الثابت ومراقبة حركة رؤوس الأموال من أجل الإطاحة بكل شيء ونتيجة لذلك فقد انزلقت الدول بصورة متزايدة في دوامة التنافس على مواقع المصانع من أجل الحصول على توظيفات مالية لمصلحة تلك المواقع من المؤسسات الاقتصادية العالمية التي أصبحت طليقة في حركتها. واستنادا لنمو قوة تلك المؤسسات فقد تمكن ممثلو مصالحها من فرض مطالب متطرفة. ولهذا فقد انتقلت أجزاء كبيرة من التي كان وجودها قبل ذلك مرتبطاً بعهدة الدولة لها مثل الرعاية الصحية وتأمين الطاقة إلى سيطرة الشركات الخاصة، في حين أن الوارد من الضرائب على الأرباح قد تقلص إلى الحد الأدنى عالمياً. وفي الآن ذاته فقد عمدت البنوك وشركات التأمين إلى الإلحاح بشدة على خصخصة النظام التقاعدي إلى أبعد حدود، بحيث إن جزءا متناميا باستمرار للمدخرات الخاصة جرى تحويله لصالح الرسوم والعمولات التي يفرضونها. ومع كل ذلك فقد خفضت الحكومات والسلطات الموجهة من قبلها باسم القضاء على البيروقراطية من مستوى النظم الضابطة والرقابة على المتعاملين في الأسواق إلى درجة وصلت فيها تلك النظم والرقابة إلى مستوى عدم الفاعلية. وقد استخدم التعليل المتكرر ألف مرة - وبصورة مناقضة لمجمل الخبرة التاريخية - المتمثل بالشكل الإيديولوجي للسوق الذي يستطيع تنظيم

ذاته، وبفاعلية أقوى أيضاً من حيث المبدأ، يعني بتكاليف أقل من جميع مؤسسات الدولة.

ولهذا فقد أعلن هانس تيتماير Hans Tietmeyer الرئيس الأسبق للبنك المركزي الاتحادي الألماني، وهو حتى يومنا هذا أحد قادة المدافعين بحماس عن تلك الإيديولوجية، في شباط ١٩٩٦ لدى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، عن الانتصار قائلاً: (أنتم القوى القائدة السياسية) موضحاً للسياسيين في جمهور الحاضرين، (عليكم أن تعلموا بأنكم مستقبلا سوف تراقبون من قبل أسواق المال). وفيما بعد توج رولف بروير Rolf Breuer رئيس دويتشه بنك Deutsche Bank الأسبق، أسواق المال على أنها (السلطة الخامسة)، التي سوف يكون باستطاعتها (أفضل من الناخبين) أن تثبت السياسة على (الأهداف المبتغاة الصحيحة).

لقد كانت المبالغة بالاعتداد بالذات بلا حدود، ومع ذلك فإن تيتماير وبروير وأمثالهم كانوا على حق في شيءٍ واحد: إذ أنه في العقد التالي من الزمن الذي تقهقرت خلاله السياسة في أوروبا وأمريكا في الحقيقة إلى مجرد جهاز تنفيذي للمطالب (العقلانية وغير القابلة للنقض) المضللة للذين بيدهم القرار فيما يتعلق بتحركات رؤوس الأموال والاستثمارات. بحيث إن المثقفين أصبحوا غير مقاومين، وحتى أنهم أصيبوا بالانبهار من الناحية الإيديولوجية. ومارس السياسيون ومدراء بنوك إصدار النقد ومن أوكلت إليهم أعمال الرقابة تجريد ذواتهم من أية سلطة، ولم يعودوا يكافحون حتى ضد الديناميكية التي أطلقوا لها العنان. ومن دون القيام بأي تصرف، كانوا يرون بأعينهم كيف أن النظام الذي ابتدع على تلك الصورة، يتسبب باستمرار بأضرار أكبر، خلال دورات أزمات متزايدة في السرعة باستمرار. بحيث تضعضع باستمرار (بيتهم الكرتوني العالمي) الذي بذلوا كبير جهدهم في إنشائه من قروض مكدسة فوق بعضها مئات المرات، والذي أوقع انهياره الاقتصاد العالمي

بكامله الآن في حالة انكماش تتجاوز في شدتها إلى حد بعيد كل شيء عاشته البشرية منذ عام ١٩٥٠.

إذ إنَّ الضرر الذي حدث حتى الآن، هو هائل حتى إنه من غير الممكن أن يكون له تصور في الحياة اليومية. ويخمن بنك إنكلترا الخسائر وحدها بمقدار ٢٦٠٠ مليار دولار التي منيت بها مؤسسات قطاع المال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا المبلغ يعادل قيمة البضائع والخدمات كافة التي تنتج في ألمانيا خلال عام كامل. أما الضرر الذي نجم عن الانهيار اللاحق لأسعار الصرف في البورصة فهو أكبر بعشرة مرات. فإذا ما جمعت كل المؤسسات الاقتصادية والشركات في العالم المدرجة على مؤشرات البورصات في مطلع عام٢٠٠٩ لتبين أنها ذات قيمة أقل بـــ ٣٠ بليون دولار من العام السابق، يعني نقصا في القيمة بما يزيد على ٤٠ بالمئة. وهذا الانهيار لا يخص مطلقا قيم دفاتر الحسابات لإحصائيات ثروات الأغنياء فقط ، إذ أنه يهدد أيضا تقاعد الشيخوخة لعشرات الملايين من البشر، المرتبطين بأرباح صناديقهم التقاعدية. ففي الولايات المتحدة وحدها يتوجب الآن على ما يزيد على ٢٠ مليون متقاعد ومقبل على التقاعد أن يتدبروا أمورهم بتقاعديات ذات قيم أقل بكثير مما يستحقونه. وكثير منهم واقعون في ذات الآن في فخ المديونية بسبب منازلهم التي حصلوا عليها عن طريق القروض. فليس الضمان الجماعي بالنسبة لهم الآن إلا حلما بعيد المنال.

والانهيار كان قد أعلن عن قدومه من مدة طويلة. إذ إن أعراضا مثل المديونية المفرطة ذات الطابع الدرامي للوحدات السكنية الخاصة في الولايات المتحدة والارتفاع الانفجاري لأسعار العقارات التي تجاوزت كل قيمة مضافة واقعية كانت بادية للعيان لدى كل فرد. إذ لم يعلن أصحاب الاختصاص قبل أي من الأزمات عن تحذيراتهم بتكرار أكثر وبصورة أوضح مما فعلوه قبل هذه الأزمة. وأيضاً لم يتعرف أخيراً العتاة الواثقون بالسوق في واشنطن ولندن وفي

بروكسل وبرلين وزيوريخ على أنّه يتوجب عليهم توظيف الأموال، إلا عندما أعلن عن إفلاس بنك الاستثمار في نيويورك ليمان برذرز Lehman Brothers في ١٥ أيلول ٢٠٠٨، وعن الانهيار الذي تبع ذلك للسوق الأمريكية والأوروبية للقروض بين البنوك. فلقد كانت ميزانيات البنوك وشركات التأمين وما زالت متسممة بقروض لا يمكن التخلص منها، بحيث إن المؤسسات المالية لم يعد باستطاعتها تنفيذ وظيفتها الخدمية الأساسية: ألا وهي تحويل المدخرات الخاصة إلى قروض تشتد الحاجة إليها من أجل استثمارات في مجال الاقتصاد الواقعي ابتداء من ورش الحرف اليدوية وصولاً إلى الشركات العملاقة الكبرى. وتبعاً لذلك لم يتبق للحكام من شيء إلا أن يعيدوا ثانية ولو بشكل جزئي على الأقل إنشاء الثقة المفقودة في قطاع المال بواسطة (رزم الإنقاذ) و(مظلات الضمان)، أو(برامج الكفالة) من قبل الدولة، وذلك من أجل تجنب الانهيار الكامل لمجمل ما يتعلق بتقديم القروض وللاستثمارات المتعلقة بها.

أما أنه بصورة خاصة وتحديداً ورثة مارغريت تاتشر Margret Thatcher ورونالد ريغان Ronald Reagan اللذين قادا فيما مضى الإصلاح المعاكس الليبرالي الجديد، يتوجب عليهم الآن نقل الشركات المالية العملاقة إلى ملكية الدولة على نطاق واسع، فإن ذلك يؤشر إلى تحول متميز في العصر بكامله. وبما يتناسب مع ذلك تتطور الخطابة السياسية. فكثيرا ما كان يتطرق الحكام ابتداء من أنغيلا مِركل Angela Merkel إلى باراك أوباما Barack Obama إلى مقارنات مع الكارثة الاقتصادية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. ففي كل مكان ينبغي أن تتفادى (الصفقة الجديدة New Deal) أسوأ الأشياء، وذلك اعتماداً على المثال لسياسة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt في ثلاثينات القرن الماضي. إضافة إلى ذلك فإن رؤساء وزارات ورؤساء دول يميلون إلى التفكير بـ (بريتن وودز Bretton Woods) جديد، الذي هو عبارة عن عقد عالمي من أجل تنظيم

الاقتصاد العالمي يعتمد في أساسه على أفكار المصلح الاقتصادي في ذلك الزمن جون ماينارد كاينز John Maynard Keynes .

إلا أن هذه الوعود قد برهنت حتى الآن على أنها مجرد كلام. لأنه في جميع البلدان المتمتعة بالرخاء الاقتصادي حتى الآن ترتبط شخصيات الطبقة السياسية ارتباطاً وثيقاً مع أصحاب الحل والربط لدى الصناعة المالية. وعوضاً عن القيام بإصلاحات جذرية تعتمد حقيقة على أفكار كاينز وتستهدف كسر جبروت مديري رؤوس الأموال، يجد المرء أن ما يقصد إليه حتى الآن هو التركيز فقط على إدخال تحسينات فنية في مجال الرقابة الرسمية أما ما يبدو على أنه إعادة استخدام حاسم للسياسة على أنها قوة من أجل المحافظة على النظام في مجال الاقتصاد، فتبرهن في الحقيقة على أنها خدعة. فقد تحول الإنقاذ المضلل لنظام السوق العالمي من خلف ظهور دافعي الضرائب، ومن دون رقابة له من قبل البرلمانيين، من الناحية الفعلية de facto، إلى عملية نهب على نطاق واسع لميزانيات الدول بهدف إنقاذ شركات مالية عملاقة، كانت كبيرة جدا، بحيث لا يمكن تركها تسقط. فالمليارات الكثيرة من الدعم المقدم من قبل الدولة كانت قد مولت عديدا من الاندماجات بين الشركات Fusion، التي بواسطتها أضحت الشركات العملاقة أكثر ضخامة وأكثر قوة.

فكل ذلك قد تبع مطلب الحد الأعلى، بأنه عن طريق إنفاق كبير من قبل الدولة، وتوسيع مكثف لمديونية الدولة، يمكن بشكل ما إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في زمن ما قبل اندلاع الأزمة. إلا أن هذا الأمل سوف لا يتحقق. بل إن كل شيء يؤكد بأن الانهيار النهائي للنظام المالي العالمي المبني على حركة رؤوس الأموال غير المراقبة قد حصل تأجيل له ليس إلا - وفي نهاية المطاف ليس بالإمكان تجنب حدوثه. خاصة وأن البلد الأساسي للأزمة، الولايات المتحدة، مثقلة بديون باهظة، بحيث أنها لا تستطيع تحرير نفسها بواسطة قوتها الذاتية. إذ بعكس ما كان الحال عليه أثناء الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، فإن الاقتصاد الوطني الأمريكي ليس منعزلا، ولكنه

مرتبط بشكل كبير جدا بالمقرضين الأجانب. بحيث تبلغ فقط مديونية الولايات المتحدة ١٤٠٠ مليار دولار لدى البنك المركزي الصيني ولدى النظام المصرفي التابع لدولة الصين. كما أن هناك دين بمبلغ مماثل لصالح دول النفط العربية، وأيضا الكثير من الأسهم والسندات الأمريكية تمتلكها بقية بنوك إصدار النقد في آسيا.

وحتى كانون ثاني٢٠٠٩ اشترت تلك الدول من معسكر الدولار غير الرسمي يوميا وباستمرار مقابل ملياري دولار سندات قروض دولة وأسهما وسندات أخرى من أمريكا، بحيث أبقت بذلك الاقتصاد الأمريكي على قيد الحياة. ولكن في الآن ذاته فقد أطلق بنك إصدار النقد الأمريكي Federal Reserve أكبر وأخطر تجربة نقدية في تاريخ الرأسمالية. فعن طريق تخفيض مستوى الفائدة إلى صفر بالمئة، وشراء رزم قروض غير قابلة للبيع من السوق الحرة بمقدار يقارب ١٥٠٠ مليار دولار، فقد طرحت للتداول بذلك مزيدا من الدولارات الإلكترونية أكثر من أي وقت مضى. وبالتزامن مع ذلك فإن حكومة الرئيس المنتخب الجديد تخطط لنفقات إضافية تبلغ ٨٠٠ مليار دولار أخرى، التي ينبغي على الأقل بصورة غير مباشرة أن تمول ثانية عن طريق مطبعة النقد الإلكترونية. إن هذا (العدوان النقدي) كما كتبت صحيفة إيكونوميست Economist البريطانية، يهدد الآن العملة القائدة في العالم بتضخم مالي غير قابل للرقابة. فلو حصل ذلك، فإن ثروات دائني أمريكا سوف تفقد قيمتها بشكل بالغ، وسوف تكون النتيجة نزاعات اقتصادية شديدة، مثل حروب تجارية ومنافسات في تخفيض قيمة العملات. والنصيحة الجيدة التي يمكن أن تقدم للرئيس أوباما، هي أن يسافر في مقدمة رحلاته إلى خارج الولايات المتحدة مباشرة بعد توليه الرئاسة إلى الصين من أجل التشاور مع حكام الصين، كيف يمكن عن طريق إعادة تكوين جذري للنظام العالمي، وعن طريق سياسة استثمارية مشتركة، تجنب مثل ذلك السيناريو.

وهذا الشيء ضروري من أجل النجاة، لأن بلدان الرفاه الاقتصادي الغربية بالذات، سوف لا تستطيع تحمل تفكك تقسيم العمل الدولي وسلاسل

الإنتاج والتجارة على مدى العالم. بحيث إن مجتمعاتها الآن وبسبب التطور المتطرف غير العادل للمدخولات خلال سنوات النظام الليبرالي الجديد، منقسمة اجتماعيا بشكل عميق إلى قليل من الرابحين وكثير من الخاسرين. فالتصعيد المتزايد حتى إعادة التأميم للاقتصاديات الوطنية سوف يؤدي بالتأكيد إلى تبدلات اجتماعية وانقلابات سياسية كبيرة.

بحيث إن (العد العكسي للعولمة)، الذي كما في بداية القرن العشرين يمكن أن يصب في انهيار نظام العولمة وفي خطر حرب على امتداد العالم، قد تابع مسيره بشكل خطر منذ ظهور هذا الكتاب في نيسان ٢٠٠٨. وهذا ينطبق تحديداً على كلتا البؤرتين الأخريين للأزمات، اللتين تهددان السلم العالمي. إذ إنَّ التقهقر الاقتصادي قد تسبب أيضا في زيادة بؤس الجماهير سوءاً في عديد من بلدان الجنوب. والأمل بأن تلك البلدان التي تسير بعيدا عن مراكز التيارات الاقتصادية والمالية، بحيث لا تشدها على الأقل دوامات تلك المراكز إليها بعنف، يظهر في الحقيقة على أنه وهم: فبسبب الركود الاقتصادي في الدول الصناعية، يتراجع الطلب على المواد الأولية لدى البلدان النامية، وتقل معه الاستثمارات في الجنوب، وتزداد باستمرار صعوبة الحصول على قروض وليس تحويلات المهاجرين هو ما سوف يتقلص فقط، ولكن أموال التبرعات ومدفوعات المساعدة من أجل التطوير أيضا. فقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki Moon في تشرين ثاني ٢٠٠٨ خلال مؤتمر التطوير الذي انعقد في الدوحة، من أن (البشر الذين عملوا بجهد شاق من أجل تجنب الفاقة، يمكن أن يعودوا إلى الانزلاق في براثن الفقر)، وهذا ما يحدث بالتحديد.

إضافة إلى ذلك فإن التنافس المتنامي على الثروات الطبيعية في الكرة الأرضية تزيد من تهميش أشد الناس فقرا. بحيث تنتشر مشاعر انعدام إمكانية الانعتاق من الواقع المزري، وتزداد تيارات اللاجئين ضخامة، وعلى خلفية اليأس يتغذى الحقد بقوة ضد الدول القائدة للاقتصاد العالمي، ويهدد بالتطرف والإرهاب. ومن ناحية أخرى فإن أعداداً متزايدة من البشر في الدول

الصناعية يظهر أنهم يشعرون بتزايد مستمر بأن الفاقة لدى الآخرين سوف لا تبقى من دون عواقب تؤثر عليهم أيضا. بحيث إن الانتباه المتوتر الذي تابعت من خلاله وسائل الإعلام الغربية في نهاية عام ٢٠٠٨ تعديات القراصنة أمام الساحل الصومالي، قد نشأ عن طريق رمزية الحدث:إذ إنه عند القرن الأفريقي قد تمكن فقراء معدمون على ما هو ظاهر مرات عديدة من مهاجمة واحتجاز ناقلات النفط الضخمة والسفن التجارية الفائقة التطور تقنياً، والتابعة لأوروبا وروسيا وآسيا. أما حجة القراصنة: فهي أن سفن صيد الأسماك للدول الغنية قد أفرغت المياه الإقليمية غير المحمية التابعة للصومال، من الأسماك، وبذلك فإنها تقوم بسرقة مصادر الغذاء والدخل للأفارقة المتشاطئين على القرن الأفريقي. وتلك هي بؤرة ملتهبة لانعدام العدالة العالمية، وهي واحدة من بؤر كثيرة.

وعلى الرغم من الصعود الدراماتيكي لأسعار المواد الغذائية، الذي أدى في عام ٢٠٠٨ في كثير من البلدان إلى انتفاضات جوع حقيقية، ومن ثم تراجعت، إلا أن المشاكل البنيوية للزراعة، التي يقع على عاتقها تغذية مزيد من البشر باستمرار، (مع أن الأسس التي يرتكزون عليها الماء والتربة مهددة بالخطر بسبب الإفراط في الاستخدام وتغير المناخ)، فإن مشاكلهم قد أزيحت عن الظهور في العناوين الرئيسية للصحافة بسبب الأزمة المالية ليس إلا. وأيضاً لدى الكفاح ضد فوضى المناخ المهدد، فإن الأزمة الاقتصادية قد ساعدت أولاً في تقوية مقاومة صناعات الطاقة القديمة ضد التحول إلى منابع طاقة غير ذرية وخالية من مادة الفحم. وخفض الاتحاد الأوروبي مجهوداته من أجل حماية المناخ إلى الحد الأدنى. وكذلك لدى مؤتمر المناخ العالمي في كانون أول ٢٠٠٨ بمدينة بوزِن Posen لم يعد من أي أثر للمشاعر الجماعية الكونية الكبيرة وللضرورات الملحة المطروحة في المؤتمر، التي طبعت قبل ذلك اللقاء في جزيرة بالي Bali بطابعها. فقد اتفق الموفدون فقط على جزئيات قليلة فنية وبيروقراطية. أما البلدان النامية فقد خيبت آمالها إلى حد كبير، لأنها كانت قد منت نفسها

بالحصول على المزيد، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات من أجل التلاؤم مع التغير المناخي. وكذلك فإن حماية الغابات المطرية والغابات العذراء لم تحصل على تقدم – بالرغم من ضيق الزمن الشديد.

أما الاجتماع الحاسم في كانون أول ٢٠٠٩ بمدينة كوبنغهاغن Kopenhagen في الدنمارك، الذي من دون ختام ناجح له، فإنه على ما يظن سوف لا يتم التوصل إلى حلف عالمي للمناخ بعد انتهاء مدة اتفاقية كيوتو في العام ٢٠١٢. ولذلك فإن كل الآمال تتجه الآن نحو الحكومة الأمريكية الجديدة: فهل ستضطلع الولايات المتحدة في الوقت نفسه بدور قيادي فيما يتعلق بحماية المناخ، وتذعن لظروف نفوذ جديدة، التي بسبب الأزمة المالية تزحزحت بقوة أكثر باتجاه آسيا؟.

شيء واحد على الأقل يدعو إلى الأمل: بالتوازي مع التصعيد للأزمات العالمية فقد تكثف على مدى العالم التعاون للحكومات ولمنظمات المجتمع المدني في مجال الاقتصاد متجاوزاً كل الحدود السياسية والإيديولوجية، وذلك بشكل كان يظهر على أنه غير ممكن حدوثه بتاتا قبل سنوات قليلة. والأخطار التي تلازم عدم الاستقرار الاقتصادي والبيئي تؤثر على الشعوب وحكوماتها لأول مرة، على أنها حقيقة خبرة جماعية. فالشعارات مثل (المركبة الفضائية الأرض) و(العالم الواحد) تتحول إلى سياسة عملية. وبصورة مغايرة تماماً عما لدى جميع الحالات التاريخية القابلة للمقارنة، فإن الحكام قد ازدادوا مبدئيا اقتراباً من بعضهم بعضاً في خطوة أولى على الأقل.

فقد قامت بنوك إصدار النقد الكبيرة ومعها بنك إصدار النقد الصيني بصورة مشتركة في أيلول ٢٠٠٨ وفي ذات اليوم بتنفيذ تخفيض سعر الفائدة في أنحاء العالم – وهذا حتى الآن هو حدث فريد في تاريخ الرأسمالية، الذي وعاه الرأي العام على أنه أمر بديهي في البلدان التي شاركت في تلك الخطوة. ولم تكن أقل ثورية تلك العملية التي قام بها البنك المركزي الأمريكي، الذي أفسح المجال لنظرائه من البنوك في البرازيل وكوريا ودول

صاعدة أخرى للحصول على قروض بالدولار الأمريكي في حدود ١٠٠ مليار دولار، من أجل تجنب صدمات في مجال العملات. مع العلم أنه قبل ذلك بعشرة سنوات قد تسبب الرفض لمثل هذا التعاون في انهيار اقتصاديات آسيا إلى الحضيض. وبعد مضي شهرين التقى أخيرا رؤساء الحكومات في مؤتمر القمة المالية العالمية. وقد كان بديهيا أن يجلس هذه المرة أيضاً رؤساء الدول ورؤساء الوزراء للصين والبرازيل ولدول صاعدة أخرى على طاولة المباحثات، وذلك بعدما رفضت دول الثمانية الكبار القديمة قبل ذلك بكل تكبر وعبر عشرات السنين، في أن تشرك تلك الدول بما يتناسب مع أهمية موقعها، في هيئاتها الاستشارية ومؤسساتها. والآن يظهر أنها مسألة وقت فقط حتى تتم إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات عالمية أخرى، بحيث تمثل بشكل أكثر قوة مصالح البشرية جمعاء، وليس فقط القوى الاستعمارية السالفة.

وسوف يكون شيئاً حاسماً، فيما لو نجحت المؤسسات في القضاء على (ثلاثة أزمات بضربة واحدة)، وذلك كما عبرت عنه صحيفة دي تسايت Die Zeit الألمانية. إلا أنه يسيطر حتى الآن ما يسمى بوليد اللحظة (Adhocismus)، هكذا يسمي ديرك مِسْنر Dirk Messner مدير المعهد الألماني لسياسة التطوير، الاتجاه الذي يسير فيه الحكام، بحيث إنهم تحت ضغط التطورات والإكراه يحاولون التصرف بسرعة وإيجاد حلول لكل مشكلة وحدها، من دون أن يأخذوا بالحسبان التأثيرات المتبادلة مع الأزمات الأخرى. فالحكومة الاتحادية مثلاً تطرح رزم إنقاذ من أجل منفعة صناعة السيارات، التي تقدم في الواقع محفزات لشراء سيارات جديدة تستهلك كثيرا من البنزين، وهي بقصر النظر هذا تبدد الفرصة من أجل التغلب على أزمة المناخ، وذلك بالتزامن مع الركود الاقتصادي المهدد. وعلى العكس من ذلك فإن آخيم شتاينر Achim Steiner رئيس منظمة البيئة للأمم المتحدة UNEP قد أقام في تشرين أول ٢٠٠٨ مشروعا اقتصاديا أخضرَ تحت اسم بادرة الاقتصاد الأخضر Green Economy Initiative.

وناشد جميع رؤساء الحكومات بأسلوب أكبر بكثير، مما تستطيعه دائرته الصغيرة، بأن يقدموا (أكبر معونة نقدية في تاريخ الاقتصاد العالمي، التي سوف تمنع حدوث كارثة أكبر للتغير المناخي) ومزودة بنفع مضاعف بالتزامن مع الأزمة المالية.

وتقول أيضاً سونيتا ناراين Sunita Narain خبيرة البيئة الهندية، إنّ معالجة مسائل المعيشة بالتتالي أو جنبا إلى جنب، سوف لا تفي العلاقة بين الأزمات حقها. فالانهيار المالي وأزمة الغذاء والطاقة وتغير المناخ لها جميعها الجذر ذاته: وهو أن (النظام الاقتصادي بكامله يقوم على استهلاك مفرط، ليست لنا قدرة على تحمله). إذ ليس المال هو أهم مادة أولية وأكثرها قلة، ولكن القدرة على التخيل والإبداع لدى المسؤولين في مجال السياسة – إذاً لدى الذين (كانوا السبب بما لحق بنا من أضرار).

واستنادا إلى هذا التحليل فإنه ليس بكاف الاعتماد فقط على الحكام ومستشاريهم من بنوك واتحادات اقتصادية. فالأفكار وقبل كل شيء التأكيد السياسي يجب أن تأتي أيضا من قبل المجتمع، وذلك من أجل كسر القوة الهدامة لأسواق المال بواسطة نظام لوائح وتعليمات جديد، وتوزيع عادل للأموال والبضائع، وتكوين اقتصاد ملائم للبيئة. ونحن نأمل في أن يوصل كتاب العد العكسي للعولمة المعلومات والبراهين إلى جميع الذين يريدون المشاركة في العمل على هذا التغيير الضروري جدا والشامل.

كريستيانه غريفه \ هرالد شومان

برلين في كانون ثاني ٢٠٠٩

الفصل الأول

معولم إلى الحضيض

العصر الجديد للتبعيات المتبادلة وإنذار التاريخ

لم تكن الشعوب والأمم التي تتكون منها البشرية قريبة بعضها من بعض كما هي الآن. بحيث تعبر دون انقطاع المعلومات ورؤوس الأموال المحيطات بين أوروبا وأمريكا وآسيا، وكذلك تقنيات حديثة تمكن من التفاهم ثانية بثانية، ومن النقليات السريعة عبر الحدود. وتمتد التجارة الدولية لتصل آخر الزوايا في كل القارات. وآلاف من الشركات تنشئ على مدى العالم كله سلاسل إنتاجية وتسويقية. وعند نقاط الالتقاء الهامة لشبكة الاتصالات في لندن ونيويورك يؤسس المسؤولون عن الاستثمارات المصرفية في البنوك باستمرار شركات مالية تمول برساميل الأثرياء مدناً جديدة وطرقات للنقل ومصانع في الدول الصاعدة التي تنمو بسرعة. والسباق المتسارع للدول الصاعدة والتحول التقني يغيران طبيعة الحياة اليومية جذرياً. بحيث تزول مجموعات حرفية بكاملها، لأن الآلات الحديثة تعوض بشكل قاطع عن مئات من الأيدي العاملة. وفي الوقت نفسه تطرد المستوردات الرخيصة الثمن كثيراً من المنتجين القدامى. ملايين من البشر يتحولون إلى عاطلين عن العمل، فيضطرون إلى البحث عن العمل وعن الحظ في الهجرة إلى ما وراء البحار.

إن الطفرة الاقتصادية الهائلة تفرز ديناميكية لم تكن معروفة حتى الآن، بحيث إن الاقتصاديين يبالغون بالإعجاب بما يسمى (إلغاء المسافة)[1]. وقد

كتب ر. إيلاي R. Ely أحد البارزين من علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية: (إن مرحلة اقتصاديات الدول المنظمة وطنياً قد شارفت على نهايتها) ويتنبأ بأن (المرحلة القادمة) سوف تكون (الاقتصاد العالمي، لأن سوق المال قد أضحى سوقاً عالمية حقيقية)(٢).

إن تكتلات الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، والتنافس العالمي، وتدفق رؤوس الأموال في كل اتجاه حول العالم، هي ليست من اختراع زمننا الحاضر. ففي بداية القرن الماضي كانت القوى الاقتصادية هي ذاتها التي كما في حاضرنا تعمل عملها من أجل جعل الناس يخضعون لسحرها. والاندماج العالمي للأسواق والشركات والمعرفة والحضارات عن طريق الاتجار بالبضائع ورؤوس الأموال، هو عملية غيرت بكل عنف أسلوب الحياة لدى أجدادنا وآباء أجدادنا. (حوالي عام ١٩١٤ لم تعد في الغالب أية مدينة في مكان ما من الكرة الأرضية لم تخضع الأسعار فيها لتأثير أسواق أجنبية بعيدة وبنيتها التحتية تمول برأسمال أجنبي، ومعلوماتها وطرائق عملها تستورد من الخارج)، وهذا جزء من تقرير للمؤرخين الاقتصاديين كيفن أورورك Kevin O'rourke، و جفري ويليامسون Jeffry Williamson عندما قاما بأبحاث عن تاريخ العولمة(٣). وكذلك حالياً تعود مجددا تقنيات ثورية حديثة لتزيد من اندفاع التوسع المتسارع العالمي لاقتصاد السوق. فالسيارات والأفلام وأشعة رونتغن والمصباح الكهربائي والأصبغة الصناعية أصابت البشرية بالانبهار في السابق كما هو الحال في أيامنا هذه فيما يتعلق بالإلكترونيات والإنترنت وتقنية النانو.

لقد كان ذلك في عام ١٩٠٣، ويقرأ الآن وكأنه تعقيب حديث على الاقتصاد العالمي، ويوضح حقاً تطوراً حدث قبل أكثر من مئة عام.

طليعيون من أمثال بيل غيتس Bill Gates و لاري باج Lary Page الذين أبدعوا مايكرو سوفت وغوغل بناء على أفكار طلاب في أثناء زمن الدراسة الجامعية، وهي شركات عالمية قيمتها مليارات الدولارات. وكان من أمثالهم أيضاً خلال العصر الأول للعولمة فرنر فون سيمنس Werner von Siemens وتوماس إديسون Thomas Edison أقاموا كما فعل تابعوهم

الحديثون خلال جيل واحد تكتلات شركات عالمية انطلاقاً من مصانع حرفية صغيرة. فعند مطلع القرن العشرين كانت عائلة سيمنس تمتلك ثلاثين مصنعاً حول العالم وتسيطر (بواسطة شركة سويسرية تحظى بتخفيضات ضريبية) على شركات كهرباء وشركات تراموای وشركات لإضاءة المدن من الأرجنتين وحتى روسيا[٤]. وكذلك فعلت الشركات المنافسة مثل AEG وEdison GE ومنافستهما شركة وستينغهاوس Westinghous بحيث توسعت كلها عالمياً في ذات الآن. وقد اشتركت تلك الشركات العملاقة الأربع في تكوين اتحاد مصالح Cartel على مستوى العالم، وضمنت لذاتها الأرباح كما هو الحال اليوم فيما يخص شركة مايكروسوفت القطب العالمي الوحيد في مجال صناعة الكومبيوتر.

والمحرك الأكبر للنمو كانت وسائل الاتصالات وطرق النقل الحديثة. فقد وسعت شبكات السكك الحديدية، وشيدت باستمرار سفن تجارية مع زيادة مطردة في الضخامة، ووصلت الأسواق العالمية ببعضها شبكة خطوط تلغراف بآلاف الكيلومترات. وقصص عن إنشاء محفوف بالأخطار للسكك الحديدية في مصر والهند والصين وأمريكا الشمالية، قدمت لنا مادة لكتب المغامرات في تلك الحقبة من الزمن. في عام ١٨٨٠ كان في العالم كله ما يقارب ٣٧٠٠٠٠كم من السكك الحديدية، ووصل العدد عام ١٩١٢ إلى ما يزيد عن مليون كم. وفي ذات الفترة الزمنية تضاعف عدد الأطنان التي كان ينقلها أسطول التجارة العالمية. كما ازدادت طاقة أسلاك البرق تحت البحار بمقدار ٧٠ بالمئة خلال١٧ عاماً. وكان سماسرة بورصة لندن في عام ١٩١٣ لا ينتظرون أكثر من دقيقة واحدة لدى اتصالاتهم البرقية، إن أرادوا تبادل أسعار البورصة وطلبات البيع والشراء مع شركائهم في نيويورك.

وبذلك تحولت مناطق (لم تصل إليها المدنية الحديثة) إلى مراكز نمو اقتصادي جاذبة. شيكاغو على سبيل المثال تحولت خلال عقدين من الزمن من مدينة جبهة محاذية لمجاهل الأدغال إلى مدينة عالمية كانت تملي أسعار السوق العالمية للحبوب والأخشاب بواسطة بورصتها وشبكة السكك الحديدية

التي كانت تصب في تلك المدينة، كان القسم الأكبر منها ممولاً من قبل مستثمرين أوروبيين، استفادوا من نظام مالي لا حدود له، استطاع أن يخترق أجزاء واسعة من العالم. والمملكة المتحدة صاحبة السيطرة لزمن ما قبل الحرب العالمية الأولى، كانت تقرر القواعد الناظمة للتبادل التجاري وللأموال بما يشبه الولايات المتحدة في أيامنا هذه، بحيث إن إنكلترا قد فرضت الجنيه الإسترليني العملة المقبولة عالمياً، والمصرفيون العاملون في حي المصارف والبورصة في لندن، كانوا يقومون بإدارة القسم الأكبر من ثروات الأغنياء من جميع أنحاء أوروبا. وقد رافق تلك المرحلة البنك الألماني دويتشه بنكDeutsche Bank الذي صعد في ذاك الزمن حتى عام ١٩١٤ إلى مرتبة أكبر مؤسسة مصرفية في العالم. والمسؤولون عن إدارة الأموال في المصارف كانوا يوظفون أموال المودعين لديهم في أسهم شركات مناجم وسكك حديدية، وفي أنظمة القنوات المائية العامة في المناطق الصاعدة اقتصادياً. إلى جانب ذلك فإن أسماء طنانة أخرى لشركات كبرى في حاضرنا مثل رويال دتش شل Royal Dutch Shell وبريتيش بتروليوم British Petroleum مدينة بنشوئها في ذاك الزمن للنمو الهائل لأسهم المودعين الذين راهنوا على الطلب المتزايد للنفط. ومقارنة مع صناديق استثمار عالية المخاطر في وقتنا الحاضر، فكما أنتجت تلك المراهنات أرباحاً طائلة، فقد أدت أيضاً إلى خسائر فادحة ملفتة لدى الجماهير.

حتى إن بنك بيرينغز Barings مثلاً، الذي أفلس في عام ١٩٩٥ بسبب المراهنات الخاطئة لممثليه في سنغافورة، سبق أن وصل قبل مئة عام إلى حافة الإفلاس نتيجة للمضاربات، وانهيار سندات قروض الأرجنتين التي كان يملكها، لم يجبره على إعلان إفلاسه لأن البنك الإنكليزي Bank of England كان قد دعمه بقرض كبير من أجل إنقاذ سمعة لندن كمركز مالي.

وهكذا عاشت الدول الصناعية خلال العقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين اندفاعا في التطور لا يقل سرعة وقوة عن التقلبات العنيفة في الوقت

الحاضر. فالقرن العشرون بدأ تماماً كالقرن الواحد والعشرين بتسارع شديد التزايد للتشابك الاقتصادي العالمي.

ستون عاماً من التخلف:

كثير من علماء الاقتصاد وهم غالباً من أتباع مبدأ دعه يعمل (Laisser – faire) يميلون دوماً إلى رؤية السوق على أنه المحرك الحقيقي للتاريخ إذاً فالأمر واضح. لا يوجد في الكون شيء جديد. فالاندماج العالمي يسير قدماً باستمرار بحيث يقرر هربرت غيرش Herbert Giersch رئيس معهد دراسات الاقتصاد العالمي في مدينة كيل Kiel بألمانيا الذي ترأس المعهد مدّة طويلة، وممثل علم الاقتصاد الألماني بأن: (العولمة ليست إلا تعبيراً جديداً لحدث مستمر منذ أمد بعيد، ويعني الاتساع المكاني لطريقة الاقتصاد الرأسمالي حتى أطراف العالم). وتبعاً لذلك يكون النقاش حول أخطارها بلا جدوى. (إن العولمة هي عملية مستمرة لا يمكن تراجعها) كما يقول غيرش، ويعلم أنه متفق بذلك مع الطليعة الاقتصادية في كل أنحاء العالم. ويقول أيضاً: (إنَّ على المرء أن يتماشى مع العولمة لا أن يقاومها)[٦].

وفي هذا السياق يعتمد غيرش وآخرون ممن يؤمنون باقتصاد السوق بترحاب على كارل ماركس Karl Marx وفريدريش إنغلز Friedrich Engels لكونهما (محقين في ما ذهبا إليه)، إذ إنّ كلا الثوريين في القرن التاسع عشر قد قاما في مؤلفهما (البيان الشيوعي) بوصف كيف أن (البورجوازية تقودها الحاجة دائماً إلى تصريف أوسع لبضائعها على كامل الكرة الأرضية). وقد احتفل المفكرون (الذين أسسوا للفكر الشيوعي) بإعجاب بالغ لدى القضاء على ما يسمى (الصناعات الوطنية الموغلة في القدم) وإزاحتها بواسطة صناعات حديثة (كان تحقيقها مسألة حياة لجميع الأمم المتمدنة). وبانجذاب بالغ أعجبهم (الزلزال المستمر لجميع الحالات الاجتماعية...... بحيث إن الأوضاع

المتجذرة الصدئة قد تعرضت للانحلال، وكل ما يتشكل حديثا يهرم قبل أن يكتسب صفة الثبات).

ويذكر ذلك بالخطب الرنانة (في المراكز الصناعية والتجارية) لأصحاب المصالح الصناعية ورؤساء الشركات العملاقة عندما يتهجمون على البنى التحتية المهترئة وممتلكات دولة الرعاية الاجتماعية والخدمية ولا يتقبلون أي انتقاد للالتحاق بركب العولمة. وفي الحقيقة فإن الأتباع الحديثين لمنهج السوق لديهم مع ماركس قاسم مشترك: وهو القناعة بأن للإنسانية طريق تطور مرسومة ومحددة مسبقاً. فلا توجد في منظورهم لصورة العالم إلا هذا النوع من المستقبل: أسواق تزداد اتساعا باستمرار وتقاسم أعمال عالمي مترابط بقوة وتعاظم مستمر للشركات الاقتصادية.

ولا يمجد هذا النوع من القدرية إلا من يبخس الفترة الزمنية الواقعة بين عامي ١٩١٤ و١٩٧٣ فينظر إليها على أنها انحراف مؤقت عن الطريق القويم للتقدم، لأن البشرية أمضت تلك العقود الستة في تعاطيها مع الرأسمالية الناسفة لحدود الدول إما بمكافحتها بالقوة أو على الأقل بأن ترغمها على الالتزام بحزام قاس من أنظمة ومعاهدات على مدار العالم. فالشيوعيون استبعدوا نظام السوق بكامله في البلدان التي احتلت من قبلهم ووظفوا كل طاقاتهم من أجل ترسيخ اقتصاد الدولة. وعلى العكس من ذلك فإن الدول ذات النظم الرأسمالية تصارعت أولا مع النتائج الكارثية لانهيار السوق العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي وأوجدت لاحقاً بالاعتماد على قوانين حكومية أنظمة صارمة في مجالات التجارة والعملات والنظم الاجتماعية بهدف حمايتها من تكرار تلك الأزمات.

وبداية هذه الحقبة حددت علامتها الحرب العالمية الأولى أكبر كارثة في تاريخ البشرية قياساً على أعداد الموتى. وبذلك بدأت ردة جذرية ضد الاندماج الاقتصادي العالمي. وقبل ذلك اختفى إلى غير رجعة تقريباً

النظام السائد عالمياً للتجارة والعملات. ولم يظهر نظام عملات واقتصاد عالمي مماثل إلا ما بعد عام ١٩٤٥ وذلك فقط على الجانب الغربي المقابل للستار الحديدي. وفي عام ١٩٧٣ أي بعد انقضاء ستين سنة وصلت التجارة العالمية قياساً على الحصة من القيمة المضافة إلى المستوى الذي كانت قد وصلت إليه عام ١٩١٣. ومن ثم فقد مضى عقد آخر من الزمن حتى توصلت الدول الصناعية أخيراً لأن تتخلى عن الرقابة لدى المتاجرة برؤوس الأموال والعملات، وسمحت لنفسها من جديد بقبول السوق المالية العالمية المحررة، التي بلغ حجم مبادلاتها مساويا لما بلغه في زمن ما قبل الحرب. وتلك مغامرة ندمت بسببها حكومات كثيرة في هذه الأيام.

وتثبت التبدلات العديدة لتاريخ الاقتصاد في القرن العشرين ما يلي:إن اتساع الرأسمالية اللامحدود ليس له أبداً توجيه محدد مسبق. فمسار التاريخ يمكن أن يأخذ منحى آخر، لأن الأمر يدور حول عملية جدلية حيثما آلية العرض والطلب، ومردود المال الموظف، والتبدلات الهيكلية تتجاوز الحدود، ومصالح أقليات تنتهك، وثقافات قائمة تهدد، فإن تلك الأحداث تنتج تحركات مضادة، وما يترتب على ذلك واضح. أما كون تيار الاندماج العالمي جار دون توقف، وسوف لا ينقلب إلى نقيضه فهو أمر غير محسوم بتاتاً. وبما أن الأوروبيين يتمتعون منذ ما يزيد عن ٦٠عاماً بالسلام والرخاء، ولذلك يرون أن تجدد إمكان اندلاع حرب عالمية تفكير غير صائب. وعلى هذا فإن سيناريو الوقوع مجددا في القاع قد استبعد لعدم واقعيته.

لاعبو العولمة ضد حرب القيصر فلهلم Wilhelm:

لو أن الأحداث تتبع منطق السوق فحسب، لما كان بالإمكان بتاتاً وقوع الحرب العالمية الأولى أيضاً. ولو لم يكن هناك من يصف تلك الحالة بدقة أكثر من نورمان اينجل Norman Angell الصحفي البريطاني المختص بالكتابة عن السياسة في الصحف اليومية، والحائز لاحقاً على جائزة نوبل

للسلام. ففي عام ١٩١٠ أي قبل أربع سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى، أصدر اينجل نشرة مثيرة للجدل لمجابهة فكر العسكرة في تلك الحقبة من الزمن. إذ إنّ القوى العظمى في أوروبا كانت منغمسة في سباق تسليح باهظ التكاليف. وتبريرا لذلك فقد أقدمت الحكومات متوسلة بالدعاية على تسخين الأجواء لدى شعوبها للكفاح من أجل السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية الضرورية للحياة، وجعلها أمما قادرة على البقاء. فتسلحت ألمانيا ضد بريطانيا، وأقامت روسيا تحالفات ضد إمبراطورية النمسا والمجر، وعزمت فرنسا على الثأر للعار الذي ألحقته بها ألمانيا في عام ١٨٧١. إلا أن اينجل المحلل السياسي ذا اللسان اللاذع، والعالم الذي بنى نفسه، كان له موقف معارض، فقد قرر في كتابه المعنون بالسراب الكبير، أن الحصول على مزيد من الرخاء في بلد ما، وحتى تأمينه وتثبيته بواسطة الحروب، ما هو إلا سراب كبير[٧].

وخلافاً لمعاصريه من أتباع مبدأ السلام Pacifists لم يحاجج بأسلوب أخلاقي ولكن بأسلوب علمي واقتصادي. ووجه الانتباه إلى الدرجة العالية للتداخل الاقتصادي بين الدول الأوروبية، وما ينتج عنه من تبعيات متبادلة. فقد ورد في كتابه: (يعتمد الرخاء الاقتصادي في العالم المتقدم اقتصادياً على القروض المضمونة وعلى العقود التجارية، وذلك نتيجة لتقاسم العمل (الدولي)، ولوسائل الاتصالات المتطورة بشكل رائع. ولكن عندما يهدد الغازي المحتل بمصادرة كل الأشياء ذات القيمة، ينهار ذلك النظام الاقتصادي المبني على القروض. والانهيار يصيب المحتل ذاته أيضاً، ولذلك فإن عليه أن يحترم ممتلكات العدو، وتبعاً لما سبق يصبح الاحتلال دون معنى).

ولتوضيح ما يقوله، فإنه يتخيل غزواً ألمانياً لبريطانيا وسرقة احتياطي الذهب في بنك إنكلترا. ويحذر عند ذلك من أن كل العملات الورقية ستفقد قيمتها ليس في إنكلترا فحسب، لأن لندن هي مركز

المحاسبات في العالم. بحيث إن سندات القروض ستقابل بالرفض في جميع أنحاء العالم، وستهبط أسعار الأسهم بكل أنواعها وسيتهدد مالكيها الدمار. أما سوق المال في ألمانيا فإنه سيقع في الحال نفسه من الفوضى التي وقعت فيها بريطانيا.

وقدم اينجل الأمثلة واحدا تلو الآخر من أجل أن يصل دائماً إلى النتيجة نفسها، وهي أن (القوة العسكرية هي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية دون فائدة).

واقتصادياً ليس للحرب مغزى، لأنه يجعل المحتلين والمهزومين أكثر فقرا سواء بسواء. وهذا التحليل كان مقنعا للغاية. إذ حقق الكتاب نجاحا كبيراً، وطبعت منه ملايين النسخ، ووجدت (الاينحلزمّية) كثيراً من الأتباع، وبخاصة لدى رجال الأعمال.

وكذلك كان الرأسماليون الألمان أبعد ما يكونون ميلاً إلى الحروب. فعلى سبيل المثال فإن هوغو شتينس Hugo Stinnes الذي كان من أبرز الرؤساء لشركات عملاقة، كان يعي بوضوح، من أنه في حال نشوب حرب، فسوف يخسر حتماً. لقد كان شتينس مثال رجل الأعمال الديناميكي. إذ بدأ في عام ١٨٩٨ بعد دمج منجم الفحم الذي كان يمتلكه في مدينة إسّن Essen بألمانيا مع مؤسسة الكهرباء التابعة لتلك المدينة، في بيع ما يسمى (الفحم بواسطة الأسلاك)، فوضع بذلك الأساس لمؤسسة الكهرباء العملاقة في أيامنا هذه RWE. وفي أيلول عام ١٩١١ أختلف شتينس مع هاينريش كلاس Heinrich Class أحد القادة اليمينيين المتطرفين لما كان يسمى (الحركة الشاملة لألمانيا)، التي كانت تدعو من أجل حرب هجومية قريبة الأجل. فقد واجه الرأسمالي نقيضه المحرض على الحرب بما يلي: (من الممكن حتماً امتلاك معظم أسهم هذه الشركة أو تلك، وبذلك يمكن أن نضم إلينا الشركات التي تزود إيطاليا بالفحم) أو (من أجل الحصول على المعادن الخام من السويد وإسبانيا،

يمكننا أن نثبت أقدامنا هناك من دون أن نجلب انتباه أحد، وحتى إنه من الممكن أن يكون لنا موقع راسخ في إقليم نورماندي في فرنسا). وتابع شتينس القول: (إذاً خلال ثلاثة أو أربعة سنوات سأمكن بهدوء من السيطرة الألمانية في أوروبا)(٨).

وبراهين مماثلة لتلك تقدم لاعبون عالميون Global Player آخرون أيضاً لدى القيصر الألماني فيلهلم الثاني وحكومته في ذاك الزمن. بحيث أن روبرت هوتنمولر Robert Huettenmueller رئيس مجلس إدارة الشركة الكيميائية العملاقة BASF آنذاك، قد سافر إلى برلين خصيصا من أجل ثني القيادة السياسية الألمانية عن الحرب. ولدى إلقاءه محاضرة غير علنية في وزارة الخارجية، كان مما قاله: (إن الصناعة الكميائية الألمانية قد حققت نجاحاتها في السوق العالمية بواسطة عمل شاق وكفاحات صعبة)، محذراً ومنبهاً من(مؤثرات سلبية عميقة جذرية للسلام العالمي، بإستطاعتهاأن تعرقل ازدهارها وتطورها)(٩). وكذلك فإن المصرفي ماكس فاربورغMax Warburg من مدينة هامبورغ بألمانيا، كان يخشى في حال وقوع حرب، أن يصل بنك أسرته ذي التعاملات العالمية إلى أسوأ مصير (حالياً يمتلك المصرف السويسري العملاق UBS الحصة الأكبر منه). لذلك وحتى قبل أسبوع واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى، حاول شخصياً في حديث خاص مع القيصر أن يثنيه عن مخططاته الحربية. فقد أوضح للقيصر (أن ألمانيا ستزداد قوتها مع مرور كل عام من السلام، إذ إنّ التريث سوف لا يجلب لنا إلا الربح)، وهذا ما دونه في مذكراته اليومية(١٠).

وعلى الرغم من ذلك فقد انتصر بعد ذلك بقليل الجنون الإمبريالي على السعي من أجلِ الربح. وهوى نصف العالم إلى قاع العنف، على الرغم من أن العولمة كانت قد سرت في العالم بشكل لم يكن معهودا من قبل. لقد كان اينجل محقا في كونه معارضاً للحرب. ولم ينع المنتصرون والمهزومون ملايين القتلى فحسب، ولكنهم زيادة على ذلك فقد غدوا أكثر فقراً.

وبالنسبة للمؤمنين باقتصاد السوق من علماء الاقتصاد والسياسيين، يعني ذلك وحتى يومنا هذا أنه حادث طارئ في التاريخ ليس له علاقة بالعولمة العاصفة لذلك الزمان. جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذي أوجد القاعدة المشهورة المسماة (التدمير الخلاق) والتي بواسطتها يدفع رجال الأعمال المبدعون بالتقدم، لم يستطع استناداً إلى ما يتعلق بمصالح المتحاربين الاقتصادية أن يوضح السلوك الهجومي للدول المتحاربة. فقد كتب في عام ١٩١٩ أن الامبريالية تستند إلى (القوة الحيوية الكبيرة لعناصر ما قبل الرأسمالية)[١١].

إلا أن كثيراً من الدلائل تشير إلى أن الانتصار المتسرع لرأس المال والسوق يؤدي بتلك (العناصر) لأن تستنفر الانبهار الجماهيري الواسع الذي بواسطته تندفع الشعوب نحو الحرب. وقرب نهاية القرن التاسع عشر أبدى كل من المؤرخين الاقتصاديين أورورك وويليامسون بآرائهما من أن (العولمة قد أصيبت بصدمة تراجع قاسية جداً) طبعت النظام الاقتصادي الليبرالي بطابعها. وهذه الحركة المضادة بدأت في أوروبا القارية (عدا إنكلترا) لدى الخاسرين بسبب الانقلاب الاقتصادي العالمي، وتحديدا لدى الفلاحين والمزارعين. فالثورة في عالم النقليات أغرقت الأسواق الأوروبية بملايين الأطنان من الحبوب الرخيصة الواردة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية محدثة اضطرابا عنيفا، وبخاصة لدى الإقطاعيين النبلاء في دولة بروسيا، بحيث انخفضت مدخولاتهم إلى ٥٠ بالمئة، وبذلك فقدت مزارعهم قيمتها بشكل مريع.

واستناداً إلى القطيعة مع العقلية السائدة للاقتصاد الليبرالي الذي كان سارياً حتى ذلك الحين، فقد عمدت حكومة القيصر فيلهلم الثاني إلى تحصين ما كان يسمى (جبهتها الخضراء) أو الحالة الغذائية، خلف جدران من الجمارك العالية، التي رفعت إلى أن وصلت في عام ١٩٠٢ إلى ٤٧ بالمئة من قيمة البضائع. واتبعت معظم البلدان الأوروبية الأخرى النموذج الألماني.

ولم تستطع الرجعة إلى مبدأ حماية المنتجات الوطنية أن تعوض عن فقدان المزارعين أهميتهم، وبخاصة لأن تلك البلدان في النتيجة قد فقدت أسواقاً خارجية أكثر مما كسبته من أسواق الداخل.

وعندما أظهرت الإحصائيات قبيل بداية القرن العشرين لأول مرة، أن أعداد العمال في الصناعة أكبر من أعدادهم في الزراعة، فقد تسببت النهاية المتزايدة في الاقتراب للمجتمع الزراعي في إحداث خوف شديد من فقدان الأيدي العاملة في الزراعة. ففي عام ١٨٩٧ ألقى عالم الاقتصاد كارل أولدنبورغ Karl Oldenburg خطابا حماسيا أمام المؤتمر الاجتماعي البروتستانتي في مدينة لايبزيغ Leipzig بألمانيا أحدث نقاشاً حاداً فيما يتعلق بالتداخل الاقتصادي في العالم. وأظهر أولدنبورغ امتعاضه الشديد ضد التبعية المحدقة بألمانيا من قبل ما سماه بدول الفلاحين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتابع النذير بأنه إذا ما استمر مثل هذا التطور: (فإن علينا أن نزيد من صادراتنا باستمرار حتى نستطيع أن نحصل على ما يكفينا من الغذاء). واستناداً إلى ذلك فإن تصدير الآلات من قبلنا سيكون بمثابة عمل حفاري القبور لأمتنا الألمانية[١٢]. وكذلك كان عالم الاقتصاد لودفيغ بوله Ludwig Pohle محذراً بارزاً من تبعات العولمة. إذ لا يتهدد ألمانيا (الخطر من أن تزاح من الأسواق الخارجية فقط، ولكن من أن تتفوق دول أو عالم ثالثية أخرى على ألمانيا فيما يتعلق بمستويات الأجور المنخفضة للأعمال، وفي الحين ذاته سوف لا تستطيع ألمانيا أن تحافظ على نفس الصناعات ولا بأية حماية جمركية للسوق الداخلية ضد عمالة أرخص بعشرة مرات مثل العمالة الصينية) قال بوله محذراً، وتابع بأنه لا يتعمد افتعال تصور لشبح مرعب. إن تدمير تلك الصناعات (هو أمر جارٍ) ادعى بذلك عالم الاقتصاد المذكور، مع أنه في الحقيقة قد حصل الشيء المناقض بالضبط، إذ كانت البضائع الألمانية تغمر العالم[١٣].

ويرى مؤرخ الاقتصاد فرنر آبلهاوزر Werner Abelhauser أنه بمثل هذه المبالغات الشديدة (تفصح مقاومة عنيفة عن ذاتها ضد ديناميكية العولمة في تلك الحقبة) وقد طبعت تلك المقاومة السياسة في زمن ما قبل الحرب بطابعها

السياسي، وهيأت الأرضية من أجل السعي نحو الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الموارد الوطنية، وخاصة لأن طبقة الضباط العسكريين والجنود في ألمانيا القيصرية، كانوا قد جندوا من الإقطاعيين النبلاء ومن فلاحيهم.

وكذلك فإن المؤرخ يواخيم رادكاو Joachim Radkau والمتتبع اللامع لتاريخ الصناعة الألمانية، اصطدم في مصادر لا تحصى بالخوف المستحكم في كل المجالات الآتي من خارج ألمانيا، ويقترب دنوا منها بشكل مفاجئ. من ذلك التحدث كثيراً عن الخطر الأمريكي بسبب النجاح الاقتصادي للولايات المتحدة. فقد كتب أحد المعلقين بأن بلداً يدع الإنتاجية الأمريكية تتفوق عليه (سوف يغرق تدريجيا في نوع من الصينية). علماً بأن صناعة الآلات الألمانية قد حققت مثلاً مابين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٧ نموا في التصدير بلغ بالكامل ٦٠٠ بالمئة، وهو نجاح يبدو على أنه ثابتة تاريخية. وبحسب رادكاو فإن ازدياد الاعتماد على الصادرات (جعلت الاقتصاد عرضة للإصابة بعقدة نفسية لدى التنافس الاقتصادي الدولي).

بحيث تغلغل لدى معظم فئات المجتمع الألماني شعور بتحمل أعباء تزيد عن الطاقة. فقد عنون رادكاو كتابه الذي يبين عقلية تلك الحقبة بـ (عصر العصاب)، والتي كان الموضوع الأهم فيها كما هو الحال اليوم: التسارع المستمر. وكلمة السرعة تلك كانت الموضة السارية في العالم بأسره. وقد انتشرت الحساسية المفرطة حتى غدت من الأمراض الشائعة لدى مختلف فئات الشعب، وليس ذلك في ألمانيا فحسب. بحيث أن فيلهلم إيرب Wilhelm Erb أشهر طبيب للأمراض العصبية في ذاك الزمن قد جعل (التنافس الاقتصادي المتزايد إلى ما لا نهاية) مسؤولا عن ذلك. إذ قال إنّ المواطنين والشعوب (مضطرين إلى بذل جهود جبارة بشكل متزايد في كفاحهم من أجل بقائهم ووجودهم)[١٤].

وبالتأكيد فإن كل ذلك لا يكفي لإيضاح ما الذي دفع جنرالات أوروبا وشعوبها في عام ١٩١٤ إلى أفظع حرب لم تشهد مثلها كل الأزمنة من قبل. ومن الأهمية بمكان، كان النظام المضطرب للتحالفات العسكرية، وانعدام

وجود مؤسسات دولية فاعلة. والأدهى من ذلك والأخطر على ما يظن كانت فيما بعد، تصورات العسكريين الموحية بالابتعاد عن كل منطق سليم، من أن الحرب الحديثة يمكن أن تضع أوزارها خلال بضعة أشهر. وأخيراً وليس آخراً، فقد كانت أيضاً الفكرة الجديدة غير المستهلكة عن الأمة المتفوقة على غيرها بمثابة قوة دافعة لدى كثير من الأوروبيين. ولكن بالتأكيد كان انعدام الطمأنينة وانقطاع الصلة بالمواطن الأصلية لدى فئات كبيرة من الناس قد مهد الطريق أيضاً نحو الحرب وأضعف القوى المعارضة لها. لقد كان من السهل جداً إلقاء أسباب كل المشاكل على بلدان وشعوب أخرى. فقد كتب رادكاو في عام ١٩١٤ بأن حمى الحرب قد بلغت ذروتها بشكل لافت ليس في المناطق الريفية التي تشكل المناطق الأساسية لأتباع المَلكية المرتبطة بالتقاليد القديمة، ولكن في المدن.

هل تفشل العولمة من جديد ؟

لو استبدل المرء كلمات (سرعة) و(عصاب) بكلمات (مرونة) و(شدة) فسوف يكون وقع تلك الكلمات مألوفا بشكل يثير الدهشة. فكما تفكك المجتمع الزراعي آنذاك، تختفي في أيامنا هذه بيئات المستخدمين مدى الحياة من العمال والموظفين. وتتساوى في ذلك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا، فكل تلك المجتمعات التي اجتاحتها العولمة، تشهد مجددا انقساما إلى رابحين وإلى خاسرين. ومجددا يبحث كثيرون عن العلة لدى الآخرين في الخارج عند القوى الشريرة التي تجب مكافحتها. لهذا يزدهر تداول نماذج جديدة من الأعداء، ابتداء من رأسماليي الدولة الهجوميين الصينيين إلى المسلمين المتآمرين. ويصطدم الاندماج العالمي في جميع أنحاء المعمورة بمقاومة أشد، كلما ازداد اتساع العولمة كثافة، بحسب ما تشير إليه استطلاعات الرأي العالمية منذ مدة طويلة.

فهل يمكن إذاً أن يتكرر ما قد حصل؟، وهل باستطاعة التوترات المتزايدة أن تصب مجددا في حرب كبرى، تنتج ملايين القتلى، وتقهقراً

اقتصادياً لعشرات السنين؟. وتؤجج هذه المرة ليس من أجل إخضاع متبادل، ولكن من أجل الموارد الطبيعية المتناقصة، وخاصة ما يتعلق بالمحروقات ذات المنشأ الأحفوري من نفط أو غاز. ولا تبدأ في يوم معين، ولكنها تتوسع خطوة بعد أخرى عن طريق كثير من النزاعات، حتى تغدو حريقاً هائلاً من العنف يلتهم العالم بأسره. فهل من الممكن أن تفشل العولمة من جديد؟. إن كل شيء ينفي ذلك من حيث المبدأ.

لأن الشعوب والأمم لم تكن قريبة من بعضها بعضاً كما هو الحال في أيامنا هذه. إن ما يزيد عن ربع كميات البضائع المنتجة في العالم بأسره مع الخدمات المقدمة والمرافقة لها تتم المتاجرة بها عالميا. وقد تضاعف التبادل التجاري بكثافة عما كان عليه في مطلع القرن العشرين، ويتابع نموه بمقدار تسعة بالمئة سنوياً. يعني أنه أسرع بمرتين مقارنة بالقدرة أو الطاقة الاقتصادية لكل العالم . وينظم هذا الحجم التجاري العملاق حوالي ٧٧٠٠٠ شركة تجارية عابرة القارات بواسطة ما يزيد عن ٧٥٠٠٠٠ من الشركات الأجنبية التابعة لها[١٥]. وتمتد سلاسلها الإنتاجية والتحويلية عبر جميع القارات منتجة تياراً لا حدود له من النقليات، حيث ينقل عبر موانئ ما وراء البحار وحدها ما يقرب من ٥٠٠ مليون حاوية سنوياً . حتى إن منتجا بسيطا مثل آلة حلاقة كهربائية يعتمد في إنتاجه على صناعة أجزاءه في بلدان قد يصل عددها إلى العشرة. إن من يدخل في أي مكان من العالم إلى أي من المتاجر الضخمة بغرض شراء منتج ما فإنه سيتصل حتماً بمئات وربما بألوف من البشر من جميع أنحاء المعمورة. فلقد غدا ذلك ممكنا بواسطة شبكة إمدادات تحيط بالعالم وتعتمد أنظمتها في الإمداد المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية بشكل أساسي على السلام والاستقرار.

وبإحكام أكثر قوة تربط أسواق المال البشرية ببعضها بعضاً. حيث كتب نورمان اينجل المعادي للحرب بأن العلاقات المالية الدولية (متشابكة مع بعضها ومتداخلة بواسطة التجارة والصناعة) بحيث إن أية محاولة للاستحواذ على تلك الثروة بالقوة العسكرية ستفضي إلى خسارتها. والبرهان الذي أتى به اينجل يحتل

في أيامنا هذه أضعاف أهميته السابقة: ففي عام ٢٠٠٥ تم الاتجار عبر الحدود بالأسهم والسندات المالية والقروض والشركات من مختلف الأنواع بما قيمته ستة بلايين دولار. وهذا يعادل ما يزيد عن ضعف قيمة جميع السلع والبضائع المنتجة في ألمانيا خلال عام واحد مع ما يرافقها من الخدمات[١٧].

وبذلك تفترق جنسية مالكي البضائع ومنشأ ما يملكون عن بعضها بصورة متزايدة . ووسطياً تتوافر في أيد أجنبية نصف عدد الأسهم لأكبر ٣٠ شركة ألمانية مدرجة في ما يسمى لدى البورصة مؤشر داكس. بحيث يمتلك مستثمرون أجانب حصصا حتى إلى ما يزيد عن ٧٠ بالمئة من أسهم شركات عملاقة مثل آديداس أو باير. وفي الوقت نفسه تحصد الشركات العملاقة الثلاثون في مؤشر البورصة الألماني داكس ثلثي القيمة المضافة خارج ألمانيا. ويبلغ مجموع الأموال الموظفة في ألمانيا ويملكها أجانب ٣٩٠٠ مليار يورو. وإن شركات ألمانية ومستثمرين ألمان بدورهم لهم خارج ألمانيا ممتلكات تزيد قيمتها عن الرقم المذكور. إذ وظف خارج ألمانيا في شركات تابعة لشركات ألمانية ما يزيد عن ٦٨٥ مليار يورو. إلى جانب ذلك يمتلك المستثمرون الألمان أسهما وسندات قروض ومختلف الأوراق المالية في الخارج بقيمة تزيدعلى أربعة بلايين يورو[١٨]. ويشير المؤلفون العاملون لدى مؤسسة مكنزي McKinsey Global في تقريرهم المتعلق بتدويل حركة رؤوس الأموال إلى أن (الأسواق المالية الوطنية تتطور بقوة متزايدة باستمرار باتجاه واحد نحو سوق عالمية واحدة لرؤوس الأموال). وهذا يطابق ما كان قد شخصه عالم الاقتصاد الأمريكي إيلاي Ely قبل قرن من الزمن.

إذاً فإن كل ما تقدم يجعل التفكير والممارسات الحكومية بالاعتماد على تصنيفات أو توجهات قومية بحتة أمراً غير معقول. ولذلك فإن حربا كبرى تمزق هذا التشابك الاقتصادي المعقد لا تمتلك الأمم الغنية في هذا العالم القدرة على إشعالها بتاتا. فلو توجب على الألمان مثلاً أن يتدبروا أمورهم من دون السوق العالمية، وأن يتخلوا عن توظيف أموالهم خارج ألمانيا ، فإن الرفاه الاقتصادي الذي ينعمون به الآن سينخفض إلى النصف على الأقل.

فالتشابك الاقتصادي الذي اخترق كل شيء يتماشى مع الثورة التي لا تتوقف لمكونات وبنى ووسائل الاتصالات. وقد بدأ للتو اندماج أنهار الاستعلامات وبنوك المعلومات مع بعضها، بحيث إنها تقدم دوماً المزيد من المعرفة البشرية بشكل رقمي. والامتياز الذي كانت تتمتع به النخب فيما يتعلق بالتفاهم على مستوى العالم، هو في حالة تراجع مستمر، وسوف يكون مستقبلا في متناول أي إنسان. إن البريد الإلكتروني هو عملياً من دون رسوم، واستعمال الهاتف قد يكلف ١,٧ سنت في الدقيقة الواحدة من طرف العالم إلى طرفه الآخر. وتتوقع نتائج بحوث أن الحواجز اللغوية من الممكن أن تنهار خلال عقد من الزمن، لأنه سوف يكون بالمستطاع بواسطة الكومبيوتر أن يتم خلال بضعة واحد بالألف من الثانية ترجمة أية لغة كانت مكتوبة أو مسموعة إلى أية لغة أخرى[١٩]. وبذلك سوف يكون ممكنا أن تصبح المعارف البشرية في متناول أي إنسان، وسوف لا تعود الثقافة والمعلومات لمصلحة الجميع تشكل مشكلة إن في أمد قريب أو بعيد من الناحية التقنية على الأقل. وفي الحين ذاته فإن البشرية تتمتع الآن بثراء لم تنعم به من قبل. فاتساع نطاق العولمة للرأسمالية أفرز قوى إنتاجية لم تجرؤ أجيال سالفة حتى أن تحلم بها. إذ يحصل كل مواطن على وجه الأرض وسطياً دخلا سنوياً يعادل ١٠٠٠٠ دولار في العام الواحد، وهو مبلغ كاف لكي لا يموت أحد جوعاً أو عطشاً أو نقصاً في العناية الطبية الأساسي. وهذا يعني أنه يمكن بذلك القضاء على الفقر والبؤس الاقتصادي، وهما من أهم أسباب النزاعات في العالم. أو كما أوضح جان تسيغلر المكافح السويسري والمكلف من قبل الأمم المتحدة فيما يتعلق بحق الغذاء، بأنه (للمرة الأولى في تاريخ البشرية قد تم موضوعيا القضاء على النقص في المواد الغذائية وغيرها من الأساسيات في حياة الإنسان، وأصبح ما كان سراباً أو وهماً بما يتعلق بالسعادة المشتركة بين الشعوب أمراً ممكناً بشكل مادي وملموس)[٢٠].

شعور التواجد في مركبة فضائية لدى رؤساء الشركات

وهكذا فقد بلغت العولمة في بداية القرن العشرين اتساعاً جديداً مدهشاً، لم يكن يخطر في البال حتى قبل جيل واحد. فجميع التوصيفات السياسية والعلمية للنظام العالمي الجديد، تصل إلى قمتها في كلمة واحدة: التبعية المتبادلة Interdependence، المتنامية باستمرار لدى كل الدول والاقتصاديات.

وذلك يسبب دائماً تعقيداً متزايداً للمؤثرات المتبادلة. إذ تؤمن الحاجة المتزايدة للطاقة لدى الصينيين ثروة متصاعدة لمصدري النفط في الشرق الأدنى، يستطيعون بها شراء شركات أمريكية عملاقة. لكنهم يصطدمون في الولايات المتحدة الأمريكية برفض البرلمان، الذي يخشى من وجود (العرب) في مواقع القرار للاقتصاد الأمريكي. ونجد أن أزمة سوق العقارات الأمريكي تهدد بالإضرار بمؤسسات تقاعد العمال الأوروبيين، لأن التأمينات على الحياة وسندات القروض المتعلقة بالتقاعد التي تملكها تلك المؤسسات هي مرتبطة بالتطور الذي يحصل لأسعار العقارات في الولايات المتحدة سلبا أو إيجابا، وذلك عن طريق امتلاك حصص في شركات استثمارية أمريكية. ونجد أيضاً أن انبعاث الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، يسبب بدوره ذوبان الدرع الثلجية القطبية، معريا بذلك فجأة قطعة من الكرة الأرضية بما فيها من مواد خام، تتنازع عليها الدول المتشاطئة كما في أزمنة الاستعمار. وبما أن الطلب المتزايد على الوقود الحيوي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذرة وقصب السكر، فإن ذلك يحرض على الاحتجاج ضد تصاعد أسعار المواد الغذائية من المكسيك حتى إندونيسيا. ويمكن ضم المزيد من الأمثلة إلى هذه القائمة.

والتأثيرات المتتابعة المعقدة هذه تفرز نتيجة مزدوجة شديدة التناقض: فهي تؤدي إلى مخاطر يصعب التنبؤ بها، وتجبر في الوقت ذاته على تغيير جذري للسياسة الدولية، بحيث يصبح حكم الدول عالمياً بواسطة العمل المشترك عبر حدود كل الدول أمراً لا يمكن التنازل عنه. إن ما يسمى بـــ (الحكومة العالمية global governance) الذي لم يناقش قبل ذلك إلا من قبل

أصحاب النظريات، ويعني إيجاد الحلول للمشاكل العالمية بواسطة تعاون الحكومات، متخطياً الحواجز الوطنية ومتجاوزا عالم الأوهام، سوف يغدو العمل اليومي المدهش وأيضاً المتعب في مجالس الحكومات ورؤساء الشركات.

ومؤشرات ذلك تنتشر على امتداد العمل السياسي اليومي منذ أمد. بحيث أن عدد الاتفاقيات الشاملة لدول عديدة، التي كثيراً ما يزيد عددها عن مئة دولة مشاركة ينمو باستمرار. ويوجد لدى الأمم المتحدة وحدها أكثر من ألفين من تلك العقود المسجلة والمحفوظة. ويضم قانون التجارة العالمي لمنظمة التجارة العالمية عشرة آلاف صفحة، ابتداءً من نظام مكافحة الأوبئة إلى قوانين الطيران، ومن تنظيم الإنترنت إلى قوانين مكافحة الإجرام والإرهاب. ويضم الحكم على مستوى العالم دائماً مجالات جديدة في السياسة، ويؤدي إلى تأثيرات متبادلة بين السياسات الوطنية والعالمية. وعلى غير ما توحي به المناقشة الدائرة حول أزمة الأمم المتحدة، تزداد باستمرار الأهمية العملية لتلك المنظمة العالمية. إذ لم توجد في أي وقت مضى تلك الأعداد الكبيرة لقوات الأمم المتحدة في مهمات من أجل السلام كما هو الحال في أيامنا هذه. ولم يحصل في أي وقت مضى أن قدمت منظمات الأمم المتحدة مساعدات في الحالات الاضطرارية إلى أعداد كبيرة من البشر كما فعلت في هذا القرن.

فكل ذلك يوفر مع مرور الزمن الفرصة من أجل الانتصار على الجوائح البشرية من جوع أو تشريد أو حروب. فالسلام العالمي قد يكون ممكناً، ولكن على الرغم من مظهر تلك الرؤية الأخاذ، فإن الأخطار المحدقة بذلك السلام كبيرة جداً، خاصة وأن النظام العالمي الجديد يتسم بعدم استقرار بالغ:

أولاً: ليست الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الأولى اقتصادياً وعسكرياً فحسب، لكنها في ذات الآن سجينة في دوامة من الديون ذات حجم هائل لا مثيل له. ومواطنو الولايات المتحدة يستهلكون بإفراط متزايد منتجات

وخدمات أكثر بكثير مما ينتجونه ومما يقدرون على تقديمه من خدمات. ويحتاج الاقتصاد الأمريكي يومياً إلى ملياري دولار من الرأسمال الأجنبي، وبخاصة من الصين ومن الدول المصدرة للنفط، حتى يتمكن من تمويل الاستهلاك للمواطنين الأمريكيين وتمويل نفقات الحكومة الأمريكية. وهذا الوضع الغير متوازن ما هو إلا مادة متفجرة متوضعة في أساس الاقتصاد العالمي، لأن تدفق رؤوس الأموال يكون حينئذ مرتبطاً بنظام مالي فوضوي يضطرب بفعل أقل المؤثرات. ولاعبوه الممسكون بزمام أموره قد تملصوا من رقابة الدولة إلى حد بعيد، ويقاومون عن طريق استعمالهم لقوتهم الاقتصادية كل محاولات إلزامهم بالأنظمة المرعية. وبالرغم كثير من إنذارات الخبراء في البنوك المركزية والسلطات الرقابية تتسبب شركات استثمارية غير ملتزمة بالضوابط من داخل وخارج النظام المصرفي في إحداث مستمر لفقاعات متزايدة من الأحجام، يمكن أن يؤدي انفجارها إلى انهيار النظام المالي بكامله. فإذا لم يكن بالإمكان القضاء على بؤرة الأخطار، فسوف تنشأ بناء على ذلك أزمة اقتصادية تؤدي إلى دفع مزيد من البشر إلى حالة العوز أكثر مما تسببت به أزمة (الانكماش الاقتصادي الكبرى) في ثلاثينيات القرن العشرين.

ثانياً: بما أن القوى التي تمتلك القنبلة الذرية تتمسك بالحفاظ على مستودعات أسلحتها النووية، فسوف ينفرط عقد النظام القديم ضد انتشار الأسلحة الذرية. إذ أن التسلح النووي للدول الصاعدة الآخذة لدورها مثل إيران ومصر ونيجيريا والعربية السعودية وإندونيسيا والبرازيل لم يعد إلا مسألة وقت. إذ بدأ السباق مجددا من أجل الأخذ ببرامج الطاقة الذرية السلمية، التي بواسطتها يمكن أن تحصل هذه المساعي على الشرعية اللازمة. وبذلك سوف تتضاعف إمكانية الحصول على المادة القابلة للانشطار الذري، وبدوره يزداد الخطر في أن تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات ليست لها صفة الدولة. ويستلزم ذلك وجود حركة عالمية من أجل نزع التسلح النووي، وضد الدعاية التي عادت تتزايد عالميا فيما يتعلق بالاستعمال السلمي للطاقة الذرية.

ثالثاً: إن نمط الحياة المتبع حالياً من قبل ما يقرب من ١,٧ مليار من البشر، الذين تشملهم طبقة المستهلكين في كل أنحاء العالم، هو أنموذج لباقي البشر في العالم. والتشوق إلى ذلك هو قوة دافعة للنموذج الحالي للعولمة، لكن نمط الحياة ذاك غير قابل للعولمة. ومقولة الأمل القديم الواعد (كما في الغرب فليكن أيضاً في جميع أنحاء المعمورة) التي كانت تؤمن بها شعوب من مختلف أنحاء الأرض سوف لا تتحقق أبداً استناداً إلى الظروف الحالية. إذ إن القدرة البيئية في كوكبنا قد حُمِّلت فوق طاقتها منذ أمد بعيد. وطالما أن ربع البشرية يستهلك ثلاثة أرباع الموارد الطبيعية المتوفرة، فإن ذلك يجبر ٤,٥ مليار من البشر على نوع من الفصل العنصري العالمي (Apartheid). وهذا يؤدي حتماً ليس فقط إلى موجات هجرة ذات تزايد متواصل الأتساع (كما يحصل حالياً فيما يتعلق بالهجرة من غرب وشمال إفريقيا باتجاه إسبانيا وإيطاليا)، ولكن ذلك يؤجج في الوقت ذاته التسابق على مصادر النفط والمياه الصالحة للشرب والأراضي الخصبة باستمرار. إن ثروات الأرض هذه هي قابلة للانتهاء، فاستخراج النفط سوف يأخذ بالتناقص خلال فترة وجيزة. لذلك يجب على البلدان الغنية أن تطور طراز حياة جديد ذا أبعاد مستقبلية، إن هي أرادت أن تحافظ على سلامها.

رابعاً: إن التغير المناخي الحاصل هو العلامة الظاهرة، لأنه يجمع كل ما ينجم عن نمط حياة مبذر يترافق مع استهلاك دائم التزايد للمحروقات ذات المنشأ الأحفوري. فالاحتباس الحراري يسلب كل عام من مزيد من البشر الأساس الذي يعتمدون عليه في معاشهم، ويعني ذلك الحصول على أراض صالحة للزراعة وعلى المياه. إذ إنّه حتى منتصف هذا القرن سيتهدد نصف مليار من البشر الجوع والعطش والفيضانات والقحط وبالتالي التهجير من أوطانهم. ولذلك يجب العمل على استقرار إنبعاثات الغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري خلال عشرة سنوات في أنحاء العالم، وعقب ذلك يجب تخفيضها سنوياً إلى خمسة بالمئة على الأقل، وهذا إذا ما أبتغي تجنب هجرات الشعوب وانعدام الاستقرار العالمي. وتلك هي مهمة ذات أبعاد عملاقة. وخاصة من أجل التغلب على

المشاكل المتعلقة بالمساواة المتأججة والشديدة الأهمية: إذ إنَّ تبعات التغير المناخي تحدث الأذى الأشد لدى البلدان الفقيرة التي لم تكن سبباً في حصوله. لذلك فإن الذين كانوا سبب التغير المناخي في الدول الصناعية هم المطالبون بإلحاح شديد بالعمل على إصلاح الأضرار. وزيادة على ذلك تصطدم حلول مشكلة المناخ مع نقيض على ما يبدو: إذ يتحتم على قطاع اقتصادي، وتحديدا الطاقة والإنتاج الزراعي مجددا وبشكل متزايد أن يتواءم مع شروط بيئية مختلفة جداً عن بعضها بعضاً، يعني أن يصبح متجذرا في منطقته، ولكن عبر تبادل سياسي وعلمي عالمي أيضاً.

فالبشرية تقف على مفترق الطرق، والخيارات تعني إما تعاوناً عالمياً أو كوارث معولمة. وبناء على ما توصل إليه العلم حالياً، فإنه لم يتبق سوى عشرة سنوات فقط وربما خمسة عشر سنة من أجل تهيئة الأمور لاتخاذ قرارات مصيرية حاسمة. والخبر الجيد يقول إنَّه توجد حلول قابلة للتطبيق لكل المشاكل المطروحة. فمنذ أمد يعمل عشرات الألوف من السياسيين والعلماء وأصحاب الشركات والناشطين في مجال البيئة في أرجاء كوكبنا من أجل جعلها تدخل حيّز التنفيذ. إذ يحجم مستثمرون عن الإقبال على مؤسسات ضارة بالبيئة، ويفضلون توظيف أموالهم في إنتاج طاقات نظيفة ذات مستقبل واعد. وشركات عملاقة مثل كوكا كولا وهيولت – باكارد Hewlett-Packard تعمل سوية مع نشطاء البيئة من أجل حماية مصادر المياه، أو من أجل تزويد فقراء في أفريقيا بحواسب مبسطة للدخول في انترنت بأسعار يقدرون على دفعها. ويتنافس أمريكيون كثيرو الثراء وشخصيات أمريكية بارزة من بيل غيتس إلى بيل كلينتون على تقديم تبرعات وإقامة مؤسسات بمليارات الدولارات بهدف التوصل إلى أفضل مشروع من أجل إنقاذ العالم. وكذلك فإن الاتحاد الأوروبي يصدر قرارات ثورية بغرض إصلاح ما يتصل بالطاقة وتوريدها.

وحتى لو كان الكثير من ذلك غير ناضج أو أنه يخدم الشهرة والمكانة أكثر مما يساعد على التقدم. إلا أن الإنذار من غير الممكن عدم سماعه،

لأن انقلاباً عالمياً في طرق التفكير قد بدأ، بحيث بات يتخطى بمراحل منظمات أساسية ناشطة منذ أمد بعيد مثل أتاك Attac وغرينبيس Greenpeace و WWF. وتتزايد باستمرار أعداد البشر ممن يتضح لهم بأن ليس هناك من بلد في العالم يستطيع وحده أن يتعامل مع الأزمات التي قد تنشأ، وحتى القوة العظمى أمريكا وكذلك أكثر البلدان تعداداً للسكان كالهند والصين. إذ إنّ كل من يستمر بالدعوة إلى مخارج من الأزمات ذات طابع قومي أو عسكري، فإنه يجري وراء حلول وهمية لامنطقية وحتى لو أن المسؤولين كانوا على استعداد لأن يضحوا بكثير من الملايين من البشر، فلن يستطيعوا حماية أنفسهم وحماية الأمم التي ينتمون إليها من النتائج الوخيمة. ولهذا فإن التغير المناخي خاصة يخفي في طياته إلى جانب الخطر الكبير فرصة كبيرة أيضاً، إذ بإمكانه أن يكون المحرك الذي يعلم الحكومات وشعوبها القفز على المؤثرات أو القوالب القومية، والبحث عن حلول مشتركة للمشاكل العالمية.

أما الخبر السيئ فهو أنه في الطريق نحو تعاون عالمي يتنامى خطر آخذ في الاستفحال يومياً ألا وهو الهوة المتزايدة بين الرابحين والخاسرين. فخلال مئات السنين دفعت الأمم الغنية في الغرب بالاندماج العالمي بواسطة مجرد تحرير التعاملات الاقتصادية بوجه الخصوص. وتحت ضغط أصحاب الفعاليات الاقتصادية المنظمين جيدا أصبح الاعتقاد بما يسمى التنظيم الذاتي للأسواق إيديولوجية الدولة من واشنطن حتى طوكيو. وبذلك أوصلت السياسة نفسها إلى ما يسمى فخ العولمة. إذ بينما بقيت السياسة حبيسة في القالب الوطني فقد ازدادت الشركات ومعها القائمون على استثمار الأموال ضخامة حتى أصبحوا قوى فاعلة في أنحاء العالم. وقد أهمل بناء مؤسسات تراقب بأسلوب ديمقراطي الاتفاق على عقود تسمح باستفادة الجميع من ثمار العولمة. وبقيت جميع المؤسسات العالمية من صندوق النقد الدولي حتى الأمم المتحدة عبارة عن منتديات النخب من البيروقراطيين الممثلين لحكوماتهم الذين ليسوا

بحاجة إلى العناية بمصالح الأكثرية ولا هم معرضون للمساءلة أمام أي برلمان. لذلك تستطيع شركات عملاقة مع منظماتها أن توقع بأساليب ملتوية حكومات وطنية ببعضها بعضاً بحيث تتردى السياسة بصورة متزايدة لتتحول إلى مجرد خادم لمصالح رأس المال. وأدى التنافس العالمي على المستثمرين إلى تسابق من أجل التوصل إلى أخفض الضرائب على مردودات رأس المال وإلى أدنى الأجور للعمال.

والنتيجة هي توزيع شديد الغرابة وغير عادل للدخل ورأس مالٍ آخذ في الزيادة يومياً ، فالهوة بين أرباح رأس المال وأجور العمال تزداد اتساعا منذ ما يقرب من عشرين عاماً. وقد أصبح خلال ذلك واحد بالمئة من البشرية جمعاء يمتلك ما يزيد عن أربعين بالمئة من مجموع الثروات الموضوعة تحت الاستثمار، في حين أن مجموعات متزايدة من الشعوب عليها أن ترضخ للعيش بأجور آخذة في التضاؤل وفي انعدام أمان متصاعد. وذلك لا يمكن أن تكون له نتيجة حسنة، لأن من يجد نفسه مهدداً بالانعزال في مستوى اقتصادي واجتماعي أدنى ينزع إلى عزل من هم أضعف منه في المجتمع ومن الغرباء. لذلك يدفع الخوف من الانحدار الاقتصادي والاجتماعي ومن انعدام رؤية مستقبلية واعدة أعداداً متزايدة من الناس ليكونوا أتباعاً لدى المتطرفين وأدعياء الخلاص من أصحاب الأفكار الدينية الخاطئة. ذلك الخوف الذي يشحن السياسة في كل مكان باللاموضوعية وبالشعبوية. بحيث تتكون في أنحاء العالم حركة مناهضة للاندماج العالمي ابتداء بالإسلامويين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا إلى الأصوليين المسيحيين والمنادين بحماية المنتجات المحلية في أمريكا، إلى النازيين الجدد والشعبويين اليمينيين. وبحيث يتزايد الخوف من الغرباء والعنصرية والميل الجارف إلى الانغلاق وطنياً ومناطقياً ضد الأمم الصاعدة في الجنوب. وبالتوازي مع ما ذكر فإن ردة الفعل لعدد متزايد من الحكومات على الأجواء المناهضة للعولمة تتجلى بواسطة مخططات جيوستراتيجية من أجل ضمان عسكري لقاعدة موارد طبيعية خاصة بها.

وفي بداية القرن العشرين كانت الدول والحكومات لها منعتها بحيث وقفت في وجه الانتشار السلمي لاقتصاد السوق. وتقرب دراسات تاريخية وجهة النظر من أن العولمة منيت بالفشل في الماضي بسبب ما اصطدمت به من (عناصر ما قبل الرأسمالية) التي كانت تراهن على الاستيلاء على بلاد الغير وعلى التمسك بالشعور القومي. أما الآن فإن الأمر معكوس لأن الدول والحكومات أضعف من أن تستطيع التحكم بالانتصار الصاعق للسوق ورأس المال، بحيث إن النجاحات العملاقة لتقاسم المهمات في العالم لا تستفيد منها أقلية صغيرة فقط ولكن البشرية جمعاء.

إلا أن أشياء كثيرة تنبئ بأن الأمور لن تبقى كما هي عليه الآن. لأنه سوف تتكون في العالم أجمع ولو بصورة متأخرة قليلاً منظمات عديدة التنوع للمجتمع المدني تناهض التوزيع غير العادل للثروات. فمثلا يدعو نشطاء صينيون في الولايات المتحدة من أجل تحقيق أجور وشروط عمل أفضل في المصانع التي تنتج البضائع لمصلحة الشركات العملاقة العالمية. وتحقق مبادرات تحت شعار التجارة النزيهة في جميع البلدان الغنية نجاحات لدى الكفاح من أجل الحصول على أسعار نزيهة لصالح المنتجين في الدول الفقيرة. ويتعاون نشطاء في أنحاء العالم من أجل تحقيق مزيد من العدالة الضريبية والأجور النزيهة. وهكذا تتشكل بالتوازي مع مناهضي العولمة شيئاً فشيئا حركة مماثلة قوية من أجل تحقيق العدالة تكتسب يومياً مزيداً من القوة. وبالتأكيد فإن تلك الحركة لا تستطيع أن تحل أبداً محل سياسة الدول والحكومات، ولكن ربما كان بإمكانها أن توجد الأساس والشرعية لجيل جديد من السياسيين الشجعان الذين يضعون حدا لجشع مالكي الأموال.

وبذلك ينتقل إلى نقاد العولمة بشكل ملحوظ الدور ليلعبوه من أجل إنقاذ التلاحم العالمي للأسواق والقوى الدولية والثقافات وخاصة من أيدي أولئك الذين دفعوا خلال عشرات من السنين بهذا التطور قدما نحو الأمام،

أي من ما يسمون بلاعبي العولمة Global Player في الشركات العملاقة وفي عالم المال وأتباعهم ممن يقومون بنشر المعلومات المضللة من المشتغلين في مجالات إعلامية وعلمية.

وفي أي حال ينمو الخوف أيضاً لدى الرابحين من النتائج السياسية غير المرغوب بها لدى انعدام المساواة. حتى إن بن برنانك Ben Bernanke رئيس البنك الأمريكي لإصدار النقد، الذي يحتل بذلك منصب الملاك الحامي للرأسمالية الأمريكية، يحذر من أن مهمة السياسة أن تتكفل (بالتوزيع إلى أبعد ما يمكن ثمار الاندماج العالمي)[٢١]. وبهذا ينهدم ما توافق عليه الليبراليون الجدد فيما يتعلق بالاعتقاد بالقوة الخارقة للسوق، ومن أن الطريق يصبح مفتوحاً من أجل إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي لمصلحة الجميع.

وبذلك تتزايد الفرص التي تستطيع توجيه تحالفات سياسية بالغة الحدة إلى منحى آخر خارج نطاق النماذج التقليدية للدولة القائمة على أساس قومي ولمنطق الأحزاب فيما يتعلق بالسياسة العالمية. وبالتأكيد فإن هذا النوع من الأمل قد يبدو للوهلة الأولى ضرباً من الخيال. وخاصة أن القسم الأعظم من البشرية ما زال مكبلاً بالكفاح اليومي من أجل الحفاظ على بقائه. وما زالت الطاقة السياسية مرتبطة في الغالب بصراعات المصالح الوطنية الضيقة ذات الأفق المحدود، بحيث تتبدى للغالبية الكبرى من الناس أن الأزمات المقبلة للعولمة ما زالت غاية في البعد.

والفرضية القائلة إن كل شيء سوف يبقى سائراً كما هو حتى الآن هي غير واقعية كلياً. فالمدافعون بحماس عن ما يسمى الوضع الراهن Status quo هم الرافضون الحقيقيون للواقع. وفي المنظور القريب سوف تكون الموضوعات الأساسية لجميع السياسات في العقد القادم هي التغير المناخي وتدفق أفواج المهاجرين وانعدام الاستقرار في أسواق المال العالمية ونقص في الثروات الباطنة والنزاعات على الأراضي الخصبة والمياه، وأن أية مشكلة من تلك المشاكل لا تحتمل التأجيل. والتغلب عليها

يقود حتماً إلى صراع مجموعات كبيرة من البشرية من أجل البقاء. وقد تؤدي شدة التهديد أيضاً إلى تفتح ميكانيكية سياسية تنسف جميع الحدود التقليدية بين الدول من أساسها. لأن التيارات العملاقة سواء كانت إيجابية أم سلبية في عصرنا الحاضر لها قاسم مشترك، فهي تجبر باستمرار أعداداً متزايدة من البشر وبخاصة المنتمين إلى الطليعة السياسية والاقتصادية على اتخاذ رؤية كونية. إذ يجب عليهم أن يخططوا وأن يتعاملوا مع العلاقات المتداخلة للعولمة، لأن عدم الالتزام بذلك يعني الفشل المبرمج. والتشبيهات التي لم تكن تستخدم في الماضي إلا من قبل الأشخاص المثاليين مثل (السفينة الفضائية الأرض) أو (العالم الواحد) فإنها تصف الواقع القاسي حالياً.

وليست المسألة بأنه يتوجب على الدول الصناعية التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة نظام مالي ونقدي جديد مع الدول الصاعدة والدول المنتجة للنفط، بل المسألة تتمثل في أن تقوم بذلك قبل انهيار النظام القديم أو فيما بعده. وليست المسألة أيضاً بأن يخفض الأمريكيون والأوروبيون واليابانيون استهلاكهم للموارد الطبيعية والمواد الخام بصورة جذرية، ولكن المسألة هي متى وفي أية ظروف يفعلون ذلك. كما أن المسألة ليست في أن نتمكن من تقديم المساعدة للفقراء، ولكن هل في مقدورنا الانتظار حتى تصبح الفاقة لديهم هي فاقتنا.

كل هذه التحولات مجتمعة تقود إلى نتيجة واحدة فقط:إما أن تتوصل البشرية إلى الطريق نحو تعاون عالمي، أو أن يغرق العالم لعشرات السنين في نزاعات مصحوبة بالعنف لا يستطيع أن يتجنبها شعب أو دولة. ولكن يوجد حالياً كما في السابق الكثير من اللاعبين أصحاب المصالح الذين يعارضون هذه القناعة نظرا لمصالحهم الآنية. وقياساً فقط على الفشل والنتائج السلبية الحاصلة حتى الآن كما في موضوع حماية البيئة، أو لدى العمل من أجل استقرار أسواق المال فسوف تظهر لنا قوة أولئك المناهضين

للمستقبل على أنها في حالة تفوق. ولكن يمكن حصرها عندما تقف العولمة السياسية أخيراً في مواجهة ذلك الاقتصاد. لهذا فإنه سوف يكون من أهم واجبات الحكام توسيع ودمقرطة أنظمة المؤسسات العالمية وبخاصة الأمم المتحدة. وليس من شأن ذلك أن يدور الأمر حول إقامة حكومة عالمية، التي ستكون على أية حال بعيدة عن تقبل الجماهير وستتحمل ما لا طاقة لها به، وبالتالي سوف تكون دون فاعلية. بل إن التحدي يكمن في اختراع نوع من (فيديرالية) عالمية، وإيجاد نظم واضحة من أجل التوزيع الصحيح للعمل السياسي بين مؤسسات عالمية وإقليمية ووطنية من أجل إنصاف مصالح الجميع.

والطريق إلى هناك بات يؤسس له مجتمع مدني عالمي يبلغ عدد الأعضاء في منظماته ما يقارب المئة مليون يتدخلون بقوة متزايدة تارة في صالح أصحاب القرار السياسيين والاقتصاديين وطورا على أنهم الأعداء الألداء لهم في العملية السياسية العابرة للأقطار، حيث يتم ذلك بنجاح مطرد. وبهذا ينشأ تدريجيا وكما يقال من غير أن يدري أعضاؤها مجتمع عالمي حقيقي يتخطى حدود جميع البلدان. وعندما ينمو ذلك المجتمع بسرعة أكبر من النزاعات العالمية المقبلة حول الطاقة والغذاء ومكان من أجل الحياة، فعند ذلك يمكن تفادي حرب عالمية ثالثة. إذا فإن العد العكسي للعولمة هو آخذ في السير.

الفصل الثاني

عالم الميكادو

عولمة طبقة المستهلكين وانحلال السيادة الوطنية

إن جولييت هي في حالة شدة، لأنها حقاً ليس لديها وقت. إذ إنّ عليها تهيئة مخطط الإنتاج للأسبوع القادم، وأن تساعد زملاءها أثناء فحص نوعية البضاعة، وأن تراقب قوائم التوريد وإنجاز الحسابات. عدا ذلك فلا يوجد شيء يمكن الحكاية عنه فيما يتعلق بحياتها الخاصة. هكذا قالت المرأة الشابة، وضحكت محرجة في مكتبها الخشبي الضيق المجاور للقاعة الكبيرة، التي تأخذ فيها البضائع شكلها النهائي. جولييت وعمرها ٢٣عاماً هي مديرة الإنتاج في مصنع صغير مختص بصناعة هاي فاي من نوع ممتاز لشركة Candeias Engineering، وهي في الواقع إمرأة شابة عادية جداً تتمتع بالذكاء والطموح، ولكن كثيرات من النساء يماثلنها في ذلك أيضاً. وما هو عادي في هذا المكان هو بالتأكيد حدث شديد الإثارة، لأن جولييت اسمها في الحقيقة ليجياوكسا، وتعيش وتعمل في بودونغ، التي هي منطقة المال والأسواق في شانغهاي، حيث الموضة لدى الشباب الصاعد أن يتخذوا لأنفسهم أسماء غربية إضافة إلى أسمائهم الصينية. وتلك هي طرق حياة أناسٍ من أمثال جولييت، التي تنشر الطمأنينة كما تنشر الفزع في أنحاء العالم.

فقبل ما يقرب من ٨ سنوات غادرت جولييت وعمرها ١٥ سنة منزل والديها ووطنها حاملة بيدها حقيبة صغيرة وفي جيبها قليل من النقود. وقبل ذلك كانت قد أنهت فقط مرحلة التعليم الأساسية، ومدتها ٩ سنوات فيما يسمى

بالمدرسة العامة وأعقبتها بدخول صف التعليم المهني. وقد ساعدت أبويها سنين متتالية في زراعة حقلهما الصغير جداً، وسكنت مع عائلتها ذات الثماني أفراد في بيت صغير من القرميد في مكان ما بين الجبال للإقليم المركزي الصيني سيشوان بالقرب من قرية نايجيانغ. ولم تكن تعرف القطارات والطائرات والأبنية الشاهقة إلا من خلال جهاز تلفاز صغير بدون ألوان في غرفة الجلوس، والذي كان يمثل أكبر كمالية تمتلكها العائلة. وكان الماء يجلب من بئر أمام باب البيت، الذي كانت أرضيته من الطين، وكان بيت الخلاء خلف الدار. والكيلومترات الأربعة إلى المدرسة كانت تمشيها على الأقدام. وفي قريتهم الواقعة في أعالي الجبال عندما يصبح الطقس باردا جداً في الشتاء كانوا يرتدون ملابساً سميكة جداً لأن التدفئة كانت غير متوفرة.

وتقول جولييت إنها لم تعرف عن عائلتها إلا الفقر وأن الجميع هناك كانوا يعيشون حياة مماثلة لحياتهم. فلقد كانوا فقراء وهذا ما كان يتوضح لهم عند مشاهدتهم التلفاز كل يوم. ولا تستطيع جولييت حتى أن تتذكر متى اتخذ قرار مغادرتها الدار وسفرها البعيد. فلقد تكلم المعلم في المدرسة ببداهة جازمة عن العمل الذي بإمكانه أن يتوسط لهم به في مكان ما في الشرق... في المدينة الكبيرة. وتابعت جولييت أنَّ الجميع ذهبوا إلى هناك إلى حيث يتمكن المرء من كسب ماله الخاص. ولذلك صعدت في الباص الذي أوصلنا إلى المصانع.

لقد سافروا أكثر من ألفي كيلومتر حتى وصلوا إلى ما يسمى بالمنطقة الصناعية الخاصة في مقاطعة غواندونغ، حيث شكل الوصول إلى هناك بحد ذاته خيبة أمل مريرة. إذ عوضاً عن المدينة المتألقة كان في انتظار اولئك اليافعين ساحة مصنع مقفرة تمتد في كل الجهات حتى الأفق. وزيادة على ذلك لم يكن رؤساء المصنع راغبين في توظيفها لأنها ما زالت فتية جداً. لذلك اضطرت جولييت لأن تعمل مبدئيا عند منتج صغير يصنع حلي الموضة الرخيصة الثمن في مقابل الحصول منه على السكن والغذاء. ولكن أخيراً وبعد مضي بضعة شهور أمكن التبديل والانتقال إلى مصنع للإلكترونيات كانت تعمل فيه ستة أيام وستين ساعة في الأسبوع، وتقوم بتعبئة أجزاء في مخازن آلة تزود بطريقة آلية

صفائح نواقل الكترونية. وكان عليها أحياناً أن تعمل ثمانين ساعة في الأسبوع أيضاً. وفي ذلك المصنع لم يكن يصطبر على أي اعتراض ولم تكن هناك عقود عمل. أما أوقات الفراغ القليلة جداً فكانت جولييت تقضيها غالباً في مطعم المصنع أو في قاعة النوم، حيث أعدت الإقامة لها ولزميلاتها على أسرة ذات طابقين متأرجحة غير مثبتة، وحيث تنعدم فيها أية إمكانية للتمتع بجو شخصي خاص. وفي مقابل ذلك كانت تحصل على ٤٣٠ يوان شهريا، وهو مبلغ يعادل في قوته الشرائية ٤٠ ١يورو. وهذا بالتأكيد لا يشكل تعويضاً عن (الحنين الرهيب إلى الوطن) الذي كان يلم بها مدّة طويلة.

إلا أنها تعلمت بسرعة. إذ لدى حصول تكليف بعمل منتج لصالح الشركة الأوروبية اليابانية Candeias أمكن الوثوق بها في القيام بأعمال معقدة، وأظهرت من جانبها موهبة استيعاب سريعة. وكانت الشركة المذكورة راضية بحيث وظفتها في إنتاجها الخاص بها. فكان ذلك بمثابة خطوة في مصلحة الطرفين، خاصة وأن رئيسها الجديد قد حصل على يد عاملة مرنة وقادرة على التعلم، كما أن جولييت حصلت على فرصة العمر. فعندما انتقل المصنع إلى شانغهاي ذهبت جولييت معه مبتعدة عن قريتها التي نشأت فيها مسافة ٢٧٠٠كيلومتراً، وأصبحت خلال زمن قصير أكثر العاملات خبرة. وفي البداية أخذت على عاتقها مراقبة النوعية، والآن غدت تدير الإنتاج بكامله، إذ إنَّ أربعين من الشبان والشابات ينفذون إيعازاتها، وعوضاً عن ١٤٠يورو تتقاضى حالياً عشرة أضعاف المبلغ المذكور. وتقطن مع زوجها في شقة سكنية خاصة، وتبحث آنياً عن سيارة مستعملة بثمن رخيص مناسب، وتخطط من أجل أول سفرة لها خارج الصين. وقد تعلمت اللغة الإنكليزية في دورات مسائية بعد الانتهاء من العمل اليومي، بحيث إن رئيسها في العمل يوكل إليها أحياناً زواره الأجانب، فهو يقول إنَّ جولييت إذا ما حافظت على سرعة تقدمها فسوف تستطيع أيضاً في وقت ما أن تضطلع بإدارة المصنع.

لقد اجتازت تلك المرأة الشابة ذات النظرة الخجوله والاندفاع الجارف نحو الهدف خلال ثماني سنوات فقط طريقا كانت أوروبا قد احتاجت من أجل

اجتيازه في ما مضى إلى ثلاثة أجيال متعاقبة. خاصة وأنها ولدت في كنف عائلة فلاحية فقيره تمكنت بصعوبة من كد يديها أن تحصل على غذائها وملبسها بما تملكه من بضع بقع أرض صغيرة. أما الآن حيث بلغت ليجياوكسا العام الثالث والعشرين من عمرها فقد غدت عضوا في طبقة المستهلكين العالمية، ولها الآمال والرغبات ذاتها عند رفيقاتها في العمر في طوكيو ولندن، وتعيش في عاصمة تجارية وصناعية متألقة بمختلف الألوان ويقطنها ما يزيد عن اثني عشر مليوناً من السكان. وهناك تزداد الأبنية الشاهقة علواً نحو السماء بسرعة تخطف الأنفاس وبأعداد كبيرة. وتتداخل أوتوسترادات متعددة الطبقات وقائمة على أعمدة عالية عبر جبال الأبنية الإسمنتية معطية إيحاء لهندسة مستقبلية. وتعبر النهر حالياً خمس شوارع وستة أنفاق في عديد من الطوابق عوضاً عن جسر واحد أو نفق واحد كما في عام ٢٠٠٠ وما زالت هناك طرقات وأنفاق أخرى في طور البناء. وإحصائياً تحتاج السيدة الصاعدة لكونها مواطنة في شانغهاي ما يعادل مئة ضعف الكمية من الطاقة والموارد (كالماء والغذاء) التي كانت تكفي والديها في القرية.

إن جوليبيت امرأة ناجحة جداً، إلا أنها لا تشكل حالة خاصة ، لأنه توجد في الصين عشرات الملايين من القصص المماثلة وهم المادة التي ما زالت تحمل الرسالة إلى أبعد كوخ في الصين ولا يمكن عدم سماعها والتي تقول: إن الصعود إلى فردوس المستهلكين قد أصبح ممكناً. وهذا الأمل يجعل أكبر شعب في العالم في حالة إستنفار دائم، ابتداء من سكان السهوب الجليدية في الشمال وصولا إلى مواطنيهم في الغابات الاستوائية الكثيرة الأمطار في الجنوب. ونتيجة لذلك تحدث في الصين أكبر هجرة للشعوب في الأزمنة كافه. فمنذ عقدين من الزمن يغادر عشرة إلى خمسة عشر مليون صيني قراهم (أرقام دقيقة لا يعرفها أحد) إلى المدن المتزايدة في الضخامة لكي يتوصلوا كما في الماضي إن لم يكن لأنفسهم فمن أجل أولادهم إلى مستوى معاشي لم يكن في الماضي ممكناً إلا في البلدان الغنية في الغرب. لذلك فإن أملهم الجماعي وسعيهم الحثيث يولدان قوة لا يمكن كبحها وتلمس في جميع أنحاء العالم.

سر نجاح بكين: رأس مال من العدم

إن الأعجوبة الاقتصادية الكبيرة التي تبدو حتى لكثير من الصينيين وكأنها غير واقعية أحياناً، هم مدينون بالفضل على حصولها إلى الرؤى الموضوعية قبل كل شيء لرجل طاعن في السن واسمه Deng Xiaoping دنغ كساو بينغ. فقد كان الرجل لسنوات طويلة الرئيس الفعلي لحزب الدولة في الصين. وكان عمره ٧٥ عاماً عندما أطلق العنان لأكبر ثورة اقتصادية في العالم. ولد دنغ في عام ١٩٠٤ ودرس في إحدى جامعات فرنسا وناضل إلى جانب Mao Tse-tung ماو تسيتونغ من أجل نجاح الثورة. وفقد أثناء الاضطرابات السياسية للثورة الثقافية كل مناصبه. إلا أنه تمكن بعد ذلك من الصعود ثانية بالرغم من عمره المتقدم إلى مكانة أقوى شخصية سياسية في آسيا. وبرهن على أنه واحد من أذكى الشخصيات ومن أقلها تحليا بالضمير في القرن العشرين. فلقد حرر الملايين من الفقر والفاقة، ولكنه في ذات الوقت كان لا يتورع وبلا هوادة عن إطلاق الرصاص عليهم أو إدخالهم في السجون عندما كانوا يطالبون بالحرية السياسية إضافة إلى الحرية الاقتصادية كما حدث في عام ١٩٨٩ في ساحة السلام السمائي في بكين.

لقد عرف دنغ منذ زمن طويل وقبل الأصدقاء الأعداء في موسكو أن الاقتصاد الموجه الذي تشرف عليه الدولة يقف عائقا في طريق التقدم. ولهذا فإنه أقدم على إنشاء أربعة مما تسمى المناطق الاقتصادية الاستثنائية بالقرب من مدن ساحلية. حيث قامت شركات تابعة للدولة ومستثمرون أجانب بتجارب في التعاطي مع اقتصاد السوق والتجارة العالمية. ولما تكللت تلك المحاولة بالنجاح أوجد دنغ وحكومته في نهاية المطاف نوعاً من الرأسمالية الموجهة التي ضمت إلى جانب العناصر الصينية المحضة عناصر يابانية وأمريكية. وتحدث الآن بعد مرور عقدين ونصف من الزمن تغيرا جذرياً للاقتصاد العالمي. وقد حرر القائمون على الإصلاح الاقتصادي الشركات التي ما زالت الدولة مالكة لثلثيها من التوجيه المركزي وفرضوا عليها أن يكون إنتاجها وأسعار منتجاتها متلائمة مع الطلب في السوق الداخلي والخارجي. وفي الوقت ذاته فتحوا بلدهم لاستقبال

الرأسماليين من الغرب، الذين أقدموا بنهم على توظيف المليارات في بلد سوف يغدو إن عاجلاً أو آجلاً أكبر سوق داخلي في العالم.

ولكن على الرغم من التحرير الاقتصادي فقد تمسك الإصلاحيون بصلابة حديدية بالاستثناء التالي: تبقى البنوك وتحركات الأموال في قبضة الدولة، ويستمر خضوعهم للرقابة السياسية المباشرة. إن هذا الفصل للقطاع المالي عن سوق المال العالمية برهن على أنه الشرارة الحاسمة لقفزة القرن الصينية. إذ بينما يتوجب على الشركات العملاقة الغربية أن تدفع لمساهميها ومقرضيها أرباحاً عالية وفوائد مرتفعة، تستطيع الشركات الصينية بواسطة النظام المصرفي الموجه مَن قبل الدولة أن تحصل على الأموال اللازمة من دون مقابل تقريبا. بحيث تعطي بنوك الدولة قروضاً موجهة مقابل فوائد ترتفع قليلاً عن نسبة التضخم المالي. وتحظى بمعاملة تفضيلية تلك الشركات بصورة خاصة التي ينظر إليها على أنها ضرورية استراتيجياً. ولذلك فإن قطاع صناعة السيارات وقطاع الطاقة وقطاع صناعة المواد الأساسية وجميع المصدرين الأقوياء من المنتجين لم تكن لهم جميعا في الصين أية مشاكل فيما يتعلق بالتمويل(٢٢).

وفي حين أن بلدانا صاعدة أخرى تتراجع بتكرار مستمر بسبب أزمات مالية وتقلب أسعار صرف العملات وهروب رؤوس الأموال، إلا أن الصين بقيت دائماً وحتى الآن في منأى عن ذلك كله. إذ لا يستطيع أحد من دون الحصول على إذن من الدولة أن يحرك مالاً عبر الحدود أو أن يضارب ضد العملة الصينية التي تسمى في الصين (مال الشعب). إذ إن بنك إصدار النقد

---

(٢٢) من مساوئ النظام انعدام وجود رقابة للأسعار وللمخاطر. ولذلك فإن بنوك الدولة تكافح من أجل التخلص من جبل ديون فاسدة، يعني من مدينين غير قادرين على سداد ديونهم. وبحسب طريقة التخمين، فإن ذلك ينطبق على١٠ حتى٣٠ بالمئة من حجم الديون غير المسددة. ولهذا فإن الحكومة الصينية قد بدأت تدعم البنوك بأموال إضافية عن طريق خصخصة جزئية للبنوك بواسطة بيع أسهم في بورصات هونغ كونغ وشانغهاي من أجل وضع القطاع المالي تحت ضغط فاعلية مفيدة.إلا أنه حتى يومنا هذا لم يتغير شيء فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي.

هو الذي يحدد سعر صرف العملة، فهو يشتري كل القطع النادر الذي يرد إلى الصين عن طريق تصدير البضائع. أما القيام بتحويلات نقدية كبيرة إلى الخارج فهو غير مسموح به من دون إذن حكومي. وبهذا المنحى تستثير الصين بما هو غير متوقع منها كبلد يحكمه حزب شيوعي ربما أهم سر من أسرار نجاح الرأسمالية إلى أبعد مدى في الاستثارة. ويعني ذلك الحصول بلا قيود على الأموال من (العدم) بمساعدة البنك المركزي وقروضه الرخيصة[٢٣]. وفي النتيجة فإن الطاقة الاقتصادية للصين قد نمت بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٥ أي خلال ٢٥عام فقط إلى ما يزيد عن١٠٠٠ بالمئة، أي أنها تضاعفت١٠ مرات خلال جيل واحد، وهي مستمرة في النمو بنسب تبلغ١٠ بالمئة في العام الواحد[٢٤].

وكما أن جماهير الصينيين تقتدي بالمثل الغربية، ولكن في مقابل ذلك ينظر إلى الصين من قبل أمم آسيوية أخرى على أنها نموذج يقتدى به وأنها ذات اقتصاد راسخ. فالهند وإندونيسيا وفييتنام ودول آسيوية أخرى كثيرة تسير منذ أمد على طريق تطور قابل للمقارنة مع التجربة الصينية. ومن حسنات ما يحصل في تلك الدول أن تتوصل البلدان التي تصدر تقليديا المواد الخام والمنتجات الزراعية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى درجات نمو لم تعهدها من قبل. وبذلك فإن حوالي ٢,٥ مليار من البشر هم في طريقهم للمشاركة في شبكة العولمة فيما يتعلق بتقاسم الأعمال والحصول على السلع الاستهلاكية. إن هذا الحدث يعتبر معلماً لأكبر انقلاب للنظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينات القرن الماضي. وقياساً على أعداد البشر والموارد الطبيعية المصنعة، فإن ذلك الحدث يتفوق حتى على التغيرات الهائلة التي حصلت خلال الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في أوروبا. إذ ابتداء من تطور الأجور إلى إمدادات الطاقة، ومن تقاسم السيطرة في مؤسسات العولمة إلى أنظمة

---

(٢٣) وهذا يحمل في طياته خطر دخول مال أكثر من اللازم في مجال التداول، ويصبح التضخم المالي خارج نطاق السيطرة. إلا أن موجهي الاقتصاد الصينيين استطاعوا في غالب السنين حتى على السيطرة على هذه المشكلة.

التجارة العالمية، فلا يوجد مجال من مجالات الاقتصاد لم تستحوذ عليه امتدادات التنين الصيني والمقلدين له. وكنسيج يتكاثف باستمرار تتداخل ببعضها الأسواق والسياسة والثقافة للقوى الاقتصادية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية مع تلك التي لدى الأمم الغنية في الغرب. وكما في لعبة ميكادو حيث لا يمكن تحريك عصي بمفردها لكونها موجودة في خليط متداخل من العصي، فإن كل حركة تقريبا في جانب أو طرف ما تتسبب فوراً بحركات أخرى في أمكنة متعددة أخرى. وليست جميعها قابلة للتنبؤ بها.

العولمة تخلق قوى جديدة...

إن توسيع انتشار الإنتاج له عواقب عالمية مباشرة. إذ سبعون بالمئة من مجموع ما يباع في العالم كله من ألعاب الأطفال، وستون بالمئة من مجموع الدراجات، وما يقارب نصف عدد أجهزة التسخين السريعة للطعام (مكروويف)، وكذلك ألعاب DVD والأحذية أصبحت ترد من الصين. Wal-Mart وهي أكبر شركة عملاقة للبيع بالمفرق في العالم تستورد ثلثي بضائعها من الصين التي على ما يبدو مستقبلا أنها ستحل محل ألمانيا كأكبر مصدر للبضائع في العالم وتمكنت شركات هندية من الحصول على طلبات شراء البرمجيات software مع خدماتها بقيمة تعادل مئة مليار دولار سنوياً لدى زبائن من شمال أمريكا وأوروبا. فالإنتاج الهائل في المصانع الصينية المدعومة من قبل الدولة، ويشتغل فيها عمال بأجور متدنية جعل الأسعار لكثير من المنتجات تنحدر في جميع أنحاء العالم. لذلك حققت أسواق الإلكترونيات انتصاراً في العالم كله. إذ غدت أهدافا محببة للتسلية في أوقات الفراغ لدى صغار الشباب الذين يقطنون المدن الكبرى. واستناداً إلى ذلك أصبح ممكنا تجهيز غالبية البيوت في ألمانيا وفي الدول الغنية بالعديد من الأجهزة الثمينة مثل التلفاز ذي الشاشة المسطحة والكومبيوتر الشخصي PC والتي لم يكن حتى قبل عشر سنوات يقدر على شرائها إلا الأثرياء فقط.

وفي الآن نفسه فقد خلقت أيضاً إمكانية إنتاج البضائع في الصين والهند لمديري الأعمال Manager في كثير من المؤسسات الصناعية الأوروبية والأمريكية وسيلة جبارة للضغط على عمالهم في المصانع. وشدة التهديد بنقل

محتمل للإنتاج إلى شرق آسيا يكفي عادة لفرض تنازلات فيما يتعلق بالأجور وأوقات العمل على عمال المصانع في أوروبا وأمريكا. وبذلك يقوي الارتقاء الاقتصادي في الدول الصاعدة القوة الشرائية للمستهلكين، ولكنه في الوقت نفسه يجعل الأجور والمعاشات تنخفض في الدول الغنية. وبصورة غير مباشرة يدفع التوسع في العولمة لدى سلاسل الإنتاج نحو الانقسام الاجتماعي في البلدان التي انطلقت منها فيما مضى الثورة الصناعية. وبما أن استهلاك المواد الخام بكل أنواعها آخذ في الازدياد السريع، فإنه يتوجب على الأمم مجتمعة أن تدفع ثمن ذلك.

فلقد أضحت الصين اليوم أكبر مستهلك في العالم للصلب والألمنيوم والنحاس والفحم. وهذا ما أكسب صناعة المعادن ومؤسسات النقل البحري ضخامة لم تشهدها منذ ستينيات القرن الماضي. وبالتوازي مع ارتفاع مدخولات الطبقات الوسطى في المدن الآسيوية، يرتفع أيضاً استهلاكها لأغذية مرتفعة القيمة مثل اللحوم ومشتقات الحليب وأيضاً البيرة. وبما أن اتساع المساحات المزروعة يتماشى مع ازدياد الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع عالمي لأسعار الذرة والقمح والصويا، التي يتم بها علف الحيوانات المستخدمة في زراعتها. إلا أن ظاهرة تتفوق على كل تلك التطورات أضحت خارجة تماماً عن السيطرة، ألا وهي انتشار حلم الحصول على سيارة خاصة لدى المليارات من شعوب آسيا.

فقد أنتجت الشركات العملاقة لصناعة السيارات في الصين في عام٢٠٠٦ ما يزيد عن ستة ملايين سيارة. وهذا رقم يفوق بمقدار مليون سيارة عما أنتجته جميع مصانع السيارات الألمانية في العام نفسه، وأكثر بخمسة مرات مما أنتجته المصانع الصينية في السنوات العشر الماضية. أما الإنتاج وبيع السيارات في الهند، فإنه لا يقل في سرعة نموه عنه في الصين. حيث أصبحت الهند تنتج أيضاً مليون ونصف المليون من السيارات سنوياً. ويخطط تاتا وهو أكبر منتج للسيارات في الهند لعام ٢٠٠٨ لإنتاج سيارة عائلية بقيمة ما يعادل ١٨٠٠ يورو تطرح في الأسواق بملايين الأعداد وتسهم لدى الفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة

في اللحاق بحضارة السيارة. ويرافق ذلك وبالسرعة ذاتها ازدياد الحاجة إلى النفط. علماً بأن البشرية استهلكت في عام ٢٠٠٦ خمسمئة مليون طن من النفط، وهذا يزيد عن استهلاكها في السنوات العشر التي سبقت. وأربعين بالمئة من هذه الزيادة سببها الاحتياج المتزايد للنفط في الصين والهند [٢٥]. والنتائج السلبية لا يمكن أن تكون أكبر مما هي عليه الآن ، لأن الطلب ينمو بسرعة أكبر من الكميات المستخرجة من النفط. بحيث أن السعر ارتفع إلى ثلاثة أضعاف من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ أي من٢٥ إلى ما يقرب من٧٥ دولار للبرميل الواحد. إن ذلك يخلق ثراء ونزاعات وكوارث.

وآثاره أقسى ما تكون على الدول الفقيرة في أفريقيا وخاصة التي ليس لديها إنتاج للنفط. إذ تبتلع المستوردات الضرورية من البنزين وغيره من المشتقات النفطية أضعاف ما ادخر من أجل سداد فوائد وأقساط القروض التي توصلت اليها الدول الستة عشر الأكثر تخلفاً بواسطة الإعفاء من الديون الذي حصلت عليه تلك الدول بعد كفاح مرير[٢٦]. فالسنغال على سبيل المثال كان في الحقيقة يسير في الطريق الصحيح. وكان من بين قليل من الدول الأفريقية التي كان بإمكانها حتى عام ٢٠١٥ أن تصل إلى هدف إنقاص عدد الدول الشديدة الفقر إلى نصف عددها. وهو هدف أقره جميع أعضاء الأمم المتحدة... إلى أن حدث الانفجار في أسعار النفط. فإنتاج التيار الكهربائي وانتقال البشر ونقل البضائع هي أمور مرتبطة بالكامل بمادة المازوت المستورد. إذ يتوجب على محطات الطاقة الكهربائية التابعة للدولة إيقاف مولدات الكهرباء لساعات طويلة ولعدة أيام في الأسبوع منذ عام ٢٠٠٥. علماً بأن دعم الدولة لأسعار المازوت يكلفها مالاً أكثر مما هو مخصص لكافة المؤسسات التي تعنى بالصحة العامة ولجميع مدارس الدولة. فقد اشتكى الرئيس السنغالي عبد الله واده من أن أزمة النفط في إفريقيا (سوف تطيح لسنوات طويلة بكل الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفقر) وتنبأ (بهجرات جماعية كبيرة لبشر يبحثون عما يمكنهم من العيش). وتلك الهجرة قد بدأت منذ أمد بما نشاهده من قوارب المهاجرين التي تغرق أمام سواحل إسبانيا وإيطاليا يومياً تقريباً [٢٧].

وكذلك يرتبط الصعود الأسطوري المذهل للإمارات العربية المتحدة والتوسع العمراني الهائل في عاصمتها دبي ارتباطاً وثيقا مع الوصول إلى عالم السيارات في الشرق الأقصى. فقد توصل ولي العهد سابقاً والشيخ الحاكم حالياً للإمارة الصحراوية محمد بن راشد آل مكتوم في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى اغتنام الفرصة في إنشاء مركز مالي جديد اعتماداً على المليارات التي تملكها الإمارات العربية في الخليج. وكان المخطط قائما في الأصل على توسع بطيء عبر عشرات السنين. إلا أن انفجار أسعار النفط جعل مبالغ هائلة تتدفق إلى خزائن دول النفط في الخليج ، بحيث انطلق توسع هائل للعقارات لا مثيل له. وهذا ما أغرى مزيداً من الأموال للانتقال نحو دبي ومن بينها مليارات كثيرة من الدولارات من روسيا التي استفادت أيضاً من طفرة أسعار النفط. وهكذا يتسارع التطور الاقتصادي من تلقاء ذاته. ففي مطلع تسعينات القرن الماضي كانت المدينة مركزاً تجارياً ومرفأ لصيادي الأسماك عديم الأهمية. أما اليوم فإن دبي بما يدخل عليها من الأموال ومن السياحة يمكن أن تقارن بهونغ كونغ وسنغافورة. إذ إنّ مبالغاً متزايدة في الضخامة من واردات النفط العربية لم تعد توظف في لندن أو نيويورك، ولكن في الخليج العربي بالذات.

وبواسطة الثراء الذي جاء عن طريق النفط ونجاح الرأسمالية الموجهة في آسيا (الصين وغيرها) نشأت أعداد كبيرة من صناديق الاستثمار تقدر قيمتها بالمليارات تقوم الدولة بتوجيهها. وتدير مؤسسة Abudabi Investment Autority وحدها والتابعة للإمارة المجاورة دبي ثروة استثمارية تبلغ قيمتها ما يقرب من تسعمئة مليار دولار. إن بروز مستثمرين يتمتعون بتلك القدرة الاقتصادية من خارج منطقة الرخاء الاقتصادي يوقظ بلا شك الخوف لدى القوى الاقتصادية التقليدية. علماً بأن مثل هذه الصناديق التي تصدرها الدولة موجودة منذ عشرات السنين. فالكويت مثلاً ابتاعت حصصاً في الشركة العملاقة لصناعة السيارات دايملر Daimler في عام ١٩٧٤. ولكن الأمر يدور اليوم حول مبالغ أكبر بكثير. إذ تمتلك دول النفط مع الصين وسنغافورة ما

مجموعه ٢,٥ بليون دولار في صناديق الاستثمار التابعة لها. وسيرتفع هذا الرقم إلى ١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥ استناداً إلى حساباًت البنك الدولي للنقد، أي أكثر باثني عشر مرة للقيمة في البورصة لأكبر ثلاثين شركة عملاقة في ألمانيا المدرجة في مؤشر السندات الألماني داكس في آذار عام ٢٠٠٨.

وفي مقدمة المنذرين في ألمانيا من احتمال الإقدام على شراء الشركات الأوروبية والأمريكية من قبل مستثمرين من الشرق الأدنى والأقصى كان جوزيف أكرمان Josef Ackermann مدير البنك الألماني Deutsche Bank على وجه الخصوص، الذي حذر من (رأسمالية الدولة الجديدة) في حزيران عام ٢٠٠٧. ومعروف عنه أنه ناقد قاس لمناهضي المستثمرين من الولايات المتحدة وإنكلترا الذين وصفوا بأنهم الجراد الذي لا يبقي على شيء. ومما قاله إنّ القوى الآتية من وراء البحار (يهمها قبل كل شيء استملاك شركات ألمانية) وتقف وراء ذلك (مصالح ذات طبيعة إستراتيجية) والتي يمكن أن تكون ذات أهداف سياسية.[٢٨] وفي الحال تعهد كل من وزير المالية الألماني بير شتاينبروك Peer Steinbrueck والمستشارة الألمانية أنغلا مِركل Angela Merkel باستصدار تنظيم قانوني يتم بمقتضاه إخضاع بيع وشراء الشركات إلى وجوب الحصول على ترخيص من الدولة بالموافقة على ذلك. وكذلك فإن المفوضية الأوروبية التي كانت تدعو منذ أمد إلى حرية انتقال رؤوس الأموال وعدت أيضاً بإيجاد تنظيم أوروبي من أجل القيام بالتدقيق والفحص لمستثمرين غير مرغوب بهم من المنطقة العربية أو روسيا أو شرق آسيا. وحتى إن جميع حكومات مجمع الدول الغنية قد قرروا بالإجماع في تشرين أول عام ٢٠٠٧ أن يقوم بنك النقد الدولي الموجه من قبلهم بمراقبة نشاطات صناديق الاستثمار التي تصدرها الدولة مستقبلا.

وقد أوضح جيرارد لايونس Gerard Lyons رئيس المختصين بالاقتصاد في بنك Bank Standard Chatered البريطاني ومؤلف دراسة مشهورة عن القوة الجديدة لما يسمى صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealthfonds) أوضح هدف توجهات الممانعة تلك: في كل الأحوال إن التوظيفات المالية (الاستراتيجية)

التابعة لصناديق الاستثمار الصادرة من الدولة يمكن أن تؤثر على شركات الاتصالات أو قطاع الطاقة أو الإعلام أو المال وحتى أن تستخدم في(الحصول على حقوق امتلاك الأعمال الفكرية). إذاً لا تكون تلك عبارة عن توظيف مال لأغراض تجارية خالصة، ولكنها تكون ذات دوافع سياسية(٢٩). وكذلك فإن لورنس سمرس Lawrans Summers الذي كان وزير مالية سابق في حكومة الرئيس بيل كلينتون يخشى أيضاً من دول تقوم بالاستثمار وبذلك(تزعزع منطق الرأسمالية)(٢٩). لأن تلك الحكومات تقوم بعمليات الاستثمار المذكورة (من أجل انتزاع علوم التقانة، أو بغرض التوصل إلى النفوذ) وهذا ما يجعلها عرضة للشك بها والحذر منها من منظور نظام العولمة (٣٠).

وفي أي حال يشكك أيضاً ما يصدر من اختيار ألفاظ ومن منطق أعوج عن أولئك المناهضين لاجتياح رؤوس الأموال من الشرق الأدنى والأقصى. خاصة وأن هذا الشيء بالذات الذي يتهمون به بهتانا رأسماليو الدولة الأعداء (الصين مثلاً) كانت تمارسه منذ زمن بعيد الحكومات الغربية والشركات المدعومة من قبلها. فشركات النفط العملاقة الأمريكية إكسون EXXON وشيفرون CHEVRON تستهدف دائماً (استثمارات إستراتيجية) ويتم ذلك دائماً بدعم سياسي من قبل الحكومة الأمريكية. وكذلك فإن شركات السيارات والشركات المنتجة للتيار الكهربائي العملاقة الألمانية تستثمر منذ عشرات السنين في جميع أنحاء العالم بهدف (استراتيجي) للوصول إلى تفوق تقني والسيطرة على السوق. وتتصرف كذلك فرنسا واليابان وبلدان كثيرة أخرى منضمة إلى منظمةOECD للتعاون الاقتصادي والتطوير، وهي الاتحاد العام لدول الثراء القديمة. ويناقض روبرت وادRobert Wade وهو عالم اقتصاد في مدرسة لندن للاقتصادLondon School of Economics زميله الأمريكي حين يقول بأن (منظور نظام العولمة) الذي يستند إليه Summers ما هو إلا (منظور الغرب الرأسمالي). وليست الصناديق الاستثمارية الصادرة من الدولة التي تزايدت قوتها حديثاً إلا وسيلة على الأغلب من أجل إيجاد Level playing field يعني إيجاد شروط منافسة نزيهة (٣١).

لكن هذا من الصعب فهمه حتى الآن لدى أسياد العالم السابقين. إذ توضح لنا المشكلة التي تعرضت لها شركة دبي العالمية للموانئ Dubai Ports World ماذا يمكن للقوى الاقتصادية الجديدة التي خلقتها العولمة أن تحدث من اضطراب. لقد تطورت تلك الشركة التي تملكها الدولة في العاصمة المالية العربية من إدارة تشغيل مرفأ متواضعة إلى شركة عملاقة تعمل في أنحاء العالم في مجال النقل البحري. إلى هذا الحد لم يكن هناك شيء غير عادي. إلى أن اشترتDPW في شباط عام ٢٠٠٦ مقابل ٦,٨٥ مليار دولار الشركة البحرية العريقة البريطانية Peninsular and Oriental Steam Navigation (P&O). وبهذا ضمت الشركة العملاقة إليها ليس فقط أعداداً كبيرة من الطرق البحرية الجديدة لنقل البضائع، ولكن أيضاً استلام إدارة وتشغيل ثلاثين رصيف موانئ في ١٨ بلدا. وتقع ستة من إدارات المرافئ تلك على الساحل الشرقي الأمريكي ومن بينها نيويورك.

ونظرا للخبرة العالمية لإدارة DPW فلم يكن للحكومة الأمريكية أي تحفظ ضد انتقال إدارة وتشغيل مرافئ أمريكية إلى شركة من دبي. وهو ما زاد من انعدام الثقة لدى بعض النواب في مجلس الكونغرس الأمريكي، في أن يكون هناك عرب في الموانئ الأمريكية في بوابات سهلة الاختراق تصعب مراقبتها فيما يتعلق بالإرهابيين الإسلاميين؟ إن ذلك لا يمكن أن تكون له نتائج مرضية. وقد أدلى بهذا الطعن بيتر كينغ Peter King النائب عن الحزب الجمهوري في نيويورك لدى الكونغرس مع لفيف من زملائه المنتمين إلى كلا الحزبين الكبيرين وطالبوا بشكل إنذار بالقيام بمزيد من التدقيق والتمحيص فيما يتصل بالأمن لدى الشركة وبالقائمين عليها. وادعى كينغ أن هناك (اختراقاً يتهدد من قبل القاعدة) وأن المسألة تتمثل في كيف تحمي الشركة نفسها من الاختراق بواسطة الفساد.[٣٢].

والاتهامات لم يكن لها أي أساس من الصحة. خاصة وأن رئيس الإداريين الأمريكي لدى شركة DPW كان قد عين في ذاك الوقت مديراً

لدائرة النقل البحري في وزارة المواصلات الأمريكية. إضافة إلى ذلك أن الشركة كانت موكلة منذ مدة طويلة وبالدرجة الأولى بحماية مصالح أمنية أمريكية. لأن دبي هي القاعدة العسكرية المركزية في الخليج العربي، وميناؤها (جبل علي) هو القاعدة البحرية لما يقارب مئة سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية. وقد أوضح نائب وزير الدفاع الأمريكي غوردون انغلاند Gordon England أمام مجلس الشيوخ بأن (كل ذلك يدار من قبل شركة دبي بورت Dubai Port وهذا يعني بأن أمن موظفينا هناك موكول إليهم ويتعلق بهم)[٣٣]. إلا أن ذلك لم يمنع النواب وأعضاء مجلس الشيوخ من أن يتابعوا حملة التخويف. بحيث إن محمد شرف الذي هو أكبر إداري في شركة DPW اضطر أخيراً وبعد ما أنهكته تلك المماحكات إلى أن يعد بإعادة بيع المؤسسات المشرفة على إدارة الموانئ الأمريكية الخمس، وذلك بعد شهر واحد من شرائها من شركة P&O. وتلك خطوة تحررت بموجبها DPW من الغبن الذي لحق بها. وهذا الشيء يكشف في النهاية عن السخرية العجيبة للرأسمالية المعولمة. وبعد مضي عام من التنافس الشديد بين أكثر من مشترٍ تمكنت DPW من الحصول على حوالي ٣٠٠ مليون من الأرباح نتيجة لعملية البيع المذكورة التي دفعت من قبل شركة التأمين العملاقة AIG يعني من اشتراكات المواطنين الأمريكيين فيها[٣٤].

إن الأسعار المتزايدة للمواد الخام والتنافس على الأجور المنخفضة من قبل المستثمرين الأقوياء وبأموال وفيرة من آسيا والدول العربية وروسيا، كل ذلك يشكل على ما يظن مقدمات لتغيير لا يمكن إيقافه. وفي المنظور القريب فإن السيطرة الاقتصادية المستمرة منذ قرن من الزمن من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين واليابانيين ستنتهي خلال القرن الواحد والعشرين. وعلى ما يبدو فإن الصين سوف تصبح حوالي ٢٠٣٠ أكبر قوة اقتصادية في العالم بشرط تجنب الحروب، وإذا لم تحدث كوارث بيئية كبيرة[٣٥]. وبعد عقد آخر من الزمن سوف يمكن أن يتجاوز الوزن الاقتصادي للهند ثقل الولايات المتحدة.

وهذا ما يتناسب حتماً مع الضخامة العددية للشعبين، ويعيد للصين وللهند مكانتهما اللائقة بهما في العالم، اللتان كانتا تحتلانهما قبل بداية الثورة الصناعية في أوروبا. فبحسب تقديرات المؤرخين كان البلدان يضطلعان بـ ٤٠ بالمئة من الإنتاج العالمي في القرن السابع عشر. إلا أنه بالنسبة لكثير من السياسيين وناخبيهم في دول الرفاه الاقتصادي وخصوصاً في الولايات المتحدة تفسر هذه النظرة على أنها تهديد خطير. وتكون ردة الفعل لديهم عبارة عن هجوم خفي: فهم تارة يحملون الصين وحدها مسؤولية بقاء أجور العمال متدنية في البلدان الغنية، وأن الجزء الذي يحصلون عليه من كعكة الاقتصاد في تناقص مستمر، وطورا يتهمون الحكومة الصينية بأنها تدعم وتعمل على سرقة التقانات، والاستهتار بحقوق الناشرين والمنتجين لبضائع لها ماركات معروفة عالميا. إذ أنها تسرق بهذه الطرق الرفاه الاقتصادي من بلدان غريبة عن الصين. ويتهمونها أيضاً بأنها تحصل عن طريق التلاعب بأسعار عملتها على فوائض تجارية ضخمة، وتهدد أوروبا وأمريكا بـ (التجريد من التصنيع). حتى أن محللاً سياسياً في مجلة دير شبيغل الألمانية Der Spiegel قد وصلت به المبالغة إلى تبني النظرية القائلة إنّ البلدان الصاعدة اقتصادياً في الشرق الأقصى بدأت (حرباً من أجل الرفاه الاقتصادي) وأن قوتها الجديدة سوف تؤدي إلى (إضعاف الغرب) وأن صعودها هو(سقوط لنا). ولذلك فإنه يجب على دول منطقة الرفاه الاقتصادي أن تتحد ضد الدول الصاعدة في آسيا، وأن تدافع عن اقتصادها ضد المنافسة الجديدة (٣٦).

إن كلّ هذه الاتهامات هي من الناحية الاقتصادية العلمية غير معقولة. لأن العولمة والتجارة العالمية هي ليست اللعبة التي يربح فيها أحدهم ما يخسره الآخرون. وإنما حتى الآن وبالتوازي مع نمو الاقتصاد العالمي فإن إجمالي الناتج المحلي قد نما أيضاً في جميع البلدان المشاركة في أنحاء العالم. وليس هناك ما يدل على أن ذلك سيتغير. وحتى لو أن الصين والهند تكسبان السباق بصورة أسرع وتصبحان أكثر ثراء بقليل، فإن هذا لا يعني أن يكون لدى أوروبا وأمريكا ما هو أقل، أو أن يصيبهما الفقر بسبب ذلك. ولا تتغير إلا

الأوزان النسبية فقط، ويعني ذلك جزءاً معينا من السوق العالمي والناتج الاجتماعي العالمي، وليس هناك من أثر قريب أو بعيد لما يسمى بـ (التجريد من التصنيع). إن حصة الصين من الإنتاج العالمي لا تكاد تبلغ ثمانية إلى تسعة بالمئة. ولذلك فإن الإنتاج الصناعي في الدول الغنية أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان لم يتراجع نتيجة لذلك. لأنها مازالت تشكل المراكز لثلاثة أرباع كامل الإنتاج العالمي(٣٧). إلا أن الحاجة إلى الأيدي العاملة في المصانع الحديثة أصبحت أقل بكثير مما كان عليه الوضع في العقود الماضية. وكذلك تختلف الطرق المطبقة لدى الاقتصاد الموجه ودعم التصدير عن الطرق التي اتبعتها الدول الغنية في الماضي في تنظيم صعودها الاقتصادي. وكذلك فإن ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد استندت إلى أسعار صرف عملات داعمة للتصدير، وإلى تقنيات تم تقليدها عن نماذج أجنبية. وأيضاً الولايات المتحدة كان لها تاريخ طويل في دعم الصناعة بواسطة الدعم الحكومي المالي والحماية الجمركية. وكذلك تصرفت اليابان وكوريا الجنوبية من أجل أن تصل إلى القمة في العالم.

إلا أن جميع هذه البراهين الآنية تحظى بالرغم من ذلك بشعبية لسبب بسيط: فقد كتبت مجلة شبيغل Spiegel الألمانية بأنهم يلقون بالذنب على (دول معتدية أو مهاجمة) بعيدة فيما يتعلق بتزايد انعدام العدالة في توزيع الثروة، وعدم ضمان الحصول على العمل أو الاستمرار فيه. وهذا يلهي السياسيين والشركات عن التحرك لمواجهة انعدام العدالة في بلدانهم. ولذلك فإن الشيء المشترك لدى جميع المحذرين من المؤامرة الآسيوية المزعومة هو مطالبة حكومات معسكر الأغنياء القديم بإجبار القوى الاقتصادية الآسيوية أن تدفع أجوراً أعلى لعمالها ولأصحاب الاختراعات وحقوق التأليف والنشر الغربيين. وأن تدع أسعار صرف عملاتها للسوق الحرة، وذلك عن طريق ممارسة العقوبات الاقتصادية والضغط السياسي والعسكري.

كما أنه من المرغوب به فرض أنظمة إدارية تختص بالأسواق العالمية، فإنه من الخطأ التصور في إمكان فرض ذلك بوسائل الهيمنة

السياسية التي كانت متبعة في القرن الماضي. لأن التفكير القائم على أساس (نحن ضد الآخرين) لا يتماشى بتاتا مع الأوضاع الحقيقية في عالم العلاقات الاقتصادية المتشابكة العالمية. ولاشيء يوضح ذلك أفضل من التعايش الإجباري بين القوة العظمى في الماضي ومثيلتها في المستقبل.

الصين تمول حروب أمريكا

إن البناء القائم في شارع Fucheng 18 المجاور لساحة الطيران لا يلفت النظر. فهو محصور بين أعمدة إسمنتية ضخمة تحمل جسرا للأتوستراد وبين مركز تجاري مجاور للبيع بالمفرق. ويشابه البناء المؤلف من أحد عشر طابقا في مظهره الكثير من آلاف أبنية المكاتب المجردة من أية مسحة جمالية، تعيب مدينة بكين الحديثة أشد العيب من الناحية العمرانية. ويقف الجندي الحارس متسكعاً وحيدا في ردهة البناء الخاوية. ويضطرب البواب غير المعتاد على زيارات أجانب فضوليين.

ولكن الانطباع المذكور خادع. إذ بعيداً عن منطقة الأبنية الحكومية والمواقع السياحية في وسط مدينة بكين يدير حوالي ٣٠٠ من موظفي إدارة الدولة للعملات الأجنبية ما هو ربّما أهم وسيلة قوة امتلكتها الصين في أي زمن مضى من الأزمنة، ألا وهي الثروة الاستثمارية التابعة لبنك الصين المركزي في الخارج. والتي بلغت قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٧ حوالي ١٥٣٠ مليار دولار أمريكي. وهذا يعادل ضعفاً ونصف القيمة المقدرة في البورصة لجميع الشركات العملاقة الثلاثين المدرجة في مؤشر داكس Dax الألماني، ويشكل أكبر كنز للعملات الصعبة تمكنت أية دولة من تكديسه حتى الآن [٣٨]. وبما أن على جميع المصدرين الصينيين استبدال الفوائض الموجودة لديهم من العملات الأجنبية بالعملة المحلية يوان Yuan لدى البنك المركزي في بكين، فإنه يضاف إلى ما يملكه البنك مليارين من الدولارات يومياً. وبذلك يكون بنك إصدار النقد الصيني (واحداً من أكبر اللاعبين Player في السوق بكامله) كما يقول تورستن شفايغرت Thorsten Schweigert مدير القسم المسؤول عن صفقات بنك النقد لدى

البنك الألماني Deutsche Bank في فرانكفورت. حيث تعمل ما يزيد على عشرين مؤسسة مالية في أنحاء العالم لصالح الصينيين من أجل الإشراف على استثماراتهم وإدارة عمليات البيع والشراء. ويظهر الخبير المذكور إعجابه الشديد عندما يقول (إنهم يعملون على تكديس احتياطي عملات وهذا شيء مدهش).

إن جبل الدولارات الصيني الذي يزداد ضخامة باستمرار، هو تعبير عن حالة اقتصادية عالمية فريدة. والولايات المتحدة القوة الرأسمالية الأولى قد تشابكت اقتصادياً مع الصين من خلال تبعية متبادلة بكل ما ينضوي عليه ذلك من الإيجابيات والسلبيات. تلك الصين التي ما زالت تحكم من قبل الشيوعيين، والتي بحسب ما يراه إستراتيجيون أمريكيون تعد أكبر منازع لأمريكا على السيطرة السياسية في العالم. فلو أن رئيس بنك إصدار النقد في الصين زهو كسياوخوان Zhou Xiaochuan أعطى أوامره غداً للموظفين في جهاز إدارة العملات الصعبة بأن يطرحوا في الأسواق الدولارات الموجودة في صناديق سلتطهم، فإن ذلك سوف يهوي بأمريكا إلى أزمة اقتصادية حادة لا يمكن تفاديها. وإذا ما أقدم الصينيون على بيع كل ما يملكونه من السندات والأوراق المالية الأمريكية ، فإن ذلك سوف يؤدي فوراً إلى انهيار سعر صرف الدولار. وعند ذلك سوف يبادر اللاعبون من القطاع الخاص في أسواق المال إلى التخلص من استثماراتهم المرتبطة بالدولار، وبهذا يزيدون من هبوط سعر صرف الدولار. وبسبب تراجع الطلب على أوراق السندات المالية الأمريكية فإن الفوائد في سوق القروض الأمريكي سوف تشتد في الارتفاع. وعشرات الملايين من الأمريكيين الذين يرزحون تحت مديونية عالية سوف يتوجب عليهم فجأة أن يبيعوا منا زلهم وأن يبدأوا بالتوفير، لأن الانكماش الاقتصادي والتفشي المأساوي للبطالة سوف لا يمكن تفاديهما. لذلك يرى هريبرت ديتر Heribert Dieter الخبير الاقتصادي في مؤسسة العلم والسياسة Wissenschaft und Politik التابعة لمصنع الأفكار للسياسة الخارجية لدى حكومة ألمانيا الاتحادية بأن(الصينيين يحملون في أيديهم قنبلة مالية سياسية، وأن أمريكا قد أصبحت قابلة للابتزاز).[٣٩]

وقطعا ليس هذا الحال نتيجة مخطط رسم بدقة، لكنه ناتج عن صدفة تاريخية. فالصعود الاقتصادي الصيني الذي أججه التصدير حصل في زمن تنحدر فيه الولايات المتحدة لأسباب أخرى إلى أكبر بلد مديون في العالم. وأصبحت الصين بصورة آلية تقريبا أهم مقرض للاقتصاد الأمريكي المدفوع نحو الاستهلاك والمثقل بنفقات عسكرية باهظة جداً. وسبب هذه العلاقة المفاجئة هي الصفة البنيوية الخاصة للاقتصاد الأمريكي. فمنذ عام١٩٨٣ وبانقطاع بسبب ركود اقتصادي قصير، يستورد ويستهلك الأمريكيون مزيداً من السلع والخدمات أكثر مما يصدرونه إلى بلدان أخرى. إن أمة تعيش بهذا الشكل بما يفوق إمكانياتها، واعتمادها على ما يتدفق إليها من الأموال الأجنبية، سوف يقودها ذلك بحتمية أكيدة إلى حالة العوز. إلا أن ذلك الذي يسمى العجز في ميزان المدفوعات لم يكن يشكل مشكلة منذ مدة طويلة. على عكس الدول المديونة في أمريكا اللاتينية والمبتلاة بأزمات مالية متكررة، تتمتع الولايات المتحدة البلد المنشأ للعملة القائدة عالمياً بامتياز ذي قيمة رفيعة جداً. فالأمريكيون يستطيعون أن يكونوا مدينين لأنفسهم بعملتهم. ولذلك لا يخشى موجهو الاقتصاد الأمريكي من هبوط سعر صرف الدولار. وإذا ما هبط الدولار فينخفض بذلك مستوى المديونية في كل الأحوال قياساً على العملات الأخرى. وبالعكس ترتفع قيمة البضائع المصدرة.

وفي الوقت نفسه تضمن مكانة العملة الرئيسه طلباً عالمياً على استثمارات بالدولارات وهذا يؤمن للاقتصاد الأمريكي منذ مدة طويلة نوعاً من دعم مالي عالمي لا يتوقف. فالعالم يورد البضائع إلى الولايات المتحدة ويتقاضى مقابل ذلك أوراقا نقدية أو ودائع مصرفية بالدولارات أو سندات مالية. ولهذا فإن كميات الدولارات الموزعة في العالم يزداد انتشارها باستمرار وتزداد معها أيضاً أحجام متزايدة من الأسهم وسندات القروض الأمريكية التي يمتلكها الأجانب. وكانت هذه الظاهرة حتى عام ٢٠٠٠ شيئاً يخص الاقتصاد في الغالب. حيث كان يطيب لمستثمرين من جميع أنحاء العالم المختصين بما يسمى صناديق التقاعد أو شركات تأمين أو مؤسسات مالية أخرى توظيف أموالهم في أمريكا ليتمكنوا من التمتع أيضاً بالازدهار الاقتصادي المتسارع. وفي ذاك الحين كانت ميزانية

الدولة متوازنة أيضاً، وكان تدفق الأموال يخدم في الغالب تمويل التوظيفات Investment. وكان وزراء المالية في عهد الرئيس كلينتون يؤكدون دائماً بتفاؤل من أن السوق هو الذي يوجه العجز في ميزان المدفوعات وسعر صرف الدولار، ولم يجدوا سبباً للتدخل عن طريق أنظمة ضابطة.

ولكن لم يبق الآن شيء من ذلك العالم السليم. فبعد أن انفجرت فقاعة البورصة عام ٢٠٠١ قام كل من بنك إصدار النقد وحكومة الرئيس بوش بتأجيج بركان الدولار بطريقة درامية. حيث خفض البنك المركزي الفائدة الأساسية إلى واحد بالمئة سنوياً فقط. وهذا ما جعل المال رخيصاً بالنسبة للبنوك ومكن من تسليم قروض ورهون عقارية رخيصة. ومن ثم فإن حكومة بوش خفضت عدا ذلك الضرائب المفروضة على الأثرياء وأصحاب المدخولات العالية بما يزيد عن٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وبهذا كان ممكنا تجنب الركود المهدد للاقتصاد، لأن المستهلكين والصناعيين استعملوا الأموال الإضافية من أجل مزيد من الاستهلاك الشخصي والتوظيف في المجال الصناعي، لكن ثمن ذلك كان غالياً. لأن تخفيض الضرائب أحدث نقصاً كبيراً في مالية الدولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحروب في أفغانستان والعراق قد رفعت النفقات العسكرية بما يزيد عن مئة مليا ر دولار سنوياً. فحتى عام ٢٠٠٤ ارتفعت مديونية الدولة الجديدة إلى ٤٨٦ مليار دولار، وهذا يتجاوز كثيراً حدود الاستقرار التي أقرت في اتفاقية اليورو في مدينة ماستريخت Maastricht. وفي الوقت ذاته أغرت الفوائد المتدنية جداً كثيراً من المواطنين الأمريكيين أيضاً إلى مزيد من المديونية. وبذا فإن حصة الادخار Quote في أمريكا انخفضت إلى ما تحت الصفر. ولم يبق منذ عام ٢٠٠٣ من أجل تمويل التوظيفات في الاقتصاد وديون الدولة إلا النذر اليسير من الأموال المحلية.

وقد أدت هذه السياسة في الولايات المتحدة التي تترك للسوق أن يتحكم بالنتائج إلى تدهور سعر صرف الدولار بصورة آلية. بحيث إن المستثمرين من القطاع الخاص من منطقة اليورو على سبيل المثال تناقصت مشترياتهم بشكل كبير في مجال الأوراق المالية أو المؤسسات الأمريكية بأقل مما كان

ضرورياً من أجل تمويل العجز التجاري الأمريكي في مقابل دول الاتحاد الأوروبي. وخاصة لأن الفوائد على أوراق الدولار هي أقل منها من أجل الودائع باليورو، ولهذا فقد الدولار مقابل اليورو ما يعادل نصف قيمته منذ عام ٢٠٠١. وطبقاً لذلك أصبحت البضائع الأوروبية أكثر غلاء بالنسبة للمشترين الأمريكيين، وتناقصت خسارة الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي. وحصل أيضاً شيء مشابه جداً مع الجنيه الإسترليني والعملات الأخرى التي يتاجر بها بشكل حر. فلو اتبع كل العالم هذا المبدأ لكان بإمكان المواطنين الأمريكيين أن يقللوا من استهلاكهم بسبب ارتفاع أسعار البضائع المستوردة. لذلك فقد يحدث على ما يظن أن يحصل ركود في السوق الداخلية الأمريكية فترة من الزمن. ولكن في المقابل لكانت الصادرات قد ارتفعت ولكان العجز التجاري قد تناقص.

وهذا تماماً هو الذي لم يحصل. إذ إنه بسبب العلو الذي بلغته الدول الصاعدة، فإن السيطرة على النظام العالمي للعملات لم تعد في حوزة الولايات المتحدة وحلفائها وحدهم. فعلى عكس ما كان جاريا في القرن الماضي، فإن لدى الدول الصاعدة الآن ما يكفي من الثقل من أجل أن تقف في وجه السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالعملة. فقد أفاض طوفان الدولار الذي تسبب به بنك إصدار النقد من دون أخذ بقية العالم بالحسبان على الولايات المتحدة مشكلة مستعصية شديدة التعقيد. لأن النجاح الاقتصادي كان في الماضي وحالياً أيضاً وبخاصة في الصين ولدى النمور الآسيوية وفي الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي مرتبط بالصادرات إلى الأسواق التي تتعامل بالدولار. فلو أن تلك الدول تركت سعر صرف عملاتها مقابل الدولار يرتفع كما فعل الأوروبيون لارتفعت أسعار منتجاتهم وانخفضت أرباحهم بشكل كبير، ولكانت إيراداتهم من الصادرات قد تقهقرت على أية حال، ولكانت نسبة البطالة قد ارتفعت. ولمثل هذا التطور لم تكن الدول الصاعدة في الاقتصاد العالمي مستعدة لقبوله. واستناداً إلى ذلك تمانع حكومات تلك الدول بكل قوة ممكنة تدهور سعر الصرف وتشتري مقابل عملاتها كميات

كبيرة من الدولارات الأمريكية. وبدلا من اليد الخفية للسوق توجه حالياً اليد المرئية بوضوح لبنوك النقد في شرق آسيا ولبنوك الدول المصدرة للنفط السوق العالمية لودائع واستثمارات الدولار.

وهكذا أصبح ذاك النظام بالذات الحاكم في بكين أكبر ممول للاقتصاد الأمريكي. إذ أن مشترياته من الدولارات تغطي ربع كامل العجز المالي الأمريكي. ويعود سبب ذلك إلى خصوصية يتصف بها الاقتصاد الصيني. إذ ليس هناك حتى الآن طلب كاف على المنتجات في السوق الداخلية للصين يساعد على إيجاد فرص عمل كافية للملايين الكثيرة من الفارين من الأرياف بحثا عن العمل. ومرد ذلك أن المسؤولين في المؤسسات الصينية المعينين من قبل الدولة وبالتعاون مع شركائهم الغربيين يمنعون العمال عن طريق البطش بقوة من أن ينظموا أنفسهم في نقابات حرة من أجل الحصول على أجور أفضل. ونتيجة لذلك فإن موجهي الاقتصاد في الصين يعتمدون على نمو صناعة التصدير من أجل لجم جيوش الباحثين عن عمل. وبإرادة حديدية تمكنت حكومة رئيس الوزراء وِن جياباو Wen Jiabao حتى قبل وقت قصير من ضغط سعر صرف الـــ يوان Yuan الصيني في التجارة مع الولايات المتحدة بالرغم من الفوائض الكبيرة للصادرات. فعلى مدى عشر سنوات من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥ كان سعر الدولار الأمريكي الواحد باستمرار ٨,٢٨ يوان بالضبط. وبذلك بقيت البضائع الصينية في أمريكا رخيصة فأغرت المشترين بأسلوب ساحر مثل عملاق تجارة المفرق في أمريكا وال مارت Wal Mart.

إلا أن هذه الطريقة في دعم التصدير هي باهظة التكلفة بالنسبة للصين، خاصة وأن على البنك المركزي أن يشتري الدولارات المتدفقة إلى الصين نتيجة لقيمة الصادرات، أو عن طريق استثمارات الشركات الأجنبية بسعر صرف ثابت. لأنه بغير ذلك قد تنشأ سوق سوداء تؤثر سلبا على سعر الصرف الرسمي. ويوظف البنك المركزي بدوره تلك الدولارات في أوراق مالية أمريكية، على الرغم من أنها هناك لا تحصل إلا على النذر اليسير من أرباح الفوائد. وبذلك نمى كنز العملات الصعبة في عام ٢٠٠٧ وسطيا بما يزيد على

مليون دولار في الدقيقة الواحدة. ومن الناحية العملية فإن الصين بالذات وهي عدوة الولايات المتحدة تمول بهذه الطريقة مغامرات أمريكا العسكرية بواسطة قروض رخيصة من مليارات دولارات كثيرة تقدم إلى حكومة بوش. إن الأموال المستخدمة تتطابق من حيث العدد بشكل يثير الدهشة. إذ إنّ الحروب في العراق وأفغانستان كلفت من عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ مايقارب٤٠٠ مليار دولار من أموال الضرائب الأمريكية.(٤٠) وفي ذات الفترة الزمنية حصل الموظفون في مركز إدارة العملات الصعبة الواقع في ساحة بكين للطيران على سندات قروض أمريكية وعلى سندات رهن مضمونة من دولة أمريكا بقيمة ٤٦٤ مليار دولار.(٤١)

توازن الرعب المالي:

والمبالغ التي تتكلفها الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي من أجل استقرار سعر صرف الدولار هي ذات ضخامة مشابهة. وبحسب تقديرات المطلعين على الأسواق فإن دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط البحرين والكويت وعمان وقطر والعربية السعودية واتحاد الإمارات العربية قد تكدس لديها حتى نهاية عام ٢٠٠٦ استثمارات خارجية بقيمة ١٦٠٠ مليار دولار منها ما لا يقل عن الثلث مستثمرة في أوراق مالية أمريكية وفي حصص من شركات.(٤٢) إضافة إلى ذلك حوالي١٥٠٠ مليار دولار مستثمرة لصالح باقي الدول المصدرة الآسيوية من الهند وحتى اليابان. لأنه ليس في صالحها أيضا أن ترتفع قيمة عملاتها طالما أن المنافس الصيني لا يتماشى مع سياستها النقدية.

ويشكل كل ذلك بالنسبة للاقتصاد الأمريكي نعمة ونقمة في الآن ذاته. وليس هناك من صدمة فوائد تجبر أمريكا على تخفيض الإنفاق. فالقروض العقارية وسندات الديون على الدولة بقيت بالمقارنة رخيصة. وبضائع استهلاكية من جميع الأنواع تتدفق إلى أمريكا بأسعار رخيصة. وفي المقابل تتسع الثغرة باستمرار بين الإنتاج والاستهلاك. حيث تقدم شركات عملاقة أمريكية بتزايد مستمر على تصنيع منتجاتها في آسيا. وبذلك تزداد فاتورة

المستوردات ضخامة. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري عام٢٠٠٦ إلى ما قيمته ٨١١مليار دولار، وهبط عام الأزمة٢٠٠٧ بنسبة ضئيلة. وهذا يساوي ٦,٢ بالمئة من طاقة الاقتصاد الأمريكي، أو كامل إنتاج الدولة الصاعدة المكسيك. وهي حصةQuote لم تخاطر بها أبداً أية قوة اقتصادية كبرى في أي زمن مضى. وبذلك ترتفع باستمرار مديونية الولايات المتحدة لمصلحة بقية العالم. وفي عام١٩٩٧ وبقطع النظر عن الاستثمارات الأمريكية في الخارج بلغت مديونية الولايات المتحدة٣٦٠ مليار دولار فقط. وكان ذلك يشكل خمسة بالمئة للطاقة الاقتصادية في العام المذكور. وبعد مضي ما يقرب من عشرة سنوات كانت الديون الخارجية قد قاربت عشرة أضعافها يعني٣٦٠٠ مليار دولار. وهذا يعادل تقريبا ربع قيمة كل البضائع والخدمات التي تنتج في الولايات المتحدة سنوياً(٤٣). فلو أراد المرء تسديد جميع تلك الديون لاستوجب ذلك دفع كامل قيمة صادرات الاقتصاد الأمريكي على مدى سنتين ونصف من الزمن. وتلك هي حالة دين نسبي تتصف بها البرازيل التي اشتهرت بأنها غارقة في الديون منذ مدة طويلة. وقد سخرت صحيفة فايننشال تايمز Financial Times عام ٢٠٠٤ حين كتبت (الولايات المتحدة تماثل بلداً كبيراً جداً في أمريكا اللاتينية مثقلاً بالديون).(٤٤) حيث المديونية ترتفع باستمرار. فلقد احتاج الاقتصاد الأمريكي خلال عام٢٠٠٧ وسطيا ويومياً ما يزيد عن مليارين من الدولارات من المال الأجنبي من أجل التمكن من الحفاظ على المستوى الذي تمّ التوصل إليه من استهلاك واستثمار يومي. (إن انعدام التوازن العالمي) بحسب توصيف كبار الماليين بتكتم ولباقة، هو

---

(٤٣) لم تحسب في الميزانية الاستثمارات المباشرة واحتياطي الذهب، ومع ذلك فإن هذه القيمة ما زالت مضللة، لأن السلطات الأمريكية تقيد دوما في الحساب الديون مقابل قيم الدولار للاستثمارات الخارجية الأمريكية، تلك القيم التي ارتفعت عن طريق تراجع أسعار صرف العملة. وبشكل مطلق ترتفع المديونية الأمريكية لمصلحة الخارج إلى ما يزيد عن ٨٠٠ مليارد دولار سنويا. وذلك استنادا إلى معلومات مأخوذة من:
Bureau of Economic Analysis,US Department of Commers ,U.S.Net International Investment Position at Year–end 2006

مع مرور الزمن مخاطرة هائلة في ما يتعلق بالاقتصاد العالمي. فلو حدث فجأة أن انعدمت الثقة بالاقتصاد الأمريكي وبالنقد الأمريكي. فمن الممكن أن يؤدي الهرب من الاستثمارات بالدولارات إلى كارثة اقتصادية تصيب العالم بأجمعه. وعدم الاستقرار هذا سيرغم إن عاجلاً أو آجلاً على الاتفاق على نظام عملات عالمي جديد.

وحتى دون تلك الهزات فإن مديونية أمريكا المتزايدة لها عواقب سياسية ذات أبعاد واسعة. فقد حذرت هيلاري كلينتون أثناء حملتها الانتخابية من أجل ترشيحها لرئاسة الجمهورية من قبل الحزب الديموقراطي من أن العجز الاقتصادي (هو منبع مسبب للعطب) وأن أمريكا مهددة في أن تصبح (رهينة القرارات الاقتصادية في بكين). وهذا ما كتبته في خطاب مفتوح موجه إلى البنك المركزي ووزارة المالية معبرة بذلك عن خوف واسع الانتشار.[٤٥] والقدوة لمثل هذه المخاوف يقدمها تاريخ الولايات المتحدة بذاته. فعندما حدث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من قبل إنكلترا وفرنسا وإسرائيل وضد إرادة الحكومة الأمريكية بحجة حماية قناة السويس من التأميم فقد استعمل الرئيس الأمريكي آنذاك أيزنهاورEisenhower السياسة النقدية كسلاح. حيث كانت بريطانيا الكبرى غارقة في الديون، وكان الانهيار يتهدد الجنيه الإسترليني، وكان البلد بحاجة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. وفي تلك الحالة هدد أيزنهاور من دون تردد بمقاطعة الهيئات التابعة للصندوق، وبيع سندات الدين لدولة بريطانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فأصاب بذلك الإمبراطورية البريطانية بالضربة القاتلة. لذلك خشيت الحكومة البريطانية من الوقوع في حالة الإفلاس فقررت إيقاف الهجوم والانسحاب من مصر.

إلا أن الولايات المتحدة بعيدة كل البعد حتى الآن عن مثل حالة مشابهة كهذه. لأن من بيدهم السلطة في بكين والدول النفطية ليست لديهم بتاتا مصلحة في أن يغلقوا على أنفسهم أهم سوق لهم لتوريد بضائعهم عن طريق ما يسمى Dollarcrash هبوطاً شديداً في سعر الدولار، بحيث إن كنزهم من العملة الصعبة سيفقد من قيمته كثيراً جداً. لذلك وبالتأكيد سوف لا تتخلى أية حكومة عن دعم

الدولار، أي الحكومات التي يسميها المختصون في اقتصاد العملات بالكتلة غير الرسمية للدولار. وتأسيساً على ذلك يقوم الاستقرار على ما يسمى (توازن الرعب المالي). وبهذه الصورة وصف وزير المالية الأمريكي الأسبق لورنس سمرس Lawrens Summers الحالة الجديدة للولايات المتحدة معتمدا في هذا التشبيه على ما عرف بتوازن الرعب ذاته إبان الحرب الباردة.[٤٦] وهذا يعني في الآن ذاته أن غوليفر Gulliver الأمريكي (شخصية من رواية بريطانية عام ١٧٢٦، رحلات غوليفر الذي يسافر إلى بلاد عجيبة) سوف يكون مكبلاً بشكل ملحوظ بقيود مالية من قبل دول لا تعتبر حتماً في واشنطن على أنها دول صديقة. وليس من مصلحة أي من الحكومات المشار إليها القيام بأية مجابهة مفتوحة، سواء تعلق الأمر بالخلاف حول استقلال تايوان الانفصالية أو لدى مكافحة الإرهاب في شبه الجزيرة العربية أو بالمشاكل التجارية. وبدلا من ذلك يتحول الممولون الأجانب بازدياد مطرد إلى شركاء في الاقتصاد الأمريكي . وبذلك يتوجب على أصحاب النفوذ الكبار في أمريكا القيام بجدل حول قواعد أو أنظمة التوازن المالي العالمي المدهش. ومن خلال ذلك تتحول بصورة خاصة العلاقات الصينية الأمريكية إلى مؤسسة تعليمية فيما يتعلق بالتبعية المتبادلة Interdependence وبنتائجها في عالم السياسية.

دروس لعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي

يعتبر تشارلز شومر Charles Schumer الملقب بـــ (Chuck) النموذج الموغل في القدم للسياسي الأمريكي. فهو عضو في الحزب الديموقراطي منذ أن كان عمره٢٣ سنة، وبرلماني مدّة ربع قرن من الزمن، ويمثل منذ عام ١٩٩٩ مدينة نيويورك في مجلس الشيوخ الأمريكي. وهو متمكن في معرفة جميع أساليب الخداع لدى ديموقراطية الإعلام الأمريكية. ولكن بالرغم من الخبرة الطويلة وبلوغه ٥٦ عاماً من العمر، فإن السيناتور العتيد يعاني من نقص كبير، لأنه لم يكن البتة في مهمة سياسية في الخارج ولا يعرف كيف يسير العالم خارج الولايات المتحدة إلا عن طريق ما كان يسمع ويقال. ولذا فهو يعترف بأنه (ملازم للدار).

إلى أن اكتشف الموضوع المتعلق بالصين. وكان ذلك في وقت ما من بداية عام ٢٠٠٥ عندما توصل إلى أن بإمكانه الحصول على مزيد من التأييد لدى ناخبيه بواسطة الشكوى من السياسة الصينية فيما يتعلق بتصدير البضائع، والزعم بأن الصين تمارس (التلاعب غير المشروع بالعملات) وتبقي على بضائعها رخيصة بأسلوب مصطنع. لذلك فهي تصدر إلى أمريكا بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار سنوياً أكثر من قيمة ما تشتريه من هناك. لقد كان يقول ذلك لدى أية مناسبة ممكنة، ويعزز أقواله بحجة أن ذلك يقضي على فرص عمل في أمريكا و(معدوم النزاهة تجاه العمال الأمريكيين) فكان كثيرون يستمعون برغبة إلى ما يقوله في هذا الصدد. إذ إن شومر كان لا يعنيه أن السبب في تناقص فرص العمل لدى الصناعة في الولايات المتحدة يعود إلى أن المنتجات التي تصدرها الصين لم تعد في الغالب تصنع في الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة. ويعود أيضاً إلى ما يسمى Rationalization (استبدال طرق قديمة بطرق حديثة عملية واقتصادية). وكان لا يعنيه أيضاً حقيقة أن الولايات المتحدة بذاتها كانت تتلاعب بتكرار مستمر بأسعار صرف الدولار، وتسببت بالاشتراك مع اليابان عام ١٩٩٧ بحدوث الأزمة المالية الكبرى في آسيا. ولذلك قدم شومر بالاشتراك مع زميله من الحزب الجمهوري ليندزي غراهام Lindsey Graham النائب عن ولاية كارولاينا الجنوبية في صيف عام ٢٠٠٥ مشروع قانون إلى الكونغرس الأمريكي من شأنه أن يقود أمريكا إلى حرب تجارية كبيرة ضد الصين. حيث طالب كلا العضوين في مجلس الشيوخ بأن تفرض على جميع البضائع الصينية عقوبات جمركية بمقدار ٢٧,٥ بالمئة في حال إذا ما رفضت القيادة الصينية الإسراع في تحرير سعر صرف العملة الصينية يوان.

إلا أن الأسلوب الهجومي الذي أقدم عليه شومر أوصل كبار رؤساء الشركات في أمريكا والمستشارين الاقتصاديين لدى حكومة بوش إلى حالة إنذار. وعمد المدافعون عن مصالح الشركات العملاقة ذات النشاط الاقتصادي في الصين إلى الإدلاء بدلوهم وحذروا من انفجار الأسعار. وفي الحال أشغلت

مؤتمرات دولية كثيرة نفسها بهذا الموضوع. وذكر عدد كبير من الخبراء بأن وضع أمريكا الاقتصادي سيكون أسوأ بكثير بدون ما تشتريه الصين من الدولارات. وتصاعدت الحالة عندما تدخلت الشركة العملاقة الصينية CNOOC التابعة للدولة في حزيران ٢٠٠٥ في صراع من أجل شراء شركة النفط يونوكال Unocal وتمكنت من المزايدة على عرض تقدمت به الشركة الأمريكية العملاقة شيفرون Chevron بمقدار مليار دولار. وبذلك كشفت القيادة الصينية لأول مرة عن أنها لا تريد في المستقبل شراء سندات ديون ذات فوائد متدنية فقط، وإنما تريد أيضاً الحصول على شركات ذات ربحية جيدة مقابل دولاراتها. وفي الحال حذر شومر وأصدقاءه السياسيين من تهديد (الأمن القومي) وسرت موجة من العداوة للصين في الأوساط الإعلامية الأمريكية. لذا استصدر على وجه السرعة تعديل لقانون يوجب على الحكومة إجراء تحريات مستفيضة ودقيقة لدى انتقال ملكية شركات أو مؤسسات أمريكية إلى شركات عملاقة في الخارج. وفي نهاية المطاف تخلى الصينيون عن الموضوع. وتذمر رئيس الوزراء الصيني خلال حديثه مع مسؤولين كبار أجانب من أنه (انعدام للنزاهة بأن تجعل الولايات المتحدة الصين مسؤولة عن مشاكل أمريكا فيما يتعلق ببنيتها الاقتصادية).[٤٧].

إلا أنه كلما طال النقاش كلما ضعف موقف أعداء الصين، إذ إن عدداً كبيراً من البرلمانيين من كلا الحزبين ابتعد بحذر عن ذلك النقاش. وقد علق الاقتصادي نوريل روبيني Nouriel Roubini ناطقا باسم جميع زملائه في المهنة الذين في غالبيتهم تقريبا أبدوا سخطهم من الشعبوية المعادية للخارج في مجلس الكونغرس بأن (ردة الفعل المتصفة بالنزعة القومية الحاقدة ضد شراء رأسمال أمريكي من قبل أجانب هو غاية في النفاق. وأن علينا أن نكون من الشاكرين، لأن الصين كانت مستعدة أن تقوم بتمويلنا بفوائد متدنية، بحيث مكنت من مديونية لا سند لها للحكومة الأمريكية وللمستهلكين الأمريكيين).[٤٨] وقد هزء الناقدون المذكورون من نقص المعلومات لدى من ادعى لنفسه بأنه محارب من أجل المصالح التجارية الأمريكية في مجلس الشيوخ.

وعلى ما يبدو فإن اللائمة كانت ثقيلة بما يكفي لأن تدفع شومر للتحول نحو بداية جديدة، بحيث تغلب على كراهيته للخارج وأقدم مع زميله في مجلس الشيوخ غراهام على أول سفرة له خارج البلاد، قاصدا بكين وشانغهاي من أجل أن يستعلم من المنبع عن أهداف المهاجمين بدون وجه حق. فاستقبل الرجلان من قبل حكام الصين استقبالاً حافلاً. وهناك علِما بأن مسألة العملة مختلف عليها من قبل الطبقة السياسية الصينية. وفي حين أن صناعة النفط والسيارات تطالب برفع قيمة العملة، يحذر من جانب آخر المشرفون على صناعة النسيج وألعاب الأطفال من فقدان ملايين من فرص العمل. وفيما يتعلق بذلك فقد اطلعا أيضاً على المخاطر للنمو الهائل لاقتصاد الصين. ومن ذلك أن إبطاء تسارع النمو بمقدار اثنين بالمئة يؤدي إلى أن نصف قروض البنوك سوف لا يعود بالإمكان سدادها، ما يعني أن النظام المصرفي سوف ينهار، وبالتالي تمويل العجز الأمريكي أيضاً.

وقد عرف شومر وزملاؤه أخيراً نتيجة لتلك الرحلة الاستطلاعية أن موجهي الاقتصاد الصينيين لهم أسبابهم الوجيهة بأن يخافوا من قفزات كبيرة لسعر صرف العملة. وترك جوجيكسين Zhu Zhixin لدى شومر انطباعاً ممتازاً، فهو نائب رئيس الهيئة الوطنية للتطوير والإصلاح، التي هي نوع من وزارة فوق الوزارات، ومهمتها تنسيق الإجراآت الاقتصادية الهامة لجميع الوزارات والأقاليم. وخلال المشاورات ضيق شومر عليه طالبا منه أن يتطرق إلى موضوع عدم التوازن بين الولايات المتحدة والصين. إذ قال: إن الجانب الأمريكي يستهلك أكثر من طاقته المادية، في حين أن الجانب الصيني يستهلك القليل قياساً على ثروته المتصاعدة. فكان جواب الموظف الصيني الكبير أن قرأ عليه نص خطة السنوات الخمس التي أقرت قبل فترة وجيزة، والتي تعالج تلك الحالة غير السليمة، وترى أن من الأفضل مستقبلا السعي نحو توجه آخر. (وأكد أنه يجب علينا السير في هذا الاتجاه، ولكن ليس من الواضح بعد كيف يمكننا أن نفعل ذلك). وقد سر شومر لهذا الإيضاح وغدا بعد عودته إلى أمريكا ميالا للتفاهم.(٤٩).

وكان جلياً رأي الخبراء أيضاً في حكومة بوش بأنه من الأفضل لأمريكا تجنب الصراع العلني مع الصين. وبناء على ما سبق فقد علل المراقبون بعد فترة وجيزة من رحلة شومر تعيين هنري بولسن Henry Paulson وزيرا جديداً للمالية، ذلك التعيين الذي لم يكن يتوقعه أحد. وكان بولسن حتى ذلك التاريخ رئيس البنك ذي السمعة الأسطورية غولدمان ساكس Wall-Street-Bank Goldmann Sachs قد تولى في حزيران ٢٠٠٦ وزارة المالية على الرغم من أنه لا ينتمي إلى حزب بوش الجمهوري ولم تكن له صلات مع حلقاته السياسية. وعوضاً عن ذلك أحضر معه كفاءة نادرة أخرى، فهو خبير بشؤون الصين وزارها أكثر من ٧٠ مرة في مهمات لصالح البنك المذكور، حيث أبرم عدة صفقات تجارية تقدر بالمليارات.[٥٠] ولا أحد يعرف أكثر منه ما يترتب على الاقتصاد الأمريكي من تبعات إذا ما وقع نزاع كبير بين أمريكا والصين. وفوراً لدى تسلمه منصبه الوزاري جعل التغلب على الخلاف بشأن الصين الدائر في أمريكا موضوعاً أساسياً في السنة الأولى لوزارته.

وتباحث أيضاً مع عضو مجلس الشيوخ شومر الذي سارع إلى سحب مشروع القانون المقترح من قبله، وقدم لذلك إيضاحاً لا يتسم بصبغة أمريكية، وأعلن من جانب واحد (من دون التفاهم مع آخرين) أن العقوبات الجمركية تتعارض مع أنظمة منظمة التجارة الدولية WTO. مع أنه في الحقيقة مثل بقية زملائه في الكونغرس لا يقيم وزناً لأنظمة العولمة. وبعد فترة وجيزة اتفق بولسن مع حكام الصين على (إقامة حوار اقتصادي إستراتيجي) طويل الأمد، حيث تجتمع على الأقل مرتين في العام وفود من الطرفين تتألف من عديد من الوزراء في نوع من مجلس وزاري مشترك كي تقترب مواقف الطرفين من بعضها خطوة بعد أخرى. وفي حين أن بولسن كان يحاول كبح جماح الكونغرس، بدأ القائمون على شؤون العملات في بكين برفع قيمة صرف الـــ يوان، ولو كان ذلك على الطريقة الصينية، يعني بحذر وبخطوات صغيرة. وخلال سنتين من الزمن ارتفع سعر الصرف حتى نهاية٢٠٠٧ إلى ما يقارب العشرة بالمئة.

وهكذا يفصح الخلاف الدائر حول السياسة الصينية للعملة كيف أن مجال المناورة ضيق في شبكة التبعيات المتبادلة، حتى بالنسبة للقوة العظمى أمريكا. وقد تكون الصين خصما استراتيجيا لأمريكا، ولكنها تمثل في الحين ذاته البنك الذي تستفيد منه أمريكا والصناعة الأمريكية. ولا تستطيع أمريكا أن تتنازل عن ذلك إلا في مقابل خسائر هائلة على حساب الرفاه الاقتصادي الأمريكي. لذا فإنه يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تتعاون مع شركائها الصينيين. لأن مجابهة الصين لم تعد أمرا ممكنا.

وتوصل حكام الصين الذين هم على ما يبدو حكام جبابرة في دولة الحزب الواحد، إلى نتيجة مشابهة جداً. إذ تدخل بشكل مكثف ممثلو المصالح للشركات العملاقة الأوروبية والأمريكية في السياسة الداخلية للصين من أجل تجنب حدوث إصلاح واسع، على الرغم من أن رئيس الوزراء الصيني ووزير العمل في حكومته تيان شينغبينغTian Chengping يحاولان التوصل إلى تغيير سياسي فحسب، الذي يطالب به بصوت عال منذ مدة طويلة من قبل سياسيين أوروبيين وأمريكيين، ألا وهو مكافحة استغلال العمال في المصانع الصينية.

صراع الطبقات في (صيميريكا)

عند الساعة السابعة مساء بالضبط انطفأت الأضواء وتوقفت الآلات عن العمل. فقد كان الغضب شديداً عندما أعلنت عاملات واردية الليل في مصنع فريفو Friwo في المدينة المليونية شِنزِن Shenzen الواقعة جنوب الصين الإضراب عن العمل مساء يوم٢١/٠٨/٢٠٠٧. وما أن قطع الفنيون التيار الكهربائي، حتى بادرت زميلاتهم إلى تحطيم زجاج شبابيك المصنع الذي كن ينتجن فيه أجهزة تعبئة الطاقة الكهربائية للهواتف النقالة. وكذلك حطمت الأجهزة التي تسجل ساعات العمل للعمال. وقد اشتكت إحدى العاملات أمام الصحيفة الفنلندية Helsingin Sanomat هلسينغين سانومات التي بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط المورد فريفو مع شركة صناعة الهاتف النقال نوكيا NOKIA الفنلندية العملاقة كانت تبحث عن أسباب الاحتجاج، من أن إدارة شركة الإلكترونيات الألمانية قد طالبتنا مرة أخرى بأن على العاملات أن ينتجن أكثر

من دون الحصول على أجر إضافي، وأنه ينبغي عليين إنتاج ٥٧٠ عوضاً عن ٤٨٠ جهاز خلال ساعة واحدة فقط وعلى خط إنتاج واحد. وإنّ (على كل عامل أن يتحمل عبء العمل عن عاملين اثنين وإذا لم نستطع ذلك خلال أوقات العمل النظامية، يطالبنا رب العمل بالعمل ساعات إضافية من دون أجر). ومعروف أن شركة فريفو ليست مصنعاً صغيراً، ولكنها أكبر منتج في العالم لأجهزة تعبئة الطاقة الصغيرة لشركة الهواتف النقالة. وعلى الرغم من ذلك فإن الشركة التي يملكها الملياردير الألماني شتيفان كفانت Stefan Quandt تدفع أدنى أجر في الصين أي ما يعادل ٧٠ يورو في الشهر الواحد.

ولكن على ما يبدو فإن إدارة المصنع المحلية قد تمادت في مطالبة العمال أداء ساعات عمل إضافية من دون أجر مقابل. وقد استمر الإضراب عن العمل ثلاثة أيام، اشتركت فيه ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ عاملة في المصنع بحسب مجموعة مساندة للعمال من هونغ كونغ. وانتهى الاحتجاج بعد أن قمعت مظاهرات الشغيلة بواسطة العنف الذي مارسته الشرطة. واختفى عديد من المتظاهرين في المعتقلات ومصيرهم مجهول. وعند السؤال عن أسباب الإضراب في مصنعها الصيني، فإن الإدارة الألمانية للشركة العملاقة تلفت النظر إلى (الحالة الخاصة في الصين) حيث حصل (انفجار) للمصروفات الضرورية في الحياة اليومية. وعلى الرغم من ذلك فإن (الحكومة المحلية) كانت تريد أن ترفع الحد الأدنى للأجور في شهر تشرين أول (أكتوبر) المقبل، وهذا ما حرض على الإضراب. لقد كان ذلك تسويغاً عجيباً من قبل إدارة المصنع كما لو أن شركة فريفو ليست لها حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بمستوى الأجور. ومن ثم فقد رفضت إدارة الشركة العملاقة التعليق على مطالبتها العمال أداء أعمال إضافية من دون أجر مقابل.

إن شركة فريفو ليست إطلاقاً الشركة الوحيدة في الصين التي تمارس طرق الاستغلال المذكورة. بل إن ماركات عالمية أخرى تطبق تلك الممارسات دونما خجل. ولذلك لا يكاد يمضي شهر من دون أن ينشر المراسلون الصحفيون من داخل الصين وخارجها أخباراً عن الطرق المتصفة

بانعدام الضمير الذي يستغل به العمال الصينيون. فما قد حصل في ما مضى للعاملة الفتية لي جياو كسا المتنقلة من عمل إلى آخر في مقاطعة غواندونغ تعيشه الملايين أيضاً. فهم خاضعون للضيم والتعسف الذي يلحقه بهم أرباب العمل لأنهم مجردون من الحقوق، وليست لهم نقابات، وغالباً لا تكون لديهم عقود عمل. وبحسب بيانات السلطات فإن خمس الشركات الخاصة فقط تقدم لعمالها عقودا نظامية. واثنا عشر بالمئة من العمال لا يكاد يحصل حتى على الحد الأدنى من الأجور. وعشرات الآلاف من العمال المشتغلين في صناعة البناء لا يحصلون على شيء من أجورهم بسبب الاحتيال. ففي عام ٢٠٠٤ وصلت مجموع الأجور غير المدفوعة إلى حوالي١٢ مليار دولار بحسب إحصاء رسمي.(٥٢) وفي كثير من المصانع يجبر العمال على العمل ساعات إضافية من دون الحصول على مقابل. وهناك شركات أصحابها بلا ضمير يقتصدون بكثير من المبالغة ما يتعلق بإطعام العمال وإيوائهم، والوقاية من حوادث العمل، فيوقعون عمالهم بالأمراض.

ويعيب النقاد الحالة المذكورة ويصفونها على أنها السبب الحقيقي لمزية المنافسة الصينية مقابل بقية العالم. لذلك فإن بعض السياسيين الغربيين يحاولون البروز في المجتمع عن طريق قذف الصين باتهامات مشابهة. فقد وصفت المستشارة الألمانية مركل Merkel الأوضاع في الصين على أنها غير مقبولة. وطالبت أيضاً بتثبيت التزام حكومة الصين بحد أدنى من الضمان الجماعي في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لدى حصول مفاوضات أخرى حول الاتفاقية. ويطابق ذلك تماماً ما ترغب تطبيقه الغالبية النيابية في الكونغرس الأمريكي، التي يشكلها الحزب الديموقراطي والتي استطاعت الحصول على قرارات بشأنها.

والمطالبة بذلك هي بلا شك محقة، ولكن السؤال إلى من تتوجه تلك المطالبة في الحقيقة. إن من الواضح لدى حكام الصين أيضاً منذ مدة طويلة أن سوق العمل الصيني بحاجة ماسة إلى حد أدنى من الأنظمة الضابطة. وبما أن زعماء الحزب يخافون من حركة ديموقراطية يقودها عمال منظمون كما حدث سابقا مع حركة تضامن البولونيةSolidarnosc ولذلك فإنهم يتمسكون بشدة بالإبقاء

على منع نقابات حرة. وبسبب نقص في الطرق النظامية من أجل مناقشة وحل النزاعات المتعلقة بالعمل والعمال، تزداد الفوضى في سوق العمل الصيني بشكل ملحوظ. بحيث يرتفع باستمرار عدد الانتفاضات والتوقف العشوائي عن العمل في المصانع. حتى إنه استناداً إلى بيانات حكومية يحدث سنوياً ما يزيد عن ٣٠٠٠٠ نزاع من مختلف الأنواع يتعلق بالعمل والعمال. إلى هذا الحد تماثل الصين الحديثة بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر حين أدى استغلال العمال في المصانع القذرة وانعدام آليات منظمة من أجل حل النزاعات إلى نشوء حالات فوضوية. ومن أجل الوصول إلى توجه معاكس فقد خاطر رئيس الوزراء الصيني والمكتب السياسي للحزب عام ٢٠٠٦ بالإقدام على خطوة استثنائية جداً في الصين. فقد نشروا مشروعا لإصلاح جذري لقانون العمل الصيني ودعوا إلى مشاركة عامة في النقاش حوله. وأوضح أستاذ الحقوق في جامعة شانغهاي والخبير بقانون العمل ليو شينغ Liu Cheng تلك المخاطرة الموحية بالديموقراطية بأن(تنامي الاضطراب يسبب قلقا لدى الحكومة، لأنه يمكن في أية لحظة أن تندلع ثورة اجتماعية يرافقها عنف)[٥٤].

ويتضمن مشروع القانون اقتراحات لإصلاحات واسعة. واستناداً إلى ذلك فإنه ينبغي على كل عامل أن يحصل على عقد عمل بشكل أساسي. أما العامل الذي يرفض رب عمله إعطاءه عقد عمل فإنه يعتبر بحكم من حصل على عقد عمل إلى أجل غير مسمى، وله الحق في حماية قضائية من التسريح التعسفي من العمل. وفي الوقت ذاته ينبغي تحديد مدة استعارة العمال بستة أشهر فقط، ولدى انتهاء تلك المدة يتوجب على المصانع تثبيت اؤلئك العمال في وظائفهم. لقد هدف مشروع القانون قبل كل شيء إلى إحداث ثورة في قوانين العمل. ولدى تسريح أكثر من ٥٠عامل أو إجراء تغييرات فيما يتعلق بالأجور وشروط العمل ينبغي أن يصبح في حكم القانون الحصول على موافقة ممثلي النقابات التي تشرف عليها الدولة، أو على الأقل موافقة الممثلين المنتخبين المحليين. و(موافقة) الجانبين العمال وأرباب العمل ينبغي التوصل إليه عبر(مفاوضات) يرى مشروع القرار الذي استعيرت بعض أجزائه من

القانون الألماني والسويدي المتضمن حق العمال في المشاركة لدى اتخاذ القرارات في المصانع. فلقد كلفت الهيئة القانونية في مجلس الشعب الصيني عن طريق المؤسسة الألمانية المسماة (جمعية التعاون التقني) GTZ قاضي العمل الألماني الاتحادي فولفغانغ لينزنماير Wolfgang Linsenmaier والبروفسور المختص بقانون العمل فولفغانغ دويبلر Wolfgang Deubler كمستشارين. وقد وصف دويبلر انطباعه عن المباحثات التي أجراها في بكين بأن المسيطرين على الحزب يبحثون على ما يبدو عن إمكانية توجيه النزاعات المتعلقة بالعمل والعمال نحو مسارات سلمية. والأولوية تدور حول تحميل النقابات التابعة للدولة والمراقبة من قبل الحزب مهمة مساعدة العمال في الحصول على حقوقهم، من أجل تجنب نشوء حركة عمالية مستقلة.

لقد كان صدى ذلك لدى الشعب هائلا. إذ إن ما يزيد عن ١٩٠٠٠٠ ممن لهم علاقة، قاموا بالاتصال عن طريق الإنترنت Internet وأخبروا عن حالات تعيسة جداً، ورحبوا بالعقود المضمونة التي وعدوا بها. ولكن في ذات الحين ابتدأ نقاش علني بين الأكاديميين حول المسألة عما إذا كان من عواقب حقوق العمال الجديدة ربما أن تعيق تقدم الصين. وقد وقف خلف ذلك كما هو معهود بكثرة في الصين النزاع بين المراكز والأقاليم. إذ حذرت في الحال العديد من حكومات الأقاليم من أن المستثمرين الأجانب سوف يرحلون فيما لو حصل تطبيق للإصلاحات.(٥٥) وقد كان لذلك سبب وجيه. لأن كلا من غرفتي التجارة الأوروبية والأمريكية أظهرتا معارضة شديدة ضد التغييرات التي خطط لها. وهي بالذات المنظمات التي تدافع عن مصالح الشركات العملاقة الدولية الأوروبية والأمريكية Lobbyorganisations. وبعد فترة وجيزة من نشر مشروع القانون تواجدت في نيسان ٢٠٠٦ بادئ الأمر مجموعة من رجال الأعمال الغربيين من غير أن يعلنوا عن قدومهم لدى اجتماع لحقوقيين ونواب من شانغهاي أرادوا مناقشة الإصلاح المذكور. وقد أفصح اؤلئك الأجانب عن هويتهم بأنهم يمثلون غرفة التجارة الأمريكية، وهددوا بوضوح بسحب استثماراتهم من الصين.(٥٦) وكذلك فإن رئيس غرفة التجارة الأوروبية

المصرفي الهولندي سرج يانسن دي فاربيكه Serge Janssen de Varebeke حذر علنيا من أن القانون المذكور في حال الموافقة عليه (بأنه سيحد من مرونة أرباب العمل... ويرغم الشركات الأمريكية أن تعيد النظر فيما يتعلق باستثماراتها في الصين).(٥٧).

وفي نهاية المطاف أرسلت غرفتا التجارة المذكورتان كتاباً تضمن مواقفهما الهجومية إلى الهيئة المسؤولة في مجلس الشعب الذي هو المشرع الرسمي في الصين. ومما جاء فيه (أن قانون العمل المعمول به في مختلف البلدان الأوروبية قد أدى إلى تزايد في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى انتقال خطوط إنتاج إلى مواقع غير أوروبية) وهددتا أيضاً (في حال إذا طبقت الصين قانون العمل المذكور فإنها سوف تصطدم بالمشكلة ذاتها دون شك).(٥٨) وبما يشبه تماماً ما جاء في الكتاب المذكور عبرت أيضاً غرفة التجارة الأمريكية التي تمثل ١٣٠٠ مؤسسة وشركة، بعضها ذات ماركات عالمية مثل جنرال الكتريك General Electric ومايكروسوفت Microsoft وديل Dell ونايكه Neike. ومما جاء في الكتاب أيضاً (أن القانون الجديد سوف يؤدي إلى انخفاض فرص العمل للعمال الصينيين، وله انعكاسات سلبية على قدرة الصين الشعبية في مجال المنافسة التجارية).

لقد كان للتهديدات المذكورة مفعول فوري. فبعد مضي ثمانية شهور على المحاولة الأولى، أقدم أصدقاء العمال في بكين على حذف القسم المتطرف من مشروع القانون الإصلاحي. حيث أن النسخة الجديدة المعدلة من مشروع القانون توجب على رب العمل القيام بـــ (مشاورات) لا (مفاوضات) مع ممثلي العمال في حالات تسريح العمال أو تغيير أوقات العمل أو شروطه. كما إنَّ النسخة المعدلة لم تتطرق إلى تحديد المدة الزمنية لاستعارة العمال، والتي يسهل بها الالتفاف حول أنظمة حماية العمال من أخطار العمل. أما كيف توصلت الهيئة المذكورة والمسؤولة عن هذا الموضوع إلى هذه التغييرات فلم يعلم بذلك أحد. وبدون شك فإن شركات صينية ومدراء شركات كبار قد اتخذوا موقفاً معارضاً لقانون العمل الجديد. فكان هذا نصراً للمحامين والمدافعين عن مصالح الشركات

العملاقة الغربية Lobbyists. وقد تبجح المدير الإداري المشرف على الموظفين والعمال في شركة مايكروسوفت الصين معلقا على ما جرى من تغييرات في مشروع القانون المذكور (بأن لدينا ما يكفي من استثمارات تمكننا من أن نجبر أحدا ما على أن يسمع منا ما نريده عندما يكون الأمر مهما بالنسبة لنا)[٥٩]. وأظهر محام في الشركة العملاقة للاستشارات القانونية بيكر ومكنزيBaker & McKenzie الذي يمثل عدداً كبيراً من الشركات الأمريكية في الصين سروره بقوله (إن اعتراضات جمعية أصحاب الأعمال Business Community قد حققت مفعولها).[٦٠] ومع ذلك لم يكن المدافعون عن مصالح الشركات العملاقة راضين حتى عن الأنظمة المميعة. لأن تلك الأنظمة ما زالت تتضمن وجوب تنظيم عقود عمل للعمال، وتقليص عقود العمل ذات الصلاحية المحدودة، وانتخاب ممثلين عن العمال. أما النقابيون المنتمون إلى الحزب الشيوعي فينبغي أن يكون لهم وجود في كل مصنع. وقد رفع المدافعون المذكورون مطالبهم تلك إلى الجهات المختصة.

وكانوا ينظرون حتى ذلك الحين إلى حملتهم من أجل استمرار تجريد العمال الصينيين من الحقوق على أنها مسألة داخلية لا تصل أخبارها إلى خارج الصين، كما حصل في الماضي مدّةً طويلة. ولكن في عصر الإنترنت والإيميل Internet & E-Mail لا يملك عالم الأعمال وحده فقط شبكات اتصال عالمية. إذ إنّ مجموعة صغيرة من الناشطين في هونغ كونغ تصدر نشرة تقرير العمل الصيني China Labour Bulletin قامت بتبليغ نقابيين من جميع أنحاء العالم عن المساعي القذرة للمدافعين عن مصالح الشركات العملاقة. بحيث إنَّ تلك الأخبار قد أحدثت موجة احتجاج عالمية. حيث توجهت منظمات حقوق الإنسان ونقابات إلى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في أمريكا بشكل مباشر معربة عن سخطها. ما أدى إلى أن شركات عملاقة مثل نايكه وإركسون Nike وEricson وجدت أن سمعة ماركاتها أصبحت مهددة، ووجدت نفسها مضطرة أن تعلن أنّه لا علاقة لها بما يمارسه وكلاؤها في الصين. حتى إن غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي في شانغهاي وبسبب ضغط

أعضاء الاتحاد أصدرت بياناً تضمن (أن غرفة التجارة للاتحاد الأوروبي ترى وجود ضرورة ملحة لتحسين ظروف العمل في الصين، ولهذا الهدف فإنها تقف بالتأكيد إلى جانب الحكومة الصينية). وعلى العكس من ذلك فقد تمسكت كل من غرفة التجارة الأمريكية وشركات عملاقة أمريكية مثل جنرال إلكتريك General Electric أو إنتل Intel بمواقفها. ولذلك فقد أوصل النقابيون الأمريكيون هذا الموضوع إلى الكونغرس، وقاموا بدعوة البروفسور المختص بقانون العمل من شانغهاي ليو شينغ Liu Cheng للتحدث مع الأعضاء في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين. وقد أمضى الحقوقي المذكور أسبوعين كاملين من شهر نيسان٢٠٠٧ في الولايات المتحدة من أجل أن يشرح ويقوم بالدعاية لمشروع الإصلاح الصيني، الذي كان بذاته مشاركاً في صياغته. وعند نهاية تلك الإقامة لخص المختص بقانون العمل الشديد النشاط رسالته بالقول (لقد قلت لهم إن الاتحادات الاقتصادية الأمريكية تريد أن تتابع ممارستها لما يسمى Sweatshops حتى تتمكن من الإبقاء على الأجور المتدنية. عدا ذلك فإن نواباً من مجلس الشعب الصيني واقعون تحت تأثير أرباب العمل، لذلك فإننا بحاجة إلى دعم من الخارج)[٦١].

وفي الحال أخذ اثنان وثلاثون نائباً من مجلس النواب الأمريكي ما ورد في تلك الرسالة على محمل الجد وقدموا مذكرة أرادوا بها الضغط على حكومة بوش، من أجل أن تعمل بوضوح لدى الحكومة الصينية بغية حثها على دعم مشروع الإصلاح بدون تعديل. إلا أن الوقت كان متأخراً من أجل ذلك، لأن المؤتمر الشعبي (مجلس النواب الصيني) كان قد أقر القانون الجديد بصيغته المميعة. وبالرغم من ذلك فإن شينغ ما زال يحدوه الأمل، لأن إصلاحات أخرى هي قيد الدراسة.

وهكذا أصبح ما كان قبلا يعُد أموراً داخلية تخص الصين وحدها، أصبح جزءاً من سياسة عالمية تناقض كل الكليشيهات المعروفة. وأوضح المحامي الأمريكي عن النقابات إيرل براون Earl Brown (أنّه أصبح من الواضح فجأة أن ليس الصينيون هم الذين يسرقون من العمال الأمريكيين

فرص العمل، ولكن شركاتنا العملاقة تضغط على الأجور في الصين فتجعلها متدنية. وبالتالي فهي تضغط على الأجور وساعات العمل في العالم بأسره. وأن العدو الحقيقي ليس الصين وإنما التجمعات العالمية المدافعة عن الإبقاء على الأجور المتدنية (Global Sweatshop-Lobby) ولهذا فإن على السياسيين والنقابات في بلادنا أن يضيفوا إلى معلوماتهم أشياء جديدة).

وعلى الرغم من ذلك فإن صورة العدو المتمثلة بالصين لم تتلاش بالتأكيد من السياسة الأوروبية والأمريكية. إذ إنّ كلا المرشحين من الحزب الديموقراطي لمنصب رئاسة الجمهورية أوباما وكلينتون قد لعبا دوماً خلال معركتهما الانتخابية ورقة الشدة المعادية للصين. حيث حذرت كلينتون من الأذى الذي يمكن أن يفعله كنز الدولارات الهائل الذي تملكه الصين. ووعد أوباما في حال انتخابه (بإن يقوم بالدفاع بشكل هجومي عن مصالح العمال الأمريكيين). وفي ذات الوقت كان لدى السيناتور شومر ورفاقه قانوناً جديداً قيد الدراسة ضد التلاعب بقيمة صرف العملة الصينية ، ولو أنه ذو صياغة مخففة جداً. وقد أرادوا هذه المرة إرغام الحكومة الأمريكية أن تشتكي على الصين لدى منظمة التجارة العالمية ليس إلا، وذلك كما كان يحدث منذ زمن طويل لدى حدوث نزاعات تجارية مع الأوروبيين. إلا أن المبادلات السياسية والاقتصادية التي تزداد باستمرار قد جعلت مع مرور الوقت تلك المواقف تظهر وكأنها نوع من ممارسة طقس ذي أثر هزلي أحياناً.

وفي أثناء مناقشة مجلس الشيوخ في تموز ٢٠٠٧ القانون المقترح الجديد الذي من شأنه أن يحد من مشتريات الصين من الدولارات، فقد سافر في ذلك الأسبوع وزير الأعمار الأمريكي ألفونسو جاكسون Alphonso Jackson إلى بكين لكي يعرض على رئيس البنك المركزي الصيني توجها مغايراً تماماً. وبأسلوب الرجاء تمنى الوزير المذكور على الصين أن توظف ما أمكن من كثير من مليارات الدولارات في سندات استثمار أمريكية وذلك من أجل دعم سوق الرهن العقاري الأمريكي الذي هو في طريقه إلى الانهيار.[٦٢] وقبل ذلك

طالب بولسن وزير المالية الأمريكي بإلحاح خلال ما يسمى (الحوار الاقتصادي الاستراتيجي) أن تقوم الصين بإجراءات ضد الخلل الحاصل في ميزان التجارة بين البلدين، وذلك ردا على الانتقادات المتزايدة في الكونغرس. وبناء على ذلك أوضحت رئيسة الوفد الصيني ونائبة رئيس الوزراء وو يي Wu yi أن حكومتها قد اتبعت الطريق الأمريكي جداً، إذ أنها قدمت طلبات شراء بضائع بقيمة ٣٠ مليار دولار إلى شركات أمريكية موجودة في الدوائر الانتخابية التي يتبع لها النواب الذين ينتقدون الصين.(٦٣) وفي الملتقى نفسه كان يدور الأمر أيضاً حول الشكوى المرفوعة منذ مدة طويلة ضد الصين فيما يتعلق بأضرار تقدر بالمليارات أصابت صناعة السينما والبرمجيات Software الأمريكتين، لأنها لم تمنع من تقليد نسخ منها بطرق غير قانونية. إلا أنه في الوقت ذاته كان مفتشون من FBI المخابرات الداخلية الأمريكية ومن الشرطة الصينية يلاحقون شبكة تزوير عالمية ذات قاعدة في الصين. وبعد فترة وجيزة استطاعوا القبض على أفراد من العصابة وعددهم ٢٥ في كلا الدولتين وصادروا كميات من البرمجيات Software بقيمة نصف مليار دولار(٦٤).

واعتمادا على كل التقاطعات والتبعيات المتبادلة المذكورة توصل أيضاً المؤرخ الاقتصادي الأمريكي والعارف بتاريخ العولمة نيال فرغسن Niall Ferguson إلى نتيجة منطقية ومدهشة لدى إدلائه بالحجج في مقال Essay نشر في بعض الصحف الأمريكية بأنه (ينبغي على المرء أن ينظر بنوع من رحابة الصدر إلى الخلل في ميزان التجارة بين الصين وأمريكا، كما ينظر إلى الخلل الهائل الحاصل بدون شك بين ولاية أريزونا وولاية كاليفورنيا). عندئذ سوف لا يعود بإمكان المرء أن ينظر إلى (الولايات المتحدة وإلى الجمهورية الشعبية على أنهما دولتان، ولكن على أنهما بلد واحد اسمه صيميريكا ذو وزن ثقيل معتبر، ونمو اقتصادي يعادل ستين بالمئة من النمو الاقتصادي العالمي، ينجزه ربع سكان المعمورة). إن هذه العلاقة غير متوازنة، لكنها أقرب إلى التعايش. وعلى ما يظن فإنها ستكون أكثر استقرارا كلما كانت بؤر أزمات أخرى تشكل تهديدا أكبر).(٦٥)

التداخل الكثيف المدهش للاقتصاد والسياسة بين قوى متناحرة لا يقتصر أبداً على (صيميريكا)، لأن تطور(صينينديا) لايقل ديناميكية. فهناك تشابك اقتصادي بين الصين والهند، على الرغم من أن كلا الأمتين العملاقتين الآسيويتين كانتا منذ عشرات السنين متعاديتين بأقوى مما كان من عداوة بين الشيوعيين الصينيين والإستراتيجيين العالميين الأمريكيين. لذلك يعتبر ما جرى في ٢٠٠٦/٧/٦ حدثا تاريخيا مفاجئا عندما صافح جنود من الهند جنودا من الصين في أعالي جبال الهيمالايا، مفتتحين بذلك الممر الحدودي ناتولا Nathu La من أجل المرور من وإلى البلدين. لأن التنين الصيني والفيل الهندي كما يروق للصحافة الهندية أن تصفهما، يشتركان في حدود طولها ٣٠٠٠ كيلومتر. وعلى مدى ٤٤ عاماً لم يكن يحق لسكان كلتا الدولتين تجاوز تلك الحدود من أي مكان. فكان الجيشان يراقب أحدهما الآخر بمنتهى الريبة والحذر على جانبي الخط الفاصل بينهما، والذي مساره متنازع عليه منذ نهاية زمن الاستعمار. حيث تصاعد النزاع في عام ١٩٦٢ حتى بلغ حربا حدودية قصيرة لكنها عنيفة، راح ضحيتها حوالي ألفي قتيل. وبالرغم من اتفاق سلام فقد بقيت العلاقات بعد إبرامه مشحونة بانعدام الثقة، وخاصة عندما عقدت الصين في ستينات القرن الماضي حلفا مع عدو الهند اللدود بالذات باكستان، في حين أن الهنود عقدوا معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي المنافس الاشتراكي للصين. عدا ذلك فقد امتنعت الصين عن الاعتراف بالضم القسري لما كان يعرف بمملكة سيكيم Sikkim من قبل الهند. وفي المقابل أدانت الهند الاحتلال الصيني للتيبت Tibet وعرضت اللجوء السياسي على الزعيم الروحي الدالاي لاما.

في جو من الضباب وعلى ارتفاع ٤٥٤٥ متر وتحت الأعلام الملونة المرفرفة لم يتقابل العساكر فحسب، ولكن تقابل أيضاً مئات التجار بملابسهم التقليدية. وبأسلوب احتفالي دخل الهنود والصينيون من خلال بوابة كبيرة مزدانة بالأعلام والزينة كلٌ إلى بلد الآخر. ومنذ ذلك الحين عادوا إلى تبادل المعادن الخام والصلصال وصوف ماعز الكشمير والحرير الخام. ويطالبون بإطالة قائمة

البضائع المسموح تبادلها، لأنه حتى ذلك التاريخ لم يكن بالإمكان وبصورة قانونية تسويق البضائع الخام بكميات كبيرة.علماً بأن ممر (ناتولا) يكون عادة مغمورا بالثلوج في الشتاء، وأنه يجب توسيع الطرق حتى تستطيع عبورها شاحنات كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح الممر رمزاً من أجل أن يتابع البلدان من جديد ما كان سارياً في قديم الزمان. حيث كانت القوافل على هذا الطريق المتفرع عن طريق الحرير الأسطوري تنقل الحرير والصوف من الصين إلى الهند قبل ألفي عام، وتنقل منها بطريق العودة التوابل والملح. إن هذه الصداقة الجديدة المفاجئة كان قد أعيد إطلاقها قبل عام واحد استناداً إلى اتفاقية التعاون الهندية الصينية، عندما رفع رئيسا الحكومتين مشروع (صينينديا) عاليا. وقد قال رئيس الوزراء الهندي مانوهان سينغ Mannohan Singh لدى زيارة الدولة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني فين جياباو واستمرت أربعة أيام في دلهي (عن طريق التعاون يستطيع المرء تجديد بناء النظام العالمي. وأن العالم كبير بما يكفي ليتسع لبلدينا، وكل واحد منهما على حده هو كبير بما يكفي لأن لا يستصغر الآخر).

وخلف هذا التقارب يقف قبل كل شيء الأمل في أن يستفيد كل طرف من المزايا وقفزات التقدم الاقتصادية لدى الطرف الآخر، والذي تعبر عنه وسائل الإعلام الهندية بصيغة أعطتها طابعها (أجهزة الكومبيوتر Hardware تقابل البرمجيات Software) ويعني هذا التعايش أن الصين تقدم تصاميم الكومبيوتر وإنجاز المصنوعات، وتقدم الهند قبل كل شيء طاقات البرمجة والخدمات. حيث تريد شركة البرمجيات العملاقة الهندية Infosys ذات السمعة شبه الأسطورية مثلاً حتى عام ٢٠١١ أن توظف حوالي ٦٥ مليار دولار في شانغهاي وهانغجو Hangzhou. وتدرب حالياً عدة مئات من الطلاب الصينيين. وخلال بضع سنوات غدت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة. وفي المقابل تلعب الهند أيضاً في الميزان التجاري لجارتها الصين بشكل ملحوظ دوراً متزايداً في الأهمية. إذ ينبغي أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٨، ويعني ذلك زيادة بمقدار ثلاثين

بالمئة عما كانت عليه قبل ثلاثة سنوات. وقد اتفقت القوتان على التعاون حتى في مجال ذي أهمية وجود بالنسبة لاقتصادهما. ألا وهو إمدادات الطاقة. إذ إنّ كلا البلدين لديهما احتياج سريع التصاعد للطاقة. وكلاهما يعتمد على استيراد موارد الطاقة الأحفورية، وكلاهما دخل معترك التسابق العالمي من أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، في زمن كانت فيه معظم حقول النفط في العالم تتقاسمها شركات النفط العالمية منذ أمد بعيد. فهل تنبغي على كليهما الخسارة إذاً فيما لو أقدم كل واحد منهما على منافسة الآخر؟ عوضاً عن ذلك ومن أجل تحسين الفرص لكليهما، قامت شركات النفط العملاقة الصينية والهندية بتقديم عروض مشتركة من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط واستخراجه ابتداء من سوريا وعبر السودان وحتى كولومبيا.

إلا أن كل ذلك لا يعني حتى في هذه الحالة أن النزاعات القديمة قد زالت. ولذلك اقتربت الصين من الهند أيضاً، لأن الهند الدولة الجارة كانت قد كثفت علاقاتها مع الولايات المتحدة. ولأن السياسيين الصينيين المختصين بالسياسة الخارجية يريدون تفادي حصول حلف أمريكي هندي محتمل ضد الصين. وترى كلا الدولتين على أنهما القوتان القائدتان الشرعيتان في (العصر الآسيوي) القادم، الذي تجده الطليعة السياسية على طرفي الهيمالايا قادماً لا محالة. حيث يراقب خصوصاً كثير من الهنود الجار الشمالي بمشاعر مختلطة. فمن ناحية يرون أن الهند متخلفة اقتصادياً عن الصين، لأن ديناميكية النمو الكبيرة في شبه القارة الهندية انطلقت متأخرة وكانت أقل اندفاعاً. ومن ناحية أخرى يعزو الهنود السرعة البطيئة في إحداث التغييرات إلى الديموقراطية الممارسة في الهند. وتناقش مسألة (أي من النظامين سيكون أكثر نجاحاً في نهاية المطاف) بصورة منتظمة وبحماسة في الجامعات وإدارات تحرير الصحف ولدى القائمين على تسيير الشركات. ويبقى التنافس إذاً المحور السياسي الأساسي في النقاش الدائر. وعلى الرغم من ذلك فقد توصل كلا الخصمين أخيراً إلى النتيجة من أنه لا يمكن الحصول على مزايا في صالح عملية التطور الذاتي لكلا الطرفين إلا في حال تمكن التعاون المشترك بين البلدين من القضاء على الخصومة.

ومن أجل ذلك تتجلى اللغة المشتركة في الشرق الأقصى بسرعة كبيرة في ثقافة الجماهير الرائجة. فخلال زيارة رئيس وزراء الصين للهند، زينت صفحة الغلاف لمجلة بيجينغ ريفيو Beijing Review الصينية وبعد ذلك لجريدة آسيان ايج Asien Age الهندية نجمتان سينمائيتان وهما أيشواريا راي ذات الجمال الرائع من مصنع الأفلام الهندي بوليود، والنجم السينمائي اللامع في الصين تسانغ تسيي الحسناء الفاتنة (تقفان إلى جانب بعضهما بمظهر المودة). وقد كتب المحررون بأنَّ الصين والهند تفتتحان عهداً جديدا في التاريخ، وعنونوا النص بحروف بارزة بعبارة (Looking good) يا له من منظر جميل.

أما كيف أن المصالح المشتركة تفرض نفسها رغم العداوة وسوء الظن، فهذا ما تعرضه لنا خاصة حكومات الاتحاد الأوروبي أيضاً لدى تعاملها مع الاتحاد الروسي ذي المساحة الشاسعة وإمبراطوره النصف ديموقراطي فلاديمير بوتين Wladimir Putin. ومن يُرِد فإنه يستطيع أن يلمس العداوة المتزايدة منذ زمن طويل وذلك بالإطلاع على الخلافات التي نوقشت علنياً بين رؤساء الحكومات الأوروبية وما يقابلهم من الشخصيات السياسية الروسية. حيث أثار بوتين مرارا الأوروبيين ضده عندما قطعت الشركة العملاقة المملوكة من قبل الدولة الروسية غازبروم Gazprom إمدادات الغاز لكل من أوكرانيا وروسيا البيضاء بسبب خلاف معهما لتخلفهما عن دفع مستحقات مالية تقدر بمليارات عديدة من اليورو. وقد كان الغضب شديداً، لأن إمدادات الغاز من روسيا إلى دول الإتحاد الأوروبي كانت تتقطع أحياناً. إذ اتهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي زميله الروسي بأنه يستعمل إمدادات الغاز وسيلةً للضغط بمنتهى العنف. أما رئيس مفوضية الإتحاد الأوروبي مانويل باروزو Manuel Barroso فقد علق على ذلك بالقول (إنَّ الأمر غير مقبول بتاتاً). وأعلنت دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أنّها تريد أن تستورد مزيداً من الغاز والنفط من مصادر غير روسية. وفي مقابل ذلك أوصل بوتين رسالة إلى بروكسل مفادها أن الصين وأمريكا هي أسواق مهمة أيضاً، وأنه توجد هناك (بدائل من أجل بيع الغاز).

وبهذا فقد بدا أن الوقت قد حان وبدون أخذ اعتبار لما هو ديبلوماسي للشروع في نزاع بسبب تفكيك الحقوق الأساسية في روسيا من قبل بوتين وأجهزته البوليسية والاستخباراتية. حيث تراشقت المستشارة الألمانية مركل بالكلام مع الرئيس الروسي حول القبض التعسفي على منتقدي الحكومة الروسية، وذلك قبل إنعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا في أيار ٢٠٠٧ وأمام عدسات أجهزة التصوير الإعلامية. أما الحكومة البرتغالية فقد سربت إلى وسائل الإعلام ورقة إستراتيجية مفادها أن روسيا (دولة شبه ديموقراطية، وأنه من الممكن أن تتحول إلى دولة عدوة) وذلك قبل اللقاء اللاحق الذي انعقد بعد نصف سنة للقاء المذكور.[٦٦] وبمثابة رد فعل أعلن بوتين بأنه سيتم تأسيس معهد من قبل روسيا في بروكسل مهمته فحص كيفية التعامل مع الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي.

و على الرغم من أن التهجمات اللفظية ذات مظهر عدواني، فإنها قياساً على ما يحدث بالفعل طقوسية، كما هو الحال مع ما يسمىChina-Bashing أي التهجم على الصين في مجلس النواب الأمريكي. وكما أن المزيج المالي الاقتصادي يرغم سياسيي الصين وأمريكا على إيجاد سياسة مشتركة، كذلك فإنه ليس للأوروبيين والروس من خيار إلا البحث عن أسلوب متوازن في التعامل. لأن (التبعية المتبادلة الأصيلة) هي أهم من سوء الظن المحق. وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء البرتغالي خوزيه سوكراتس Jose Socrates في الورقة الإستراتيجية المذكورة، والتي علل من خلالها انتقاده لزميله الروسي في خريف عام٢٠٠٧ وذلك بوصفه رئيساً لمجلس الإتحاد الأوروبي. وهذا ليس من قبيل المبالغة، لأن نصف قيمة ما تحصل عليه روسيا من إجمالي صادراتها إلى الخارج يصلها من الاتحاد الأوروبي. علماً بأن الاقتصاد الروسي يعتمد في الجزء الأكبر منه على صادرات النفط الخام والغاز، التي يصب أكثر من نصفها في الإتحاد الأوروبي. فقد تقاضت الشركة العملاقة غازبروم وكذلك شركات النفط الأخرى التي معظمها ملك للدولة حوالي مئة مليار دولار عام ٢٠٠٦ من تجارتها مع أوروبا. علماً بأن التوريدات الروسية

من النفط والغاز تعادل خمس ما يرد إلى أوروبا من المحروقات. وتستورد ألمانيا ما يزيد عن ثلث حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا. وتلك الكميات المستوردة من روسيا سوف تزداد، لأن احتياطيات الدول المشاطئة لبحر الشمال بريطانيا الكبرى والنروج تقترب من النفاذ. وفي حال الضرورة سوف تستطيع الصين وأمريكا الشمالية في المستقبل البعيد أن تستوردا كميات كبيرة مشابهة لما يستورده الاتحاد الأوروبي حالياً من روسيا. إلا أنه قبل ذلك يجب تمديد شبكات أنابيب نقل الغاز بطول آلاف الكيلومترات وبتكاليف باهظة جداً.

وبغض النظر عن جميع النزاعات السياسية، فإن كميات كبيرة من الرساميل سوف تلحق بالتيارات التي تتدفق بمقتضاها تلك التوريدات. وتبعا لذلك فإن التداخل الاقتصادي المتبادل سوف يتجاوز التجارة إلى حد بعيد. فقد وظفت شركات ألمانية وحدها أكثر من سبعة مليارات يورو في شركات روسية عام ٢٠٠٧. ويأتي من الاتحاد الأوروبي ما مجمله سبعون بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا. وفي ذات الآن تتوسع الصناعة الروسية في دول الإتحاد الأوروبي. بحيث إن شراء حصة كبيرة من شركة إيرباص Airbus العملاقة EADS عام ٢٠٠٦ لم يكن إلا استثمارا مثيرا للدهشة مثل كثير غيره، كوجود حصص يملكها الروس في الشركة العملاقة للبناء هوختيف Hochtief وفي شركة صناعة الأزياء إسكادا Escada. وتريد الشركات العملاقة الروسية أن تحصل مباشرة على أرباح عن طريق بيع الغاز الطبيعي ذي المردود الربحي الكبير، وإيصاله دون وسيط إلى الزبائن المستهلكين في أوروبا. ولذلك فقد اشترت غازبروم حصصا في الشركات التي تستورد منها الغاز في تسع بلدان أوروبية. وفي مقابل ذلك سمحت لتلك الشركات أن تشتري حصصا في شركات توليد الطاقة الكهربائية وشركات الغاز العملاقة في روسيا. وهكذا تتقاسم غازبروم في ألمانيا شركة توريدات الغاز فينغاز Wingas مع الشركة العملاقة الألمانية BASF التي حصلت في المقابل على ثلث إنتاج حقل الغاز السيبيري يوشنو روسكويي Juschno-Russkoje. وتشارك أيضاً الشركة العملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية إيون EON عبر شركة رورغاز Ruhrgas بحصة مقدارها

خمسة بالمئة من شركة غازبروم ولديها هناك عضو مراقب في إدارة الشركة، وحصلت عدا ذلك مقابل خمسة مليارات يورو على غالبية الحصص في شركة توليد كهرباء روسية تضم مجموعة واسعة من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية. وبذات المستوى من توظيف للأموال ومن التعامل دخل عملاقا الطاقة غاز دوفرانس Gaz de France من فرنسا وإينيل Enel من إيطاليا في مشاركات متبادلة مع صناعة الغاز والنفط الروسية، وهذا تحالف ذو أبعاد سياسية خطيرة. لأنه إذا ما نحيت جميع الاختلافات بين الحكومات جانبا، فإنه قد ينتج بناء على هذا النهج نوع من أممية لمحتكري الطاقة، الذين يصنعون معا السياسة في بروكسل وموسكو.

وهذا ما لفت الأنظار لأول مرة عندما عرضت المفوضة الأوروبية Neelie Kroes نيلي كروس فيما يتعلق بمراقبة المنافسة بين الشركات مخططها من أجل أن يجبر منتجو التيار الكهربائي والغاز على بيع شبكاتهم الكهربائية وشركات نقل الغاز. موضحة بأنه (بمثل هذه الطريقة سيكون التنافس بين الشركات ممكنا). ولم يحتج على ذلك رؤساء شركات الغاز والكهرباء فوراً في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا فقط، ولكن احتج أيضاً زملاءهم الروس. ولدى سؤال فولف برنوتات Wulf Bernotat رئيس شركة الطاقة العملاقة الألمانية إيون عن مخاطر توظيف مليارات من المال في روسيا، أجاب بأن (المخاطر هي أيضاً كبيرة في الاتحاد الأوروبي، فالشبكات هنا مهددة بالتأميم. أما في روسيا فلا توجد مناقشة كهذه)[٦٧].

وعلى الرغم من أن الأمر لدى المفوضة الأوروبية كروس والداعمين لها يدور حول بيع الشبكات في حال الضرورة، فقد تقدم ألكسندر مدفديف Alexander Medwedew نائب رئيس شركة غازبروم بحجج مشابهة مضللة حين قال (نحن نواجه هنا بتوجه مهدد جداً في أن يفقد ملاك البنية التحتية ما يملكون. وأضاف مهدداً: إن عقود توريدات طويلة الأمد لا يمكن أن تعقد إلا بضمانة ملكية أنابيب النفط والغاز. وأنه مغاير جداً للمنطق أن لا تؤخذ بعين

الاعتبار آراء منتجي الغاز)[٦٨]. وهذا ما يمكن أن يفهمه أيضاً Fluvio Conti فلوفيو كونتي رئيس شركة إينيلENEL الإيطالية بعدما سمح له بشراء حقل للغاز وشركة منتجة للطاقة الكهربائية في روسيا. وقد قال (بأن الروس يريدون الحصول على جزء من السوق الأوروبيّة للبيع المباشر إلى الزبائن، وهذا أمر يمكن تفهمه، لأنهم يمتلكون الغاز وينقلونه فلماذا لايجوز لهم أن يكونوا شركاء أيضاً في التسويق المباشر في أوروبا)[٦٩]. ومع ذلك لم يمنع الخلاف حول شراء وملكية شبكات توزيع الغاز والنفط من أن تقوم شركة الغاز العملاقة الروسية باستثمارات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، مضيفة إلى ذلك مبلغاً يقدر بملايين اليورو من أجل الدعاية للشركة. ليكتب على قمصان لاعبي كرة القدم لفريق شالكه٤. الألماني شعار غازبروم.

بناء على ما تقدم يبدو الإنذار الذي أطلقه أعداء بوتين ضعيف الأساس مثل الملياردير الأمريكي جورج سوروسGeorge Soros ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice من أن أوروبا قد أصبحت (قابلة للابتزاز) بسبب تبعيتها الطاقية لروسيا. فلو أن الحكومة الروسية أقدمت بشكل كبير في الواقع على استعمال أنابيب النفط والغاز (كسلاح سياسي) ضد زبائنها، فإنها سوف لا تضر بلدها بالذات فقط في الوقت الذي تضر فيه بالأوروبيين، ولكنها زيادة على ذلك سوف تجعل من استثمارات شركاتها في بلدان الإتحاد الأوروبي التي تقدر بالمليارات بلا قيمة. أو كما عبر عن ذلك مدفيديف بقوله (نحن مرتبطون بما يرد إلينا من أموال عن طريق التصدير التي تعادل ثلثي مدخولاتنا، تماماً مثل ارتباط زبائننا وحاجتهم إلى ما نصدره إليهم من نفط أو غاز)[٧٠].

فليس بالمستغرب إذاً حينما يتبع سياسيو أوروبا وكذلك بوتين المهاترات المتبادلة بالتفاتة توحي بالمسالمة. إذ يتحدث الرئيس الروسي عن (تبعيتنا المتبادلة التي يمكن أن تكون إيجابية عندما لا ننسى شيئاً)[٧١]. ويصف وزير الخارجية الألماني فالتر شتاينماير Walter Steinmeier إستراتيجيته فيما يتعلق

بروسيا تحت عنوان(تقارب عن طريق التشابك). وكذلك فإن المستشارة الألمانية مركل، التي يطيب لوسائل الإعلام المحافظة أن تصفها بالمكافحة الصادقة ضد طريقة بوتين السلطوية في الحكم، لم تترك مجالا للأوهام، حين صرحت في تشرين أول ٢٠٠٧ بعد أن أنهت إحدى مباحثات عمل تجريها بانتظام مع بوتين بأن(الشراكة الإستراتيجية مع روسيا تنبض بالحياة). وأوضحت في تلك المناسبة أيضاً، أنّه لم يعد هناك مجال لمجابهة خطيرة، أو حتى العودة إلى منطق معسكرات الحرب الباردة. (فنحن نعلم بالتأكيد بأننا لا نستطيع أن نتغلب على المشاكل الكبيرة في العالم وعلى الصراعات الدولية إلا بالعمل المشترك)، معبرة بذلك عن المبدأ الأساسي والبسيط في آن معا للسياسة الخارجية الحديثة في عصر الاندماج العالمي حيث (الإستراتيجيات الوطنية، أو في حالة الاتحاد الأوروبي، الإقليمية لم تعد تقدم حماية ضد أخطار مستقبلية)[٧٢]. إذ ليست العمليات الاقتصادية والسياسية فقط تختلط ببعضها متجاوزة كل حدود، ولكنها تترافق أيضاً مع التزايد العالمي للمخاطر والأزمات التي تجلبها الرأسمالية المتشابكة في مختلف أنحاء العالم.

ولذلك يطالب مفكرون مثل بول روجرز Paul Rogers باحث السلام وزملاؤه من مجموعة أكسفورد للبحث Oxford Research Group الذائعة الصيت، الرجوع عن السياسة التي تتبنى المشروع التقليدي (الأمن القومي). ولقد عمت شهرة روجرز خاصة عندما تنبأ بدقة بأن الغزو الأمريكي البريطاني للعراق سوف يؤدي إلى انتفاضة مستمرة ضد المحتلين، وإلى تقوية ملحوظة للمنظمات الإرهابية. إلى ذلك يدور الجدل بينه وبين فريقه حول باراديغما Paradigma جديدة (نموذج من التفكير في أن صورة العالم العلمية تطبع رؤية العالم في عصر ما) فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية. وحتى الآن فقد استندت الأجوبة على تهديدات من مختلف الأنواع على مبدأ (المراقبة بواسطة استعمال القوة) كما جاء في دراسة مثيرة للدهشة قدمها الباحثون المذكورون[٧٣]. إن التغيرات المناخية والتنافس المتنامي من أجل الحصول على الخامات تؤدي إلى تفشي الفقر في وسط ثراء متزايد، وانتشار

أسلحة الدمار الشامل. وكلها أخطار يقف أمامها كل عنف عسكري عاجزا لا قوة له. وهذا ما يدلي به خبراء النزاعات من حجج. لذلك فإن المطلوب هو سياسة تستهدف بشكل رئيسي أن ينخفض استهلاك منابع الثروات الباطنة من جانب البلدان الغنية، وتغيير بنية الاقتصاد العالمي لصالح غالبية البشرية التي عوملت حتى الآن بإجحاف. إذ طالما تمسك الحكام في الدول الغنية(بالفرضية المضللة) بأنه (يمكن الدفاع عن الوضع الراهن Status quo) فإنهم يمارسون بذلك (سياسة تدمير الذات).

وهذا يبدو مثاليا قياساً على النماذج التقليدية للسياسة العالمية. إذ إن الولايات المتحدة وحلفاءها ما زالوا يتبعون البارادیغما القديمة لممارسة المراقبة والتصدي. وبدلا من أن يوظفوا الأموال من أجل محاربة الفقر، فإنهم يوظفونها في شراء الأسلحة. خاصة وأن نفقات تحقيق الأمن العسكري لمنابع النفط تفوق النفقات التي تصرف على تخفيض الاستهلاك بألف مرة أو أكثر. ولا يختلف عن ذلك بكثير تصرف القوى الجديدة في البلدان الصاعدة. لذلك فإن معظم السياسيين المسؤولين في واشنطن وموسكو وبكين ودلهي، أو في عواصم الاتحاد الأوروبي، لا يعطون لمشروع العالم البريطاني إلا فرصاً ضئيلة على ما يظن. إلا أنه هناك الشيء الكثير مما ينبئ بأن هذا الوضع لا يمكن أن يصمد طويلاً.

نحن لا نستطيع الانفكاك عن بعضنا

لأنهم أيضاً في دوائر التخطيط للشركات العملاقة العابرة للدول، والمقرَّبة تقليديا من التيار المحافظ، يفكرون في بدايات جديدة مشابهة جداً لما سبق فيما يتعلق بالسياسة الأمنية. وهذا ما توثقه جهود المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) الذي يضم في عضويته بحسب بياناته (ألفا من أكبر المؤسسات في العالم). ويدير إلى جانب المؤتمر السنوي في موقع التزلج على الثلج دافوس Davos في سويسرة المنظمة المسماة شبكة المخاطر العالمية Global Risk Network التي من خلالها اتحد خبراء من

دوائر التخطيط التابعة لمؤسسات عديدة وبصورة خاصة تلك المختصة بالصناعة المالية، مثل شركة التأمين العملاقة Swiss Re أو citigroup سويس رو أو سيتيغروب منّ أجل تقويم ودراسة المخاطر العالمية لأعمالها وصفقاتها، والتشاور من أجل القيام بإجراءات مضادة.

وهذا الشيء في الحياة الاقتصادية الحديثة ليس بغريب بتاتا كما يبدو. وبسبب التوسع العالمي لسلاسل الإنتاج وتوظيف الأموال، فإن غالبية المؤسسات معرضة حالياً للتأثر سلبا بصورة كبيرة جداً. فلو قامت مجددا حرب بين كوريا الشمالية والجنوبية لتوقف ما يزيد عن نصف كامل الإنتاج من رقائق التخزين التي تدخل في الصناعة الإلكترونية العالمية، ولاندلعت الفوضى في الأسواق. ولو أن انتفاضة اجتاحت العواصم في جنوب الهند لغدى وضع الاقتصاد المالي مهدداً بانهيارات دراماتيكية. لأنَّ تصنيف المعلومات في الحواسيب لجزء كبير لملايين من صفقات الأموال اليومية قد أوكلت إلى شركات خدمات هندية. ولو أن فيروس جديد لمرض الإنفلوانزا انتشر في العالم انطلاقاً من آسيا، فإن الفزع الذي قد ينتج عن ذلك يمكن أن يشل حركة النقل في طرق هامة شهوراً عديدة، وأن يوصل شركات كثيرة إلى الخراب. لذلك فإن من المنطق أن تحاول الشركات العملاقة تجنب تلك الأخطار بشكل أفضل.

وقد ورد في تقرير للباحث في مجال الأخطار تشارلز إمرسونCharles Emmerson الذي ينسق عمل شبكة المعلومات للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF (منذ بضعة سنوات يتنامى لدى أعضائنا من الشركات الانطباع بأنهم لم يعودوا يستطيعون تقدير المخاطر العالمية بشكل كاف). ولدى المشاورات التي أجروها مع بعضهم، اكتشف خبراء الشركات العملاقة وجود ٢٣ مما تسمى مخاطر أساسية. والقائمة المذكورة تمتد من صدمة أسعار النفط نتيجة هجمات إرهابية، وعبر انهيار اقتصادي في الصين، إلى انهيار البنية التحتية المعلوماتية بسبب انتشار غير مراقب لفيروس كومبيوتري خطير. إلا أن المختصين بالمخاطر في عالم الشركات

العملاقة يرون أيضاً أن التغيرات المناخية المتزايدة هي (التحدي الأكبر الحاسم في القرن الواحد والعشرين). ولذلك فإنهم يطالبون في تقريرهم السنوي لعام ٢٠٠٧ كما يطالب باحثوا السلام العلميون بأن (تعالج جذور المخاطر العالمية، عوضاً عن القيام بردود أفعال تجاه تبعات ما يجري من أحداث)[٧٤]. وفي هذا الصدد أوضح المنسق إيمرسون بأنه يجب قبل كل شيء أن يفهم (أن المخاطر متصلة ببعضها).

ومن أجل إيضاح مطلبهم فقد كتب المشرفون على موضوع المخاطر عدة سيناريوهات (تعرض كم من المؤشرات يمكن رؤيتها في الأفق، وكم هو عدد القرارات الهامة التي يجب أن يبت فيها العالم في السنوات القادمة). وأحد السيناريوهات الذي يمتد إلى عشر سنوات في المستقبل أطلقوا عليه اسم (Gathering Perfect Storm) ويعني تقريبا انطلاق الإعصار. وهذا السيناريو كتب على أساس أنه سيكون كلمة الافتتاح للمؤتمر الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠١٧ التي توضح تلك الرؤية بشكل فعال عما يدور الأمر حوله بحسب آراء المخططين في الشركات العملاقة:

(إن مجموعة البلدان الممثلة هنا في هذا اليوم هي ليست التي كانت قبل عشر سنوات، ونحن موفدون آخرون. وربما كنا أكثر حكمة من الوفود التي جاءت عام ٢٠٠٧ الذي كان آخر سنة منذ عام ١٩٩٠ لتلك الحقبة التي استمرت في ظروف اقتصادية وجيوسياسية جيدة فوق العادة. وفي تلك الفترة كان الشعور السائد أن الظروف المذكورة كانت طبيعية، إلا أن ما جمعناه من خبرة علّمنا شيئاً آخر..... فقد عشنا النهاية الفجائية للنمو الاقتصادي، وللأزمة في الصين التي أدت في البداية إلى صراعات سياسية داخلية، وفي النهاية إلى حرب أهلية، وإلى تفكك إلى سبع دول لاحقة. وعانينا من الانكماش الاقتصادي العالمي الذي اجتاح العالم نتيجة تلك الأحداث. وبالأخص انهيار الدول الأفريقية المنتجة للخامات الذي كان أحد عواقب النهاية الفجائية للنمو الاقتصادي الهائل(Boom) في مطلع القرن الواحد والعشرين.

أما في الشرق الأدنى والأوسط فقد نشأت مناطق احتلال أوروبية وأمريكية. والسبب في ذلك كانت الهجمات الأمريكية الفاشلة على إيران، التي لم تستطع أن تقضي على إمكانيات إيران المتعلقة بالتسلح النووي، لكنها أشعلت فتيل التمرد ضد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي. وأنتم تذكرون حتماً سقوط الجنرال مشرف في باكستان نتيجة المظاهرات ضد التدخل الأمريكي. وأيضاً ما نتج عن ذلك من انهيار كارثي للبورصة الهندية، وذلك حينما كان العالم يرتب أوضاعه من أجل حرب كبرى بين القوتين الذريتين في شبه القارة الهندية.

ولقد عشنا أيضاً في كثير من البلدان الفقدان المرعب للقدرة على تلبية حاجاتها من الغذاء، وخاصة في المناطق الساحلية بسبب انقراض شبه كامل لكميات الأسماك. وفي نفس الوقت رأينا كيف أن التغير المناخي يتسارع عن طريق تأثيرات تزداد قوة من تلقاء ذاتها.... وفي زحمة كل تلك الأحداث داهمتنا جائحة الإنفلوانزا في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ التي لم يكن العالم قد استعد لها، لأن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت قد أصابت إرادة التعاون المشترك بالدمار.

إذاً ما الذي يمكن أن نتعلمه من السنوات العشر الأخيرة؟. لقد برهن المجتمع البشري على أنه قادر على التحمل.... وكل ذلك لم يؤد حتى الآن إلى انهيار النظام العالمي الذي يمكن أن يقضي على المدنية كما نعرفها. ولكن كان بإمكاننا أن نصنع ذلك بشكل أفضل بكثير.... وإني لعلى قناعة تامة بأنه لو تمكن المسؤولون عن السياسة والإدارة والاقتصاد من الاجتماع، لكان بالإمكان بالتعاون معهم تجنب تلك الأحداث. وقرارات أخرى من أجل التعامل مع الأوبئة ومع اختلالات التوازنات الاقتصادية العالمية، وإبطاء التغير المناخي وتطوير القدرة على المقاومة للنظام بكامله، كان يمكنها أن تعطي منطلقا أفضل لمؤتمرنا في هذه السنة.....

لقد تلبدت السماء بالغيوم في عام ٢٠٠٦، نعم لقد فشلنا في التعامل مع المخاطر العالمية التي مكنت الغيوم لكي تتطور إلى إعصار هائل).

إن هذه الرؤية لا تخلو من مبالغة لا موضوعية، لكن المتصفين بالموضوعية والتجرد من خبراء نخبة الشركات العملاقة العالمية هم جادون فيما يقولون. وبشكل مغاير لما كان في أزمنة مضت فهم لا يريدون أيضاً إعطاء الثقة لقوى السوق، ما يعني عدم الوثوق بحكمة أصحاب الشركات والمدراء. عوضاً عن ذلك فإنهم يطالبون بتدخل الدولة بشكل قوي في الشؤون الاقتصادية، وبتوجيه جديد لأجهزة الحكومات. فكما أنه في كل مؤسسة كبرى يوجد حديثا ما يسمى رئيس إدارة المخاطر (Chief Risk Officer)، كذلك ينبغي على الدول أيضاً أن تعين ما يسمى رئيس إدارة المخاطر في بلد ما (Country Risk Officer) أي منسّقاً يتمتع بمنصب المدير الذي يحدد الأولويات ويقتحم عقلية التلطي أو الاختباء في إدارات الوزارات. ويعني ذلك ضيق أفق بعض السلطات التي تجد نفسها مسؤولة عن مصالح قطاع من المجتمع. وذلك يعني في ألمانيا ما يلي: عندما تعارض وزارة الاقتصاد حماية البيئة، فلأن تلك الحماية يمكن أن تنقص من أرباح أحد فروع الاقتصاد التقليدية مثل إنتاج الطاقة أو صناعة البناء. (أنظر ص ١٨٩) إلى ذلك يطالب خبراء المنتدى الاقتصادي العالميWEF أن لا يُعتمد فقط على المفاوضات الدولية المعتادة في كيفية التصرف ضد أخطار الأوبئة والتغيرات المناخية، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن أن ينشأ في كل مجال (ائتلاف المتعاونين أو الطائعين) أو (طليعة) تتقدم الجميع وتعرض ماذا يمكن عمله.

وبداية تبدو مثل تلك المقترحات ساذجة مثل ما يماثلها مما تقدم به باحثو السلام فيما يتعلق بسياسة سلام واقية، بعيدة كل البعد عن الصراع اليومي المنهك الذي تجب ممارسته من قبل سياسيين وحكومات في جميع أنحاء العالم ضد المدافعين المنظمين بشكل جيد من أجل الحفاظ على الوضع القائم. ومع ذلك تعكس أفكار كهذه وكثير مما يشابهها من الأفكار التي يتم

استنباطها حديثاً في أماكن عديدة أن الوعي ينتشر بسرعة فيما يتعلق بأخطار وضرورات التبعيات المتبادلة العالمية لدى نخب عالم الأعمال والعلوم والسياسة المعولمة. وهذه الظاهرة تمثلها الحياة لبيل كلينتون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة. فهو يمارس منذ عام ٢٠٠٥ حملة من أجل مكافحة الفقر وحماية المناخ فيما يسمى بادرة كلينتون العالمية Global Clinton Initiative وبذلك استطاع خلال زمن قصير أن يستنفر أتباعا من جميع أنحاء العالم يبلغ عددهم حوالي الألف من الأثرياء وأصحاب النفوذ الذين تبرعوا خلال سنتين بحوالي عشرة مليارات دولار. وعندما يحاول كلينتون إيضاح جهوده والاستعداد الكبير للتبرع بالمال، فإن خطبه تصب غالباً في جملة قصيرة (نحن لا نستطيع الانفكاك عن بعضنا)[٧٥].

وبأفضل من ذلك لا يمكن أن نوجز الوضع العالمي الجديد. وهذا ما يجب أن يتعلمه أيضاً أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين إلى أبعد الحدود، ولا يمكن النيل منهم: إنهم صيادو الأرباح الذين يعملون في الصناعة المالية.

الفصل الثالث

بيت العولمة الهش

كارثة الديون الأمريكية، فوضى في سوق المال العالمي

بالتأكيد ليس شتيفان أورتزايفن Stefan Ortseifen بالإنسان المستهتر. فقد أتم تعليمه في مهنة تاجر، وكان شديد الاستقامة، وبنى مستقبله المهني عبر عشرات من السنين. وفي البداية عمل في قسم المحاسبة لدى شركة صناعة السيارات دايملر بنتس Daimler Benz في مدينة شتوتغارت Stuttgart. وبعد ذلك عمل لدى الشركة العملاقة كروب Krupp لصناعة الصلب، فقام بالتنظيم المالي لما يتعلق بالصفقات خارج ألمانيا. وفي العام الرابع والثلاثين من عمره انتقل أخيراً إلى المؤسسة التي حلم بها طوال حياته وهي بنك الإقراض الألماني Deutsche Kreditbank IKB في مدينة دوسلدورف Duesseldorf الذي يعمل منذ ما يزيد عن ثمانين عاماً كدائن للشركات الألمانية ذات المستوى المتوسط. ويشتهر في الأوساط المالية على أنه محافظ جداً و(يشبه تقريبا سلطة حكومية)، ويوجد مركزه الرئيسي في مبنى بسيط ذي سبع طوابق لا يلفت الانتباه ولا يبعد كثيراً عن ضفة نهر الراين. وبأرباحه السنوية التي تقارب ١٨٠ مليون يورو وموظفيه البالغ عددهم ١٨٠٠ فإن البنك أقرب شبهاً بالبنوك التي تحمل اسم صندوق التوفير Sparkasse المنتشرة في ألمانيا للزبائن العاديين منه إلى لاعب عالمي Global Player في عالم المال. وعلى ما يبدو فإن وضع البنك كان يروق لشتيفان أورتزايفن المصرفي الشاب الطموح. لأنه هنا استطاع أن يتقدم.

فبعد عشر سنوات من توظيفه في البنك حصل على مقعد في مجلس إدارة البنك. وبعد عشر سنوات أخرى وتحديداً في خريف عام ٢٠٠٤ توصل إلى هدفه ومبتغاه لدى بلوغه الرابعة والخمسين من العمر، إذ أصبح رئيساً للبنك المذكور الذي أداره بنجاح، وتمكن بفضل راتبه السنوي البالغ مليون ونصف يورو أن يمارس بشغف هوايته المفضلة رياضة الغولف. إلى أن جاء السابع والعشرين من تموز عام ٢٠٠٧.

إذ في يوم الجمعة ذاك انهار عالم أورتزايفن. لأن مصرفه قد خسر خلال بضعة أيام حوالي مليار يورو. ولم يعد أحد يريد أن يعطي قرضاً لبنك IKB الذي أصبح مهدداً بالإفلاس. فتدخلت دائرة مراقبة البنوك الحكومية، ودققت في حسابات البنك، وقررت إجراء جلسة طارئة لمجلس الرقابة في يوم الأحد التالي. وبذلك حسم مصير أورتزايفن ولم يبق أمامه إلا الاستقالة الفورية، ولم يشارك في الجلسة المذكورة. وقام بنك مؤسسة الإقراض من أجل إعادة الإعمار KfW الذي تملكه الدولة باستلام زمام الأمور، فعين رئيساً إدارياً جديداً عوضاً عن أورتزايفن، الذي عمدت النيابة العامة إلى إجراء تحقيقات ضد من كان حتى ذلك الحين الرئيس المحترم للبنك، بتهمة احتمال عدم الأمانة وانتهاك قانون الأسهم.

فهل غدا أورتزايفن مجرماً؟ وهو الذي كان مثال التاجر الموثوق. وهل كان البنك المرموق IKB وكر مقامرين هدرت فيه المليارات؟ هذا ما تم الظن به بادئ الأمر، لكن ذلك لم يكن يصل حتى إلى نصف الحقيقة. لأن بنك IKB ورئيسه ينتميان غالباً إلى ضحايا الصدفة للفشل المشؤوم للسياسية العالمية، الذي يشكل إضافة إلى التغير المناخي أكبر تهديد للمجتمع العالمي، حيث الفوضى المتنامية في سوق المال العالمي. إن بنك IKB ولاحقا أيضاً بنك إقليم ساكسونيا Saechsische Landesbank، والعديد من المؤسسات المالية من أستراليا عبر الصين حتى كندا والولايات المتحدة التي أعلنت فجأة في صيف عام٢٠٠٧ عن خسارات تقدر بالمليارات، لم تكن إلا إنذارات مسبقة

لسلسلة من ردود الفعل العالمية، التي إن عاجلاً أم آجلاً تهدد الاقتصاد العالمي بأكمله بالسقوط في أزمة خطيرة.

إن أهم سبب لهذا التهديد، هو أن قطاعات كبيرة لصناعة المال التي تمارس نشاطها في جميع أنحاء العالم، قد تخلصت إلى حد بعيد من رقابة الدولة لصالح أرباح تتحقق في وقت قصير، وتسببت بحدوث فوضى طويلة المدى. علماً بأن المتاجرة العالمية بأدوات الحلاقة أو الورود تخضع حالياً لمعايير محددة من قبل الدولة، وذلك من أجل حماية المستهلك من أضرار محتملة. إلا أنه بالاستثناء المستغرب، فإن القائمين على العمل Managers في مجال التجارة العالمية للأوراق المالية والمخاطر المالية، فإنهم ينظمون أنفسهم بناء على قواعد وضعوها بأنفسهم إلى حد بعيد. فتارة ينقلون مخاطر صفقاتهم إلى شركات وهمية تسمى شركات صناديق البريد في دول على جزر لا تفرض أية ضرائب وذات قوانين متساهلة. وطورا يمارسون مراهنات شديدة الخطورة بالمليارات ولا تظهر في أية ميزانية، وذلك بالاستعانة بشركات خلبية. ومرة أخرى يخترعون أوراقا مالية مشكوكاً بها من حزمة من الديون، ليقوموا ببيعها بقيم مغلوطة إلى مشترين ليست لديهم أية معرفة ببواطن الأمور. وبالنتيجة فإن جزءاً متزايداً من الصفقات المالية يجري التعامل به في مجال خال من القانون، وليس لأجهزة الرقابة في الدولة إمكانية التدخل فيه.

(والسؤال الذي يطرح نفسه لم يعد عما إذا كان ذلك يسبب كارثة، ولكن متى ستحدث الكارثة). وهذا ما كان قد حذر منه يوخن سانيو Jochen Sanio رئيس المؤسسة الاتحادية الألمانية لمراقبة الخدمات المالية في كانون ثاني عام ٢٠٠٦. والخطر الذي أشار إليه سانيو هو نتيجة تطور خاطئ أخذ بدايته عام١٩٧٣. ففي ذلك الحين تخلت الدول الصناعية الغربية عن النظام الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف بين

العملات الأوروبية والأمريكية واليابانية(٧٦). وتنازلت أيضاً خلال السنوات المتعاقبة عن إجراءات الرقابة المرتبطة بالحركة العالمية للأموال، ولكنها لم تستطع أبداً أن تتفق فيما بينها على تعويضها بواسطة سلطة مراقبة دولية. وبهذا فإنها فتحت الطريق أمام النمو الانفجاري للصناعة المالية التي كانت حتى ذلك الحين مقصورة إلى أبعد حدود على الأسواق المحلية في كل من الدول المذكورة.

وبتحررها من جميع الرقابات الحدودية فقد طورت البنوك وشركات التأمين وشركات صناديق الاستثمار وكذلك الأقسام المالية في الشركات العملاقة العابرة للدول الاتجار بالعملات الأجنبية والمستندات المالية إلى حرفة تكاد تكون ذات أعلى مبيعات في العالم. وقبل أن يكون هناك إنترنت بزمن طويل، كان لدى التجار في أسواق المال شبكة الكترونية تغطي جميع

---

(٧٦) النظام الذي اتفق عليه في عام١٩٤٤في المنتجع الأمريكي بريتين وودز Britten Woods قد ربط بالسلاسل اقتصاد السوق للدول الغربية حتى لو وصل إلى الخراب، بالإرادة الحسنة للأمريكيين إن شاؤوا، إذ إنَّ الدول الغربية لا تستطيع توجيه سياستها النقدية بما يتفق مع مصالحها الوطنية بصورة كاملة. وخلال تصعيد حرب فييتنام أمر الرئيس الأمريكي الأسبق رينتشارد نيكسون Nixon ابتداء من عام١٩٦٩ أن تدفع الأعباء المالية للتسلح عن طريق طباعة مزيد من الدولارات، فأغرق بذلك العالم بفيضان من دولارات رخيصة. وبالتوازي مع ذلك فقد دعمت الحكومة البريطانية إنشاء ما سمي في ذلك الوقت بسوق المال الأوروبي الذي لا يخضع لأية رقابة، في حي الأعمال المالية في مدينة لندن. وفي نهاية المطاف فإن التضخم المالي للعملة الرئيسة واستنفار السيولة النقدية بهدف المضاربات قد أدى إلى نسف النظام. فقد عرضت البنوك على مؤسسات اقتصادية أوروبية قروض دولارات بفائدة رخيصة. وبهذا فقد وقع المارك الألماني وعملات أخرى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحت ضغط ارتفاع مستمر، كان البنك المركزي الاتحادي الألماني يحاول عن طريق شراء مستمر للدولار أن يحد من ارتفاعه. وعندما ظهر بأن مقاومة موجات المضاربات لم يكن بالإمكان تمويلها، فقد اضطرت حكومات المجموعة الأوروبية في عام ١٩٧٣ وبالاشتراك مع الولايات المتحدة إلى حمل الحلف النقدي المذكور إلى القبر، وقامت بتحرير أسعار صرف العملات وحركة رؤوس الأموال.

أنحاء العالم تسمى Cyberspace الفضاء الالكتروني لعالم المال، حيث تنقل خلال ثوان ثروات تقدر بالمليارات من مجال عملة إلى آخر، ومن نوع من التوظيف المالي إلى ما يليه. وحيث يشترى بواسطة قروض متدنية من عملة الين الياباني سندات قروض ذات فوائد عالية بدولارات أسترالية. وحيث يقترض القائمون على صناديق الاستثمار أموالاً موظفة من مؤسسات أوروبية لأجل قصير بفائدة متدنية، ويوظفونها في سندات مالية طويلة الأجل تحصل على أرباح عن طريق الفائدة العالية المترتبة على الديون التي يقترضها أصحاب بطاقات الائتمان الأمريكيين الذين يأخذون من المال ما يزيد عما يمتلكونه في حساباتهم في البنوك. وحيث يراهن مديرو الثروات بقروض بعشرة أضعاف قيمة ما لديهم من أموال موظفة على هبوط أسعار أسهم شركات السيارات عندما ترتفع أسعار أسهم شركات النفط العملاقة. وعلى العكس من ذلك فكل عملية تجارية كبيرة Transaction يتخيلها المرء هي ممكنة ويتم إجراؤها أيضاً إذا ما توفرت فرص الربح. إن سوق البورصة مفتوح يومياً وعلى مدار الساعة. فمن طوكيو وهونغ كونغ عبر فرانكفورت ولندن إلى نيويورك وشيكاغو تمضي اللعبة بالقيم المالية كل يوم مرة واحدة حول كوكب الأرض.

إن حجم هذه الصفقات ينمو منذ ثلاثة عقود بصورة أسرع بكثير من الاقتصاد بمجمله، ويتجاوز حالياً كل الأبعاد. ففي عام ١٩٨٠ عادلت أو تطابقت قيمة جميع التوظيفات المالية في العالم، أي الأسهم وسندات القروض وديون من كافة الأنواع، وودائع نقدية ما مجموعه ١٢ بليون دولار، مع قيمة جميع البضائع المباعة وأجور الخدمات المقدمة في جميع أنحاء العالم لعام واحد. وبعد ٢٥ عاماً تضاعف هذا المبلغ بما يزيد عن ١٠ مرات ليصل إلى ١٤٠ بليون دولار، وهو مبلغ يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف الطاقة الاقتصادية السنوية للعالم بأسره(٧٧). وهذا يعني أنَّ ديوناً متزايدة باستمرار على شكل توظيفات مالية قابلة للاتجار بها تقابل المال المنتج الموظف في الاقتصاد الواقعي (المصانع مثلاً).

إن طوفان المال وما ترافق معه من تضخم المديونية ما هو إلا نتاج لحلقة شيطانية اقتصادية، أطلقت مع تحريرLiberalisation وعولمة كل ما يتعلق بالأعمال المالية. وفي بادئ الأمر تسبب سوق المال اللامحدود بمزيد من عدم الشعور بالأمان، وجعل الفوائد والديون تندفع نحو الارتفاع ومعها تكاليف المال الموظف. وطبقاً لذلك توجب على الشركات أن تجني أرباحا أكثر لكي تتمكن من سداد ديونها والفوائد المترتبة عليها. فكانت النتيجة أن ارتفعت الأرباح من المال الموظف، في حين أن الأجور بقيت راكدة، وتناقصت الاستثمارات. وهكذا نمت الثروة النقدية لدى الناس العاديين الذين لا يعملون في مجال الاقتصاد، وبعد ذلك لدى الشركات أيضاً وبشكل أسرع بكثير من نمو الاقتصاد بمجمله. وبهذا وصل الثراء المتنامي في غالبيته إلى اؤلئك الذين كانوا في الأصل أثرياء، وليس لديهم إلا القليل مما يحتاجونه من رغبات مادية. بحيث أن أرباحهم الإضافية لم تتسبب في زيادة الطلب على السلع في الاقتصاد الواقعي إلا قليلا. لكنها ترفع في مقابل ذلك بشكل أقوى الطلب على توظيفات المال. وهذا تأثير بدأ صغيراً، إلا أنه يزيد قوته من تلقاء ذاته باستمرار منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. ومع ازدياد ضخامة الصناعة المالية فقد نمى نفوذها السياسي أيضاً. وبهذا استطاعت الصناعة المالية أن تفرض نظام تقاعد يختلف عما كان معمولا به في معظم البلدان الغنية، ويقوم على أساس توظيف حسابات الادخار الشخصية عوضاً عن تمويل خزانة التقاعد من قبل الشباب العاملين لصالح المسنين المتقاعدين(٧٨). وهذا ما تسبب في توجيه قسم كبير من دخل الشعب إلى صناديق البنوك وشركات التأمين.

---

(٧٨) بما يعاكس الرأي بالدرجة الأولى يعتمد من جانب الصناعة المالية، الادعاء الذي يشيعه الاقتصاديون المأجورون من قبلها، فإن ذلك لا يجعل التقاعديات أكثر أماناً في المجتمعات التي تزداد شيخوخة، لأن الارتفاع الذي من المحتمل أن تصل إليه مدفوعات التقاعديات، يتعلق دائماً بالنجاح الاقتصادي لمجتمع بكامله، بقطع النظر عن الطريق الذي وصل بواسطته إلى ذلك النجاح.

وهكذا نشأ باستمرار نمو متزايد لفائض المال السائل، الذي لم يوظف في الاقتصاد الواقعي ولا صرف في شراء السلع. والنتيجة هي تورم متزايد لقطاع المال، الذي غير ميكانيكية الاقتصاد الوطني في البلدان الغنية من الأساس. فحتى نهاية ثمانينات القرن الماضي كان الفرع المالي من الاقتصاد يقوم بشكل أساسي على تقديم الخدمات لبقية فروع الاقتصاد. إذ كانت البنوك وشركات التأمين تجمع المدخرات من المواطنين وتتابع توظيفها مقابل فوائد عالية على شكل قروض أو ما يمكن الاتجار به من سندات قروض في شركات أو مؤسسات أخرى أو لدى الدولة، التي تقوم بدورها بتوظيفات جديدة بما تأخذه من قروض. أما في أيامنا هذه فالأمر معكوس، إذ لا تخدم البنوك المؤسسات الإنتاجية، لأن الاقتصاد الواقعي أصبح يقع تحت إمرة ما تمليه عليه الصناعة المالية، التي إضافة إلى ذلك تنتزع باستمرار أجزاء متزايدة من الأرباح. وهذا ما حصل في الولايات المتحدة وعلى أبعد مدى. فهناك ارتفع نصيب الصناعة المالية في أرباح جميع الشركات وبعد دفع الضرائب المترتبة عليها من ٥ إلى ٤١ بالمئة بين عامي ١٩٨٢و٢٠٠٧(٧٩). ولهذا فقد وصف روبرت واد Robert Wade الاقتصادي في البنك الدولي سابقا والبروفسور في مدرسة الاقتصاد اللندنية حالياً، الحالة المذكورة (بأن الخادم قد حول نفسه إلى السيد، يعني أن الذنب يهز الكلب)(٨٠).

ويعني ذلك من الناحية العملية أن عدداً ضئيلاً من حوالي ٥٠٠٠٠ شخص من القائمين على إدارة البنوك ومن المضاربين في البورصة ومن التجار والقائمين على إدارة الثروات يفرض على العالم كيف يجب أن تجري الأمور. وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب على مدراء الشركات المساهمة أن يتوقعوا في أي حين أن تنتقل ملكية تلك الشركات إلى منافسين أو إلى شركات صناديق الاستثمار في حال إذا لم يتمكنوا من الحصول على حد أعلى من الأرباح عن طريق استغلال عمالهم وموظفيهم. لأنه يتوفر دائماً ما يكفي من المال، وبواسطة قروض أيضاً، يمكنهم من القيام بعمليات الشراء لمختلف

الشركات، وخاصة عندما يمكن جني الفوائد اللازمة لتلك العمليات بواسطة الحصول بأساليب سريعة على الحد الأعلى من الأرباح.

وهذا ما يوضح على سبيل المثال لماذا لم تكتف إدارة الشركة العملاقة لصناعة الهواتف المحمولة نوكيا Nokia في كانون الثاني ٢٠٠٦ بالاحتفال بمناسبة ارتفاع أرباح ذلك العام إلى٦٧ بالمئة أي إلى ٧,٢ مليار يورو، بل عمد القائمون على الشركة في ألمانيا إلى اتخاذ قرار بإيقاف الإنتاج في موقع مدينة بوخوم Bochum الألمانية لصالح مصنع جديد في رومانيا وتسريح ٣٣٠٠ عامل. وحتى ذلك الحين كان مصنع بوخوم المذكور يعمل في وضع رابح. فبحسب بيانات أعضاء مجلس إدارة المصنع من العاملين فيه، كان المصنع يعمل بربحية تصل إلى ما يزيد عن١٠ بالمئة نسبة إلى الرأس المال الموظف في المصنع. إلا أن المحللين في صناعة المال، الذين تسير البورصة حكمهم على الأمور، لا يأخذون بعين الاعتبار الأرباح التي تحققت فعلاً ولكن يهمهم ما هو ممكن تحقيقه من الأرباح. لأنه من الممكن أيضاً التوصل إلى ربحية تزيد عن٢٠ بالمئة، وذلك في أن يقوم المتخصصون من العاملين الألمان بتطوير عمليات متفوقة لتجميع الأجهزة، ومن ثم نقل تلك العمليات المتطورة إلى رومانيا بلد الأجور المتدنية. فلو أن الإدارة القائمة على المصنع لم تستفد من الحصول على الحد الأدنى من الأرباح، فسوف يكون بإمكان آخرين أن يقوموا بذلك في حال شرائهم لمعظم الأسهم في شركة نوكيا. وهذا ما يمكن حدوثه، لأن ما يزيد عن٥٠ بالمئة من الحصص في الشركة تمتلكها مؤسسات صناديق استثمار أمريكية. لذا فإن هذا الضغط سوف يحيل رجالاً يبدون وكأنهم أقوياء ومتنفذون مثل أولي بيكا Olli-Pekka رئيس شركة نوكيا إلى أشخاص يلهثون وراء أي حل ممكن. وهذا يؤدي ليس إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني فحسب، لكنه يؤدي أيضاً إلى الإضرار بشركتهم بالذات لأجل طويل. خاصة عندما ينقصون ما يحتاجه البحث العلمي من المال إلى حد كبير، أو عندما يخفضون الأجور دون أية مبالاة.

إن الشركات المساهمة الكبيرة الألمانية التي لا تخضع بشكل محكم إلى رقابة مالك لغالبية الأسهم توظف غالبيتها في مثل ذلك النوع من الصفقات فقط التي تعطي مردودا سنوياً لا يقل عن١٥ بالمئة. أما الأفكار أو المنتجات ذات المردود الربحي الأقل فتبقى مهملة وحتى لو كان هناك احتمال في أن تجلب معها تقدما بيئيا أو اجتماعيا. عوضاً عن ذلك تراكم الشركات توظيفاتها المالية، أو تعيد المال إلى المساهمين الذين بدورهم يتسببون بارتفاع أسعار الأوراق المالية في مكان آخر.

وليس هناك من سبب آخر للمكاسب المالية الهائلة التي حققتها الشركة المسماة صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة Private-Equity-Fonds التي باتت تلقب في جميع أنحاء العالم باسم (الجراد) وهو الاسم الذي وصفها به وزير العمل الألماني السابق فرانتس مونتفيرينغ Franz Muentefering. إن تلك الشركات المسماة شركات المشاركة بالمال مثل بريميرا Premira أو كارلايل Carlyle أو تكساس باسيفيكس Texas Pacifics تقوم باسم المودعين الأثرياء لديها بعمليات شراء شركات عن طريق الدين، ومن ثم فإنها تدفع تلك الشركات للتوصل إلى أقصى مردود ربحي بواسطة استغلال العاملين فيها (تخفيض الأجور إلى أدنى حد وتجريد العمال من كافة الحوافز والمزايا المالية وغيرها) وفي النهاية تقوم ببيعها وهي في وضع مالي رابح. وكما هو معتاد فإن الشركات التي وقعت في أيدي المذكورين أعلاه لا تملك أي رأس مال خاص بها تقريباً، وفي المقابل تكون مثقلة بديون باهظة تسبب بها هؤلاء النهمون من (الجراد). وعندما ينقطع عنها الزبائن أو في حال انكماش اقتصادي تصبح الشركة في غاية من العجز. ولا يمكن إصلاح أوضاعها إلا على حساب العاملين فيها (تخفيض الأجور أو تسريح العمال) أو على حساب دافعي الضرائب (تدخل الدولة للمساعدة بالمال).

وبذلك يصبح الدخل القومي المتوفر موزعاً باستمرار لصالح ملاك الأموال. التي فوائضها تؤدي حالياً في الدول الصناعية القديمة إلى عواقب عجيبة. منها أن أسعار الأوراق المالية والاستثمارات من جميع الأنواع ترتفع

في وقت الازدهار الاقتصادي بصورة أسرع بكثير من تكاليف المعيشة العامة. وبالرغم من أن كميات النقد المتداولة في أنحاء العالم تزداد بشكل هائل، إلا أنها لا تدفع بالأجور والأسعار نحو الأعلى، ولكنها تؤدي إلى ارتفاع قيم الأراضي والبورصات. حتى إن الاقتصاديين في البنك المحافظ (بنك بنوك إصدار النقد) وفي بنك(BIZ) ومركزه مدينة بازل السويسرية يحذرون منذ مدة طويلة مما يسمى تضخم الأصول (asset inflation)أي فقدان النقد لقيمته لدى المتاجرة بالأصول التي أصبحت خارج نطاق المراقبة[٨١].

ومن ناحية أخرى ترتفع أرباح شركات كثيرة ارتفاعاً كبيراً، بحيث إن القائمين عليها لا يعودون يعرفون ماذا ينبغي أن يفعلوا بها. لذلك فإن الشركات التي كانت في أوقات الرأسمالية الصناعية القديمة من المتلقين الأساسيين للقروض، ومن الموظفين للأموال، قد تحولوا في بعض السنين إلى مدخرين فحسب. وهذا يعني أن شركات مساهمة تحصل وسطياً في حالات الازدهار الاقتصادي أرباحا أكثر مما توزعه على المساهمين من الربح، ومما تنفقه في توظيفات جديدة (تجديد الآلات مثلاً). ففي عام واحد أي في عام ٢٠٠٤ بلغ ذلك الفائض ١٣٠٠ مليار دولار أو ٢,٥ بالمئة لكامل الطاقة الاقتصادية السنوية في الدول الصناعية السبع الكبرى (G7)[٨٢].

وبتلك الأموال تندفع الأقسام المالية للشركات العملاقة بدورها نحو أسواق المال، بحيث تجعل أسعار الأوراق المالية من جميع الأنواع تزداد ارتفاعاً بعيداً عن كل تقييم منطقي للأسعار. وذلك هو دوران شيطاني، يزداد دورانه اندفاعا بصورة تلقائية من دون انقطاع. وهذا ما جرى لدى٣٠ من كبرى الشركات المساهمة الألمانية. بحيث ارتفعت الأرباح خلال ٣ سنوات حتى عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٤ بالمئة، فكانت تمتلك في بداية عام٢٠٠٧ ما يزيد عن١٢٠ مليار يورو من السيولة النقدية. لكن القائمين على تلك الشركات العملاقة لم يستعملوا ذلك الفيضان النقدي الذي اجتاحهم في تطوير منتجات جديدة، أو حتى في القيام بمشاريع حلول من أجل مكافحة التخلف وأزمة المناخ. وإنما قاموا بتوظيف الأموال في البورصة بطريقة تساعد على رفع

الأسعار فيها، ما يعني رفع رواتبهم المرتبطة مع ارتفاع أسعار البورصة. ولهذا فقد رفعوا أرباح الأسهم، وفي الحال قامت ٢٨ من أصل ثلاثين شركة عملاقة مدرجة على مؤشر البورصة الألماني داكس DAX بشراء أسهمها الخاصة بها عوضاً أن تستخدم فوائض المال لديها في توظيفات استثمارية (مثل توسيع المصانع أو تحديث الآلات إلخ). ولذلك فإن الصفات الخلاقة المبدعة التي يتصف بها أصحاب الشركات الناجحين، والتي يمتدحها كثير من مديري الأعمال الكبار Topmanager في خطبهم أثناء الحفلات ليسَ لها إلا الحظ القليل من العلاقة مع الواقع اليومي الباهت لأولئك المديرين. فهم يمارسون عملهم على أنه نوع من إدارة الثروة فحسب [٨٣].

إن عواقب هذه التي يسميها النقاد رأسمالية سوق المال هي كارثية سياسيا واقتصادياً: إذ بينما يتوجب على الغالبية العظمى من الناس أن تعيش بمدخولات مستمرة في التناقص، تقوم الشركات وأصحاب المال بتكديس مستمر للأموال، التي يؤدي توظيفها في أسواق المال إلى إحداث فقاعات متجددة باستمرار ومثيرة للمضاربات. وذلك يعني أسعاراً مبالغاً فيها لجميع أنواع الأوراق المالية لا تقابلها في الواقع ما يعادلها من توظيفات حقيقية (في مصانع مثلاً). ولذلك فإن تلك الفقاعات لا تلبث أن تنفجر مسببة خسائر لآخر من اشترى تلك الأوراق، خاصة عندما يفقد اللاعبون ثقتهم في ما آلت إليه أسعار البورصة المتعلقة بالأوراق المالية التي باعوها للمشترين المذكورين. فلو أن بعض الأثرياء من أصحاب الامتيازات فقدوا جزءاً من القيم الاسمية التي يمتلكونها من هذا وذاك، فإن ذلك سوف لا يصيب بقية العالم بالانزعاج. لكن المضاربات مرتبطة عبر دورة النقد وفوائد القروض والقيم المطروحة في الأسواق، وعبر سندات التقاعد وعقود التأمين على الحياة مع الحاجات الواقعية جداً، ومع الفاقة لمليارات البشر ارتباطاً مباشراً.

فعندما تغدو القروض أكثر غلاء بصورة مفاجئة تنقطع الصفقات ويتعرض العمال للتسريح. وعندما تتدهور أسعار الأوراق المالية فجأة وتصبح قيمتها أقل من السعر الذي اشتريت به فلا تعود هناك أرباح لعقود

التأمين على الحياة وصناديق التقاعد، التي بنى عليها ملايين الناس تقاعدياتهم من أجل الشيخوخة. وفي نهاية المطاف فإنه يتوجب تقريبا باستمرار على المدخرين العاديين وأصحاب الودائع الصغيرة ودافعي الضرائب أن يتحملوا القسم الأعظم من الخسائر. وهذه الحقائق ليست جديدة على الإطلاق. فقبل ما يزيد عن سبعين عاماً قام العالم الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كاينز John Maynard Keyns الذي جمع ثروة في البورصة (بتحليل تلك المعضلة بكلمات واضحة حين كتب محذراً ومشيراً إلى التأثير المشؤوم الذي مارسته بورصة نيويورك Wall Street فيما مضى. (إن المضاربين في البورصة لا يسببون ضررا حينما يكونون مجرد فقاعات فحسب على التيار الدائم للشركات، لكن الوضع يغدو خطراً عندما تتحول الشركات إلى فقاعات فوق دوامة من المضاربات. وعندما يتحول تطور رأس المال لبلد ما إلى منتج ثانوي لنشاطات نادٍ للقمار فإن من المرجح أن يكون إنجاز المهمة سيئاً)(٨٤).

وعندما يسأل المرء الخبراء الحاليين في قاعات التجارة والصناعة المالية عن المنفعة من لعبهم اليومي بالبلايين، فإنهم يتجاهلون كل الخبرات التاريخية ويعطون إيضاحاً مختلفاً تماماً، بإدعائهم بأنه بفضل عملهم يكتسب السوق فاعليته. وقد عبر تاجر ذو خبرة يعمل لدى البنك الألماني Deutsche Bank في لندن عن الشعار الذي يؤمن به في مهنته (بأننا نعمل على أن يصب مردود المال هناك حيث يمكن توظيفه بأعلى إنتاجية ممكنة ويجلب أعلى مردود ممكن). إلا أن تلك النية الحسنة هي عبارة عن إيديولوجية أكثر منها حقيقة. وفي الواقع فإن ما يحدث في أسواق المال يتبع بشكل أقل قواعد اقتصاد إدارة الأعمال، وأكثر قواعد علم النفس للجماهير. علماً بأن الاستراتيجيين المختصين في توظيف الأموال يعملون دائماً معتمدين على معلومات كثيرة لامحدودة. إذ أن أماكن عملهم مملوءة بشاشات الكومبيوتر التي تورد بلا انقطاع أخبارا مالية من جميع الأنواع. لأن كل شيءٍ يمكن أن يؤثر على أسعار الصرف في البورصة، مثل قرارات بنك إصدار النقد أو إفلاسات شركات أو رغبات المستهلكين أو أسعار النفط أو هجمات إرهابية وحتى تقلبات الطقس.

ولكن في نهاية المطاف فإن الأمر سيان عما إذا كانت تلك التحليلات ذات أساس حقيقي أم لا. إذ إنَّ اللاعبين لا يهمهم ما يفكرون به. فحسبما يجيب أي تاجر لدى سؤاله على الفور بأن (الشيء الحاسم أو المهم هو التوقع المنتظر حول ما يفكر به الآخرون). لأن الأسعار في البورصة يحددها في النهاية مجموع كل ما تم الحكم عليه في تقدير الأمور. وفي النتيجة يقوم آلاف من الخبراء الماليين من أصحاب الكفاءات العالية من جميع أنحاء العالم بتوظيف أموال موكليهم بحسب مبدأ لِمِّينغ Lemming ويعني ذلك السير دائماً مع الغالبية، وإلا فالخسارة بالمرصاد. وهكذا فإن كل واحد من مديريي صناديق الاستثمار أو القائمين على إدارة الثروات يتبع بشكل فردي individuell حساباً بمنتهى العقلانية. ولكن حيث تتواجد تجمعات كبيرة فإن جيش التجار الالكتروني يتبع آلية بدائية من الجشع والخوف تنتج بانتظام تقييمات غير عقلانية بتاتا. وتلك ظاهرة يصفها علماء الاقتصاد من قبيل التقليل من أهميتها بأنها (زيادة في غليان الأسواق).

ولذلك فإن اللعب الخطير بالبلايين مصيره الفشل باستمرار، ويماثل نوعاً من انقطاع مفاجئ ومتكرر للتيار الكهربائي، إذ إنَّ الفائض وما يعقبه من الانسحاب المفاجئ للأموال المتنقلة عالميا يتسبب مرة تلو الأخرى في انقطاع أو تدمير تطور قطاعات مهنية واسعة وأيضاً بلدان، وينشر انعدام الأمان والفقر لدى الذين يفقدون فرص أعمالهم ومساكنهم نتيجة لذلك. وهذا ما حصل في تسعينات القرن الماضي في المكسيك وفي بلدان النمور الآسيوية. إذ في البداية ما انفكت القروض الرخيصة من لندن ونيويورك وطوكيو تؤجج لهيب طفرة عمرانية مجنونة، حتى توضح أن بعض المشاريع الباهظة جداً ليست ذات مردود ربحي. عند ذلك أصاب الدائنين الذعر فتخلصوا من المشاريع المذكورة ومن العملات المرتبطة بها، وتسببوا في حدوث انهيار اقتصادي أوقع ملايين من الناس في براثن الفقر في البلدان المعنية.[٨٥] وهذا ما حصل أيضاً بسبب الطفرة الاقتصادية للانترنتInternet في مطلع هذا القرن عندما قامت شركات تجارية تعادل في قيمتها خمسمئة ضعف أرباحها

السنوية، وكانت النتيجة أن تلك الشركات أفلست ومن ثم اختفت. وبسبب الخسائر والخوف المفاجئ من كل مخاطرة انزلق نصف الاقتصاد العالمي إلى الركود لمدة عامين. وهذا ما جرى أيضاً عندما حدثت الأزمة التي كلفت شتيفان أورتزايفن رئيس بنك IKB المذكور فقدان وظيفته وسمعته الجيدة في تموز عام٢٠٠٧.

وهذه المرة كان الأمر يدور حول أكثر من غريزة القطيع، ومن فائض رأس المال لدى صيد الأرباح. فلقد عرت هذه الأزمة نواة الاقتصاد المالي العالمي التي دب فيها المرض، بحيث ظهر واضحا للعيان الديون الهائلة المتراكمة على أمريكا. وأصبح جلياً للمرة الأولى أن عدم استقرار النظام المالي قد استفحل بصورة تشكل تهديدا عالميا لا يمكن التغلب عليه إلا بتعاون وتنظيم يشمل العالم بأسره. ومن هنا انطلق بالتأكيد الاحتيال الكثيف والتضليل غير المعهود فيما مضى لأصحاب الودائع والمستثمرين. وقد لعب البنك الألماني Deutsche Bank ورئيسه بالذات في هذا المجال دوراً بارزا غير متوقع.

فشل آلان غرينسبان Alan Greenspan

أيا كان من يقفُ على منصة الخطابة في القاعة الكبيرة للمركز الرئيسي لحزبSPD (الحزب الديموقراطي الاجتماعي الألماني) الكائن في شارع فيلهلم في برلين فسوف يكون له منافس قوي لا وجود له في الواقع. حيث يعلو إلى جانب المنصة تمثال أكبر من الطول الحقيقي لفيلي برانت Willy Brandt أول مستشار لألمانيا من الحزب الديموقراطي الاجتماعي فلا يمكن لأي خطيب أن يتجاوز مقاسه الطبيعي. إلا أن يوسف أكرمان Josef Ackermann رئيس ثاني أكبربنك ألماني، الذي ألقى خطابه في العشرين من حزيران عام ٢٠٠٧ في ذلك المكان، فقد ظهر لجمهور المستمعين وكأنه ليس أقل ضخامة من ذلك التمثال. لقد كانت الدعوة موجهة من قبل مجموعة نواب الحزب المذكور في البرلمان الألماني من أجل صنع سلام مع عالم المال. وأظهر رئيس البنك الألماني نفسه وكأنه يمثل قوة عالمية. وخاصة أنه يمثل

أحد أكبر الشركات المالية العملاقة في العالم، التي تحقق خمس مبيعاتها فقط في ألمانيا لدى السباق من أجل الحصول على مدخرات المجتمع العالمي.

فقبل سنتين من ذلك تحدث وزير العمل المنتمي إلى الحزب المذكور عن لصوصية جراد صناديق الاستثمار،أما زميله وزير المالية بير شتاينبروك Peer Steinbrueck فقد حذر من المخاطر (التي لا يمكن تقدير) أضرارها لدى شركات صناديق في ما يسمى بالجنات الضريبية. أما الآن فقد أمكن لأكرمان أن يزيح بسهولة تلك الهموم جانبا. حيث نصح الرفاق في الحزب أن لا يدع المرء نفسه تقاد إلا من (الحقائق الواقعية ومن المعرفة الموضوعية لاختصاص بعينه)، فهو يتفهم بالتأكيد (الشعور الداخلي السيئ لدى المرء) الذي يستولي على كثير من الناس المعاصرين، حيال المراهنات والمبالغ المتزايدة باستمرار التي يتاجر بها في الأسواق. هذا ما قاله المصرفي ذو الابتسامة المشرقة بلهجته السويسرية الفاتنة. وأضاف أنَّ النظام المالي هو(اليوم أكثر استقرارا مما كان عليه في الماضي مؤكدا من منطلق أنه الرجل المتنور صاحب الاختصاص، أن درجة الأمان العالية مدينة بالفضل قبل كل شيء (للوسائل المالية ذات التوجهات الإبداعية Innovation وللاعبين وأصحاب القرار الجدد من أمثال صناديق التحوط وكلاهما معاً يعملان على أن تكون (المخاطر موزعة بشكل أوسع بكثير مما كانت عليه في الماضي). بهذا أوضح أكرمان عالم المال الجديد الجميل. وأضاف(بأن خطر العدوى) يعني انتقال أزمة مالية من بلد إلى آخر، ومن جزء من سوق إلى ما يليه إن هو إلا قليل. إذ إنَّ النظام المالي يستطيع (امتصاص مزيد من المخاطر). و(أن التهديد للنظام المالي قد تناقص)، هذا ما أكده مصرفي ألمانيا الكبير. ولم يتجرأ أحد من السياسيين الحاضرين المختصين بالاقتصاد من الحزب على مناقضته. لأنه لم يكن هناك اعتراض على التوجهات الإبداعية وتوزيع المخاطر. وبكل أدب صفق الرفاق لصاحب أعلى دخل مالي في طبقة مديري الأعمال الألمان فأظهروا بذلك جهلهم المطبق.

إذ منذ شهور كان يشق طريقه ما كان مناقضا تماماً لما وعد به أكرمان، الذي لعب ببرودة أعصاب بجهل جمهوره (الذي يستمع إليه)، ولم ينطق بكلمة واحدة عما كان يتراكم من مؤشرات الإنذار التي كان يعرفها منذ مدة طويلة. حتى إنّه في نفس اليوم الذي ضحك فيه على ذقون الحكام من الحزب الاجتماعي في برلين، انتشر الخبر بأن اثنتين من أكبر شركات صناديق الاستثمار التابعتين لبنك الاستثمار النيويوركي العريق Bear Stearns هما على وشك الانهيار بما لديهما مما يزيد على أربعة مليارات من رساميل موظفة وبما عليهما من ديون بلغت ستة عشر مليار دولار. حيث قامتا بتوظيف أموال الزبائن المودعة لديهما إضافة اليها ما يعادل أضعاف الأموال المذكورة استقرضت من بنوك أخرى، وجميعها وظفت في تلك الوسائل المالية ذات التوجهات المبدعة التي كان ذلك المصرفي الألماني في برلين مفتوناً بها. إذ تبين فجأة أن تلك المنتجات الذكية ذات الشهرة المضللة غير قابلة للبيع، وبذلك أصبحت بلا قيمة. وفي الوقت الذي كان أكرمان يلقي فيه كلمته في برلين كان الإداريون في البنك المذكور يتفاوضون يائسين مع مقرضيهم من أجل تمديد آجال الدفع والتنازل عن الضمانات. لكن الدائنين ومن بينهم أيضاً البنك الألماني تمسكوا بمواقفهم. وبعد عشرة أيام توجب على الإداريين أن يكتبوا رسائل إلى الزبائن الأعزاء بأنه (لم يبق للمستثمرين في الحقيقة أي شيء ذو قيمة مالية)[٨٦]. وبعد مرور شهر واحد أعلن إفلاس البنك لأنه لم يعد باستطاعته حتى خدمة الديون المقترضة.

إن إفلاس كلا المصرفين وهما من الصناديق الاستثمارية الضخمة، لم يكن الأول من نوعه بتاتا، لكنه كان حتى ذلك الحين الأكثر كلفة. وكان آخر حجر جعل أخطر أزمة تتدحرج حتى ذلك التاريخ، أزمة لأسواق المال منذ انهيار بورصة نيويورك عام ١٩٢٩. وفي الأسابيع اللاحقة اتسعت دائرة الأزمة باستمرار، بحيث وصلت الصين وأستراليا عبر ألمانيا واليابان. وابتداء من منتصف شهر آب عام٢٠٠٧ تجلت أخيراً في انهيار سوق المال فيما

يتعلق بتوظيفات قصيرة الأجل. فدفعت بذلك الفوائد إلى الارتفاع، وأوقعت آلاف الشركات من الاقتصاد الحقيقي ومدينين عاديين وبخاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا في مأزق المديونية. وفي الشهور اللاحقة انزلق بداية الاقتصاد الأمريكي إلى حالة انكماش، تبع ذلك انحدار للازدهار الاقتصادي في أوروبا وآسيا أيضاً. ولدى الانتهاء من تحضير هذا الكتاب للطباعة لم يعد بالإمكان تقييم الحجم الذي وصلت إليه الأضرار.

إن البحث عن تأثير هذا الانهيار الجديد على الأسواق المالية غير الخاضعة لأي نظام، يؤدي مباشرة إلى النتيجة التي وصلت إليها الأزمة السابقة. فعندما تبين في شتاء عام ٢٠٠٠ أن ما يسمى بالاقتصاد الجديد (New Economy) لاقتصاد الإنترنت (Internet) بأنه ليس جديداً البتة، وإنما ذو موضة عتيقة، وغير قادر على تحمل الأزمات، انهارت أسعار البورصة في أمريكا وأوروبا انهياراً واسعاً. بحيث أن أسهم التقانه العالية Hightech الأمريكية قياساً على مؤشر بورصة التكنولوجيا ناسداك Nasdaq قد خسرت خلال ثلاثة سنوات ثلثي قيمتها. وحتى إن القيم المدرجة على مؤشر داو جونز Dow-Jones للشركات الكبرى العالمية خسرت في ذات الفترة الزمنية ما يقارب ثلث قيمتها. وبذلك توجب على كثير من الأمريكيين أيضاً أن يدركوا أنهم أقل ثراء بكثير مما كانوا يفترضونه بسبب ارتفاع أسعار الأسهم لدى توظيفهم لمدخراتهم فيها. وبهذا فإن القوة الشرائية لتلك الأموال، وكذلك الطلب على السلع أصبحتا مهددتين بالتقلص. وفي ذات الحين خسرت شركات ناجحة عديدة المال الكثير، لأنها وظفت أيضاً فوائض المال لديها في ما يسمى فقاعة دوتكوم Doctom. ولذلك بدأت غالبية الشركات بالاقتصاد فعمدت إلى التقليل من استثماراتها. إذ إنَّ الوضع في الولايات المتحدة خاصة كان يتهدده الانكماش الاقتصادي وازدياد البطالة. لذلك تصرف بنك إصدار النقد الأمريكي بشكل حازم بقيادة رئيسه السابق الأسطوري آلان غرينسبان Alan Greenspan البالغ من العمر ٧٥ عاماً. وخفض القائمون على عملة الدولار، العملة القائدة في العالم، الفائدة الأساسية على الدولار ابتداء من كانون ثاني

عام ٢٠٠١ على مراحل متعددة ابتداء من ٦,٥ بالمئة وحتى وصلت في النهاية إلى واحد بالمئة فقط عام ٢٠٠٣. فكان ذلك يعني بالنسبة للبنوك بأن بإمكانهم اقتراض المال من البنك المركزي مقابل فائدة سلبية، يعني أنه يتوجب على البنوك دفع فائدة أقل مما بلغته نسبة التضخم، وذلك على مدى ما يقرب من عامين. واستناداً إلى ذلك تمكنت البنوك بدورها من تقديم عروض رخيصة. وبهذا حققت حسابات المصرفيين في بنك إصدار النقد نتائجها المرجوة. إذ قامت المؤسسات المالية الأمريكية بإغداق القروض الرخيصة على الاقتصاد الأمريكي، فلم يحصل الركود الذي كان يتهدد البلاد، واستعاد النمو الاقتصادي تقدمه.

إلا أن تلك القروض كانت بذلك قد هيأت السبب لحدوث الكارثة المقبلة. فيما كان غير متوقع ساعد المسؤولون عن الاستقرار في بنك إصدار النقد بواسطة طوفان الدولار المذكور على نشوء فقاعة جديدة على مستوى العالم تضخمت حتى أضحت أكبر من جميع سابقاتها. إذ تدهورت فوائد السوق إلى أدنى مستوى منذ عشرات السنين، وأصبحت الصفقات أكثر صعوبة باستمرار، لأن بنك إصدار النقد تمسك طويلاً جداً بطريقة ضخ المال في النظام المصرفي مقابل فائدة رخيصة. وحتى إن شركات ذات توقعات ضئيلة جداً في الحصول على الأرباح حصلت على قروض رخيصة. ومثل هذا الوضع ينطبق على حال المستهلكين العاديين للسلع بواسطة قروض، أو الذين يتطلعون لأن يكونوا ملاكا لمنازل من دون أن تكون لهم أية مدخرات. وكان هناك على الأقل أحد كبار المسؤولين في بنك إصدار النقد الذي رآى الخطر قادماً أيضاً. إنه إدوارد غراmليش Edward Gramlich واحد من سبعة حكام للبنك المذكور حتى عام ٢٠٠٥، وكان قد حذر في عام ٢٠٠٤ من سوء استخدام المال الرخيص من قبل بعض بنوك الرهن العقاري، وطالب بتشديد الرقابة. إلا أن رئيس البنك غرينسبان Greenspan كان شديد الإيمان بالسوق، ولم يكن يريد إلا أقل ما يمكن من تنظيم أو ضبط للسوق. ولذلك فإنه أعاق ما كان يطالب به غراmليش من رقابة مشددة، لأنها كما قال لاحقاً (كانت ستزعزع جاهزية القروض

المرغوب في الحصول عليها)[٨٧]. ونتيجة لذلك هبطت الفوائد للمدينين الضعاف حتى إلى الصفر. وفقد بذلك كثير من المدراء Manager في حرفة المال صلتهم بالواقع مثل جيمس بولسن James Paulson الرئيس الاستراتيجي للبنك الأمريكي ولز كابيتال مانجمنت Wells Capital Management. لأنه حتى مطلع عام٢٠٠٧ كان يعتقد جازماً بأن(عصراً جديداً) قد انبلج ويتصف (بدورة ازدهار طويلة الأمد، تبقى خلالها تكاليف المال Capital ضئيلة لعشر سنوات أو عشرين سنة). (إنه عالم الفائدة المتدنية، المتدنية، المتدنية) تغنت بذلك مجلة بزنس ويك Business Week، واحتفلت (بالمال السهل Easy Money) على (أنه الدافع القوي للنمو حول العالم)[٨٨].

إلا أن الفقاعة الأكبر على مدى كل الأزمنة كانت قد خيمت على المعجزة الاقتصادية المضللة، ألا وهي الطفرة الهائلة في مجال العقارات في أمريكا. فحتى عام ٢٠٠٤ كانت فوائد العقارات ذات أجل ثلاثين عاماً قد هبطت إلى ٥,٥ بالمئة فقط، يعني إلى أقل من نصف ما كانت عليه في العقد الحالي. وهذا ما دفع بداية أقساط الأبنية الجديدة وأسعار البيوت نحو الارتفاع. وحتى بداية عام ٢٠٠٧ تضاعفت قيم العقارات إذا ما قيست على وسطي القيم على امتداد أمريكا مقارنة مع ما كان عليه الوضع عام ١٩٩٧، وهذا صافي، يعني بعد اقتطاع نسبة التضخم المالي إذ في مواقع الطفرة الاقتصادية في فلوريدا ونيويورك ارتفعت قيمة المنازل حتى وصلت إلى٥٠٠ بالمئة. وقد أدى هذا الارتفاع مع ما رافقه من هبوط في الفوائد المصرفية إلى إغراء المواطنين الأمريكيين المتعطشين للاستهلاك إلى الإقدام على زيادة مستمرة لمديونيتهم. بحيث استدانت عن طريق رهن العقارات أعداد كبيرة من ملاك المنازل الذين يشكلون٧٠ بالمئة من الخلايا الأسرية في الولايات المتحدة من أجل شراء كل ما هو ممكن، بدءا من التلفاز المسطح وانتهاء بشراء عقارات أخرى كانوا يراهنون بها من أجل الحصول على أسعار أعلى. وقد علقت على ذلك جريدة واشنطن بوستWashington Post (بأن الناس يستخدمون المنازل بكل بساطة على أنها آلات رائعة لتقديم النقد).[٨٩] وهكذا غذت الطفرة الاقتصادية ذاتها

لسنوات عديدة، لأن قروض الرهن العقاري جعلت الطلب يزداد على المنازل. وارتفاع أسعار المنازل مكّن من الحصول على مزيد من الرهونات، بحيث توصلت أمريكا إلى نسب نمو عالية استندت على المديونية المتزايدة لأصحاب المنازل. وفي النهاية بلغت قيمة جميع الرهونات العقارية ما يعادل نصف كامل القيمة لجميع العقارات الخاصة في الولايات المتحدة، يعني ضعف القيمة التي كانت عليها قبل عشر سنوات [٩٠].

إلا أن هذا وحده كان من الممكن أيضاً أن ينتهي بشكل بطيء من دون إحداث أزمة ذات تبعات في جميع أنحاء العالم. فعندما عاد بنك إصدار النقد إلى رفع سعر الفائدة في عام ٢٠٠٦ من أجل الحد من التضخم المالي المنذر بالقدوم، تراجع ازدهار صناعة البناء في أمريكا وبدأت أسعار العقارات بالانحدار. وتسبب ذلك في إيذاء ملاك المنازل وصناعة البناء. إذ تراجعت أعداد التعهدات لإقامة أبنية جديدة، وارتفعت أعداد المزادات العلنية الإجبارية، لأن كثيراً من مديني الرهن العقاري لم يعد باستطاعتهم دفع ما عليهم من ديون. لكن يمكن القول إنّ تطورات كهذه كانت موجودة أيضاً في الماضي. فلماذا أصاب الذعر المصرفيين والمودعين والمستثمرين في جميع أنحاء العالم؟ وهل حصل هذا لأن جو سميثJoe Smith مثلاً تخلف عن دفع الأقساط المستحقة عليه؟.

إن الجواب يكمن في تلك (الوسائل الإبداعية) التي تحدث عنها السيد أكرمان. وتلك كانت التي جمّل المصرفيون بواسطتها المخاطر، ليقعوا بذاتهم بعد ذلك في الخديعة، ويقوموا في الوقت ذاته بإغراء مديري الثروات في أنحاء العالم. وفي نهاية المطاف فقد أصاب ما حدث من الأضرار مضاربين شطاراً ذوي خبرات لعشرات السنين مثل ما أصاب المستثمر الصغير المحافظ. إذ خسرت مؤسسات متنوعة مئات كثيرة من مليارات الدولارات، ابتداء من المؤسسات التابعة للقرى والبلدات، وحتى أكبر بنك في العالم. وكان القاسم المشترك لجميع الخاسرين أن تعاملاتهم أو صفقاتهم كانت مرتبطة ببيع وشراء ما يسمى مشتقات القروضCredit Derivate. ويبدو هذا التعريف غريباً، حيث يحلو للخبراء الماليين أن يصفوا تلك الأوراق المالية على أنها

معقدة للغاية، أو أنها ضرب من الرياضيات، لأنهم بذلك يتجنبون الأسئلة الناقدة. إلا أن الفكرة التي تكمن وراء ذلك بسيطة. فمشتقات القروض هي أوراق تنبثق قيمتها من أسعار البورصة لمنتجات أخرى. ومثل هذه العقود موجودة منذ أن أخذت المبادلات التجارية طابعها الحِرَفي. فمثلاً عندما يعطي تاجر لتاجر آخر ضمانة خطية مقابل أجر، بأنه سيشتري منه بعد ستة أشهر ألف دولار على أساس سعر صرف اليورو في يوم إبرام العقد، فإنه يكون بذلك قد حصل على مشتق قرض، ويكون بائع العقد قد تحمل مخاطرة تقلبات أسعار الصرف. فعندما ترتفع قيمة الدولار مقابل اليورو فإن بائع مشتق القرض سيخسر، أما إذا هبطت قيمة الدولار مقابل اليورو فإنه يكون بذلك قد كسب الضمانة الخطية وفرق سعر الصرف إضافة إليها.

إن أوراقاً من هذا النوع توجد بالملايين وتصلح لكل شيء يتاجر به في الأسواق الكبيرة، مثل النفط والعملات والصلب وأوراق قروض الدولة والأسهم. وكثير من هذه العقود ذات معايير موحدة، وتتداول في البورصات على أنها عقود ثابتة. إلا أن أربعة أضعاف من أعداد المشتقات الموجودة في البورصة يخترع بحسب الحاجة من جديد، وتباع من قبل لاعبين متفرقين قد لا ينتمون إلى مؤسسات مصرفية، ولا إلى لاعبين آخرين بشكل مباشر أو عن طريق الهاتف أو الإنترنت. وتستخدم مثل هذه العقود من قبل غالبية الشركات بالنظر إلى كونها نوعاً من الضمان ضد تقلبات السوق. واستناداً إلى ذلك فإنه يمكن ضمان أية صفقة ضد جميع المخاطر غير المرغوب بها، ولو كان ذلك على حساب الأرباح التي يمكن أن تجنيها شركة أو شخص ما. وفي الوقت ذاته فإن مشتقات القروض هي عبارة عن وسيلة للمضاربات قوية وخطرة. إذ بواسطة قليل من المال، الذي هو عبارة عن (رسم الضمانة) يمكن المراهنة على جميع أسعار البورصة أو على خليط متعدد من تطورات أسعار البورصة، من دون أن يتوجب على المرء شراء أسهم أو سندات إقراض أو بضائع. وفي حال إذا ما أخذت المراهنة منحى سلبياً، فإنه يمكن أن يصبح الأمر مكلفاً جداً وبسرعة كبيرة. فالمضارب يخسر ماله، وربما توجب عليه أن يدفع زيادة على ذلك.

وتسبب هذه الآلية وحدها تقلبات لأسعار البورصة في الأسواق غاية في التطرف، وتزيد من قابلية وقوعها في الأزمات. في عام ١٩٩٧ اخترعت مجموعة من الشباب الطموحين، ممن يحلو لهم اللعب بالأمور المالية، العاملين لدى البنك الأمريكي الكبير مورغان J. P. Morgan تلك التركيبة التي أحدثت بعد عشر سنوات بالضبط أغلى كارثة حصلت في تاريخ ما بعد الحرب. لأن تلك المشتقات كانت لها صفة خاصة جداً، فهي تستبعد السلطات الرقابية وتعطل آليات الرقابة إلى حد بعيد.

مشتقات القروض – خديعة بالمقياس العالمي

لقد كان لبنك مورغان فيما سبق مشكلة أنه كان قد أعطى قروضا بكميات كبيرة. وتقضي قوانين البنوك في جميع أنحاء العالم، أن كمية النقد المقدمة إلى الزبائن على شكل قروض، يجب أن لا تتجاوز قيمة معينة بالنسبة إلى رأسمال البنك، أي إلى كمية النقد التي يملكها البنك بذاته وتقع تحت تصرفه. وكما هو معتاد فإنه يتوجب على البنوك الاحتفاظ بثمانية بالمئه من المبلغ المقدم إلى الزبائن على شكل قروض من أجل الحيطة حتى لا تصبح البنوك غير قادرة على الدفع، يعني فقدان السيولة النقدية عندما يتخلف مدينون تترتب عليهم ديون كبيرة عن الدفع. وتلك هي النتيجة لخبرة مريرة امتدت إلى ثلاثمئة سنة فيما يتعلق بإفلاسات البنوك وبأصحاب المدخرات المتضررين. إلا أن ذلك التحديد يعد في عالم المال على أنه كابح مزعج للنمو الاقتصادي. ولذلك توصل فريق بنك مورغان إلى فكرة الحصول على مشتقات عن طريق الدين. حيث عرض ذلك الفريق على المستثمرين رسماً نقدياً من أجل أن يتعهد الطرف المقابل، في حال تخلف مدين ما عن الدفع، أن يقوم بتحمل ما توجب على المدين من مدفوعات. وبهذه الطريقة يتوجب على البنك المذكور أن يتنازل عن جزء مما يدخل عليه من الفوائد. إلا أنه بذلك يتمكن من إخفاء المخاطر بحيث لا تظهر في دفتر حسابات البنك.

ولم تعد هناك من حدود لدى التوسط في إعطاء القروض من أجل الحصول على الرسوم المجزية المذكورة. أما الذين يتحملون المخاطر فإنهم يكسبون من القروض من دون أن يقرضوا شيئاً من المال. استناداً إلى ذلك فقد كانت الفكرة ناجحة، وانتشرت وسرت في الأوساط المالية سريان النار في الهشيم. إن الصفقات التي أجريت بطريقة مقايضة ائتمان في حال التخلف عن الدفع (Credit Default Swaps) CDS أي سندات الديون غير المدفوعة تفجرت بكل معنى الكلمة (انتشرت كثيراً) في العقد التالي. فحتى حزيران ٢٠٠٧ بلغت القيمة الاسمية للديون المرتبطة مع عقود CDS (انظر ص٧٠) مبلغاً لا يمكن تصوره وهو ٤٢ بليون دولار، الذي يعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة الاقتصادية لعام كامل في الولايات المتحدة الأمريكية[٩١].

لقد كان المهندسون الماليون لدى بنك مورغان غير راضين منذ البداية عن نقل المخاطر التي قد تنجم عن قروض فردية. ولم يعد بالإمكان توسيع الصفقات الكبيرة العدد في مجال الرهن العقاري، وقروض السيارات وديون بطاقات الائتمان بما يتجاوز الحدود القانونية من أجل ما يكفي من رأس المال الخاص. وأخيراً فإنه لم يعد مجزياً تنظيم عقد CDS من أجل كل رهن عقاري والبحث عن مشترٍ. ولذلك فإنهم اخترعوا تجميع آلاف كثيرة من القروض في حزم كبيرة لدى شركات أسست لهذا الغرض. وتلك الشركات باعت بعد ذلك بدورها سندات مالية ضمنت بواسطة حزمة القروض المذكورة. وهذا من حيث المبدأ ليس بجديد، لأن سند الرهن القديم الألماني الجيد هو مضمون أيضاً بالعديد من الرهون العقارية. أما ما يسمى (Collater alized Debt Obliqations) فإن لها صفة خاصة جداً: حيث يحيلون مطالب على مدينين سيئين إلى مطالب مقيمة على أنها من الدرجة الأولى.

والحيلة الكامنة خلف ذلك كانت عبارة عن تطبيق نوع من رياضيات التأمين. ويعني ذلك أن ديون مدين ما ذي دخل متدن تعتبر على أنها مخاطرة، لأن الاحتمال قائم بشكل كبير بأن ما لديه من مال لا يكفيه ولا يستطيع دفع الأقساط المترتبة عليه. طبقاً لذلك فإن الفوائد التي يتوجب عليه

دفعها ستكون مرتفعة. فإذا ما جمع المرء ديون ألف من هؤلاء المساكين في حزمة واحدة، فإنه ينتج عن ذلك بسبب الخبرة بأنه سوف لا يكون الجميع ولكن ربما فقط واحد من عشرة من أولئك المدينين لا يستطيع حقا أن يدفع. ولهذا فإنه يمكن بيع تسعين بالمئة من حزمة القروض تلك على أنها من الدرجة الأولى، يعني على أنها سندات قروض مأمونة، حتى ولو كان المستقرضون الحقيقيون غير موثوق بهم بالقدرة على الدفع. لذلك فإن المشترين للعشرة بالمئة المتبقية فقط عليهم أن يتحملوا مخاطر عالية، الذين يسميهم المخترعون المذكورون (equity tranche) أي حصة الرأس المال الخاص. وطبقاً لذلك فإن حصتهم من مدخولاتهم من الفائدة تكو ن أكبر طالما أن الأمور تسير بشكل حسن. وعلى كل حال فإن هذا هو ما تعبر عنه النظرية. ومن الناحية العملية فإن حساب الحصص فرادى بالنسبة لمشتري تلك الأوراق من الصعب التدقيق فيه، لأن تقييم الحصص الثلاثة المختلفة لمثل هذا القرض CDO يستند إلى قيم خبرات لا يعرفها إلا البنك بالذات. إضافة إلى ذلك فإن الخبرات السابقة ليست بذات نفع عندما تتغير المعطيات. فعلى سبيل المثال أن يكون هناك مزيد من المقترضين الذين لا يستطيعون الدفع بسبب ازدياد البطالة وارتفاع أسعار الفائدة. إن الفكرة المذكورة ما كان لها بالإمكان أبداً أن تتحول إلى عملية تجارية لولا أن فريق بنك مورغان وما تلاه بعد ذلك من كل الذين قلدوه لم يكن له حلفاء من أصحاب النفوذ، وهي ثلاث وكالات استشارية: موديز، ستاندارد بورز وفيتش Moody’s, Standard & Poor’s, Fitch ومقرها الرئيسي جميعاً في نيويورك، وهي في الحقيقة شركات خاصة. إلا أنها تتمتع بنفوذ يشابه نفوذ السلطات، بحيث إن وزراء مالية ورؤساء الشركات العملاقة العالمية يخشون من سطوتها أيضاً. لأن عمل تلك الشركات ينحصر في تقييم المدينين وأوراق المال من كل نوع. فهي تفحص التاريخ المالي والموثوقية لكل من يوكلها بذلك ويدفع لها أجورها. وكذلك فإنها تعطي النوطات التي تمكن من مقارنة نتائج فحوصها مع غيرها. فمثلاً (Aaa) تعني أن المدين لا غبار عليه فهو جيد وسوف يدفع. وهذا تقييم يبعث على

الرضى من قبل معظم الدول الغنية وكثير من الشركات العملاقة العالمية. أما (Baa) فهي تعني جودة أقل. وكل ما كان أسوأ من (Ba) فإنه يعني أنه خطر، وأما (C) فتعني بأن الزبون مفلس في واقع الأمر. إن هذا التقييم بواسطة النوطة هو بمثابة نقد عيني بالنسبة لمن أعطى التوكيل من أجل التقييم. فالنوطات الجيدة تساعد في الحصول على قروض بفوائد زهيدة، أو في الحصول على سعر جيد لأوراق مالية. أما عندما تكون النوطات سيئة فإن الديون تكون غالية.

ومن أجل منع الفساد وتأمين الاستقلال الذاتي تمارس الوكالات المذكورة جهدا كبيراً، وذلك عن طريق مراقبة موظفيها وإحاطة أشخاصهم وأسمائهم بالسرية والكتمان. فالتقييم مثلاً يجب أن يتم دائماً فحصه من قبل خبيرين اثنين. كما أن المرجعية للزبائن المعنيين تتغير كثيراً. وبالرغم من ذلك فإن مبيعات وأرباح الوكالات الاستشارية تتعلق بأحجام مبالغ الديون المتوقعة، تماماً كما هو الحال لدى البنوك. وعلى هذا فإن النزاع على المصالح هو من صلب نموذج العمل التجاري المذكور.

وعندما حانت الفرصة بعد عام ١٩٩٧ من أجل مضاعفة كثيرة للأعمال بواسطة ما يسمى في عالم الأعمال سندات CDO منظمة (انظر ص٧٠) فقد عمدت شركة موديز إلى ركوب الموجة الجديدة بشراهة، وبالاشتراك مع البنوك ذات العلاقة جمع الفاحصون الذين يزعمون أنهم حياديون ومستقلون حزم القروض وقاموا بإعطاء التقييمات المطابقة. وبحسب منطق التأمين كانت تلك التقييمات جيدة جداً فيما يتعلق بالقسم الأكبر. ونتيجة لذلك لم يعد لدى البائعين أية مشكلة لدى بيع الأوراق إلى جمهور المستثمرين. وبما أن القسم الأكبر من سندات قروض CDO التي قيمت بالنوطة Aa كانت تجلب فوائد أعلى من أوراق مالية لشركات عادية أو أوراق مالية مطروحة من قبل الدولة، فإن المنتجات المالية الجديدة اشتد عليها الطلب وبيعت بسرعة كبيرة.

لقد كان ذلك جيدا بالنسبة للبنوك الكبيرة العاملة على مستوى العالم، لأنها استطاعت أن تتوسع في معاملاتها دون حدود. على سبيل المثال إعطاء قروض الرهن العقاري بكميات كبيرة ولأي إنسان كان. وبالتوازي مع طفرة أوراق CDO فقد تضاعفت القروض أيضاً وفي نهاية عام ٢٠٠٦ تصاعدت القيمة الاسمية للقروض خلف سندات قروض CDO المعروضة عالمياً إلى ما يقارب بليون أو ألف مليار دولار في العام الواحد(٩٢). وبذلك ارتفعت الأرباح بشكل هائل للبنوك وللوكالات الاستشارية أيضاً. حيث في قمة طفرة القروض في كانون أول ٢٠٠٦ دفعت أكبر البنوك الخمسة في نيويورك وحدها إلى موظفيها ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار مكافأة بمناسبة عيد الميلاد. وهذا المبلغ يقارب كامل المبالغ التي دفعت لمساعدة الدول المتخلفة في عام واحد. والصفقة المذكورة ظهرت أيضاً بالنسبة للمشترين على أنها جيدة، لأنهم استطاعوا أن يحصلوا على مردودات أعلى من المردود الذي كانوا سيحصلون عليه فيما لو اشتروا سندات قروض عادية ذات جودة مماثلة. وقد علقت غيليان تِت Gillian Tett الخبيرة في مجال الاستثمارات في جريدة فايننشال تايمز Financial Times على ذلك ساخرة (بأن الأمر يدور إذا حول المكافئ المالي للشوكولاه الخالية من السعرات الحرارية، وأن هذا الشيء جيد جداً بحيث لا يمكن التصديق به على أنه حقيقة)(٩٣).

وهذا بالضبط ما حصل أيضاً. لأن الوجه الخلفي للفكرة التي تتضح بالأرباح كان خطراً وغبياً. إذ إنَّ الأخطار لم توزع فقط بأسلوب أفضل في النظام العالمي كما ذكر ذلك السيد أكرمان رئيس البنك الألماني في محاضرته بشكل مهدئ، ولكنها تضاعفت أيضاً. إذ أن البنوك خفضت على نطاق واسع من شروطها لدى إعطاء القروض بحيث إن دافعين سيئين وشركات ذات مخاطر استطاعوا الحصول بسهولة على المال الطازج. فإذا كان خطر الانقطاع عن الدفع يمكن متابعة إعطائه لآخرين في تغليفة أنيقة، فلماذا إذاً القيام بالتمحيص الدقيق فيما إذا كان شخص ما يستحق الحصول

على قرض أم لا؟. ولكن في الآن ذاته فإن المخاطر لم تختف فقط من دفاتر حسابات البنك، وإنما لم تعد تظهر أيضاً على شاشة الرادار للسلطة الرقابية. ففي منتصف عام٢٠٠٧ لم يعد يعلم أحد بتاتا عما إذا كانت مؤسسة ما مثقلة بمخاطر محتملة، وبأي نوع منها. وتعليقا على ذلك قال الاقتصادي الأمريكي جوزف ميسون Josef Mason إنَّ صفقات الديون كلها تماثل لعبة يقوم المشاركون فيها (بإلقاء البطاطا الساخنة بعضهم إلى بعض في الظلام) حتى ينبعث الضوء وتكون أصابع آخر المتلقين قد احترقت(٩٤).

وفي الواقع فإن الحال قد استمر ما يقرب من عشرة سنوات منذ بداية بيع سندات قروض CDO بواسطة بنك مورغان وحتى تلك اللحظة من حزيران عام ٢٠٠٧ عندما انبعث الضوء وظهر الضرر للعيان. فالمشترون كانوا بداية وقبل كل شيء صناديق التحوط وهي شركات توظيف أموال، كانت تِعد بمردود عال، وذلك باسم مستثمرين أثرياء وصناديق تقاعد وشركات تأمين، وتوجب عليها لذلك أن تتحمل مخاطر كبيرة. فكانت باستمرار تقريباً تأخذ قروضاً إضافية أكبر بأضعاف من مال المستثمرين، وذلك حتى يحصلوا من أرباح الفوائد القليلة على أعلى مردود. فمثلاً من ربح اثنين بالمئة على المال المقدم بقيمة مليون دولار يتم تحصيل عشرين بالمئة كمردود بواسطة قرض إضافي بمقدار تسعة ملايين دولار على المال المقدم وذلك بعد حذف تكلفة فوائد القرض. فإذا لم يحصل ربح لسعر البورصة، فإن الخسائر أيضاً وبطبيعة الحال تكون تبعاً لذلك كبيرة. لهذا فإن ذلك يعني أن الأمر يدور حول (نواد للقمار) على أعلى مستوى، تشحن باستمرار النظام المالي بكامله بمخاطر هائلة.

أما بالنسبة للبنوك فإن ذلك لم يعد يشكل مشكلة لها. لأن صناديق التحوط قد أصبحت في غضون ذلك من أهم منابع مدخولاتها، وكذلك فإن بنوك مثل غولدمان ساكس Goldmann Sachs أو بير ستيرنس Beare Stearns قد جمعوا الكثير من صناديق المضاربات تلك. أما البنك الألماني Deutsche Bank فإن الصفقات التي يجريها مع المقامرين تجلب له خلال

ذلك ما يقارب خمس كامل الأرباح التي تجنيها تلك المؤسسة العملاقة[٩٥]. أما المخاطر الناجمة عن الخسائر فإن المصرفيين يتخلصون منها دائماً بمتابعة بيعها إلى مشترين آخرين. حتى إنه من الممكن في النهاية أن يحصل صندوق استثماري عبر عدة محطات على رسوم كان قد أخذها على أساس أنه يتحمل المخاطرة في حال الخسارة لذاته. وهذا ما يشهد به موظف من دائرة مراقبة البنوك الألمانية، ويصف الحالة التي تؤدي إلى اللامعقول بكل الجهود التي تقوم بها دوائر مراقبة البنوك الوطنية وحدها (بأنه لا يمكننا استبعاد أي شيء).

ويوجد حالياً حوالي عشرة آلاف شركة من تلك الشركات التي تدير إذا جمعت بعضها مع بعض حوالي ١٥٠٠مليار من أموال المستثمرين، واستدانت على أساسها قرضاً أضعاف المبلغ المذكور. وبالرغم من ذلك فإن هذا الفرع الاقتصادي يعمل بكامله من دون أية رقابة، وهو أمر مثير للدهشة. أما القائمون على معظم كبريات شركات صناديق الاستثمار فإن مقراتهم تكون في المكاتب الأنيقة على الساحل الذهبي للولاية الأمريكية كنيكتيكت Connecticut بالقرب من نيويورك أو في حي الأثرياء في لندن مايفير Mayfair. وشركات صناديق الاستثمار مسجلة شكلياً على أنها شركات صناديق بريد في مراكز خارج البلاد Offshore، تلك المراكز المالية الافتراضية في جزر كايمان في البحر الكاريبي أو في جزء باهاما في المحيط الأطلسي أو في الجزر البريطانية في بحر المانش بين إنكلترا وفرنسا، حيث الشركات المالية أكثر عدداً من السكان. لذلك وقياساً على الثروات المالية المسجلة رسميا فإن جزر كايمان بسكانها الذين لا يتجاوزن ٤٦٠٠٠ نسمة تحتل المرتبة الخامسة بين المراكز المالية بعد لندن وطوكيو وهونغ كونغ، فهناك لا توجد ضرائب فحسب، ولكن لا توجد أيضاً ضوابط قانونية لدى التصرف بأموال المستثمرين والمودعين.

إن التركيبة المطبقة التي تعني متابعة تحميل مخاطر الديون لشركات مالية غير خاضعة لأية رقابة أو أي نظام، ونقل مقرات العمل إلى جنات

ضريبية، قد أدت إلى تغيير جذري للأعمال المالية خلال سنوات قليلة. لأنه من الناحية العملية لا توجد رقابة يمكن بها الحد من المخاطر. وقد أوجد المتلاعبون في عالم المال لأنفسهم نوعاً من الفوضى الخاصة، ومجالاً خالياً من أي وجود للدولة، لا سيطرة فيه إلا للمال وليس للدول وقوانينها. فقبل مدة طويلة من اندلاع الأزمة الأخيرة توصل يوخن سانيو Jochen Sanio رئيس المؤسسة الاتحادية لمراقبة الخدمات المالية (BaFin) إلى مايلي: (نحن نراقب بدقة كبيرة البنوك التي لدينا فيما يتعلق بتطبيق التعليمات من أجل اتخاذ الاحتياطات الكافية لضبط المخاطر، لكن ذلك لا يفيد شيئاً فيما يتعلق بضمان أو تأمين النظام المالي، لأن الموسيقى تعزف قبل أن توجد صناديق التحوط والجنات الضريبية خارج البلاد وفي ما وراء البحار). وقد وصف سوني كابور Sony Kapoor وهو تاجر مشتقات سابق ومنشق عن مجموعة المصرفيين المختصين بالتعامل بالاستثمارات في لندن الحالة المختلفة بأسلوب أشد بما يلي: (النظام المالي كان فيما سبق يشبه سيارة تسير على طريق أملس، وكان قائد السيارة ملماً بالقيادة الجيدة وقواعد المرور، وكانت هناك مراقبة للسرعة وسيارات للشرطة. أما اليوم فإنَّ السوق على العكس من ذلك يشبه عدداً كبيراً من الشاحنات المحملة بالمحروقات وتتسابق على طريق ضيقة مملوءةٍ بالحفر والمطبات، وحتى ولو كانت هناك مراقبة للسرعة، فإن الشرطة ليست لديها سيارات، إضافة إلى ذلك فإن أعين رجال الشرطة معصوبة).[٩٦] ومثل سانيو حذر كابور أيضاً قبل مدة طويلة من اندلاع الأزمة ومن سلسلة ردود الفعل التي لا يمكن مراقبتها. وكان النقاد عند التعرض لمثل هذا الإشكال يفكرون غالباً بانهيار محتمل لكبريات شركات صناديق التحرط (انظر ص٧٠) الذي سوف يجر أيضاً دائنيها من البنوك إلى الحضيضْ. إلا أن هذا المشهد المهدد لم ينطبق ولو بشكل تقريبي على الأخطار الحفيقية التي كانت تترعرع داخل النظام. وعندما قام سانيو بإعلان تحذيراته على الملأ، كان الاتجار بمشتقات الديون قد خرج عن نطاق المراقبة بمدة طويلة.

الاحتيال على صناديق التقاعد

كان ذلك في ربيع عام ٢٠٠٤ عندما اطلع طاهر أفغاني على الأعمال التي لا تصدق، والتي كانت موجودة في مهنة الرهن العقاري. ولكونه مديراً لمركز توزيع تابع لسلسلة تجارية، فقد كان يكسب في العام ٥٨٠٠٠ دولار، وهو دخل ليس سيئا بالنسبة لشاب يبلغ من العمر ٢٧ عاماً وابن لمهاجرين باكستانيين في سان فرانسيسكو. إلى أن جاءه زميل يعمل لدى شركة تسمى سِكيور فاندينغ Secure Funding، وسافر معه في النزهة السنوية للمشتغلين في المؤسسة المذكورة إلى منتجع لقضاء العطل في المكسيك اسمه لوس كابوس Los Cabos، حيث يذكر (لم أرَ فيما مضى أبداً كيف أن مالاً كثيراً يلقى به من النافذة خلال عطلة نهاية الأسبوع، لقد كان ذلك ضرباً من الجنون. إذ إنَّ كل الشباب كانوا في غاية الثراء، حيث كانت لديهم أفضل الملابس والسيارات والفتيات). وهذا ما أقنع أفغاني فانتقل من سان فرانسيسكو إلى كوستا ميزا Costa Mesa بالقرب من لوس أنجيليس Los Angeles من أجل أن يعمل لدى سِكيور فاندينغ.

وكانت مهمته الجديدة التوسط هاتفيا في بيع رهون عقارية إلى مالكي منازل، إلى أي كان وبأية طريقة كانت. وسيان إن كان المتلقي لديه القدرة المادية من أجل ذلك أو ليس بقادر. وقد أغري الزبائن بإعادة الاتصال بعد أن تم الاتصال بهم بشكل مكثف وعلى نطاق واسع عن طريق البريد الإلكتروني وإعلانات في الانترنت من أجل الحصول على قروض رخيصة و(حتى من قبل أناس لا يتمتعون بموثوقية جيدة). فمن وقع في الفخ واتصل بهم، فقد كان أفغاني ورفاقه يقصون عليه كم أنه من السهل إمكان الحصول على قرض من ستة أرقام على بيته المتواضع. وغالباً لم يكن يجري الحديث عن الشروط مثل الفائدة أو أجل الدين. وإنما على الأغلب عن كل الأشياء التي يمكن أن يفعلها الزبون بالمال المقترض. (هذا ما تحدث عنه أفغاني). إضافة إلى ذلك حيلة (الفائدة المغرية) حيث في البداية تكون الأقساط متدنية لترتفع بعد ذلك بمقدار عشرة بالمئة وهكذا دواليك. وكذلك

فإن بائعي الديون المذكورة لم يقوموا بالتدقيق بشكل جيد بتوثيق مدخولات زبائنهم الجارية (الشهرية مثلاً). فعلى سبيل المثال فإن سائقي باصات لم يكونوا يشكلون حالة خاصة عندما كانوا يزعمون لدى تقديم طلبات القروض بأن الدخل الشهري للفرد منهم يبلغ عشرة آلاف دولار (وهذا ما تحدثت عنه زميلة الأفغاني). وبهذه الطريقة استطاعت شركة سِكيور فاندينغ أن توصل رهون عقارات بقيمة ١,٢٥مليار دولار إلى الزبائن في عام ٢٠٠٥. وقامت في الحال بتسليمها إلى البنك البريطاني الكبيرHSBS الذي صنع منها مشتقات ديون جديدة (٩٧).

لقد كانت الشركة المذكورة تجني أرباحها ممن أطلق عليهم تسمية سَبْرايم (Subprime) يعني أنهم ليسوا من الدرجة الأولى، وهو التعبير الملطف لدى المختصين بأمور المال الذي سمي به المدينون الذين لا طاقة لهم بتحمل الديون المترتبة عليهم. ولم تكن تلك الشركة إلا واحدة من مئات الشركات المشابهة التي نشأت في الولايات المتحدة في السنوات الأربع التي سبقت الكارثة بإيصال طفرة الديون إلى قمتها. وعندما ظهرت بوادر من أن السوق قد حصدت إلى أبعد حدود الدائنين ذوي المدخولات الجيدة، ولم يعد بالإمكان الحصول على مزيد منهم، عمدت صناعة المال إلى التعامل بشكل متزايد مع شركات سماسرة لا تتمتع بموثوقية مثل سيكيور فاندينغ حتى يتمكن دولاب الديون من متابعة دورانه. ففي العام الأخير الذي سبق الانهيار كان كل خامس رهن عقاري في الولايات المتحدة يخص زبائن من نوع (Nin-Ja) وهي تسمية شائعة في مهنة سوق المال وتعني بالإنكليزية (no income, no job, assets) وبالعربية (لا دخل ولا عمل ولا ثروة). وبهذا فإن ما لايقل عن خمسة ملايين من البشر، وكثير منهم من السود، ومن المنتمين لأقليات عرقية أخرى قد دفعوا بشكل منهجي إلى الاستدانة بما يفوق إمكانياتهم متوقعين دائماً أن القيمة المتزايدة على ما يظهر لمنازلهم المتواضعة سوف تعيد كيفما اتفق المال إليهم ثانية. وفي النهاية فقد وصل مجموع ديونهم مبلغا هائلا من حوالي ١٢٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل عشر جميع الرهون العقارية في الولايات المتحدة.

لقد كان ذلك ممكناً لأنَّ شركات السماسرة كانت تتابع تسليم سندات القروض الممنوحة إلى أحد البنوك الكبرى فوراً، والتي بدورها كانت تصنع منها ما يسمى منتجات (تحويلية منظمة)، ولأن الوكالات الاستشارية كانت تمنح لكثير من أوراق CDO (انظر ص ٧٠) نتك وبسهولة نوطات ديون جيدة، لذا استطاع مصرفيون مختصون بالاستثمار بدورهم أن يتابعوا بيع تلك الأوراق بأية كمية كانت مطلوبة. ومع انعدام المسؤولية الجماعية، فقد جعلت صناعة المال العالمية من قذف القروض على الفقراء كنزاً من ذهب لصالح بنوك الاستثمار، ومستنقع إفلاس للمشترين لتلك الأوراق.

وبما أن فرع سوق المال لصناديق التحوط (انظر ص٧٠) لم يعد باستطاعته أن يتحمل وحده المبالغ الضرورية. ولهذا فقد وصف غِرد هويزلر Gerd Haeusler الخبير المالي السابق لدى صندوق النقد الدولي، وحالياً نائب رئيس بنك الاستثمار لازارد Lazard بنوك وول ستريت Wall-Street في نيويورك بأنها أشبه بـــ(طوابير حقيقية من الهاربين) حين قامت بالتخلص من أوراقها الخطرة التي تعمدت إظهارها على أنها جيدة، وبيعها إلى مديري ثروات وإلى قائمين على شركات صناديق استثمار. تلك الأوراق التي سميت بـــ(نفايات سامة) لأنها تحمل في طياتها أعلى المخاطر لدى المعنيين في إدارة البنوك. إلا أن ذلك لم يمنع وكلاء البنوك أو ممثليهم من أن يبيعوا تلك الأوراق إلى القائمين على عدد كبير من صناديق التقاعد العامة ممن تعوزهم الخبرة. وفي هذا الصدد فقد نشرت مؤسسة بلومبرغ Bloomberg المختصة بالأخبار المالية خبراً مفاده بأن ما لا يقل عن نصف مليار دولار قد أحرقت بالطريقة المذكورة، وكانت مخصصة لخدمة التأمين التقاعدي لمعلمين ورجال إطفاء ورجال شرطة[٩٨].

وبالتوازي مع ما تقدم فقد أقلعت حملة بيع هجومية في ما وراء البحار. ففي كل مكان ابتداء من البنك الكبير النصف حكومي بنك الصين Bank of China وعبر البنك الأسترالي ماكواري Macquarie وشركات التأمين العملاقة الأوروبية أليانتس Allianz وآكسا AXA وصولاً إلى بنك إقليم غرب

ألمانيا Westdeutsche LB وبنك إقليم ساكسونيا Sachsen LB الألمانيين وُجد مشترون كانوا يصدقون بسهولة نوطات الشركات الاستشارية المذكورة، ويريدون الحصول على فوائد مرتفعة. وهذا ما حصل أيضاً مع السيد شتيفان أورتزايفن Stefan Ortseifen وزملائه الذين كانوا يعملون في بنك IKB في مدينة دوسلدورف Duesseldorf بألمانيا عندما طرق بابهم مشاورون وبائعون فيما يتعلق بسندات CDOs (انظر ص٧٠) وعرضوا عليهم أشكالاً من الاستثمارات تدر عليهم أرباحا وفيرة. وإلى جانب طابور الهاربين من قبل بنك مورغان Morgan فقد قام البنك الألماني Deutsche Bank بالتعامل مع بنك الإقراض الألماني IKB وبهذا فقد توفرت الفرصة للبنوك التي هي في حقيقتها محافظة مثل بنك IKB والتي زبائنها من أصحاب المصانع أو التجارات المتوسطة أن يتخلصوا من الأرباح القليلة التي يحصلونها عن طريقهم في سوق القروض الألماني والتي (لا تكاد تغطي النفقات) وهذا ما إشتكى منه أورتزايفن Ortseifen.

ولذلك فقد لجأ القائمون على بنك IKB في عام ٢٠٠٢ إلى تأسيس شركة ذات أغراض خاصة على أن يكون مقرها في مركز Offshore في جنة ضريبية خالية من الرقابة. وقاموا أيضاً بتسجيل عنوان شركة صندوق بريد أخرى في جزيرة جيرزي Jersey الإنكليزية الواقعة بين إنكلترا وفرنسا، وفي الولاية الأمريكية ديلاوير Delaware تحت اسم (Rhinland Funding Capital Corporation) راينلاند فاندينغ كابيتال كوربوريشن وهي نوع من صناديق تحوط (انظر ص٧٠) خاص بالشركة ذاتها ويسمى بحسب ما تعارف عليه المصرفيون بـــ (Conduit) استنباطاً من الكلمة الإنكليزية التي تعني قناة. وبعد مرور سنة تبع ذلك تأسيس شركة أخرى في أيرلندا تحمل اسم صندوق راينبريدج Rhinbridge وتعمل بنفس الطريقة. وباسم ذلك الصندوق الاستثماري الذي يتمتع بضمانة من البنك الأساسي فقد باع موظفو بنك IKB كميات كبيرة من سندات ديون بآجال من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالفوائد التي تكون معروضة في سوق المال. وبالفعل فقد وجد مشترون من كلِ مكان يريدون إيداع النقد السائل لوقت

قصير، وذلك إبتداءمن مديرية التعليم المدرسي في مينيابوليس Minneapolis في الولايات المتحدة وحتى إلى سمسار العقارات في لندن. وهذا النوع من التمويل كان يتوجب تجديده باستمرار كل ثلاثة أشهر. إلا أنه كان يوجد في الأسواق نقد سائل بكميات كبيرة. ولذلك فإن البائعين والمسؤولين في بنك إصدار النقد كانوا يتأوهون من وطأة (السيولة المفرطة للنقد).

أما الأرباح التي جنيت من تلك العمليات فقد وظفها إستراتيجيو راينلاند Rhinland في سندات قروض طويلة الأجلCDO (انظر ص٧٠) التي بيعت لهم من مصادر مختلفة وأيضاً من قبل البنك الألماني. أما فارق الفائدة فقد ذهب إلى البنك الأساسي IKB على اعتبار أنه (رسم استشارة) فساعد هناك على رفع الأرباح. بحيث بلغ في أيلول عام ٢٠٠٦ حجم صندوق الاستثمار ٤,٨ مليار يورو، وبعد ثلاثة سنوات وصل إلى تسعة مليارات. وبهذا فقد بلغت الأرباح التي جنيت من مضاربات الديون ثلث مجمل أرباح بنك IKB في نهاية المطاف. ولقد كان كل ذلك مبنياً على مبدأ كان يحمل دائماً المخاطر في طياته، إذ يتم الحصول على استثمارات طويلة الأمد من قروض قصيرة الأمد. وبما أن ٩٠ بالمئة من أوراق CDO المباعة تحمل على الأقل النوطة A التي أعطيت من قبل الوكالات الاستشارية، ولذا فإنه لم يكن لأحد ما أي هم يتعلق بذلك. وعندما تنقطع الأموال ذات الأمد القصير، فبمقدور المرء أن يعود إلى بيع الاستثمارات ذات الأجل المديد. إلى ذلك فإن بنك IKB ذاته كان قد حصل من وكالة موديز Moody's على شهادة تثبت بأنه يقوم بتقديم منتجات جديدة متنوعة بنجاح.

وفي الواقع فإنه في ذلك الحين أي في حزيران ٢٠٠٧ كانت الأزمة قد أخذت مجراها بشكل كامل. إلا أن ذلك الانهيار كان يحصل ببطء شديد. ففي خريف عام ٢٠٠٦ أعلنت شركات عقارات أمريكية بأن أعدادا متزايدة ممن يسمون سَبْبْرايم (subprime) من المدينين (انظر ص ٧٠) لم يعد بمقدورهم متابعة دفع الديون المترتبة عليهم. إذ إنَّ ثلاثة عشرة بالمئة من مجموع الرهون

العقارية كان أصحابها من ذوي المدخولات المتدنية متخلفين عن الدفع. وتبعاً لذلك فقد أخذت بالانهيار أيضاً المدفوعات التي تخص سندات قروض CDO (انظر ص٧٠). وعملياً فإن سوق صفقات جديدة للرهن العقاري كان قد انهار مع مطلع الربيع. بحيث إن ثلاثين من بنوك الرهن العقاري أشهروا إفلاسهم. وفي بداية شهر شباط أعلن مجلس إدارة البنك البريطاني الآسيوي HSBC الذي يعد ثالث أكبر شركة مالية عملاقة على مستوى العالم، وأحد كبار المستثمرين في قطاع الرهون العقارية الأمريكية، أنه قام بتوضيب ما يزيد عن عشرة مليارات دولار تحسباً لخسائر متوقعة من قبل مدينين من نوع سوبرايم Subprime. وبعد ذلك بقليل أعلنت الشركة المالية التابعة لشركة جنرال موتورز General Motors عن خسارة مليار دولار في قطاع سِبيرايم. وتبع ذلك انهيار أولى صناديق التحوط (انظر ص٧٠) لدى البنك السويسري العملاق UBS بسبب الرهون العقارية CDO. وأخيراً في شهر نيسان أدلى المحتالون من وكالة موديز Moody's باعترافهم للمرة الأولى بأن قروض سوبرايم التي سبق وقيموها ستكون خاسرة على أساس احتمالٍ أعلى بثلاثة مرات مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٤. ولكن في الآن ذاته ادعت الوكالة بأنه سوف لا يكون هناك (إلا عدد قليل لا يذكر من إنقاص للقيم) فيما يتعلق بالأوراق المتميزة بالنوطة A[٩٩].

مؤجج الحريق، الرجل المستقيم، السيد أكرمان ACKERMANN

إلا أنه أخيراً وفي هذا الوقت بالذات كانت الشكوك تنصب على السوق. إذ إن أوراق CDO ولو كانت ذات شهادة جيدة لم تعد مضمونة. وتتالت صناديق الاستثمار في تعرضها للمشكلات واحدة بعد أخرى بشأن الحصول على المال، لأن الدائنين لم يعودوا يقبلون مشتقات الديون على أساس أنها ضامنة. وعندما كانت الصفقات القديمة تنتهي مثل ما كان أجل ديون ثلاثة أشهر الواسعة الانتشار ينتهي، فإن المشترين كانوا يتباطؤون فيما يتعلق بالتمديد. وعلى هذا فقد تحول انهيار كلا صندوقي الاستثمار التابعين لشركة

بير ستيرنس Bear Stearns في نهاية المطاف إلى تظاهرة حقيقية، إذ إنَّ مديريها قاموا بتمويلها عن طريق قروض قصيرة الأمد بمبلغ ١٦ مليار دولار. وعندما طالب الدائنون الأوائل بإعادة أموالهم، قدم لهم البنك الأساس التابعين له ثلاثة مليارات دولار. وعلى الرغم من ذلك لم يعد هناك من يرغب بالتعاطي مع صندوق الاستثمار. وعندما لم يعد بإمكان القائمين على صندوق الاستثمار إيجاد المال المطلوب قام الزملاء من بنك الاستثمار ميريل لينش Merill Lynch بالتصرف بلا هوادة. حيث صادروا قسماً من سندات الدين CDO (انظر ص٧٠) الذي كان يخصهم ومن ثم عرضوه للبيع. وبعد ذلك حدث ما يلي:لم يعد أحد من البنوك التي امتدحت بذاتها البارحة المخاطر الموزعة كان على استعداد لدفع ولو ما يقرب من الأسعار التي وضعها الدائنون وشركة بيرستيرنس. وفجأة أصبح واضحا:أن الرياضيات العصية على الفهم التي بنيت عليها ما يسمى منتجات استثمارات منظمة كانت بلا مصداقية. وعند ذلك فقط قامت الشركات الاستشارية بسحب نوطاتها الجيدة جداً. إذ عمدت شركة موديزMoody's الاستشارية بعد أسابيع قليلة إلى تخفيض مستوى التقييم لحزم CDO كبيرة عددها ٦٩١ كان منها ٢٢٨ حائزاً على النوطة A لدى بيعه. وقد علق على ذلك فاحصو قروض (بأنه قد اتضح بأن هذه القروض أثبتت أنها سيئة بدرجة عالية أكثر مما كان متوقعاً)[١٠٠].

ومنذ الآن فصاعدا لم يعد هناك من إمكانية للتوقف . إذ إنه فجأة أصبح واضحا ماذا كانت تعنيه كلمة قرض (Credit) ذات الأصل اللاتيني وتعني (الثقة). لأنه على أساس من الثقة فقط تبنى جميع التعاملات بالمال. وسبب واحد فقط يجعل كل إنسان مستعدا لأن يبادل عملا مضنيا أثمر منتجات قيمة مقابل رزمة من قصاصات ورق ملون، وهو أن الآخرين يفعلون ذلك أيضاً. لأن المال والقروض ليست إلا عبارة عن ثقة متراكمة ترتكز على أساس من القواعد المعترف بها. وعندما ينتقض ذلك، أي على سبيل المثال عندما يقوم بنك إصدار النقد بطرح كثير من النقد للتداول، فستنخفض القيمة الشرائية لذلك النقد، وعند ذلك فإن انعدام الثقة لا يعود بالإمكان إيقافه.

وهذا ما حصل بالضبط ابتداءِ من عام ٢٠٠٧ في سوق القروض على مستوى العالم. حيث هوت الثقة إلى مستوى الصفر. قروض بقيمة مليارات كثيرة من الدولارات أو اليورو أو الين الياباني كانت مغلفة على شكل مشتقاتDerivate بيعت ومن ثم أعيد تغليفها وبيعها مرة تلو أخرى بعد تغليفها من جديد. وفيما يتعلق برهون عقارية من نوع سبرايم Subprime (انظر ص٧٠) على الأقل فإن ذلك قد جرى بالاستعانة ببيانات خاطئة عن الضمان المطلوب في حال التخلف عن الدفع. وقد علق على ذلك ويليام غروس William Grossرئيس أكبر شركة في العالم لصناديق الاقراض لدى مؤسسة Pimco المديرة للثروات التابعة للشركة العملاقة أليانتس Allianz معبراً عن المزاج السائد بما يلي(عندما تقوم الشركتان الاستشاريتان موديز وستاندارد وبورMoody's، و Standard & Poor بعمل سيء على هذا النحو فكيف يمكن للسوق أن يثق من أنهما لم يصنعا الخطأ البنيوي ذاته لدى منتجات أخرى من النوع نفسه أيضاً ؟).[١٠١] إذ ما عاد أحد يعرف القيمة الحقيقية لتلك الأوراق المخترعة. واستناداً إلى ذلك لم يعد أحد يريد شرائها، ولم يعد أحد يريد إعطاء قرض على أساس أن تلك الأوراق هي الضمان. فبين ليلة وضحاها تقريباً كانت الطفرة بذلك قد إنتهت فيما يتعلق بمشتريات الشركات الصناعية والتجارية الممولة عن طريق القروض. وفي الشهور الستة حتى تموزعام ٢٠٠٧ أعلنت شركات صناديق أسهم خاصه ايكويتي فاندزEquity-Fonds (انظر ١٣ من المقدمة) مثل بلاكستون Blackstone وKKR وغيرها أنها قد ضمت إليها شركات بقيمة ٣٤٠٠ مليار دولار، وهذا مبلغ يعادل ما تم نقله في العام الماضي بكامله. إلا أن معظم الصفقات التي كان مخططاً لها مسبقاً لم تتحقق. لهذا فإن الفرع المهني في عالم المال المسمى مهنة الجراد قد أجبر على أخذ إجازة إجبارية عوضاً عن الحصول على قروض. التي بانقطاعها اختفى النقد الذي كان يحرك أسعار الأسهم. وفجأة انهارت البورصات من هونغ كونغ إلى فرانكفورت. حتى إنّ مديراً للأموال في كوالالومبورعاصمة ماليزيا عبر عما حدث بـــ (حمام الدم) [١٠٢].

وتلك هي الحالة أيضاً التي أوصلت القائمين على بنك الاقراض الألمانيIKBورئيسهم أورتزايفن Ortseifen إلى الإفلاس. وبكل بساطة فإن المال المخصص لشركتيهم راينلاند Rheinland وراينبريدج فاندز Rhinebridge-Fonds كان قد نفذ. ولم يعد باستطاعتهم تجديد أوراقهم ذات الثلاثة أشهر، وتوجب عليهم إعادة ثمن الأوراق القديمة، في حين أن سندات ديونCDO التي امتلكوها كانت غير قابلة للبيع. وتوجب على البنك فجأة أن يدفع مليار يورو لم يكن بالمستطاع إيجادها خلال فترة وجيزة. ولم تؤد محاولة الحصول على المال من أكبر بنك ألماني دويتشه بنك Deutsche Bank إلا إلى التعجيل بالنهاية. ومع أن القائمين على البنك المذكور كانوا قد باعوا إلى بنك IKB قسماً من تلك الأوراق، إلا أنهم لم يكونوا راغبين إعطاء بنك IKB قرضاً على أساسها. وعوضاً عن ذلك قام جوزيف أكرمان Ackermann بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٧ شخصيا بإبلاغ السلطة الرقابية المسماة BaFin في مدينة بونBonn الألمانية (من أنه يوجد لدى بنك IKB وضع سيء) وذلك ما عبر عنه في وقت لاحق. إضافة إلى ذلك فقد قام بوضع سيناريو لمسرحية جديدة عن الرجل المستقيم التقليدي المحافظ، المتعاون في حقيقة الأمر مع صانعي الحرائق، بالرغم أنه ينصح بالحذر لدى التعاطي مع النار.

إذ امتدح ما قدمه بادعائه أنه بفضل عملية الإنقاذ التي بادر إليها (استطعنا أن نجد حلاً خلال يومين، وتمكنا من تجنب اضطرابات كبيرة في سوق المال الألماني). وفي الحقيقة فإن عملية الإنقاذ تلك كانت قد نظمت على أكتاف دافعي الضرائب. ذلك الإنقاذ الذي حمى بقية المؤسسات المالية الألمانية من أن تقع في ذات الحفرة بسبب سحب الثقة بها من قبل شركاتها الأجنبية. وبناء على ضغوط من قبل سانيو Sanio رئيس BaFin وهي المؤسسة الاتحادية من أجل مراقبة الخدمات المالية، ومن قبل وزير المالية الألماني بير شتاينبروك Peer Steinbrueck قام كل من مؤسسة الإقراض من أجل إعادة الأعمار التابعة لدولة ألمانيا KfW ومجمع اتحادات البنوك المسماة

صناديق التوفير في ألمانيا بتعويض القسم الأعظم من خسائر بنك الإقراض الألماني IKB بمقدار ٥,٣ مليار يورو التي سببتها مغامرة راينلاند Rheinland المذكورة. وكذلك شاركت البنوك الخاصة عبر الاعتمادات المالية المفروضة قانونياً، المخصصة لتأمين الاستثمارات والتي يوجبها القانون بمبلغ ٩٢٥ مليون يورو فقط. أما الخسائر الحقيقية نتيجة انهيار أسعار أوراق CDO (انظر ص٧٠)، فإن تحمل أعبائها سيقع كما هو متوقع على كاهل رأس المال الأساسي لبنك IKB وعلى المساهم الرئيسي بنك KfW المذكور. وقد ألقى أكرمان Ackermann مسؤولية ما حدث على القائمين على بنك IKB وحدهم دون غيرهم. وعلق أيضاً بأن الوثوق بالوكالات الاستشارية كان ضربا من السذاجة، وأن المسؤولين عن تسيير أعمال البنك كانوا مقصرين في عملهم[١٠٣].

مع العلم بأن ممثلي شركته العملاقة (البنك الألماني Deutsche Bank) كانوا هم الذين يصطادون الزبائن بواسطة نوطات الموثوقية الصادرة عن الشركات الاستشارية التي اعتمدوا عليها. فقد نشرت الجريدة المختصة بشؤون المال اللندنية ريسك Risk بأن البنك الألماني المذكور قد باع وحده إلى بنك IKB مشتقات ديون أمريكية بقيمة ٥٠٠ إلى٦٠٠ مليون يورو حتى بداية عام ٢٠٠٤. وبهذا فإن البنك الألماني الذي مديره أكرمان كان قد ربح من تعامله المذكور مع بنك IKB ما بين٢٠ إلى ٣٠ مليون يورو، الأمر الذي صنفه الصحفيون المختصون في عام ٢٠٠٤على أنه ذو (مخاطرة من نوع فريد)[١٠٤]. وقد سخر هاينريش هازيس Heinrich Haasis رئيس اتحاد بنوك صناديق التوفير الألمانية بأن الشخص ذاته المتمثل في رئيس البنك الألماني الذي قدم لنا التعليقات المذكورة هو الذي(حصل فيما سبق على الأرباح الوفيرة من الـــ Conduit (أنظرص٧٠) الذي ورط بنك IKB وهو الذي جعل من ذاته مستشارا للوقاية من الحرائق، مع أنه كان قبل ذلك يقوم بتوريد كميات كبيرة من المحروقات)[١٠٥].

وبالطبع فإن المشادة تلك التي حصلت في ألمانيا لم تكن تعني شيئاً بالنسبة إلى الفوضى المتزايدة في أسواق المال. إذ أن أزمة الثقة كانت تتصاعد أسبوعا بعد آخر بشكل مطرد. وبما أن أحدا لا يعرف أين وما هي المخاطر التي يمكن أن تحصل، فقد انهار واحد من أهم أسواق القروض جميعاً في أوروبا والولايات المتحدة، إلا ما كان من ذلك قائما بين البنوك بذاتها. فما كان بديهياً وشائعاً مثل (إعطاء السيولة النقدية) من قبل بنك إلى بنك آخر حتى اليوم التالي لم يعد ممكنا. ولم يكن يحصل على النقد إلا من كان يعرض فائدة أعلى بكثير من الفائدة الأساسية التي يفرضها على السوق كل من البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الأمريكي. إلا أن القروض تعني دم الحياة بالنسبة للاقتصاد الوطني. فعندما ترتفع أسعار القروض فجأة فإن الدورة الدموية تجف. ولذلك فإن آلة النقد العالمية بكاملها أصيبت بالتوقف وأحدثت سلسلة من الانهيارات، منها أيضاً صندوق الاستثمار ذاك الذي عهدت إليه جامعة هارفارد Harvard بجزء من ثروتها. إذ فقد الصندوق المذكور ١,٥مليار دولار فتوجب إغلاقه. والآن يتوجب على كبار الأكاديميين أن يقتصدوا أيضاً.

وعندما تحصل مثل تلك الخسائر فإنه لا يمكن تجنب سلاسل ردود الفعل. فمثلاً يتوجب على صندوق التحوط Hedge Fonds Aآ (انظر ص٧٠) دفع القروض المتوجبة عليه، لأن البنك ب لم يعد يقبل مشتقات الرهون العقارية على أساس أنها ضامنة. لذلك لا يبقى أمام الصندوق المذكور إلا أن يبيع بأي سعر كان، ولهذا يتابع سعر الصرف، انحداره. وبالنتيجة تفقد الاستثمارات لكثير من الصناديق الأخرى قيمتها أيضاً، بحيث يعمد دائنوهم إلى المطالبة بإلحاح باسترجاع ديونهم. لذلك فإنهم يبيعون كل شيء يمكن أن يباع، وبهذا تنتقل عدوى انحدار أسعار البورصة إلى بورصات الأسهم. وفي وقت ما يحدث أن أسعار البورصة تنحدر إلى حد كبير بحيث إن كثيراً من القائمين على الصناديق لا يعود بإمكانهم خدمة ديونهم. ومن ثم فإن البنوك تفتقد النقد، وبدورها لا يعود بإمكانها تسديد ما عليها من التزامات، وعندئذ يتوجب عليها

أن تأخذ لصالحها مزيداً من الديون. أما المؤسسات المصرفية التي ما زالت تمتلك المال السائل في حساباتها، فإنها تتمسك بما تملك وتطلب زيادات على الفائدة، لأنها لا تعرف ماهية المخاطر المخبأة في دفاتر حسابات الآخرين.

وبما أن جميع مشتقات الديون أصبحت فجأة غير مأمونة، فقد أصيب على سبيل المثال مبلغ الـــ ٨٠٠ مليون يورو بالضرر أيضاً. ذلك المبلغ الذي وظفته شركات التأمين على الحياة الألمانية وصناديق التقاعد لدى صندوق الاستثمار التابع لبنك أوبنهايم Oppenheim في مدينة كولن Koeln الألمانية. وهذا الصندوق بدوره قام أيضاً بتوظيفات في مشتقات ديون أوروبية فقط. وقد اشتكى المسؤول عن إدارة الصندوق لدى بنك أوبنهايم (من أن البنوك على مستوى العالم لم تعد تقيم أسعار البورصة لأوراقنا، وأن الأزمة الأمريكية قد أصابتنا بالعدوى من دون أن يكون لنا دخل فيما حدث)، وكذلك اشتكى معه ملايين من الألمان الذين ادخروا المال لدى شركات التأمين على الحياة[١٠٦].

وبهذا فقد نشأت عام٢٠٠٧ حلقة مفرغة وقع فيها أيضاً أولئك المستثمرون الذين لم يوظفوا أبداً أي سنت Cent في أوراق الرهون العقارية الأمريكية.

وعلقت صحيفة فايننشال تايمز Financial Times ذات العدد الأكبر من القراء في عالم المال على ذلك:(بهذه الطريقة فإن أسواق المال قد جعلت الاقتصاد العالمي رهينة لديها).[١٠٧] وفي نهاية المطاف لم يعد بوسع القائمين على إصدار النقد في فرانكفورت وواشنطن وطوكيو إلا أن يقوموا بحل المشكلة عن طريق إعطاء قروض إضافية خلال ثمانية وأربعين ساعة يومي التاسع والعاشر من شهر آب عام٢٠٠٧ بما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار إلى البنوك من أجل إيجاد (سيولة نقدية) وإعادة تخفيض سعر الفائدة في السوق إلى المستوى المرغوب فيه، وذلك على الأقل من أجل النقد اليومي. أما البنك المركزي الأمريكي فقد قبل بعض المشتقات على أساس أنها ضمانة، وخفض بعد أسبوع الفوائد الأساسية أيضاً، فساعد بذلك مجدداً على زيادة ضخامة كميات النقد، وبذلك فإنه قد قام بتحرير المضاربين بطريقة غير مباشرة.

وبالطبع فقد كانت ردة الفعل في الأسواق لا تبعث على الطمأنينة، لأن القائمين على إدارة الأموال لدى صناعة المال العالمية لم يعودوا يظنون بأن الأزمة قد تكون سيئة، لا بل إنهم عرفوا الآن أنها سيئة بالفعل. لأن التدخل الحازم للقائمين على حماية النقد كان له أثره كما لو كان تحذيرا عالي الصوت من نار مندلعة في قاعة سينما تغص بالمشاهدين. حيث الجميع يندفعون نحو المخرج. تبعا لذلك فقد تابع سوق القروض نضوبه، فانهار العالم ثانية لدى بعض أمراء المال من أمثال آدم أبلغارث Adam Appelgarth رئيس بنك الرهن العقاري البريطاني نورثرن روك Northern Rock الذي قال خلال مقابلة تلفزيونية إن التاسع من شهر آب بدا له وكأنه اليوم (الذي توقفت فيه الكرة الأرضية عن الدوران).[١٠٨] لقد استطاع أبلغارث خلال ستة سنوات أن يجعل من مؤسسته الريفية ما يشبه مؤسسة ألدي Aldi الألمانية (انظر في الأسفل) فيما يتعلق بالناس الذين قاموا بتعمير منازل لهم عن طريقه. أما الذي حدث فهو أن الملياردين من الجنيهات الإسترلينية (ما يعادل ثلاثة مليارات يورو) التي هي المدخرات المودعة لديه لصالح زبائنه لم تعد كافية ليقوم بالتزاماته. ولذلك اضطر أن يلعب أيضاً اللعبة الأمريكية، إذ مول رهونه العقارية الرخيصة بنقد مستقرض ولأجل قصير. وعندما تسرب خبر وقوع مؤسسة نورثرن روك في صعوبات، فقد حصل شيء لم يكن أحد يراه ممكناً. لأنه وللمرة الأولى منذ عام ١٨٩٦ عاشت بريطانيا انهياراً حقيقياً لبنك ما. حيث اندفع مليون ونصف مليون من المدخرين إلى فروع البنك المذكور ووقفوا ثلاثة أيام من أجل سحب مدخراتهم وتفريغ حساباتهم. وبذلك أصبح البنك بين عشية وضحاها مفلساً. ولكن عندما أعلنت الحكومة البريطانية ضمانها لجميع الأموال المودعة لدى البنك المذكور، بدأ الذعر بالتراجع ولم يبق أمام الحكومة البريطانية إلا تأميم البنك في شباط عام ٢٠٠٨.

(ألدي Aldi هي سلسلة سوبر ماركت (Supermarkt) لبيع المواد الغذائية منتشرة في جميع أنحاء ألمانيا. وكانت بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية عبارة عن دكان صغير يملكه الأخوان البرِشت Albrecht) .

إلا أن مأساة البنك المذكور قد تحولت بذاتها على مدى الشهور اللاحقة إلى حادث عرضي. حيث تبين أنه لم يكن مصرفيون ألمان من الذين يزاولون أعمالهم في الأقاليم وليست لديهم أية فكرة عما يحصل في الخارج هم وحدهم الذين كانوا بواسطة صناديق استثمار مشكوك بها يلعبون لعبتهم خارجين عن قوانين الميزانيات وغير عابئين بالرقابة المصرفية. إن بنك IKB وبنك إقليم زاكسن Sachsen قد قاما فقط بتقليد ما كان شائعاً منذ سنوات لدى أوساط الأسماء اللامعة في عالم المال الغربي. إذ من بنك دريسدنر الألماني Dresdner Bank إلى بنك HSBC البريطاني، ومن بنك سوسييتيه جنرال الفرنسي Societe General إلى بنك أوف مونتريال الكنديBank of Montreal، جميعهم أخذوا (Conduit) (انظر ص١٥٧) في المناطق الرمادية المتواجدة في مراكز (الجنات الضريبية خارج البلاد Offshore وحصلوا على قروض ذات ثلاثة حتى ستة أشهر من سوق المال ووظفوها لآجال طويلة في حزم CDO (أنظرص٧٠) ذات فوائد مرتفعة. وبالتوازي مع النظام المصرفي الرسمي، فقد نشأت سلسلة كاملة من بنوك الظل غير الخاضعة لأية رقابة كانت تحرك قروضاً ذات أحجام عملاقة تصل إلى حوالي بليون أو ألف مليار دولار. وقد وجد بوب جانجواه Bob Janjuah المختص بمراقبة بورصة فيما يتعلق بالقروض، والذي يعمل لدى بنك رويال بنك أوف سكوتلاندRoyal Bank of Scotland (أن نصف القروض المعطاة في الولايات المتحدة قد مرت أخيراً عبر هذا النظام، وأن عالم بنوك الظل قد كبر بشكل لا يصدق).[١٠٩]

وبطبيعة الحال فإن بنوك الظل ذات سلبية كبيرة. إذ ليس لديها الحق في الحصول على قروض في حالة الضرورة من البنوك المركزية، لأنها من الناحية الرسمية غير موجودة البتة بالنسبة للمراقبين ومالكي الأسهم. وفي تموز عام ٢٠٠٧ لم يعد يوجد مستثمر خاص يريد أن يشتري قروضاً ذات أمد قصير معطاة من تلك الأشباح. وبما أن سندات الديون يجب أن تدفع فلم

يبق أمام البنوك الأساسية إلا أن تعيد بنوك الظل التابعة لها إلى ضوء الميزانية الرسمية. ولذلك وبصورة حتمية أخذ بنك كبير بعد آخر في الوقوع في حالة سيئة. بحيث افتقد الحد الأدنى الواجب بحسب القانون من رأس المال الخاص من أجل القيام بالتزامات بعشرات المليارات لم يعد تنفيذها ممكنا. ذلك أن أمراء المال عمدوا لسنوات عديدة إلى توفير نفقات تلك الحصالة الضامنة، إلا أن ذلك انعكس وبالا عليهم. وفي الآن ذاته انهارت قيمة حزم CDO المشتراة، وتبعا لذلك فقد أجبروا على شطب خسارة القيمة.

لهذا فقد توجب على مارسيل رونر Marcel Rohner الذي كان قد عين حديثاً رئيساً للبنك السويسري الكبير UBS في مطلع شهر كانون أول عام ٢٠٠٧ أن يرفع الراية البيضاء، فكان الأول في ذلك. لأن فقدان القيمة لما يزيد على أربعة عشر مليار دولار أوقعت المؤسسة المالية العملاقة في أول خسارة سنوية لم تحدث في كامل تاريخ المؤسسة التي تعد أكبر مدير للثروات في العالم، وتتميز حقيقة على أنها عنوان للموثوقية. وبعد فترة وجيزة تبع ذلك كامل السلسلة تقريبا من البنوك الكبيرة العالمية، ومن بينهم عمالقة شارع البنوك في نيويورك وول ستريت Wall Street مثل مريل لينش Merrill Lynch ومورغان ستانلي Morgan Stanley. وسجلت أيضاً مجموعة سيتي غروبCitigroup وهي أكبر بنك في العالم أعلى خسارة بلغت ٢٥ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٧ يضاف إليها ما يزيد عن نصف قيمتها في سوق البورصة. وخسرت أيضاً رئيس مجلس إدارتها تشارلز برينس Charles Prince والموظفين الذين كانوا مسؤولين عن دزينة الـ(Conduit) التي جمعتها المؤسسة العملاقة. وبالإجمال فإن البنوك الكبرى كانت قد سجلت في دفاتر حساباتها حتى نهاية شباط ٢٠٠٨ خسائر بحوالي ١٢٠ مليار دولار. وبحسب توقعات المحللين الماليين العاملين في بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs في نيويورك فإن المبلغ المذكور سوف يتضاعف مرة أخرى خلال عام ٢٠٠٨.(١١٠) أما وزراء المال لمجموعة السبعة الكبار G7 فإنهم يتوقعون خسائر بحوالي ٤٠٠ مليار يورو، وهذا أيضاً سوف لا يكون الختام كما هو متوقع. فقد حذر نورييل روبيني Nouriel Roubini

بروفسور سوق المال في نيويورك، الذي تنبأ في عام ٢٠٠٦ بانهيار الرهن العقاري، حذر في شباط عام ٢٠٠٨ من أن تنتقل موجة الأزمة إلى سوق بطاقات الدين وقروض المستهلكين، وكذلك كامل قطاعات القروض التي صرفت على مشتريات شركات الاستثمار في الأسهم الخاصة(أنظر ص١٥٧) Private-Equity-Branche ولهذا فقد علق روبيني على ذلك من أنه في النهاية من المتوقع حدوث خسارة تقدر بألف مليار دولار، وأن (انهياراً عضوياً) للنظام المالي سيكون دائماً أكثر احتمالاً[١١١].

وبصورة إجبارية توجب على البنوك وصناديق الاستثمار ذات العلاقة الإقلال بشدة كبيرة من إعطاء قروض جديدة، وبما يعادل بليوني دولار على مستوى العالم بحسب تقديرات بنك غولدمان ساكس. وفي الوقت نفسه كان مليونان من المنازل تنتظر البيع بالمزاد العلني الإجباري. فقد هبطت أسعار العقارات في طول البلاد وعرضها، وهبطت معها القوة الشرائية لأصحاب المنازل. ومع أن البنك المركزي الأمريكي قد خفض أخيراً الفوائد في سوق المال حتى إلى ما دون نسبة التضخم النقدي، فإنه لم يعد بالإمكان تجنب الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. فالفوائد المنخفضة بإمكانها أن تحرك الاقتصاد عندما تكون الشركات مدينة فوق طاقتها. ولكن عندما تكون البنوك بحاجة إلى النقد، فإن عليها أن تعوض خسائرها قبل أن تتوسع في أعمالها. وتلك ظاهرة دفعت بالاقتصاد الياباني إلى الجمود لمدة تزيد عن عقد كامل من الزمن، بالرغم من فائدة قيمتها صفر بعد انهيار سوق العقارات عام١٩٩٠.

وعلى الأرجح فإن هذا المصير سوف لا تصل إليه الولايات المتحدة. لأنه وبالتوازي مع افتضاح خسائرهم، فإن المقامرين بالمليارات من المشتغلين في عالم المال العالميين بدؤوا بعملية إنقاذية لشركاتهم العملاقة حتى لا يصيبها الزوال. إذ استطاعوا أن يكسبوا صناديق الاستثمار التابعة للدولة من الصين وكوريا وسنغافورة ودول النفط العربية على أنهم مساعدون في وقت الضيق. فقد اشتروا أسهما بعشرات المليارات. وطرحت بنوك سيتيغروب Citigroup سندات قروض أسهم جديدة بقيمة ٢١,٥ مليار دولار. وكان المشترون مديرو الثروات التابعون للدولة في كل من سنغافوره والكويت

وأبوظبي والأمير السعودي الوليد بن طلال. ولدى بنك UBS وبنك ميريل لينشMerill Lynch أصبحت أيضاً دولة سنغافورة مساهما كبيراً، وكذلك كوريا الجنوبية. كما أن الصينيين أصبحوا عبر ممثلي مؤسسة الاستثمار الصينية China Investment Corporation شركاء في بنك مورغان ستانلي Morgan Stanley. أما ما يتعلق ببنك بيرستيرنس Bear Stearns الذي اندلعت منه الأزمة بواسطة إفلاسات صناديق الاستثمار التابعة له، فلم يعد بالإمكان القيام بأي شيءٍ لمساعدته. فقبل أن يحصل بنك سيتيك Citic الصيني على موافقة الحكومة الصينية من أجل الاشتراك بمليار دولار، الذي كان قد أعلن عنه، كان بنك الاستثمارات المذكور قد أشرف على نهايته. وبعد محاولة إنقاذ فاشلة من قبل البنك المركزي الأمريكي، قام البنك الكبير مورغان تشاز JP Morgan Chase بشراء البنك المنهار بثمن بخس.

وقال المؤرخ الاقتصادي تشارلز غايست Charles Geisst (لم يحدث أبداً ومنذ زمن ما قبل الحرب العالمية الأولى أن قامت مؤسسات أمريكية بجلب هذه الكمية الكبيرة من المال الأجنبي) واضعا بذلك ما حدث في إطاره الصحيح. إذ إنَّ الغزو السلمي لرأسماليي الدولة من العرب والآسيويين بدعوة من قبل أكبر القائمين على الأعمال Topmanagers يشكل منعطفا تاريخيا في تاريخ الرأسمالية. وهذا الغزو مليء بالسخرية اللاذعة. إذ إنَّ أولئك المديرين للثروات لصالح الدولة بالذات ودون غيرهم يقومون بالتخطيط على المدى البعيد، ولا يتوجب عليهم الخضوع لإملاءات مبدأ الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح على إيقاع ربع السنة. أولئك ودون غيرهم من دهاقنة عقيدة السوق، الذين صعدوا الآن إلى مرتبة الشركاء البارزين في عقر دار الرأسمالية المالية الأمريكية. وفي أثناء المفاوضات الجارية عكف السياسيون على ضفتي المحيط الأطلسي على إيجاد أنظمة قاسية من أجل تصعيب دخول موجهي السوق من الشرق الأدنى والأقصى في شركات بلادهم العملاقة. وتعقيبا على ذلك فقد عنونت جريدة وول ستريت جورنال Wall Street Journal أهم صحيفة تعنى بالاقتصاد الأمريكي بكل بساطة (إن العالم ينقذ وول ستريت).[١١٢]

فساد كبار الأثرياء عوضاً عن التنظيم

لم يستطع الاقتصاد العالمي أن يتجنب هذا التراجع الشديد. إذ إنّه عن طريق هبوط أسعار الأسهم وسندات الديون، فقد تمت خسارة قيم بحجم مئات الآلاف من مليارات الدولار واليورو والين. وقد تضرر من جراء ذلك ملايين من المدخرين في البنوك ومن أصحاب المنازل وقذف بهم نحو الدمار. إلى ذلك فقد توجب على دافعي الضرائب أن تنزف دماؤهم من أجل تعويض الخسائر والضمانات التي أقرتها الدولة بالمليارات من دون أن يسأل أي برلمان عن رأيه. وهذا ينطبق على الوصف الصائب الذي أطلقه كاينز Keynes على تلك الحالة فيما سبق حين قال (لقد كان التطور الاقتصادي العالمي للمرة الثانية منتجاً ثانوياً لنشاطات ناد للقمار).

إلا أن من العجيب أن الحكومات المسؤولة في أمريكا وأوروبا واليابان قد تصرفت مع تلك الظاهرة وكأن الأمر يدور حول خلل بسيط. أما مفوضية الاتحاد الأوروبي فلم تفعل شيئاً، مع أنها مسؤولة عن المصالح العالمية للاقتصاد الأوروبي. وعدا ذلك فإنها دوماً لا تتوانى عن تقديم أنظمة جديدة. فقد رفض تشارلز ماك غريفي Charles Mc Greevy ممثل الإتحاد الأوروبي المعتمد تطبيق أنظمة أكثر صرامة في مجال الأعمال المالية، بحجة أن القطاع المصرفي ذو تنظيم جيد. وكذلك فإن وزير المالية الأمريكي هنري بولسون Henry Paulson كان يرى أن أنظمة جديدة سوف تكون غير مجدية. وعندما سئل عما إذا كان انعدام الأنظمة سبباً في الأزمة أجاب إنَّ (التاريخ) يبين (بأن السياسة تلقى صعوبة في البقاء عاليا عند حصول إنجازات خلاقة)[١١٣].

واشتكت المستشارة الألمانية مركل Merkel بأنّه من غير المقبول (أن خطأً في تقييم خطر في مكان ما يتوجب دفع ثمنه من قبل كامل المجتمع العالمي)[١١٤]. إلا أنها لم تقدم أية مقترحات جدية لإصلاح النظام المالي العالمي. وكذلك فإن وزير المالية الألماني من الحزب الديموقراطي الاجتماعي شتاينبروك Steinbrueck وجد أن (رأسمالية نوادي القمار العالمية فيها شيء موحش). ومع ذلك فقد وعد بالاشتراك مع زميلته الفرنسية

كريستين لاغارد Christine Lagarde بعد لقائهما في برلين بأنه (ليس هناك من تنظيم جديد) موضحا الأسباب (بأن ذلك ممكن على المستوى المحلي الوطني، إلا أنه غير ذي جدوى، أما على المستوى العالمي فإننا لا نستطيع القيام بذلك، مشيرا إلى الهموم في الدوائر الأنكلوسكسونية)(١١٥).

لقد كان ذلك تعبيراً بأسلوب دبلوماسي، مع أنه ذكر السبب القاسي للمشكلة: حيث إن الحكومات البريطانية والأمريكية أياً كان الحزب الذي أوصلها إلى السلطة، تقاوم منذ عشرات السنين كل محاولة لوضع حدود ضيقة للمغالاة في صفقات المضاربة لدى صناعة المال. وهذا ما خبره الآن مجددا الوزير شتاينبروك. ففيما سبق انعقاد مؤتمر القمة للدول الثمانية الكبار G8 في منتجع هايليغندام Heiligendamm الواقع على شاطئ البحر في شمال ألمانيا، حاول بسبب إلحاح مراقبه المالي سانيو Sanio أن يضع على الأقل نوعاً من قائمة دولية لاستثمارات صناديق التحوط -Hedge Fonds من أجل إيجاد مزيد من الوضوح فيما يتعلق بمدى الأخطار. إلا أن هذا الاقتراح المتواضع قوبل بالرفض القاطع من قبل زملائه الذين أتوا من لندن ومن واشنطن.

وهذا الرفض يعني انعدام المسؤولية قياساً على الأضرار التي لحقت ببقية البشرية. إذ إنّه يكمن خلف ذلك المأزق الأساسي للسياسة في عصر العولمة. لأن الاقتصاد المتشابك عالميا يتطلب تنظيماً عالميا. إلا أن أية حكومة من الحكومات لا تمثل إلا مصالحها الوطنية. ففي كلا الدولتين (الأنكلوسكسونيتين) تسيطران على العقول حتى يومنا هذا الفرضية القائلة إنّ اقتصادياتهما الوطنيتان تستفيدان من الأوضاع الفوضوية في سوق المال العالمي، لأن النفقات التي تصرف من أجل التحكم بالأضرار يتم صرف معظمها خارج بلديهما. ففي حالة بريطانيا الكبرى فإن ذلك ينجم بسبب ضخامة المركز المالي في لندن. حيث إنّ حي البنوك الذي يسمى بحسب التقاليد سيتي City يكسب أرباحا تقدر بحوالي ١٢ بالمئة من الناتج القومي البريطاني وذلك باعتباره أكبر مكان في العالم لتجارة العملات والأوراق

المالية ولا تتجاوز مساحته ١,٥ كيلومتر مربع. وصناعة المال بمجملها هي القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد البريطاني، وتقدم حوالي ثلث فرص العمل في بريطانيا التي تتضمن أيضاً الخدمات الضرورية. أما في الولايات المتحدة فإن قطاع المال يعد من القطاعات القليلة القادرة على المنافسة ويحقق مكاسب عن طريق فوائض التصدير، وذلك بالاتجار بالخدمات والأوراق المالية.

وتقليدياً فإن السياسة وصناعة المال مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقا في كلا الدولتين. إذ لا يقف دور وول ستريت Wall Street عند حد تقديم أعضاء للحكومة بانتظام. فمثلاً إن شركة غولدمان ساكس Goldman Sachs أخذت على عاتقها تقديم هنري بولسون Henry Paulson مرتين خلال عشرة سنوات ليكون وزيرا للمالية. ولكن إضافة إلى ذلك فإن الحرية المالية التي لا حدود لها بواسطة ضمانات حكومية أمريكية وبريطانية تتسبب في تراكم رهيب للثروة في أيد قليلة بحيث إن أصحاب تلك الأيدي يقومون بدورهم استناداً إلى قوتهم المادية بممارسة نوع من حق النقض ضد إصلاحات محتملة. فعلى سبيل المثال فإن العشرين من موظفي البنوك الكبار الذين يحصلون على أعلى المدخولات في شركتي برايفيت إيكويتي (صندوق أسهم خاصه، انظر ص١٥٧) Private-Equity وهيدج فاندز (صناديق التحوط، انظر ص٧٠ Hedge-Fonds) قد حقق كل واحد منهم في عام ٢٠٠٦ وسطياً دخلاً سنوياً خاصاً به بلغ ٦٥٨ مليون دولار(١١٦). وتلك هي مبالغ هائلة جداً، بحيث إذا ما قيس عليها الدخل السنوي لجوزيف أكرمان Ackermann رئيس البنك الألمانيDeutsche Bank البالغ ١٨,٧ مليون دولار فنجد أنه يساوي قيمة ما يسمى مصروف جيب.

وفي لندن فإنه يكفي غالباً التهديد بنقل إدارة ما للثروات إلى مكان آخر من أجل أن تكتسب المطالب الإصرار اللازم. أما في واشنطن فإن التمويل المباشر أو غير المباشر للحملات الانتخابية يؤدي إلى تبعيات مطابقة. حيث إنَّ تسعة من أصل أكبر عشرة من أماكن تجميع التبرعات لصالح الحملة الانتخابية من أجل إعادة انتخاب جورج بوش في عام ٢٠٠٤ كانت من

كبريات مؤسسات الاقتصاد العالمي. بحيث ابتداء من غولدمان ساكس Goldman Sachs وعبر سيتيغروب Citigroup إلى يو بي إس UBS فقد شاركوا جميعا في ذلك بمبالغ كبيرة بالملايين.(١١٧) ولدى السباق من أجل الانتخاب القادم للرئيس تكون أعداد كبيرة من مالكي صناديق التحوط (انظر ص٧٠) في مقدمة المشاركين لدى تمويل الحملات الانتخابية. فمثلاً عين رودولف جولياني Rudolf Giuliani المحافظ السابق لمدينة نيويورك، الذي فشل في ترشيح نفسه عن الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة بول سينغر Paul singer كمدير لتمويل حملته الانتخابية، وهو من مؤسسي شركة Fonds Elliot Associates ويقوم على إدارة سبعة مليارات دولار. أما هيلاري كلينتون فإنها اعتمدت الزوجين ليزا وريتشارد بيري Perry اللذين يديران شركة صناديق استثمار تملك أثني عشر مليار دولار. وأما خصم كلينتون باراك أوباما فقد اعتمد على دعم إيريك ميندش Erich Mindich رئيس شركة إيتون بارك Eton Park لصناديق التحوط، وعلى القائم على شركة صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة(انظر ص١٥٧) برايفت إكويتي Private-Equity جامي روبِن Jamie Rubin الذي هو ابن الرئيس السابق لشركة غولدمان ساكس، واعتمد أيضاً على روبرت روبِن Robert Rubin وزير المالية الأسبق. وحتى شباط عام ٢٠٠٨ فقد تبرع الموظفون الكبار في بنوك وبورصة وول ستريت في نيويورك لصالح أوباما بما مجموعه ٥,٣ مليون دولار.(١١٨) وعلى العكس من ذلك فإن شركة إس إي سي كابيتال SAC Capital أحد العمالقة في عالم المال، كانت تهدف إلى الموقع الهام فيما يتعلق بالأنظمة، فجمعت أكبر المبالغ من أجل تمويل الحملة الانتخابية لصالح عضو مجلس الشيوخ كريستوفر دودChristofer Dodd رئيس الهيئة المختصة بالبنوك في مجلس الشيوخ.

واستناداً إلى خلفية هذا النوع من الديموقراطية التي تعتمد على الثراء المالي من أجل ممارسة السلطة، فإن النقاش العالمي الدائر حول إعادة تنظيم النظام المالي منذ عشرات السنين يأخذ دائماً المسار ذاته. إذ في البداية حذر

علماء اقتصاد مرموقين، وكذلك مسؤولون عن الرقابة من أخطار محتملة وأوضحوا سيناريوهات أزمات. وفيما بعد طالب بعض وزراء من الاتحاد الأوروبي وبدعم من زملائهم اليابانيين أحياناً بتشديد الأنظمة. ولكنهم فشلوا أمام المقاومة من طرف واشنطن ولندن. وأخيراً تحصل الأزمة، إلا أن الجانب (الأينغلوسكسوني) لا يقدم إلا تنازلات لفظية (ليس لها واقع عملي ملموس). وأخيراً ومن أجل إعلان نتيجة جيدة تشكل لجنة يوكل إليها العمل من أجل تقديم توصيات. وهناك يجثم فوق الجانب البريطاني الأمريكي المسيطرون على الأعمال المالية والمصرفية في كل من وول ستريت في نيويورك وسيتي في لندن، بحيث إن جميع المقترحات والتوصيات لا تثمر إلا تحسينات سطحية.

ولذلك وعلى الرغم من أنه لا يوجد نقص في لجان دولية، إلا أنها لا تمتلك صلاحيات من أجل إحداث تغييرات حقيقية. والمثال البارز على ذلك هو منتدى الاستقرار المالي Financial Stability Forum (FSF). الذي أوجد بعد أن هزت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ كارثة اقتصادية أربعة دول آسيوية صاعدة، ومن ثم روسيا والبرازيل، تسببت في قذف ملايين من البشر في براثن البطالة والعوز. إضافة إلى ذلك فإن الأزمة أوصلت صندوق الاستثمار العملاق LTCM إلى حالة سيئة، بحيث إنه بواسطة قروض كبيرة جداً تقدر بالمليارات تم التمكن من تجنب انهيار النظام في آخر لحظة. ومنذ تلك (الأزمة المالية الأسوأ منذ الكساد الاقتصادي الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي كما وصفها الرئيس الأسبق بيل كلينتون) منذ ذلك الحين يجتمع مرتين في العام على الأقل مندوبون عن السلطات الرقابية والبنوك المركزية ووزارات المالية لدول المجموعة المسماة G10 ذوي المراكز المالية الكبيرة، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل أخذ الاحتياطات ضد أزمة مالية لاحقة. وقد قدمت منذ ذلك الحين تقارير كثيرة عن مخاطر صناديق التحوط (انظر ص٧٠) ومراكز أوفشور (جنات ضريبية خارج البلاد) Offshore وعن أخطار مشتقات الديون.

إذ أنه لم يحدث في السابق أن تكرر الإعلان بكثرة عن قرب حدوث أزمة مالية كما حدث فيما يتعلق بأزمة القروض عام ٢٠٠٧ .

وفي حزيران عام ٢٠٠٦ كان اقتصاديو بنك من أجل التسوية المالية الدولية (BIZ)التابع لمركز إصدار النقد في مدينة بازل السويسرية ذي السمعة الممتازة قد حذروا من(سرعة عطب القروض) وبخاصة ما يتعلق بالرهون العقارية على أنها (عامل مخاطرة). ومن أن المستثمرين تتهددهم (خسائر كبيرة غير متوقعة) لدى (الثقة المبالغ بها فيما يتعلق بتقديرات الوكالات الاستشارية). لقد كانت المعلومات عن المخاطر المتراكمة واسعة الانتشار، حتى إن خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي قد قاموا في نيسان عام ٢٠٠٧ بوصف دقيق جداً لسلسلة ردود الأفعال التي حدثت بالفعل بعد أشهر قليلة. [١١٩] وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يخطر في بال خبراء FSF المعينين من قبل الحكومات شيئاً أفضل من أن يطالبوا(بمزيد من انتظام السوق)، أو أن ينبهوا البنوك إلى القيام بالتدقيق في (مخاطر كل من يتعامل معهم). وشيء مشابه يسري على ما يسمى بهيئة بازل لمراقبة البنوك، وهي المنتدى المشترك لمراقبي البنوك وزملائهم من مراقبي البورصة وشركات التأمين أو نادي المصرفيين العاملين لدى بنك إصدار النقد، الذي يلتئم كل شهرين في مدينة بازل في سويسرة.

والقاسم المشترك لكل الهيئات أن التفاوض يتم بسرية، وأن القائمين عليها لهم علاقات متشابكة مع صناعة المال. فعلى سبيل المثال كان رئيس ما يسمى بمنتدى الاستقرار ماريو دراغي Mario Draghi رئيساً للبنك المركزي الإيطالي، وكان قبل صعوده إلى ذلك المركز شريكاً في شركة غولدمان ساكس. وكذلك فإن رئيس BIZ (أنظر ص ٨٦) لسنوات طويلة أندرو كروكيت Andrew Crockett يعمل حالياً لدى البنك العملاق مورغان تشاز Morgan Chase. وباعتبار أنه كان الناطق غير الرسمي لجميع مصرفيي بنوك إصدار النقد، فإن لديه أفضل العلاقات ويستطيع أن يضمن عدم

استصدار أية قوانين صارمة في أي مكان ما. وكذلك فإن كلا الرئيسين السابقين لفرع نيويورك لبنك Federal Reserve المختص برقابة نظام إصدار النقد الأمريكي يخدمان حالياً أولئك الذين كانت تجب عليهم مراقبتهم. أما جيرالد كوريغان Gerald Corrigan الذي كان يشتغل حتى عام ١٩٩٣ لدى بنك Fed في نيويورك فإنه منذ ذلك الحين عضو في هيئة إدارة بنك غولدمان ساكس ويقابل حالياً أيضاً أوتمار إسينغ Otmar Issing الذي كان لمدة طويلة رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي. وأما وليام ماك دونوغ William Mc Donough خليفة كوريغان فإنه يعمل في هذه الأثناء لدى بنك ميريل لينش Merrill Lynch صاحب المرتبة الثالثة في شارع البنوك وول ستريت في نيويورك. أما البنك الألماني Deutsche Bank فإنه اشترى أعلى مراقب للبنوك مرتبة ألا وهو هِلموت باور Helmut Bauer الذي كان حتى عام ٢٠٠٧ رئيس قسم البنوك لدى مؤسسة با فينBa Fin الألمانية (أنظر ص٧٠)، ويدير الآن لصالح خصومه السابقين القسم الذي أوجد من أجله والمسمى (الموضوعات المتعلقة بالمراقبة) ويساعده رئيسه السابق كايو كوخ فيزرCaio Koch-Weser الذي انتقل من مركز سكرتير دولة في وزارة المالية إلى أكبر بنك ألماني. الذي ضم بعد ذلك إليه أيضاً الرئيس السابق للبنك المركزي الأمريكي آلان غرينسبانAlan Greenspan. أما الزميل السابق لكوخ فيزر ووزير الدولة السابق في المستشارية الألمانية (مجلس الوزراء) مارتين بوري Martin Bury فإنه يقوم حالياً بأعمال تتعلق بألمانيا لدى بنك ليمان برذرز Lehman Brothers في شارع وول ستريت بنيويورك. أما روجر فرغسونRoger Ferguson الذي كان نائباً لغرينسبان فانه انتقل إلى شركة التأمين العملاقة السويسرية سويس ري Swiss Re من أجل أن يقوم بتنظيم مبيعات مخاطر التأمين في أسواق المال لصالح تلك الشركة. وقد كان فرغسون في أثناء وجوده في منصبه السابق يحذر دائماً من نقل المخاطر وتحميلها للأسر القاطنة في منزل واحد (وحدة سكنية) وللمستثمرين.

ويمكن إلى ما لا نهاية إطالة القائمة التي تعدد الشخصيات التي استخدمها أسياد (عتاة) عالم المال على أساس أنها درع ضد تدخلات سياسية غير مرغوب بها(١٢٠).

ولذلك فإن المناقشة العالمية حول الخطر الكبير لانهيار كارثي لأسواق المال العالمية تقف حيث توقفت المناقشة حول المناخ في بداية تسعينيات القرن الماضي. إذ عوضاً عن أن يعمل على إعادة بناء جذرية للنظام المالي، يمارس المسؤولون المرة تلو الأخرى مجرد سياسة بديلة. وهذا ما حصل فيما تبع أزمة الديون عام ٢٠٠٧. حيث تم الاتفاق بين المراقبين الماليين والوزراء آخذين بعين الاعتبار (الدوائر الانغلوسكسونيه) كما قال شتاينبروك وزير المالية الألماني، على الإلحاح فقط في أن يحصل مستقبلا مزيد من (الشفافية) و(تعاون عالمي أفضل) وتلك هي ذات التعابير التي صاغها في وقت مبكر الوزير الأمريكي بولسون وزميله الإنكليزي اليستر دارلينغ Alistair Darling(١٢١). حيث توجب على الوكالات الاستشارية أن تفصح عن الطريق التي تتبعها في التقييم. وكذلك توجب على القائمين على بنوك الاستثمار أن يقيموا مشتقات الديون بشكل أوضح. ولم يتم التوصل إلى أكثر من ذلك على الرغم من العديد من المؤتمرات التي انعقدت من أجل الأزمة، وهذا واقع مستغرب. لأنه مهما كان تكوين (شفافية) السوق، فإن أفضل المعلومات لا تغير شيئاً من التركيبة القائمة المبنية على الخطأ. فالمصرفيون وإستراتيجيو صناديق الاستثمار لا يخاطرون بسبب أن نفوسهم شريرة، وإنما لأن السوق الذي يتحركون فيه يتطلب ذلك منهم. إذ إن الرسوم التي تحصل عليها البنوك وكذلك العلاوات(Bonus) التي يجنيها موظفوهم الكبار المشتغلون في مجال الاستثمار، تعتمد على مقدار مبيعاتهم، يعني عدد الأوراق المالية المباعة والقروض المقدمة إلى المدينين، وكذلك حجم التبادل التجاري بذاته. وطالما أن بإمكانهم تحميل القسم الأكبر من المخاطر الناتجة عن ذلك للعموم ولمساهمين مجهولين، فإنه من المنطق أن يتم العمل بأكبر قدر من الرهان والمخاطرة. فإذا ما سارت الأمور بشكل جيد، فإنهم يحصلون على العلاوات

العالية. وإذا لم تجر الأمور بحسب ما هو مطلوب، فإن الخسائر تقع على آخرين. عندئذ يتوجب على القائمين على الاستثمار في أسوأ الأحوال أن يبحثوا عن عمل جديد. ومن لا يشترك في اللعب فإنه يتحول سريعاً إلى خاسر في حلبة المنافسة.

وليس هناك من شيء يوضح العقلية التي نشأت من تلك المؤثرات الخاطئة إلا ما يوضحه القول الذي أطلقه تشارلز برينس Charles Prince الرئيس الفاشل لبنك سيتيغروب Citi-Group والذي يجيب عن سؤال يتعلق بأخطار طفرة الديون: (عندما تتوقف الموسيقى عند لحن السيولة فيما يتعلق بحزم القروض، عند ذلك تغدو الأمور صعبة. ولكن ما دامت الموسيقى تعزف، فعلى المرء أن يرقص مع الراقصين. وعلى أية حال فإننا مازلنا نرقص). لقد قال ذلك قبل ستة أشهر فقط من الإعلان عن خسارة شركته العملاقة مبلغ ٢٥ مليار دولار[١٢٢]. ومع ذلك فإن برينس لم يندم أبداً على ما أقدم عليه من قرارات خاطئة. وقد قدمت إليه الشركة المذكورة أسهماً بقيمة ٤٠ مليون دورلار كهدية وداع. أما زميله ستان أونيل Stan O'Neal الذي لقي المصير ذاته، والذي كان يعمل لدى مصرف ميريل لينش فقد حصل على ١٤٠ مليون دولار مكافأة له على الأضرار التي خلفها، والتي تقدر بالمليارات.

إن من يريد تجنب كوارث مالية تالية، يتوجب عليه تبعاً لذلك أن يغير أنظمة التعاملات المالية بصورة جذرية. وإذا ما أرادت الحكومات أن تحمي مواطنيها، وأن تجعل الثقل المفرط لصناعة المال يتقهقر، فعليها مستقبلاً واستناداً إلى أساس مبدئي أن تمنع الصفقات المصرفية التي لا تستند إلى مخزون رأس المال الخاص، وفقا لما فرضه القانون سواء كانت الصفقات داخل أو خارج الميزانية، أو كانت الصفقات مع بنوك أو شركات صناديق الاستثمار. أما الطريق إلى هناك فيكون في أن لا يتم الاتجار بمشتقات الديون، يعني متابعة تحميل المخاطر إلى آخرين إلا عن طريق البورصات الخاضعة للأنظمة. إذ هناك يتوجب على جميع المشتركين في الأعمال أن يخضعوا للواجبات ذاتها التي تخضع لها البنوك بالذات، أي أن يكون الجزء

المعادل من رأس المال جاهزاً لديهم. عند ذلك وبصورة آلية ينشأ لديهم ملجم للنفقات ضد مخاطر عديدة، لأن تجميد المال الخاص وعدم التعامل بواسطته هو عملية مكلفة.

ولا يقل عن تلك الخطوة ضرورة إلا أن يمنع التعامل مع مراكز أوفشور Offshore (جنات ضريبية خارج البلاد) وإخضاع صناديق التحوط (انظر ص٧٠) للرقابة. وأكثرية تلك الجزر هي عبارة عن وحدات نصف حكومية وشبه ذات سيادة. وأعمالها تقوم على أساس أن شركات مالية تدفع رسوما زهيدة مقابل الانعتاق من الضرائب ومن الرقابة. ومصيرها متعلق برضى واصطبار تلك الدول التي يتم فيها العمل الحقيقي. (انظر ص١٣٤) فمن منظور فيزيائي بحت فإن الجنات الضريبية ليست إلا عبارة عن مناطق حرة في خزانات المعلومات لصناعة المال في نيويورك وطوكيو وفرانكفورت. وقد صاغ المستشار الألماني الأسبق هِلموت شميت Helmut Schmidt اقتراحه كيف أنه من الممكن وضع حدود لـــ (الرأسمالية المتوحشة) ضاما بذلك صوته إلى المطالب التي كان ينادي بها نقاد العولمة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي[١٢٣].

عندما قال (إن باستطاعة حكومات الدول الغنية أن تمنع البنوك وشركات التأمين في بلادها إعطاء قروض إلى مؤسسات مالية خاصة، تلك التي تستطيع أن تتخلص من الرقابة بسبب وجود مقراتها القانونية في تلك الجزر. وكذلك فإنه من الضروري أن تكون هناك ضوابط فيما يتعلق بنظام الرواتب التي تدفع إلى المشتغلين في البنوك وصناديق الاستثمار ذوي المراتب العالية). ولهذا فقد طالب رئيس الاقتصاديين الأسبق لدى صندوق النقد الدولي راغوران راجان Raghuran Rajan بأن يؤخر تقديم جميع الدفعات الاستثنائية مدة تصل إلى عشرة سنوات، وأن يرتبط الدفع بشرط أن الصفقات المبرمة قد أثبتت في الواقع على أنها كانت رابحة. وقد يكون هذا الإجراء قاسيا، إلا أنه على أية حال عادل بسبب موقع البنوك المتميز. لأنه مهما حدث فإنه لا توجد دولة في العالم تترك بنكا يصل إلى الإفلاس حتى ولو كان متوسط الحجم، لأن النتائج التي تترتب على باقي الاقتصاد ستكون

ذات تكلفة أعلى من القيام بدعم البنك بواسطة أموال الضرائب وقروض بنك إصدار النقد. ولذلك علق مارتين فولف Martin Wolf رئيس الاقتصاديين في صحيفة فايننشال تايمز على المطالبة بضبط الرواتب بالكلمات التالي: (إن فكرة إجراء أو تدخل كهذه هي مخيفة، إلا أن بديلا من أزمات متتابعة بلا نهاية هو أسوأ)(١٢٤).

ولكن عوضاً عن الأخذ بمثل تلك الإجراءات الفعالة التي تحد من اتساع المخاطر في نادي القمار العالمي، فإن وزير المالية الأمريكي بولسون وزملاءه في أوروبا واليابان يريدون العمل فقط على أن يتعلم أصحاب العلاقة جميعا كيفية المقامرة بأموال غيرهم بشكل أفضل. أو كما وصف عالم الاقتصاد الفرنسي ورئيس Think tanks (مجموعة تفكير) في الاتحاد الأوروبي بروغل Bruegel جان بيزاني فيري Jean Pisani-Ferry معتمدا في وصفه على ما يجري في عالم السفن: (عوضاً عن إملاء القانون على المشتغلين في أسواق المال بأن عليهم الإبحار في سفينة جذعها (قوامها) بحالة سليمة، وأن يتجنبوا البحار التي تنتشر فيها الجبال الجليدية، فإنه ينبغي أن يكون لديهم جميعاً مدخلاً إلى ما يتعلق بالتنبؤات الجوية الآنية وتقنية الرادار)(١٢٥).

وعلى أي حال فإنه من المشكوك به أن تصمد طويلاً قوة النقض المستعرضة التي يتمتع بها أصحاب الثروات الهائلة العالميون ضد إعادة ضبط الأسواق المالية. وسوف يتصاعد بالتأكيد الضغط السياسي من أجل إصلاح النظام المالي. لقد حصلت أزمة الديون في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ في أفضل الظروف. إذ كان الاقتصاد العالمي يسير على أحسن ما يرام، ولم تكن الدول الصاعدة الكبيرة معنية، والباعث للأزمة كان تافها، إذا ما قيس على ضخامة السوق العالمي. فقد تبين أن عشر سوق الرهن العقاري الأمريكي كان في حالة سيئة. إلا أن ذلك كان كافيا من أجل إحداث موجة صدمة عالمية، لم يكن بالإمكان التغلب عليها إلا بواسطة دفع كثير من الأموال العامة عن طريق جهد كبير بذلته البنوك المركزية والسلطات الرقابية. ولكن ماذا يمكن أن يحدث لو أن صدمة أكبر بكثير هزت أركان الهيكل الكرتوني العالمي المبني على كميات

مضخمة من المال، وعلى تراكم الديون الباهظة؟ إن هذا السؤال لا يطرح أبداً على أنه نظري؟. فمنذ سنوات طويلة يحذر تقريبا جميع علماء الاقتصاد البارزين وخبراء المال في العالم من تهديد كبير لمسار خاطئ للتدفق العالمي للمال، بحيث إنه قياساً عليه تبدو فقاعة الرهن العقاري وكأنها إزعاج صغير لا يؤبه له: إنه مديونية الاقتصاد الأمريكي المتنامية والمستمرة من بقية العالم وإنذارات تضخم الدولار. إذ إنه عندما يبدأ هذا العمود الأساسي للقوة الأمريكية الأولى في العالم بالاهتزاز، يصبح عندئذ إصلاح نظام المال العالمي أمرا حتميا لابد منه. وسوف لا تكون هناك حكومة لها في الإصلاح المذكور مصلحة أكبر من مصلحة الولايات المتحدة في ذلك .

قنبلة الدولار

في الأسبوع الثالث من أيلول عام ٢٠٠٧ توصل القائمون على بنك إصدار النقد الأمريكي إلى معرفة جديدة. إذ تابع رئيس Fed البنك المركزي بن بيرنانك Ben Bernanke وزملاؤه كيف تصاعدت أزمة الرهن العقاري. فالخسائر أخذت تكبر باستمرار وأعداد متزايدة من الأمريكيين قد خسروا منازلهم، لأنه لم يعد باستطاعتهم تسديد الديون المترتبة عليهم. وكما كان يحدث في كل الأزمات السابقة، فقد أخذت حرفة الماليين مع مساعديهم من الاقتصاديين العلميين تمارس الضغط حتى يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الفوائد من أجل وقاية الاقتصاد الأمريكي من الانكماش. وقد عقب على ذلك جيم كرامر Jim Cramer متحدثاً باسم سوق البورصة في نيويورك ولكونه مدير أعمال لدى صناديق التحوط (انظر ص٧٠)، وصحفيا ذا نفوذ، وله برنامج خاص به في القناة التلفزيونيةCNBC بقوله: (إن البنك المركزي Fed نائم، أما رئيسه فليست لديه أية فكرة كم هو سيئ المسار ذاك الذي تجري عليه الأمور في الخارج)[١٢٦]. إلا أن الرئيس المعني بيرنانك تباطأ عمداً، لأنه يعرف أن تخفيض فوائد البنك المركزي ستكون نتيجته ضخ مزيد من المال في النظام القائم، وأنه بذلك يدعم الذين كانوا سبب الفوضى.

وعند الاجتماع الذي تم في ١٨أيلول مع بقية مدراء البنك المركزي Fed والذي ينعقد شهرياً من أجل التباحث في موضوع الفائدة، فقد رجحت كفة الخوف من انقطاع الطلب على القروض وارتفاع نسبة البطالة. ولذلك عمدوا فوراً إلى تخفيض سعر الفائدة بمقدار نصف بالمئة على اليومي الذي يتم استقراضه من قبل البنوك. إن نصف بالمئة تبدو ضئيلة، إلا أنها تمرر خلال عدة شهور كثيراً من مليارات إضافية إلى السوق وتجعل صفقات إضافية ممكنة بواسطة قروض مخفضة. وعلى أية حال فقد كان ذلك هو ما اعتقده غالبية المشتغلين في سوق المال، وكان بالفعل كافيا في بادئ الأمر. لأن قسما من التأثير المأمول قد تحقق فوراً. إذ ارتفعت أسعار البورصة بسرعة كبيرة.

إلا أن شاشات مواقع الأسواق الإلكترونية أعلنت عن ظاهرة غير متوقعة:إذ لم تهبط فقط قيمة الدولار خلال بضعة أيام بما يعادل أربعة بالمئة بحيث ضغطت ثمنه إلى ٧٠ سنتاً من اليورو، ولكن في الآن ذاته هبطت أيضاً بشدة أسعار سندات قروض الدولة ذات العشر السنين كما والثلاثين سنة. وبما يشبه صورة مرآة لمرآة مقابلة، فقد ارتفعت الفوائد لمثل تلك القروض الطويلة الأجل، التي يتوجب دفعها من قبل خزينة الدولة ومن قبل مقترضين آخرين. وهذا ما أدى إلى إحداث صدمة في عالم المال. ولذلك عمد الـــ Fed البنك المركزي إلى خفض الفائدة لقرض يومي أو اسبوعي. إلا أن القروض من أجل استثمارات طويلة الأجل فيما يتعلق بالمنازل أو المصانع أصبحت على الرغم من ذلك أكثر غلاء. إذ عوضاً عن تخفيف الأعباء عن مديني الرهن العقاري فقد حصل العكس تماماً. لأن قرار البنك المركزي جعل الرهون العقارية ذات الفوائد المرنة أكثر غلاء. فما هو الشيء الذي حدث إذاً؟ لقد تجنب كل من رئيس البنك المركزي بيرنانكي ووزير المالية بولسون الإدلاء بأي تعليق، وذلك لسبب وجيه. لأن توضيح الوضع على الملأ كان كريهاً جداً وكان شديد التهديد. وبوضوح أكثر اشتكت صحيفة

فايننشال تايمز الناطقة باسم الدوائر المالية العالمية بأن (التخفيض الشديد للفائدة وما تبعه من هبوط لسعر الدولار قد ذكر المستثمرين في جميع أنحاء العالم بكابوس حقيقي ألا وهو العودة إلى التضخم المالي)[١٢٧]. ولذلك فإن الطلب سوف يتراجع على استثمارات بالدولار. أما توم دي غالوما Tom di Galoma ذو الخبرة الطويلة في التعامل بأوراق الفائدة، والذي يعمل لصالح شركة السماسرة جيفريز Jefferies الكائنة في شارع البورصة بنيويورك، فقد قال: (بأن الأجانب يمتلكون معظم سندات قروض الدولة الأمريكية، والآن فإن هناك خوفاً من أن يقوموا ببيعها).

وهكذا فقد ذكر المشتغلون في عالم المال الأمريكيون أثناء أزمة الديون بشكل مزعج بأن الاقتصاد الأمريكي ومعه الاقتصاد العالمي بكامله قد أصبح في وضع يسمح بإصابته بالعطب بسهولة. إذ لم يعد مدراء البنك المركزي الأمريكي المسيطرين الوحيدين على قيمة العملة العالمية الدولار، وبالتالي على إمدادات القروض لخدمة الاقتصاد الأمريكي. فلو أنهم طرحوا الدولار في الأسواق بكميات كبيرة، فسوف يؤدي ذلك إلى فقدان تام للسيطرة على هبوط قيمة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة. والسبب في ذلك هو التبعية المتنامية بشكل مفرط للاقتصاد الأمريكي للأموال المتدفقة من الخارج خلال العقد الحالي (انظر ص٣٠). ففي عام ٢٠٠٦ وحده كانت بنوك مركزية أجنبية ومستثمرون قد اشتروا أوراقاً مالية وحصصا في شركات أمريكية بقيمة ٨٣٣ مليون دولار. وهو مبلغ يزيد على المبالغ التي وظفتها شركات أمريكية ومواطنون أمريكيون في استثمارات خارج أمريكا. والفائض يمكن المواطنين الأمريكيين من استهلاك بضائع والحصول على خدمات بما يفوق كثيراً ما يمكن أن ينتجوه. ولذلك فإنه في عام ٢٠٠٦ كان قد ارتكز ٦,٢ بالمئة من كامل الطاقة الاقتصادية الأمريكية على أن مستثمرين أجانب كانوا على استعداد لأن يؤمنوا باستقرار الدولار الأمريكي، وأن يوظفوا استثماراتهم في أوراق مالية وشركات أمريكية.

إن هذا الشيء الذي يسمى عجز ميزان الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية هو من حيث المبدأ شيء قديم وظاهرة لا يمكن تفاديها لبلد المنشأ للعملة العالمية. لأن القسم الأكبر للمبادلات التجارية والمالية العالمية يتم بواسطة الدولار. أضف إلى ذلك أن كثيراً من الناس الذين ينتمون إلى بلاد ذات عملات ضعيفة غير موثوقة يدخرون أموالهم بواسطة الدولار. ولهذا يستطيع بنك إصدار النقد الأمريكي أن يطرح في الأسواق مزيداً من الدولارات المطبوعة على الورق أو التي يتاجر بها إلكترونياً بما يفوق ما تسمح به القيمة المقابلة للاقتصاد الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعني بالتقريب أن أمريكا تستطيع بذلك أن تستورد أكثر مما تصدر، أو كما عبر عن ذلك براد سيتسر Brad Setser وهو اقتصادي من نيويورك ومختص بشؤون العملات بقوله: (إن الأجانب يجلبون إلينا بضائعهم، ويأخذون منا لقاء ذلك ورقا مطبوعا عليه صور رؤسائنا الموتى).

وعلى عكس ما يجري لدى الدول الأخرى ذات العجز المالي، فإن مديونية الولايات المتحدة تجاه الخارج بسبب السلع المستوردة، هي قائمة على أساس عملتها الخاصة بها، وليست على أساس العملات الأجنبية. وعندما يهبط سعر الدولار فإن ذلك مكسب إضافي. لأنه بذلك تتناقص المديونية بصورة آلية نسبيا مقابل العملات الأخرى على أية حال. (وهذا امتياز هائل) كما عبر عن ذلك بسخط الرئيس الفرنسي شارل ديغول. إذ لدى اطلاع المرء على ميزان الديون الأمريكية، فإنه سوف يعرف القيمة الهائلة لذلك الامتياز. بحيث ارتفع إجمالي المديونية لصالح الخارج في عام ٢٠٠٦ بمقدار ٨٣٣ مليار دولار، وهذا مبلغ يعادل العجز. أما الفارق فقد نتج عن ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ومن الأرباح التي نتجت من الأوراق المالية. وبهذه الطريقة فقد حصلت الولايات المتحدة بلا مقابل على بضائع وخدمات تزيد في قيمتها عما استهلكته الدنمارك وفنلندا معا في ذات العام.

وعلى أساس هذه الميكانيكية استطاع سياسيو المال الأمريكيون أن يتبعوا منذ عشرات السنين المعطى الذي جابه به جون كونالي John Connally وزير

المالية في عهد الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ زملاءه الأوروبيين بقوله: (إن الدولار هو عملتنا، إلا أنه هو مشكلتكم). فلقد كان رؤساء بنك إصدار النقد ووزراء المال الأمريكيون يوجهون سياستهم دائماً بما يناسب حاجات الاقتصاد الداخلي الأمريكي ليس إلا. فعندما يتعثر الازدهار الاقتصادي في أمريكا فإنهم يشدون فوراً لجام الطوارئ، ويتغاضون عن احتمال هبوط قيمة الدولار، حتى ولو أدى ذلك إلى حصول خسائر كبيرة لدى الموردين الذين يتعاملون معهم من جميع أنحاء العالم. وعندما يجدون أن تضخماً مالياً قادم، فإنهم يرفعون أسعار الفائدة وقيمة الدولار نحو الأعلى، حتى ولو أوصل ذلك كثيراً من البلدان المتخلفة والمثقلة بالديون الخارجية إلى الخراب. إن موقع الدولار الأمريكي على أساس أنه العملة الرئيسية في العالم لم يتغير. بل على العكس، لأن كل أزمة مالية تدفع مزيداً من المستثمرين إلى ما ينظر إليه على أنه (شاطئ الأمان) إلى سوق المال الأمريكي المرموق.

إلا أنه منذ مطلع القرن الواحد والعشرين بدأت هيمنة الدولار الأمريكي بالتقهقر، ويتهددها الآن التحطم بشكل نهائي. فقد بالغ القائمون على الدولار فيما يتعلق بمشكلة المديونية، وبدأ إستراتيجيو الدولار في واشنطن يفقدون السيطرة. والذنب في ذلك يقع أخيراً على آلان غرينسبان الملك غير المتوج الأسطوري للدولار. إذ إنه عندما قام رئيس البنك المركزي الأمريكي السابق في عام ٢٠٠١ بتنشيط الاقتصاد الأمريكي لكي يتحرك بأقصى قوة عن طريق فوائد سلبية، لم يكن يلحظ بأن أكبر شريك تجاري لأمريكا كان يمكن أن يمانع بمنتهى القوة تخفيض قيمة الدولار. لأن رأسماليي الدولة الصينيين كانوا قد عرفوا في وقت مبكر بأن لا شيء يساعد على نمو اقتصادي سريع جداً في الصين وقابل للاستمرار إلا القيمة المستقرة لسعر صرف الدولار. وبما أن ما يزيد على نصف الاقتصاد القومي الصيني يعتمد على التجارة الخارجية، فإن ثبات سعر صرف الدولار يعطي الشركات ضماناً من أجل حسابات واستثمارات طويلة الأمد. وهذا ما فعلته أيضاً فيما مضى الدول الصاعدة التي أصبحت دولا غنية مثل كوريا الجنوبية وتايوان. وكذلك فإن

المعجزة الاقتصادية الألمانية واليابانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية قامت بشكل أساسي على نظام سعر صرف الدولار الثابت الذي طبق حتى عام١٩٧٣ في العالم الغربي.

واستناداً إلى هذا المثال فإن البنك المركزي الصيني أيضاً يفرض بيد من حديد سعراً مستقراً لصرف الدولار منذ عام ١٩٩٥، بقطع النظر تماماً عن الكيفية التي تباع وتشترى بها العملة الأمريكية. وعلى العكس من حكومات الدول الآسيوية الصاعدة الأخرى، فإن موجهي الاقتصاد في الصين لم يتبادلوا مع الخارج بالأموال الحرة. لأن تصدير واستيراد الاستثمارات المالية الكبيرة تخضع للترخيص الإجباري. ولذلك فإن الأزمة المالية الآسيوية التي أحدثت أضرارا جسيمة في تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية لم تلامس الصين. ولهذا فإن وزير المالية الأمريكي الأسبق روبرت روبن Robert Rubin الذي كان في عام ١٩٩٩ في زيارة لبكين امتدح الصين كثيراً وقال عنها إنها (بقيت قلعة الاستقرار وسط الأزمة الاقتصادية). ولم يخفض القائمون على البنك المركزي الصيني سعر صرف اليوان (العملة الصينية) على الرغم من أن عملات المنافسين بدءاً من تايلاند وحتى اليابان كانوا قد خفضوا من قيمة عملاتهم، بحيث إن البضاعة الصينية المصدرة قد أصبحت نسبيا أكثر غلاء.

غير أن دهاقنة الرأسمالية الموجهة في الصين تمسكوا بشدة بذلك المبدأ، حتى عندما قام ملك الدولار غرينسبان في عام ٢٠٠١ بتوجيه سعر صرف العملة الأمريكية نحو الهبوط عن طريق فائدة رخيصة. ومن أجل المحافظة على سعر صرف اليوان الصيني بدأ البنك المركزي في بكين باستبدال الدولارات المتدفقة على الصين عن طريق التجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية باليوان واستثمارها في سندات دين أمريكية وما شابهها من أوراق مالية. لقد بدأ ذلك بالقليل، لكنه أخذ بالتزايد. فكلما طرحت بنوك أمريكية مزيداً من الدولارات للتداول، كلما كبرت المبالغ المتدفقة لصالح استثمارات في الصين، التي (بسبب سعر صرف الدولار الثابت في الصين)

قد أمكن تمويلها بفوائد أمريكية منخفضة. وبذلك أي بصورة غير مباشرة فقد عجل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضعه غرينسبان الطاقة الإنتاجية الصينية أيضاً. وتبعا لذلك فقد نما الفائض التجاري واحتياطي العملات الأجنبية في الصين نتيجة تعاملها مع الولايات المتحدة.

ولم تنته الأمور عند هذا الحد، لأن المنافسة الصينية ضغطت على كل القوى الاقتصادية الآسيوية الأخرى من اليابان حتى الهند. بحيث اضطرت بدورها إلى تكديس عشرات المليارات من الدولارات لسنوات عديدة من أجل حماية عملاتها من ارتفاع سعر صرفها. وفي الوقت نفسه ومع ارتفاع سعر النفط فقد ارتفعت إيرادات الدول النفطية بشكل كبير. وبما أن النفط يتم الاتجار به بواسطة الدولار، فقد قام مصدرو النفط في الخليج العربي بربط عملاتهم بالدولار. وتبعا لذلك فقد نمت ثرواتهم من الدولارات بسرعة هائلة. ومما زاد الطين بلة، أن معظم البلدان النامية كانت في الآن نفسه قد انتهجت الطريق نفسها. ولكن بواسطة الضغط الذي مورس من قبل دول الشمال الغنية التي تتعامل معها تجارياً أو تقدم لها القروض، فقد اضطرت كل تلك الدول تقريباً إلى القيام بتحرير حركة الأموال. لأنه ما زال عالقاً في الذاكرة في مكان ما مصير أزمة عام١٩٩٨ التي بسبب/نقص احتياطي العملات الأجنبية أصبحت فجأة غير قادرة على الدفع والوفاء بالتزاماتها المالية، وخاصة عندما ألغى دائنوهم الأجانب كل القروض القصيرة الأجل. ولهذا السبب فإن القائمين على البنوك المركزية في أفقر البلدان اتبعوا النموذج الصيني، وأقدموا أيضاً على توظيف احتياطي كبير من الدولارات.

فكانت النتيجة عجيبة، لأن المال صار يتدفق نحو الأعلى، بمعنى أن الدول الغنية لم تعد تستثمر في الدول الفقيرة، ولكن على العكس من ذلك فإن الدول الأكثر فقرا أخذت تقوم بإقراض الدول الغنية، وتمول بهذه الطريقة المشترين لبضائعها المصدرة. حتى إن دول أمريكا اللاتينية ذات الصيت السيئ فيما يتعلق بتراكم الديون عليها، أصبحت الآن غير مدينة، وإنما من الدائنين للشمال. وبهذا فإن مشتري الدولارات من كل أنحاء العالم يخفضون

الفوائد في سوق المال الأمريكي بما يشترونه من سندات قروض. وبذلك فإنهم يساهمون بأن يقوم المواطنون الأمريكيون بشراء مزيد من السلع الاستهلاكية، وان يبنوا مزيداً من المنازل التي ليس لديهم في الحقيقة القدرة على بنائها في ظروف طبيعية. وقد علقت صحيفة فايننشال تايمز على ذلك: (بأن أزمة القروض في عام ٢٠٠٧ لم تكن مؤشرا فقط على خلل في النظام العالمي، ولكن أيضاً عبارة عن أحد أعراض انعدام التوازن للاقتصاد العالمي)[١٢٨].

وحتى من دون أزمات فإن هذا النظام المالي غير النزيه يتسبب بحدوث الفاقة والبؤس. فعوضاً عن أن تقوم دول الفقر ذات الإمكانات المتدنية بتوظيف المال في الخدمات الصحية، أو في طرق نقل أفضل من أجل رعاية شعوبها، فإنها تشتري سندات قروض بالدولار من أجل أن تحمي ذاتها من نظام مالي أكل عليه الدهر وشرب منذ زمن طويل. فيساعدون بذلك الأمريكي على المبالغة في الاستهلاك بفوائد متدنية. وقد حسب داني رودريكDani Rodrik المختص بالتطوير الاقتصادي من جامعة هارفارد Harvard الأمريكية بأن استيداع احتياطي العملات الصعبة يكلف الدول النامية والدول الصاعدة اقتصادياً سنوياً واحد بالمئة من مجموع طاقتها الاقتصادية، وإنَّ ذلك يعادل أضعاف المبالغ المطلوبة (لتنفيذ أفضل البرامج من أجل مكافحة الفقر. وأضاف بأن البلدان النامية تدفع ثمنا باهظا في سبيل العولمة المالية)[١٢٩].

وعلى هذا فإن خبراء بنوك إصدار النقد وعلماء الاقتصاد يدور بينهم نقاش حاد منذ سنوات حول المتسببين (بانعدام التوازنات العالمية) وهو ما اصطلح عليه في الدوائر المالية. فأحد الفريقين الذي يقوده نوريل روبن Nouriel Roubin وهو الاقتصادي المختص بالاقتصاد الكلي Macrooeconom من نيويورك، يرى بأن الولايات المتحدة هي المذنبة، لأن الدولة والشعب في الولايات المتحدة يعيشان فوق طاقتهم. لذلك فإن الأمريكيين يزدادون غرقاً في الديون حتى يتمكنوا من تمويل استهلاكاتهم. ويستنتج روبن بأن بيع صك دين في السوق العالمية يجذب إليه أربعة أخماس المدخرات من جميع أنحاء العالم،

ويقود الولايات المتحدة نحو فخ الديون، أو كما عبر عن ذلك بول كروغمان Paul Krugman الاقتصادي اللامع والـــ Columnist (له زاوية خاصة به ينشر فيها آراءه باستمرار) في جريدة نيويورك تايمز: (نحن مدمنون على المال المستورد، كما نحن مدمنون على النفط المستورد)(١٣٠).

أما رئيس بنك إصدار النقد برنانك ومعه المحافظون في أمريكا، فيرون أن الذنب يقع على الدول ذات الفوائض المالية في آسيا والشرق الأدنى (لأنها لا تستثمر إلا القليل في بلدانها، ولأن سوق المال هناك لا يقدم إمكانات كافية للاستثمار، وذلك يؤدي إلى فيض من المدخرات العالمية التي تتدفق على سوق المال الأمريكي وتجد هناك مجالا للاستثمار).(١٣١) أما الفريق الثالث فإنه يجمع على نظريات مايكل دولي Michael Dooley وذافيد فولكرت لانداو David Folkert-Landau وهما خبيران في الاقتصاد يعملان لدى البنك الألماني Deutsche Bank ، التي ترجع سبب انعدام التوازن المذكور إلى أن جميع البلدان الصاعدة قد أوجدت مجتمعة نوعاً من نظام ثان لبريتون وودن Bretton Wood's، وهو نظام تثبيت سعر صرف العملة الذي عملت به الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منذ عام ١٩٤٦وحتى عام ١٩٧٣. إذ إنَّ ما ينتج عن ذلك من احتياطيات كبيرة للدولار ومن خسائر محتملة بسبب هبوط قيمتها يمكن التغاضي عنها. لأن الدول الصاعدة تحصل في المقابل على الاستقرار، وتجذب إليها استثمارات الشركات العالمية(١٣٢).

وعلى ما يظن فإن الإيضاحات الثلاثة المذكورة لها أساس حقيقي. ولكن أياً كان المتسبب للوضع السيئ المهدد، فإن الخبراء والسياسيين الماليين من جميع الاتجاهات، وكذلك الدول متفقون على أن الاستهلاك الأمريكي المفرط على حساب بقية العالم ليس له مستقبل. لأن تدفق المال إلى الولايات المتحدة سوف يتوقف إن عاجلاً أم آجلاً، وسوف يتعرض الاقتصاد الأمريكي لمرحلة قاسية من التكيف نحو الأسفل. فإذا حصلت العملية المذكورة خلال مدة طويلة من عديد السنين فإن النتائج سوف تكون مزعجة، ولكن بالإمكان السيطرة عليها. وبهذا سوف يكون لدى الشركات الأمريكية الوقت الكافي من

أجل تكييف إنتاجها بحيث تستعيض عن المستوردات، وتعود بذاتها من جديد إلى التصدير. ويتمكن المصدرون إلى أمريكا من التكيف أيضاً. فالصين مثلاً بإمكانها أن تزيد من الطلب الداخلي على السلع عن طريق ارتفاع مطرد للأجور، ويتوجب عليها عند ذلك أن تقلل من صادراتها، وذلك ينسحب أيضاً على ألمانيا واليابان. ولكن ماذا يمكن أن يحدث (كما يحدث غالباً في أسواق المال)عندما تنقلب تقديرات مديري الأموال خلال أسابيع قليلة أو شهور؟. وهل يمكن حدوث انهيار مفاجئ في أنحاء العالم للموثوقية في العملة العالمية التي هي الدولار، وتخسر أمريكا ثقة العالم بكل معنى الكلمة؟.

أمضى باري ايشنغرين Barry Eichengreen عالم الاقتصاد في جامعة بيرلي Bereley في كاليفورنيا نصف عمره (حالياً ٥٦ سنة) في البحث في موضوع تركيبة العملات العالمية وأزماتها. وقد ألف عدة كتب عن هذه المسألة. إلا أنه لم يعط جوابا واضحا على السؤال التالي عندما قال في شهر آب عام ٢٠٠٦: (لم توجد فيما مضى من التاريخ الحديث حالة كهذه قط. ولم يسبق قط أن حصلت مثل تلك العجوزات للطاقة الاقتصادية لأكبر اقتصاد قومي في العالم، الذي يمتلك أيضاً العملة الاحتياطية للعالم. فحالتنا هي كمن ليس له وجود أو موقع على خارطة جغرافية. ولذلك فإنه لا يستطيع الإدلاء عن توقعات رصينه. إلا أنّ المؤكد شيء واحد فقط، وهو أنه كلما استمرت الحالة هذه، كلما كبر الاحتمال أننا سنشهد نتائج سيئة)[١٣٣]. وعلى الرغم من هبوط سعر الدولار مقابل اليورو وعملات أخرى فإنه لم يتغير إلا الشيء القليل.

وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً تنامت الديون مجددا بما يعادل ٧١١مليار دولار، وقد مولت ثلاث أرباعها عن طريق بنوك إصدار نقد أجنبية. وكان ما دفعته الصين وحدها ثلاثمئة مليار دولار. ولذلك فإن التحذيرات غدت باستمرار أكثر إلحاحاً. وقد أنذرت ثلاث مؤسسات دولية وهي صندوق النقد الدولي و(BIZ) بنك من أجل التسوية المالية الدولية في مدينة بازل السويسرية والبنك المركزي الأوروبي(EZB) من أجل القيام بإجراءات سياسية لمنع حدوث أزمة دولار وبخاصة صندوق النقد الدولي الذي أنذر

على مدى خمس سنوات متتالية. وفي تقرير لخبراء البنك المركزي الأوروبي ظهر أن (اتساع معضلة انعدام التوازن المالي الدولي تشكل إحدى كبرى التحديات للاقتصاد العالمي وللسياسة وتخفي في ثناياها مخاطر هائلة)[١٣٤].

لكن كينيث روغوف Kenneth Rogoff الذي كان حتى عام ٢٠٠٣ رئيس الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، ويعمل الآن أستاذا في جامعة هارفارد الأمريكية، عبر عن ذلك بوضوح أكثر: (إن الخطر الحقيقي هو أن يتغير سيل المدفوعات بسرعة كبيرة، وإذا ما حدث ذلك فإن الدولار سينهار مثل انهيار حجر، وسترتفع أسعار الفائدة مثل انطلاق صاروخ. وأضاف محذرا، بأنه يتوقع هبوط سعر صرف الدولار حتى إلى أربعين بالمئة[١٣٥].

أما العواقب المترتبة على ذلك فإنها وخيمة) بحيث إن أصحاب المدخولات المتدنية في الولايات المتحدة سيصلون إلى مستوى الفقر لبعض الوقت، لأن المستوردات من جميع الأنواع بدءاً من البنزين حتى الأدوات الكهربائية سوف يشتد غلاؤها بشكل كبير. ويتوقع لورنس سمرس Lawrence Summers الذي كان وزيراً للمالية في حكومة الرئيس بيل كلينتون، في حال حصول أزمة دولار أن يؤدي ذلك إلى نشوء (عدد من الحلقات المفرغة. فتقهقر الطلب يؤدي بادئ الأمر بشكل آلي إلى الانكماش الاقتصادي، وتبعاً لذلك يتصاعد العجز المالي للدولة بسرعة، وكذلك نسبة البطالة. بناء على ذلك تغدو خدمة الديون للمرة الأولى عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأمريكي، لأن الدائنين الأجانب سوف يطلبون فوائد أعلى. وبذلك تتقلص الثقة بالاقتصاد الأمريكي في جميع أنحاء العالم. وعند ذلك فإن بنك إصدار النقد سيجد نفسه في تلك الحالة أمام مأزق صعب)[١٣٦]. لذا ومن أجل تحريك عجلة الاقتصاد، فإن باستطاعة بنك إصدار النقد إجراء تخفيض كبير على أسعار الفائدة والقيام بطرح مزيد من الدولارات في الأسواق. إلا أنه في هذه الحالة سيعمد الدائنون الأجانب إلى المبادرة في سحب أموالهم، فيساعدون بذلك على مزيد من الهبوط لسعر الدولار. وكرد فعل ومن أجل دعم الدولار وتقويته سوف

يتوجب على مدراء بنك إصدار النقد أن يرفعوا قيمة الفوائد. إلا أن ذلك سوف يزيد من حدة الأزمة.

وكيفما كان القرار الذي سيتخذه بيرنانك رئيس بنك إصدار النقد أو الذين سيخلفونه في حال حدوث أزمة، فإن انهيارا سريعا للدولار سيؤدي حتماً إلى انهيار كبير للاقتصاد العالمي. وستكون الأضرار التي سوف تقع على الدول النامية الأكثر جسامة. ففي حين أن مدخولاتها من تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية سوف تنخفض بشكل كبير، فإن عليها من ناحية أخرى أن تدفع مزيداً من المال من أجل خدمة ديونها بسبب الارتفاع المتزايد لأسعار الفائدة للدولار. وفي الآن ذاته فإن فوضى سوق المال سوف تنعكس بكامل قوتها على من كان المتسبب لها. وخاصة أن ما يعادل نصف جميع الأوراق المالية في العالم لها تقييم على أساس الدولار. فعندما يهبط الدولار كثيراً بما هو غير متوقع، فسوف يتوجب على التجار ومديري الثروات وهم في حالة ذعر قذف أوراق الدولار في السوق. وعند ذلك ستكون هناك إفلاسات مؤكدة لبنوك وصناديق استثمار، وسيحصل إهتزاز عنيف للتركيبة الكاملة لسلاسل الإنتاج العالمية والمشاركات المالية. وأخيراً سوف يصبح من غير الممكن سياسياً أيضاً أخذ الحيطة من الأزمة الاقتصادية. عند ذلك سيكون بإمكان المعادين للعولمة من جميع الاتجاهات الاندفاع من أجل القبض على السلطة في دول كثيرة. وأن يقوضوا النظام التجاري والمالي العالميين عن طريق التقوقع الوطني. وذلك شبيه بما حدث خلال أزمة الاقتصاد العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي.

يوم الحساب آتٍ لا محالة

أما الشيء الجيد في هذا السيناريو فهو أنه ليس هناك من دولة في العالم لها مصلحة في أن تصل الأمور إلى هذا الحد. ومع أن قنبلة الدولار قد وصلت إلى مرحلة الانفجار، إلا أن أحداً لا يريد تفجيرها. وليس هناك من بنك كبير لإصدار النقد سواء أكان في الصين أو اليابان أو العربية السعودية

سوف يقوم بقذف ما لديه من بليارات الدولارات في السوق ويحدث انهيارا من دون ضرورة أو حاجة ماسة. فإذا ما حصل ذلك، فإنه سوف يعود على تلك الدول بالأضرار، لأن الكنز الذي تمتلكه من العملة الصعبة سوف يفقد قيمته، وسوف يضعف السوق الذي تبيع فيه بضائعها. إلا أنه لا داعي للقلق في ذلك. وبما أنه ليس هناك من بلوى محدقة مباشرة، فلا يتم إجراء أي شيء من أجل أخذ الحيطة من فقدان محتمل للثقة في عملة الدولار. إلا أن ذلك يمكن أن يحدث في أي وقت بسبب حوادث سياسية أو تطورات اقتصادية. فمثلاً يمكن ذلك أن يحدث بسبب تغيير في نظام الحكم في العربية السعودية أو بسبب نزاع أمريكي صيني حول تايوان أو بسبب قفزة مفاجئة في تضخم الدولار، فكل ذلك يؤدي إلى ذعر في الأسواق المالية.

أما المحاولة الوحيدة من أجل القضاء على أسباب الانهيار المحتمل، فقد عمل على تحقيقها في خريف عام٢٠٠٦ رودريغو روتو Rodrigo Roto الرئيس الأسبق لصندوق النقد الدولي. إذ أقنع أهم اللاعبين من وزراء مالية وحكام بنوك إصدار النقد في الصين والعربية السعودية ومنطقة اليورو والولايات المتحدة على تكوين فريق عمل مشترك على مستوى سكرتير دولة ونواب مدراء بنوك. وفي البداية تباحث خبراء من صندوق النقد الدولي مع كل فريق على حدة في مكان مغلق لا يدخل إليه الصحفيون أو غيرهم. وبعد ذلك اجتمع المسؤولون فيما يتعلق بأزمة العملات العالمية القادمة في ثلاث مؤتمرات في واشنطن. وقد علق على ذلك أحد المشاركين الأوروبيين بأن (النقاش كان حاداً، وأن ذلك لم يكن نقاشاً ذي طابع ديبلوماسي). إلا أنه بعد ستة أشهر من المشاورات فقد تمخض عن ذلك صيغة حل وسط غير ملزم ناشد المؤتمرين على (تحمل المسؤولية المشتركة) وثبت ما هو مرغوب فيه وممكن تحقيقه بأنه ينبغي على الأمريكيين أن يقتصدوا بشكل أكثر، وأن يقوم الصينيون برفع قيمة عملتهم، وأن يزيد السعوديون من استثماراتهم، وأن يعملوا على زيادة الطلب على السلع في بلدانهم. وقد لخص أحد الموظفين

الأوروبيين المشاركين ما حدث بطريقة يائسة: (على الأقل فقد تعرف الآن جميعنا جيدا على بعضنا بعضاً) وذلك انسجاماً مع الشعار القائل:(أنه من الجيد أننا تحدثنا عن ذلك).

ويكمن سبب السكون في أن الحكومة الأمريكية في جانب، ودائنوها في آسيا والشرق الأدنى في الجانب الآخر، يمانع أحدهما الآخر. وبأسلوب مبطن فإنهم يمارسون صراع قوة حول من يحق له أن يقرر وبأية طريقة الأنظمة في سوق المال العالمي. وفي هذا الصراع ما زالت تتصرف القيادة السياسية والاقتصادية الأمريكية بحيث لا يجب أن يتغير أي شيء من جانبها.

فكما إن حكومة بوش أرادت تجاهل التغير المناخي الذي طرأ على الكرة الأرضية، كذلك فإن وزير المالية الأمريكي بولسون ينفي وجود أية مشكلة على الرغم من انعدام التوازنات في النظام المالي. فقد أقر مراراً: (من أنه شيءٌ إيجابي أن يرغب الأجانب في الحصول على سندات القروض الأمريكية. فهذا يعود بالنفع على أمريكا بواسطة الفوائد المتدنية، وليس في ذلك من خطر). ولدى سؤاله عن العجز الشديد جداً في الميزان التجاري الأمريكي، فإنه يدعي أن السبب في ذلك هم الصينيون ومقلدوهم . وفي جلسة استجواب في مجلس النواب الأمريكي في شباط عام ٢٠٠٧ [١٣٧] قال إنّه (يجب متابعة الضغط على الصينيين من أجل تحرير اليوان. وعندما يتراجع الصينيون عن تعنتهم فيما يتعلق باليوان، عند ذلك سوف يكون باستطاعة ما تبقى من الدول الصاعدة أن ترضى بالقيام بتخفيض قيمة عملاتها، وبذلك يتناقص العجز التجاري الأمريكي تدريجياً). أو بتعبير آخر: ليس على الولايات المتحدة أن تتكيف، وإنما يجب على جميع الآخرين أن يتكيفوا.

أما في بكين فإن المسؤولين هناك لهم في ذلك نظرة معاكسة تماماً. ففي الصين يوجد اللاعب المضاد لبولسون الذي هو من أفضل علماء الاقتصاد الصينيين واسمه فان غانغFan Gang وعمره ٥٥ عاماً، وهو مثل بولسون خريج الجامعة الطليعية الأمريكية هارفارد، وعضو في المجلس الإداري

للبنك المركزي، ويعد بذلك أحد أفراد الدائرة الضيقة للسلطة التي تمسك بمقاليد النظام في الصين. وعلى الرغم من ذلك فإن فان لا يمارس أي تحفظ لدى قيامه بشرح الرؤية الصينية للمشاكل المالية العالمية عندما قال في المؤتمر العالمي الذي انعقد في أمستردامAmsterdam من أجل البحث في هذا الموضوع: (لا تكمن المشكلة الحقيقية في تخفيض سعر صرف اليوان الصيني، ولكنها تكمن في تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي ولا تتمثل جذور المشكلة في الرقابة الصينية لسعر صرف العملة، ولكن تلك الجذور تتمثل في سياسة التضخم المالي للولايات المتحدة. ولذلك فإن الدولار لم يعد مرساة مستقرة للنظام المالي العالمي. وقد حان الوقت من أجل البحث عن بدائل أخرى. فمثلاً يتوجب في الحالة المثلى إيجاد معيار عالمي للعملات، يدار حقيقة بشكل مستقل عن المصالح الخاصة للدول الأعضاء، ويجلب منافع مشتركة للجميع)(١٣٨).

فهل الحل يتمثل في إيجاد عملة عالمية من أجل مجابهة تهديد أزمة عالمية؟. فلو أن ذلك هو الموقف الرسمي للحكومة في بكين، لكانت الصين على طريق الحكم العالمي المشترك، متقدمة بذلك على جميع الدول المضللة الرئيسية في العالم والمسماة مجموعة G8 الثمانية الكبار. وبما أن مثل هذا الحل يبدو من غير الممكن التوصل إليه كما يرى فان، فإن ذلك يؤكد من جديد أن (أساس مشكلة عصرنا الحاضر تتمثل في النقص المريع لقيادة الحكم العالمي global governance في هذا العالم الذي يتعولم بسرعة). ولذلك فإن ما يطالب به فان يبدو غير مستغرب بعد مضي ستة عقود على القيادة العالمية للدولار. علماً بأن المجتمع الدولي قام في صيف عام ١٩٤٤ بالتفاوض حول هذا المقترح بالذات.

إذ اجتمع ٧٣٠ موفداً من ٤٤ دولة في منتجع بريتون وود Bretton Wood's في الولاية الأمريكية نيو همبشِر New Hampshire من أجل إقرار نظام اقتصادي عالمي عصي على الأزمات لزمن ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تولى إدارة جلسات المؤتمر العالمي الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينيز

John Maynard Keynes الذي كان قد قدم قبل ثلاثة سنوات مشروعه من أجل تأسيس بنك مركزي عالمي(International Clearing Union) الذي سوف يكون في مقدوره حل مشكلة العملات بشكل نهائي. فقد وجد كينيز أن انعدام الرقابة على تدفق الأموال بين أوروبا والولايات المتحدة هو أحد الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية العالمية في زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية. ولذلك فقد كتب كينيز: (ليس هناك شيء أكثر ضماناً وأمناً من ضرورة تنظيم الحركة الحرة لصناديق رأس المال الاستثمارية، لأنه من دون ذلك فإنها ستقوم (بتبديل هدفها بسرعة كبيرة مثل بساط سحري، وهذه التحركات لديها تأثير في إحداث فوضى كبيرة لكل عمل تجاري نظامي). أما زميله الأمريكي هاري دِكستر Harry Dexter فقد أوضح بأنّ (الرقابات الضرورية تعني حرية أقل لمالكي المال السائل، إلا أن هذا التقييد سوف يزاول من أجل صالح الشعوب)(١٣٩).

وقد تضمن اقتراح كينيز keynes بأن تجري العلاقات المرتبطة بالمدفوعات المالية لجميع الدول الأعضاء عبر حساب مصرفي لدى مركز كليرينغ Clearing يعني نوعاً من بنك مركزي للعالم. وتجري الحسابات بواسطة عملة أطلق عليها كينز اسم بانكور (Bancor). ومن حيث المبدأ يبقى سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعملة البانكور ثابتاً ولا يتغير إلا عندما تتباعد نسب التضخم المالي لعملات الأعضاء عن بعضها. أما ما يتعلق بالفوائض التجارية أو العجوزات المالية فلم يكن كينيز يسمح بها إلا في حدود معينة، وتحسب بمقدار حصة بلد ما من التجارة العالمية. وعند تجاوز تلك الحصة، فيتوجب على الدول ذات الفوائض أن تدفع فوائدا عقابية عن ما تملكه في حساباًتها الكبيرة، وذلك من أجل منعها من التوصل إلى نمو إضافي على حساب بلدان أخرى. إلا أن كينيز لم يستطع أن ينجح في تمرير مشروعه المذكور، الذي يقوم على أساس التنازل عن السيادة الوطنية للمال من أجل مصلحة الجميع. وأصرت الحكومة الأمريكية على أن يرفع من شأن الدولار الأمريكي وليس البانكور ليكون العملة الرئيسة في العالم. وأن لا يكون هناك سقف محدد لعدم التوازنات أو لاضطراب التوازنات.

واستناداً إلى ما سبق فقد أخفق الحكام أخيراً في مطلع السبعينات من القرن الماضي. إذ إن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون قام بتمويل حرب فيتنام عن طريق طرح كميات كبيرة من الدولارات في السوق. وقد أدى تضخم الدولار إلى تفجير أسعار الصرف الثابتة، فتوجب على الحكومات المعنية تحرير حركة المال. ولذلك حذر آرثر بُرنز Arther Burns الذي كان في ذلك الحين رئيساً للبنك المركزي الأمريكي من أن تلك الإزالة للقيود عن أسواق المال(سوف تجلب بالتأكيد البؤس على البشرية، وأن هذا الشيء الذي بدء به سيكون من الصعب إنهاؤه)(١٤٠). ومن ذلك الحين حدثت ما يزيد عن مئة أزمة مالية محلية ودولية تسببت في تكرار تقهقهر مستمر للتطور الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وأوقعت عشرات الملايين من البشر في براثن الفقر والعوز.

والآن وبعد مرور ستة عقود من الزمن، فإن ما اقترحه كينيز قد أصبح قضية الساعة أكثر من أي وقت مضى. لأن سيطرة الدولار سوف تتراجع حتماً وبصورة متزايدة باتجاه الأزمة.

أما العلامة البينة التي تؤشر إلى المنحى المذكور للدولار، فهي صعود اليورو على أساس أنه عملة احتياطية، وعملة المبادلات المالية والتجارية. ففي عام ٢٠٠٦ استثمرت في سندات قروض للدولة وسندات قروض خاصة بعملة اليورو أكثر مما استثمر بالدولار، وكذلك فإن اليورو قد تخطى الدولار كوسيلة للمدفوعات النقدية أيضاً. وقياساً على القيمة فإن كميات أوراق اليورو المتداولة في الأسواق هي أكثر من الدولارات. وفي الآن ذاته فإن الدول المصدرة للنفط روسيا وإيران وفنزويلا وبمقدار أقل الكويت بدأت تعطي عقود توريداتها النفطية على أساس اليورو. كل ذلك يجعل الطلب على الدولار يتراجع، لأن الحاجة إليه آخذة في التقلص على أساس أنه عملة المبادلات التجارية.

ولذلك يطالب كثير من علماء الاقتصاد الانتقال إلى معيار لعملات متعددة، يتم على أساسه التبادل التجاري إلى جانب الدولار واليورو والين

الياباني، وفي وقت ما مستقبلاً اليوان الصيني بكميات كبيرة مشابهة. إلا أن ذلك لا يشكل تقدماً أبداً، بل على العكس، لأن انعدام معيار موحد للعملات سوف يخلق مزيداً من انعدام الأمان، فبدلاً من أن تتعاون بنوك إصدار النقد المعنية، تقوم تلك البنوك بالعمل ضدّ بعضها بعضاً، وبذلك فإن تأرجح أسعار صرف العملات سوف يزداد حدة بين مجالات العملات. ومع أن ذلك يساعد على مزيد من المبيعات (لمنتجات شركات التأمين) لدى صناعة المال، إلا أنه (سوف يحدث اضطراباً لكل عمل تجاري نظامي) بصورة آلية عن طريق مزيد من الأزمات. وهذا ما انتقده كينيز فيما مضى.

وهذا ما يجعل الأوروبيين يشعرون بالألم أيضاً منذ عام ٢٠٠٧. ومع أن اليورو قد استطاع أن يقضي على مشكلة تأرجح سعر صرف العملة الدائم في منطقة اليورو، إلا أن المشكلة الآن قد أخذت حجماً أكبر في المقياس العالمي. لأن المسؤولين عن حماية العملة الصينيين يرفضون لعبة الدولار من قبل الحكومة الأمريكية وبنك إصدار النقد الأمريكي، ولا يرفعون القيمة الخارجية لليوان إلا بمقدار لا يتجاوز ثلاثة بالمئة سنوياً مقابل الدولار. ولذلك فإن العملة الصينية تهبط مع الدولار مقابل باقي العملات التي يتم تداولها بشكل حر. نتيجة لذلك فإن سعر صرف اليورو مقابل العملة الصينية قد ارتفع بمقدار ٤٠ بالمئة منذ عام ٢٠٠٠. لذلك أصبحت البضائع الصينية بلا منافس بسبب أسعارها الرخيصة. حتى إنّ الاتحاد الأوروبي تجاوز الولايات المتحدة كونه أكبر شريك تجاري للصين،وانزلق أيضاً في عام ٢٠٠٧ إلى عجز تجاري كبير مقابل الصين مماثلاً بذلك الولايات المتحدة. وفجأة طالب وزراء المالية في منطقة اليورو في تشرين أول عام ٢٠٠٧ بأن على الصين أن تقوم برفع قيمة صرف عملتها. وبصورة مفاجئة أيضاً أجابت الحكومة الصينية بأنها باقية على طريق الخطوات الصغيرة. وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية بأن الأمر يدور على الأغلب حول مشكلة الدولار.[١٤١]

وفي الآن ذاته تقع بعض الدول أيضاً التي تتمسك بارتباط عملتها بالدولار في مأزق. لأنه يتوجب على بنوكها المركزية أن تكرس بصورة دائمة مبالغ متزايدة من عملتها لشراء دولارات من أجل المحافظة على سعر صرف عملتها. إلا أنه من أجل ضبط مشكلة هبوط قيمة العملة، فإنه يتوجب عليها استعادة النقد المطروح في الأسواق عن طريق بيع سندات قروض دولة جديدة. والخدعة هذه يسميها خبراء العملات التعقيم. لكن هذا الشيء له حدود، لأنه يعني بأن على بنوك إصدار النقد المعنية تكديس ديون مصطنعة على الدولة. وعلى ما يبدو فإن ربط العملة بالدولار من قبل دول الخليج العربي يصطدم بحدود إمكانات تلك الدول. لأن التضخم المالي قد تزايد بشدة حتى وصل في إتحاد الإمارات العربية إلى نسب ذات أرقام بخانتين. وكذلك الأمر في العربية السعودية وفي الصين، فقد تضاعف هبوط أسعار النقد إلى سبعة بالمئة في العام مع اتجاه نحو التزايد. ويسجل بنك الصين Bank of China خسائر متصاعدة، لأن فوائد الدولار تتدنى في الوقت الذي توجب فيه إبقاء فوائد اليوان مرتفعة من أجل مكافحة التضخم النقدي. لذا فإن أرباح استثمارات الصين بالدولار هي أقل من أرباح سندات القروض الأمريكية التي يجب أن تدفعها من أجل تعقيم فوائض النقد.(١٤٢)

وليست التوترات السياسية بالأقل وزنا من ذلك الذي تسبب به اللا نظام الفوضوي للمشكلة العالمية للعملات. فكلما ازداد تكد يس احتياطي الدولارات من قبل دول شرق آسيا والشرق الأدنى، كلما كبرت قوة نفوذهم على الاقتصاد العالمي. وبذلك يزداد الخطر في أن تعمد الولايات المتحدة ومعها أوروبا إلى البدء بإحاطة نفسها بجدار فاصل خوفاً من ذلك النفوذ. حتى إنَّ هيلاري كلينتون وضعت شعارا لها أثناء حملتها الانتخابية لدى الانتخابات التمهيدية Primaries مقتبسا من تحذيرها (أن أمريكا ستصبح رهينة للقرارات الاقتصادية الصادرة عن بكين وطوكيو)، وطالبت بالقيام بإجراءات مضادة(١٤٣). ويسير مخطط حكومة ألمانيا الاتحادية والمفوضية الأوروبية في الاتجاه ذاته من أجل منع ابتياع (صناعاتنا الهامة) بواسطة اعتمادات مالية من

قبل الدولة مستمدة من فوائض الدولارات لدى دول الشرق الأقصى والأدنى. وذلك اعتمادا على ما صرح به من قبل وزارة الاقتصاد الاتحادية الألمانية. فلو أن تلك المطالبات لم تبق مجرد شعارات سياسية، لكان ذلك يؤدي إلى خطر هبوط أو انعدام قيمة كنوز الدولارات شرقاً وغرباً. ولو أن الولايات المتحدة أرادت حماية ذاتها بواسطة تجميد حسابات الدولارات التي يملكها العرب والصينيون كما يقترح من قبل بعض الوطنيين المتحمسين الأمريكيين، فسوف ينهار النظام المالي العالمي بسرعة.

لذلك فإنه ليس بالعجيب نظراً لتلك المتناقضات أن تؤدي أحداث صغيرة إلى شائعات غريبة في الأسواق. إن الأسبوع الثالث من شهر أيلول عام٢٠٠٧ كان لحظة أزمة من ذاك النوع. حيث للمرة الأولى لم يستجيب البنك المركزي السعودي لشريكه الأمريكي بالاستمرار في تخفيض الفوائد خوفاً من التضخم المالي. وفوراً انتشرت الإشاعة أنَّ العربية السعودية الكبيرة سوف تنهي ارتباط عملتها الريال بالدولار كما فعلت قبل ذلك الكويت. وتبعا لذلك كان يتوقع بيع كميات كبيرة من الدولارات. وقد حاول بعض المتاجرين تقوية الشائعة المذكورة من أجل الحصول على أرباح عن طريق مضاربات. وفي هذا السياق قال جيم روجرز Jim Rogers إنَّ البنك المركزي الأمريكي (يلعب بالنار) وهو الذي كان فيما سبق شريكا لملك المضاربات الأسطوري Georges Soros جورج سوروس. وقال أيضاً إنَّ الجنية الإسترليني البريطاني عندما فقد مكانته كعملة احتياطية عالمية فقد (هبط بمقدار ثمانين بالمئة نحو الأسفل، وأن شيئاً مشابهاً يمكن أن يحصل للدولار)[١٤٤].

وقد دحضت الحكومة السعودية تلك الشائعات فوراً فتوقف انهيار الدولار. إلا أن التهديد يبقى، والقصة تلك تبين لنا كيف يمكن أن تحدث الأمور بسرعة. فلو كان لروجرز المذكور ما يكفي من الأتباع لنظريته، لكان من الصعب إيقاف العاصفة. وعند الضرورة يمكن لتحالف لجميع البنوك

المركزية الكبيرة من طوكيو وحتى فرانكفورت أن يتصدى بمصداقية لموجة البيع تلك. وقد حذر موظف كبير ذو منصب مدير في مجال الرقابة المالية الأوروبية بقوله: (من المستبعد ما إذا كانوا يريدون ذلك، ولماذا يتوجب على العالم كله دائماً دعم العملة الأمريكية؟). ومع ذلك فإن القائمين على البنوك المركزية لديهم في الحقيقة القدرة على أن ينظموا عملاً منسقاً كهذا. بحيث إنهم على أية حال يجتمعون بصورة تقليدية كل شهرين في مدينة بازل السويسرية من أجل التباحث في الأوضاع، ويتم التفاهم بدون إشكال. وحتى ولو أن مثل ذلك الكبح عند الطوارئ كان ناجحا، فماذا سيأتي بعد ذلك؟ لأن المشكلة تكون قد أجلت لكنها لم تحل.

إذ لا يريد موجهو السياسة العالمية المعينون من قبل السلطة السياسية إعطاء أية معلومات عن ذلك بصفة رسمية، وحتى إنهم لا يريدون الإدلاء بأي شيءٍ فيما يتعلق بهذا الموضوع المحرم (Tabu) ولو بشكل غير رسمي. إلا أن الشيء الكثير يدل على أن أزمة دولار كبيرة هي بالضبط اللحظة المناسبة من أجل إيجاد نظام عالمي جديد يقوم على أساس توزيع الأعباء والفوائد بصورة متساوية. والرأي هذا يمثله أيضاً جوزيف ستغليتس Joseph Steglitz عالم الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل، الذي أقصي من منصبه كرئيس للبحث العلمي لدى البنك الدولي بسبب احتجاجه ضد سياسة العملة من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، ويدرس حالياً في جامعة كولومبيا في نيويورك. ومما قاله: (إن اقتصاد العجز الأمريكي سوف لا يمكنه أن يستمر إلى الأبد، وإنَّ يوم الحساب قادم لا محالة). أما عما يمكن أن يحدث في الزمن القادم ما بعد اليوم المذكور، فإن رأيه يطابق رأي زميله الصيني فان غانغ Fan Gang، ويتمثل ذلك الرأي في البحث عن بديل. ولذلك فإنه عمد إلى تطوير صيغة موسعة لمشروع كينيز Keynes من أجل إحداث عملة احتياطية عالمية بحيث يحمل نقل التوازن بين الدول ذات العجوزات والدول ذات الفوائض على جميع الدول. ولذلك سوف يتوجب على الدول الأعضاء أن تقوم سنوياً بدفع مبالغ معينة من عملاتها الخاصة بها إلى سلطة عملات عالمية. وفي مقابل ذلك فإن

تلك الدول سوف تحصل على ما يسمى (الدولار العالمي) الذي يحتفظ به على أنه احتياطي من قبل البنوك المركزية لحين أوقات الشدة. إذ يمكن عند حدوث الأزمات أن تستبدل (الدولارات العالمية) مهما كانت كميتها بأية عملة من عملات جميع الدول الأعضاء. وبحسب رأي ستغليتس فإنه اعتمادا على الضمانة ذات الصفة (التعاونية) التي تكفلها كافة الدول مجتمعة، فإن الاحتفاظ باحتياطي عملات سوف يتدنى كثيراً من حيث المجمل. وعند ذلك سوف لا يتوجب على أي بلد كما هو الحال في الولايات المتحدة حالياً استناداً إلى (منطق التدمير الذاتي) أن يزداد غرقاً في الديون.

إن مرساة الأمان للنظام الاقتصادي العالمي يمكن أن تتمثل في عملة مصطنعة تستند على مجموع الاقتصاديات الوطنية لجميع الدول الأعضاء، التي تبقى محتفظة بعملاتها الخاصة بها، علماً بأنه سوف يكون هناك (ما هو قادر على امتصاص الصدمات) فيما يخص علاقاتها ببعضها بعضاً. إن ستغليتس الذي هو أشجع عالم اقتصادي طليعي أمريكي، يجد إنه من الممكن عند السير على هذا الطريق أن يستفاد عالمياً من (الامتياز الهائل) لبلد العملة القائدة، الذي يمكنه طرح مزيد من الدولارات في الأسواق من دون أن يكون لها رصيد ملموس من أجل القيام بمبادلات تجارية. واستناداً إلى حسابات ستغلتيس فإنه يمكن بذلك كسب ما مجموعه مئتين إلى أربعمئة مليار دولار سنوياً من أجل استخدامها في تقديم المساعدة للبلدان المتخلفة، أو من أجل حماية البيئة. وإذا لم يكن بالإمكان (إقناع الولايات المتحدة بالدخول في النظام الجديد، فإنه سوف يكون من الممكن اللجوء إلى وسيلة أكثر قسوة). عند ذلك يمكن الانتقال إلى التفكير (بأن تتفق بقية العالم على أن يتكيف النظام القائم مع نوع من المساعدة المتبادلة، الذي يعتمد على أسلوب التعاونيات، وأن يحتفظ تدريجيا بحصة متزايدة من احتياطي العملة المحلية لكل من الدول المشاركة). وبما أن الولايات المتحدة مع مضي الوقت (سوف تقل مكاسبها من استغلال الدول المتخلفة باستمرار، لذلك سوف يكون لديها ما يحفزها بشكل متزايد من أجل الدخول في النظام الجديد)(١٤٥).

إن ذلك يبدو قياساً على الوضع الحالي وكأنه ضرب من الخيال. إذ إن الأقوياء في عالم الصناعة المالية، ومعهم الحكومات المدعومة من قبلهم لا يمانعون حتى الآن كل إجراء سياسي فقط، ولكن زيادة على ذلك لا توجد مؤسسة عالمية سوف يكون بإمكانها تنظيم مثل ذلك الإجراء، والقيام بدور المشرف العالمي على العملات. وفي ما مضى أوجد صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ من أجل ذلك الهدف تحديدا، إلا أن بنيته قد أصبحت حالياً قديمة لا أمل فيها. خاصة وأن أربعة أخماس البشرية ليست ممثلة في مجلسه الإداري، أو أنها ممثلة فيه شكليا. إلى ذلك يقوم الأمريكيون والأوروبيون باستغلال صناديق الاستثمار منذ عشرات السنين من أجل فرض مصالحهم ضد الدول الصاعدة في الجنوب. ولم تعد تلك المؤسسة على ما يظن صالحة لأن تكون المكان الأفضل لتمثيل المصلحة المشتركة في العالم. وكثير من الناس يربطون الحروف الأولى ص ن د (صندوق النقد الدولي) بتصورات معاكسة سلبية. وبهذا تبدو العقبات بادئ الأمر وكأنه من غير الممكن التغلب عليها. إلا أنه على الرغم من ذلك فإن القوى الحديثة والقديمة للعالم المتشابك إلكترونيا سوف يتوجب عليها في مستقبل غير بعيد أن تواجه مسألة الإصلاح الجذري للنظام المالي. وقد أصبح هذا الأمر واضحاً منذ أمد ليس بالقصير، وخاصة من قبل قدامى المشتغلين بالشؤون المالية. فمثلاً إن بول فولكر Paul Volcker الذي كان حتى عام ١٩٨٧ بذاته على رأس بنك إصدار النقد الأمريكي، ويعمل حالياً لصالح الأمم المتحدة في مجال السياسة، ليس لديه أي شك. إذ إنّه عندما سئل في أيار ٢٠٠٧ عن مستقبل الدولار أوضح بأنه (على المدى البعيد فإن التطور يسير باتجاه نشوء عملة عالمية)[١٤٦]. ويتوقع مراقبو البنوك ذوي الخبرة حلاً عالمياً أيضاً من أجل تنظيم مستقبلي لمهنة الاشتغال بالأمور المالية. ويسمي هاوارد ديفيز Howard Davis الذي كان حتى عام ٢٠٠٣ مديراً للرقابة المالية البريطانية، ويدير حالياً مدرسة الاقتصاد اللندنية London School of Economics يسمي نظام السلطة الرقابية الوطنية للصناعة المالية بأنه (عبارة عن Konstrukt لعصر مضى) يعني

تركيبة فكرية من أجل وصف ظواهر لا يمكن مراقبتها بشكل ملموس ولكنها تستنتج من معلومات أخرى قابلة للملاحظة والمراقبة). وقد قال منتقدا في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في دافوس Davos سويسرة في كانون ثاني عام ٢٠٠٧: (نحن جميعاً نعرف الواقع، وكيف أن المخاطر تقتسم ومن ثم توزع في جميع أنحاء العالم، وأن هندسة رقابتنا تبقى دائماً على حالها وكأن شيئاً لم يتغير، وأنه ليس هناك من حل إلا بإعادة تنظيم الرقابة المالية وبتعاون جميع دول العالم).

وذلك لايسري فقط بسبب قابلية النظام القديم للأزمات. وحتى بدون حدوث فقاعات بسبب المضاربات وسيناريوهات انهيارات، فإنه هناك سبب وجيه في أن توضع تجارة المال العالمية من جديد تحت توجيه سياسي أكثر ضيقا. لأنه يوجد في صلب تطور خاطئ وخطر آخر: التوزيع غير المتساوي الشديد الإجحاف للثروات الكبيرة التي تنتجها الرأسمالية المعولمة، وتهدد الاستقرار السياسي الذي بدونه لا يمكن أن يستمر التشابك الاقتصادي العالمي في عمله. وهذا ما بدأ في غضون ذلك يثير الخوف حتى لدى الأثرياء.

الفصل الرابع

من يزرع اللامساواة

انحدار الطبقات الوسطى إلى مستوى الفقر، والارتداد عن العولمة

المحاضرون الذين جلسوا على منصة الخطابة واجهوا جمهورهم من المستمعين بقوة. إذ اشتكى أول محاضر (من أن طبقة عالمية شديدة القوة تكدس ثروات هائلة، في حين أن كثيراً من البشر يتراجعون ماديا ويخضعون باستمرار إلى ضغوط متزايدة) وطالب (بأن يجري نقاش جدي في جميع الدول الكبيرة حول ما الذي يمكن عمله من أجل منع استفحال تلك الحالة من انعدام المساواة) وأوضح مساعد المحاضر المذكور (بأن على الدولة أن تلعب دوراً أكبر بكثير من أجل إعادة ذلك التيار إلى الاتجاه الصحيح. وإذا لم يحصل ذلك، فإنه سوف يحصل رد فعل سياسي معاكس قبيح جداً). وحذر أحد المشاركين من الجمهور، الذي بسبب انزعاجه ترك مقعده وتكلم واقفا. (إنه من غير المقبول أن يستمر ذهاب جميع الأرباح التي حصلت عن طريق العولمة إلى أصحاب الأموال الكبار. في حين أن دخل العمال والموظفين يبقى على حاله من دون أي تحسن في أفضل الأحوال. ولذلك فإن النواس السياسي يتحرك الآن من اليمين نحو اليسار). وهكذا تتابعت الخطب بمضموناتها التي أوحت إلى بعض المستمعين وكأنهم متواجدون في مؤتمر لنقابات أو لنقاد العولمة.

ولم يلتئم هذا المنتدى تحت شعار من فكر معارض، لأن ما قيل خلاله من تحذيرات ضد التوزيع غير العادل للثروات والمدخولات قد حصل في قاعة مركز المؤتمرات في منتجع دافوس السويسري الراقي الذي تمارس

فيه رياضة التزلج على الثلج لدى انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون ثاني عام ٢٠٠٧. ولم يكن الذين رفعوا أصواتهم من الثورويين الذين دخلوا بطريق الصدفة إلى اللقاء السنوي للنادي العالمي لمدراء الشركات العملاقة والشخصيات الاقتصادية الهامة، بل إن الذين ألقوا الكلمات في المؤتمر جاؤوا من مراكز الفكر الليبرالي للسوق في علم الاقتصاد الأمريكي. أما روبرت شيلر Robert Schiller عالم الاقتصاد في جامعة يال Yale الطليعية الذي يعد واحدا من أبرز واضعي النظريات التي تتعلق بأسواق المال، وحصل على شهرة عالمية بسبب نبوءته المبكرة عن انهيار البورصة في صيف عام ٢٠٠٠. فقد طالب في ذاك المنتدى برفع الضرائب بصورة قصوى على مدخولات الطبقة العالمية التي ينتمي إليها غالبية الحاضرين. أما المحاضر المساعد فقد كان النجم اللامع من بين الاقتصاديين نوريل روبيني Roubini من نيويورك الذي يدفع المحللون الاقتصاديون رسوماً مالية ذات خمسة خانات من أجل الدخول إلى صفحته الإلكترونية المسماة غلوبال إيكونوميكس مونيتور Global Economics Monitor طالب أيضاً في منتدى دافوس بـــ (شبكة متينة للضمان الجماعي، وبإجراءات حكومية فيما يتعلق بتوزيع المدخولات). وأما الرجل الذي وقف محذرا من بين جمهور الحاضرين فقد كان ستيفن روش Stephen Roach الذي كان رئيس الاقتصاديين الأسبق والمدير الحالي للقسم الآسيوي لدى بنك مورغان ستانليMorgan Stanley والذي كان على مدى ما يزيد عن عشرين عاماً يقوم بتحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية لصالح زبائنه من البنوك، ويهاجم الآن في هذا المنتدى (المكاسب الهائلة التي تخطت كل حدود).

ولم يكن أبداً محض صدفة أن يناقش أكبر الرابحين من العولمة مخاوف وهموم الخاسرين بشكل مستفيض. إذ إن المنتدى خاصة لم يكن إلا التعبير اللافت عن ذلك التحول التاريخي للإدراك السياسي الذي أخذ تدريجياً يشمل جميع البلدان الغنية، وكذلك أيضاً الدول الصاعدة الجديدة. بحيث إن الهوة المتزايدة عمقا باستمرار لدى شعوب المجتمع العالمي بين فقير وغني،

وبين رابحين قلائل وكثير من الخاسرين، سوف تكون الموضوع الأساسي للسياسة العالمية إلى جانب مشكلة التبدل المناخي والنظام المالي العديم الاستقرار. لأنه على مدى ثلاثة عقود من الزمن قامت حكومات منطقة الثراء المالي التي هي في غالبيتها ليبرالية في توجهها الاقتصادي بتعزيز التوسع العولمي للرأسمالية ودفعه قدماً، وذلك عن طريق إعفاء الشركات وممتلكاتها من الضرائب وتحريرها من القيود الحكومية. وفي الآن ذاته ازدادت الأعباء الضريبية على العمال، وخفضت خدمات الضمان الجماعي.

إن السوق جيد، أما الإجراءات الحكومية فهي سيئة. وهذا ما تعنيه أساساً الإيديولوجية التي يعلل بها ذاك البرنامج من قبل مشاهير القائمين على الأعمال في عالم المال المنظمين جيدا وأتباعهم في مجال العلم ووسائل الإعلام. بحيث كانت مفاهيم مثل التحرير Liberalisation والانعتاق من اللوائح والأنظمة الضابطة، وكذلك الخصخصة هي الوسائل السياسية المفضلة، التي بها قد تم تقليص سيطرة السياسة والدولة على الشركات والأسواق بشكل مستمر. وسيان إن كانت أمريكا أو اليابان أو أوروبا، ففي حالة معينة كانت النتيجة ذاتها في كل مكان. لأن مدخولات أصحاب الرساميل ومدراء أعمالهم ومستشاريهم ومحاميهم وخبرائهم كان القسم الأكبر منها ينمو باستمرار، في حين أن أعدادا متزايدة من البشر يتوجب عليها أن تتدبر أمورها بأجور متدنية جداً، بحيث تبقى الغالبية محرومة مما يمكن أن تحصل عليه من النمو الهائل للاقتصاد المعولم. ذلك أن العقد الاجتماعي غير المدون لمجتمعات السوق الغربية الذي طبق في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي على أساسه (سوف يستفيد منه الجميع) كما عبر عن ذلك فيما مضى وزير المعجزة الاقتصادية الألماني لودفيغ إيرهارد Ludwig Erhard قد تم إلغاؤه خطوة بعد خطوة[١٤٧].

وبعد مرور عقود من الزمن من استمرار سياسة الهدم الموجهة ضد دولة الرفاه الاجتماعي، يستولي الخوف على النخب السياسية والاقتصادية من العقابيل

السياسية للانقسام الاجتماعي الذي مورس من قبلهم بالذات. وفجأة يطالب سياسيون محافظون أيضاً بضرائب أكثر عدلاً، وبأجور أعلى، وبتوزيع الثروة من الأعلى نحو الأسفل، وذلك في بلدان تختلف عن بعضها تماماً مثل اليابان وألمانيا وبريطانيا الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصف مؤلفو الملخص الرسمي لتوصيات منتدى دافوس الهم الذي يقف وراء تلك التوصيات بأسلوب لا لبس فيه: (إن عصر النمو العالمي يسبب انعدام التوازنات والمساواة ذاتها التي ساعدت خلال الثورة الصناعية على صعود القومية والفاشية والشيوعية. ولذلك فإن الكثيرين يخشون من أن تلك القوى الرجعية أو حتى القوى المناهضة لأي تقدم والأكثر رجعية سوف تنمو من جديد)(١٤٨).

إن الذين ينتابهم الخوف محقون. إذ بالرغم من أنه من المستبعد جداً أن تهز العالم مجدداً ثورة اجتماعية أو حتى انقلاب شيوعي، إلا أن الخطر يزداد من أن الخوف من الفقر في بلد بعد آخر يتسبب في قيام سياسة هدامة تتوجه ضد بقية العالم.

نهاية الحلم الأمريكي

ليس من قبيل الصدفة أن تأتي التحذيرات من مثل ذلك التطور من الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. لأنه تحديدا في بلد منشأ العولمة الثانية تسبب الإصلاح الجذري للسوق بعد نهاية الحرب الباردة في إحداث جراح عميقة، مع أن التناقضات الاجتماعية الكبيرة لم تكن أبداً جديدة في المجتمع الأمريكي، حيث فروقات مدخولات الأفراد قد أخذت تتزايد منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي. لأن تغيير بناء الشركات الصناعية العملاقة القديمة المتمركزة في غالبيتها في القارة الأمريكية وتحويلها إلى سلاسل إنتاجية متشابكة بعضها مع بعض في جميع أنحاء العالم أدى إلى تدمير البنى القديمة المهترئة. وتراجعت باستمرار أعداد أماكن العمل الإنتاجي ذات المردود الجيد على العمال. وخسرت النقابات العمالية نفوذها في مختلف المجالات بسبب القوانين التي دعمتها حكومة الرئيس رونالد ريغان Reagan والموجهة ضد

النقابات. والتسمية الجميلة التي يعطيها الاقتصاديون لهذا الشيء هي التحول البنيوي الذي غير باستمرار بنية المدخولات لصالح أصحاب الرساميل والمؤهلات العالية.

ولذلك فقد انخفض إجمالي الأجور في الخمس الأسفل لهرم المدخولات الأمريكي حتى منتصف القرن الماضي بما يقارب عشرين بالمئة قياساً على المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٣. وبدلا عن العمال المثبتين رسميا في أماكن عملهم، جيء بجيش من مشتغلين يعملون إما لساعات أو لأيام محدودة. ويحصلون غالباً على أقل ما يمكن من الأجور مقابل تقديم خدمات بسيطة، فأصبحوا جزءاً من الحياة اليومية الأمريكية ويسمون الجيش العامل Working Poor. ولذلك يعاني ما يزيد عن ثلاثين مليون إنسان من الجوع ومن نقص في التغذية في وسط المجتمع الأمريكي المتخم(١٤٩). إن هذا الانحدار نحو الفقر في الموضع الأسفل من المجتمع كان يلازم مدة طويلة من الزمن وبالدرجة الأولى المهاجرين الناطقين باللغة الإسبانية وقسم من ذوي المؤهلات المتدنية من الأقلية السوداء. إلا أن هذا الأمر هو غير ذي بال بالنسبة للنخبة الاقتصادية وللطبقة السياسية الممولة من قبلها. لأن غالبية الفقراء الأمريكيين لا يدلون بأصواتهم أثناء الانتخابات، وليس لأصواتهم إلا القليل من الثقل في المعترك السياسي الأمريكي.

أما الآن وبعد مضي عقد آخر من الزمن على التحول البنيوي المعولم، فإن الوضع قد وصل إلى مستوى شديد التعقيد. إن تراجع مستوى الدخل وانعدام ضمان عدم فقدان العمال لأماكن عملهم قد أدرك أيضاً الغالبية الواسعة للطبقة الوسطى من المواطنين البيض. إذ يتناقص متوسط الدخل للفرد الواحد منذ عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أن نصف عدد العاملين ذوي الدخل الأسوأ يحصلون على أجور متناقصة سنة بعد أخرى، في الوقت الذي ارتفع فيه ناتج الاقتصاد الوطني إلى ما يزيد على ثمانية عشرة بالمئة حتى نهاية عام ٢٠٠٧. ويشهد جارِد برنشتاين Jared Bernstein عالم الاقتصاد الذي يعمل لدى معهد

السياسات الاقتصادية Economic Policy Institute في واشنطن، ذلك المعهد الذي يقدم بانتظام تحليلات تتعلق بموضوعات الضرائب والمدخولات في أمريكا، يشهد بأن (لدى العمال أسباب وجيهة لأن يعتريهم الغيظ لدى رؤيتهم للفارق المتزايد بين انتاجيتهم العالية وبين أجورهم التي تزداد تدنياً. فهم يبذلون قصارى جهدهم ويعملون بمهارة وجدوى عالية، ولا يحصلون رغم ذلك إلا على القليل)[١٥٠].

يعني في الوقت الذي تخرج الغالبية صفر اليدين، ينصب ما يقارب كامل النمو الاقتصادي المكتسب كل عام على أية حال في صناديق أصحاب الامتيازات. إذ إن أصحاب المدخولات الضخمة الذين تبلغ نسبتهم واحد بالمئة فقط من تعداد الشعب الأمريكي قد حصلوا في عام ١٩٧٩ على دخل يقارب ثلث مجموع مدخولات بقية الأمريكيين من الذين يتقاضون أفضل الرواتب في أمريكا. وعشر تلك المجموعة البارزة يعني ٠,١ بالمئة من مجموع الشعب الأمريكي وعددهم حوالي ثلاثمئة ألف من كبار الأغنياء تزيد كامل مواردهم عن مجموع مدخولات مئة وعشرين مليون أمريكي من أصحاب الدخل الضعيف المصنف في الثلث الأسفل من درجات الدخل في أمريكا[١٥١]. ويسير انعدام العدل بالغ الإجحاف في توزيع المدخولات بالتوازي مع تزايد المصاريف الباهظة التي تنفق على تعليم الأولاد. وهذان العاملان معاً يزعزعان بشكل متزايد أركان الهوية الأمريكية. (عندما يرتفع مستوى ماء البحر أثناء المد ترتفع معه أيضاً جميع المراكب) تلك هي الصيغة التي أطلقها الرئيس الأسطوري كِنيدي Kennedy فيما يتعلق باستفادة الجميع من تنامي الرفاه الاقتصادي. وفي الوقت نفسه يحق للمواطنين الأمريكيين أن يؤمنوا بالحلم الأمريكي التقليدي الذي يستند على أن بإمكان كل إنسان أن يحرر نفسه من الفقر عن طريق الكد في العمل المجهد. إلا أن كلا هذين المبدأين الأساسيين قد تم إلغاؤهما بصورة شبه تامة. حيث ركدت الأجور أو تقلصت على الرغم من النمو الاقتصادي. ولا يحصل الأبناء من الدخل أكثر مما كان يدخل على آبائهم. لأن أجور الرجال الأمريكيين الذين

تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين عاماً، والذين يصنفون في النصف الأسفل ممن يحصلون على أجور، انخفضت قيمة أجورهم عام ٢٠٠٤ بمقدار اثني عشر بالمئة عن أجور أمثالهم في السن من الرجال المنتمين إلى جيل آبائهم قبل ثلاثين عاماً[١٥٢]. (ينبغي أن يكون مستقبل أولادنا أفضل مما نحن عليه)، لقد أضحى هذا الهدف التقليدي في الحياة لدى مجتمع الصاعدين اجتماعيا وماديا ضرباً من الوهم.

ولا ينطبق التوجه نحو الانحدار كليا على مدخولات الأسر، لأن نساء الأسر تعمل أكثر ولمدة أطول من السابق. وإجمالاً يتوجب حالياً على الطبقة الوسطى الأمريكية أن تعمل مدة أطول بخمسين بالمئة من جيل آبائها بهدف زيادة مدخولاتها والوصول إلى قوة شرائية مماثلة للتي كان أولئك الآباء يحصلون عليها. إذ تتزايد باستمرار أعداد العائلات ذات المدخولات التي لم تعد تكفيها من أجل تمويل الدراسة الجامعية لأولادها. ولا يستطيع خريجو المدارس الثانوية البدء بدراسة جامعية بالرغم من درجات علامات جيدة، لأنه ليس بمقدور أهاليهم دفع الرسوم الدراسية. ولذلك فإن النتيجة المزعجة لكثير من الأمريكيين، أن الصعود الاجتماعي في الولايات المتحدة لم يعد ممكناً حالياً إلا للقليل جداً من الناس مقارنة لما هو عليه الحال في كثير من الدول الأوروبية أو اليابان.

وخاصة وأن بلداً مثل الولايات المتحدة كان يتمتع بإمكانات لا محدودة، وكان باستطاعة حتى غاسلي الأواني في مطابخ المطاعم أن يصعدوا في السلم الاجتماعي وأن يصبحوا من أصحاب الملايين. تلك الأمة بالذات التي كانت أول من قام بإلغاء امتيازات النبلاء الضخمة وضمنت عن طريق الدستور الحقوق ذاتها لكل إنسان. وبالذات في أمريكا يتحدد المستوى الاجتماعي غالباً لأي إنسان على أساس البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها. حتى إن علماء الاجتماع يرون بأن هناك رجوعاً إلى النظام الإقطاعي في المجتمع. إذ يصف دافيد ليفينDavid Levin عالم الاقتصاد من كاليفورنيا المجتمع الطبقي الأمريكي

الحديث: (من يولد في مجتمع النخب في الولايات المتحدة يحصل على تركيبة من مجموعة امتيازات لم يحصل عليها إلا عدد قليل جداً من البشر في العالم على مدى التاريخ. أما من يولد فقيرا في الولايات المتحدة فإنه سيكون مثقلاً بسلبيات ليس لها ما يماثلها بتاتا من ظروف في غرب أوروبا واليابان وكندا)[١٥٣]. وهذا الأمر يمس بشكل جذري الإدراك الذاتي للأمة الأمريكية، وأثار نقاشاً واسعاً حول أسباب هذه الرجعية وكيفية مجابهتها. وقد عنونت جريدة نيويورك تايمز New york Times مقالاً مسلسلاً نشر في عام ٢٠٠٥ بـ (Class matters) أي بأن كل شيء يتعلق بمستوى الطبقة الاجتماعية، ألقت فيه الأضواء على الانقلاب الاجتماعي من مختلف جوانبه. ومن أجل البحث في هذا الموضوع فقد نظمت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين مجلسي الشيوخ والنواب جلسة استماع كبيرة. وعن ذلك عبر باراك أوباما المرشح لرئاسة الجمهورية بأن (استعادة الحلم الأمريكي) هو أحد الموضوعات الرئيسية المطروحة في المعركة الانتخابية.

وفي ألمانيا نجد تطوراً مشابهاً يشق طريقه. فكما هو الحال في الولايات المتحدة يترافق الاندماج العالمي في أكبر الاقتصاديات الأوروبية أيضاً مع توزع غير متساو بالغ الإجحاف بالمدخولات. فبعد حذف الضرائب ورسوم الخدمات الاجتماعية (تأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة إضافة إلى التأمين التقاعدي) ونسبة التضخم المالي من مدخولات العمال في عام ٢٠٠٦ مثلاً لم يرتفع صافي أجر الساعة الواحدة إلا بما يقارب ٩,٦ بالمئة عما كان عليه في عام ١٩٩١ في ألمانيا. وبما أن مزيداً من الناس وخاصة النساء كن يعملن على أساس أجر بالساعة وغالباً لبضعة ساعات في اليوم أو بعقود مؤقتة، فإن ذلك يعني حسابياً أن أجر كل عامل قد انخفض على مدى خمسة عشر عاماً بمقدار ١,٨بالمئة. في حين أنه في الفترة المذكورة ذاتها قد ارتفع صافي المدخولات من الأرباح التي حصل عليها أصحاب الأموال والشركات بمقدار أربعين بالمئة. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي بكامله تقريباً خلال خمسة عشر عاماً لم يستفد منه العمال ولا الموظفون.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في تلك المرحلة كان هائلاً بحيث بلغ ٥٠٠ مليار يورو سنوياً، وهو يعادل مجموع الضرائب التي يدفعها الألمان خلال سنة واحدة[١٥٤].

إلا أن القيمة الوسطية للأجور والرواتب تخفي أيضاً شرخا عميقا. إذ إن جميع العمال من ذوي المؤهلات العالية، وبديهي أن يسبقهم أصحاب المراكز القيادية في الشركات يحصلون على زيادات هائلة في المدخولات تصل إلى ٥٠٠ بالمئة بالنسبة لرؤساء الشركات العملاقة الرئيسية. وفي مقابل ذلك يتوجب على غالبية المشتغلين أن يكتفوا بدخل يتناقص باستمرار،إذ يتوجب على ما يقارب ١٩بالمئة من مجموع سكان ألمانيا بينهم ٢,٥ مليون من الأطفال أن يعيشوا في فقر نسبي. لأنهم بسبب مدخولاتهم التي تقل عن ٦٠ بالمئة من متوسط الدخل محرومون من جميع رموز الرفاه الاقتصادي، التي على ما يبدو بالنسبة للجميع أنها بديهية، مثل امتلاك سيارة أو القيام بالسفر من أجل الاستراحة والترفيه، أو اقتناء الألبسة ذات الماركات المشهورة محلياً وعالمياً. وتدريجياً وبما يشبه كثيراً الحال في الولايات المتحدة يتوصل المسؤولون إلى أن التوزيع غير العادل للثروات سوف يكون له عواقب غير مرغوب بها لدى ناخبيهم والمتعاونين معهم.

وتعد الخطب التي ألقاها رئيس الجمهورية الألماني هورست كولر Horst Koehler الذي كان سابقا يرأس صندوق النقد الدولي، تعبيرا عن هذا التوجه. إذ طالب في آذار عام ٢٠٠٥: (نحن بحاجة إلى أنظمة تساعد على الحصول على أماكن للعمل قبل أي شيء... وما عدا ذلك وكل ما يخدم أهدافا أخرى، حتى ولو كانت الرغبة في الوصول إليها شديدة، فإنها تأتي في الدرجة الثانية). إن الطريقة هذه في التعبير تطرح السؤال عن السبب: لماذا الأجور والرواتب التقاعدية والخدمات الصحية ينبغي أن تنحدر، في حين أن الضرائب على أرباح الشركات تخفض، إضافة إلى ذلك فإن (أرباب العمل) لم يعد يتوجب عليهم المساهمة في دفع رسوم التأمينات من أجل

التقاعد والتأمينات في حالة المرض لصالح عمالهم وموظفيهم. وهذا ما قام بالتخطيط له حزب الاتحاد المسيحي الديموقراطي CDU الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية، وقد وافق على ذلك أيضاً. ولم تمض سنتان حتى اشتكى الرئيس ذاته من أن (انعدام العدالة في توزيع المدخولات قد ازداد، لأن ما يجنى من أرباح الأموال قد ارتفع بشدة أكثر من أجور العمل. ولذلك فإنه طالب (بأن لا يكون الصعود المادي لأحد من الناس سبباً في التردي المادي للآخرين)[١٥٥].

وبذلك تكون الولايات المتحدة وألمانيا في المقدمة في هذا المجال. إذ أدرك التيار ذاته كامل مجموعة الأمم الصناعية القديمة. فمنذ عام ١٩٨٣ يتناقص وسطي حصة العمال من الدخل القومي بشكل متواصل في جميع بلدان الرفاه الاقتصادي الأربعة والأربعين الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OECD بالرغم من أنه في الآن ذاته وحتى عام ٢٠٠٣ قد ارتفعت حصة أرباح الأموال من ٢٨ إلى ٣٦ بالمئة[١٥٦]. وفي كل مكان يزداد التبرم وعدم الارتياح من هذا التطور. خاصة وأن المزاج العام الناتج عن ذلك في مجموعات واسعة من الناس، مشحون بالتوتر وتكمن فيه مخاطر سياسية واقتصادية هائلة. لأن الخوف من الانحدار الاجتماعي يزداد انتشاراً، ويفتح للاعقلانية الأبواب نحو القبض على السلطة. وهذا ما يتبدى في الولايات المتحدة الأمريكية قبل كل شيء.

عودة حماة الاقتصاد الوطني

عندما يشكو باراك أوباما وهيلاري كلينتون وآخرون من كبار سياسيي الحزب الديموقراطي الأمريكي انحدار الطبقة الوسطى الأمريكية فإنهم يبحثون عن المذنب في ذلك خارج أمريكا. فمرة هم الصينيون وتارة هم الهنود أو المكسيكيون. ذلك أن خطب المرشحين لا تدور حول إصلاحات في قوانين الضرائب أو قوانين الضمان الجماعي أو العمل والتي بواسطتها يمكن تحسين مستويات ومدخولات العمال والموظفين. وعو ضاً عن ذلك يقدم

مرشحو الرئاسة الوعود بحماية أماكن عمل ناخبيهم عن طريق إقامة الحواجز التجارية والجمركية ضد المنافسة الآتية من البلدان ذات الأجور المتدنية.

فقد وعدت هيلاري كلينتون بـــ (فترة زمنية لا تبرم خلالها عقودٌ تجارية جديدة)، وأوضحت بأن الصيغة القديمة التي تقول بحرية التجارة التي تعود بالمنفعة على الجميع لم تعد صالحة في القرن الواحد والعشرين، ويتوجب مستقبلاً أن يرتبط الاستيراد إلى الولايات المتحدة بالتقيد بحدود دنيا لمعايير اجتماعية (يعني أجور العمال وظروف العمل الخ) لدى إنتاج البضائع التي تصدر إلى الولايات المتحدة. أما باراك أوباما فقد أوضح المنظور ذاته بصيغة أكثر بساطة:(إن الناس لايريدون الحصول على قمصان رخيصة إذا كان ثمن ذلك خسارة أماكن عملهم). وأما زميله جون إدواردز John Eduards المرشح عن الحزب الديموقراطي والعضو في مجلس الشيوخ الذي يعتبر يسارياً فقد ادعى بأن (التجارة قد أصبحت كلمة سيئة بالنسبة للعاملين الأمريكيين وذلك لسبب بسيط، وهو أن سياستنا التجارية كانت سيئة بالنسبة لهم)[١٥٧].

إلا أن ذلك ليس بالشيء الهام لو أن الأمر كان يدور فقط حول ما يرافق الحملة الانتخابية من تصريحات وغيرها. حيث يساير المتعاركون في الانتخابات المزاج العام لدى الناس عن طريق اللجوء إلى التهجم على المنافسة الأجنبية بجعلها كبش الفداء للأزمات الاجتماعية الأمريكية. ولم يوافق إلا ٢٨ بالمئة من الذين سئلوا عن آرائهم لدى تحقيق أجرته جريدة وول ستريت جورنال Wall Street Journal في كانون أول عام ٢٠٠٧. على النظرية القائلة إنَّ العولمة جيدة للاقتصاد الأمريكي لأنها تؤِّمن أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية، وتخلق فرص عمل جديدة. وعلى العكس من ذلك فإن ٥٨ بالمئة كانوا يرون أن اندماج الاقتصاد الأمريكي في اقتصاد العولمة هو أمر سيء، لأن الشركات المحلية الأمريكية سوف تتعرض لمنافسة غير نزيهة تستند إلى أجور متد نية. وقبل عشر سنوات كان القبول بهاتين النظريتين متساوياً تقريباً[١٥٨].

وهذا التغير يوثق لانعدام عميق للشعور بالأمان لدى الشعب الأمريكي، وهو شعور تشاركه فيه غالبية المواطنين في دول الرفاه الاقتصادي الأخرى. وفي تحقيق أجرته جريدة فايننشال تايمز في بريطانيا الكبرى وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا تبين أن غالبية الناس في هذه البلدان تنظر إلى العولمة على أنها خطر[١٥٩]. وحتى في ألمانيا حيث الشركات التي تنتج من أجل التصدير أكثر من أي بلد في العالم يشعر الناس في غالبيتهم بأنهم خاسرون بسبب العولمة. وكذلك في أوروبا حيث يزداد بسبب ذلك الحنين إلى إقامة الحواجز والحماية ضد البلدان الصاعدة من الشرق الأقصى. إذ إنَّ ٥٣ بالمئة من الألمان وحتى ٧٠ بالمئة من الفرنسيين يرون بأن نجاح النمو الاقتصادي الصيني قد أصبح يشكل(خطراً)[١٦٠].

وتماشياً مع ما ذكر فقد بدأت وسائل الإعلام الشعبية بالترويج لصورة عدو جديد تتمثل في الصيني الشرير الذي يريد أن يسرق من الأوروبيين رفاههم. فمثلاً الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وقبل غيره من القادة السياسيين في الإتحاد الأوروبي كان قد توصل إلى فرصة استغلال مشاعر الخوف تلك لتحقيق مآرب سياسية. إذ تمكن خلال الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية من حشد مزيد من التأييد له في ربيع عام ٢٠٠٧ بواسطة وعد قطعه في أنه سوف يتصدى لسوء التعامل مع مبادئ التجارة الحرة الذي يمارسه منتجو البضائع الآسيويون عن طريق ما يسمى Dumping دامبينغ (بيع البضائع ولو بأسعار متدنية من أجل الإطاحة بالمنافسين) في مجال البيئة وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية. وطالب أيضاً بأنه يجب منع انتقال ملكية الشركات العملاقة الأوروبية إلى شركات أو صناديق استثمارية من الدول الصاعدة. وأن بيع شركة الصلب العملاقة الأوروبية آركيلور Arcelor إلى عظيم الثراء الهندي لاكشمي ميتال Lakshmi Mittal كان (غلطة) وأن (التجارة الحرة بلا حدود) بالبضائع والأموال هي (سياسة السذاجة).

إن هذه الجمل لها وقعها الجيد في آذان الذين فقدوا أماكن أعمالهم، أو يخشون فقدانها تحت ضغط تغيرات البنى التحتية في جميع أنحاء العالم. ولاسّيما أنَّ اللهجة الخطابية النابعة من حماة الاقتصاد الوطني الجدد على ضفتي المحيط الأطلسي توحي بأنه يمكن إيقاف هذه الخسائر أو حتى استرجاعها عن طريق سياسة تجارية هجومية، وإقامة الحواجز ضد بلدان الأجور المتدنية. إلا أنه في ذلك تضليل شديد، إذ لا يمكن إنكار أن إنتاج السلع بجميع أنواعها والتي تتطلب عملا مكثفا يتناقص بشدة منذ سنوات في البلدان ذات الأجور المرتفعة، في حين أنه يزداد في الدول ذات الأجور المتدنية. وفي غرب أوروبا والولايات المتحدة يتراجع باستمرار إنتاج ألعاب الأطفال والمنسوجات والأدوات المنزلية وحتى تركيب الأجهزة الإلكترونية. وفي المقابل ينمو بصورة أسرع إنتاج البضائع ذات القيمة والنوعية العالية، مثل الآلات الصناعية وأجزاء الأجهزة الإلكترونية والسوفت وير Software البرمجيات المعقدة. إن الارتباط بسلاسل الإنتاج المنتشرة في جميع أنحاء العالم قد جعل إنتاجية المصانع المتبقية في أوروبا وأمريكا تفوق بكثير عما كانت عليه سابقا، وفتح لها أسواقا هائلة. وعن طريق توريدات اللوازم الصناعية من دول الأجور المتدنية والمبيعات إليها من الدول الغربية تتصاعد القيمة المضافة في القطاع الصناعي باطراد في كل من الدول الصاعدة في شرق أوروبا وآسيا وكذلك لدى الدول الصناعية القديمة. وفي ألمانيا تخلق الشركات معظم أماكن العمل الجديدة، تلك الشركات التي لها في الآن نفسه مواقع في كل الأسواق ذات النمو الاقتصادي بما تقدمه من منتجاتها.

وهذا يسري أيضاً على الولايات المتحدة. فهناك السيناتور الديموقراطي شيرود براون Sherrod Brown من ولاية أوهايو Ohio والصحفي التلفزيوني لدى تلفزيون سي إن إن CNN لون دوبس Lon Dobbs المعاديان للعولمة

ويتميزان بتحريض الناس بأساليب ديماغوجيه، ينتقدان بشدة ما يتهدد البلاد من (التراجع الصناعي أو انعدام الصناعة) ومن(تدمير أسس الصناعة الأمريكية). إلا أن الحقيقة تظهر بأن إنتاج المصانع الأمريكية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦ قد ارتفع صافيا بمقدار ٦٦ بالمئة قياساً على قيمة المنتجات المباعة وبعد حذف نسبة التضخم. أما حصة الصناعة من مجمل الطاقة الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد بقيت طول الوقت ثابتة في حدود١٣ إلى ١٤ بالمئة. وكذلك فإن الميزان المالي للقطاع الصناعي كان إيجابياً. ذلك أن شركات صناعية أجنبية تستثمر في مصانع أمريكية أكثر مما تستثمر شركات عملاقة أمريكية خارج أمريكا. ومع ذلك فإن عدد أماكن العمل لم يتغير بشكل جذري. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ ألغيت في المصانع الأمريكية ثلاثة ملايين فرصة عمل، وهذا يشكل ١٧ بالمئة من مجموع أماكن العمل في الصناعة. وبالتوازي مع ذلك فقد ارتفعت إنتاجية كل عامل بما يقارب ٥٠ بالمئة.(١٦١).

ولذلك يعلل جميع الاقتصاديين من أصحاب الخبرة في أمريكا وفي مقدمتهم رئيس بنك إصدار النقد بيرنانك Bernanke بأن(التقدم التقني) وليست العولمة هو السبب في فقدان فرص العمل وضغط الأجور نحو الأدنى. وبما أن الشركات توظف باستمرار في الآلات الأوتوماتيكية والروبوتات (Robots) والأجهزة الالكترونية التي تغني عن اليد العاملة، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص أماكن العمل في المصانع بالنسبة للعمال العاديين الذين ليست لديهم تخصصات مهنية. وليس المهم في نهاية المطاف ما إذا كان تقليص فرص العمل يعود سببه بشكل اقوى إلى المستوردات من آسيا وأمريكا اللاتينية أو الاستعمال المتزايد للروبوتات. فالذي يحسم الأمر هو ذلك الظرف من أن الرسوم الجمركية أو الحواجز التجارية ليس بمقدورها تحسين الحالة. لأنه سوف ترتفع بذلك أسعار كثير من المنتجات، ولهذا فإن القوة الشرائية لدى العمال ستزداد ضعفاً. وفي الوقت ذاته يتوجب على

المؤسسات الصناعية أن تدفع المزيد إلى مورديها المحليين. وبذلك تصبح تلك المؤسسات غير قادرة على منافسة المؤسسات الصناعية الأوروبية واليابانية. استناداً إلى ما سبق فسوف تتقلص أعداد أماكن العمل في المصانع ويتقلص الإنتاج الصناعي.

وتكمن في هذا السياق سخرية من نوع خاص وهي مطالبة حماة الاقتصاد الأمريكيين الجدد بأنه يتوجب فرض تطبيق الحد الأدنى من معايير الخدمات الاجتماعية للعمال (التأمين الصحي والتقاعدي وضد البطالة وتحسين ظروف العمل الخ) في الدول ذات الأجور المتدنية المقررة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ILO وخاصة لأن (معايير العمل الأساسية) هذه بالذات لا تطبق في الولايات المتحدة إلا على نطاق ضيق جداً. فمع أن العمل الإجباري ممنوع طبقاً للنظام الأساسي للاتفاقيات المذكورة، إلا أن إدارة السجون الاتحادية الأمريكية لديها مئة مصنع، ويتوجب على المساجين أن يعملوا في تلك المصانع ولكن لا يحصلون مقابل عملهم حتى على الحد الأدنى من الأجور التي يفرضها القانون.

إلا أن الأهم من ذلك بكثير هو الحق في الإضراب،وفي اختيار المنظمات الممثلة للعمال. إذ يشكو النقابيون بحق من أن تلك الحريات محظورة على العمال في الصين وفي غيرها من البلاد. مع أن غالبية العمال الأمريكيين لا يتمتعون بأوضاع أفضل بكثير. لأن القضاء والقوانين تؤمن لأرباب العمل قوة كبيرة مسيطرة، فهم يستطيعون منع نشوء أية منظمة نقابية أو حدوث إضرابات لصالح عمالهم. وتستثنى المصانع ذات التقاليد في مجال صناعة السيارات ومجال الصناعات المعدنية. تبعاً لذلك فإن أرباب العمل المذكورين يستطيعون بصورة قانونية وبكل بساطة فصل العمال الذين يقومون بالإضراب عن العمل، أو تأجيل انتخاب ممثلي العمال لسنوات طويلة أو تخريبها. لذلك فإنه ليس بالعجيب أن ١٠ بالمئة فقط من مجموع العمال الأمريكيين منتظمون في نقابات عمالية. ولذلك فإن الولايات المتحدة

الأمريكية تُصنّفُ بمنتهى النزاهة بحسب تصنيف منظمة العمل الدولية في مستوى دول مثل النيجر أو جمهورية إفريقيا الوسطى فيما يتعلق بحق الإضراب.(١٦٢) ولذلك فقد سخر عالم الاقتصاد ياغديش باغواتي Jagdish Bagwati الأستاذ في جامعة كولومبيا بنيويورك في آذار ٢٠٠٧ خلال جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأمريكي فيما يتعلق بالسياسة التجارية حين قال: (لا يستطيع الناس خارج أمريكا أن يصدقوا أننا فيما يتعلق بهذه المسألة نتطاول بأن لدينا رؤية أخلاقية أكثر رفعة)(١٦٣).

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تريد من جانبها الإخلال بقانون التجارة الساري المفعول والمعمول به، فإن عليها على أية حال من أجل تطبيق قوانين جديدة، إما أن تتفق مع منظمة التجارة العالمية WTO بأعضائها الـ١٥١ مجتمعين، أو أن تعقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة. إلا أن حكام الصين سوف يرفضون مثل هذا التفكير بالتأكيد، لأنهم يخشون من تسييس النقابات الحرة. إذ إن حربا تجارية مفتوحة مع الصين سوف توقع أمريكا بالتأكيد في أزمة اقتصادية كبيرة. ولا يعني ذلك أبداً أن المطالبة بأدنى معيار اجتماعي في كل أنحاء العالم ليست لها أحقية.

---

(١٦٢) واستناداً إلى ذلك فإن التصرف يكون قانونياً عندما يعمد أرباب العمل إلى إخطار المتظاهرين بتجريدهم من أماكن أعمالهم ، والاستعاضة عنهم بمتعاونين جدد. فمن أجل أن تتمكن عموما نقابة ما من الحصول على قبول في مصنع أمريكي، فيتوجب أن يصوت غالبية المشتغلين في المصنع لصالحها بصورة واضحة، وهذا شرط يمكن تجنبه عادة بواسطة تهديدات بسيطة. وإذا لم يحصل ذلك، فباستطاعة رب العمل إعادة التصويت، وأن يؤسس منظمة معارضة، وأن يضغط على المشتغلين عن طريق محادثتهم كل على حدة من قبل رؤسائهم. وفي الوقت ذاته لا يملك جميع من يتمتعون بمراكز إدارية، وحتى العمال البسطاء الحق في أن يكونوا أعضاء في نقابة ما. فهذه القاعدة لوحدها تحرم ٨ ملايين عامل من حرية الانتظام في نقابات. انظر أيضاً:
Theodore Moran ,Georgetown University,Why a Grand Deal on Lbour Could End Trade Talks, Financial Times, 13.03.2007

وعلى العكس من ذلك فإن التصور بأن تزايد انعدام الأمان في إمكان الاحتفاظ بأماكن العمل أو الحصول عليها، وانعدام العدل في توزيع المدخولات في دول الرفاه الاقتصادي يمكن مقاومته عن طريق وسائل السياسة التجارية هو وهم خطير. وكذلك فإن التخلي عن تقاسم العمل في كل أنحاء العالم لصالح وطن أو منطقة تضم عدة بلدان هو أمر في غاية الخطورة. لأن التشابك العالمي للشركات والأسواق هو طريق ذو اتجاه واحد، ولأن من يحاول العودة بمفرده فإنه سوف يدفع ثمن ذلك خسارة فادحة تصيب الرفاه الاقتصادي. وهذا الأمر واضح حتى الآن بالنسبة لغالبية السياسيين في الولايات المتحدة وفي أوروبا، رغماً عن الوعود المناقضة لذلك والمبذولة في أثناء المعارك الانتخابية. ولذلك فإنه لم يكن لجميع الخطب الرنانة التي ألقاها حماة الاقتصاد الوطني حتى الآن أية نتائج عملية. ومع أن المفاوضات التي أجريت في ما يسمى بـــ (دورة الدوحة) منذ عام ٢٠٠١ لدول منظمة التجارة العالمية من أجل متابعة إزالة الحواجز التجارية قد فشلت، إلا أن السبب في ذلك مرده قبل كل شيء إلى النزاع حول الأسواق الزراعية المحمية التابعة لدول الرفاه الاقتصادي. (الذي يعدُّ منذ زمن حالة خاصة ونزاعا مركزيا في نظام التجارة العالمي)، وإضافة إلى ذلك السرعة التي تريد بها الدول الصناعية بطريقة جبرية فتح الأسواق في الجنوب على حساب الصناعات المحلية هناك. إلا أن ذلك لم يوقف استمرار الامتزاج العالمي للأسواق والشركات حتى الآن. حتى أن التبادل التجاري العالمي للبضائع والخدمات قد نمى في عام ٢٠٠٧ بمقدار ٩ بالمئة يعني أسرع بمرتين من سرعة نمو الطاقة الاقتصادية العالمية (١٦٤).

ولكن إلى متى يبقى الوضع على حاله؟ إذ كلما طال تساهل الطبقة السياسية مع منعكس Reflex الحماية الجمركية الخطابي التحريضي لناخبيها، كلما كبر الخطر بأن يتحول ذلك إلى سياسة عملية، وخاصة عندما يطول أمد كساد ما مسبباً فجأة البطالة لملايين العمال. وهذا هو

السيناريو الذي يتوقعه المتشائمون نتيجة أزمة الديون في عام٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. عند ذلك سوف يكون نقمة ما فعله مدراء الأعمال والسياسيون خلال سنوات عديدة. الذين برروا التخفيض المستمر للأجور وللضمان الجماعي بأنها ضرورية حتى تتمكن الاقتصادات الوطنية المعنية من الوقوف في وجه المنافسة العالمية. لقد كان ذلك بشكل مستمر تقريباً الحجة من أجل حصول الشركات ومالكيها على تسهيلات ضريبية، أو من أجل التخلص من المشاركة في تمويل الضمان ضد المرض والبطالة والتأمين التقاعدي لصالح العمال. ولكن يسود في الواقع الآن الاعتقاد بأن العولمة بحد ذاتها هي المشكلة، وليس تكوينها بواسطة أنظمة وقوانين وطنية أو عابرة للأوطان. لأنه في حال حدوث أزمة سوف تكون الفائدة قليلة عندما يحذر السياسيون الاقتصاديون والعلماءً من أن إقامة الحواجز سوف تكون ضارة. وقد وصف آلان بليندر Alan Blinder عالم الاقتصاد في جامعة برينستون Prinston والنائب السابق لرئيس بنك إصدار النقد، المزاج العام خلال المعركة الانتخابية للرئاسة الأمريكية في كانون ثاني عام ٢٠٠٨ بقوله: (إن الأمريكيين يغمضون أعينهم عن الواقع، ويريدون إيقاف العالم، وأن بلدنا يقترب من موقع الخطر)(١٦٥).

فلو أن حكومات أمريكية قادمة ومعها أيضاً الأوروبيون واليابانيون، بدأت فعلاً في إقامة حواجز تجارية شاملة ضد الصين وفييتنام والمكسيك والبرازيل وبلدان أخرى ذات معايير منخفضة فيما يتعلق بالضمان الجماعي والحفاظ على البيئة، فإن الدول المعنية سوف تقوم حتماً بإجراءات مضادة. والنتيجة حروب تجارية متصاعدة، وتفكك النظام العالمي الليبرالي للتجارة ورؤوس الأموال، الذي استفادت منه حتى الآن بالدرجة الأولى الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يكون ذلك تكرارا لما كان قد حصل في القرن الماضي، لأن تطورا كهذا سوف يكون بداية النهاية للعولمة. إذ انقلب في ذلك الصيف الاتجاه ضد العولمة، لأن الخاسرين فيها توصلوا

إلى السلطة. وقد لخص كيفين أورورك Kevin O'Rourke المؤرخ الاقتصادي أبحاثه عن أسباب فشل الاندماج العالمي في القرن العشرين بأن (تقهقر العولمة قد نتج عن التأثيرات التي أحدثها سوء التوزيع للثروات، وأن العولمة قد دمرت ذاتها)[١٦٦].

وتزداد بشدة حدة هذه المخاطرة عن طريق خطر آخر يتلازم مع تزايد انعدام المساواة، بحيث تزعزع الاضطرابات والعنف والإرهاب بأعداد متزايدة تلك المجتمعات التي حصلت لديها انقلابات جذرية بسبب الاندماج في اقتصاد العولمة. إذ كلما اشتد تصادم التناقضات بين الفقير والغني، وكلما ازدادت صعوبة الوصول إلى الرفاه الاقتصادي والأمان لكثير من الناس، ازداد انفجار الغضب قرباً. إذ يبحث الشباب قبل كل شيء عن الهوية والتأييد لدى إيديولوجيات أصولية وفي منظمات تمارس عمليات عنف. فالأعمال الإرهابية في إندونيسيا لم تتوجه بالصدفة ضد السواح الأثرياء في جزيرة بالي Bali السياحية. وفي الهند يزداد انتشار الانتفاضات لما يسمون ناكساليت Naxalit ، وهم فدائيون من الفلاحين منظمون بحسب نموذج ماو Mao زعيم الصين الشيوعية، وخاصة في أشد مناطق الهند فقراً، وغالباً هناك حيث الصناعات الحديثة التي تشكل رموزاً لعالم الأغنياء لا يمكن الوصول إليه. وتهدد تلك الصناعات أسس الحياة للناس المنتمين إلى تلك الأرض. ولذلك صرح رئيس الوزراء ماموهان سينغ Mammohan Singh بأن حركة الانتفاضة المذكورة تشكل أكبر مشكلة سياسية داخلية في الهند. وفي الغالب يتم باستمرار تجنيد المجموعات الضعيفة والمظلومة اجتماعياً من قبل أحزاب هندوسية قومية متطرفة للقيام بأعمال عدوانية جماعية ضد المسلمين وبالعكس.

ولكن في أوروبا أيضاً تستعر المواقف العنصرية والمعادية للغرباء. وهنا أيضاً ينفتح باستمرار باب غزو السياسة القومية اليمينية الشعبوية في فرنسا، حيث أتباع لو بن Le Pen القومي المتطرف يمارسون نشاطات عدوانية ضد العرب وغيرهم من المهاجرين. وفي إسبانيا حيث يتم تهديد اللاجئين الأفارقة، وكذلك في ألمانيا.

الخوف من الانحدار الاقتصادي يغذي الحقد وإقصاء الآخرين

في آخر المساء يزاحم رجل ذو بشرة غامقة وزوجته الحامل ومعهما عربة أطفال من أجل الركوب في حافلة (باص) مزدحمة، وُجدت فيها أيضاً عائلات أخرى مع عربات أطفال، بحيث إن المكان قد ضاق. وفجأة يعلو صوت بالجملة التالية: (لا يوجد لدينا مكان للأجانب)، ويصيح آخر (خرى أتراك). وما أن تحركت الحافلة حتى ضرب أحد اللذين علا صوتهما بمرفقه وجه المرأة الفتية الحامل، ودفعها آخر بمنتهى القوة باتجاه باب الحافلة، فتقع على الأرض ويعلو الصراخ وتحصل مشادة بالأيدي، ويصرخ أحد المشاركين(افتحوا الباب.. فالأجانب لهم رائحة كريهة). وعندما يوقف السائق الحافلة، يهرب الذين افتعلوا الحادثة. أما المرأة التي اعتدي عليها فقد توجب إدخالها إلى المستشفى. وعلى الرغم من وجود ما يزيد عن عشرة شهود، إلا أن أحدا منهم لم يقدم على مساعدة المرأة الحامل.

هكذا وصف عامل البناء العراقي أحمد معروف تلك السفرة بالحافلة في مساء الأول من كانون أول ٢٠٠٧ في مدينة ماغدِبورغ Magdeburg الألمانية التي أحدثت له صدمة نفسية، وهو الذي يعيش في ألمانيا منذ تسع سنوات وهو الذي اعتاد أشياء يعانيها الأجانب من معاملة الألمان لهم. وقد قال لأحد الصحفيين بأن (الناس الطبيعيين لا يفعلون مثل ذلك). إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة. إذ إنَّ (أناساً طبيعيين أيضاً) يخلقون (من أجل ذلك) على الأقل نوعاً من مناخ اصطبار[١٦٧]. ومع أن غالبية الناس في ألمانيا ترفض العداوة الضارية للأجانب، إلا أن عدد التعديات على أناس ذوي بشرة غامقة أو مظهر يدل على أنهم أجانب يزداد باطراد. علماً إنَّ ما يقارب نصف أعداد الناس من أصل ألماني يكن مشاعر سلبية شديدة ضد كل الغرباء. إذ لم يكن الذين افتعلوا حادثة الحافلة المذكورة من النازيين الجدد أو من الأوغاد (الزعران) الذين يعتدون على الناس بالضرب والمعروفين لدى الشرطة، وذلك بحسب ما توصل إليه المحققون لاحقاً.

وتشهد سولفايغ هوبنر Solvejg Hoeppner المؤرخة من مدينة لايبزيغ Leipzig الألمانية بأن (العنصرية المعاشة بشكل يومي توجد في كل مكان). حيث تعمل على دعم السياسة والمواطنين لدى مكافحة الأمزجة اليمينية المتطرفة بواسطة فريق متنقل من المستشارين. وهذا لا ينطبق أبداً على ألمانيا فحسب. إذ إن عدد أعمال العنف ذات الدافع العنصري يزداد منذ سنوات في جميع دول الإتحاد الأوروبي (ما عدا السويد والنمسا)، التي تراقب فيها دوافع تلك الأعمال. وذلك بحسب ما نشرته وكالة الاتحاد الأوروبي للدفاع عن الحقوق الأساسية(١٦٨). وفي الوقت ذاته تجد مواقف معادية للإسلام ازدياداً مستمراً من إتباع تلك المواقف. وتبعاً لكل دولة من الإتحاد الأوروبي، يعتقد عشرون بالمئة من الفرنسيين وحتى أربعون بالمئة من الإنكليز الذين شملهم الاستطلاع بأن المسلمين يشكلون خطراً على الأمن القومي. وما يزيد عن خمسين بالمئة من الألمان لهم رأيهم الجدي بأنهم يجدون أنفسهم في (حرب الحضارات) ضد المسلمين وأنه (سوف تحصل توترات مع الناس المسلمين) وذلك بحسب استطلاع للرأي قام بإجرائه معهد الاستطلاع ألنزباخ Allensbach(١٦٩) وهذا يظهر المدى الذي وصل إليه السعي نحو إقصاء الآخرين من تعكير متزايد لصفو الإدراك.

إذ إنَّ كل الدراسات الأكثر دقة فيما يتعلق بالحياة اليومية المعاشة للمسلمين في أوروبا قد توصلت إلى أن الفروق عن معاصريهم من غير المسلمين هي فروق ذات طبيعة اجتماعية، وليست ذات طبيعة دينية أو إيديولوجية. فالآباء العرب والأتراك يضطهدون نساءهم وبناتهم كما كان يفعل الآباء المسيحيون في أوروبا في الأزمنة السالفة، أو أنهم يربون أبناءهم الذكور بواسطة عقوبات الضرب ذاتها التي كانت شائعة لدى العائلات الألمانية حتى إلى ستينات القرن الماضي. والفارق لا ينتج عن الدين، لكنه ينتج عن مستوى التحديث الاقتصادي والحضاري. وعلى أية حال فإنه يتوجب في هذا المجال على كثير من المهاجرين وأولادهم إلى أوروبا أن يقفزوا فوق عشرات السنين من التطور الذي عاشته أوروبا، وهذا

ما يتحقق بشكل أسوأ كلما قلت فرصهم في المشاركة في الرفاه الاقتصادي. ونتيجة لذلك تشتعل النزاعات مع مجتمع الغالبية بسبب رموز حضارية مثل غطاء الرأس للمرأة أو بناء مسجد، على الرغم من أن الأمر لا يدور حول الدين، ولكن حول التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن وسائل الإعلام تدفع بقوة باتجاه الاستقطاب الديني، فلذلك يزداد باستمرار تناقص أعداد المواطنين الذين تصلهم تلك الموازنة. فكلما ازداد شعورهم بعدم الأمان، ازداد استعدادهم على اختلاف بيئاتهم الاجتماعية للبحث عن الذنب عما يحصل لدى الغرباء ودينهم.

وتوثق نتائج الأبحاث التي أجراها عالم الاجتماع فيلهلم هايتماير Wilhelm Heitmeyer وفريقه من مدينة بيليفلد Bielefeld الألمانية كيف أن نوعية التفكير تلك ترتبط بشكل وثيق بالانقلابات الاقتصادية. فمنذ عام ٢٠٠٢ يجري الباحثون المذكورون استطلاعاً سنوياً لدى ٢٠٠٠ من المواطنين الألمان يدور حول أوضاعهم الاقتصادية، وحول موقفهم فيما يتعلق بـ (العداوة ضد مجموعات معينة من البشر). وقد كان التشخيص واضحاً. إذ كلما كبر الخوف من الانحدار الاجتماعي للأشخاص ذاتهم مالت آراؤهم إلى القول: إنه يوجد (كثير جداً من الأجانب في ألمانيا) الذين يتوجب (إعادتهم إلى أوطانهم). إن من يشعر بأنه مستبعد أو أنه مهدد بالحرمان من المستوى الاجتماعي اللائق، سوف يبحث بدوره عن اعتراف به وعن سند له لدى أناس من أمثاله عن طريق الاشتراك معهم بإقصاء الأقليات والضعفاء في المجتمع. وهذه المسألة أوضحها علماء الاجتماع منذ أمد بعيد على أنها ثابتة تاريخية ولها تأثير في جميع المجتمعات الحديثة، وساعدت على صعود الحركات الفاشية في أوروبا في زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية. ويثبت هايتماير وزملاؤه بشكل مستفيض كيف أن هذه الظاهرة تزداد انتشاراً. ونقطة الانطلاق من أجل ذلك هي في معرفة باحثي الاجتماع بالحاجة الأساسية إلى اعتراف من قبل المجتمع، وإلى مراقبة التخطيط الذاتي للحياة. إلا أن الذي ليست لديه القدرة ولا يرى فرصة في الوصول إلى صفات الحياة (الطبيعية)

التي تبثها الدعايات التجارية ليلاً نهاراً وفي كل مكان مثل امتلاك سيارة أو التردد على المطاعم، فإنه يجد نفسه مستبعدا وخارج المجتمع. والنتيجة التي توصل إليها فريق البحاثة من بيليفلد والتي نشروها في سلسلة دراساتهم وسموها (الأحوال الألمانية).

هي أن (الخبرة الذاتية لعدم الاندماج تؤدي إلى استعداد أقل في المساعدة على دمج المهاجرين الأجانب). ويصف هايتماير تلك الحقيقة بأنها (خطر قابل للاشتعال)، وأن نصف الذين أجري الاستطلاع لديهم يخشون من الانحدار الاجتماعي، علماً أنَّ ثلثي الشعب في ألمانيا قد أصبح ينتمي إلى المجموعات ذات المدخولات المتوسطة. ويحذر هايتماير (من أن اتساع الهوة بين الغني والفقير هو مقدمة أكيدة لاندلاع مزيد من العنف). وقد عبر بصراحة ما مجموعه ٤٨,٥ بالمئة من الذين جرى الاستطلاع لديهم ومن خلال المقابلات عن عداوة واضحة ضد الأجانب.[١٧٠] إن هذا المزاج العام لا يعطي الأوغاد من الفتيان فقط شعوراً مبهماً بأن اعتداءاتهم على الغرباء والمسلمين تجد لها من حيث المبدأ دعماً واسعاً في المجتمع.

أما ردة الفعل لدى سياسيي جميع الأحزاب الديموقراطية فيما يتعلق بالتجاوزات المتسمة بالعدوانية ضد الغرباء، فقد انحصرت في جوهرها بالنداءات والحملات الدعائية لسنوات عديدة. إذ استخدمت شعارات مثل (انتفاضة الشرفاء) أو (حركة الشجاعة الأدبية) أو (لا تشيحوا بأنظاركم بل أمعنوا النظر) حاول بواسطتها السياسيون في ألمانيا تعبئة مجتمع الغالبية المضلل، الذي بفضل مساعدته ينبغي القضاء على خطر الضالين في اليمين المتطرف. وهناك نداءات مشابهة سرت في جميع أنحاء أوروبا من فنلندة حتى إسبانيا. إلا أن المختصين مثل هاتيمير Heitmeyer يرتابون من سياسة النداءات التي لا تتطرق إلى أسباب المشكلة. لأنه يرى بأن ما هو أهم من الحملات الدعائية هي (الأجوبة الواضحة المحددة حول ما يدور من إقصاء أو خوف الطبقة الوسطى من الهبوط وفقدان المستوى الاجتماعي).

إن هذه الرسالة قد وصلت أيضاً من حيث المبدأ إلى كثير من القادة السياسيين في جميع أنحاء مناطق الرخاء الاقتصادي في الكرة الأرضية. ويلفت الانتباه بصورة خاصة الانقلاب الذي حصل في ألمانيا. حيث كانت نتائج الانتخابات واستطلاعات الرأي واضحة جداً. ففي عام ٢٠٠٥ دخلت أنغلا مِركل Angela Merkel الانتخابات النيابية وكانت في ذلك الحين زعيمة المعارضة ببرنامج كان يمكن أن يؤدي إلى رفع تكاليف التأمين ضد المرض والتأمين التقاعدي لدى غالبية الناخبين، وفي الوقت ذاته فإنه كان يتوجب على الشركات وأصحاب المدخولات العالية أن يدفعوا ضرائباً أقل، وكذلك ما يترتب عليهم من المساهمة في رسوم الخدمات الاجتماعية. فكادت مِركل بذلك أن تخسر الانتخابات. ولذلك فإن فشلها قد أجبرها أن تشكل حكومة ائتلاف مع خصمها السياسي الحزب الاجتماعي الديموقراطي. ومنذ ذلك الحين لم تعد تطالب المستشارة الألمانية (بتنازلات مؤلمة أو بمزيد من المسؤولية الذاتية) ولكنها بدأت تعد بأن النمو الاقتصادي يجب أن (يستفيد منه الجميع) و (أننا لا نريد أن نترك أحداً).

وكان التحول أكبر لدى شركائها من الحزب الاجتماعي الديموقراطي. فخلال السبع سنوات التي حكم فيها الحزب المذكور برئاسة المستشار السابق غرهارد شرويدر Gerhard Schroeder فقد مارس الاجتماعيون الديموقراطيون توزيعاً جذرياً للثروات من الأسفل نحو الأعلى. حيث خفضت حكومة شرويدر الأعباء الضريبية بما يقارب ٢٦ مليار يورو سنوياً عن الشركات العملاقة والشركات المالية وأصحاب المدخولات العالية. في حين أنها ألغت الدعم المالي للعاطلين عن العمل. ومنذ ذلك الحين فإن ما يزيد عن نصف أعداد العاطلين عن العمل يتقاضون دعماً مالياً أقل مما كانوا يتقاضونه قبل ما يسمى بعملية (الإصلاح). وازداد قبل كل شيء انعدام الأمان، فمن كان عاطلاً عن العمل مدة تزيد عن السنة ولا يمتلك ثروة، فإنه يقع لا محالة في براثن الفقر ولا يحصل إلا على ما يكفيه من الغذاء واللباس والسكن. وقد تحقق باحثون من المؤسسة

الألمانية للبحوث الاقتصادية التي يرأسها عالم الاقتصاد كلاوس تسيِّمرمان Klaus Zimmermann من أن (القسم من الذين يحصلون على الدعم المالي ويصنفون بحسب المقاييس الدولية على أنهم فقراء قد ازداد عددهم، فارتفع من النصف إلى الثلثين). وامتدح الرئيس المذكور برنامج حكومة شرويدر على أنه (جيد من حيث المبدأ). وبالتوازي مع ذلك فقد مارست حكومة شرويدر سياسة تخفيض الأجور على قدر واسع. وألغت القيود على استعارة العمال وتكرار عقود العمل المؤقتة، وتشغيل العمال بأجور متدنية جداً ولأوقات قليلة. ومارست إلغاء الارتباط بالعقود التي تتعلق بتحديد أجور العمال (المتفق عليها مثلاً بين نقابات العمال وأرباب العمل). وعن طريق تغيير الأنظمة المشار إليها فلم يتم التوصل إلا على أن قيمة العمل أصبحت رخيصة. ولم يجلب التحسن الاقتصادي مزيداً من فرص العمل أكثر مما كانت تجلبه فترة النمو الاقتصادي السابقة. نعم لقد حصل ١,٥ مليون من العاطلين عن العمل على فرص عمل جديدة، إلا أن تلك الفرص كانت في غالبيتها على أساس عمال مستعارين بأجور سيئة أو عمال لفترة قصيرة من الزمن . ونتيجة لذلك فقد تصاعدت بشكل كبير في ألمانيا أعداد الفقراء على الرغم من أنهم يعملون. فحتى كانون أول عام ٢٠٠٧ كان ما يزيد عن مليون إنسان يعتمدون على المساعدات المالية من قبل الدولة على الرغم من أنه كان لديهم عمل يزاولونه.

واستناداً إلى هذه الخلفية فإنه ليس بالشيء المفاجئ أن يجد ما يقارب ثلثي الألمان أن الظروف الاقتصادية (غير عادلة) وأنه لا يكاد ١٥ بالمئة يجدونها عادله وذلك بحسب ما توصلت إليه مؤسسة برتلزمان Bertelsmann - Stiftung عن طريق استطلاع اجري في عام ٢٠٠٧. ولهذا فإن المؤسسة المذكورة تجد ذلك بأنه (نقطة انحدار تاريخية). وعلى أية حال فقد حكم قبل سبع سنوات من ذلك ما يزيد بكثير عن ثلث الذين جرى لديهم الاستطلاع على أن الحياة الاقتصادية في ألمانيا هي عادلة.(١٧٢) ولذلك فقد توجب على الاجتماعيين الديموقراطيين في ألمانيا أن ينقلبوا من أجل تعويض خسارة أصوات الناخبين، والحصول من الجمهور على قبول لبرنامج حزبهم. بحيث أن كورت بِك Kurt Beckخليفة شرويدر في قيادة الحزب قد جعل من محاربة ما سماه (أجور الفقر)

برنامجاً، وطالب بتكوين ما سماه بـــ (الحلف الوطني ضد فقر الأطفال)، وأراد بذلك محاربة ما تسبب به قبل ذلك أصدقاؤه من الحزب.

إلا أنه لدى المحاولة الأولى لم يكد يتجاوز المناضلون الجدد من أجل العدالة الاجتماعية السياسة الرمزية الخالصة. إذ اكتفى الحزب بالمطالبة بالتزام أرباب العمل بجد أدنى من الأجور، وتمديد مدة المدفوعات لصالح العاطلين عن العمل من الكبار في السن لبضعة شهور. ولذلك فقد سخر ديرك هيرشل Dirk Hirschel رئيس الخبراء الاقتصاديين لدى إتحاد نقابات العمال الألماني (من أنهم يحطمون جميع السدود، ومن ثم يكدسون أكياس الرمل ضد الفيضان). أما المستشارة مركل وحزبها فقد اكتفيا بالتعبير الضبابي من أنه يجب (أن يعطى العمال مورداً أفضل من أجل الحصول على دخل رئيسيKapitaleinkommen) من دون تقديم أي اقتراح عملي من أجل ذلك. وهناك صورة أخرى لشبه السياسة تلك، وهي الوعد بالتثقيف والتعليم. حيث أنه عندما يدور الحديث في أي مكان عن الخاسرين من جراء العولمة، عندئذ يشير المسؤولون السياسيون والاقتصاديون إلى ضرورة رفع المستوى التعليمي لدى الشعب. وبما أن فرص العمل بالنسبة للناس الذين لا يتمتعون بتعليم مهني تتناقص باستمرار، لذلك يتوجب رفع مستوى المؤهلات لفئات الشعب العاملة. ويطالب بذلك السياسيون الاقتصاديون ومديرو الأعمال في الشركات مجتمعين. إن من يعرف الكثير ويستطيع الكثير فإنه يجد عملاً. ولذلك فإن البطالة لدى خريجي الجامعات هي قليلة بشكل ثابت. وتلك هي رؤية مبسطة، ولكن ماذا ينتج عن ذلك؟.

إذ إنَّ جميع الذين يعيشون اليوم على هامش المجتمع لا يجنون من ذلك أي أمل. ولكن على أية حال فإنه من الممكن تحسين أوضاع الجيل القادم عن طريق توسيع مكثف للمنشآت التعليمية. إن هذا الأمر متفق عليه عموماً، إلا أنه لم يحصل إلا ما يقارب اللاشيء. والأمر المثير للعجب بأن ذلك ملاحظ في الولايات المتحدة، وأيضاً في جميع بلدان الإتحاد الأوروبي الأساسية (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مثلاً) وخارج البلدان السكاندينافية. وباستثناء إيطاليا فإن من المؤكد أن التناقض لا يوجد في أي مكان أكثر من ألمانيا. إن رداءة التعليم في ألمانيا قد وثق لها منذ سنوات آلاف المرات. إذ إنَّ خمس عدد

الذين يصلون إلى مرحلة اليافعين في كل عام يبقى من دون إتمام المرحلة المدرسية اللازمة ومن دون الحصول على تعليم مهني، وهذا الشيء يحدث منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. وبذلك فإن ملايين الشباب، كثير منهم يتجاوزن المعدل العام بكثرتهم، ينتمون إلى عائلات مهاجرة إلى ألمانيا (وخاصة من روسيا وأوروبا الشرقية) وليس لديهم ابتداء من عمر ١٦ سنة أية فرصة للنجاة من البطالة والفقر.

فكما يحصل في الولايات المتحدة، ففي ألمانيا أيضاً يقرر المنشأ الاجتماعي عما إذا كان الشباب سوف يصلون إلى المرحلة الجامعية. وذلك (انعدام للعدالة لا يمكن مسامحته) كما اشتكى رئيس الجمهورية كولر Koehler. وكذلك فإن رئيس الجمهورية الأسبق رومان هِرتسوغ Roman Herzog كان قد إشتكى أيضاً قبل عشر سنوات الشكوى ذاتها وطالب أيضاً فيما يتعلق بالتعليم بأنه يتوجب أن يسيطر على البلد اندفاع من أجل إصلاح نظام التعليم. ومنذ ذلك الحين فإنه على ما يظن لا يوجد سياسي قيادي ألماني أياً كان انتماؤه الحزبي لا يطالب أو لا يعد بتحسين النظام المدرسي. وبالدرجة الأولى يجب أن يدعم التعليم للأطفال الصغار بشكل مكثف في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية من أجل تعديل المساوئ التي تنتج عن الفقر والجهل لدى الآباء والأمهات. وفيما يتعلق بهذا الشيء فإن جميع الخبراء من كل الاتجاهات متفقون على ذلك. إلا أن الحكام الذين ينتمون إلى كلا الحزبين الكبيرين الاجتماعي الديموقراطي والمسيحي الديموقراطي يمتنعون عن توظيف الأموال اللازمة من أجل توظيف المعلمين وبناء أو تجديد المدارس. ذلك أنه ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ لم ترتفع المصروفات على كل تلميذ في ألمانيا إلا بنسبة أقل من ٦ بالمئة[١٧٣]. وهذا قليل بشكل يثير الضحك قياساً على الحاجة الفعلية. نعم لا يثمر ارتفاع الإنفاق على التعليم نتائج أفضل في مجال التعليم بشكل آلي. إلا أنه من المؤكد أنه لا يمكن القضاء على العجز الهائل في هذا المجال من دون رفع كبير للميزانيات. ولكن لأن ما أشير إليه لا ينفذ، فإن ملايين التلاميذ يتم تعليمهم في أبنية ذات حالة عمرانية مزرية وذات تقنية يعود منشأها إلى سبعينات القرن الماضي،

وذلك في بلد يعد من أغنى بلدان العالم. ولذلك يبقى آلاف المعلمين وحدهم دون معين، محملين بما يفوق طاقاتهم بسبب وجود الكثير من أطفال المهاجرين في قاعات التدريس لا ينطقون اللغة الألمانية إلا قليلاً. ولذلك فإن شكاوى أصحاب الشركات تزداد حدة باستمرار بسبب نقص الأيدي العاملة ذات المهارات المهنية.

ويكشف الانقسام الاجتماعي وما يرافقه من فقر في مجال التعليم والمعرفة، كم كان الشعار الذي رفعه الاجتماعيون الديموقراطيون ومستشارهم السابق شرويدر غير منطقي، وهو أن واجب السياسة يتجلى في تحقيق (العدالة في الفرص) وليس في التوزيع العادل للثروات. والحقيقة أن كلا الأمرين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر منذ زمن بعيد. وكلما كبرت الهوة بين الكلام والتطبيق العملي، كلما أصبحت الأخطار السياسية عصية على التقدير والتنبؤ المسبق لها. وعندما يرفع الصوت بالإعلان عن الشكوى وعن تفهم ما يتعلق بانعدام العدالة لسنوات عديدة، ولا يتبع ذلك أية تغييرات، فإن الديموقراطية واقتصاد السوق يخسران الشرعية اللازمة والدعم لدى الناس.

إن هذا الجنوح نحو التطرف من الأسفل يترافق مع جنوح إلى التطرف في الطبقات العليا من المجتمع. ويعبر عن ذلك بوضوح انعدام الضمير والشعور بالمسؤولية لدى تجميع الثروات من قبل مديري الأعمال الكبار في الشركات الكبرى. إذ إنه حين يجبرون غالبية العمال لديهم على القبول بمدخولات متناقصة بحجة وجود منافسة أجنبية تقوم على أجور متدنية، فإن القائمين على إدارة ثروات الأسهم في مجالس الإدارة للشركات يحصلون على علاوات مرتفعة جداً. ونتيجة لاستطلاع أجرته مؤسسة كينباوم Kienbaum المتخصصة باستشارات تتعلق بتعيين موظفين لدى الشركات، بلغت نسبة ارتفاع المعاشات وسطياً بمقدار ١٧,٥ بالمئة لصالح ٤٣٠٠عضو في إدارات كبرى الشركات الألمانية البالغ عددها ١٣٠٠ عام٢٠٠٧ فقط. كما وصلت الزيادة إلى ٢٣ بالمئة لصالح مديري الأعمال الكبار المشتغلين لدى الشركات العملاقة المدرجة على مؤشر البورصة الألماني.[١٧٤] وقد علق ألكسندر ميتنهايمر Alexander Mettenheimer (رئيس البنك الخاص ميرك وفينك

وشركاه MERK Fink & Co الذي يعد في مقدمة مديري الاستثمارات لصالح الرابحين من العولمة) بأنه كلما كبرت الفروق في المدخولات، كلما كان ذلك أفضل. لأنه بهذه الطريقة فقط يستطيع الفرد أن يكون ناجحاً حقاً، وأن ذلك هو شيء جيد لصالح البلد)[١٧٥].

وبهذا ينمو الخطر لدى إجراء أي انتخاب في أن يستغل السياسيون الشعبويون الانقسام الاجتماعي، ويستخدموا مشاعر العداء ضد الأجانب وضد كل ما هو خارج ألمانيا وضد العولمة من أجل الوصول إلى السلطة. وهذا الخطر يبدو أن المستشارة الألمانية تشعر به أيضاً. التي أوضحت في إحدى خطبها خلال مؤتمر حزبها المسيحي الديموقراطي CDU المنعقد في كانون أول ٢٠٠٧ بأنه لايجوز أن يفقد المواطنون الإيمان بتماسك المجتمع (فإذا لم يحصل ذلك، فإن الأمور سيكون مآلها التدهور) محذرة من ذلك بصراحة غير معهودة، ولو لم يستتبع ما قالته بنتائج عملية.[١٧٦]

إن رفض اللجوء إلى إجراءات مؤثرة فاعلة فيما يتعلق بفرص العمل والمدخولات لا يعني ببساطة أنه نفاق فحسب. لأن وراء ذلك يكمن خوف الطبقة السياسية من أنه المحتمل الإخفاق في النزاعات الضرورية مع الرابحين. لأنه إذا ما أراد الحكام التصدي بجدية للإقصاء وانعدام العدالة، فإن عليهم الرجوع إلى تلك الوسيلة التقليدية التي حرمت بصورة منهجية خلال الحقبة الليبرالية الجديدة Neoliberal ألا وهي توزيع الثروات من الأثرياء نحو الفقراء عن طريق الضرائب ورسوم الخدمات الاجتماعية. وقد أعلن بيتر شتروك Peter Struck الذي كان يرأس مجموعة الاجتماعيين الديموقراطيين في البرلمان الألماني بعد تولي حزبه SPD الحكم عام ١٩٩٩ بأنه (لا يمكن أن يكون ذلك سياسة مجتمعنا الحديث لمدة أطول). لقد كان ذلك خطأ فادحا[١٧٧]. لأنه لا يوجد شيءٌ أكثر ضرورة (في مجتمعنا الحديث) من إعادة إنشاء هذا المبدأ تحديدا. ومما يثير الاستغراب فإن تلك المعرفة تنتشر حديثاً هناك حيث حققت التعاليم المضللة اختراقاً لدى المتطرفين المؤمنين بآلية السوق من رؤساء الحكومات مثل مارغريت تاتشر Thatcher في بريطانيا ورونالد ريغان Reagan في الولايات المتحدة.

صفقة المليارات بواسطة التهرب من الضرائب

عندما تنعقد الهيئة المالية في البرلمان البريطاني، فإن مستوى التسلية لتلك الحفلة يكون ضئيلاً. فإنه لا يكاد أحد ما يعرف النواب الموجودين أو أن يفهم العراك حول التفصيلات الدقيقة لقانون الضرائب. إلا أنه في ذلك اليوم من شهر حزيران لعام ٢٠٠٧ كان كل شيء مختلفاً. إذ وصل الصف الطويل للمنتظرين أمام مكان الاجتماع إلى الشارع في مكان مجاور لقصر ويستمينستر Westminster مقر البرلمان البريطاني. وكان كثير منهم يرتدي أجود البدلات الرجالية المفصلة على المقاس. أما الشيء المنتظر فكان تمثيلية لم يحصل مثلها بتاتا. فقد توجب على بعض الرجال من الذين هم من أكثر الناس نفوذا وثراء في عالم الصناعة المالية أن يجري استجوابهم فيما يتعلق بصفقاتهم وأعمالهم.

فقبل شهور احتج النقابيون عن طريق حملة عمت بريطانيا ضد أعمال الغلو والإفراط التي تزاولها شركات الاستثمار في الأسهم الخاصة (انظر ص٥٦) المسماة برايفت إكويتي PE (Private-Equity) وهي شركات صناديق استثمار للمستثمرين الأثرياء الذين يشترون شركات أو مصانع ويثقلونها بأعباء الديون المرتفعة، ويقومون بتسديد تلك الديون عن طريق المال الذي يحصلون عليه بواسطة تخفيض أجور العمال، ومن ثم يبيعون تلك الشركات أو المصانع بأثمان تعود عليهم بأرباح طائلة. بحيث أن خمس أماكن العمل الموجودة في بريطانيا مصيرها متعلق بالمناورات التي تمارسها شركات الـ PE المذكورة. وقد خسر ٣٤٠٠ شخص وظائفهم لدى نادي السيارات البريطاني Automobile Association من أجل الحصول على مزيد من الأرباح لصالح المستثمرين ومديري الأعمال لدى شركة بيرميرا هولدينغ Permira Holding. وهي شركة لقبت في ألمانيا بالجرادة (التي تأكل الأخضر واليابس) وفضحت من قبل مختلف الفضائيات التلفزيونية الألمانية ومنها Pro 7 و SAT 1.

وقد قام نيكلاس فِرغسون Nicholas Ferguson أحد الضالعين القدامى في تلك الصفقات وأحد المؤسسين وأكبر الشركاء في مؤسسة بيرميرا المذكورة

بانتقاد علني لسر قذر يمارس في تلك المهنة. إذ صرح لدى صحيفة فايننشال تايمز بأن (قانون الضرائب البريطاني يتيح لمدراء صناديق الاستثمار الذين يتقاضون رواتب تبلغ الملايين أن يدفعوا ضرائب أقل من امرأة تمتهن تنظيف البيوت. وكل إنسان عاقل لا يسعه إلا أن يقول بأن مثل ذاك الشيء لا يمكن أن يكون صحيحاً)(١٧٨). ولذلك كانت ردة الفعل لدى الرأي العام مدوية. إذ عنونت صحيفة دايلي ميلDaily Mail أحد أعدادها بـــ (البارونات اللصوص الجدد الذين يحتالون على العائلات التي تعمل بكد وتعب). وهذا ما لم يستطع البرلمانيون المختصون تجاهله. ولذلك دعوا أربعة من كبار الشخصيات في تلك المهنة من أجل إجراء إستجواب علني. ولقد توجب إلى جانب كل من دامون بوفيني وفيليب يا Damon Buffini و Philip Yea عن الشركات البريطانية بيرميرا Permira و 3i حضور كل من روبرت إيستنRobert Easton ودومينيك مورفيDominic Murphy أيضاً رئيسي فرعي الشركتين العملاقتين الأمريكيتين سوبرفوندس كارلايل و ك ك ر Superfonds Carlyle و KKR وتمتلك الشركتان مجموعة من الشركات في جميع أنحاء العالم، ولديهما عقود مع عشرات من كبار السياسيين السابقين ومنهم الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب الذي هو بمثابة شريك.

هناك إذاً جلس سادة صفقات المليارات والمالية الرفيعة المعولمة. وكل منهم محصن بثروة من آلاف الملايين وتوجب عليه أن يستمع إلى التوبيخ وكأنه تلميذ في مدرسة. فعندما سئلوا عن مخاطر استراتيجية ديونهم بالنسبة للعمال، أكد مورفي Murphy بأن شركته ك ك ر (هي مستثمر صبور ويهتم بالحالة الإنسانية للذين يتعاملون معه). أما بوفيني Buffini فقد أكد لصالح شركة بيرميرا Permira (بأننا لانفعل شيئاً يحيد عن الصواب، إذ أنا وشركائي قد أنشأنا برأسمالنا الخاص واحدا من أنجح مقدمي الخدمات في العالم). لمثل تلك الادعاءات لم يكن هناك من تعليق لدى رئيس الهيئة البرلمانية جون ماكفال John McFall سوى السخرية اللاذعة عندما قال: (هل تعني بكلامك أن الناس الصغار ذوي القدرة المالية الضعيفة يتلقون صفعة في الوجه، إلا أن أحدا منهم لا يقتل).

وتابع ماكفال استجواب الواحد بعد الآخر عن مقدار الضريبة التي يدفعها كل واحد منهم تحديدا، إلا أنه لم يرغب أحد منهم إعطاء معلومة عن ذلك. عندئذ استولى الغضب على رئيس الهيئة وقال: (يا سادتي إنكم أسياد العالم، وعندما أسألكم عما تدفعونه من الضرائب عن أرباحكم ولا تستطيعون أن تعطوني جوابا على ذلك، فإن هذا الأمر يثير الدهشة). وقد حول نواب البرلمان الحاضرون جلسة الاستماع التي استمرت ساعتين إلى ما يشبه المحكمة لدى لجوئهم إلى التوبيخ بواسطة أقوال مثل (اشطبوا هذا الكلام غير المعقول) أو (توقفوا عن النطق بهذا الهراء) أو(لا تتصرفوا معنا وكأننا أغبياء). إلا أن صاحب العلاقة الفعلي كان غائباً عن الجلسة، ألا وهو رئيس الحكومة.

إذ لم يكن أحد غير رئيس الحكومة البريطاني غوردون براون Gordon Brown الذي استطاع بذاته فرض ذلك الدعم عندما كان وزيرا للمالية قبل عشر سنوات. ومنذ ذلك الحين أصبح يتوجب على مدراء الأعمال في شركات البرايفت إكويتي PE (انظر ص٥٦) أن يدفعوا الضريبة على مشاركتهم في أرباح صناديق الاستثمار، وغالباً خمس كامل المردود الربحي، وليس على أساس مدخولاتهم من العمل، وأن باستطاعتهم أن يصرحوا بأنها عبارة عن (أرباح رأس المال). وعوضاً عن أن يدفعوا ما يقارب ٤٠ بالمئة مثل العمال العاديين، فإنهم يدفعون فقط عشرة بالمئة من مواردهم كضرائب. وتحت ضغط المعارضة وحزب العمال اضطر براون لأن يقدم تنازلاً عندما قال إن تلك لم تكن نسبة ضريبية عادلة. وأعلن وزير ماليته عن نيته في رفع الضريبة على أرباح رأس المال بمقدار ١٨ بالمئة. وعلى أية حال فإنه غالباً ليس من المؤكد أن يتمكن الوزير المذكور من التوصل إلى ذلك. إذ إنّ النزاع حول هذا الأمر قد استمر بالحدة نفسها في الشهور التي تلت أيضاً. وأن كثيراً من النواب قد قدموا مطالب أكثر شمولاً بكثير.

كل ذلك كان يمكن أن يكون حادثاً عرضياً ليس أكثر، لو أن الأمر كان يدور حول مناقشة وطنية ما عن الضرائب. لكن عندما يشكك سياسيون بريطانيون بالذات في موضوع الدعم والتسهيلات الضريبية المقدمة لصالح الأثرياء وأصحاب الامتيازات، فإن ذلك يفسح الفرصة من أجل تصحيح واحدة من التطورات الخاطئة للرأسمالية المعولمة. ألا وهو التهرب الضريبي المستمر للشركات العابرة للدول وللأثرياء من أصحاب الرساميل، خاصة وأن بريطانيا تلعب في هذا المجال دوراً أساسياً. إن هذا التوجه بالذات عمره عشرات السنين، وقد نتج تقريبا بصورة آلية عن طريق تحرير حركة رؤوس الأموال وعولمة الاقتصاد منذ بداية ثمانينات القرن الماضي. فكلما ازدادت حركة رأس المال، كلما أصبحت المنافسة أكثر كثافة بين حكومات الدول من أجل اجتذاب الاستثمارات وموظفي الأموال عن طريق تقديم تسهيلات ضريبية، لتتمكن بذلك من الحصول على مكاسب وإيجاد فرص عمل في بلدانها. وانطلاقاً من الولايات المتحدة فقد نشأ عن ذلك تنافس عالمي من أجل خفض الضرائب لصالح الشركات والأثرياء ما زال مستمراً حتى يومنا هذا. وبالنتيجة فقد فقدت دول وحكومات في الحقيقة جزءاً من سيادتها الضريبية.

وبذلك هبطت النسب الضريبية في الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بشركات رأس المال وسطياً لجميع الدول الأعضاء من ٥٠ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة فقط ما بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٥ [١٧٩]. ومن أجل تعويض الخسارة الناجمة عن ذلك فقد قامت غالبية دول الاتحاد بتوسيع القاعدة التي تحسب على أساسها الضرائب بحيث قلصت من إمكانية الحصول على تسهيلات ضريبية في بعض المجالات. وفي المقابل فقد رفعت الضرائب على مبيعات العقارات والأراضي. إلا أن هذه الإجراءات أصابت بالدرجة الأولى الشركات الصغيرة ذات النشاط المحلي بالدرجة الأولى. وعلى العكس من ذلك فإن الشركات العملاقة العالمية تستطيع بشكل منهجي أن تعلن عن حصولها على الأرباح في المكان الذي يفرض ضرائب ضئيلة. والطريقة المعتادة لذلك هي

تأسيس شركة مالية في بلد ضرائبه ضئيلة، وعلى سبيل المثال في إيرلنده التي تفرض ١٢,٥ بالمئة فقط كضريبة أرباح. وتقوم الشركة المالية المذكورة بإقراض الشركة العملاقة الأم التي مركزها في البلد ذي الضرائب العالية، أو أنها تصبح مالكة لماركات عالمية مسجلة أو لبراءة اختراع أو لمنتج ما. وتقوم الشركة العملاقة بدورها بتحويل فوائد القروض أو رسوم التراخيص إلى الشركة المالية الابنة التابعة لها، فتكون بذلك قد خفضت إجمالي الأرباح الذي يتوجب دفع الضريبة عليه في إيرلنده البلد ذي الضرائب المتدنية.

وعلى هذا الأساس فإن الشركة العملاقة العالمية مايكروسوفت Microsoft مثلاً تقتصد سنوياً حوالي ٥٠٠ مليون دولار من الضرائب في الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق تمرير ما يقارب ربع وارداتها من مجموع رسوم التراخيص المعطاة من قبلها في جميع أنحاء العالم عبر شركة إيرلندية تابعة لها التي تحمل الاسم المميز راوند أيلاند وان (Round Island One) وتدعي أن عنوانها التجاري هو في مقر شركة محاماة في مدينة دبلن Dublin [١٨٠]. وكذلك يفعل مديرو الأعمال لأكبر شركة عملاقة للدعاية في العالم Googleغوغل الذين يزينون أنفسهم بالشعار الشبابي المسالم، الذي أطلقوه على شركتهم في فترة تأسيسها (Don't be evil) يعني لا تكن شريراً. ولكن على ما يبدو فإن المتهربين من دفع الضرائب يعدون من الناس الطيبين. إذ أعلنوا بكل فخر في تقريرهم السنوي لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ أنهم استطاعوا تخفيض الضرائب المترتبة على شركتهم العملاقة بما يزيد عن مئة مليون دولار بحجة أن (حصة أكبر من الدخل قد حصل عليها فرع الشركة في إيرلنده)[١٨١]. إن هذا الاعتراف الصريح يوضح كيف أضحى الأمر بديهياً بالنسبة لموجهي الاقتصاد المعولم استغلال مستوى التعليم العالي والمستوى العالي للبنية التحتية في الدول

---

(١٨١) منذ عام ٢٠٠٧ إتفق مخططو الضرائب في شركة غوغل مع السلطة المالية الأمريكية على تجديد التوفيرات الضريبية، ولكن على ما يظن على حساب دول أخرى. وسوف لا تتغير الحصة الضريبية الفعلية على مستوى العالم، وذلك بحسب ما أعلنته الشركة العملاقة غوغل في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

المضيفة لهم، من دون أن يقوموا بالإسهام المناسب في تمويل تلك المستويات. وبالإجمال فقد انخفضت في الولايات المتحدة حصة الشركات من مجموع الواردات الضريبية من ما يقارب ٣٠ إلى ثمانية بالمئة منذ عام ١٩٧٠.

وعلى الطراز نفسه تتطور السياسة الضريبية والحس الأخلاقي لما يتعلق بالضرائب في أوروبا. فقد توصل لورينتس ياراس Lorenz Jarass عالم الاقتصاد من مدينة فيسبادن Wiesbaden الألمانية والخبير في شؤون ضرائب الشركات إلى أن شركة الأثاث المنزلي العملاقة إيكيا IKEA على سبيل المثال توفر على نفسها الضرائب بواسطة الديون والتراخيص على حساب زبائنها. وعلى هذا الأساس فقد أقرت الشركة المذكورة بأن رأسمالها الخاص في ألمانيا لم يتعد ثلاثة ملايين يورو في عام ٢٠٠٣، وأن الديون التي تراكمت عليها قد بلغت ١,٤ مليار يور. ولذلك فقد تدفق ٦٠ مليار يورو إلى خارج ألمانيا على أنها فوائد ديون. وقام المسؤولون عن شركة إيكيا في ألمانيا بتحويل ٧٠ مليون يورو أيضاً على أساس أن المبلغ المذكور هو رسم رخصة استعمال لاسم الماركة العالمي إيكيا إلى شركات أجنبية أخرى. والخلاصة فقد توجب على شركة إيكيا العملاقة أن تدفع عن أرباحها في ألمانيا التي بلغت ٣٠٠ مليون يورو ما يترتب على الشركات من ضرائب بقيمة ٥٠ مليون يورو فقط. يعني ١٥ بالمئة عوضاً عن ٣٩ بالمئة بحسب ما كان سارياً فيما يتعلق بالتقييم الضريبي[١٨٢]. وقد أكد شتيفان هومبورغ Stefan Homburg العالم في الشؤون المالية وأحد كبار المستشارين فيما يتعلق بضرائب الشركات في ألمانيا من أن (تلك الظاهرة متغلغلة على نطاق واسع)[١٨٣]. وقد أوضحت الحسابات التي أجراها لورينتس ياراس أنه بفضل تلك الحيلة وحيل أخرى كثيرة، فقد تمكنت شركات رأس المال الألمانية أن تدفع وسطياً في عام ٢٠٠٦ قريباً من ١٧ بالمئة بدلاً مما هو مفروض قانونيا وهو ٣٩ بالمئة ضرائب على أرباحها. ومن أجل تضييق الثغرة قامت الحكومة خلال ذلك بتخفيض النسبة

الضريبية إلى ٢٩ بالمئة فقط. فأدى ذلك إلى مزيد من فقدان لموارد الدولة بما لا يقل عن ستة مليارات يوزو في العام. وهذا مبلغ كان يمكن أن يكفي لدفع رواتب ١٢ ألف من معلمي المدارس الجدد. وقد سوغ وزير المالية الألماني شتاينبروك Steinbrueck هذه المخاطرة بأن النسبة الضريبية الجديدة (قادرة على المنافسة) علماً بأن انعدام المساواة في توزيع العبء الضريبي سوف يزداد سوءا.

وهذا من جانب الشركات فقط. فلو أنه فرضت على أرباح الملاك وأصحاب الأسهم ضرائب مناسبة، لكان بالإمكان تعديل توزيع العبء الضريبي ولو جزئياً على الأقل. إلا أنه بدلا عن ذلك فإن التهرب الضريبي الخاص من قبل الأثرياء قد وصل بالتوازي مع التخطيط الضريبي العابر للدول من قبل الشركات حدا لم يكن بالإمكان تصوره حتى قبل عقدين من الزمن. وقد غدا ذلك ممكناً بواسطة مراكز أوفشور Offshore ذات التسمية الملطفة للجنات الضريبية، التي اصطبر على توسعها المستمر من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم وكأنها من الأمور البديهية منذ عشرات السنين. فقد أحصى خبراء OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير ما لا يقل عن ثلاثة وسبعين بلدا ومناطق سيادية ومدناً تعتبر أماكن تقدم عروضا للتهرب الضريبي المنظم . ومن حيث المبدأ فإن أصحابها جميعهم يعرضون الشيء ذاته: الأرباح معفاة من الضرائب. وتطلب الرسوم فقط من أجل فتح حسابات في المصارف ومن أجل الإعلان عن افتتاح ما يسمى بشركات صناديق البريد. أما أصحاب تلك الشركات فيبقون مجهولين، إلا إذا اتهموا بجريمة ما، باستثناء التخلف عن دفع الضرائب طبعاً، الذي لا يصنف على أنه جريمة في الجنة الضريبية. وتمتد قائمة الجنات الضريبية من جزيرة أنتيغوا Antigua الواقعة في البحر الكاريبي إلى سويسرة ودبي وهونغ كونغ وسنغافورة وحتى فانواتو Vanuatu الجمهورية الجزيرة في المحيط الهادي.

ولذلك لا يستطيع أحد أن يحدد بالضبط حجم الأموال المودعة في أماكن التهرب من الضرائب هذه. إلا أنه توجد أدلة مثل إحصاء البنك الدولي لمعادلة المدفوعات (BIZ) فيما يتعلق بالودائع المصرفية المصرح عنها في جنات الضرائب، وكذلك دراسات الشركات الاستشارية بوسطن كونسلتينغ Boston Consolting وكابغيميني Capgemini تتعلق بتصرفات زبائنهم الأثرياء فيما يخص توظيف أموالهم. وعلى هذا الأساس فقد حسب أخصائيون يعملون لصالح المؤسسة المسماة شبكة العدالة الضريبية، وهي عبارة عن إتحاد دولي لنقاد ظاهرة الأوفشور الجنة الضريبية، بأنه في عام ٢٠٠٥ قد بلغت الأموال الخاصة المودعة في الجنات الضريبية إلى ما لا يقل عن (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠دولار) عشرة بلايين دولار أمريكية[١٨٤] ولا يتضمن المبلغ المذكور الكثير من صناديق الاستثمار وتجمعات شركات تأمين وشركات عقارات التي مركزها من الناحية الشكلية في مثل تلك الأماكن أيضاً. وهذا ما يعادل تقريباً خمسة أضعاف ثمن مبيعات النفط الخام في جميع أنحاء العالم، أو قيمة كامل الطاقة الاقتصادية السنوية للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي تمت فيه الدراسة. والمبلغ المذكور سوف يكون قد ارتفع منذ ذلك التاريخ بمقدار ثلاثين بالمئة. فلو افترضنا جدلاً بأن الأموال المستثمرة قد أعطت مردودا قدره ٧,٥ بالمئة فيكون ملاك الثروات في الجنات الضريبية قد حققوا في عام ٢٠٠٣ فقط دخلاً يعادل ٧٥٠مليار دولار لم يدفعوا عليه أية ضرائب. فحتى لو كانت نسبة الضريبة ثلاثين بالمئة فقط، فإن الدول التي ينتمي إليها المتهربون من دفع الضرائب تكون قد فقدت واردات ضريبية تصل إلى ٢٢٥مليار دولار. وهذا المبلغ يعادل ثلاثة أضعاف المبالغ المدفوعة لدعم الدول المتخلفة في سنة واحدة من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير. ومن المحتمل أن يكون كامل المبلغ الذي كان يتوجب دفعه من الضرائب عن المبالغ المودعة في الجنات الضريبية أكبر بكثير.

فلو أن الأمر كان يدور على الرغم مما يحصل حول أشباه دول في البحر الكاريبي أو في بحر المانش لكانت تلك الجنات الضريبية بلا أهمية قطعا. لأنها لا تصلح كمكان للسكن بالنسبة للنخب المالية المعولمة، ولا مقرات للاعبي العولمة في مجال الصناعة المالية. وفي الواقع فإن جزر كايمان Cayman وجزيرة آيل أوف مانIsle of Man وإمارة ليشتنشتاين Liechtenstein وكل مقلديها يقومون بتقديم خدمات من أجل افتتاح شركات خلبية ذات عناوين شكلية أو حتى أوقاف أو تجمعات شركات وغيرها من فنون المخترعات فيما يتعلق بالمال والشركات التي يعتاش عليها جيش كامل من المحامين ومستشاري الشركات. وبالدرجة الأولى فإن البنوك الخاصة الراقية جداً والشركات التي تقوم بتدقيق الحسابات والتي تعمل على مستوى عالمي مثل KPMG و Pricewaterhouse Coopers و Ernst & Young. (تزاول على طريقتها أعمالاً غير مقبولة من أجل إيصال الضرائب إلى حدها الأدنى لصالح زبائنها). كان هذا هو النقد الذي وجهه مديرو سلطات الضرائب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير في عام ٢٠٠٦ ونشروه في بيان مشترك. وبالطبع فإن هذا النوع من الأعمال ليس ممكناً إلا لأن كثيراً من الحكومات تصطبر عليها بشكل سري، وبضع دول تدعمها بصورة واضحة.

ففي ألمانيا يتوضح كيف أن السياسيين المسؤولين يميلون إلى الكذب، وكيف يتصرفون حتى في بلدان غير مشاركة بعمليات التهرب الضريبي المنظم ظاهرياً. وخاصة عندما قام مفتشون من قبل سلطة الضرائب في شباط من عام ٢٠٠٨ بالكشف عن الفضيحة المتعلقة بالزبائن الألمان لدى بنك ليشتنشتاين LGT. ذلك أن جهاز المخابرات الألماني BND قد اشترى من أحد الموظفين السابقين لدى البنك المذكور والذي هو من أملاك العائلة التي تحكم إمارة ليشتنشتاين المعلومات كلها عن الحسابات المصرفية والمراسلات المتعلقة بها التي تخص حوالي ٧٠٠ من الأثرياء الألمان. إذ يقوم بنك LGT بإدارة ثروات

بقيمة ما مجموعه مليار دولار على أساس أن العمل الذي يقوم به هو عبارة عن وصاية على أوقاف لا ضريبة عليها. وقام جهاز المخابرات الألماني بدوره بتسليم المعلومات إلى سلطات الضرائب والنيابة العامة.

وعندما بدأ المفتشون بعد ذلك بأعمال التدقيق والتفتيش لدى أشهر الشخصيات المدرجة على القائمة ألا وهو كلاوس تسومفينكل Klaus Zumwinkel الذي كان لسنوات طويلة رئيساً لمؤسسة البريد الألمانية Deutsche Post وتوجب عليه الاعتراف بالتهرب الضريبي بما يعادل الملايين، قام القياديون لدى الحكومة الائتلافية الحاكمة بعمل تمثيلية تظهر عاصفة من السخط، وذلك كما أظهرت المستشارة المسيحية الديموقراطية مركل استيائها بقولها: (إن مثل هذا الشيء لم تكن حقاً تستطيع تصوره). وزعم رئيس الحزب الاجتماعي الديموقراطي كورت بك Kurt Beck بأن ما حدث قد سبب له (إزعاجاً بالغاً) وسماه (تصرفاً فوقياً لا ينم عن روح اجتماعية)[١٨٥]. أما الدولة القزم الواقعة في جبال الألب بين سويسرة والنمسا، التي يدير فيها ١٦ مصرفاً حوالي مئة مليار يورو من الأموال المتهربة من الضرائب فقد وصفها بِك بتهمة (فروسية النهب الحديثة). ووصفها يواخيم بوس Joachim Poss السياسي القيادي المختص بموضوع الضرائب لدى الحزب الاجتماعي الديموقراطي بأنها دولة مارقة. وقد تصرف الجميع مجتمعين كما لو أن الأمر قد أصبح الآن لديهم واضحاً فيما يتعلق بالمدى الذي استفيد فيه داخل ألمانيا من عروض التهرب من الضرائب المعروضة عليهم بواسطة أوقاف من إمارة ليشتنشتاين أو تركيبات مالية مشابهة من أماكن أخرى.

وفي الواقع فإن الأمر كان يدور حول ثالث فضيحة من الإمارة المذكورة خلال ٨ سنوات. إذ في عام ٢٠٠٠ كان قد كشف بواسطة معلومات مسروقة عما يسمى القائم بأعمال الوصاية في إمارة ليشتنشتاين واسمه هربرت باتلينر Herbert Batliner لمصلحة ما يزيد عن مئة زبون ألماني. وكان منهم الملياردير المتوفى كارل فلِك Karl Flick، ورجل الأعمال الماهر الذي كان يمارس رياضة

ركوب الخيل ويشترك في مبارياتها باول شوكيموله Paul Schockemoele. وبعد ذلك بفترة وجيزة تبين بأن الوصي المذكور ذاته كان يدير لعشرات السنين صندوقاً لما يسمى بالمال الأسود (المهرب من ألمانيا ولم تدفع عليه ضرائب) لصالح الحزب الحاكم في ألمانيا آنذاك، الحزب المسيحي الديموقراطي ومستشاره هلموت كول Helmut Kohl على شكل وقف. وعلى ما يظن بأنه لولا الفضيحة لما تمكنت أنغلا مركل Angela Merkel أبداً من أن تصبح مستشارة. ولكن على الرغم مما كان خافياً وكشف عنه النقاب، فإنه لم تحصل للذين يساعدون على التهرب الضريبي في إمارة ليشتينشتاين أية مشاكل. إذ لم تطبق عقوبات صارمة مثل إعاقة حركة الصفقات أو التجارة مع الإمارة بسبب الفضيحة الجديدة، بحسب ما اقترح من قبل موظفي وزارة المالية الألمانية الاتحادية. ولذلك فقد انتقد سفين غيغولد Sven Giegold الناطق الرسمي باسم مؤسسة تاكس جستيس نيتورك Tax Justice Network بأن كل السخط الذي عبر عنه السياسيون هو (خال تماماً من المصداقية)، وكان في ذلك على حق. لأن الأساس الحقيقي للمشكلة لم يكن انكشاف الجرم الضريبي، ولكن بسبب تقاعس السياسيين عن مجابهة ما حصل قبل ذلك. إذ بالتوافق السري مع كبار رجال الاقتصاد والأثرياء لم يشأ حتى الآن كل وزراء المالية الألمان بمن فيهم الوزير الحالي بير شتاينبروك، وعلى الدوام أن يزعجوا أنفسهم بالدخول في معركة نزاع اقتصادي دولي لصالح العدالة الضريبية، مع أن ذلك يشكل ضرورة قصوى على أية حال.

أما أكثر اللاعبين أهمية فيما يتعلق بأعمال التهرب الضريبي، فليستا إمارتي ليشتينشتاين أو أندورا ANDORRA ولكن إدارات الكانتونات السويسرية وحكومة بريطانيا. وهذا ما توضحه دراسات المؤسسة الأمريكية لخدمة المعلومات الضريبية تاكس أناليستس Tax Analysts. وقد أخذ صاحبها مارتين سليفان Martin Sullivan عهداً على نفسه بأن يتمسك بعكس ما هو متعارف عليه في مهنته بمبادئ الشفافية والنزاهة. وبدأ بواسطة تحقيقاته الذاتية بتسليط الضوء على خفايا المتهربين من الضرائب. واستناداً إلى حسابات سليفان فإنه بهدف التهرب الضريبي قد وظفت ثروة تقدر بـــ ٩٦٠ مليار على شكل حسابات

استيداع وحسابات وصاية لدى ٣٣١ بنك في سويسرة تحت ما يسمى بالخاتم لـــ (سرية زبون البنك)[١٨٧]. وهو مبلغ يفوق ١٠ مرات ما هو موجود في إمارة ليشتنشتاين. ولأنه يبقى دائماً بالنسبة للشخصيات البارزة والأثرياء جداً شيئاً من المخاطرة أن يكتشفوا مرة ولو عن طريق الصدفة، لذلك فإنه يوجد بالتوازي مع تعاملهم في سويسرة مع البيوتات المالية ما يسمى بخدمات مقر الإقامة. حيث يمكن للأثرياء من جميع أنحاء العالم أن يتفاوضوا على دفع مبلغ معين بدلا عن الضرائب المفروضة من قبل الدولة يتناسب مع ما ينفقونه من مصروفات شخصية بشرط أن ينقلوا مكان إقامتهم إلى حيثما شاؤوا في غالبية الكانتونات، ومن مايسمى بـــ (الساحل الذهبي) الواقع على بحيرة زيوريخ وحتى العاصمة بِرن Bern.

نتيجة لذلك تنخفض أعباؤهم الضريبية دائماً إلى مبالغ من المئة ذات خانة واحدة. إذ استطاع ما لا يقل عن ٤٠٠٠ مليardير ومليونير أجنبي التخلص بواسطة الطريقة المذكورة من دفع الضرائب في البلدان التي حصلوا فيها على مواردهم. ومن بين المستفيدين من ذلك على سبيل المثال ميخائيل شوماخر Michael Schuhmacher نجم الفورمولا ١ الفائز في سباق السيارات، أو مؤسس شركة الأثاث المنزلي IKEA إنغفار كامبراد Ingvar Kamprad. فكل واحد منهم يدفع في سويسرة عن دخله السنوي المخمن بمئة مليون فرانك سويسري ضريبة لا تزيد عن مليوني فرانك. إن المنطق الاقتصادي الذي يقف وراء السر المصرفي السويسري لحسابات الزبائن وللضريبة التي يتفق عليها مع الزبون الأجنبي، التي يدافع عنها بضراوة هو أمر بسيط: وهو أن سويسرة تحصل من دون عناء ذاتي على كثير من فرص العمل لمواطنيها في مجال الصناعة المالية، وما يطلب إضافة إلى ذلك من أيد عاملة من قبل الأثرياء والمتعاونين معهم. ويوضح ماركو بيرناسكوني Marco Bernasconi المستشار في مجال الضرائب المقيم في منطقة تيسين Tessin بسويسرة تجاهل السياسة التي تقف وراء ذلك. إذ يقول: (لا يستطيع المرء الكلام عن انعدام العدالة الضريبية، لأن المدخولات لم يتم تحصيلها عن

طريق عمل ما في سويسرة، وإنما لأنها تأتي من الخارج). ويقدم تلك البراهين وكأنها حكم من خلال تدريسه في الجامعة(١٨٨). وبتعبير آخر فإن سويسرة تستفيد من الأضرار التي تسببها في الخارج مهنة التهرب من الضرائب التي تمارس في سويسرة، وتتصرف أمام بقية العالم مثل طفيلية.

وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على بريطانيا التي تدعم إقامة أنظمة لا توجد فيها ضرائب خلال عشرات السنين عن سابق معرفة وإصرار في المناطق الملحقة بها (التي تحكمها سياسياً وإدارياً) في جزر البحر الكاريبي والجزر الواقعة على مقربة من السواحل البريطانية. وبذلك فقد تطورت لندن بحيث أصبحت أهم مركز للتهرب الضريبي على مستوى العالم. واستناداً إلى حسابات الخبير المذكور سليفان فقد تبين أنه حتى منتصف عام٢٠٠٧ قد تم تسجيل مبالغ لا تقل عن ألف مليار دولار في حسابات مصرفية لمصلحة أجانب بغرض تجنب دفع الضرائب، وذلك في فروع البنوك الموجودة في الجزيرتين البريطانيتين الواقعتين في بحر المانش جيرزي وجينرزي Jersey و Genersey وكذلك في جزيرة آيل أوف مان Isle of Man في البحر الإيرلندي(١٨٩). ويعادل المبلغ المذكور تقريباً إجمالي الدخل القومي لدولة إسبانيا خلال عام كامل. ويتناسب مع ما ذكر ما تقدمه المملكة المتحدة للأثرياء الأجانب من صفة قانونية التي تسمى Non-domiciled resident، التي ترجع إلى عام ١٧٩٩ في زمن الإمبراطورية البريطانية، وتم إقرارها لصالح ملاك المزارع الإنكليز في المستعمرات من أجل إعفائهم من الضرائب في إنكلترا عن الأرباح التي يجنونها في المستعمرات. أما في أيامنا هذه فإن القاعدة المذكورة تسري على كل الذين هم ليسوا بريطانيين وتسمح لهم بعدم دفع الضرائب عن المدخولات التي يجنونها خارج الحدود الرسمية لبريطانيا مهما بلغ ارتفاعها. وبما أن بريطانيا لها عقود مع غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير من أجل تجنب الازدواج الضريبي، لذلك لا يخضع الأجانب المستفيدون من تلك القاعدة لملاحقة السلطات المالية التابعة لبلدانهم الأصلية، وذلك في حال أن معظم أوقات إقامتهم هي في خارج أوطانهم. ولذلك فإن هذه التركيبة لحسابات أصحابها

مكتومون ومحمية بصورة قانونية من قبل الدولة وبيد مصرفيين مخلصين يعتمد عليهم في جزر جميلة ناطقة باللغة الإنكليزية لا تفرض ضرائب على مواطنيها، يجعل من لندن أكبر جنة للتهرب الضريبي في العالم. بحيث إن عدد الذين يسمون نان دومز non-doms قد بلغ ١١٢٠٠٠ شخصاً وذلك بحسب سجلات الدوائر المالية البريطانية لعام ٢٠٠٥. وأرقام أحدث من ذلك ليست معروفة. إلا أن أعداد المتهربين من دفع الضرائب من الأجانب تزداد بسرعة، بحيث وصل عدد الجدد منهم الذين حصلوا على مواردهم خارج بريطانيا إلى ٤٨٠٠٠ في الأعوام الثلاثة التي سبقت عام ٢٠٠٥.

واستناداً إلى الحسابات التي أجراها خبير الضرائب البريطاني ريتشارد موري Richard Murphy فإن ذلك التهرب الضريبي المدعوم من قبل الدولة في بريطانيا يوفر على المتهربين من دفع الضرائب في بلدانهم من الأجانب ما يقارب ٤٠ مليار دولار سنوياً[١٩٠]. ومن المستفيدين أيضاً لاكشمي ميتال Lakshmi Mittal ذو الأصل الهندي والعملاق في صناعة الصلب، الذي استطاع عن طريق عولمة شركته العملاقة أن يكدس ثروة تقدر بـ٢٢ مليار يورو تاركا للمواطنين العاديين في جميع أنحاء العالم واجب الإنفاق على البنى التحتية الضرورية أو على التعليم في المدارس. ويفعل الشيء ذاته ملياردير النفط الروسي رومان أبراموفيتش Roman Abramowitsch الذي يفضل شراء نجوم كرة القدم لنادي كرة القدم تشلسي Chelsea الذي يمتلكه بدلا من أن يدفع الضرائب. أما النخبة المالية في ألمانيا فهي ممثلة من قبل عائلة إنغلهورن وكلاوس ياكوبس Engelhorn & Klaus Jacobs ورثة الشركة المشهورة للقهوة من مدينة بريمن الألمانية Bremen، إلى جانب غيرها أيضاً. إذ قام أفراد عائلة إنغلهورن ببيع حصصهم من شركة صناعة الأدوية بورينغر مانهيم Boehringer Mannheim في نهاية تسعينات القرن الماضي مقابل ١١٠٠٠ مليار دولار. وكانت الحصص المذكورة قد نقلت ملكيتها قبل ذلك إلى شركة هولدينغ Holding (يعني شركة غير منتجة لكنها تمتلك أسهما من شركات أخرى، وبواسطة أسهمها تؤثر أو تسيطر على تلك الشركات) ومقرها في جزر بيرمودا Bermuda وذلك

بهدف تجنب دفع الضرائب التي كانت سارية عند القيام بعمليات بيع للشركات. وبذلك يتمتع المتحدرون من عائلة اينغلهورن بالأرباح من تلك الثروة من دون دفع ضرائب عليها عن طريق شركات الجنات الضريبية في باناما Panama وجزر بيرمودا ومقر الإقامة المناسب في مدينة لندن. وحالياً يقيم رب الأسرة المذكورة في مكان التهرب من الضريبة موناكو Monaco . أما الوريث كلاوس ياكوبس Klaus Jacobs فقد قام بدوره بنقل شركته في وقت مبكر إلى سويسرة وحصل على الجنسية السويسرية ويقيم منذ سنوات في مدينة لندن ويدفع ضرائب ضئيلة. أما الشيء الإيجابي الذي يسجل لمصلحته فهو أنه قدّم إلى مدينة بريمن مسقط رأسه هبة بمقدار مئتي مليون يورو من أجل إنشاء جامعة خاصة تحمل اسمه منذ ذلك الحين.

وإلى جانب هؤلاء وأولئك الكثيرين من أعضاء الطبقة العالمية لنبلاء المال يأتي بالدرجة الأولى أصحاب الموارد العالية جداً في المهن المالية الذين ينتفعون من المساعدة التي تقدمها بريطانيا للتهرب من دفع الضرائب. إذ إنَّ البنوك وشركات الاستثمار تستطيع إحضار أفضل الموظفين للعمل لديهم في إنكلترا من جميع أنحاء العالم ويقدمون لهم أعلى الرواتب ولا تفرض عليهم إلا ضرائب ضئيلة. وهذه هي المزية الأساسية لما يسمى(لندن سيتي) مقارنة مع مدينة نيويورك التي تضفي على العاصمة البريطانية شهرتها على أنها العاصمة العالمية لصناعة المال، علماً إنَّ ذلك يتم على أكتاف وحساب بقية العالم(١٩١).

---

(١٩١) هذا الوضع يجب أن يدفع ثمنه غالياً على أي حال المواطن البريطاني العادي أيضاً. نعم إن الـــ (non-doms) ينفقون حقا ما يزيد عن ٢٠ مليار يورو سنويا ويشغلون آلاف الخدم وحرفة كاملة ممن يقدمون خدمات خاصة، الذين يلبون رغبات متميزة جداً. وفي الوقت ذاته فإن التمركز الشديد الكثافة للثروات في لندن قد أدى إلى إرتفاع فاحش لأسعار العقارات. بحيث أنه في الأحياء الكائنة في وسط المدينة لا يتوفر إلا ما ندر من المساكن التي يمكن للمواطن العادي أن يقدر على دفع أثمانها أو استئجارها. والأحياء الراقية جداً مثل كينسينغتون Kensington أو تشيلزي Chelsea قد أضحت أشبه بجزر لا يقطنها إلا الأثرياء

وعلى هذا الأساس يمكن فهم أن مقرات الشركات لمهنة الذين يشترون الشركات ومن ثم يقومون بتفكيكها وبالذات مهنة Private-Equity (انظر ص٥٦) توجد بالدرجة الأولى في مدينة لندن وما حولها. لأن معظم أجزاء صفقاتها لا يمكن أن تحصل من دون التهرب الضريبي المنظم. إذ بواسطة جنات ضريبية مؤسسة لهذا الغرض أوفشورOffshore يعمل موظفو الإستثمارات مثل برميرا Permira أو كارلايل Carlyle بادئ الأمر على أن لا تدفع أية ضرائب عن الأرباح التي جنتها الشركات التي انتقلت ملكيتها إليهم . وإذا ما بيعت تلك الشركات مستقبلا فإن تركيبة الأوفشور المذكورة تساعد المشترين أيضاً على الحصول على أرباح لا يدفعون عليها أية ضرائب. وبدورهم يتمتع الشركاء من شركات إدارة الأعمال Management بفضل غوردون براون Gordon Brown بالنظام البريطاني الرخيص جداً فيما يتعلق بالضرائب المترتبة على أرباح الأموال أو لأنهم مسجلون في الدوائر الرسمية على أنهم نان دومز non-doms من أمثال الذين دعوا إلى جلسة الاستماع من قبل الهيئة المالية في البرلمان Westminster في حزيران عام ٢٠٠٧.

(الصفقة الجديدة) من أجل إنقاذ العولمة

أما كيف يتم ذلك فتوثقه قضية الشركة الألمانية غروهي Grohe التي تتقدم السوق العالمية في إنتاج الصنابير الصحية، ومقرها في المدينة الصغيرة هيمر Hemer في إقليم فيستفالن Westfalen في ألمانيا. فقبل أن تقع الشركة في أيدي المتلاعبين الماليين للشركة البريطانية بي سي بارتنرز BC-Partners وبعد ذلك في براثن الشركة الأمريكية تكساس باسيفيك غروب Texas Pacific Group TPG كانت الشركة قد جنت أرباحاً جيدة، بحيث أنها تمكنت من دفع ٣٠ إلى ٤٠ مليون يورو ضرائب أرباح في عام واحد. وبعد عملية البيع أصبحت شركة غروهه مملوكة بصورة شكلية من قبل شركة مقرها في مدينة جورج تاونGeorge Town عاصمة جزركايمان آيلاندز Cayman Islands جنوب جزيرة كوبا. وكانت في آخر المطاف مثقلة بديون تزيد على ملياريورو. إن المستثمرين يفعلون في أغلب الحالات عكس ما توحي به

عبارة برايفت إكويتيPrivate Equity (انظر ص٥٦)، إذ إنهم لا يقومون بضخ المال في الشركات التي يشترونها، وإنما يسحبون منها المال ويدفعون ثمن تلك الشركات عن طريق قروض تثقل بها الشركة المشتراة من قبلهم. وفي حالة شركة غروهي فقد انخفضت حصتها من رأسمالها من ٥٠ بالمئة إلى ٢ بالمئة فقط، لأنه توجب على شركة غروهي أن تدفع بذاتها ثمن شرائها، وبالتالي فإنه لم يعد يتوجب عليها دفع ضرائب. أما المبالغ التي تم توفيرها بسبب عدم قدرتها على دفع الضرائب، فقد استخدمت بدلاً عن ذلك في خدمة الديون أي دفع الفوائد الربوية المفروضة على القروض. وبعد القيام بعملية (التغيير الجذري لبنية الشركة) عن طريق نقل ألف فرصة عمل إلى بلدان ذات أجور متدنية، فإنه يتوجب أن تباع شركة غروهي مرة أخرى. أما الأرباح التي ستجنى من عملية البيع الجديدة فيتم استحقاقها في منطقة البحر الكاريبي أيضاً، ومن البديهي أنها ستصل إلى المستثمرين المشتركين في تلك العملية مجردة من الضرائب. وبهذا يحصل مديرو الأعمال المسؤولون في شركة TPG المذكورة في مدينة لندن على حصصهم على أنها أرباح رأسمال Kapitalertrag وينعمون بنسبة ضريبية أقل كثيراً من التي يجب أن يدفعها الموظفون الذين يعملون لديهم(١٩٢).

ولهذا فإنه ليس من قبيل الصدفة أبداً أن ينفجر النزاع الضريبي تحديداً بسبب الذين يتقاضون أعلى المدخولات في المهنة المسماة (مهنة الجراد الذي يأكل الأخضر واليابس). بحيث أن وزير المالية البريطاني أليستر دارلينغ Alistair Darling قد وجد نفسه مضطراً لأن يوصد الباب في هذا المجال أيضاً، ولاسيما وأن ذلك الجراد يستفيد أيضاً من النظام الضرائبي المعمول به لصالح الأجانب الذين يسمون نان دومز non-doms. لأنّه يخطط لفرض مبلغ إجمالي يسري على الجميع مقداره ٤٠٠٠٠ يورو سنوياً على كل من يتابع الحصول على دخله من الخارج من دون أن يدفع عليه ضريبة. وليس من المحقق عما إذا كان ذلك سيتم تطبيقه. وقد هدد محامو الأشخاص المعنيين بأن زبائنهم سوف يقومون بالرحيل إلى سويسرة،

حيث تعمل حكومات كانتوناتها من دون استحياء على نشر الدعاية لصالح بدائل تقدمها من أجل التهرب الضريبي في مدن مثل جنيف وزيوريخ وتسوغ(١٩٣).

إن الامتياز الضريبي الذي يتمتع به الأثرياء جداً لا يسبب القلق في بريطانيا فحسب. لأنه بالتوازي مع ما يشبه المحكمة التي التأمت في البرلمان البريطاني في ويستمنستر فقد حصلت انتقادات لاذعة لمديري الأعمال في شركات برايفت إيكويتي في أمريكا. لأنه في الولايات المتحدة تفرض نسبة ١٥ بالمئة من الضرائب فقط على أرباح الشركات الشخصية. ومثل هذه الضرائب كانت تفرض في الأصل من أجل دعم مؤسسي الشركات الصغيرة. إلا أن مالكي شركات برايفت إيكويتي قد جعلوا من ذلك دعماً ضرائبياً لصالح الموارد العالية جداً في الولايات المتحدة. وتسيطر الشركات المذكورة حالياً في الولايات المتحدة وحدها على إمبراطوريات شركات بقيمة مئات مليارات الدولارات. ويخبر مدير أعمال كان يشتغل لدى كلا الطرفين الألماني والأمريكي، بأن أصحاب المدخولات العالية المذكورة، غالباً ما يربحون من صفقة واحدة فقط (مالاً يعادل ما يكسبه رئيس شركة عملاقة مدرجة في مؤشر داكس DAX الألماني على مدى عشرة سنوات). أما الضريبة المتدنية جداً التي يدفعها أصحاب المدخولات الهائلة، فقد كانت معروفة من حيث المبدأ منذ مدة طويلة. ولم يحصل الاحتجاج على ذلك إلا عندما أراد ملاك أكبر شركة برايفت إيكويتي عملاقة عالمية واسمها بلاكستون Blackstone في ربيع عام٢٠٠٧ مضاعفة ثرواتهم عن طريق بيع شركتهم في سوق البورصة.

أما في ألمانيا فقد عرفت شركة بلاكستون خاصة عن طريق حصولها على شراكة في شركة تيليكومTelekomالألمانية للاتصالات. وقد رافق ذلك رفع للأرباح التي وزعت على المساهمين في تيليكوم بما يعادل٣٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٧. في حين أن الشركة العملاقة المذكورة كانت قد خفضت في الوقت ذاته أجور ٥٠٠٠٠ موظف لديها. واستناداً إلى لائحة البورصة فقد علم الرأي العام الأمريكي بأن ستيفن شوارتزمان Stephen

Schwarzmann المؤسس والشريك لبلاكستون قد حصل وحده في عام ٢٠٠٦ على ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يعادل عشرين ضعفا الراتب السنوي الذي يحصل عليه أكرمان Ackermann رئيس البنك الألماني Deutsche Bank. وعن طريق بيع ٢ بالمئة من حصص الشركة المذكورة في سوق البورصة، فقد توجب أن يحصل الملك غير المتوج في شارع وول ستريت (شارع البورصة في نيويورك) على مبلغ ٦٤٠ مليون دولار أيضاً من دون أن يدفع عليها أية ضرائب. على الرغم من أن الشركة المذكورة لا تدفع ضرائب أرباح إلا ١٥ بالمئة بدلا من ٣٥ بالمئة التي تدفعها الشركات العملاقة الأخرى المدرجة في قوائم البورصة. لقد كان ذلك تجاوزاً كبيراً حتى في ظروف أمريكية. فقد بين تقرير العالم في الشؤون المالية فيكتور فلايشر Victor Fleischer الذي قام بفحص تلك الظاهرة بطلب من مجلس النواب الأمريكي، أن (أغنى الموظفين يدفعون أدنى الضرائب)(١٩٤). ولذلك بادر أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب من كلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي إلى إصدار العديد من القوانين المستعجلة إلى حيز التنفيذ من أجل إخضاع مديري الأعمال من شركات صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة وصناديق التحوط للقانون نفسه الذي يخضع له أصحاب المدخولات العاديين.

لقد كان ذلك مقدمة النقاش الأمريكي فيما يتعلق بالضريبة. وفي الآن ذاته أخذ اقتصاديون مشهورون متشددون من أنصار حرية السوق يزايد أحدهم على الآخر في تقديم مقترحات متطرفة من أجل إعادة توزيع المدخولات لصالح النصف الأفقر من الشعب. وعلى سبيل المثال فإن ماثيو سلوتر Mathew Slaughter الذي كان أستاذاً لتعليم مديري الأعمال وقد خدم أيضاً مدة ثلاثة سنوات لدى الرئيس بوش مستشاراً اقتصادياً، أيد في عام ٢٠٠١ إصلاحاً ضريبياً أدى إلى تخفيض الضرائب السنوية بمقدار ٢٠٠ مليار دولار لصالح الخمسة بالمئة الفاحشة الثراء من الشعب الأمريكي. أما في تموز عام ٢٠٠٧ فقد حذر سلوتر في مقال كتبه في المجلة المحافظة فورن

أفيرز Foreign Affairs (من أن انعدام المساواة قد أصبحت أكبر من أي وقت مضى منذ عشرينات القرن الماضي، وأن أمريكا تنقاد بسبب ذلك إلى فخ الحماية الجمركية. ومن أجل تجنب ذلك فقد طالب باللجوء إلى صفقة جديدة من أجل إنقاذ العولمة)[١٩٥].

وبحسب رأيه فإنه (لا يكفي مطلقاً مجابهة ذلك عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم أو مساعدات أفضل لصالح العمال المفصولين من أماكن عملهم، لأن ما نحن بحاجة إليه هو إصلاح يوزع الموارد بشكل فعال يعني إقامة نظام ضرائبي تصاعدي). مثلاً إمكانية مشاركة أصحاب المدخولات العالية في نظام التأمين التقاعدي كما في ألمانيا، بحيث يتوجب على جميع العاملين في الولايات المتحدة أن يقوموا بدفع اشتراكاتهم لصالح صندوق للتقاعد حتى حد أعلى يبلغ ٩٤٢٠٠ دولار للدخل السنوي. إلا أنه في الواقع العملي يؤثر هذا المبدأ بشكل معاكس للنظام التصاعدي: لأنه كلما ارتفع الدخل كلما تضاءلت النسب المئوية التي تدفع لصالح الأشخاص المتقاعدين. فلو ألغيت بناء على الحسابات التي أجراها سلوتر تلك الحدود القياسية لكان بالإمكان في الآن ذاته إعفاء جميع المشتركين في التأمين التقاعدي الذين ينتمون إلى النصف الأسفل من هرم الدخل من دفع اشتراكاتهم الشهرية وتوزيع٢٥٦مليار دولار على فئات الشعب الفقيرة. واستناداً إلى آراء الإصلاحيين الاجتماعيين مثل يورغن بورشرت Juergen Borchert القاضي العائلي من مدينة هايدلبرغ الألمانية فإن المشروع المذكور ستكون له (حسنات كثيرة) لو طبق في ألمانيا أيضاً، لأن المستفيدين من ذلك سيكونون من أصحاب المدخولات المتدنية، وسوف تزداد بذلك عروض فرص العمل ارتفاعاً لمصلحة أصحاب المؤهلات الضعيفة.

وهناك اقتراح أكثر تطرفاً تقدم به روبرت شيلرRobert Schiller زميل سلوتر ورجل الأعمال الكبير الذي كان قد حذر نخبة الشركات العملاقة من أخطار انعدام العدالة في المؤتمر الذي عقد في دافوس بسويسرة. فلو أن الأمر يسير بحسب ما يراه شيلر فإن ضرائب دخل

أصحاب المدخولات الأعلى سوف ترتفع بالتوازي مع توزيع الثروة غير المتساوي. فقد طالب شيلر (بأن تقوم سلطات الضرائب بحساب الضرائب كل عام، بحيث لا يمكن تجاوز مقدار معين من انعدام المساواة). وسوف يتم بذلك الاستفادة من الأغنياء الذين لا يصيبهم ضرر فيما لو جمدت مواقعهم النسبية)(١٩٦).

إلا أن المصير المستقبلي لمقترحات التصحيح الأولية في مجلس النواب الأمريكي يثبت أيضاً كيف أنه سيكون من الصعب قلب النظام الضريبي رأسا على عقب من جديد. إذ حتى عام ٢٠٠٧ لم يكن للعمالقة في عالم المال الذين يملكون شركات الاستثمار INVESTMENT الخاصة أي مناصرين لهم Lobbyists في واشنطن، لأن لديهم على أية حال وكلاؤهم في كل مكان عبر شبكات الاتصالات. إلا أنه عندما وصلت موجة الغضب الشعبي إلى مجلس النواب، عندئذ قام إستراتيجيو صناديق الاستثمار بتجنيد القوى كلها. إذ قامت شركة بلاكستون وحدها بتوظيف ٣,٧مليون دولار بغرض الاستعانة بالمحامين وبالمستشارين من أجل إيقاف إقرار أي قانون يهدد مصالحها. وفي الوقت ذاته قامت اتحادات المهن المالية مقابل مبالغ من عدة ملايين الدولارات بتوظيف خبراء من الدرجة الأولى فيما يتعلق بأمور Parlament-PR وهي الشؤون الإعلانية للبرلمان، فكان أول إختراق توصلوا إليه هو لدى هاري رايد Harry Reid عضو مجلس الشيوخ من ولاية نيفادا Nevada وزعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ. وفي أثناء مأدبة عشاء في فندق بيلاجيو Bellagio في مدينة لاس فيغاس Las Vegas في الولايات المتحدة، حيث كان يريد رايد في الحقيقة القيام فقط بجمع التبرعات تطرق العديد من المتبرعين إلى الكلام عن معارضة لنسب ضريبية أعلى يمكن أن تفرض على أصحاب شركات الاستثمار أو على المستثمرين لديهم. وقد أكد رايد لاحقاً بأن مجلس الشيوخ سوف لا يقوم لاحقاً بعملية الإدلاء بالأصوات فيما يتعلق بالمقترحات المذكورة في أثناء انعقاد دورة المجلس الجارية(١٩٧).

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٨، وبما أنه لا يريد طرف أن يتحقق نجاح للطرف الآخر، لذلك استبعد رفع الضريبة الذي كان مخططا له من ١٥إلى ٣٥ بالمئة لمدة عامين على الأقل. استناداً إلى ذلك فقد تمكن خبير من شركة تاكس أناليستس Tax Analysts من التوصل إلى نتيجة حسابية مفادها أن مهنة مديري أعمال صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة وصناديق التحوط ومستثمريهم يوفرون ما لا يقل عن ١٠مليارات دولار من الضرائب مقابل مجهودات من أجل الإعلام تتجاوز تكاليفها أكثر من ١٠ملايين دولار[١٩٨]. والآن يمكن أن يأمل الصلاحيون في أن ينجح أحد المرشحين الديموقراطيين في الانتخابات وأن يفي بوعوده الانتخابية. إذ أعلن كل من هيلاري كلينتون وباراك أوباما عن عزمهما على رفع الضرائب على الأثرياء والقيام باتخاذ إجراءات قاسية ضد التهرب الضريبي إلى مراكز الجنات الضريبية.

وبصورة مماثلة فقد أصاب الإخفاق الذريع محاولة وزير المالية الألماني بير شتاينبروك في وضع حد للمتهربين من دفع الضرائب من قبل شركات صناديق الاستثمار المسماة بالجراد. لأن حزب الوزير شتاينبروك الحزب الاجتماعي الديموقراطي قد قام بداية في عام ٢٠٠١ استناداً إلى القانون بإغراء الذين يشترون الشركات عن طريق إعفائهم من الضرائب على أرباحهم التي يجنونها لدى بيعهم للشركات. إلا أن الوزير المذكور حاول تصحيح الخطأ في خريف عام ٢٠٠٦ عن طريق إصلاح جديد لقانون ضرائب الشركات، وذلك بعد الانتقاد الحاد الذي أدلى به وزير العمل السابق فرانتس مونتيفرينغ Franz Muentefering. ولذلك فقد عمد الوزير المذكور إلى إحداث ما يسمى بـ (حاجز الفائدة) من أجل أن يقطع الطريق مستقبلاً على حيلة مديونية الشركات خارج ألمانيا. بناء على ذلك فإن مدفوعات الفوائد ينبغي أن تقتطع أو تحذف من الأرباح المتحققة حتى نسبة لا تتجاوز٣٠ بالمئة. إلا أن صناعة المال عمدت إلى التدخل، إذ طالب كليمنس بورزيغ Clemens Boersig رئيس المجلس الرقابي لدى البنك الألماني Deutsche Bank الحزب المسيحي

الديموقراطي بإجراء حل استثنائي أطلق عليه صفة صادقة وهي الخلاص المشترط (Escape-Clause). أما رولاند كوخ Roland Koch رئيس وزراء إقليم هسّن Hessen والمفاوض الرئيسي لصالح الحزب المسيحي الديموقراطي في المجلس الذي يمثل الأقاليم الألمانية ويسمى بوندسرات Bundesrat فقد استحوذ على المقترح المرتبط بتلك الفقرة من القانون فيما يخص التهرب الضريبي وكأنه من عمله، فما كان من شتاينبروك إلا أن يتراجع. ومن ثم فإن غرت مولر غاترمان Gert Mueller Gatermann رئيس الموظفين وصاحب المرجعية في وزارة مالية مدينة برلين قد تمكن في الخامس من كانون أول عام ٢٠٠٦ من تبليغ ممثلي الدوائر المالية المعنية أن الأمر قد تم البت فيه، وذلك حتى قبل مناقشة القانون من قبل البرلمان. وقد وعد المسؤول الوزاري المذكور أثناء احتفال أقامته الشركة العملاقة لتفادي دفع الضرائب KPMG في مدينة فرانكفورت أنّه ليس هناك ما يمنع من الاستفادة من إجراء الخلاص المشترط Escape-Clause المقرر تطبيقه من قبل شركات ذات ملكية خاصة من أجل التخلص من الضرائب المترتبة على المؤسسات عن طريق مديونية عالية لها خارج ألمانيا[١٩٩].

وقد أخفقت في السنوات الماضية جميع المحاولات من أجل منع التهرب الضريبي المتنامي إلى سويسرا وغيرها من البلدان لأسباب القوة ذاتها، التي تتمتع بها الشركات المذكورة. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير التي هي عبارة عن مصنع دولي للأفكار والموقع المنسق بين الدول الغنية فقد قامت في عام ١٩٩٨ بعمل بادرة ضد ما يسمى (الممارسات الضريبية الضارة). إلا أنه بالرغم من المؤتمرات والمفاوضات التي لا تحصى، فإنه لم ينتج عن ذلك إلا التعهد الذي أخذته على نفسها بلدان التهرب الضريبي من خارج المنظمة المذكورة أن تقوم بناء (على طلب) من دولة أخرى بتقديم معلومات عن أفراد أو شركات. وقد وقع على ذلك ما عدا أندورا وليشتنشتاين وموناكو جميع حكام الجنات الضريبية الهامة مع معرفتهم المسبقة بأن تنفيذ الحصول على الضرائب المستحقة سوف لا يكتب له النجاح من الناحية

العملية بسبب المجهود الواجب بذله من أجل ذلك. إذ لا يوجد دعم قضائي إلا في حال إثبات وجود اشتباه مبدئي. وهذا لا يمكن أن يحصل إلا في حالات استثنائية، وعلى سبيل المثال عندما يعثر على بيانات حسابات مشتبه بها لدى القيام بأعمال تفتيشية. إلا أن هذا التنظيم لم يجد طريقه إلى حيز التنفيذ فيما يتعلق بالذين يساعدون على التهرب الضريبي المنتمين إلى الدول صاحبة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير، لأن حكام سويسرا بالاشتراك مع حلفائهم من النمسا ولوكسمبورغ يرفضون ذلك. إذ إنّ تلك الدول الثلاث تفرق بدقة بين التهرب الضريبي وبين الاحتيال الضريبي، أما الأول فيعتبر على أنه مخالفة للنظام العام، لذلك فإنه لا يخضع للاتفاقيات التي أبرمت من أجل إجراء الدعم القضائي. أما عندما تثبت سلطات أجنبية على متهم ما أنه محتال مثلاً عن طريق تزوير وثائق، فإن التحقيق بشأنه يتم في سويسرا. وفيما عدا حالات استثنائية قليلة فإن الأجانب الذين يتهربون من دفع الضرائب لا يخشون شيئاً حتى يومنا هذا في سويسرا والنمسا ولوكسمبورغ.

ولم يكن أوفر حظاً ما عمله وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي من أجل حمل سويسرا وبلدان مهمة أخرى للتهرب الضريبي على تقديم بيانات مراقبة تتعلق باستثمارات مالية يملكها مواطنون من الاتحاد الأوروبي إلى سلطات الضرائب في بلدان أولئك المواطنين. وقد جرت المفاوضات مع سويسرا ومع ما يسمى بمناطق الجزر الإنكليزية في جلسات مغلقة لا يطلع عليها الرأي العام. واستطاع أصحاب المصالح المدافعون عن التهرب الضريبي بدعم من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الوقت ذاته دول تساعد على التهرب من الضرائب، والتي هي لوكسمبورغ والنمسا وبلجيكا أن يجعلوا العقود الضرورية التي اتفق عليها مخففة جداً إلى حد انعدام المفعولية. فعندما وقعت الحكومة السويسرية أخيراً في عام ٢٠٠٤ توجب عليها أن تتعهد بادئ الأمر بفرض١٥ بالمئة فقط وبعد ذلك ٣٥ بالمئة من الضرائب على الأرباح التي تجنى من الفوائد العائدة لصالح مواطنين من الاتحاد الأوروبي، وأن تحول الأموال التي تجمعها سويسرا من ذلك إلى خزائن الدول التي ينتمي إليها

المواطنون الأوروبيون مع كتمان أسماء الأشخاص الذين أخذت منهم تلك الضرائب. إلا أن الاتفاق المذكور لا يشمل شركات وأوقافاً وعقود تأمين على الحياة وصفقات المشتقات. بحيث أن كل متهرب من الضرائب يستطيع أن يتجنب الضريبة المذكورة عن طريق تأسيس شركة وهمية. ولذلك وبحسب ما هو متوقع فإن البنوك السويسرية جمعت في عام ٢٠٠٦ ما يقارب٣٢٩ مليون يورو من الضرائب لصالح ٢٧ دولة في الاتحاد الأوروبي. أما ألمانيا التي ينتمي إليها غالبية زبائن التهرب الضريبي فقد حصلت على٩٠ مليون يورو بصعوبة[٢٠٠].

إن هذا الوضع لايمكن أن يبقى على حاله وسوف لا يبقى بالتأكيد. لأن نتائج مبدأ دعه يعمل Laisser-Faire فيما يتعلق بالتهرب من دفع الضرائب تتجلى في أن السياسة والحكومات تنقصها الوسيلة المركزية من أجل تخفيف الهوة المتزايدة بين الرابحين القلائل والخاسرين الكثيرين قبل أن تصبح النتائج السياسية غير قابلة للسيطرة عليها. حتى إن صحيفة فايننشال تايمز التي يعد غالبية قرائها من الرابحين قد حذرت في حزيران عام ٢٠٠٧: (إن عالما فيه طبقة عالمية من أصحاب الثروات الهائلة لا تدفع الضرائب أو تدفع القليل من الضرائب، في حين أنها تستفيد من الاستقرار الذي يقوم على ما يدفعه أصحاب الدخل المحدود من الضرائب، سوف يظهر على أنه غير قابل للاستمرار، إذ إنَّ المستثمرين لا يعيشون فوق كوكب آخر وهم مرتبطون بحكومات الأمكنة التي يزاولون فيها صفقاتهم. إن ردة الفعل السياسية نشعر بها في يومنا هذا، وستكون بالتأكيد أكثر قوة لدى حدوث الأزمة القادمة. ولذلك فإنه ينبغي على المتمولين أيضاً أن لا يتجاهلوها[٢٠١].

ولا يتم استخلاص العبرة من النتائج السيئة لما يجري إلا أن يستتبع عولمة عالم المال إحداث تنسيق دولي للسلطات الضريبية. ولذلك فقد طالب فيتو تانزي Vito Tanzi المدير السابق لقسم الضرائب لدى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ تأسيس (منظمة عالمية للضرائب من أجل تشكيل أنظمة

ضرائب لصالح العموم في العالم أجمع وليس لصالح بضعة بلدان فقط) [٢٠٢]. وربما كان ذلك فيما مضى فكرة خيالية، إلا أنها بعد مضي عقد من الزمن أصبحت ضرورية. أما الآن فإن تطور الرأي في مراكز عالم المال في الولايات المتحدة وبريطانيا قد قدم الفرصة من أجل توجه منسق مع دول الاتحاد الأوروبي وبقية البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير، التي بإمكانها متعاونة أن تحدد بكل سهولة نسبا دنيا لضرائب الدخل وضرائب الشركات، ووضع نهاية للمنافسة المدمرة من أجل تخفيض الضرائب. ويمكن بصورة أسهل القضاء على مهزلة الجنات الضريبية. إذ إنه سوف يكون كافيا تماماً ربط الترخيص لعمل البنوك وشركات الاستثمار بشرط أنها لا تقيم علاقات مع مناطق الصفر الضريبي. وسوف لا يستطيع أي بنك أن يمارس التلاعب. لأنّه من دون أن يكون له حساب لدى البنك المركزي الأوروبي أو لدى بنك إنكلترا أو بنك إصدار النقد الأمريكي سوف لا يستطيع أن يمارس أية صفقة مالية.

وبذلك يصل النموذج السويسري الطفيلي للأعمال المصرفية إلى نهايته. وقد أعلن كل من المجلس الأعلى الممثل للكانتونات السويسرية في العاصمة برن والإدارة المالية السويسرية في تشرين ثاني عام ٢٠٠٧ (أن سويسرا ترفض المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الضرائب)[٢٠٣]. إنه موقف لا يمكن له البقاء. لاسيما وأنَّ سويسرا تعتمد كلياً على النوايا الحسنة لدول الاتحاد الأوروبي تجاهها. وبما أن القبول من طرف بريطانيا ممكن، فسوف يكون باستطاعة الأوروبيين مجتمعين أن يقوموا أخيراً باتخاذ إجراءات ضد التهرب الضريبي من قبل الأثرياء، وسوف لا يتوجب عليهم أن يحتملوا مدة أطول أن تزيد حرفة المال السويسرية من أرباحها على حساب دافعي الضرائب في بقية العالم. ولا ينقص من أجل إتمام ذلك إلا الجرأة السياسية وأخذ زمام المبادرة من أجل فرض هذا المطلب الشرعي من كل النواحي بكل حزم، خاصة وأن البنوك السويسرية تعتمد بصورة إجبارية على الترخيص لها في منطقة اليورو.

انتشار الفقر هو خطر على الأمن

إذ لم يكن الأمر ليدور أبداً حول مكافحة الأثرياء أو حتى مصادرة أموالهم، لكن الأمر يدور فقط حول إعادة تكوين توزيع عادل للعبء الضريبي على أساس قوة الإنتاج كما كان يقال فيما مضى. لأن غالبية أولئك الذين يقارب عددهم عشرة ملايين في جميع أنحاء العالم الملقبين بأصحاب الثروات الضخمة High Net Worth Individuals ويعتاش عليهم الذين يعرضون عليهم الخدمات المصرفية الخاصة Private Banking وسماسرتهم فيما يتعلق بفنون التهرب الضريبي، يعني أولئك الأثرياء الذين يملكون مليون دولار فما فوق، سوف لا يلاحظون على ما يظن عندما يدفعون في الحقيقة النسب الضريبية السارية المفعول. لأن ثرواتهم تنمو بذلك كل عام بمقدار خانتين من النسب المئوية[٢٠٤]. وسوف يقع الضرر قبل كل شيء على جيش السماسرة والإداريين الذين سوف يخسرون أحد فروع أعمالهم وصفقاتهم الهامة. وفي المقابل سوف تكون المكاسب أكبر فيما يتعلق بالشرعية للدول والحكومات.

ولهذا بالتحديد فإن مستوى العدالة هذه لا يمكن التنازل عنه من أجل مستقبل سلمي للمجتمع الدولي. لأن المليارات الإضافية من الدولارات واليورو والين التي سوف تجمع بالطريقة المذكورة سوف لا تستخدم فقط من أجل التوسع في أجهزة التعليم ودعم ذوي الكفاءات الضعيفة في دول الرفاه الاقتصادي، إذ لا يقل عن ذلك ضرورة وربما أكثر تكلفة هو التغلب على الهوة التي تفصل قاطني مناطق الرفاه الاقتصادي عن أولئك المحرومين نهائيا من المكاسب المادية من الاقتصاد المعولم. لأن التوزيع غير المتساوي بالمقياس العالمي قد وصل منذ أمد حدا شديد الغرابة. حيث توصل باحثون من جامعة هلسنكي في فنلندة بأن واحد بالمئة من سكان العالم البالغين سن الرشد يملكون أربعين بالمئة من مجموع الثروات القابلة للاتجار بها في العالم وتقطن غالبيتها في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وفي المقابل فإن ما تملكه نصف البشرية جمعاء لا يتجاوز واحد بالمئة من مجموع ثروات العالم بأسره[٢٠٥]. أما بول كولييه Paul Collier المختص بالتطوير الاقتصادي من

مركز أبحاث الاقتصاد الأفريقية في جامعة أوكسفورد Oxford فيسمي مايقارب مليار من البشر بـــ (Bottom Billion) الذين يعانون من الفقر الشديد، بحيث ليست لديهم أية فرصة للخلاص من الفاقة بتاتا، لأنه ليس بمقدورهم توفير الغذاء لأنفسهم وأن يحموا أجسامهم من الأمراض المعدية البسيطة. وبالإجمال فإنه يتوجب على ما يقارب نصف مجموع سكان العالم أن يعيشوا بأقّل من دولارين في اليوم الواحد.

إن هذه الهوة الهائلة هي في الآن ذاته خطر هائل على الاستقرار العالمي. وفيما يتعلق بذلك أوضح وزير الخارجية الفرنسي حتى ربيع عام ٢٠٠٧ فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy بكلمات بسيطة: (إن الصور التي توضح الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة ترى في العالم أجمع. فهل أدركنا أن انعدام العدالة المتنامي ينتج إذلالاً ويفتح جروحاً، بحيث تكون تلك المساوئ أرضاً خصبة لنشوء الإرهاب العالمي؟ ويتوجب أكثر من أي وقت مضى أن ينظر إلى التطوير وإلى محاربة الأصولية وبكل بساطة إلى السلام على أنها أمور مرتبطة ببعضها)[٢٠٦]. وهذا الرأي يتطابق مع التحليل الذي أجراه المختص في التطوير الاقتصادي روبرت وادRobert Wade الذي يدرس في مدرسة لندن لعلوم الاقتصاد، إذ حذر من أن (الاستقطاب الاجتماعي يزيد من انقسام العالم إلى منطقة سلام ومنطقة اضطراب، وسوف تكون النتيجة أن أعدادا كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والغاضبين الذين تعطيهم تكنولوجيا المعلومات الوسائل التي تهدد استقرار مجتمعاتهم وحتى الاستقرار الاجتماعي لمنطقة الثراء. وسوف تتزايد أعداد الناس الذين يرون في الهجرة إلى هناك الطريقة الوحيدة لإنقاذهم. ولذلك يتوجب إدراج مسألة توزيع الثروات في الأجندة العالمية)[٢٠٧].

وهذا أمر لا خلاف عليه من حيث المبدأ. إذ توظف دول الرفاه الاقتصادي منذ عشرات السنين الأموال في المساعدات الاقتصادية لصالح البلدان الفقيرة في الجنوب. إذ إنَّ مئات عديدة من المؤسسات ابتداء من البنك الدولي حتى المنظمات الكنسية مثل ميزيريور Misereor والخبز من أجل

العالم Brot fuer die Welt مهمتها الوحيدة مكافحة الفقر، وتنفق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير حوالي مئة مليار دولار سنوياً من أموال الضرائب في ذلك السبيل. وعلى الرغم من ذلك فإن المشكلة يزداد حجمها عوضاً عن أن تصغر، إذ تزداد خاصة في إفريقيا أعداد البشر المكبلين بالفقر المدقع. فهل كانت الجهود المبذولة عبثاً بلا جدوى؟ وهل ينبغي إيقاف المساعدات الاقتصادية للبلدان المتخلفة كما يطالب بعض النقاد. ليست هناك فظاعة أكبر من ذلك، لأن إيقاف المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة سوف يلقي بملايين كثيرة من البشر في براثن الجوع والمرض والموت. وفي الحقيقة فإنَّ أموراً كثيرة تشير في هذا السياق إلى أنه قد عُمِل بطرق خاطئة وبقليلٍ جداً من المال من أجل القضاء على الفاقة لدى ملايين البشر.

رواندا، الحالة النموذجية

يداها مليئتان بالثفنات، وذراعاها الوتريتان يدلان على القوة والجلد، أما الوجه فهو ضيق ومليء بالتجاعيد. إن مظهر جاكلين كارينزو Jacqueline Karenzo يدل على أنها منذ عشرات السنين لا تعرف شيئاً إلا العمل الشاق. إذ كانت الفلاحة ذات الـــ ٤٨ عاماً تقوم سنة بعد أخرى بالعناية بأرض عائلتها ذات الـــ ١,٥ هكتار بواسطة عزق وسكينة حصاد. وكانت يومياً تجلب الماء من بعد يزيد عن ٤ كيلومترات من أجل زوجها المريض وأطفالها الخمسة. لقد كانت تعمل بلا هوادة. ولم ينتج عن ذلك الجهد أكثر من البقاء على الحياة. إذ تحكي (بأننا كنا جياعاً في غالب الأحيان). إضافة إلى ذلك فإن الملاريا كانت تحصد أتاوتها الدائمة. لأن حشرات الملاريا الحاملة للجراثيم كانت تخز كل ليلة، لذلك فإن كثيراً من الأسابيع كانت تمضي خلال العناية بالأطفال الذين كانوا يعانون من الحمى. هنا في مايانغ القرية الصغيرة في رواندا الأفريقية كان جميع الناس يعيشون الحال ذاتها. إذ تتذكر الفلاحة جاكلين (بأننا لم نكن نعرف شيئاً آخر غير الحالة الموصوفة).

إلا أنه في أيار عام ٢٠٠٦ تغير كل شيء. عندما قام في ذاك الحين موظف من قبل الحكومة بالدعوة إلى اجتماع، وأخذ أمريكي يشرح هناك بأن باستطاعة الـ ٥٠ عائلة التي تضمها القرية أن تقوم بتجربة تقنيات زراعية جديدة تحصل بواسطتها على إنتاج أكبر كثيراً مما سبق. وعدا ذلك فإن من الممكن حماية صحتها بواسطة إجراءات بسيطة، بحيث تستطيع القضاء على الملاريا وعلى الإسهال لدى الأطفال. ومن أجل ذلك فما عليها إلا أن تنتخب هيئة يقوم أعضاؤها بتعلم الطرق الجديدة وبدورهم يعلمونها لجيرانهم. وقد استجابت الفلاحة كارينزو للمقترح وأخذت على عاتقها مهمة سكرتيرة الزراعة. ومنذ ذلك الحين أصبحت هي المرجعية من أجل توسيع انتشار تطبيق تقنيات زراعية أفضل في نطاق البلدية. وجاء مرشد من أهالي المنطقة وأطلعها على كيفية زراعة الذرة على شكل صفوف، وكيف تحجز المدرجات الصغيرة ماء المطر النفيس لمدة أطول، وعن كيفية استخدام السماد غير العضوي في الحقل. وحصلت جميع العائلات على كيس من البذار والسماد دون مقابل. وفي الآن ذاته وزعت ممرضات من المحطة الصحية للإقليم شبكات ضد حشرة الملاريا معالجة بسم قاتل لتلك الحشرة. وكذلك قمن بتعليم الأمهات كيفية تغذية أطفالهن بصورة صحيحة، وكيف يمكن لهن حمايتهم من الالتهابات المعوية.

إن هذا التغيير الصغير قد حقق إنجازاً كبيراً. إذ للمرة الأولى استطاعت العائلة أن تجني محصولاً أكبر كثيراً مما كان ضرورياً لتغطية حاجتها من الغذاء. إذ استطاعت جاكلين أن تبيع ٣٠٠كغ من الذرة في السوق وأن تدفع من الثمن الذي حصلت عليه رسوم المدرسة الثانوية لأكبر أبنائها. وللمرة الأولى في حياتها حصلت في أيار ٢٠٠٧ على قرض من أجل شراء البذار والسماد لاستعمالها في فصل الزراعة القادم. ولكي يكون ذلك مجزيا فقد ضاعفت مساحة زراعة الذرة على حساب زراعة الفاصولياء ذات المردود القليل. وتأمل جاكلين أن يبقى بعد المحصول القادم من المال ما يزيد على مصاريف المدرسة، وخاصة أن أولادها الآن يستطيعون مساعدتها

بصورة أفضل،إذ إنّه منذ شهور لم يصب أحد منهم بالحمى المرعبة. وقالت تلك الأم الممتحنة بقسوة: (إن الوضع الآن وكأن الحشرات قد انقرضت) والأمل يضفي ابتسامة على وجهها الذي اعتاد الصرامة من أجل أوقات أفضل. (وأخيراً نستطيع العيش بصورة صحيحة،وربما استطاع أولادنا أن يصلوا إلى مرحلة الدراسة الجامعية).

وحديثا فإن مثل هذه القصص يمكن أن يحكيها بضعة آلاف من البشر من جيران جاكلين. لأن البذار والسماد و١٢ ممرضة جديدة من المركز الصحي الإقليمي، وكذلك أكثر من ٢٠ مرشد قد غيروا بصورة جذرية الحياة في هذا الإقليم الأكثر فقرا في بلد ابتلي بالحرب والإبادة الجماعية. وبالنسبة للسيدة كارينزو وجيرانها فإن (الحكومة) هي التي قامت بمساعدتهم. إلا أنها لم تكن وحدها. لأن معجزة قرية مايانغ هي جزء من تجربة فريدة يقطن القائمون عليها في مدينة نيويورك البعيدة.

حيث قررت هناك حكومات جميع دول الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بشكل احتفالي إنقاص أعداد الجياع والمدقعين فقرا في جميع أنحاء العالم خلال١٥ عاماً إلى النصف، وأن يتمكن جميع الأطفال من دخول المدارس، والحد من انتشار الملاريا ومرض الأيدز، وتحقيق ما يسمى بأهداف ألفية عددها خمسة، وذلك من أجل مكافحة انتشار الفقر. وبما أن القرار المذكور لم يتبعه التطبيق، فقد قام الأمين للأمم المتحدة كوفي أنان Koffi Annanبتشكيل هيئة من كبار علماء الاقتصاد برئاسة عالم الاقتصاد الأمريكي جيفري ساكس Jeffry Sachs من أجل عمل مخطط. وفي عام ٢٠٠٥ قدمت المجموعة المذكورة خطة عمل شاملة عن كيفية الوصول إلى الأهداف المطلوبة. إذ يؤسس مقترحهم من أجل (المشروع الألفي) على نظرية (big push) الدفعة الكبيرة. عندما وعد ساكس وزملاؤه بأنه عن طريق التوظيف الكبير لمرة واحدة لأموال المساعدات في البلدان الفقيرة جداً سوف يستطيع الناس خلال ٥ سنوات أن يتحرروا من (مأزق الفقر). وكان حجة ساكس أن معظم الأفارقة هم سجناء في حلقة مفرغة، لأن الفلاحين لا يعرفون في الغالب إلا طرائق بدائية

أو لا يعرفون البتة الطرائق الصحيحة فيما يتعلق بالزراعة، ولذلك فإن الزراعة هناك ذات إنتاجية قليلة. ولهذا يبقون وعائلاتهم جياعاً في الغالب، ولا يحصلون إلى على دخل ضئيل. ويرى ساكس بأن نقص الغذاء يؤدي بالبشر إلى المرض،ونقص المال يحرم الأولاد من أية فرصة للتعليم، واجتماع تلك العوامل يجعل من غير الممكن أن يكون للفقراء صلة بالسوق وبالتالي بالاقتصاد العالمي. وطالبت هيئة الاقتصاديين المذكورة بأنه يتوجب خصوصاً في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء دعم تقنيات زراعية حديثة، والمكافحة المكثفة للملاريا وأمراض أخرى، والتوسع في بناء الطرق في مساحات شاسعة، والتزويد بالتيار الكهربائي. وبذلك وبناء على تصوراتهم سوف تستطيع الدول الفقيرة أن تصعد إلى المرحلة الأولى في (سلم التطور)، وفيما يلي وبقدرتها الذاتية أن تتقدم ببلدانها من الناحية الاقتصادية.

وما أن تم الإعلان عن المشروع المذكور حتى اصطدم فوراً بنقد واسع من جميع الجهات. إذ تحدث خبراء في المساعدة عن التطور في البلدان المتخلفة من أن ذلك (انتكاس إلى سبعينات القرن الماضي)، وأشاروا إلى برامج مماثلة في العقود السابقة، وأن الشيء الحاسم والمهم من أجل تطوير البلدان الفقيرة هو قيادة حكومية جيدة ومكافحة الفساد والتغلب على اضطهاد المرأة. وقد عنف نشطاء شمال – جنوب ينتمون إلى منظمات مساعدات إنسانية المشروع على أنه (تكنوقراطي) و(غير سياسي). وبما أنَّ بلدان الرفاه الاقتصادي تقوم عن طريق تصدير منتجاتها الزراعية المدعومة بحرمان الفلاحين المحليين في دول الفقر من فرص تسويق منتجاتهم، وطالما أن البنك الدولي بالشروط التي يفرضها من أجل إعطاء القروض يقوم بتهيئة الظروف المؤاتية لصالح الشركات العملاقة المختصة بالمواد الخام والمنتجات الزراعية، فلن يحصل الفقراء على أية فرصة بتاتاً. وفي هذا الصدد قال فولفغانغ ساكس Wolfange Sachs الألماني المختص في علم الاجتماع التطويري بعكس ما طرحه ساكس الأمريكي بأن الفقر هو ليس نتيجة (النقص في المدخولات، وإنما هو نتيجة النقص في قوة الدول الفقيرة).

ولكل هذه المآخذ توجد أسباب وجيهة. فالدعم المادي للمزارعين الأمريكيين والأوروبيين يسبب أضرارا فادحة في إفريقيا. إذ أن الصادرات الزراعية الرخيصة الأمريكية والأوروبية إلى أفريقيا تحرم عشرات الملايين من البشر من أرزاقهم، وذلك ابتداء من الفلاحين الذين يزرعون القطن في غرب إفريقيا وحتى مزراعي الحبوب في كينيا. أما أساطيل صيد السمك الهائلة والمدعومة ماديا من قبل الاتحاد الأوروبي، فإنها تقوم بالصيد أمام سواحل غرب إفريقيا حتى تفرغها من السمك،وبذلك فإنها تسرق أمما بكاملها مصادرها الهامة من لحوم الأسماك(٢٠٨). وتؤثر بصورة تخريبية سياسة البنك الدولي الموجه من قبل دول الثمانية الصناعية الكبار G8 التي تربط إعطاء القروض الضرورية التي تحتاجها الدول الفقيرة في أفريقيا بأن تقوم تلك البلدان بتحرير التجارة وتخفيض نفقات الدولة على حساب الناس الأكثر فقراً من الشعب. فمثلاً يعني ذلك في ساحل العاج أنّ القسم الشمالي من البلاد لم يعد يحصل على دعم مادي من الدولة، فقد أدى ذلك إلى انهيار الصناعات الصغيرة المحلية تحت ضغط المستوردات الرخيصة. مما أثار غضب المتضررين وتمردهم. وهكذا فإن (سياسة المساعدات من أجل تطوير البلدان المتخلفة) قد هوت بالبلد ليقع في حرب أهلية دامت سنوات عدة(٢٠٩).

وكذلك فإن تقاليد النخب الإفريقية التي تنظر إلى الدولة وكأنها غنيمة تؤثر بصورة تخريبية أيضاً. ففي كانون ثاني من عام٢٠٠٨ عندما غرقت كينيا بعد الانتخابات الوطنية في فوضى العصيان والتمرد،فإن المذنب الأساسي كان الرئيس الكيني مواي كيباكي Mwai Kibaki لأنه لم يقم بتزوير نتائج الانتخابات فحسب، ولكنه كان قبل ذلك يعمل على إثراء عائلته والتابعين لقبيلته أيضاً. وبالرغم من نمو اقتصادي سنوي بلغ ٥ بالمئة، فإن غالبية الكينيين قد وقعوا بشكل متزايد في برائن الفاقة والبؤس بسبب القحط والفساد الاقتصادي(٢١٠).

إلا أن هذا الشيء وغيره من التطورات الخاطئة لا تدحض الحجة الأساسية من أجل بذل مجهودات واسعة النطاق في سبيل التغلب على انتشار

الفقر. لأن غالبية الأفارقة هم ببساطة فقراء جداً ولا يمكنهم مساعدة أنفسهم. لذلك فقد حذر ساكس مستشار الأمم المتحدة من اِستخدام أخطاء الماضي (كذريعة تافهة). والحقيقة أن الحكومات ذاتها التي (تطالب الأفارقة بما يسمى الإدارة الجيدة Good governance ليست في حال يخولها تحويل وعودها إلى سياسة يعتمد عليها) يشكو ساكس مشيرا إلى قرارات الدول الثمانية الصناعية الكبار G8 التي زينت مؤتمرها على مستوى الرؤساء قي عام ٢٠٠٥ الذي أقيم في غلين إيغلز Glen Eagles البريطانية بالشعار الفخم (Make poverty History) أي جعل الفقر شيئاً من الماضي، ووعدت بمضاعفة المساعدات لصالح إفريقيا حتى عام ٢٠١٠. وتبين فيما بعد أنَّ ذلك الوعد لم يكن إلا مجرد دعاية. حتى إن مجموع المدفوعات قد تناقص في السنتين التاليتين للمؤتمر. ولم ترفع الميزانية المطلوبة إلا بريطانيا وألمانيا ولو بأقل بكثير مما وُعِد به أصلاً[٢١١]. ولذلك اعترض بحق خبراء الاقتصاد في الأمم المتحدة من جماعة جيفري ساكس وهيئة إفريقيا لدى الحكومة البريطانية بأنه لم تحصل أبداً محاولة صحيحة لتنفيذ ما اقترحوه فيما تعلق بـــ (المنطلق لما سموه big push) يعني مكافحة الجوع والمرض والافتقار إلى التعليم على نطاق واسع في الآن ذاته. نتيجة لذلك لا يمكن لأحد أن يدعي بأن المشروع غير صالح للتطبيق. إذ لايرد عليه حسبما يرى ساكس بحجة أنه على مدى ستين عاماً حتى عام ٢٠٠٦ قد أنفق ٢,٣ بليون دولار من المساعدات من أجل التطوير. ولم تشكل تلك المساعدة بالنسبة للفرد الواحد في البلدان الفقيرة إلا ١٦ دولارا بصعوبة في عام كامل. لأن المال المقدم كان موجها بالدرجة

---

(٢١١) تلحظ ميزانية دولة ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠٨ رفع سقف مخصصات المساعدة من أجل التطوير في البلدان النامية بمقدار ٨٧٠ مليون يورو، يعني إلى ما مجموعه ٧،٣ مليار يورو. إلا أن هذا المبلغ يبقى بعيداً عن الهدف الذي في إطار الإتحاد الأوروبي قد تم الإقرار به، بحيث أنه ينبغي التوصل حتى عام ٢٠١٠ إلى حجم ٠,٥١ من الناتج الإجمالي الداخلي، ومن أجل ذلك سوف يكون من الضروري أن تصل الزيادة السنوية إلى ١,٢ مليار يورو.

الأولى من أجل العناية بالأنظمة الفاسدة التي وقفت إلى جانب الغرب أثناء الحرب الباردة. ولهذا السبب لا يمكن الأخذ بالحسبان ما أشير إليه من الفشل والإخفاقات التي حدثت في الماضي[٢١٢].

ومن أجل إقناع الدول المانحة، فقد أقدم مستشار الأمم المتحدة المذكور بحماسة شديدة على إطلاق مشروع (القرى الألفية) في عام ٢٠٠٥ مدعوما من قبل المانح الخاص الثري الكبير جورج سوروس George Soros صاحب النفوذ في الأوساط المالية الأمريكية. حيث توجب أن يبرهن على إمكانية تنفيذ الـ (big push انظر أعلاه) وذلك في اثني عشر مستوطنة مختارة موزعة في ١٠ دول إفريقية ومناطق بيئية مختلفة. إذ ينبغي خلال٥ سنوات أن تدعم قرى تضم كل منها حوالي ٥ آلاف نسمة عن طريق إنفاق مبلغ يعادل٧٠ دولارا لصالح كل فرد في كل عام من أجل إيصال تلك القرى إلى الطريق الذي يوصلها إلى إمكانية التطوير الذاتي من دون مساعدة خارجية. كما ينبغي على كل الحكومات المعنية أن تشارك في دفع مبلغ ٣٠ دولارا للفرد الواحد، وأن يدفع كل من السكان المحليين ١٠ دولارات كدعم ذاتي.

ومن حسن حظ جاكلين كارينزو أن وقع الاختيار على رواندا وبحسب رغبة الحكومة على قرية مايانغ الواقعة في منطقة بوغوسيرا التي تبعد٥٠ كيلومترا جنوبي العاصمة كيغالي. والمنطقة المذكورة جافة جداً والأراضي الزراعية فيها أصبحت تقريباً غير صالحة للزراعة من كثرة وكثافة استعمالها خلال العديد من السنوات. إذ إنه في (البلد ذي الألف هضبة) حيث ٧٠ بالمئة من الشعب يعدّون في حالة فقر مدقع، فإن وسطي ما يمكن أن يخص كل فلاح من الأراضي الزراعية لا يتعدى نصف هكتار إلا قليلا من الأرض. وقد أخبر أحد المساعدين بأنه (عندما قدمنا إلى هنا كان يسيطر خطر الجوع بسبب القحط). ولذلك فإن الأمن الغذائي كان أولوية بامتياز، وقياساً على ذلك كان نجاح الانطلاق في المبادرة المذكورة هائلاً. لأن البذار السريع النمو والسماد قد ساعدا على ارتفاع محصول الذرة من ٣٠٠كغ إلى ٣ أطنان و٧٠٠كغ للهكتار

الواحد. وقامت جميع عائلات الفلاحين بتخزين ١٠بالمئة من المحصول في مستودع مشترك لأوقات الحاجة والضيق. أما التوعية الصحية والشباك الواقية من حشرة الملاريا فقد ساعدت على تراجع دراماتيكي للإصابات بالملاريا ولوفيات الأطفال. وتقوم المحطة الصحية للإقليم منذ أن وظف أطباء وممرضون جدد بالعناية بما يزيد عن مئة مريض يومياً.

وقد وصلت أخبار نجاح مشابهة في عديد من القرى الأخرى ابتداء من مالي وحتى مالاوي إلى نيويورك. إلا أن ذلك كله لا يعد بالنسبة للخبراء التقليديين المختصين بالمساعدة في تطوير البلدان المتخلفة إنجازا كبيراً. إذ قال أحد أولئك الخبراء من الألمان الموجودين في ذاك المكان: (أعطني المال وسأحول كل بقعة من الصحراء إلى جنة، وسخر مما سماه بالقرى الوهمية للسيد ساكس. إذ إنّ الحكم الفصل هو فيما إذا تواصل النجاح عندما يذهب المساعدون الأجانب ويتوقف وصول أموال أخرى من الخارج. ومما هو مشكوك فيه بحق، عما إذا كان ذلك النموذج يمكن تطبيقه في بقية أنحاء البلد. فمن أين سوف يأتي الأطباء والمرشدون الزراعيون، ومن ذا الذي سوف يبني الطرقات ويقوم بتمديد أسلاك الكهرباء. وهل سيكون باستطاعة الحكومة عموماً إدارة الأموال اللازمة بصورة منتظمة.؟). تلك هي الأسئلة الحاسمة الهامة. وبناء على ذلك فإنه يتوجب على سياسة تطوير جيدة أن تقوي بالدرجة الأولى طاقة إدارة الدولة، لأن نجاحات صورية في مكان ما لن تكون لها ميزات القدرة على إيجاد الحلول المطلوبة.

لذلك فإن جوش روكسين Josh Ruxin يعرف تلك الاعتراضات جيداً،لأن هذا الأمريكي المختص باقتصاد الصحة والبالغ من العمر ٣٧ عاماً يدير مجموعة مايانغ البالغ عددها ٤٥ فرداً،يعرف جميع أفخاخ أو مطبات العمل في مجال التطوير في البلدان المتخلفة، لكونه يمثل النموذج التقليدي الأمريكي الفعال، فهو مرن سهل المعشر، إلا أنه حازم لدى اتخاذ القرار، بحيث إن بعض من كانوا يعملون معه أقيلوا من العمل بسبب نقص في الجهد الذي توجب عليهم بذله أثناء العمل. إن لدى روكسين خبرة في مجال

المساعدة، إذ إنه يعمل منذ عشرين عاماً في مشاريع تطويرية في ستة بلدان ويؤكد بقوله: (صدقوني بأننا أكثر ما نفكر به هو استمرارية النجاح بعد ذهابنا). فعلى سبيل المثال هناك تناذر التبعية، يعني أن الذي تعطى إليه الهدايا بانتظام، فإنه يتعود على ذلك. ولهذا لم يوزع البذار والسماد إلا في السنة الأولى بلا مقابل. واستطاع في الموسم الزراعي الثاني أن يقنع مصرفا محلياً من أجل تهيئة برنامج لتقديم قروض ضئيلة. إلا أن غالبية العائلات الفلاحية خشيت بادئ الأمر من ذلك بحجة أن فترة قحط تالية قد توقعها في الديون. ولذلك فإن روكسين قام بإيجاد صندوق ضمان يتم توفيره عن طريق اشتراكات ضئيلة ودعم مالي حكومي. على أية حال فإن ثلاثة أرباع الوحدات المنزلية التي تم إحصاؤها قد شاركت في العملية.

ويعرف روكسين أيضاً أنَّ المشكلة البيئية ليست أقل تعقيدا. إذ إن (الذرة والسماد غير العضوي لا يشكلان حلا للمشكلة)، لأن إنتاج السماد غير العضوي يتطلب طاقة كثيفة، ولهذا فإن ثمنه سيرتفع مع ارتفاع أسعار النفط، بحيث يأتي وقت يتعذر فيه شراؤه. إضافة إلى ما تقدم فإن الأراضي في المناطق الاستوائية تفتقر إلى المواد العضوية القابلة للتفسخ والتحلل، وبذلك يحصل نقص في مواد أخرى مغذية للنباتات. لذلك فقد قرر المرشدون الزراعيون للمشروع الذين كانوا جميعاً من أولاد الفلاحين بأنه ينبغي على غالبية الفلاحين أن يتحولوا إلى زراعة مزروعات تتطلب العناية بها عدة سنوات،مثل أشجار الأفوكادو أو الرمان وحتى نهاية مدة مقدارها خمسة سنوات. ومن أجل الحصول على السماد العضوي فقد نصحوا بزراعة نباتات سياجية تتألف من شجيرات قادرة على امتصاص مادة الآزوت. وبما أنه ليس في مقدور جميع الناس في رواندا المزدحمة بشكل هائل بالسكان أن يعيشوا من الزراعة، فقد أقدمت عدة مئات من النساء على تأسيس تعاونيات من أجل إنتاج السلال المضفورة بناء على نصيحة المرشدين الزراعيين. وقد ضمن عقد من أجل توريد السلال أبرم مع إحدى الشركات المالكة لسلسلة متاجر أمريكية بيع المنتجات المذكورة لمدة سنتين.

إلا أن الهدف الرئيسي للمشروع هو مختلف تماماً، ويسعى بشكل أساسي إلى تعبئة الجماهير وتنظيمها. إذ تقوم مجموعة مدربة من المتعاونين الذين يسمون (Communitymobilizer) بمهمة دعم التكاتف المجتمعي، وتدريب أشخاص قياديين محليين ليس إلا. وكل إجراء تتم مناقشته بادئ الأمر من قبل الهيئات المحلية. حيث يقرر السكان أنفسهم هناك ما الذي ينبغي إنجازه أولا، ومن الذي تجب مساعدته أولا. إضافة إلى ذلك لا تعطى أية مشورة إلا مقابل قبول واجب نقل المعرفة إلى الآخرين. إنه لمشروع ناجح، إذ ارتفع عدد العائلات المشاركة من ٥٠ عائلة في بادئ الأمر إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ عائلة في حزيران عام ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته فإنه لا يتم شيء من دون مشاركة موظفي الدولة المحليين. لأن الحكومة والإدارة يتوجب عليهما في نهاية المطاف استلام المشروع. (ولذلك فإنهما يحضران لدى اتخاذ جميع القرارات) حسبما قال روكسين. ولذلك فإن جميع المتعاونين ينتمون إلى المنطقة ذاتها ما عدا ثلاثة أمريكيين. وهذا ما يرحب به الرئيس الحكومي للمنطقة بإعجاب كبير. لأن كل نجاح يمكن أن يبلغه إلى الحكومة المركزية هو نجاح له أيضاً،إذ يقر من دون مواربة أنَّ (المشروع الألفي المذكور كان حالة حظ وتوفيق بالنسبة لي. فالناس لم يعودوا يعانون من الجوع، وهذا هو أهم شيء، وفي السنة القادمة ينبغي تعبئة قرية أخرى في المنطقة، وسوف نبين بأننا نستطيع أيضاً القيام بالمهمة وحدنا. لأن معرفة ما يجب عمله هي الآن موجودة، وسوف لا تضيع مع ذهاب الخبراء الأجانب) يؤكد المسؤول المذكور بإعتداد.

ولذلك فإن المشروع المذكور لا يظهر أبداً من الناحية العملية على أنه عملية تكنوقراطية تقرر من دون مشاركة الناس المعنيين، وإنما هو أقرب إلى نوع من الإدارة الاجتماعية. ولكن هل يكفي هذا الشيء مع مرور الزمن؟ وهل يمكن لرواندا بكاملها أن تتخلص بهذا الشكل من مأزق الفقر؟. إن روكسين وفريقه موقنون على أية حال بذلك، ولهذا فإنهم لا يشيرون أبداً

إلى أفضالهم الذاتية. لأن ما يزيدهم أملا هي الحكومة القائمة لبول كاغامي Paul Kagame الرئيس السابق للثوار، التي بدأت قبل وصول المرشدين إلى نيويورك بالتخطيط لبرنامج مشابه جداً يشمل كامل رواندا. فكاغامي الذي أنهى حرب الإبادة في عام١٩٩٤ عندما كان رئيساً لجيش قبيلة توتسي المنتصر يحكم بقبضة من حديد. وكل معارضة تتعامل مع المسألة الاثنية ولو بمنتهى الحذر يقوم بالقضاء عليها قبل أن تتضح. حتى إن السؤال علانية عن انتماء فرد ما من الشعب هو ممنوع. ومع أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٣ والتي حصل فيها كاغامي على ٩٥ بالمئة من الأصوات ليس لها إلا القليل من العلاقة بالديموقراطية. إلا أنه بعكس ما هو قائم في دول أفريقية كثيرة لا يستغل نظامه السلطة من أجل جلب الثراء لذاته، ولكن من أجل تغيير جذري لأوضاع البلد. فهو يلاحق بشدة الفساد بجميع صنوفه، بحيث لم يعد يشكل معضلة كبيرة حسبما يرى غالبية الخبراء الأجانب الموجودون في رواندا. أما تسيير الميزانيات العامة فيتم بصورة شفافة إذ إنّ عدداً متزايداً من الدول المانحة تقدم أموال الدعم على أنها مساعدة مباشرة لميزانية الدولة. ولذلك فإن البنك الدولي وضع رواندا في دراسته ذات النظرة العامة العالمية المسماة (Doing Business) في الموقع الأول على قائمة البلدان التي تتمتع بأفضل مناخ اقتصادي بين جميع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

وتعمل الحكومة أيضاً على نطاق واسع على تعبئة طاقات الشعب. ففي مختلف أنحاء البلد قامت الحكومة بضم مستوطنات متباعدة مبعثرة وجعلت منها وحدات إدارية. ويعمل ثلاثون ألفا من المدربين المسمين Communitymobilizer على حض الناس لتشكيل هيئات محلية من أجل اتخاذ القرار بشأن توزيع الوسائل الضئيلة مثل تقديم دعم مادي من أجل التأمين الصحي. ولم تعد النساء أيضاً تلك الحمير التي تحمل الأثقال للأمة. إذ أصبحن يشاركن في السلطة. إذ إنّ نصف عدد أعضاء مجلس النواب هن من الإناث وفي مجلس

الوزراء تحتل النساء ما يزيد عن ثلث المقاعد الوزارية. وبموازاة ذلك فقد فرض نظام كاغامي اللامركزية في الإدارة. ويبحث الآن في موضوع إقرار استخدام خمس أموال الدولة في الأقاليم والمناطق. ويشهد ألكسندر كالك Alexander Kalk ممثل وكالات التطوير الألمانية في كيغالي بأن (الديناميكية السياسية هنا هي فريدة، ولا يمكن مقارنة الوضع هنا مع الخمول الشائع في هذه المنطقة من العالم).

إلا أن ذلك كله لا يمكن أن يجعل المشاكل الكبرى طي النسيان في هذا البلد. إذ إنَّ جراح المذبحة الكبيرة التي حدثت في عام ١٩٩٤ عندما أرادت الغالبية من شعب الهوتو إفناء الأقلية من شعُب توتسي بتحريض من قبل حكومة فاشية لم تندمل بعد. ولاسيّما أنَّ النقص المأساوي في الأراضي الزراعية يؤجج النزاع القديم بين فئات الشعب بشكل متجدد ومستمر. إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني الذي مازال قوياً يهدد كل النجاحات التي تحققت بالإحباط، وبخاصة أن الحكومة بدأت متأخرة جداً بالدعاية لتنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل في أنحاء البلد. إذ إنّه حتى عام ٢٠١٥ سوف يتضاعف عدد السكان بحسب التقديرات ليصل إلى ١٨ مليوناً من البشر. لذلك فإنه من دون تسريع النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى سوف يكون من غير الممكن إيقاف تقهقر جديد.

إلا أن هذه الحالة بالذات مع ما رافقها من إصلاحات ناجحة للبنية التحتية يجعل من رواندا الصغيرة التي هي من حيث المساحة أكبر بقليل من الإقليم الألماني هِسِّن Hessen مرشحاً مثالياً لما يسمى big push (انظر ص ١٤٧). وفي الواقع فإن كاغامي ووزراؤه يريدون أن يخاطروا بالقيام بالقفزة الكبيرة. إذ توجب في عام ٢٠٠٨ استناداً إلى مبدأ القرية الألفية القيام بتوسيع قرية نموذجية جديدة في كل واحدة من المناطق الثلاثين التي تتألف منها رواندا. فإذا ما سارت هذه المرحلة بنجاح، فإنه يصار بالتالي ابتداء من عام ٢٠٠٩ إلى التوسع في النشاط الزراعي والخدمات الصحية

وتعاونيات الحرف اليدوية والمدارس. لكن هذا **المشروع المسمى (رؤية ٢٠٢٠) عليه مأخذ كبير، ألا هو التمويل الذي بقي من دون توضيح بتاتا.** فحتى الآن يمول نصف ميزانية الدولة الرواندية من الخارج. وبناء على الحسابات التي أجراها وزير المالية الرواندي جيمس موسوني James Mussoni فإنه من أجل تنفيذ المخطط يتوجب أن ترفع المساعدة المذكورة من حوالي ٢٥٠ في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٠ مليون دولار وخاصة من أجل التوسع الضروري في بناء الطرقات، وإقامة شبكات التيار الكهربائي. ويقر موسوني بأن المبلغ المذكور هائل، إلا أنه يطابق تماماً (الوعود التي أطلقت في غلين إيغلس بإنكلترا) ويربط تلك المطالبة بوعد شجاع (بأنه حينما نوظف المال الآن من أجل المشروع المذكور، فإننا سوف نستطيع ابتداء من عام ٢٠١٥ أن نبدأ بتخفيض المساعدات الخارجية. إن رواندا لديها مشروع يجده كثير من الخبراء قابلاً للتطبيق. أما التحدي فإنه الآن لدى شركائنا في البلدان المانحة).

إن ذلك لا يسري على رواندا فقط. إذ بالرغم من الانتكاسات الكثيرة فيما يتعلق بانتخابات متلاعب بها وأنظمة فاسدة في نيجيريا وكينيا،وحروب دموية في الكونغو أو في السودان، إلا أنه توجد أيضاً دول كثيرة في إفريقيا هي في وضع استقرار مشابه، وتحكم بطرق حكيمة مثل ذلك البلد الصغير الواقع على بحيرة كيفو. وكذلك في غانا أو مالاوي وفي بينين والسنغال وزامبيا وأيضاً في سيراليون يمكن مساعدة الكثيرين من أجل النهوض بهم وتحسين ظروفهم المعاشية. ويقول فرِد غوريكه Fred Goericke (بالنسبة للغالبية العظمى لا يدور الأمر حول الوصول إلى مرحلة الرفاه الاقتصادي بالمعنى الأوروبي للكلمة. إن الناس يريدون أن يعيشوا بأمن وكرامة ليس إلا، وإنّ المكاسب سوف تكون كبيرة جداً، إذا ما تم التوصل إلى بعض من ضربات التحرر الناجحة بناء على مبدأ ماينلغ. إذ ليس هناك أكثر قدرة على الإقناع من المثل الناجح).

ويتميز غوريكه بخبرة طويلة في مجال التطوير في إفريقيا وأشرف أيضاً على اثنتين من (القرى الألفية) اعتمادا على خطة مشابهة جداً في كل من رواندا وبوروندي بتفويض من مؤسسة المساعدة المالية الألمانية ضد الجوع. ويعد الخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة ساكس (بأن أفريقيا سوف تصبح بعد ١٠ سنوات خالية من الفقر بشرط أن يتم العمل بشكل متكامل). إن ذلك هو مبالغة بالتأكيد. إلا أن كل شيء ينحو إلى ما قاله ساكس، وذلك على الأقل أن تتم المحاولة في أي مكان يتمتع بظروف سياسية تسمح بالمحاولة. ومن غير المعقول أن يفشل ذلك بسبب المال. فاستناداً إلى حسابات البنك الدولي، فإن تحقيق أهداف الألفية في أنحاء العالم سوف يكلف سنوياً ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار إضافية وعلى مدى ١٠ سنوات. وسوف يكون من المحتمل أن المال اللازم سيتضاعف إذا ما أخذت بالحسبان الأخطاء والخسائر. إنها حقاً أموال كثيرة. إلا أن الدول الغنية سوف يكون بمقدورها إنجاز ذلك دون صعوبة. إذ إنَّ ١٠٠ مليار دولار لا تشكل إلا ٠,٣ بالمئة أو ٣ بالألف من مجمل الطاقة الاقتصادية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير. علماً أنَّ الآلة العسكرية الأمريكية تكلف وحدها ٨٠٠ مليار دولار سنوياً. وبناء على حساب أجراه خبير الاقتصاد لأفريقيا ساكس فإن (ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية ليوم واحد بإمكانها أن تكفي لشراء شباك ضد حشرة الملاريا لكل أماكن النوم في إفريقيا لمدة ٥ سنوات، وتوظيف هذا المال إنما هو توظيف لصالح الأمن القومي الأمريكي). لأنه ليس هناك من شيء يوصل إلى الإرهاب والحرب أكثر من اليأس الذي ينشأ من الفقر المدقع. وكذلك فإن انهيار وتفكك دولة صوماليا في الحرب الأهلية، التي أمام سواحلها تقوم سفن البحرية الألمانية بمنع تهريب الإرهابيين والأسلحة، كان قد سبقه انتشار الفقر المدقع لدى السكان.

ومن دون شك فإن شرطاً يجب أن يتحقق: ألا وهو أنه يجب أن يوافق مواطنو منطقة الرخاء الاقتصادي على تسوية مالية إلزامية من عديد من

المليارات لصالح الدول الفقيرة، وعلى مدى سنوات وحتى في أوقات الأزمات. ومن أجل تحقيق ذلك فإنه سوف يتوجب جني الأموال اللازمة عن طريق فرض ضريبة تتصف على العموم بأنها نزيهة وعادلة. وبالتأكيد فإن الكسبة العاديين في أوروبا وأمريكا سوف لا يكون لديهم الاستعداد لدفع مبالغ كبيرة من أجل محاربة الفقر، لاسيما أنَّ (الطبقة الغنية جداً) من الذين جنوا أموالهم بواسطة العولمة سوف تشارك فقط عن طريق تبرعات تجلب لها الدعاية والشهرة بعمل الخير،لا عن طريق دفع الضرائب. وبتعبير آخر فإنه من دون عدالة بين المواطنين في بلد ما لن يمكن أن تنشأ عدالة على مستوى العالم. وهذه التسوية التضامنية بالذات التي تشمل كافة أنحاء العالم سوف تصبح قريبا وبشكل لا محيص عنه مسألة حرب أو سلام. لأن التحدي الأكبر لمجتمع العالم القادم سوف يصدم فقراء الجنوب بقسوة أشد من الشمال الغني.

الفصل الخامس

حرب الموارد الطبيعية في بيئة الاحتباس الحراري

كارثة التغير المناخي القادمة والصراع حول مكان من أجل الحياة

الشيخ هلال عبد الله كان قد تجاوز الثمانين من العمر عندما اختل نظام الطبيعة. إذ أن الرجل الأكبر سنا في قبيلة جلول التي ينتمي إليها يرى أن نهاية العالم قادمة لدى مبادلته الحديث مع ضيفه الإنكليزي. فقد كان الرجلان يشربان الشاي بين أكداس السروج والحقائب الجلدية والسيوف في خيمة بدو سوداء. وفي أثناء ذلك كان الرجل المسن يشرح همومه بأن رمال الصحراء تغطي في كل مكان الحقول في شمال الإقليم السوداني دارفور منذ فترة من الزمن. أما فترة الأمطار التي هي قصيرة على أية حال، فإنها تنقطع أحياناً بصورة تامة، وعندما يعود المطر بعد جفاف طويل فإن أجزاء كبيرة من الأراضي الخصبة المغمورة بالماء سوف تنجرف منها التربة الصالحة للزراعة. ولهذا فإن الفلاحين عمدوا فجأة إلى إقامة سياجات قال الشيخ متحسراً. وبحجة أن الأراضي لم تعد تتسع للجميع، فقد منع الفلاحون بذلك وصول الرعاة ومربي الجمال المنتمين لقبيلته إلى مراعيهم. وبذلك فقد عطلت الأنظمة الموغلة في القدم، التي على أساسها كان يعيش المزارعون ومربو الدواب في سلام ووئام مع بعضهم بعضاً منذ زمن بعيد. حيث كانوا يتقاسمون الأراضي والآبار ويزود بعضهم بعضاً بكل ما هو ضروري من لحوم وحليب وإمكانيات التنقل من ناحية، وبالحبوب والبضائع المصنوعة من الحديد من ناحية أخرى. وكل ذلك كان الشيخ قد أخبر عنه أثناء القحط الكبير في

منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى الباحث في الشؤون الأفريقية أليكس دو فال Alex de Waal الذي يشغل اليوم منصب مدير البرامج في مؤسسة الأبحاث العلمية الاجتماعية في مدينة نيويورك Social Science Research Council. وغالباً ما كان يفكر بهلال عبدالله في السنوات الأخيرة،لأن الشيخ المسن كان محقاً بنبوءاته القاتمة[٢١٣].

ففي عام ٢٠٠٣ أي بعد مضي ما يقارب ٢٠ عاماً على المقابلة المذكورة في الخيمة البدوية، اقتحمت ميليشيات عربية إقليم دارفور. حيث قام الجنجاويد (يعني تقريباً رجال مسلحون يمتطون الخيول)(*) بإحراق الأكواخ وتعذيب الفلاحين وقتلهم واغتصاب نسائهم. وكان رئيس العصابات من قبيلة جلول واسمه موسى هلال، الذي تمكن أليكس دو فال من التعرف عليه على أنه ابن الشيخ المذكور، هو الشخصية الرئيسية التي تسببت في بداية تلك الحرب الأهلية الفظيعة، التي قتل خلالها ما يزيد عن ٢٠٠ ألف إنسان بحسب تقديرات غير دقيقة. وأصبحت دارفور الآن جحيماً من فقر وآلام وحرب. وغدت بالنسبة للبشرية إنذاراً بحدوث عواقب وخيمة، ومكاناً أصبحت فيه الصراعات المهددة من أجل الموارد الطبيعية المتناقصة حقيقة دموية.

أما الرأي العام الدولي فلم يلتفت إلى ذلك مدة طويلة من الزمن. وعندما ظهرت أخيراً على شاشات التلفزة صور المذابح والبؤس في غرب السودان، حيث وصلت اعتداءات الجنجويد حدا يقارب صفة (التطهير العرقي)، علقت الحكومة الأمريكية على ذلك بصورة رسمية بأن ما يحدث هو إبادة شعب. وفي الحقيقة فإن غزوات السطو المنهجية والفظاعات كانت نتيجة مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والبيئية.

(*) (يجب أن يكون القارئ على حذر شديد من بعض فقرات هذا التقرير.لأن كثيراً من هذه الأفكار التي يروجها بعض الغربيين كان من الأسباب الخفية في صنع أزمة دارفور التي يحمل فيها جميع الأطراف مسؤوليتها بالتساوي، بما في ذلك السعي الغربي الحثيث والنفخ في أتونها المشتعل.) تعقيب المترجم .

فقد عمد من بيدهم السلطة في العاصمة السودانية الخرطوم بتسليح أقسام من الميليشيات الخيالة السيئة السمعة، ودعمها بواسطة هجمات من الجو للجيش النظامي. لأنه توجب عليهم أن يجابهوا ثوار (جيش تحرير السودان) و(حركة العدل والمساواة) وفيما تبع ذلك من مجموعات مبعثرة متفرقة. ووجد أولئك الثوار الدعم في الغالب لدى قبائل الفلاحين التي وقعت في براثن الفقر ولدى مربي المواشي الذين يشعرون بأنهم ظلموا وأهملوا من قبل (الدكتاتورية العسكرية) التي يرأسها عمر البشير. كما أن الجنجويد والثوار أيضاً تمكنوا من أجل تعبئة أنصارهم من استغلال التوترات العرقية الموغلة في القدم، والتوترات الدينية والسياسية التي أخذت تتقد بكثرة وبأشكال متنوعة لدى حوالي ثمانين مجموعة من الشعب ومن الميليشيات القبليّة والمجرمين.

أما النزاع بين مربي المواشي الرحل وبين الفلاحين المرتبطين بالأرض الذي أزعج كثيراً الشيخ هلال فقد استغل من أجل الصراع على السلطة. إن التنافس حول الأساسيات من أجل الحياة والبقاء قد اندلع بادئ الأمر من خلال مناوشات محدودة،ومن ثم تصاعد إلى حرب أهلية. وقد أثبت أيضاً خبراء من برنامج البيئة للأمم المتحدة (UNEP) (بوجود صلة بين افتقار البلد وهجوم الصحراء وبين النزاع المذكور، وأن هذه الحرب هي مثال مأساوي للانهيار الاجتماعي الذي نتج عن الانهيار البيئي)[٢١٤].

إذ إنه منذ زمن بعيد يقوم الناس الذين يزدادون عدداً في هذه البقعة من الأرض غير المضيافة بكفاح مرير من أجل البقاء على الحياة. ومما زاد المشاكل حدة التوسع في الزراعات الكثيفة الممكننة. وبذلك فقدت الأراضي التي كانت فيما مضى خصبة خواصها المتميزة. ووجد صغار الفلاحين والرعاة أنفسهم مرغمين على الهجرة إلى مناطق هي في الأصل كثيفة بالسكان. مع أنه كان هناك على أية حال كثير من الهاربين من الصحراء،التي بجمالها المدمر لكل شيء تخترق البلاد باتجاه الجنوب منذ مئات السنين وبخاصة منذ عشرين عاماً بسرعة متزايدة ومستمرة. وقد هبطت خلال تلك

المدة كمية الأمطار السنوية في إقليم دارفور إلى ٤٠ بالمئة وسطياً، وهي في تناقص مستمر. ولذلك فإن من المرجح بصورة كبيرة أن تكون تلك الظاهرة سبباً في تكوين أو تطبيع حياة الناس في المستقبل أكثر من أي شيء آخر:ألا وهي التغير المناخي للكرة الأرضية. كما أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki Moon يرى أنَّ فترات القحط ستزداد سوءا في هذا الجزء من إفريقيا نتيجة ارتفاع حرارة المحيط الهندي، وأوضح في ربيع عام ٢٠٠٧ بأن الجفاف ناشئ (إلى حد ما من تسخين الأرض على يد الإنسان)[٢١٥]. ولذلك فقد وجد أن الدول الغنية تشترك أيضاً في مسؤولية ما يحدث في دارفور موضحاً كيف أن التغيرات المناخية تربط جميع البشر ترابطاً لا يمكن حله. وإنّه ظلم كبير أن يكون من أوائل ضحايا التغيرات المناخية خصوصاً أولئك الذين هم أقل الناس سبباً في حدوثها.

وكأن المأساة المتعلقة بالتغيرات المناخية والنزاع على الأراضي الزراعية والماء ليست كافية، بحيث أن القتل في السودان يصعد أيضاً بسبب الصراع التنافسي العالمي حول (الذهب الأسود). وخاصة وأن النفط الذي هو مورد طبيعي آخر في تناقص مستمر. علماً بأن ما يجري في دارفور لا يمكن فصله عن الحرب الأهلية التي سبقت في الجزء المركزي من السودان وفي جنوبه، حيث اكتشف احتياطي كبير جداً من النفط. إذ تصل التقديرات إلى وجود ما يقارب ٣ مليارات برميل من النفط، ويستخرج يومياً حوالي ٥٢٠٠٠٠ برميل. وسوف يكون للمردود المتزايد من مليارات الدولارات أن يساعد على تطوير البلد، إلا أنه بعكس ذلك يهدد بتمزيق السودان. لأن الذين يمسكون بمقاليد الأمور في العاصمة الواقعة في شمال السودان يستأثرون وحدهم بالمردود المالي للنفط المستخرج. ولذلك فإن نظام عمر البشير قد أجج خلال حرب أهلية استمرت سنوات عديدة القتل والتشريد في جنوب السودان، حيث كانت حركة التحرير SPLA (الجيش السوداني لتحرير الشعب) تكافح من أجل أن تبقى موارد النفط المالية في الإقليم نفسه الذي يستخرج فيه النفط. وفي بداية عام ٢٠٠٥ أقدم أخيراً النظام العسكري الحاكم وتحت ضغط دولي

على التوقيع على اتفاق سلام مع الثوار في الجزء الجنوبي من السودان الغني بالنفط. ويتضمن الاتفاق تقاسم موارد النفط المالية وحكماً ذاتياً واسع النطاق، وحتى الاستقلال في حال أن الشعب صوت عبر استفتاء سيجري عام ٢٠١١ لصالح الاستقلال.

إنه سلام يستند إلى أساس غير ثابت، إلا أنه قد أثر بصورة تحريضية على الثوار في دارفور. إذ لم يكن من محض الصدفة أن تقوم حركتا SLM وJEM بأولى عملياتهما ضد الحكومة في الخرطوم، وخاصة عندما بدأت مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب، ذلك أن غرب السودان يريد أيضاً الحصول على قطعة من الكعكة. علماً بأنه يوجد نفط في دارفور أيضاً، وحتى ولو أن مستودعات النفط في باطن الأرض لم تبحث بعد بدقة وأن كميات النفط المتواجدة مبالغ فيها، فإن ما يلفت النظر هو وجود أمور متشابهة مع ما حدث في جنوب السودان. حيث إن الشعب في دارفور ينتفض من أجل المطالبة بمشاركته بالمردود المالي من مبيعات النفط، وإن قسماً منه يمشي جنباً إلى جنب مع محاربي حركة SPLA في جنوب السودان. ومجددا تعاود الميليشيات المدعومة من قبل الحكومة التصدي للثوار عن طريق هجمات عنيفة، وتقوم بأعمال إرهابية ضد المدنيين من السكان(٢١٦).

ويشترك في الذنب والمسؤولية عن التطور المذكور المستثمرون المتعطشون للنفط ومشترو النفط في جميع أنحاء العالم. أما شركات النفط العملاقة الأمريكية فتوجب عليها في ثمانينات القرن الماضي بسبب الحرب الأهلية، وفي تسعيناته بسبب المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للنظام السوداني أن تغادر حقول النفط. ومباشرة بعد ذلك تم اقتحام الفراغ الذي نشأ عن انسحاب الشركات الأمريكية من قبل شركات روسية وهندية وماليزية وصينية. إذ تمتلك الصين أكبر حصة ومقدارها ٤٠ بالمئة من شركة النفط التابعة لدولة السودان، ووظفت مبالغ هائلة في البنية التحتية التقنية. وتصدر ثلاثة أرباع كميات النفط المستخرجة في السودان بواسطة أنابيب النفط الممتدة

شمالاً نحو الساحل ومنه تنقل إلى الصين. وتبلغ كميات النفط المستوردة من السودان حوالي ٨ بالمئة مما تستهلكه الصين من النفط، وهناك رغبة في زيادة تلك الكميات. وتحاول الصين وهي لاعب متأخر في لعبة البوكر الدولية بغرض التمكن من الحصول على آخر احتياطيات النفط ولكونها عملاقاً في النمو الاقتصادي، تحاول في جميع أنحاء إفريقيا أن تؤمن لذاتها الأسبقية في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط واستخراجه عن طريق أسلوب هجومي في تقديم المساعدات من أجل التطوير في البلدان المتخلفة.

وكذلك فإن الصداقة مع نظام البشير في السودان كانت قد دعمت بمساعدات مالية للميزانية ومساعدات من أجل تحسين البنية التحتية. وأيضاً بمساعدات عسكرية وتوريد أسلحة بقيمة مئة مليون دولار[٢١٧]، استعملت أيضاً في هجمات بإقليم دارفور بحسب بيانات صدرت عن منظمة حقوق الإنسان الإنكليزية غلوبال ويتنيس Global Witness. ولذلك فإنه لم يكن محض صدفة أن ممثل الصين في مجلس الأمن الدولي منع لسنوات عديدة اتخاذ إجراءات ضد الخرطوم، وعمل على إبطاء إرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل محاولة إيقاف عمليات الإبادة الجماعية. وأخيراً في منتصف عام ٢٠٠٧ قامت بكين بتفعيل نفوذها على الرئيس البشير وعملت بناء على موافقته على تكليف قوات الأمم المتحدة. وكذلك أرسلت الصين مبعوثاً خاصاً من أجل إيجاد حل لأزمة دارفور وجنوداً صينيين لدعم قوات الأمم المتحدة.

أما التحول الذي طرأ في أذهان الصينيين فكان بسبب ازدياد ارتفاع أصوات حملات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والخشية من مقاطعة محتملة للألعاب الأوليمبية في بكين. إضافة إلى ذلك الريبة المتزايدة من قبل بعض الحكومات الأفريقية في الدول التي توجد لديها مواد خام تجاه سياسة القوة التي تتبعها الصين. وأخيراً وليس آخراً فإن مصالح الصين قد لعبت دوراً في أن يتمكن كيان كامل السودان من استمرار بقائه. فلو أن جنوب السودان قام حقيقة بالانفصال مع احتمال أن يشكل مع إقليم دارفور حلفا مستقلا، فإنه من الممكن أن النظام القائم في الخرطوم سوف لن يخسر فقط

السيطرة على جزء من النفط المستخرج من جنوب السودان، بل سوف لن يعود لدى الصينيين والهنود أي امتياز للحصول على النفط أيضاً. لاسيما أنَّ شركات روسية وكندية وفرنسية وسويدية سوف تصطف على باب الذين يملكون النفط عند حافة الصحراء.(٢١٨).

وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة فإن القارة السوداء تلعب دوراً متزايداً في الأهمية من أجل الحصول على المواد الأولية. إذ إنّه من أجل تخفيف الاعتماد على الشرق الأدنى المفعم بالتوترات بحسب ما تضمنته خطة الطاقة لحكومة بوش،فإنه ينبغي رفع مستوردات النفط من دول أفريقية إلى ما يعادل ٤٠ بالمئة مما سوف تحتاجه أمريكا في عام ٢٠١٥ ولذلك فإن دويلة جديدة منفصلة في جنوب السودان سوف تكون إذاً محط اهتمام الحكومة الأمريكية. ولذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أنّه لدى الأمريكيين ارتباطات جيدة مع حركة جيش تحرير الشعب السوداني SPLA. وفي الآن ذاته يلح سياسيو واشنطن المهتمون بالشؤون الدولية على السلام في سودان متحد. فإذا ما تم التوصل إلى ذلك فإن جورج بوش سوف ينهي المقاطعة الاقتصادية ضد الخرطوم بحسب ما أكده لمديري الأعمال القائمين على عملاقي النفط الأمريكيين شيفرون Chevron وإكسون موبايل Exxon Mobil(٢١٩).

إن إلحاح الحكومة الأمريكية أصلا من أجل إعطاء الدور الأكبر لقوات حلف الأطلسي وليس لقوات الأمم المتحدة في إقليم الأزمة دارفور يدعو إلى التوجس كيف أنه سوف يمكن لحروب جديدة بالوكالة من أجل الثروات الباطنة أن تصعد في أي وقت، وأن تقحم فيها القوى العظمى لهذا العالم بشكل مباشر. وفي نهاية المطاف فقد اتفقت جميع الأمم ومن ضمنها الصين والولايات المتحدة على إجراء متعدد الأطراف من أجل إرسال قوات الأمم المتحدة إلى دارفور. إلا أن تجهيزات الجنود لا تتناسب مطلقاً مع مهمتهم، إضافة إلى أنهم جاؤوا متأخرين. لأن بؤرة الحريق قد امتدت حتى تجاوزت حدود السودان إلى تشاد المجاورة وحتى ليبيا.

التغير المناخي يحدث الآن

وبهذا تتكاثف الأزمات العالمية في دارفور كما لو أنها تجمعت تحت زجاج حارق وتزيد في تصعيد بعضها بعضاً. إذ إنّ نقص الماء والجفاف، وفقدان التربة لما تحويه من مواد وخواص تساعد على الإنبات والزراعة، وهجوم الصحراء، والسباق من أجل آخر قطرة نفط، وأخيراً التغير المناخي الذي هو عبارة عن عامل حفّاز CATALYSATOR يقوم بضم جميع المشاكل الأخرى ويزيدها قوة وتأججاً.

وبما أن تغير المناخ يمكن أن يحدث حروباً في أماكن أخرى من الكرة الأرضية تشبه التي سبق ذكرها في قابليتها للوقوع في الأزمات، وأن يصعدها حتى تأخذ امتدادات وضخامة أكبر. ولذلك فإن الحكومة البريطانية تقدمت في ربيع ٢٠٠٧ للمرة الأولى بطلب إدراج موضوع التغير المناخي على جدول الأعمال اليومي في مجلس الأمن الدولي. إذ قالت هناك مارغرت بيكيت Margret Beckett وزيرة الخارجية الإنكليزية السابقة إنّ نتائج تأثيرات الاحتباس الحراري هي أشمل بكثير من أي نزاع منعزل. وحذرت من (عواقب وخيمة) للأمن الجماعي،لأن من ذلك سوف (تأتي عاصفة جيلنا)[٢٢٠].

وبما أن أقوى هيئة لجمعية الشعوب قد قامت عموماً بمناقشة مشكلة بيئية وربطتها بالأمن العالمي، وهو شأن لم يحدث من قبل، فإن ذلك يعطي إشارة لصحوة متأخرة، إلا أنها ذات تأثيرات باقية بعيدة المدى. فكان عام ٢٠٠٧ هو عام اليقين. إذ قام مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة Intergovernmental Panel on Climate Change I P C C بتحليل ٢٩٠٠٠ من سلاسل المعلومات من ٧٥ دراسة منفردة كبيرة. وتطلب ذلك ستّ سنوات من العمل المتواصل من قبل ٢٥٠٠ مقرر خبرة علمي من ١٣٠ بلدا[٢٢١]. وقد حذر مجلس المناخ المذكور في سنوات سابقة من عواقب تأثيرات الاحتباس الحراري، ولكن بتباطؤ وبكثير من التصورات الغامضة. إلا أن المجلس لم يترك أي مجال للشك في عام٢٠٠٧ حين بين أنَّ (تسخين نظام المناخ قد أصبح واضحاً). هكذا كان

التشخيص. وقام مجلس المناخ أيضاً بتصحيح واضح لجميع توقعاته السابقة مرة أخرى نحو الأعلى. وقد فعل ذلك في النهاية بإجماع تام بالرغم من محاولات التمييع السياسية التي قامت بها قبل ذلك خصوصاً حكومات الصين والعربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبطريقة تصاعدية قام البحاثة بتقديم تقاريرهم بأسلوب توزيع على مدى عام كامل، إذ إنّه لم يعد بالإمكان التهرب من الرسائل الرهيبة التي كانت تظهر في برامج التلفاز أو في الأخبار المتجددة باستمرار التي كانت تنشرها الصحافة،أو في المناقشات التي كانت تطرح على بساط البحث. من ذلك مثلاً أن متوسط الحرارة في أنحاء الكرة الأرضية قد ارتفع بمقدار ٠,٧٤ درجة مقارنة مع عصر ما قبل الثورة الصناعية. وهذا يعني أن الزيادة في ارتفاع الحرارة إقليميا قد وصلت بشكل واضح إلى مستوى أعلى. إذ ارتفعت على سبيل المثال بمقدار الضعف في القطب الشمالي. وأن ١١ سنة من أصل ١٢ سنة منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٧ كانت الأكثر حرارة منذ بداية القيام بعمليات قياس درجات الحرارة. أما المتسبب في ذلك فهو الإنسان بذاته،الذي يتزايد استغلاله للأراضي من أجل الزراعة،ويقوم بإحراق النفط والغاز الطبيعي بغرض الحصول على التيار الكهربائي وتشغيل السيارات والطائرات،فيزيد من كميات المواد الملوثة للهواء بشكل متواصل. ولقد وصلت إلى أرجاء العالم الصورة الأسطورية لطريق السفن الشمالي الغربي في منطقة القطب الشمالي حتى أصبحت رمزاً عالميا. إذ وصفت على أنها غير قابلة للاختراق في الأفلام والروايات. وللمرة الأولى منذ أن وجد توثيق بالصورة لمنطقة القطب الشمالي، فقد تحرر المجرى الذي كان فيما مضى محكوماً عليه (بفظاعة الجليد والظلمات)[٢٢٢] في أواخر صيف عام ٢٠٠٧ من الكتل الجليدية الهائلة، بحيث أن ناقلات النفط استطاعت أن تسير من خلاله. ولذلك فإن مؤسسة مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة IPCC قد تحدثت عن أن البشرية تدخل في (عصر مناخي جديد).

وتلك هي إحدى الجمل القليلة ذات اللحن الذي يوحي بالبطولة في مجال المجلس المناخي التابع للأمم المتحدة. فيما عدا ذلك فإن الوضوح العلمي بحد ذاته يزيد من قوة انفجار الإخباريات أو الإفادات. إذ أن ارتفاعاً تالياً للحرارة بمقدار ٠,٩ درجة حتى نهاية القرن سوف لا يمكن إيقافه حتى ولو أن ملوثات الهواء قد أمكن إيقافها بين عشية وضحاها. ولاسيما أنَّ المناخ ينفعل ببطء شديد ويعكس تأثيرات نشاطات موغلة في القدم وانبعاث المواد الملوثة للهواء. إن ٠,٩ درجة تعني بحسب IPCC أن توزع هطول الأمطار سوف يتغير في أنحاء العالم. وسوف تذوب السيول الجليدية، وبالتالي فإن سطح البحر سوف يرتفع، وسوف تنتشر أمراض معدية جديدة، وكذلك الحشرات والآفات الضارة بالمزروعات. وسوف تتكاثر المحاصيل السيئة وفترات القحط، وأيضاً الفيضانات والرياح القوية والأعاصير.

وكل ذلك قد تمت ملاحظته منذ زمن بعيد، وتمت معايشته والمعاناة منه. فقد كانت الأنباء الواردة من بيت التسخين الحراري في عام اليقين ٢٠٠٧ كالتالي: في كانون ثاني أصاب الإعصار كيريل Kyrill نصف أوروبا بالشلل. وفي ثمانين ناحية صينية فرض في الصيف تقنين ماء الشرب لأربعة ملايين من البشر مع حيواناتهم التي يستعملونها عبر شهور، ولم يكن بالاستطاعة زراعة الأرز. وعاشت إنكلترا حرارة صيفية مرتفعة، وتعرض شمالها في شهر تموز لأسوأ فيضانات منذ سبعين عاماً، ومن ثم تعرض الجنوب إلى جفاف شديد جداً. وأمام سواحل إيران والعربية السعودية يحتدم إعصار استوائي هائج في البحر العربي. وفي شهر آب توجب على مدينة أنقرة أن تقنن الماء لعدة أسابيع. وتجتاح ثلاثين مليون من البشر في جنوب شرق آسيا في ذات الشهر أمطار مونزون Monsun طوفانية وفيضانات، إذ هدم الماء أكواخهم وجرف معه التربة الخصبة. وفي شهر أيلول يتعرض ١,٧ مليون أفريقي للمأساة ذاتها من موريتانيا وعبر أوغندا وتوغو حتى السودان. وفي نهاية شهر تشرين أول تغمر المياه ثلاثة أرباع مساحة ولاية تاباسكو المكسيكية وجمهورية الدومينيكان. وفي شهر تشرين الثاني يضرب

إعصار استوائي بنغلادش مخلفاً وراءه آلاف الموتى. وتعرضت أستراليا للسنة السادسة وفي بعض أقاليمها للسنة الثانية عشر على التوالي للجفاف. إذ إنّه في واحد من أكبر البلدان زراعة للحبوب يتهدد مياه الأنهار في أماكن كثيرة طغيان الأوحال والطحالب في أسرة الأنهار. ولذلك فإن الفلاحين الأستراليين لا يستطيعون الحصول إلا على نصف المحصول الذي كانوا يجنونه في السابق. وتلك الأحداث التي ذكرت ما هي إلا أكبر تناقضات الطقس والكوارث الطبيعية في ذاك العام وحده. وعلى الرغم من أن الأحداث المذكورة لا يمكن إرجاع أسبابها إلى التغير المناخي بشكل لا يدع مجالا للشك، إلا أن كثرتها وشدة كثافتها غير مختلف عليها لدى الخبراء العاملين لدى مؤسسة IPCC .

إن ارتفاع حرارة الغلاف الجوي للكرة الأرضية ينتج كوارث كبرى لا يمكن تصورها قد لا تحصل إلا في مستقبل بعيد،والتي سوف تداهم البشرية بصورة مفاجئة جداً. إذ إنَّ مثل هذا التصور هو أقرب إلى أن يكون مصبوغاً باستطرادات مقتبسة من الإنجيل، أو أن تقوم هوليود بتقريبه إلى الأذهان لأسباب تتعلق بالإدارة المسرحية لبنية الأعمال الدرامية عن طريق إخراج أفلام مثل (يوم ما بعد الغد) للسينمائي رولاند إمريكس Roland Emmerichs. حيث يظهر الفيلم كيف أن كامل الساحل الشرقي للقارة الأمريكية تطغى عليه برودة القطب المتجمد الشمالي. إلا أن ما كان يراد من الفيلم أن ذلك لا يعني زوالا مفاجئا للعالم. فمنذ مدة طويلة حدث تطور لا يمكن تجنبه يضعف بادئ الأمر أقاليم محدودة متناثرة، ويسيطر بصورة مطردة على مناطق أخرى من العالم، ويطغى في نهاية المطاف على جميع الأنظمة البيئية وسكان كوكب الأرض. وبذلك يتسبب في عدم الاستقرار وانعدام القدرة على استقراء الأحداث والتكهن بما يمكن أن يحدث من أجل أخذ الحيطة في جميع أنحاء العالم، وفي نشوء نزاعات متزايدة أيضاً حول مجالات حياة آمنة. إن التطور المذكور لا يمكن تجنبه على الأقل حتى نقطة معينة:ألا وهي النقطة التي يحددها ارتفاع درجة الحرارة إلى ٠,٩ درجة.

فقد ناشد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة العالم في تشرين ثاني عام ٢٠٠٧ بأن ذلك (مثير للرعب كما لو كنا نشاهد فيلما من الخيال العلمي، إلا أن الأمر هو أشد سوءا، لأنه هو الواقع بعينه).

وفي هذا الصدد يقول عالم الغابات الكندي ألان كارول Allan Carrol (إنَّ الناس يرون أنَّ على أولادنا في المستقبل أن يحملوا الهموم فيما يتعلق بالتغيرات المناخية). إلا أن التغيرات المناخية تحدث الآن، لأن عيون ذلك العالم قد فتحت أمام باب داره منذ أن أخذت دودة الخشب الصغيرة جداً تحدث سنة بعد أخرى خراباً متزايداً في منطقة الحزام الأخضر لغابات ولايتي ألبرتا وبريتيش كولومبيا في كندا، إذ إنَّ تلك الدودة التي يسمونها (mountain pine beetle) تحول أشجار الصنوبر الرائعة إلى أشباح حمراء بلون الصدأ لتعلو أخيراً باتجاه السماء الأغصان العارية لهيكل خال من الأوراق الإبرية. وقد دمرت تلك الدودة على مدى مساحات تعادل مساحة إقليم بافاريا الألماني أشجاراً سوف تفتقد لمدة طويلة لكونها رئة خضراء ومستودعا للماء. وتابعت الدودة المذكورة افتراسها للغابات حتى وصلت في صيف عام ٢٠٠٧ منطقة جبال روكي ماونتينس. إن مثل تلك الدودة الضارة بالنبات كانت موجودة دائماً، إلا أن تكاثرها في الماضي بقي دائماً محدودا بسبب شتاءات جليدية وصلت فيها درجة الحرارة إلى عشرين تحت الصفر. ولكن بسبب تزايد ارتفاع درجات الحرارة أصبح تكاثر تلك الديدان خارج إمكانية السيطرة عليه[٢٢٣]. ففي كل مكان تقريبا من العالم يوجد أناس من أمثال كارول يعملون في الغابات أو في الأرياف يشعرون قبل غيرهم من الناس بالاجتياح المتسلل لتغيرات المناخ في حياتهم اليومية.

كوكب غريب وساخن

الأرض الأم (Terra Madre) تحت هذا الشعار ضم لقاء لمنتجين صغارا جاؤوا من جميع أنحاء العالم يقارب عددهم ٥٠٠٠ في خريف عام ٢٠٠٦[٢٢٤]. فكان مظهر الرجال والنساء القادمين من قيرغيزيا حتى الأرجنتين، ومن إنكلترا حتى جزيرة مدغشقر بوجوههم التي صبغتها الأنواء

القاسية وأيديهم التي أضناها العمل لا يتناسب مع منظر قاعات معرض تورينو الجديدة الأنيقة في إيطاليا. حيث كان كل من المشاركين في ذلك اللقاء يرتدي ملابسه التقليدية الفولكلورية. لقد كان ذلك حقا اجتماعا كوكبيا عرض في عيد الزراعات كامل تنوع منتجاته، وأبدى همومه فيما يتعلق بالظروف المناخية المتأرجحة التي تلاحظ في كل مكان. ومن ذلك أن الفلاحين لم يعودوا مثل أسلافهم يعرفون قراءة الإشارات التي تبديها الطبيعة.

إلا أن التغير المناخي كان بالنسبة للبعض ذو نتائج إيجابية. إذ إنّ السويديين وقبائل لابَّن Lappen الذين يعيشون في السويد يستطيعون أحياناً ترك وعولهم ترعى في مراع قد ذاب عنها الثلج لمدة أطول قد تصل إلى أسابيع مما كان مألوفاً من المدة الزمنية في الماضي. ويقوم سكان غرونلاند المجاورة للقطب الشمالي بزراعة الخس. وسكان من منطقة زاورلاند الجبلية في ألمانيا يزرعون الآن الذرة، علماً بأن شدة البرودة فيما مضى لم تكن تسمح بذلك. وحتى إنه في مناطق من إقليم ما يعرف بالساحل في إفريقيا تساعد تغيرات تتعلق بسقوط الأمطار على إمكانية ممارسة الزراعة من جديد. إلا أن كثيراً من زوار مؤتمر الأرض الأم المذكور يحكون عن انعدام المحاصيل وتزايد عدم إمكانية الاعتماد عليها. فمثلاً قالت لورين غراي Lorrain Gray من قبيلة موهاوك الهندية في كندا بأنها (تزرع الفاصولياء واليقطين والذرة الحلوة على مقربة من نهر سانت لورينز، والفصل الذي تصلح خلاله تلك الزراعة على أية حال قصير،إلا أنه الآن لا يستطيع المرء الاعتماد على أي شيء. فعندما نقوم في الربيع بعملية البذار يكاد هطول المطر ينعدم أحياناً،ومن ثم تأتي بعد ذلك أمطار غزيرة جداً بحيث يتوجب علينا أن نبدأ من جديد وكأننا لم نكن قد فعلنا قبل ذلك شيئاً، ولذلك فإن كثيرين قد رحلوا عن المنطقة وخاصة أن الزراعة لم تعد تجدي نفعاً). وكذلك فإن مونتين تاماوات القادمة من جنوب تايلاند مهمومة،فهي تزرع في أرضها القهوة ومختلف أنواع الفواكه الصالحة لصنع العصير. إذ أن فواكه مثل مانغو و دوريانس ورامبوتانس تحتاج إلى مطر كثير يهطل

قرابة ثمانية أشهر في العام. إلا أن كمية الأمطار في المدة الأخيرة لم تعد كافية أحياناً من أجل نضوج تلك الثمار. فقد قالت الفلاحة الفتية إنّ (الفواكه قد ماتت بسبب ذلك).

إن الفلاحين معتادون على انعدام اليقين فيما يتعلق بهطول الأمطار،فقد كانوا يعيشون دائماً مع المخاطرة بوجوب تجاوز سنة سيئة بل سنتين سيئتين. وعليهم الآن أن يتعلموا زراعة أنواع وأجناس أخرى، وأنظمة ودورات زمنية زراعية جديدة جداً، وإنشاء بنى تحتية للتسويق أيضاً. وكذلك فإن التغير المناخي يصيب أيضاً سكان المدن في حياتهم اليومية منذ مدة طويلة، وذلك عن طريق الوقوع تحت وطأة درجات حرارة غير مألوفة ومشاكل أخرى. فعلى سبيل المثال: إن عودة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لأول مرة منذ عشرات السنين عالمياً له علاقة أيضاً بالمحاصيل الكارثية في أستراليا. إنها الافتتاحية لشيء لا يمكن إيقافه. وعما إذا كان الوضع وإلى أي مدى سوف يزداد تصاعدا، فذلك مازال بإمكان البشرية أن تتحكم به.

وبما أن تواصل اتساع تأثير ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض يتعلق بارتباطات معقدة آخرها الكيفية التي يتم التصرف بها من قبل السياسة والاقتصاد والمستهلكين. فسوف يكون بمقدور خبراء مؤسسة مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة IPCC عن طريق توقعاتهم توصيف خطوط عامة فقط. وبناء على ذلك فإن ارتفاع درجة الحرارة على الكرة الأرضية يهدد بحسب التطورات حتى نهاية القرن الحالي بالازدياد وسطياً على مستوى العالم حتى ٠,٩ درجة في أحسن الأحوال، وسوف يزداد إلى ٦,٤ درجة في أسوأ الأحوال. وعلى الأقل لا يمكن استبعاد مشهد شديد القسوة مثل ذلك. حيث تتنبأ وكالة الطاقة الدولية IEA لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD ومؤسسات أخرى زيادة أخرى للاستهلاك العالمي للطاقة بمقدار ٥٠ بالمئة وذلك حتى عام ٢٠٣٠ مع تأثيرات على المناخ تتماشى مع الاستهلاك المتزايد،وخاصة عندما لا يعود من الممكن الانتقال سريعا جداً إلى منابع طاقة خالية من الملوثات البيئية. إن ارتفاع استهلاك الطاقة ناتج قبل كل شيء عن الطفرة الاقتصادية في الدول

الصاعدة اقتصادياً الهند والصين اللتان يصفهما المحللون ممن يتحلون عادة بالموضوعية العاملون لدى مؤسسة IEA على أنهما (عمالقة الاقتصاد العالمي الجدد).[٢٢٥] حيث سوف يتضاعف استهلاك الطاقة هناك مع تزايد الرفاه الاقتصادي. وكذلك فإن توجهات عالمية أخرى سوف تساعد على التطور الخاطئ. فالملوثات الناتجة عن حركة الملاحة الجوية مثلاً التي تصل حالياً إلى حوالي ٣ بالمئة من مجمل الإنبعاثات الغازية في جميع أنحاء العالم هي حصة ضئيلة نسبياً. وكانت قد ازدادت مابين عامي١٩٩٠ و ٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٩٠ بالمئة، وسوف يكون بالإمكان أن تزداد مرة أخرى إلى الضعف حتى عام ٢٠٢٠. أما النقل بواسطة السفن البحرية فقد ازداد في السنوات الـــ ١٥ الأخيرة إلى ما يفوق٧ أضعاف ويثقل الغلاف الجوي كل عام بكميات من غاز ثاني أكسيد الفحم تبلغ ضعف الكميات الناتجة عن الملاحة الجوية.

فلو أن السيناريو أو المشهد الشديد القسوة الذي تنبأت به مؤسسة IPCC قد حصل لغدت الأرض في نهاية هذا القرن عالما يختلف جذريا عن اليوم. حيث سوف ينساب عبر فضاء الكون كوكب غريب وحار ذو خطوط ساحلية ومناطق مناخية مختلفة تماماً،وعالم حياة قضي منه على حيز كبير جداً. ويقارن المؤلف الإنكليزي مارك ليناس Mark Lynas الوضع الذي يمكن أن تكون عليه الأرض في هذه الحالة مع ما يسمى برم Prem وهي حقبة ساخنة حصلت قبل ما يزيد عن ٢٥٠ مليون سنة،حيث باد ٧٥ بالمئة من الحيوانات البرية و٩٥ بالمئة من الكائنات الحية في البحار وذلك بسبب إنفجارات لغاز الميثان (وتأثيرات احتباس حراري هائل)[٢٢٦].

إلا أنه لو حصل أن الأرض لم تصل إلى الحالة المحتملة المذكورة، وحتى لو حصل إيقاف للسفينة البطيئة الناقلة للاحتباس الحراري قبل نقطة اللاعودة بكثير ودفعها نحو العودة، فإن التحديات سوف تكون هائلة. إذ لدى ارتفاع الحرارة بمقدار ٢,٥ درجة مقارنة مع عصر ما قبل الثورة الصناعية، فسوف يصبح ثلث الأجناس من الكائنات الحية مهدداً بالانقراض. وفي أيامنا هذه يعاني ما يزيد بكثير عن مليار من البشر من شح في المياه، ومن الممكن

أن يرتفع عددهم إلى ثلاثة مليارات في عام ٢٠٢٥. وحتى نهاية القرن الحالي يتهدد التصحر الأقاليم الجنوبية لقارة أمريكا الشمالية،وكذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط من جنوب إسبانيا وحتى سوريا. وفي الجزء الجنوبي من إفريقيا بصورة خاصة يفقد نصف العدد لأفقر البلدان خمس الإنتاج من الحبوب الذي هو أصلاً قليل. وسوف يزداد اعتمادها على الاستيراد. أما أعداد الذين يعانون من نقص الغذاء فسوف تزداد على عكس ما تم الوعد بتناقصها في الاتفاقيات الدولية.

والضرر سوف لا يصيب الزراعة فقط . ففي غانا على سبيل المثال يسبب الحر الشديد ونقص هطول الأمطار منذ الآن أضرارا لأهم محرك للاقتصاد، ألا وهي البحيرة خلف سد نهر فولتا. إذ إنّه عندما يهبط مستوى سطح الماء خلف سد أكوسومبو المذكور يتوجب إيقاف العنفات التابعة للمعمل المنتج للكهرباء الذي كان في ثمانينات القرن الماضي يمد غانا بكاملها بالكهرباء. وبصورة مشابهة فإن التغير المناخي يمكنه في أماكن أخرى أيضاً تدمير نجاحات تمت في مجال التطوير الزراعي وغيره، فيجبر على إيجاد بنى تحتية جديدة. عند ذلك تصبح مجهودات هائلة ومتنوعة ضرورية من أجل التلاؤم مع الأوضاع المستجدة، ومن أجل الإقلال من التأثيرات السلبية.

مجموع الأخطاء بكاملها

الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية هو مشكلة بحد ذاته،إلا أنه في الوقت ذاته له تأثير عميق متبادل مع أزمات الموارد الطبيعية الأخرى، ويعود نشوؤه بصورة جزئية إلى أسباب الأزمات ذاتها المذكورة. إن التفكير في تلك الارتباطات وبما يعاكسها من فك للارتباط هو المفتاح من أجل إيجاد ما هو ضروري من أفكار ورؤى خلاقة مبدعة. ويجب أن يؤدي إلى حلول بيئية أخرى ذات مفعول مديد وإلى إستراتيجيات من أجل التلائم. وبذلك فإن الزراعة الصناعية في كثير من البلدان قد دمرت بذاتها أساساتها التي بنيت عليها من قبل بدء التغير المناخي بتهديدها عن طريق فترات القحط والفيضانات. منذ ستينات

القرن الماضي تمكن علماء في الزراعة من رفع إنتاج الحبوب إلى أضعافهِ، وذلك عن طريق أنواع ذات طاقة عالية وزراعات لنوع واحد وأسمدة كيماوية ومبيدات حشرية، وبهذا أصبحت الهند مثلاً للمرة الأولى بعد عشرات السنين لا تعتمد على استيراد المواد الغذائية. إلا أن (أب) تلك (الثورة الخضراء) Swaminathan سواميناتان عالم الزراعة والحاصل على جوائز علمية عديدة كان قد حذر في عام ١٩٦٨ من أنه (إذا كانت الأهداف هي الكسب المادي فقط، أو رفع الإنتاجيات دون ضوابط، فسوف تؤدي الزراعة المكثفة التي لا يعنيها الاهتمام بخصوبة التربة والمحافظة عليها إلى نشوء الصحارى في النهاية. لأن أنظمة الري من دون ما يجب أن يقابلها من تصريف للمياه تؤدي إلى تملح وحموضة التربة. كما إنّ الاستعمال الذي لا يفرق بين المبيدات الحشرية والمبيدات الفطرية ومبيدات النباتات الضارة يمكن أن يجعل التوازن البيولوجي يترنح)[٢٢٧].

وبالفعل فقد وقع بالضبط ما كان يخشاه العالم المذكور في ذلك الحين في أمكنة كثيرة، من السهوب الأسترالية الواسعة إلى سهول الأناضول. وحتى في أوروبا يعدُّ ثلث الأراضي مصاباً. فالتغير المناخي يطال إذا لدى الأنظمة الزراعية ضحايا كانت قد أصيبت بالضعف، تلك الضحايا التي في الآن ذاته هي الفاعل. لأن ثلث الغازات المسببة للاحتباس الحراري تنبعث من الإنتاج الزراعي (وتلك هي عبارة عن تقديرات فقط). إن خمس كميات ثاني أكسيد الكربون تنشأ نتيجة قطع الأشجار من أجل الحصول على مساحات زراعية لمصلحة أعداد متزايدة من البشر،ومن أجل التدفئة والطهي. وعلى الرغم من أن الأشجار هي مخازن لثاني أكسيد الفحم، وتعمل على إبقاء الماء والمواد المغذية في التربة.

وهناك كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون تنبعث من الزراعة الصناعية، إذ إنَّ إنتاج السماد فقط في الولايات المتحدة مثلاً يتطلب سنوياً مئة مليون برميل من النفط، وهي كمية تزيد عن كامل الإنتاج للنفط من كافة أنحاء العالم في يوم واحد. تضاف إلى ذلك الطاقة المستخدمة من أجل

المبيدات الحشرية واستعمال الآلات الزراعية. وأخيراً تنتج تربية المواشي من أجل تغطية الاستهلاك المتزايد للحوم من قبل طبقة المستهلكين في أنحاء العالم ٤٠ بالمئة من انبعاثات غاز الميثان وهو أحد غازات الاحتباس الحراري الذي تزيد أضراره بمقدار عشرين مرة مقارنة مع غاز ثاني أكسيد الكربون ويساهم بمقدار الخمس من تأثيرات الاحتباس الحراري. أما إيجاد خيارات من أجل استبدال هذا الشكل من الزراعة المكثفة، وتطوير أو استحداث طرائق إنتاجية تحافظ على الثروات الباطنة لصالح صغار الفلاحين، فذلك يعني القيام بمحاولة حل لمعضلات كبيرة متعددة دفعة واحدة.

لاسيما أن نقص المياه يعود سببه بدرجة عالية إلى الطريقة التي تستغل بها الأراضي الزراعية. إذ تبتلع الزراعة ما يقارب ثمانين بالمئة من ذلك المورد الطبيعي الضروري من أجل البقاء، وبخاصةً في البلدان النامية. فالماء يستخدم غالباً بكثرة مفرطة، بحيث تجفّ مياه الينابيع ولا تعود قادرة على التجدد. وفي بلدان فقيرة توجد حكومات تقدم للفلاحين التيار الكهربائي ومضخات مياه من أجل الري دون مقابل، مما يغري أولئك الفلاحين أيضاً بتبذير المياه لسنوات طويلة. ففي إقليم البنجاب في الهند على سبيل المثال كان يتوجب في الماضي القيام بالحفر إلى عمق ٩٠ متراً من أجل الحصول على مياه الآبار،أما الآن فإنه يتوجب الحفر إلى عمق ٢٧٠متر في كثير من الأماكن. وفيما يتعلق بالتقاليد القديمة التي كانت تقوم على أساس (جني) الماء من المطر من أجل إعادة استعماله فقد تم نسيانها. وفي إقليم راجاستان المجاور فيشير الناس إلى منخفض جاف من الأرض ويقولون (لقد كان هذا نهراً فيما مضى).

ويعود التغير المناخي إذاً إلى زيادة حدة مشكلة بيئية تزيده بدورها شدة، لأن مناطق زراعية جرداء وأراض ذات تربة جافة تساعد بدورها على زيادة الحرارة. ومنذ مدة طويلة أصبح يتوجب على القائمين على شركات المواد الغذائية العملاقة أن يركزوا اهتمامهم من أجل تأمين توريدات المياه

لمنتجاتهم، ولاسيمّا وأن الآبار ملوثة بالمبيدات الحشرية في كثير من الأقاليم. على أية حال فإن تزاحم الشركات العملاقة من أجل الحصول على كميات هائلة من المواد الأولية الرخيصة قد ساعد على زيادة الجشع على الماء في بعض المناطق. حيث انتقد بيتر برابيك ليتماثه Peter Brabeck-Letmathe الرئيس السابق لشركة نستله Nestle بأن ذلك هو (عملية نهب همجية لشيء ثمين جداً، ألا وهو الماء). إذ تتحول دائماً وبصورة متسارعة أجزاء من العالم إلى غبار،ففي تسعينات القرن الماضي تحولت مساحات تقارب٣٤٤٠ كيلو متر مربع سنوياً إلى صحارى، وهي ما يزيد عن ضعف المساحة التي تصحرت في سبعينات القرن ذاته.

والجفاف يصيب المدن أيضاً،لأنها تزيده عن طريق الاستعمال المفرط للماء بسبب احتياجات استهلاكية جديدة. وليس في الصين فحسب بنيت على الرمال كثير من المدن الكبيرة المتزايدة اتساعاً، وتوجب جلب الماء من أماكن متزايدة في البعد عن طريق إنشاء السدود ومد الأنابيب، وغالباً على حساب الفلاحين المقيمين بالقرب من منابع المياه. ولكن أيضاً في الهند تجر المياه بالطريقة نفسها عبر مئات الكيلومترات من سد كاوفيري إلى مدينة بانغالور ومن سد ناغارجونا ساغار إلى مدينة حيدر أباد ومن سد تيهري حتى مدينة دلهي. أما الذين وقعوا في براثن الفقر من الريفيين، فإن عليهم أن يحفروا إلى مزيد من العمق حتى يتمكن الأغنياء في أماكن أخرى أن يستهلكوا يومياً أضعاف ما يحق لهم من الماء. وليس من قبيل الصدفة أن الحرب الأهلية في السودان بين الشمال والجنوب بدأت حين قام ثوار حركة جيش تحرير الشعب السودانية SPLA بتفجير حفارة هائلة كانت تستخدم من أجل حفر قناة لتحويل المياه إلى الشمال الغني[٢٢٨].

فكل ذلك يعني أن الاستخدام المفرط المأساوي للموارد الطبيعية قد أصبح ممكناً مع بداية استخلاص الطاقة من المواد الأولية الأحفورية. إذ ليست فقط الأعمال المتعلقة بالزراعة بما يصاحبها من استخدام مضخات

المياه والمواد الكيميائية، ولكن أيضاً المركزية في الإدارة، وتزايد انتقال الريفيين إلى المدن، وثقافة الاستهلاك والنقل الكثيف للبضائع وكثرة استخدام الأفراد للسيارات. وكلها علامات اختص بها المجتمع الصناعي الغربي وتعتمد حتى الآن على الفحم والغاز والنفط، وهي مواد كان يتم الحصول عليها عبر عشرات السنين بأسعار رخيصة. أما الإفراط في إحراق تلك الطاقات الأحفورية فكان ضارا حتى ما قبل حدوث تأثيراتها المناخية بفترة طويلة. والنقاش حول التغير المناخي قد جعل الحقيقة تتراجع فقط نحو الخلف، لأن الغاز والنفط ومحطات توليد الكهرباء المدارة بالفحم لا ينبعث منها ثاني أكسيد الكربون فقط ولكن أيضاً ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وجسيمات السخام. حيث ترجع دراسات للأمم المتحدة مليونين من حالات الوفاة سنوياً في جميع أنحاء العالم إلى تلوث الهواء عن طريق محطات توليد الكهرباء واستخدام السيارات والشاحنات(٢٢٩). وفي دراسة أخرى تبين أن سبب حدوث ٦٠٠٠٠ حالة وفاة يعود إلى تأثيرات انبعاثات الغازات السامة التي تطلقها حركة الملاحة البحرية(٢٣٠). حتى إن تلك البلدان التي تحمي نفسها عن طريق استعمال فلاتر وتركيب حفاز (وسيط Katalysator) في السيارات أو عن طريق نقل جزء من منتجاتها الوسخة إلى دول ذات قوانين مائعة وأجور متدنية، هي في النهاية ليست معصومة من المواد الضارة. ويجد الباحثون العلميون في أعالي جبال كاليفورنيا وولاية اوريغون بتكرار مستمر عن طريق ما تقيسه أجهزتهم،تركيزات عالية لمركبات كيميائية ضارة وسخام في الهواء تحملها غيوم تأتي من محطات توليد الكهرباء المدارة بالفحم في الصين، عابرة الصحراء والبحر حتى تصل إلى الساحل الغربي الأمريكي. وقد علقت على ذلك صحيفة نيويورك تايمز ساخرة (بأن ذلك هو أحد الأصناف المصدرة من الصين ذات الشهرة القليلة).

في عام اليقين ظهر إلى جانب تقرير مجلس المناخ للأمم المتحدة IPCC مسح شامل آخر، ألا وهو البيان الرابع لبرنامج البيئة للأمم المتحدة UNEP(٢٣١)

الذي هدف بالدرجة الأولى إلى التركيز على أننا (نعيش بطريقة تفوق طاقتنا بكثير) وذلك بالنظر إلى نقص المياه والتصحر وانقراض أجناس من الكائنات الحية وفقدان مساحات من الأراضي الزراعية. لاسيما أن سكان العالم قد ازدادوا إلى حدّ أن (كميات الموارد الطبيعية التي يحتاجونها من أجل البقاء تفوق ما هو معروض) بحسب ما ورد في البيان المذكور. ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى أن الفئات الغنية من البشرية تدعي لذاتها حصصا كبيرة جداً من الخيرات العامة. وفي هذا الصدد قالت غرو هارلم برونتلاندGro Harlem Brundtland السياسية النروجية قبل عشرين عاماً بأن (العالم لا يجابه أزمة بيئية أو أزمة تطوير أو أزمة طاقة كل على حدة، لأنها تندمج مع بعضها لتصبح أزمة واحدة اسمها التغير المناخي). وترى حامية البيئة الهندية سونيتا ناراين Sunita Narain بأن ذلك (هو مجموع كل الأخطاء).

فمن أجل تجنب تصعيد مجدد للتغير المناخي يجب التكيف مع قوانين الطبيعة عوضاً عن تجاهلها أو التغلب عليها، ويجب الاستفادة مما تقدمه لنا بشكل تتمكن فيه من إعادة تجديد ذاتها. وإلا فإن رؤية الكاتب وعالم البيئة كارل آمري Carl Amery سوف تهدد في أن تصبح حقيقة. إذ إنه يخشى حدوث اصطفاء جديد بين المفضلين والمستغنى عنهم،وذلك عندما لا تعود الموارد الطبيعية العالمية كافية. وقد أشار المؤلف في كتابه الذي يحمل في طياته تحد وتحريض والمعنون بـــ (هتلر كطليعي) بأن الفئة (التقدمية) من البشرية قد اتفقت على نظام اقتصادي يناقض القانون الأساسي لجميع الأنظمة الحية، ألا وهو Syntropy ويعني ذلك الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية التي ترد إلى الأرض بشكل ثابت. واستناداً إلى ذلك فإن النظام الاقتصادي هو حليف للصحراء. ويحذر آمري بأن إدارة كونية نخبوية مهددة مكونة من أصحاب القوة والنفوذ يمكن أن تحاول بأسلوب جديد إيجاد صيغة تفاهم حول (مصطلح المستغنى عنه أو المستغنى عنهم)، وأن ذلك يمكن أن يحصل هناك (حيث سيعلم المستغنى عنهم بأنه ينظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً واضحاً لقالب الحياة القائم حتى الآن)[٢٣٢].

وعند الحدود الجنوبية لأوروبا يتضح منذ أمد أن تلك التحذيرات ليست مبالغاً بها. فالمقارنة مع إيديولوجية سادة البشر النازية قد تكون مبالغة، إلا أن احتقار البشر الذي اختصت به تلك الإيديولوجية قد بدأ بالانتشار. إذ ليس من النادر أن لا يقذف بأولئك الذين أصابهم الهزال والإرهاق الشديد من رجال ونساء جاؤوا من إفريقيا بقوارب بالية ويحاولون الوصول إلى شواطئ إسبانيا واليونان أو إيطاليا. حيث إن جنود حرس الحدود وجنود البحرية اليونانية والإيطالية يرغمون بصورة منتظمة مراكب المهاجرين المعطوبة على الرجوع إلى عرض البحر، أو ينزلون المهاجرين في جزر غير مأهولة بلا ماء ولا غذاء، أو يتركونهم يتعرضون للغرق، وذلك بحسب ما أخبرت به منظمة من أجل اللجوء برو آزيل Pro Asyl ومنظمة العفو الدولية أمنستي إنترناشنال Amnesty International(٢٣٣).

أما إحدى العلائم المبكرة لما أورده آميري في كتابه عما يخشاه من حدوث عملية الاصطفاء، فهي معسكرات الاعتقال للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا التي تمول من أموال الضرائب الإيطالية. حيث يحشر المهاجرون من السودان وإثيوبيا وغيرها من البلدان في ظروف منافية للكرامة الإنسانية، ومن ثم يعادون إلى أوطانهم ذات الأوضاع الصعبة المعادية للحياة. وتصف منظمة اللاجئين فورتِرس يوروب Fortress Europ مصير كثير من المهاجرين في طريقهم عبر ليبيا الباحثين عن مكان من أجل الحياة في منطقة الرخاء الاقتصادي بأنه (موت في الصحراء وفي البحر قبالة جزيرة صقلية، وتعذيب وعنف جنسي في المعسكرات، ونفي إلى الصحراء، وقتل في مراكز الشرطة. إنه عالم مخيف يتحمل الاتحاد الأوروبي أيضاً جزءاً من المسؤولية عنه)(٢٣٤). إذ ينتقد الكاتب نافيد كِرماني Navid Kermani أوروبا على أنها تلقي بقيمها إلى مستوى اللامعقول، بحيث أنها تفهم تعبير حماية اللاجئين (ليس على أنه من أجل حماية اللاجئين، ولكن على أنه حماية من أو ضد اللاجئين)(٢٣٥).

سياسة البيئة هي سياسة الأمن

إن تآكل أو تناقص المجالات الحيوية وعواقب التغير المناخي تدفع كثيراً من أولئك الناس إلى الهرب. وكلاهما يؤجج العنف أيضاً عبر دارفور إلى خارجها في أنحاء إفريقيا. حيث تتكاثر في شمال كينيا كما في أوغندا النزاعات حول المواشي ومياه الآبار،لأن كثيراً من الآبار تغيض في الأوقات التي تشح فيها الأمطار. ففي عام ٢٠٠٥ لقي أناس كثيرون مصرعهم بسبب ذلك. حيث كادت تنشب حرب في المنطقة الحدودية بين السنغال وموريتانيا لدى النزاع على نهر السنغال[٢٣٦]. ويزداد انعدام الثقة بين البلدان التي يجري فيها نهر النيل ونهر أوكافانغو وكذلك في أعالي ونهايات نهري الأردن ودجلة.

ويحاول خبراء من البنك الدولي وباحثون في موضوع السلام تخفيف تلك المصاعب بحجة أن الاعتماد المشترك على الماء الضروري من أجل البقاء يساعد بصورة عامة على التعاون بين الدول أكثر مما يضطرها إلى المنافسة. على سبيل المثال فإن العقد الذي تم بين الهند وباكستان من أجل تقاسم مياه نهر إندوس قبل٤٧ عاماً قد استمر متجاوزا جميع النزاعات الحدودية والأحقاد التي نشأت بسبب التسلح النووي لكلا الطرفين. وكذلك فإن محطات توليد الكهرباء ومشاريع الري التركية على نهر الفرات لم تمنع من التعاون مع سوريا في مجال المشاريع الزراعية على الرغم من انزعاج سوريا الدولة الجارة من إقامة السدود في منطقة الأناضول التركية. إلا أنه إلى متى يدوم السلام في حال تسبب التغير المناخي في نقص شديد للمياه ورافقه في الآن ذاته نمو سكاني، وخاصة في بلدان آسيوية وأفريقية. فلو أن الصين التي يعادل سكانها خمس سكان العالم، والتي لا تملك إلا حوالي٧ بالمئة من احتياطي المياه على مستوى العالم، قامت بتحويل المياه الآتية من هضبة التيبت في منطقة جبال الهيمالايا عن طريق إقامة السدود إلى مناطق من دولة الصين، فإن ذلك يعني حرفيا حرمان دول آسيوية أخرى من المياه. فهل بإمكان تلك الدول أن تسكت عن ذلك أو تقبل به؟.

وليس من النادر أن تأتي الفيضانات بعد فترة من الجفاف. (إلى أين ينبغي عليهم الرحيل)؟ يسلط آخيم شتاينر Achim Steiner رئيس برنامج المناخ للأمم المتحدة UNEP الضوء على هذا السؤال البسيط، ويحذر من حدوث صراعات من أجل البقاء،وهجرات بأعداد هائلة نتيجة التغير المناخي.[٢٣٧] فمثلاً لو ذابت قمم الجليد لسلاسل جبال الهيمالايا التي تمتد على مسافة ٢٥٠٠ كيلومتر (علماً بأن ذوبان تلك القمم قد بدأ فعلاً منذ أمد ليس بقصير من التيبت عبر نيبال وحتى الهند) فإنه سوف يفقد ملايين من البشر في جميع أنحاء آسيا الأساس الضروري لبقائهم، وسوف يضطرون إلى الهجرة من المدن والقرى. وفي مرتفعات جبال إقليمي بوتان وتيبت تمتلئ العديد من البحيرات التي تشكلت بفعل السيول والانهيارات الثلجية، بحيث ترتفع إلى منسوب عال وخطير. فلو أن تلك البحيرات قد تشققت فإنها سوف تحدث فيضانات كارثية تشبه تسونامي. حتى إن الحجم الزائد الذي ينتج عن ذوبان الجليد والثلوج سوف يزيد من ارتفاع مستوى سطح المياه في أنهار الهيمالايا وسوف يتسبب بفيضانات تجرف معها تربة الأراضي الخصبة، وبالأخصّ هناك حيث يعيش الناس بكثافة عالية.

وبعد عشرات من السنين ومن دون استمرار وصول المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج من الجبال سوف تستحيل الأنهار الآسيوية السبعة الكبرى في أشهر الجفاف إلى جداول صغيرة. إذ يقول ماليني ميهرا Malini Mehra من مركز السوق الاجتماعي Center of Social Marktes: لو أن أنهار غانج وبراهمابوترا وهوانغ هو ويانغستي وإندوس وميكونغ وسالفين لم تعد تروي حقول آسيا فإنه (لا يمكن تصور عامل لانعدام الاستقرار أكثر ضررا وسوءاً من ذلك)[٢٣٨]. عند ذلك سوف يتوجب على البشر الانتقال من أماكنهم. كما يقول آخيم شتاينر رئيس برنامج البيئة للأمم المتحدة، وأن يقوموا بالتنافس مع غيرهم (فمن هي المجتمعات التي ستكون على استعداد لإيوائهم)؟.

وفي كينيا أيضاً تتراجع السيول الثلجية وتهدد وجود الإنسان والحيوان. فهناك ينظر عالم الاقتصاد ستانلي مبغاتي Stanley Mbgathi الذي يغيش في

نايروبي بحزن إلى جبل كينيا العظيم الذي يسميه أهالي الإقليم بأنه واحد من (أبراج الماء الخمسة)، إذ يقول (أكاد أبكي كلما أتيت إلى بلدي نيري لأنه يتوجب علي المرة تلو المرة أن أرى أن الصورة التي كنت أعرفها في طفولتي سوف تزول إلى الأبد). إذ إنّ جبل كينيا لم يعد الآن كيرينياغا الجبل ذا الغطاء الأبيض كما يسمى بلغة الكيكوين. وكذلك فإن دروع الجليد الموغلة في القدم تذوب أيضاً في جبال الأند في جنوب أمريكا. حيث يتهدد هناك نقص المياه٧٧ مليوناً من البشر. وفي جبال الألب الأوروبية تذوب الثلوج أيضاً.

وبذلك تنشأ قائمة طويلة مرعبة لبؤر أزمات ونزاعات محتملة يتم تأجيجها عن طريق التغير المناخي وشح الموارد الطبيعية. وتمتد تلك الأقاليم من شمال إفريقيا عبر آسيا الوسطى والصين وحتى منطقة الأمازون في البرازيل. حيث (إنَّ انهياراً غير مستبعد للغابات المطيرة يمكن أن يقلب تكوين مجال الطبيعة في أمريكا الجنوبية بشكل جذري مصحوب بعواقب اقتصادية واجتماعية لا يمكن التكهن بنتائجها). وذلك بحسب ما أوضحه المجلس العلمي الاستشاري للحكومة الاتحادية الألمانية لما يتعلق بالتغيرات البيئية العالمية (WBGU) في حزيران من عام٢٠٠٧[٢٣٩].

فمن أجل تجنب الكارثة أو التغلب عليها وتخفيف آثارها في مكان أو زمن لا يمكن إيقافها فيه، فإن ذلك يتطلب تفكيرا جديداً في جميع مناحي الحياة والعلوم والسياسة. ويستلزم ذلك وداع التصور القديم من أن كل دولة وحدها سوف يكون بمقدورها المحافظة على سيادتها على أراضيها، وذلك بتأمين حدودها مع الخارج عسكريا. وهذا لا يعود واقعياً إزاء هول صدمة أمواج الفيضانات والعواصف وملايين من اللاجئين المهددين بالأخطار الذين سوف يتوجهون نحو أقاليم كثيرة. ويتكلم المجلس أيضاً عن (التحدي الجديد للسياسة الأمنية، لأن أبعاد التغير المناخي التي ستقلب كل شيء سوف تزيد من ضخامة مشاكل يصعب التغلب عليها فيما يتعلق بتفتت الدول وتآكل النظام الاجتماعي وتصاعد الميل إلى استعمال العنف. فالديناميكية تهدد النظام القائم

المسمى نظام الحكم العالمي بزيادة العبء عليه بحيث لا يعود بمقدوره لعب الدور المنوط به).

ويشارك العلماء الألمان في تقديراتهم المذكورة أيضاً خبراء الدراسات الإستراتيجية في بنسلفانيا بالولايات المتحدة إذ أوضحوا بأن (المطلوب أن يكون هناك عمل مشترك أمني بين العديد جداً من المؤسسات يتجاوز كل اتساع عرف من قبل)[٢٤٠]. أما جمعية الأمن الأمريكية فقد دقت ناقوس الخطر خلال عام اليقين في تقرير نشرته بالاشتراك مع مجموعة خبراء مشهورين تضمن أن (التغير المناخي يهدد بشكل مطلق بإخلال التوازن وإحداث الاضطراب لكل مناحي الحياة الحديثة)[٢٤١]. وأن السيناريو الوحيد المشابه لذلك هو (العواقب التي كان سوف يحدثها هجوم بالقنبلة الذرية أثناء الحرب الباردة). وقد قال الجنرال غوردون سُليفان Gordon R. Sullivan المستشار العسكري والرئيس السابق لدائرة التوظيف في الجيش الأمريكي بأن (الحرب الباردة كانت شبحاً مرعباً). فقد دفعته أخطار الاحتباس الحراري مع أحد عشر آخرين من أصحاب الرتب العسكرية والأوسمة العالية الأمريكية المتقاعدين أن يقوموا بتقديم تقرير أمني[٢٤٢] حذروا فيه (من تفكك أحلاف كانت قائمة لسنوات طويلة)، لأن أوروبا سوف تكون مشغولة بما يكفي بحدودها الذاتية. إلا أن المتجاهلين للتغير المناخي منذ سنوات عديدة،من أمثال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أجابوا على ذلك (بأننا كعسكريين نعرف الحالة، بأنه لا يمكن للمرء أن يكون لديه يقين مئة بالمئة. وإذا ما انتظر المرء ذلك، فسوف تحدث على أرض المعركة أشياء سيئة).

درجتان، هذا هو العدد السحري. حيث ما دون هذا الحد الأعلى يجب أن يحافظ على ارتفاع الحرارة حتى نهاية هذا القرن، وذلك بحسب ما أجمعت عليه حكومات الاتحاد الأوروبي وأيضاً غالبية دول الثمانية الكبار G8 بعد صراع مرير. لأنه استناداً إلى ما أعلنته كل من مؤسستي WBGU (انظر ص١٧١) وIPCC (انظر ص١٦١) وبصورة متطابقة، بأنه عندما لا يحصل تجاوز للدرجتين من الحرارة فربما سوف تستطيع أنواع الحيوانات والنباتات أن

تتلائم مع التغيرات التي لا يمكن تجنبها،وتبقى للبشرية فرصة للتغلب على الأضرار الناتجة عن التغير المناخي. وتتباعد التقييمات لدى طرح السؤال إلى أي مستوى يجب أن تستقر نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بعد ارتفاعه المحتوم في العقود القادمة. وهل يجوز لذلك الارتفاع أن يصل إلى ٥٥٠ ppm جزء من مليون أو إلى ٤٥٠ فقط أو ٤٠٠ أو إلى أقل من ذلك؟، لاسيمّا أن مستواه كان ٢٨٠ ppm في عصر ما قبل الثورة الصناعية. ومنذ ذلك الحين أخذ تركيزه في الغلاف الجوي بالارتفاع المستمر، وتسارع ارتفاعه حتى وصل في أيامنا هذه إلى ما يزيد عن ٣٨٠ ppm . إلا أنه منذ ذلك الحين أصبح هدف الدرجتين عبر الذي تفرضه أوروبا حتى عام ٢٠٥٠ من خفض للانبعاث الغازي من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة ليس له أمل للتحقيق الفعلي إلا عن طريق (تطبيق وإدخال تقنيات حديثة وفعالة) وذلك بحسب ما أوضحه علماء مؤسسة IPCC . ومن المحتمل جداً أيضاً بأن ذلك الهدف بعينه الذي يأمل واضعوه الوصول إليه كان أقل مما توجب أن يكون، على الرغم من المجهودات الكبيرة التي يفرضها ذلك الهدف على جميع الأمم.

لأن مجموعة كبيرة من العلماء يحذرون من أن عملية التغير المناخي تسير بسرعة أكبر بكثير مما تصفه تنبؤات البحاثة البارزين فيما يتعلق بالمناخ العاملين لدى الأمم المتحدة. واستناداً إلى الحسابات التي أجراها الأسترالي تيم فلانري Tim Flannery فقد وصل تركيز الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عام ٢٠٠٧ إلى المستوى الذي تتوقع حصوله مؤسسة IPCC في العقد القادم[٢٤٣]. حتى إن تقريرها المفصل قد أصبح في الحقيقة قديماً في كثير من النقاط. لأنه يعتمد على ما توصلت إليه المعلومات في منتصف عام٢٠٠٦. إذ إن التسارع الملحوظ لذوبان جليد جزيرة غرونلاند مثلاً الذي قام بمعاينته سياسيون ابتداءً من أنغلا مركل حتى بان كي مون باعتبارهم سواحا لمنطقة القطب الشمالي ويعرفون أهمية وسائل الإعلام، لم يكن باستطاعة باحثي المناخ التابعين للأمم المتحدة أن يلحظوه إلا بالقليل من الاهتمام، كما لم يلحظوا سلسلة من تأثيرات الانفكاك العكسي بين

التغير المناخي وعواقبه التي لم تبحث علميا إلا قليلا. وربما كان باستطاعة بعض تلك التأثيرات أن تلجمه. ولكن يخشى اعتمادا على معلومات جديدة أن يحصل العكس.

ويحمل عديد من فرق الباحثين الرياح في بحار العالم الجنوبية التي تؤجج التغير المناخي مسؤولية المساهمة في تسريعه[٢٤٤]. ويرجعون السبب في ذلك إلى الطبقات العميقة من الماء التي تحتوي على كمية عالية من ثاني أكسيد الفحم تدفع نحو سطح الماء، وبذلك لا يعود باستطاعة المحيط تقبل المزيد منه. علماً بأن ٦٠ بالمئة من انبعاثاته الإضافية كان قد امتصها البحر في تسعينات القرن الماضي. إلا أن تلك النسبة انخفضت في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤ بالمئة. ونتيجة لذلك تبقى كميات كبيرة من الغاز المذكور في الغلاف الجوي.

عدا ذلك فإن الانبعاثات الغازية عالميا قد تزايدت بشكل أسرع مما كانت تتوقعه مؤسسة IPCC (انظر ص ١٦١). وهذا ما أثبتته تحقيقات الباحثين العاملين في مشروع الفحم العالمي Global Carbon Project (GCP) في أستراليا(٢٤٥). واعتماداً على ذلك فإن كثافة مادة الفحم للنمو الاقتصادي يعني أن الكمية الإضافية من ثاني أكسيد الفحم المنبعثة إلى الغلاف الجوي قد ارتفعت بالنسبة إلى كل واحد بالمئة من النمو. وكذلك بالمطلق تتزايد الانبعاثات الغازية بشكل أسرع أي بحوالي ثلاثة بالمئة مقارنة مع حوالي واحد بالمئة في تسعينات القرن الماضي. والسبب في ذلك هو شدة تسارع تزايد الحاجة إلى الطاقة في البلدان الصاعدة الآسيوية التي تغطي في غالبها بواسطة الفحم بسبب الأسعار العالية للنفط والغاز. بحيث أن النتيجة الانفجارية لدراسات الـ GCP تقول إنّ الكرة الأرضية سوف يصيبها مزيد من الاحتباس الحراري (أبكر وأقوى مما هو متوقع).

وهناك سيناريو آخر غير مستبعد أو لا يمكن استبعاده، وهو أن المناخ يمكن أن يتغير بشكل جذري خلال بضع سنوات، وأن ينقلب إلى حالة توازن جديدة.

إن تلك النقطة التي يطلق عليها اسم نقطة التحول (Tipping Point) سوف يتم التوصل إليها مثلاً عندما تبدأ القيعان المتجمدة في الأقاليم القطبية بالذوبان بسرعة،بحيث تفرز خلال فترة وجيزة كميات كبيرة من غاز الميتان الذي يتمتع بتأثير على الاحتباس الحراري أقوى بكثير من تأثير ثاني أكسيد الفحم. علماً بأن المستنقعات وأراضي الخث المتجمدة الواقعة في غرب سيبيريا تختزن ما لا يقل عن سبعين مليار طن من غاز الاحتباس الحراري.

صيادو الأرباح في الرحلة البيئية

إن احتمال عدم التمكن من السيطرة على عواقب التغير المناخي يتزايد مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار عشر الدرجة. ولذلك تسري تلك الصيغة حقيقة وبصورة استثنائية والتي تستخدم كعذر فقط في مجالات سياسية كثيرة أخرى: (لايوجد خيار آخر). إذ يجب أن تنخفض الانبعاثات الغازية بأسرع ما يمكن ولأبعد ما يمكن. وكلمات الشيفرة هي (سريعا) و(فوراً). وهذا يسري قبل كل شيء على الدول الصناعية الكبرى. لأنها المتسبب الأكبر منذ ما يزيد عن قرن من الزمن. فالولايات المتحدة وحدها تصدر في أيامنا هذه ما يعادل ربع انبعاثات ثاني أكسيد الفحم في العالم سنوياً. أما الهند وبالرغم من أن تعداد سكانها يعادل أربع أضعاف سكان الولايات المتحدة فتصدر أربعة بالمئة من الانبعاثات المذكورة. وأما الشعب الصيني الذي يعد بالميارات فقد تجاوز الولايات المتحدة بحسب تقديرات معهد الأبحاث الهولندي MNP[٢٤٦]. إلا أن كل فرد أمريكي يتسبب بسبعة أضعاف الانبعاثات الغازية الضارة مقارنة مع ما يسببه الفرد الصيني، ويتسبب بعشرين ضعفاً مقارنة مع فرد هندي. كما أن الفرد الأوروبي يتسبب بعشرة أضعاف الانبعاثات مقارنة مع الفرد الهندي.

وفي حين أن الأطفال الأمريكيين يستقلون السيارة للوصول إلى المدرسة، ويلبسون الكنزات الصوفية السميكة لأن جهاز التكييف قد ضبط بحيث يعطي برودة زائدة. وفي حين أنه في الآن ذاته في أوروبا قد سرت

الموضة في الشتاء وفي درجات حرارة تحت الصفر أن يتم تناول الطعام والتدخين على شرفات المطاعم في الليل تحت مظلات تدفئة تعمل بالغاز،وفي حين أن جميع الأجهزة الكهربائية الموجودة في المنازل تصدر إشاراتها بالضوء أو بالصوت من أنها مستعدة للتشغيل. نجد أن ما يزيد عن مليارين من البشر يعيشون في أنحاء العالم ليست لديهم حتى الآن إمكانية للحصول على الطاقة الكهربائية ويعتمدون على حرق الأخشاب من أجل الطهي. وأولئك المحرومون بالذات قد أصيبوا بشدة بالغة من عواقب الاحتباس الحراري، وعليهم بالذات أن يتحملوا النتائج الناشئة عن الإسراف في استخدام الطاقة من قبل الأثرياء ومن ضمنهم أيضاً أثرياء بلدانهم. ولذلك تجب مساعدتهم في الحفاظ على مجالاتهم الحيوية وعلى خياراتهم البديلة فيما يتعلق بالطاقة وطرق الزراعة وتطوير اقتصاديات بلدانهم بشكل لا يسمح إلا بالقليل من الانبعاثات الغازية منذ البداية.

وإذا لم يسوّ الظلم المضاعف التاريخي والحالي، فإنه لن يكون هناك سلام على المدى البعيد. يقول سليم الحق أحد مؤلفي تقرير مجلس المناخ للأمم المتحدة IPCC إنّه في (بنغلاديش حيث تغمر مناطق واسعة من البلد بالفيضانات التي يسببها ارتفاع مستوى سطح الماء للأنهار والبحار باستمرار متزايد وربما تبتلع من المياه في المستقبل. فإذا ما استمر الغرب في إنكاره لمسؤوليته، فسوف يأتي يوم يعلن فيه أكثر البلدان فقراً الحرب على الغرب)[٢٤٧].

لذلك فإن التحدي الذي يواجه قبل كل شيء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير الأوروبية OECD يعني نادي الأثرياء هو هائلٌ. ذلك أن عليهم أن ينفقوا مبالغ طائلة من أجل دعم الدول الفقيرة لمساعدتها على التلاؤم مع التغير المناخي. ويتوجب عليهم في بلدانهم أن يخترعوا فن الاقتصاد من جديد بواسطة تقنيات حديثة وثقافات وشخصيات فاعلة وطرق متغيرة للتبادل التجاري. ونادرا ما كان يقال بمثل هذه الكثرة عن الانقلاب،عن ثورة (يجب أن يعمل بالتفكير بها ابتداء من العالم كوبرنيكوس)

وذلك كما يطالب الفيلسوف بيتر سلوترديك Peter Sloterdijk [٢٤٨]. فكما أن الكواكب تدور حول الشمس بحسب ما توصل إليه عالم الفلك كوبرنيكوس في العصر الوسيط، وكانت صورة العالم لديه إنجازا علميا عظيما في زمانه، فإنه يتوجب على التقنيات الحديثة أيضاً أن تدور حول الشمس. ويقول أيضاً باحث البيئة هانس يواخيم شِلنهوبر Hans Joachim Schellnhuber إنّه ينبغي العمل على البدء (بما لا يقل عن ثورة صناعية ثالثة). ونادى حملة جائزة نوبل بالعمل على (نقلة نوعية جديدة أو تحول جديد) الذين دعاهم شِلنهوبر مستشار أنغِلا مركل رئيسة الوزراء الألمانية إلى معهد بوتسدام لأبحاث المناخ المدار من قبله. وقد طالبت تلك النخبة اللامعة من العلماء في بيانها بإيجاد (برنامج عالمي يشبه برنامج أبوللو من أجل استحصال مزيد من الفائدة من الطاقة) يعني من أجل مجهود بالغ التكلفة ويسعى بقوة نحو الهدف ومثير للإعجاب، كما حدث لدى اختراق أمريكا للفضاء والنزول إلى سطح القمر[٢٤٩].

وتتضمن الخبرية الجيدة أن الانتقال أو التحول إلى مجتمع ذي انبعاثات غازية قليلة قد بدأ على الأقل في رؤوس كثير من المواطنين وأصحاب الشركات والسياسيين. فبعد مضي ثلاثين عاماً على أولى التحذيرات التي صدرت عن العلماء أدرك المسؤولون أهمية الأخذ بمشكلة التغير المناخي على محمل الجد. ولم يحدث من قبل إلا عن طريق التشابك العالمي أن مهد الطريق لبوادر جديدة من أجل إيقاف تعاظم مشكلة التغير المناخي المخربة على مستويات سياسية كثيرة وفي فرق اجتماعية متباينة. فالكوارث الطبيعية التي من غير الممكن التنبؤ بأبعادها والتحذيرات الملحة لمجلس المناخ للأمم المتحدة IPCC وللمؤسسات العسكرية تظهر تأثيراً متزايداً. إلى جانب ذلك تضاف أيضاً (الحقيقة المرة أو غير المريحة) التي أشار إليها آل غور Al Gore نائب الرئيس الأمريكي الأسبق الذي حصل شراكة مع مجلس المناخ للأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٧. فقد أدت توثيقات غور في الولايات المتحدة بخاصة إلى إحداث انقلاب مدهش في الوعي لدى الجماهير.

واستناداً إلى استطلاعات الرأي فقد أصبح يرى ٨٣ بالمئة من الأمريكان بأن التغير المناخي هو مشكلة أساسية. وأبدى ٧٠ بالمئة منهم استعداده أن يغير سلوكه اليومي من أجل إيقافه(٢٥٠). بحيث أخذت السيارات التي تعمل بواسطة الكهرباء طريقها إلى الاستعمال، وتكتب كبريات المجلات في موضوعاتها الرئيسية عن الأبطال الخضر وعن التقنيات التي تحافظ على البيئة. وجعلت مئات من الشركات ومدن كبيرة وتجمعات سكانية من واجباتها التخفيض الشديد للانبعاثات الغازية الصادرة عنها. حتى إن قانوناً من أجل حماية البيئة قد وجد الدعم من قبل من كانوا فيما مضى متشككين بما يتعلق بحماية البيئة من أمثال النائب الجمهوري جون ورنر John Warner أو السينانور ماكس بوكس Max Baucus الذي يمثل مصالح ولاية مونتانا التي تنتج الفحم الحجري.

إلا أن نيكلاس ستيرن Nicholas Stern عالم الاقتصاد هو الذي على ما يظن كان له النصيب الأكبر في التغيير العالمي لطريقة التفكير فيما يتعلق بالمناخ في مجالات السياسة والاقتصاد. إذ قام المذكور رئيس الاقتصاديين الأسبق لدى البنك الدولي والذي يشغل الآن منصب بروفسور في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية بتكليف من الحكومة البريطانية بتحليل الجوانب الاقتصادية للاحتباس الحراري،ووضع في خريف عام ٢٠٠٦ تقريراً مفصلاً عن ذلك(٢٥١). أما كيف أن التغير المناخي قادر الآن على إهلاك استثمارات وإيصال شركات ومؤسسات صناعية وغيرها إلى الخراب،فيتجلى ذلك ومنذ سنوات في تذبذب مردودات الإنتاج الزراعي، أو انعدام الدخل المالي في المناطق الشتوية لرياضة التزلج على الثلج في جبال الألب. حيث يتوجب بسبب عدم تساقط الثلوج إيقاف المصاعد عن العمل في كثير من الأحيان، والتي يستخدمها هواة التزلج على الثلج. فالإعصار المسمى كاترينا قد جعل الأرباح تنخفض لدى ما يقارب نصف الشركات المئة الكبرى الأمريكية. أما البنك الألماني Deutsche Bank فقد

وضع ببرودة النقاط على الحروف في تقريره التالي: إن الكوارث الطبيعية تتسبب بموت غالبية الضحايا (بحسب التقديرات في بلدان مثل الهند وبنغلاديش وجنوب أمريكا ووسطها)، إلا أن أكبر الخسائر الاقتصادية سوف تنشأ في العالم المتقدم (٢٥٢).

وقد شبه نيكلاس ستيرن الخراب الذي يحدثه التغير المناخي بأسلوب ملفت للنظر بالخراب الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى والثانية، وكذلك أزمة الاقتصاد العالمي في القرن الماضي. وقد بيّن أنَّ تسوية الأضرار التي يمكن أن تقع على الاقتصاد العالمي بسبب العواصف والفيضانات وسنوات القحط سوف تكلفه سنوياً تكلفة أعلى بـــ ٥ إلى٢٠ مرة مما يتوجب عليه إنفاقه من أجل منع حدوث تلك الأضرار عن طريق (التصرف الحازم والمبكر). ويقدر تقرير خبرته التكاليف اللازمة لدعم مجهود إنقاص الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بحوالي واحد بالمئة من الطاقة الاقتصادية العالمية سنوياً حتى عام ٢٠٥٠. ويقول ستيرن إنَّ ذلك يشكل (مستوى لا يستهان به إلا أنه بالإمكان تحمله). وبالرغم من قتامة الصورة فيما يتعلق بالمناخ، إلا أنه يتنبأ في الآن نفسه بفرص جديدة . إذ يقول:لو أن انبعاث ثاني أكسيد الفحم وضعت له رسوم ، ونتيجة لذلك توسعت الأسواق لصالح بضائع وخدمات مقتصدة وذات كميات فحم ضئيلة،عند ذلك سوف تنفتح أيضاً إمكانيات جديدة لأعمال أو صفقات تجارية وصناعية (نظيفة).

وهكذا ترجم تقرير سترن الوعود المسبقة لحداثة بيئية في الوقت المناسب إلى لغة أخرى، ألا وهي الإدراك المسيطر مسبقا فيما يتعلق بالاقتصاد. تلك الحداثة التي من أجل رسم معالمها شوهت سمعة كثير من خبراء البيئة لمدة طويلة بأنهم واهمون. وقد استطاع الحكيم الاقتصادي البريطاني الذي تناقش أفكاره في الأقسام الاقتصادية لجميع وسائل الإعلام أن يوجد مصداقية للضرورة الماسة لذلك الموضوع لدى مديري الأعمال

والسياسيين أيضاً، وأن يعطي في الآن ذاته لصورة مرعبة تصيب بالشلل بعداً متفائلاً للتصرف والعمل. ذلك البعد الذي هو مبالغ به بحسب آراء بعض الناقدين. ولاسيما وأن زملاء أمريكيين قد عارضوا سترن من أنه قدر تكاليف الاستثمارات الضرورية من أجل حماية المناخ تقديراً منخفضاً جداً. وبحسب ما يرون فإنه حتى ثلاثة بالمئة من إجمالي الناتج الاجتماعي العالمي هي أكثر واقعية. إلا أن فرضية ستيرن الأساسية (بأنه بالإمكان تمويل الوقاية، وهذا شيء مُجدٍ) لم تستطع الطبقة الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة لدى أمم الرفاه الاقتصادي أن تتجاهلها، وذلك بعد أن عملت غالبية النخب بالذات ولأمد طويل على التصدي لعملية تغيير البناء البيئي.

ولذلك فقد حدث انقلاب صغير لدى انعقاد الندوة الاقتصادية العالمية السنوية لعمالقة الاقتصاد في دافوس بسويسرة عام ٢٠٠٧، حيث توجب على المشاركين أن يصوتوا في الجلسة الافتتاحية من أجل اختيار المواضيع التي يريدون مناقشتها خلال المؤتمر. وفجأة أصر متكلم بعد الآخر بأن يدرج التغير المناخي في قائمة الموضوعات المطروحة، على الرغم أن منظمي الندوة لم يلحظوا موضوع المناخ لدى توجيه دعواتهم. وشعر مراسل صحيفة فايننشال تايمز التي تصدر باللغة الألمانية في وسط الاتحاد العالمي لأقوى قياديي الاقتصاد بأن ذلك يذكره بجمعية عامة طلابية ذات قاعدة ديموقراطية(٢٥٣). وقد تمت الموافقة على الطلب المذكور. وبالطبع فإنه أثناء المناقشات كانت هناك أصوات أخرى مثل برابيك ليتماتِه Brabeck – Letmathe مدير الأعمال لدى شركة نستله Nestle الذي عاب سيناريوهات زوال العالم المبالغ بها. إلا أن مجموعة عمل عبرت عن حالة الانطلاق التي تضمنها تقرير ستيرن تحت شعار (دعونا نحصل على المال عن طريق العمل من أجل البيئة).

إن المال هو هدف قوي، إذ يمكن عن طريق تغير المناخ جني الكثير منه. وهناك كثير مما يشير بأن في ذلك أملاً كبيراً جداً في أن يتحقق

الانقلاب. لأنه بالتوازي مع ما يدعو إليه ستيرن فقد كرست أيضاً أقوى المهن الاقتصادية أكبر الاهتمام حديثا لموضوع الاحتباس الحراري، ألا وهي الصناعة المالية. وفي حين أن مديري الأعمال والتجار العاملين لديها والذين عن طريق لهاثهم وراء صيد الأرباح في أسواق المال في جميع أنحاء العالم يسببون عدم الاستقرار، فإن اللاعبين ذاتهم يعدون على جبهة المناخ من العنيدين الساعين من أجل التغيير البيئي السريع. لاسيمّا أن نجاحهم مرتبط أيضاً وبالدرجة الأولى بالتنبؤ الصحيح للتطورات المستقبلية لقيم الشركات والاستثمارات. إلا أن تلك النبوءة سوف تتزايد صعوبتها مع التغير المناخي. ولا تخضع الكوارث المهددة للتقدير الحسابي فقط، الذي هو أكثر صعوبة فيما يتعلق بردود الفعل السياسية المحتملة،وبالتالي فإن ذلك يسري على الشروط المؤطرة لكل نوع من الصفقات. ولذا فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يؤيد موجهو التيارات المالية العالمية التصرف السريع حتى يتمكنوا من (تقويم) التغيرات التي لا يمكن تجنبها على أي حال.

وقد بدأ هذا التفكير المغاير أولا لدى الشركات التي تؤمن شركات التأمين فقط مثل شركة سويس ريSwiss Re أو شركة مونشنر روك Muenchner Rueck لأنهم كانوا من أوائل الذين توجب عليهم أن يتأقلموا مع المخاطر التي يكاد لا يمكن تقديرها مسبقا. ولذلك فإن مصاريفهم من أجل تسوية الأضرار وما يقابلها من الاشتراكات التي تدفع من قبل الزبائن تتصاعد منذ سنوات بشكل مستمر. وفي هذا السياق فإن بول كليمنتس هانت Paul Clements-Hunt المدير الإداري لما يسمى بالمبادرة المالية لبرنامج البيئة للأمم المتحدة UNEP قد توصل إلى أن التقديرات التي أجريت عام ٢٠٠٣ لما يتعلق بالخسائر التي سوف تنجم عن التغير المناخي قد تبلغ ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، إلا أنها لم تعد صحيحة في عام ٢٠٠٥ لأن المبلغ المقدر قد ارتفع. إذ بلغت تكاليف أضرار العواصف وحدها في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على طول الساحل الأمريكي التي تكبدتها شركات التأمين مبلغاً هائلاً يقارب ٦٠ مليار دولار.

علماً أنَّ حوالي ثلثي سكان العالم يعيشون بالقرب من الشواطئ، حيث لا توجد هناك تجمعات سكنية فقط وإنما أيضاً الموانئ والمنشآت اللازمة للبنية التحتية والمواصلات والصناعة والإمدادات والسياحة بصورة كثيفة جداً ومعرضة للأخطار بشكل كبير. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن أنظمة التأمين والرسوم اللازمة من أجل التأمين تخضع للتغييرات وللنقض. وتجري متابعة التفكير أيضاً حول إمكانية نقل أقسام من تمويل الأخطار والأضرار إلى أسواق المال، بحيث يستفاد منها لتحقيق الأرباح عن طريق المضاربات. ولهذا فقد تم تطوير الوسائل المختلفة من أجل جلب مستثمرين عالميين. فمثلاً يمكن تحقيق الأرباح عن طريق الحصول على مشتقات الكوارث والطقس في حال عدم حصول كارثة. وتلك هي (إمكانيات جديدة مثيرة) في نظر المرشدين الذين يعملون في البنوك ويقومون بتقديم المساعدة لزبائنهم من أجل التوصل إلى أفضل الوسائل للاستثمار.

وكذلك فإن شركات التأمين قد اكتشفت أن لها مصلحة كبيرة فيما يتعلق بحماية المناخ، خاصة وأن دورها يتمثل في كونها مؤسسات استثمارية. ولهذا فإنها بالاشتراك مع صناديق التقاعد وصناديق العقارات تندفع بصورة متزايدة من أجل الحصول على المزيد من المعلومات عن الأخطار التي تهدد استثماراتها بسبب التغير المناخي. لأن خطراً متزايداً لعاصفة أو فيضان في موقع شركة أو محطة لتوليد الكهرباء يمكن بالتالي أن يؤدي بشكل درامي إلى تغيير تقييم رأس مال الاستثمار الموظف في الشركة. وكذلك عندما يتعلق الأمر بعقار ما، فإنه من الممكن أن يتسبب نظام تدفئة قديم أو عزل سيء للحرارة في إنقاص تقدير قيمة العقار. وهذان عاملان يزيدان من النفقات على البناء لدى تصاعد أسعار الطاقة. وهناك صناعة متكاملة تتألف من مستشارين في مجال الاستثمارات ومحللين ماليين تعرف دقائق الأمور التي تتعلق بالأبنية والمنشآت بشكل جيد وتقوم بتقديم تقارير تتنبأ بما يمكن أن تكون عليه الأوضاع مستقبلا، وتأخذ بالحسبان

ببداهة متزايدة مثل تلك العوامل لدى تقدير قيم منشآت هامة. ومثل هذه الطريقة التي تتسم بالشفافية الجريئة تغير بازدياد أسلوب التفكير الذي يعتمده القائمون على الأعمال في الشركات. إذ إنّه عندما لا تفعل شركاتهم شيئاً من أجل الحد من الاستهلاك المرتفع للطاقة وللموارد الطبيعية، ولا تتخذ موقفاً فيما يتعلق بالانبعاث الغازي فإن ذلك يسبب ضررا لسمعتها. لهذا نجد أن الممولين الكبار يوجهون الاقتصاد شيئاً فشيئاً نحو مزيد من حماية المناخ عن طريق أسئلتهم غير المريحة.

ففي عام ٢٠٠٠ أطلقت مجموعة من ٣١٤ مستثمراً أكبر عملية في هذا الاتجاه تستند إلى استثمارات تقدر بـــ٤١ بليون دولار من جميع أنحاء العالم وتحمل اسم المبادرة من أجل استعلام مادة الكربون(٢٥٤) Carbon Disclosure Project (DCP). ويظهر تقريرها السنوي الذي يحلل على أساس استطلاع أجري لدى ٢٤٠٠ شركة عملاقة عالمية مدرجة في البورصة، الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري والبوادر المتخذة من أجل حماية المناخ من قبل مهن مختلفة،ويقارن قبل كل شيء تصرفات أكثر ٥٠٠ من اللاعبين. ومن لا يعيد إرسال استمارته التي يجب عليه أن يجيب على الأسئلة الواردة فيها وهذا ما يفعله كثيرون، فإنه تقريباً يجعل من نفسه مشتبها به. وفيما يتعلق بشدة المعايير أو التقييم للتقنيات لدى CDP فيمكن أن يكون ذلك مدعاة للنقاش. إلا أنه على أية حال فإن هذا النوع من تقديم المعلومات إلى عموم المجتمع بلا تحفظ يسبب ضغطا سياسيا فيما يتعلق بالمناخ. ولهذا فإن حماة البيئة ينظرون باندهاش إلى حلفائهم الجدد.

ومما يغري الصناعة المالية قبل كل شيء هو السوق العالمي الذي يزداد اتساعاً بسرعة هائلة فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة المختصة بحماية البيئة والمناخ. إذ تقدر دراسة نموه بما يعادل٨ بالمئة سنوياً (٢٥٥). وسوف تبلغ قيمة المبيعات المتعلقة بالتقنيات ذات الجدوى وحدها ١٠٠٠ مليار يورو في عام ٢٠٣٠. ولذلك تهلل المجلات المتخصصة، ويقوم البنك الألماني

Deutsche Bank أيضاً في أحسن مزاج بالدعاية لدى زبائنه عن طريق رفع شعار (البعض يحبونه ساخناً)[٢٥٦] على الرغم من الأخطار المناخية. حتى أن التكيف مع التغير المناخي قد أصبح عملاً تجارياً رابحاً، إذ ينصح مثلاً بالدخول في شراكة مع شركات تقوم ببناء سدود جديدة وقوائم الطلب عليها مملوءة وأسهمها ذات مستقبل واعد. وتمول المؤسسات الجديدة المنتجة لأجهزة التكييف أيضاً تقنيات إعادة تصنيع المواد من أجل استعمالات جديدة، ومواد ذكية قليلة الاستهلاك، وخيارات مواد تتولد منها الطاقة. وعلى ما يبدو فإن عالم المال يولي ثقة أكبر لقوة الرياح والشمس أكثر من أي سياسي مختص بموضوع الطاقة. وهذا أمر لا يثير الدهشة بالنظر إلى نسبة النمو التي تصل سنوياً إلى ٣٠ بالمئة والتي أدت إلى زيادة كبيرة جداً في ارتفاع أسعار أسهم شركات مثل سولار ورلد Solar World وفيرست سولار First Solar والطلب على أجهزة فوتوفولتايك كبير، بحيث أنه الآن (يتوجب توريد مصانع جاهزة) كما جاء في إحدى الصحف المختصة بتلك المهنة. وفي هذا السياق يقول الفيلسوف بيتر سلوترديك (نتيجة لذلك التطور يعني تغيير وجهة رأس المال يساعد على التوصل إلى الأمل، وعندما يكون المال ذكيا فإن منابع الطاقة الجديدة سوف تتدفق).

الفصل السادس

الرحيل إلى المجال البيئي

معركة الدفاع لصناعات الطاقة القديمة، والتكيف البيئي للرأسمالية

عندما أطلق ألويس فوبِّن Aloys Wobben العمل في شركته إينركون Enercon كانت البداية متواضعة. إذ لم يكن يملك إلا حظيرة بسيطة لا تزيد مساحتها عن حوالي ٥٠متراً مربعاً بالإضافة إلى فكرة. فقد أراد المهندس المذكور المختص بتقنية الكهرباء الذي كان قد بلغ من العمر ٣٢سنة أن يصمم مولدات كهرباء تعمل بواسطة الرياح وتنتج طاقة كهربائية بأسعار متهاودة. فأقام أول نموذج لتلك المولدات في حديقة منزله، وأول ما تقاضاه من المال حصل عليه عن طريق صنع محركات كهربائية بسيطة. وكان أول من اشتغل معه سكرتيرة كانت تعمل على أساس دوام جزئي لبضعة ساعات في اليوم أو الأسبوع. لقد كان ذلك في عام١٩٨٤. وبعد مضي ٢٤عاماً أصبح الرجل المتواضع (الذي كان يبذل الجهد من أجل اختراع أو إيجاد أشياء مفيدة) رئيساً ومالكاً لشركة عالمية عملاقة ذات دخل إجمالي سنوي يبلغ مليارا ونصف مليار يورو، وحوالي ١٠٠٠٠ موظف وعامل، ومراكز إنتاج في مدينتي أوريش Aurich وماغدبورغ Magdeburg الألمانيتين وفي البرازيل والهند وتركيا. وبلغت طاقة أول آلة صنعها ٥٥ كيلو واط وارتفاعها ٢٠ مترا فقط. أما أحدث نموذج فيبلغ طول أجنحته ٦٣مترا تدور فوق برج يرتفع إلى ١٣٥مترا. وينتج المولد في النموذج المذكور في اليوم الواحد ما

كان ينتجه أول نموذج خلال عام ونصف العام من التيار الكهربائي الذي يغطي بالكامل حاجة ٥٠٠٠ وحدة سكنية. وقد باع فوبِّن ومساعدوه حتى عام ٢٠٠٧ ما يزيد عن ١٠٠٠٠ منشأة في جميع أنحاء العالم. ويستطيع الرجل الموهوب ورجل الأعمال المتحدر من منطقة أوستفريزلاند Ostfriesland في شمال غرب ألمانيا أن يعد نفسه بثروته التي بلغت ٥ مليارات يورو واحدا من أكثر الألمان ثراء وعددهم ٢٥.

إن مثل هذه القصص في عصر الخوف المناخي تشيع أملاً كبيراً. إن فوبِّن هو رائد. وقد تبعه الكثيرون منذ أمد. وسيان إن كان في كاليفورنيا أو اليابان أو الهند أو الصين، فإنه على مدى العالم تحدث طفرة لدى الصناعات المنتجة لتقنيات طاقية جديدة في الجانب المغاير للفحم والنفط والذرة. والتي يمكن مقارنتها بالانتصار الذي أحرزته تقنية الحاسوب. وفي عام ٢٠٠٧ بلغت مبيعات حرفة صناعة الأجهزة المنتجة للطاقة الكهربائية التي تعمل بواسطة الرياح حوالي ١٨مليار يورو في جميع أنحاء العالم،وتتبعها مبيعات صناعة الأجهزة المنتجة للطاقة الكهربائية بواسطة أشعة الشمس فوتوفولتايك Photo-Voltaik بما يعادل ١٠مليارات يورو. ويتوقع خبراء تلك الصناعات ارتفاع الطلب على الأجهزة المذكورة إلى ثلاث مرات خلال عشر سنوات. ولا يمكن التكهن بنهاية لذلك الارتفاع،لأنه من المؤكد بأنه سوف لا يكون هناك شيء أسرع من التعطش إلى منابع طاقة نظيفة، والتي بدونها لا يمكن التخلص من مأزق المناخ.

وقد برهن رجلان بصورة خاصة على أن ذلك الأمل ليس وهما، فكان لهما شرف الحصول على جائزة نوبل الاختيارية. وهما المهندس الأمريكي أموري لوفينس Amory Lovins الذي كان من أوائل الذين عرفوا كيف أن زيادة الجدوى لدى استخدام الطاقة لها قدرة هائلة. أما الآخر فكان السياسي الألماني هيرمان شير Hermann Scheer النائب في البرلمان الألماني ورئيس ومؤسس جمعية يوروسولار Eurosolar الذي مهد الطريق من أجل التوسع في استخدام الطاقات المتجددة بمنتهى الجلد(٢٥٧). وقد وحد الاثنان انتقادهما

المشترك لسياسة المناخ والطاقة التي توحي بانطباع خاطئ بسبب تشبثها بما تتوقعة من نفقات باهظة يجب أن تصرف لدى القيام بعملية التغيير. ويرى شير أن التحول الطاقي لا يعني (تحمل الأعباء، وإنما التحرر من ضغوطات الطاقة الأحفورية. ويشير إلى أنظمة نقل تلك الطاقة المعرضة للأذى وللتبعية الاقتصادية والسياسية من قبل أنظمة مشكوك بها).

ويقول لوفينس أيضاً بأن (حلول مشاكل المناخ ليست غالية بل هي مربحة) إذ إستطاع في مؤسسته العلمية المسماة روكي ماونتين Rocky Mountain الواقعة في الولاية الجبلية الأمريكية كولورادو أن يطور إلى جانب أشياء أخرى سيارة Hypercar بسعة ليترين. كما أدى استشارات إلى القائمين على الأعمال لدى شركات بدءا بشركة بوينغ Boeing إلى وال مارت Wal-Mart تتعلق في كيفية تخفيض الطاقة المستخدمة في الشاحنات والطائرات إلى الثلث أو أقل من ذلك عن طريق بناء خفيف بواسطة ألياف الفحم، وتصميمات محسنة تتعلق بمقاومة الهواء Aerodynamik للمركبات، وصنع محركات وإطارات سيارات أكثر جودة. ويعد لوفينس بأن (النفقات الإضافية من أجل تلك التحسينات تسترد دائماً خلال عام أو عامين تقريبا).

وبهذا يمثل شير ولوفينس المبدئين الأساسيين من أجل إعادة بناء البيئة التي بدونها سوف لايعود البقاء على الحياة للبشرية ممكنا على المدى البعيد. لهذا فإن إجمالي الطاقة المستهلكة يجب أن يخفض بشكل جذري بواسطة التقنيات ذات الجدوى. وإذا كانت هناك حاجات إضافية، فبالإمكان بل يجب تغطيتها عن طريق منابع الطاقة المتجددة.

حقاً إن ذلك ممكن،بل كان بالمستطاع مشاهدته في خريف عام ٢٠٠٧ هناك إذ كانت تقابل وجهات النظر تلك حتى أمد قريب على أنها ضرب من لا عقلانية ساذجة، في مدينة واشنطن وعلى مقربة من البرلمان الأمريكي. فقد كان الناس ينتظرون بصبر في صف طويل، من أجل أن يطلعوا على بناء يعتبر شيئاً غريباً في البلد الذي هو بطل العالم في إطلاق الانبعاثات الغازية. ذلك البناء المسطح ذي الطابق الأرضي الواحد ولا يلاصقه مبنى آخر

Bungalow الذي هو في الآن ذاته محطة توليد كهرباء. بناءٌ لا يحتاج إلى تزويده بالطاقة،لكنه ينتج بذاته بواسطة تقنية ذكية فائضاً من الطاقة[٢٥٨]. وقام وزير الطاقة الأمريكي وهيئة التحكيم للمنافسة الدولية لهندسة العمارة التي تحمل اسم سولار ديكاتلون Solar Decathlon بإعطاء الجائزة الأولى للمشروع ومكنوا من عرضه في قلب العاصمة الأمريكية. ذلك المنزل الذي كان بعض الزوار يقترب منه وهو مرتاب، مجهز بمواد جديدة تساعد على العزل الحراري بشكل جيد، وعندما يصبح الطقس حاراً في الصيف، فإن الواجهة المكونة من صفائح رقيقة من خشب البلوط تساعد على التظليل، أما الخلايا الشمسية الزرقاء فهي ليست مركبة فقط على سطح البناء، ولكن أيضاً على قسم من الجدران الخارجية وبواسطة هذه الوسيلة (فوتوفولتايك) تتجمع كمية كبيرة من التيار الكهربائي، لا يمكنها أن تزود مضخة حرارية فحسب من أجل الحصول على التدفئة والماء الساخن،وإنما يمكنها أيضاً أن تزود إضافة إلى ذلك سيارة تعمل بالتيار الكهربائي.

والبيت المذكور يوحي من الخارج بأناقة يابانية ومن الداخل براحة متميزة. وبذلك يعرض البناء في الآن ذاته بأن العمارة البيئية لم تعد منذ أمد ذات مظهر فني رخيص أو ذات مظهر تقني بارد، ولكن باستطاعتها أن تكون جميلة أيضاً. ولم يصمم البناء من قبل مهندسي عمارة لامعين، ولكن من قبل مجموعة من طلاب الجامعة التقنية في مدينة دارمشتات Darmstadt الألمانية. إن مثل تلك البيوت المسماة (البيوت السلبية) توجد أيضاً منذ أمد بيوتاً جاهزة ذات أسعار متهاودة في متناول أي إنسان. وفي الحقيقة فإنه يجب تسميتها (البيوت الإيجابية النشطة) لأنها لا تحمي ذاتها فقط من الرياح والبرد وتقتصد الطاقة عن طريق استغلال ماهر لأشعة الشمس،ولكن لأنها إضافة إلى ذلك تنتج بذاتها مما حولها من البيئة الدفء والبرودة والضوء والتيار الكهربائي.

ولا يقتصر التقدم على الأبنية السكنية الحديثة، بل إن الأبنية القديمة التي تفقد ما يقارب تسعين بالمئة من طاقة التدفئة إلى محيطها البارد يمكن أن تتحول إلى مساكن مشابهة فيما يتعلق بجدوى الطاقة. خاصة وأن مواد العزل

الحراري الفراغية الحديثة جداً تجعل ذلك ممكناً. وهناك مزيد من تلك الأشياء التي أصبحت واقعاً أو أنها سوف تغدو قابلة للاستخدام في المستقبل القريب مثل (الجزء الهام الموصول بالخلايا الشمسية) ذي المفعول المضاعف الذي بإمكانه أن يستغل ضوء الشمس والأشعة تحت الحمراء الموجودة في أشعة الشمس، وبذلك تصبح الاستفادة من الطاقة الشمسية أكثر جدوى وأقل تكلفة. أو مثل الخلايا التي تجمع أشعة الشمس التي تستخدم من أجل الحصول على الماء الساخن والتي عن طريق تعديلها إلى ما يشبه المرايا تستطيع أن تحصل على مزيد من الطاقة من أشعة الشمس. أو ما يسمى المواد ذات التغير الطوري Phase chang materials التي تستطيع بحسب حالة مجموعة الأجهزة المستخدمة أن تختزن الحرارة في واجهة البناء صيفاً وتصدرها في فصل الشتاء. أو زجاج نوافذ ذكي ينظم دخول أشعة الضوء بحيث تصبح الستائر المعدنية غير ضرورية. وكلاهما يقتصد الطاقة لدى أجهزة التدفئة أو التكييف.

وتوجد سيارات ذات تجهيزات خاصة تسمى سيارات هيبريد تستخدم من أجل تخزين التيار لدى إيقافها في المرآب، وبذلك يمكن أن يستفاد من الطاقة التي تنتج لدى استعمال السيارة من أجل تزويد الدار بها[٢٥٩]. كما أنه توجد سيارات كهربائية تشحن بطارياتها من التيار المستحصل عليه من أشعة الشمس أو من محطات توليد الطاقة التي تعمل بواسطة الرياح. حتى إنَّ شركة سولار ورلد تشترك في سباق السيارات بسيارات تعمل بالطاقة الشمسية. ويسعى سياسيون أستراليون من أجل إنشاء ما يسمى بمزارع الطاقة الشمسية في المناطق الساحلية المبتلاة بالقحط، وذلك من أجل الحصول على الطاقة التي بواسطتها يمكن تحلية ماء البحر لاستخدامه في سقاية الحقول العطشى. حتى أن الملاحة البحرية اكتشفت حديثاً الطاقات المتجددة. إذ تقوم شركة سكاي سيلز Sky Sails التي يملكها المخترع الألماني شتيفان فراغهِ Stephan Wrage باختبار شراع جرار كبير يثبت في مقدمة سفن الشحن، وبذلك يمكن توفير ١٠ إلى ٥٠ بالمئة من تكاليف الوقود وتخفيض كمية الإنبعاثات الغازية اعتمادا على ما يمكن استغلاله من الرياح.

وعليه فإنه لا تنتظر نهاية لسلسلة الإبداعات في المخترعات، إذ يعمل ماهرون من نوعية فوبِّن في مجال رفع درجة الفاعلية لمنشآت تعمل بالغاز المستحصل من النبات، أو في مجال التوصل إلى تقنيات لتخزين التيار الكهربائي المستحصل من الرياح ومن الشمس، وفي مجال الأجهزة الإلكترونية التي تحصل على طاقتها من الخلايا الشمسية مستقلة عن شبكة التيار الكهربائي، أو (تحصدها) بواسطة مولدات صغيرة جداً تنتج عن اهتزازات أو حرارة متواجدة في محيطها. فعلى سبيل المثال يوجد في مدينة روتردام الهولندية أول (ناد للرقص ذو فاعلية متواصلة) حيث يتم تشغيل مولد للتيار الكهربائي بواسطة الاهتزازات التي تحدثها أجسام الأشخاص الذين يرقصون. ويقوم باحثون بدءا من الإقليم الألماني بادين فورتيمبرغ Baden Wuertemberg حتى ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة بإجراء تجارب على خلايا شمسية يمكن أخذها من بكرة. وهكذا فإن قائمة مشروعات كهذه يمكن أن تطول كثيراً.

ولا تتواجد الطليعة العلمية التي تشتغل في مجال الأبحاث واستخدام الإمكانيات الجديدة في مراكز التقنيات العالية الأوروبية والأمريكية فقط،ولكن أيضاً هناك حيث لا يتوقعها أحد وذلك في بؤرة عصر المستحاثات في شبه الجزيرة العربية. حيث قام سمو الشيخ محمد بن رشيد آل مكتوم حاكم دبي بإصدار تعليمات مشددة (خضراء) فيما يتعلق بأعمال البناء،وذلك من أجل الاقتصاد في استعمال الماء والطاقة وأيضاً في التكاليف[٢٦٠]. أما في عاصمة اتحاد الإمارات العربية المجاورة أبو ظبي فيجري العمل إضافة إلى ذلك على إنشاء مركز أبحاث ضخم فيما يتعلق بالطاقات المتجددة[٢٦١]. ولا يريد سادة منابع النفط مستقبلاً تصدير المادة التي أدت إلى تطوير عصر الصناعة الذي يسير نحو نهايته فقط، ولكن أيضاً تصدير تقنيات جديدة تناسب متطلبات المستقبل. عدا ذلك فقد تم التخطيط لبناء مدينة بيئية مثالية خالية من السيارات وثاني أكسيد الفحم ولا يكون فيها قمامة. وكل شيء تعاد الاستفادة منه بما في ذلك الماء الذي يعاد ضخه بعد تنقيته والاستفادة منه في سقاية المزارع والحدائق.

السنوات الضائعة الخمسة عشر

إذاً ومنذ أمد طويل أصبحت التقنيات جاهزة من أجل المجال البيئي. كما أنه أصبح بالإمكان استنفار رأس المال بالكمية الكافية وذلك كما تظهر الإشارات من قبل مهنة المال. ولكن هل يمكن أن يتم أيضاً استحضار كليهما من أجل العمل في آن واحد؟. ذلك أن جاهزية تقديم التدفئة والتيار الكهربائي وطاقات النقل والمواد الغذائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنى التحتية للقوى الاقتصادية والسياسية في كل مجتمع. ومن أجل الحد من التغيرات المناخية أيضاً فإن ذلك يستوجب التخلي عن تقنيات صناعية مجربة منذ أجيال، وأن يعاد تكوين البنى لمهن بكاملها. وذلك يتطلب توجيه تدفق الأموال الموجودة تحت التصرف بمبالغ تصل إلى بلايين اليوروات. وتلك هي أصعب مهمة سياسية يمكن التفكير بها. وحتى لو أن تبدل البنية الضروري أمكن التغلب عليه من دون خسائر للاقتصاد الوطني، فإنه سوف ينتج عنه خاسرون ورابحون، وذلك كما يبرهن عليه تقرير ستيرن ودراسات كثيرة أخرى.

وعما إذا حصلت تدفئة المنازل الجديدة بواسطة الطاقة الشمسية أو مضخات حرارية، أو عما إذا كانت هناك ضرورة لمرجل حراري يحرق الغاز أو المازوت الذي يجلب عبر آلاف الكيلومترات، فإن ذلك ليس مشكلة فن الهندسة، لكنه يشكل أحد الشروط المؤطرة المفروضة من قبل الدولة، والقرار حول ذلك تتخذها السياسة وحدها، ولدى حساب تكاليف الأضرار الناجمة عن انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مضافاً إليها الرسوم المفروضة على كميات الانبعاثات الغازية، عندئذ لا يعود الفحم أو النفط أو الغاز قادرا على المنافسة. وفي هذه الحالة سوف يستفيد مصنعو المنشآت المنتجة للطاقة التي لا تضر البيئة وكذلك صناعة البناء. وعلى العكس من ذلك عندما يكون استخدام الغلاف الجوي مستودعاً لانبعاث الغازات مجانياً، عند ذلك تحصل بلدان المواد الأولية على الأرباح وتشاركها فيها شركات الطاقة العملاقة المتحالفة معها والتي تدير عادة شبكات التوزيع. ولذلك فإنه يتوجب حتماً على كل حكومة تهتم بصورة جدية بحماية المناخ أن تكون مستعدة للتورط في صراعات قوة مضنية.

فلقد سبق أن فشلت السياسة المناخية بسبب ذلك. لكنَّ إحداث الانقلاب في مجال البيئة والمناخ يشكل ضرورة قصوى، فقد كان ذلك واضحاً قبل عشرين عاماً. ففي عام ١٩٨٧ مثلاً شكلَّ البرلمان الألماني لجنة تقصي حقائق كانت تحمل اسم (الاحتياط من أجل حماية الغلاف الجوي للأرض) وورد في تعليل تشكيلها في ذلك الحين وجود (الاشتباه المستند إلى أسباب أنه خلال المئة سنة القادمة سوف ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ثلاثة درجات مئوية)(٢٦٢). وبعد مضي خمس سنوات عدّت المشكلة أيضاً على أنه قد تم التعرف عليها عالمياً. وفي عام ١٩٩٢ اجتمع في ريودوجانيرو (البرازيل) رؤساء دول وحكومات ١١٦ بلداً في أكبر مؤتمر للأمم المتحدة جرى حتى ذلك الحين في كل الأزمنة ووقعوا على وثيقة (إطار اتفاق للأمم المتحدة حول تغيرات المناخ). وقد حذرت هذه الوثيقة أيضاً من (خلل خطير تسببه البشرية لنظام المناخ) يعني أن تحصل التغيرات المناخية على أيدي البشر. حتى إن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج بوش الأب قد قام بالتوقيع على تلك الوثيقة. وعلى الرغم من ذلك فقد توجب على الـــ ٢٥٠٠ عالم المنتمين إلى مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة أن يكافحوا مرة ثانية بعد مضي خمسة عشر عاماً من أجل أن يثبتوا كتابيا وبصورة رسمية الحقيقة نفسها في تقريرهم الختامي. وعلى الرغم من التوصل المبكر إلى تلك المعرفة لم تقدم إلا دول قليلة على اتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخفيض انبعاثاتها الغازية مثل الدنمارك وألمانيا وبريطانيا.

وبهذا فقد فقدت حماية البيئة خمسة عشر سنة ثمينة وذلك لسبب بسيط جداً وهو أن نتائج أبحاث علم المناخ كانت تهدد الصفقات العالمية لصناعة النفط والفحم والسيارات وبصورة خاصة الأمريكية منها. ولذلك فقد صب كبار مديري أعمال تلك الشركات كل ما لديهم من قوة لإحباط كل سياسة تحاول أن تحتاط من أجل تخفيض استهلاك المواد الأولية. وقد يوحي ذلك بأن ما حدث كانت تقف وراءه نظرية المؤامرة، إلا أن ذلك موثق توثيقاً شاملاً(٢٦٣). وكانت الوسائل الأساسية لذلك التخريب هي ذاتها التي حمت بها نفسها صناعة التبغ ضد تدخل السياسة لعشرات السنين. وتمثلت في استخدام

معلومات مضللة ودراسات ذات مظهر علمي. إذ ظهر على الملأ أناس من الدرجة الثانية ادعوا أنهم علماء في المناخ، وعمدوا إلى نفي حدوث التغير المناخي عن طريق إيضاحات عارية عن الصحة وذلك اعتمادا على مهمات سرية كانوا يكلفون بها من قبل معاهد بحث مقربة من صناعة التبغ.

أما ما يسمى الائتلاف العالمي للمناخ Global Climate Coalition (GCC) فهي مجموعة دعائية تابعة لصناعة النفط تحاول التخفي على أساس أنها بادرة من أجل الحفاظ على البيئة. فقد شكت في جلسات استماع برلمانية وعن طريق الإعلانات بأنه هناك الكثير (من الشكوك العلمية) فيما يتعلق بالتنبؤات المناخية. وكان الهدف من وراء ذلك كما ورد في مذكرة داخلية للائتلاف المذكور أن يتم (التنبؤ من جديد عن تغير المناخ لدى الرأي العام وعلى أساس أن ذلك نظرية وليس حقيقة). حتى إن صحفاً رصينة أمريكية مثل نيويورك تايمز أو واشنطن بوست وصفت لسنوات عديدة التغير المناخي على أنه مختلف عليه علميا على الرغم أنه لم توجد في صفوف باحثي المناخ الناشطين إلا شكوك ثانوية. وبعد انتقال السلطة إلى جورج بوش الابن تمكن المكذبون لخطر المناخ المنظمون أن يسربوا إلى البيت الأبيض ممثلاً عن صناعة النفط،الذي قام هناك بالرقابة على ماتنشره مراكز البحث التابعة للدولة الاتحادية من دراسات علمية تتعلق بموضوع المناخ. أما المعلومات المضللة التي أنتجت بتلك الطريقة،فقد وجدت من يقبلها في الولايات المتحدة فقط. إلا أن ذلك كان كافيا لمحاصرة حماية المناخ عالمياً.

فقد قال البرلمان الأمريكي لا لاتفاقية المناخ التي صدرت في مدينة كيوتو اليابانية ولكل التزام آخر يتعلق بحماية المناخ،فقدم بذلك لجميع المنتفعين من بقاء الحال على ما هو عليه بدءاً من بروكسل وحتى بكين الحجة الرئيسية أن يرفضوا أيضاً التوقيع على اتفاقية كيوتو. ولذلك فإن الجمعية الاتحادية للصناعة الألمانية قدمت الحجة مثلاً في عام ١٩٩٩ بأنه ينبغي على أوروبا وألمانيا أن لا تقوما من دون الولايات المتحدة (التي تشكل أكبر مصدر للإنبعاثات الغازية الضارة) بالتصرف وحدهما، وذلك حماية

لقدرتهما على المنافسة، ووجدت دعماً واسعاً لدى الحزبين الألمانيين الكبيرين وأيضاً لدى المستشار الاتحادي الأسبق غِرهارد شرويدر[٢٦٤]. ولهذا فقد فشلت حتى أول حكومة اتحادية ائتلافية مع الخضر خلال سبع سنوات من توليها للسلطة بسبب الهدف الأساسي الذي تعهدت به بذاتها من أجل تخفيض الانبعاثات الغازية بمقدار الربع حتى عام ٢٠٠٥ مقارنة مع المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٠.

لقد أصبح كل ذلك الآن شيئاً من الماضي، لأَنَّ الائتلاف المناخي العالمي الذي ينتمي إليه مكذبو التغير المناخي قد انحل، وحتى إن بعض الشركات العملاقة الأمريكية العاملة في مجال الكيمياء والطاقة تطالب الآن بحدود ملزمة للانبعاثات الغازية. وإذا ما صدق المرء وعود المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين ثاني عام ٢٠٠٨ فإن حدوث الانقلاب في سياسة المناخ والطاقة الأمريكية هو مسألة وقت فقط. وفي الوقت نفسه فقد وصلت موجة القلق من خطر المناخ إلى جميع البلدان وحكوماتها تقريباً. إذ تكافح السياسة ومعها الاقتصاد بدءاً من كندا حتى الصين من أجل مزيد من حماية البيئة. وحتى في أستراليا حيث ضرب رئيس الوزراء المحافظ جون هاوارد John Howard بكل التحذيرات المناخية عرض الحائط جاعلاً من الولايات المتحدة مثالا له. إلا أن شدة القحط الذي أصاب أستراليا ساعدته على أن يعيد التفكير مجدداً بما يتعلق بحفظ المناخ. أما حزب العمال الأسترالي الذي كان قبل ذلك في المعارضة، فقد كان من أسباب فوزه في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين ثاني عام٢٠٠٧ أنه وعد أن ينضم لاحقاً إلى اتفاقية كيوتو للأمم المتحدة لحماية المناخ[٢٦٥]. وحتى إن رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي كانوا قد اتخذوا في آذار عام ٢٠٠٧ قراراً يلزمهم بمحاولة التوصل إلى أهداف ليست سهلة المنال. إذ يتوجب حتى عام٢٠٢٠ التوصل إلى إنقاص كامل الانبعاثات الغازية في الاتحاد الأوروبي إلى ما لا يقل عن٢٠ بالمئة مقارنة مع المستوى الذي كانت عليه عام١٩٩٠. فإذا ما أقدمت دول صناعية أخرى على إجراءات مماثلة فإن تناقص الانبعاثات

سوف يصل حتى إلى ٣٠ بالمئة. وذلك قليل جداً من أجل التوصل إلى حماية مناخ فعالة. خاصة وأن نصف ذلك التناقص قد حصل حتى عام ٢٠٠٦ الذي تلا انهيار الاقتصاديات القائمة على التخطيط لدى دول أوروبا الشرقية التي دخلت في الاتحاد الأوروبي. من أجل ذلك فقد اتفقت الحكومات في مجلس الإتحاد الأوروبي على التركيز لدى التطبيق العملي على أهداف معينة سوف يجعل من الضروري إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية لدى غالبية دول الاتحاد الأوروبي[٢٦٧]. وقد أقر الحكام في الاتحاد الأوروبي بأن استهلاك الطاقة ينبغي أن يتناقص بمقدار الخمس قياساً على حجم الطاقة الاقتصادية حتى عام٢٠٢٠. وفي الآن ذاته ينبغي أن ترتفع حصة الطاقات المتجددة إلى أربعة أضعاف،أي من ٥ إلى ٢٠ بالمئة من إجمالي الاستهلاك. لقد كانت المبالغة قليلة نظرا لتلك المعطيات عندما تحدثت في الختام الرئيسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي المستشارة الألمانية أنغلا مركل عن (اختراق يمكن أن يكون الشرارة الأولى لثورة تقنية ثالثة).

وبلا شك فإن نتيجة كهذه هي ممكنة، غير أنه ليس من المؤكد أن يتم التوصل إليها. لأن النزاع العالمي حول المناخ يقرر على المستوى العلمي، ولاسيمّا أن الإعلام المضلل المنظم من قبل المكذبين قد أصبح من الماضي، وليست المصالح هي التي وقفت وراءه. ولذلك فإنَّ من السذاجة أن يغتر المرء بالإجماع الجديد. لأن النزاعات الكبيرة من أجل إنقاذ كوكب الأرض من الفوضى المناخية هي وشيكة الحدوث. ولا يمكن في أي مكان أن يراقب ذلك الآن بصورة أفضل من ألمانيا. ذلك البلد الذي تعتبر صناعته في المقدمة عالمياً،حتى إنه يجسد المثل في استحصال الطاقة النظيفة، وتصف رئيسة حكومته الكفاح ضد التغير المناخي على أنه يمثل (مسألة بقاء على الحياة بالنسبة للإنسانية) حيث أقر مجلس الوزراء الألماني بشكل تظاهري في كانون أول٢٠٠٧ حزمة القوانين التي نوقشت منذ شهر آب، والتي حتى عام ٢٠٢٠ ينبغي بموجبها أن تتناقص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى ٤٠ بالمئة مقارنة مع ما كان عليه مستواها في عام١٩٩٠ يعني أن يتجاوز التخفيض ما

كان قد فرضه قرار الاتحاد الأوروبي. وقد تم ذلك لدى بداية المفاوضات حول معاهدة مناخ عالمية جديدة. أما الإجراءات التي خطط لها فتشمل بدءاً من التشديد على مستويات استهلاك الطاقة في الأبنية عبر التوسع في إنتاج الماء الساخن بواسطة أجهزة الطاقة الشمسية، وحتى تخفيض استهلاك البنزين في السيارات. إلا أنه بصورة خاصة لدى إنتاج التيار الكهربائي، الذي هو أهم فرع صناعي من أجل حماية المناخ، يتهيب حماة المناخ من السياسيين في العاصمة برلين من الإقدام على اتخاذ التغييرات الجذرية الضرورية. ولذلك فإن المخطط بكامله مهدد بالفشل.

ألمانيا النموذج: صراع على السلطة من أجل حماية المناخ

إن رولاند هاينِك Roland Heineck هو في الواقع أقرب لأن يكون النموذج الأنيس المرتبط بالأرض التي يعيش عليها، ويمكن يكون كل شيء آخر إلا أن يكون متمردا. لكن لكونه معلماً في تقنية التدفئة ومالكاً لورشة عمل يدوية في مدينة كيمنيتس Chemnitz في إقليم سكسونيا بشرق ألمانيا،فإن لديه حدساً فيما يتعلق بالإبداع التقني. ولذلك فإنه قد فهم فوراً العرض الذي أرسلته إليه شركة زينيرتيك Sener Tec في صيف عام ٢٠٠٣، والذي ورد فيه أن جهاز التدفئة الذي تعرضه الشركة بإمكانه تدفئة منازل من مختلف المساحات (وتخفيض العبء عن البيئة من غاز الاحتباس الحراري ثاني أكسيد الكربون حتى ٤٧ بالمئة) وفي الآن نفسه يتمكن مالك المنزل إضافة إلى ذلك من توفير عدة آلاف يورو سنوياً. أما السر الكامن وراء زيادة المال العجيبة والدقيقة مناخياً، فكان الربط بين إنتاج التيار الكهربائي وإنتاج حرارة التدفئة. إذ أن الشركة لم تعرض جهاز تدفئة بسيط، ولكنها عرضت محركاً يعمل بالغاز مع مولد للتيار الكهربائي. فالمحرك يسخن ماء التدفئة والماء الذي يجري في التمديدات الواصلة إلى المغاسل والحمامات مثل أي جهاز تدفئة آخر، لكنه ينتج إلى جانب ذلك أيضاً كمية لا بأس بها من التيار الكهربائي. وعوضاً عما يحصل في المحطات العادية لتوليد الطاقة

الكهربائية، وأن ما يقارب الستين بالمئة من الطاقة المستخدمة تضيع مع الحرارة المنبعثة، فإن جهاز التدفئة المذكور يستغل في الحقيقة ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الطاقة الموجودة في النفط أو في الغاز، فيستطيع بذلك أن يعوض عن جزء من التيار الذي تنتجه محطات الطاقة الكهربائية المسببة للتلوث. لهذا فإن هاينِك قد صار متحمساً. فالمعلمُ صاحب الورشة البالغ من العمر٦٣ عاماً يتذكر (بأنني فكرت أن ذلك نافع من أجل المستقبل). ولذلك بدأ بالعمل وخاصة أنه من أهل الاختصاص. وحيث أنه مالك بناءٍ مخصص للإيجار يتألف من ١٨ شقة سكنية، فقد كان تحت تصرفه العقار المناسب. وعلى الفور اشترى محركين ووصلهما بشبكة الماء الساخن وبشبكة التيار الكهربائي في القبو المخصص لجهاز التدفئة في البناء المذكور.

وقد تم ذلك في شتاء عام٢٠٠٥ وتوجب على المستأجرين أن يستجروا حاجتهم من التيار الكهربائي من الجهاز الذي قام بتركيبه هاينِك. أما الفائض من التيار الكهربائي فقد أراد هاينِك أن يورده إلى الشبكة العامة من أجل أن يزيح قليلا من التيار الناتج عن الفحم. حقاً إنّ حماية المناخ ممكن أن تكون بسيطة ومربحة. وهذا ما أراده أيضاً المشرعون في البرلمان الألماني وخاصة عندما أحدثوا تقديم دعم إضافي لصالح الطريقة المسماة (الربط بين التيار الكهربائي وحرارة التدفئة) من أجل إنتاج التيار الكهربائي. إلا أن ذلك لم يكن ما تريده شركة إنفيا م Envia M المسؤولة عن توريد التيار الكهربائي في مدينة كيمنيتس، وهي إحدى الشركات، التابعة للشركة العملاقة RWE التي تسيطر على ٤٠ بالمئة من سوق الكهرباء في ألمانيا. إذ أوضح ناطق بإسم الشركة العملاقة بأن السيد هاينِك يريد أن (يمارس توريد الطاقة إلى العموم) مع أنه ليس لديه ترخيص لذلك. ولهذا فلا يحق له أن يستبدل عدادات الكهرباء الخاصة بالمستأجرين لديه بعدادات من عنده ويأخذ قيمة ما استهلكوه من التيار.

إلا أن هاينِك لم يدع ذلك يعيقه، وقام بسرعة باستبدال العداد الرئيسي للمبنى. بناء على ذلك فقد ذهب القائمون على أعمال شركة RWE المحليون

إلى القضاء وتمكنوا من الحصول على حكم ضده، وهدده محامو الشركة العملاقة بتغريمه مبلغ ٢٥٠٠٠٠ يورو أو السجن سبعة أشهر في حال تمسكه بتقاضي ثمن ما يستهلك من التيار في البناء الذي يملكه. وسرعان ما عاد المستأجرون من جديد إلى دفع ٢٢ سنت عن كل كيلو واط ساعي لصالح شركة إنفيا م. وفي المقابل لم يحصل هاينك إلا على١٣ سنت عن كل كيلو واط ساعي مما ينتجه ويورده إلى الشبكة العامة في المكان ذاته. لقد كان ذلك إجحافاً أوصل مشروعه الهادف إلى الخير العام بطريقة حتمية إلى حيز الخسارة. ولتعليل ما حدث فقد سوغته الشركة عن طريق محاميها بما للمستأجرين من حقوق. وأنهم منعوا من حرية اختيار الشركة التي تناسبهم من أجل استجرار التيار،لأن هاينك وضع لهم العداد الخاص به، وهذا إجراء غير قانوني.

وبعد مضي سنتين تمكن هاينك أخيراً من الحصول على حقه وماله. حين قام المستأجرون بتأسيس شركة خاصة بهم واستأجروا من هاينك جهاز التدفئة المذكور. واستناداً إلى ذلك أصدرت الوكالة الاتحادية للشبكة الكهربائية وهي سلطة رقابية على شركات الكهرباء الألمانية قراراً يقضي بأنه يحق لجمعية المستأجرين المذكورة أن يتم حساب قيمة ما استهلك من التيار عن طريق عداداتهم الخاصة بهم. وبهذا فإن مشكلة هاينك قد حلت مبدئياً، وتوصلت كل من الشركتين إنفيا م Encia M و RWE إلى أهدافهما أيضاً. وقد خسر هاينك ما يزيد عن ١٠٠٠٠ يورو. وحالته زادت الرادع لدى ملايين آخرين من أصحاب الأبنية من أن يوقعوا أنفسهم في نزاع مع الشركات العملاقة المنتجة للتيار الكهربائي المتجذرة في البلد من استخدام مثل ذلك الجهاز KWK المولد للحرارة والكهرباء. وقد بين مارتين ريدل Martin Riedelالمحامي من مدينة برلين والخبير بقوانين الطاقة والذي يمثل هاينك وعشرات الموكلين الآخرين بقضايا مماثلة بأنه (تمارس بكل وضوح،ومنذ سنوات وبتغطية شاملة لأنحاء ألمانيا إستراتيجية المقاطعة).

إذ إن الطريقة التي تعتمدها تلك الشركات والمتمثلة في رفض ربط الجهاز المولد للكهرباء المذكور بالشبكة العامة هي واحدة من أساليب المقاطعة. ومن ذلك فأنه في حال إذا ما رغبت مؤسسة صناعية تركيب الجهاز المذكور تقوم عندئذ الشركة صاحبة الامتياز لتوريد الكهرباء في تلك المنطقة بتقديم عرض لتوريد التيار بسعر منخفض،بحيث لا يعود تركيب الجهاز المذكور مجزياً من الناحية المالية. وهذا ما توصل إلى معرفته فولفغانغ شولتس Wolfgang Schulz الخبير في شؤون الطاقة من مدينة بريمن الألمانية الذي يقوم بأبحاث تتعلق بالطاقات الناتجة عن ربط التيار الكهربائي مع حرارة التدفئة KWK في ألمانيا. ومثل ذلك العرض المغري لا يشكل أي مشكلة لدى الشركات العملاقة التي تمتلك محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية،لأن لديها منشآت حققت أرباحا غطت تكاليف التأسيس منذ أمد وفي مقدورها إنتاج التيار بأسعار رخيصة لا تضاهى.

إن للمقاطعة المذكورة نتائج ذات امتدادات بعيدة. فقد نتج عن الدراسة التي قام بها شولتس وزملاؤه بأن بإمكان ألمانيا أن تغطي ما يزيد عن نصف كامل ما يلزمها من التيار الكهربائي عن طريق ربط إنتاج الكهرباء وحرارة التدفئة بواسطة أجهزة KWK لا مركزية من مختلف الأحجام ومن دون أن ترتفع التكاليف على المستهلكين[٢٦٨]. وبالاعتماد على هذه الطريقة فإنه يمكن إنقاص انبعاث ثاني أكسيد الفحم سنوياً بما يزيد على ٨٠ مليون طن، لأن ذلك يساعد على الاستغناء عن تشغيل ما لا يحصى من أجهزة التدفئة، ابتداء من حوالي ١٧ مليون عمارة سكنية في ألمانيا وانتهاء بالآلاف الكثيرة من المصانع التي تستهلك طاقة كبيرة من أجل الحرارة. وبهذا فإنه سوف يكون بالإمكان وبهذه الطريقة تجنب ما يقارب عشر كامل المساهمة الألمانية في التغير المناخي العالمي. وهذا شيء معروف منذ مدة طويلة. فمنذ عام ١٩٩٧ يحاول سياسيو البيئة من ثلاث حكومات اتحادية مختلفة وأيضاً مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل أن تقوم بدعم عملية ربط التيار الكهربائي بحرارة التدفئة. وعلى

الرغم من ذلك فإن ما يستفاد في ألمانيا حتى الآن من الحرارة من أجل الحصول على التيار الكهربائي لا يكاد يصل إلا بصعوبة إلى ١٢ بالمئة من إنتاج التيار. وفي المقابل فإن ٤٠ بالمئة من التيار يتم إنتاجه في محطات الطاقة الكهربائية التي تورد أيضاً حرارة التدفئة في هولندا المجاورة. وتصل النسبة إلى ما يزيد عن ٥٠ بالمئة في الدانمارك.

وفي هذين البلدين تسيطر الدولة على شبكة توزيع الكهرباء، ولذلك استطاعت الحكومات في كلا البلدين أن تفرض الطريقة المفضلة لديها من أجل إنتاج التيار الكهربائي. وعلى نقيض من ذلك فإن الشركات العملاقة الأربعة RWE و EON و Vattenfall و En Bw تسيطر حتى عام ٢٠٠٨ على كامل شبكة التيار الكهربائي في ألمانيا. إضافة إلى ذلك فهي شريكة فيما يزيد عن ٣٠٠ شركة كهربائية تابعة لمختلف البلديات وتستطيع إملاء شروطها فيما يتعلق بإستجرار الطاقة وشراء الطاقة. وفي الوقت ذاته تسيطر الشركات الأربعة الكبرى المذكورة على ٨٠ بالمئة من طاقات الإنتاج، وذلك بالاعتماد الكامل على محطات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية التي تعمل بالفحم أو بالطاقة الذرية أو الغاز. وهناك تجمعات لشركات عملاقة مشابهة (تسيطر على جزء منها الشركات العملاقة الألمانية المذكورة) تسيطر أيضاً على أسواق التيار الكهربائي في غالبية دول الاتحاد الأوروبي. إن تلك السيطرة المزدوجة على إنتاج التيار الكهربائي من جهة وعلى البنية التحتية اللازمة لتوزيع الكهرباء من جهة أخرى،قد أعطى الاستراتيجيين في تلك الشركات العملاقة على مدى عشرات من السنين قوة تمكنوا بواسطتها باستمرار من إحداث أضرار متزايدة اقتصادية وبيئية.

وعلى الرغم من أن أسواق التيار الكهربائي في أوروبا قد حررت شكليا منذ عام ١٩٩٩ فإن أولئك القائمين على تلك التجمعات العملاقة يستطيعون عبر سيطرتهم على محطات توليد الطاقة وشبكات توزيعها أن يقضوا إلى حد بعيد على أية منافسة حقيقية. وهذا ما مكنهم في الأعوام مابين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ من أن يرفعوا الأسعار إلى ٤٠ بالمئة في ألمانيا. في حين أن تكاليف الإنتاج

بقيت ثابتة في الفترة الزمنية المذكورة ذاتها ولدى غالبية محطات إنتاج الطاقة. طبقاً لذلك فإن أرباح عمالقة التيار الكهربائي قد انفجرت حقيقة. فمثلاً شركة Eon AG التي هي واحدة من أكبر شركات الطاقة الأوروبية استطاعت أن ترفع أرباحها السنوية إلى ثلاثة أضعاف من ١,٤ إلى ٧ مليارات يورو وذلك من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ (٢٦٩). في حين أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار الثلث على الزبائن. وأعلنت الشركة العملاقة رفعاً جديداً للأسعار في كامل ألمانيا بما يعادل وسطياً ٨,٥ بالمئة لعام ٢٠٠٨. وقد وصف ذلك وزير البيئة الألماني زيغمار غابرييل Sigmar Gabriel بأنه عملية (نهب). أما اتحاد مستهلكي الطاقة فتكلم عن طريقة (ابتزاز).

إلا أن ما هو أكثر أهمية من ذلك هو أن السيطرة على شبكات التيار الكهربائي تعطي القائمين على الشركات المنتجة للكهرباء القدرة على إيقاف أي تغيير لمصلحة البيئة. وبما أنهم قاطعوا تزايد استخدام ربط الطاقة الكهربائية بحرارة التدفئة عبر عشرات السنين، فإن ذلك واحد من أمثلة كثيرة. كذلك فإنهم قاموا بتأخير إقامة محطات الطاقة في البحر التي تعمل بواسطة الرياح عبر سنوات كثيرة. أما كيف حدث ذلك فقد تمكن من الاطلاع عليه بصعوبة أندرياس بروكمولر Andreas Brockmueller الأخصائي في الطاقة من مدينة برلين وهو مهندس يحمل شهادة دكتوراه ورجل أعمال بارع يبلغ من العمر ٥٥ عاماً ويعمل منذ ما يزيد عن ٢٠عاماً في مجال الأعمال المتعلقة بالتيار الكهربائي مثل محطات الطاقة الحرارية ومنشآت الغاز الطبيعي ومحطات الطاقة التي تعمل بواسطة الرياح. وتمتلئ غرف المكاتب في شركته الكائنة في الطابق الرابع من مبنى يضم مختلف الحرف في حي كرويتسبيرغ بمدينة برلين بالملفات والمخططات لمختلف المشاريع.

وقد كان من الأوائل عندما كان يدور الأمر حول الاستفادة من منبع طاقة لا ينضب ألا وهي الرياح فوق البحار التي تتميز وسطياً بسرعة مضاعفة وينتج عنها تيار يزيد ثمانية مرات عما تنتجه الرياح في داخل البلاد. وبعد عام واحد فقط من تمكن الحكومة الاتحادية الألمانية السابقة من

إحداث تعويض ثابت لصالح الحصول على التيار الكهربائي عن طريق الرياح، قام بتقديم طلب إنشاء محطة طاقة تعمل بواسطة الرياح لدى الدائرة الاتحادية للملاحة البحرية ذات المرجعية. حيث أراد أن ينشئ ٨٠ مولد طاقة بقوة ٥ ميغا واط للمولد الواحد في بحر البلطيق وذلك في حوض أركونا الذي يبعد ٣٥ كم شمال جزيرة روغين حتى عام ٢٠٠٨، فتكون بذلك أول محطة طاقة ألمانية في البحر تتميز بخلوها من أضرار للبيئة، وتشكل معلماً لطريقة التزود بالتيار الكهربائي من أجل المستقبل. وفي مرحلة توسع ثانية سوف ينشأ ١٢٠ مولدا بطاقة إجمالية تصل إلى ٦٠٠ ميغا واط.

لقد كان ذلك ما تم التخطيط له. إلا أنه بخلاف ما يجري فيما يتعلق بمحطات الطاقة التي تعمل بواسطة الرياح في داخل البلاد، فإن ريعية محطات الطاقة في البحر الشديدة التعقيد لدى الإنشاء، لا تكون مجزية إلا بأعداد كبيرة من المراوح. فقد حسب المهندس بروكمولر بأن إنشاء المرحلة الأولى سوف يتطلب تكاليف تقدر بثلاثة أرباع مليار يورو. تبعاً لذلك فقد كان مضطراً لأن يعتمد على شريك يمتلك قدرة مالية كبيرة وبإمكانه الحصول على قرض بذلك الحجم من البنوك. ولذلك فقد إستجاب بروكمولر لما عرضه مدير الأعمال لدى شركة Eon جورج بارتون Georg Barton بتقديم مال كثير من أجل تنفيذ مخططاته واقترح إقامة مؤسسة مشتركة. وقد ظهرت في ذلك الحين الشركة العملاقة وكأنها تريد فعلا ومن أوسع الأبواب الدخول في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح. إذ ضمن بارتون أيضاً للمؤسسة المذكورة الامتيازات المتعلقة بالمشروعين الآخرين اللذين وصلت دراستهما إلى مرحلة متقدمة جداً. أحدهما قبالة شواطئ إقليم هولشتاين على بحر البلطيق،أما الثاني فيقع شرق جزيرة أمروم في بحر الشمال. وبموجب ذلك فقد كان يجب أن يحصل بروكمولر على حصة مقدارها ٢ بالمئة من الشركة، وأنيط به منصب مدير أعمال واستلم إدارة المشروع. عدا ذلك فقد وعده شركاؤه من الشركة العملاقة بأن يدفعوا له مبلغاً مليونياً ذا خانتين بعد البدء بمرحلة البناء. لكن الأمور لم تصل إلى ذلك الحد.

مع أن الشريكين غير المتعادلين قاما بدفع ما يتعلق بمعاملات الترخيص من قبل الدولة قدما نحو الأمام، وأن طريق الكابلات كانت مخططاته جاهزه. إذ يتذكر بروكمولر السنة الأولى من العمل المشترك بقوله (لقد حسبت حقاً بأن الأمور تسير الآن على ما يرام) وخاصة وأنه كان لديه (أفضل مشروع ويمكن تحقيقه بأسرع من أي مشروع آخر). إذ أنه بشكل مغاير لما لدى المشاريع الأخرى الــ ١٥ التي حصلت على الترخيص المطلوب من أجل الإنشاء في بحر الشمال وبحر البلطيق، لم يكن لدى محطته لتوليد الطاقة بواسطة الرياح في عرض البحر أي مشكلة من أجل ربطها بالشبكة الانتقالية الكهربائية. لأن التيار الكهربائي كان يمكن أن يسري من دون مجهود كبير وذلك من خلال مجرى التوتر العالي الذي تم إنشاؤه فيما مضى على الساحل من أجل محطة الطاقة الذرية لتوليد الكهرباء الألمانية الشرقية في منطقة لوبمين، ولم يعد قيد الاستعمال منذ أن تم إيقاف عمل محطة الطاقة الذرية المذكورة. إضافة إلى ذلك فإن شركة Eon تخطط بالتعاون مع الشركة الروسية العملاقة غازبروم Gazprom وفي المكان ذاته من أجل إنشاء محطة توليد كهرباء بواسطة الغاز. وهذا يعد متمماً مثالياً في طقس تكون الرياح خلاله خفيفة. وبتعاون هاتين المنشأتين المذكورتين يصبح بالإمكان توريد الطاقة الكهربائية بلا انقطاع وعلى مدار الساعة،وسوف يكون بمقدورهما جعل الاستغناء عن محطة كبيرة تعمل بالفحم أو بالذرة أمراً سهلاً لاسيمّا أن الانبعاثات الغازية منهما قليلة جداً.

إلا أن ذلك بالتحديد لم يكن يتطابق مع مصالح إستراتيجيي التيار التابعين لشركة Eon لأن محطاتهم التي تعمل بالفحم أو بالذرة (والتي تم استرجاع تكاليف إنشائها عن طريق الأرباح منذ زمن بعيد) توفر لهم أرباحاً أكبر بكثير مما يمكن أن توفره لهم في أي وقت التعويضات المقدمة من قبل الدولة والتي ازداد ارتفاعها. فقد ورد في بيان إستراتيجي داخلي للشركة العملاقة لم يعلن عنه، بأن (المردود الذي سوف يتم الحصول عليه بناء على الشروط المفروضة لا يمكن التعايش معه)[٢٧٠].

ولهذا فقد توجب على بروكمولر ابتداء من صيف عام ٢٠٠٥ أن يشهد كيف قام شركاؤه من شركة Eon باستبعاد الموضوع ووضعه جانبا. إذ إنهم مرة تعمدوا تجاهل مواعيد هامة،وتارة رفضوا تقديم المال أو رفضوا اقتراحات له تتعلق بعروض مناقصات لشراء آلات ضرورية من دون إعطاء الأسباب. وأخيراً أوضح بارتون بأسلوب عرضي بأنه سوف لا يتم بناء أي شيء قبل عام ٢٠١٠. وعندما قاوم بروكمولر أقاله شركاؤه من منصبه كمدير أعمال دون مواربة. وكانت النتيجة نزاعا قضائيا لسنوات طويلة وإيقاف المشروع. وبصورة مماثلة جداً جرى الأمر مع المشروعين الآخرين اللذين ضمنتهما شركة Eon لذاتها. وبما أن الشركة العملاقة المذكورة قد أوقفت بهذه الطريقة أهم المشاريع النموذجية، فلم يعد يستطيع أصحاب خطط آخرين الحصول على ممولين لمشاريعهم. وحتى عام ٢٠٠٧ لم يتم بناء أي محطة توليد كهرباء بواسطة الرياح في البحر تابعة لألمانيا على الرغم من مضي تسع سنوات من التحضير. ولم يعمل إلا على البدء في بناء (حقل تجارب) في ربيع عام ٢٠٠٨ يتألف من ١٢ آلة من منتجين مختلفين بالقرب من جزيرة بوركوم الواقعة في بحر الشمال يتم تمويلها من أموال الضرائب.

لقد كان الهدف من وراء إستراتيجية التأجيل بسيطاً وتخريبياً في الآن ذاته. لأن رؤساء تلك الشركات المساهمة لا يتقاضون الرواتب من أجل حماية البيئة، ولكن من أجل زيادة ثروات مساهميهم. ولهذا فإن أمراء التيار في ألمانيا يستخدمون الوسائل المتوفرة كلها من أجل الدفاع عن طريقتهم في العمل المربحة جداً حتى الآن والتي أصبحت قديمة. وهذا يعني إنتاج التيار في محطات كبيرة بالاعتماد على الفحم والغاز واليورانيوم. فيحصلون بذلك على مردود أعلى بكثير من جميع البدائل التي تناسب البيئة والتي يتوجب البدء أولا بإنشاء بناها التحتية. وفي الآن ذاته ينتج قطاع التيار الكهربائي ما يقارب نصف كامل الانبعاثات من ثاني أكسيد الفحم في ألمانيا. ومن دون تغيير جذري لبنيان هذه الصناعة فإن هدف إنقاص الإنبعاثات إلى٨٠ بالمئة حتى منتصف القرن الحالي بحسب ما يراه الباحثون في مجال البيئة ضرورياً

سوف لا يتم التوصل إليه. والسياسي الحاكم الذي يريد أن يساعد حماية البيئة على الانطلاق، عليه تبعاً لذلك أن يقوم بتغيير الشروط بحيث يخترق منطق إدارة الأعمال المعمول به حتى الآن من قبل صناعة التيار الكهربائي.

ومن حيث المبدأ فإن هذا واضح منذ مدة طويلة ويثبته قانون الطاقات المتجددة، وهو الإصلاح الذي تأسست عليه سمعة ألمانيا على أنها رائدة. ومنذ البدء في تنفيذ الإصلاح في عام ٢٠٠٠ يحصل بموجبه ملاك منشآت توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بواسطة الطاقة الشمسية أو الرياح أو الغاز الطبيعي أو الطاقة الحرارية المستخرجة من باطن الأرض على دعم مادي مضمون لمدة ٢٠ عاماً من أجل تشجيع إنتاج التيار بالطرق المذكورة[٢٧١]. وفي الآن ذاته أجبر ملاك شبكات نقل التيار الكهربائي الذين هم الشركات العملاقة، أن يقوموا بربط تلك المنشآت بشبكاتهم وأن يدفعوا لهم الدعم المادي المذكور. أما التكاليف الزائدة عن تكاليف التيار المنتج بالطرق القديمة قياساً على سعر الجملة في بورصة التيار فيجوز لهم تحصيلها من المستهلكين. وقد خطط واضعو القانون وهم مجموعة عنيدة من نواب حزب الخضر والحزب الاجتماعي الديموقراطي في البرلمان الألماني منذ البداية بأن لا يكون هناك دعم حكومي دائم. إذ إن نسب الدعم المذكورة لمنشآت جديدة تتناقص سنوياً بحسب طريقة إنتاج التيار من ٢ إلى ٨ بالمئة.

لقد كان النجاح ساحقاً، فإنه ما من برنامج دعم آخر من أجل فرع صناعي جديد توصل في زمن ما بقليل من المال وبسرعة كبيرة إلى الكثير مما توصل إليه القانون المذكور. لأن الدعم المادي المضمون لمدة ٢٠ سنة يجعل من إقامة منشآت جديدة عملية يسهل حسابها ويجعلها أيضاً جذابة للأفراد الذين يريدون المساهمة فيها. وهكذا أصبح بالإمكان توجيه مدخرات ملايين المواطنين نحو الاستثمارات المرغوبة عن طريق شركات صناديق الاستثمار التي تبحث عن استثمارات موثوقة لأموالهم وترضى بمردودات ذات خانة واحدة. وعلى العكس من ذلك فإن شركات التيار العملاقة الألمانية لا تقوم عادة باستثمارات يقل ربحها عن ١٥ بالمئة. ولهذا فإنها لم تستفد من

تلك الطفرة لسنوات عديدة. وقد تنامت الطاقة الكهربائية من منابع نظيفة إلى ٣٠٠٠ ميغا واط سنوياً في السنوات السبعة الأولى وسطياً. وارتفعت حصة الطاقات المتجددة من إنتاج التيار في ألمانيا من ٦ إلى ١٤ بالمئة. وهذا ما خفض انبعاث ثاني أكسيد الفحم إلى الغلاف الجوي إلى ما يقارب ٥٠ مليون طن سنوياً قياساً على القيم التي حسبت لدى محطات الطاقة القديمة. وفي الآن ذاته فقد نشأت حوالي ١٤٠٠٠٠ فرصة عمل في فروع الحرف المشاركة بدءاً من البناء الفولاذي لأبراج المراوح إلى الورشات الحرفية التي قامت بتركيب المنشآت التي تعمل بالطاقة الشمسية وذلك بتكاليف ضئيلة مقارنة مع غيرها. وارتفع سعر الكيلوواط ساعي الواحد بالنسبة للأفراد إلى ما يقارب ٠,٧٥ يورو سنت حتى عام٢٠٠٧ وذلك بسبب ما يسمى بالدعم الحكومي للطاقات المتجددة. بحيث دفعت الوحدات السكنية الخاصة بذلك زيادة بلغت وسطياً يورو واحد في الشهر[٢٧٢].

وحتى هذا الرقم فهو ليس صحيحا إلا من الناحية النظرية فقط. لأن التيار الكهربائي الإضافي المنتج من محطات الطاقة التي تعتمد على الرياح والذي يتم توريده إلى جانب السوق المعتاد إلى الشبكة ويشغل وحده حيزا مقداره ٧ بالمئة من كامل الإنتاج يسهم بصورة كبيرة في تخفيض سعر الجملة في بورصة التيار الكهربائي في مدينة لايبزيغ الألمانية إلى واحد بالعشرة وحتى اثنين بالعشرة من السنت في العام الواحد وسطياً. وهذا السعر يشكل الأساس لغالبية فواتير التيار الكهربائي في ألمانيا، بمعنى أنه من دون طاقة الرياح لكانت أسعار التيار أكثر ارتفاعاً بالرغم من كونها مرتفعة في الأصل. وتبعا لذلك فإن المصانع والمؤسسات والوحدات السكنية تقتصد بحسب الطاقة الناتجة عن الرياح مليارين إلى ثلاثة مليارات يورو سنوياً، وذلك استناداً إلى دراسة قام بها خبراء من الشركة العملاقة لإنتاج التيار الكهربائي Eon[٢٧٣]. وفي المقابل فقد بلغ مجموع تكاليف الدعم المقدم لكافة منشآت طاقة الرياح الألمانية عن طريق ما يسمى بالدعم الحكومي للطاقات المتجددة ١,١ مليار يورو فقط في عام ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك فإن طاقة الرياح هي رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني. لقد

كان هذا النجاح مقنعاً حتى إن ١٨ دولة في الاتحاد الأوروبي و ٣٠ بلدا آخر من خارج أوروبا قد أقامت نظماً مشابهة اعتماداً على المثال الألماني.

واستناداً إلى تلك الخلفية فإنه يبدو بديهياً حقاً أن تتابع ألمانيا السير على الطريق ذاته. فلو أن سرعة التوسع التي حصلت حتى الآن فقط قد تمت متابعتها لأصبح خلال ٤٠عام مصدر كامل إنتاج التيار الألماني من منابع نظيفة بلا مخلفات ذرية ولا غازات ضارة بالبيئة. لأن التقنيات الضرورية لذلك سوف يتزايد هبوط أسعارها بسبب منشآت الإنتاج المتزايدة في الضخامة. في حين أن تكاليف إنتاج التيار من مواد أولية أحفورية سوف ترتفع حتميا. إذ من المحتمل أن الهدف من إنتاج التيار الذي يعتمد بالكامل على منابع الطاقات المتجددة يمكن التوصل إليه في وقت مبكر جداً. وسوف يمكن لمثل هذا الانقلاب إضافة إلى ذلك أن يدعم عن طريق حالة حظ تاريخية،لأن ما يقارب نصف أعداد محطات توليد الطاقة الكهربائية في ألمانيا ذات طاقة تبلغ ٥٠٠٠٠ ميغا واط ينتظرها الإيقاف عن الإنتاج حتى عام ٢٠٢٠ لأن كثيراً من المحطات العاملة بالفحم تكون قد وصلت إلى نهاية مدة عمرها. كما أن القرار الصادر في عام ١٩٩٩ المتعلق بإنهاء العمل بالطاقة الذرية يتضمن إيقاف محطات إنتاج الكهرباء بالطاقة الذرية الـــ ١٧ المتبقية.

ولذلك سوف يتوجب خلال ١٣ سنة إنتاج حوالي ٢٠٠ تيرا واط ساعي، يعني هذا توفير حوالي ٤٠ بالمئة مما يستهلك حتى الآن أو أن يتم إنتاج ذلك من منابع نظيفة. وهذا سوف يكون ممكنا بالتأكيد تقنياً واقتصادياً بحسب ما أثبتته سلسلة طويلة من الأبحاث، وتلك التي أجريت أيضاً بتكليف من الحكومة الاتحادية الألمانية(٢٧٤). وسوف يكون ممكنا توفير ١٥ بالمئة من كمية التيار المحتاجة (٣٥ تيرا واط ساعي) بحيث يصبح بالإمكان منع الاستخدام اللامعقول طاقياً وبيئياً للتدفئة وتسخين الماء بواسطة الكهرباء. كما أنه سوف يمكن توفير ١٥ بالمئة أخرى لو أن أوروبا وألمانيا بالاعتماد على المثال الياباني أصدرت قوانين ملزمة لحد أدنى فيما يتعلق باستعمال أجهزة كهربائية ذات أفضل فاعلية تطبق على كافة الأجهزة ذات النوع الواحد،بحيث أن القسم الأكبر من الأجهزة

العديمة الفاعلية يتم إلغاء استعمالها خلال ١٠ سنوات. لاسيمّا أنه عن طريق تخفيض الاستهلاك إلى الحد الأدنى لدى تشغيل الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها بطريقة حالة الاستعداد Standby سوف يكون من الممكن الاستغناء عن محطتين لتوليد الكهرباء تنتجان معاً طاقة تقدر بـــ ٢٠٠٠ ميغا واط. واستناداً إلى حسابات خبراء من وزارة البيئة الاتحادية الألمانية فإن ما يقارب ٤٠ بالمئة (٨٠ تيرا واط ساعي) من الطاقة التي سوف تنقص لدى التوقف عن إنتاج الكهرباء في محطات الطاقة التي تعمل بواسطة الذرة أو الفحم سوف يكون بالإمكان استبدالها عن طريق التيار البيئي من دون أية مشاكل. إضافة إلى ذلك فإنه سوف يتوجب على موزعي التيار الكهربائي أن يتخلوا عن تصدير التيار إلى الدول المجاورة (٢٠ تيراواط ساعي). أما الباقي (٥٠ تيرا واط ساعي) فسوف يكون بإمكان منشآت جديدة تعمل بواسطة ربط التيار بحرارة التدفئة باستخدام الغاز أن تقوم بإنتاجه[٢٧٥]. فلو أن الدعم المالي على نطاق واسع من أجل حفظ الحرارة في الأبنية القديمة قد حصل في الآن ذاته (وهذا ما تنوي الحكومة القيام به)، عندئذ سوف لا يرتفع استهلاك الغاز. وبالرغم من التخلي عن استخدام الطاقة الذرية من أجل إنتاج التيار الكهربائي فسوف يكون بإمكان ألمانيا فيما يتعلق بقطاع إنتاج التيار وحده أن تقلل من انبعاث ١١٠ مليون طن من ثاني أكسيد الفحم، وهي كمية تقارب نصف كامل الكمية التي تريد الوصول إليها المستشارة مركل وكذلك وزير البيئة زيغمار غابرييل حتى عام ٢٠٢٠.

بناء على ذلك فإن إنتاج التيار الكهربائي في المستقبل سوف يتوزع في مساحة واسعة على عدد متزايد من آلاف المنشآت الصغيرة ذات ترابطات من أنواع مختلفة بحسب الشروط البيئية، وذلك بدءاً من الخلايا الشمسية على واجهات المباني وعبر كهربة المؤسسات الزراعية عن طريق الغاز المستحصل من النبات. والمولدات الكهربائية التي تعمل بقوة جريان الماء على آلاف الجداول ومحطات توليد الطاقة بواسطة الرياح على الهضاب وعلى السدود وحتى إلى منشأة توليد حرارة التدفئة في المشفى أو في المستوطنة السكنية. ولهذا فإن الإمداد بالتيار الكهربائي سوف يكون بإمكانه بل سوف

يتوجب عليه أن يكتسب بنية جديدة كاملة. وهذا يمكن أن يعد في الآن ذاته نجاحاً للديموقراطية. ذلك لأنّه سوف يكون بإمكان البلديات والمواطنين أن يصوتوا ويقرروا كيف سيتم تزويدهم بالكهرباء ومن سيحصل على المردود من ذلك. وسوف تكون إمكانية التزويد أكثر سرعة كلما صغرت البلديات. وستصبح بذلك نموذجاً لملايين كثيرة من القرى في البلدان النامية التي كان يتوجب عليها حتى الآن أن تتدبر أمورها من دون كهرباء.

إن التزود بالتيار الكهربائي اعتماداً على هذا النموذج سوف لا يستوجب أبداً على المدى البعيد أن يكون أكثر تكلفة من النظام القديم الذي يستند إلى مبدأ أن الإنتاج يكون سعره متهاوداً أكثر كلما كانت محطات إنتاج الطاقة الكهربائية أكبر. إلا أن تلك المسماة اقصاديات الحجم الكبير (economy of scale) كما يقول علماء الاقتصاد سوف يمكن أن تحصل لدى إنشاء بنية لامركزية ليس عن طريق توليد التيار بالذات، وإنما لدى صنع المنشآت. وفي الحقيقة فإن تكاليف تصنيع مولدات الكهرباء بواسطة الرياح والخلايا الشمسية تنخفض في سياق الإنتاج المتزايد لأعداد كثيرة من المنشآت المذكورة إلى عديد من النقاط بالمئة في العام. ولذلك فإن بإمكان التيار المستحصل عن طريق قوة الرياح أن ينافس في السنوات القادمة التيار المستحصل بواسطة الفحم، وذلك استناداً إلى توقعات الشركات الكبرى التي تزود البلاد بالتيار الكهربائي. أما التيار المستحصل من أجهزة الطاقة الشمسية الموضوعة فوق سطوح المنازل، فإنه سوف لا يكلف الوحدات السكنية بحسب التقديرات أكثر من تكلفة التيار الوارد من محطة الطاقة، وذلك ابتداء من عام ٢٠١٥ وحتى في ألمانيا الكثيرة الأمطار.

وضد مثل هذا المخطط الطاقي يقدم المدافعون عن النظام القديم الاعتراض ذاته دائماً، ألا وهو القول بأن منابع الطاقة الطبيعية غير مضمونة ولا يمكن الاعتماد عليها من أجل التزود الكامل بالكهرباء. ولذلك فإن (التخلي المزدوج عن الطاقة الذرية وعن طاقة الفحم هو شيء غير ممكن) كما يدعي مثلاً الرئيس الجديد لشركة RWE يورغِن غروسمان Juergen Grossmann أو أن ذلك يمكن تحقيقه فقط (عندما تكون لدينا الإرادة أن نجلس جميعاً حول

ضوء الشموع) كما عبر عن ذلك رئيس شركة Eon فولف بيرنوتات Wulf Bernotat. وفي نهاية المطاف سوف يتوجب أن تكون محطات الطاقة الكبيرة جاهزة لتقديم التيار الكهربائي (عندما لا يكون استخدام منشآت الطاقة الهوائية ممكنا لدى توقف الرياح لمدة طويلة) كما أوضح ألفريد تاكه Alfred Tacke رئيس محطة طاقة كهربائية لدى شركة إيفونيك Evonik التي كانت تسمى روركوله سابقا[٢٧٦]. إن هذه الممارسة عن طريق فن خطابي هدفه التخويف عبر عشرات السنين يثبت بالتأكيد أن السادة المسنين الذين يجلسون في الطوابق العلوية لإدارات الشركات العملاقة ليسوا على مستوى الزمن من الناحية التقنية، وهذه حال متأصل في تاريخ تلك الصناعة. وقد قامت الشركات ذاتها أيضاً في إعلان مشترك في إحدى الصحف في عام ١٩٩٤ بنشر النظرية الغريبة بأن (الطاقات المتجددة لا يمكن أن تغطي على المدى البعيد أيضاً أكثر من ٤ بالمئة من حاجتنا إلى التيار الكهربائي)[٢٧٧] إلا أن المدى البعيد المذكور لم يطل حتى إلى ٨ سنوات، إذ إن النسبة كانت قد قفزت إلى ما يقارب ١٤ بالمئة في عام ٢٠٠٧.

فما الذي يجب أن يحدث في مستقبل طاقة نظيفة لو أن الناس أرادوا مع اقتراب المساء تشغيل أجهزة التلفاز والمواقد الكهربائية والأنوار في وقت قد تحتجب فيه الشمس عن الظهور بسبب الغيوم، أو في صيف قد تبقى فيه الرياح ساكنة لأسابيع؟. وقد برز هذا التساؤل بالضبط عندما دعت المستشارة الألمانية مركل في عام ٢٠٠٦ وزراء الاقتصاد والطاقة أصحاب المرجعية مع رؤساء شركات الكهرباء العملاقة والمنتجين البارزين الثلاثة لتقنيات إنتاج الطاقة بالطرق الملائمة للبيئة إلى (قمة الطاقة) في مبنى المستشارية. وقد وجه الحديث إلى ثلاثة من رجال الأعمال ربما سوف يدخلون التاريخ على أنهم الثلاثي المؤسس لعصر استخدام الطاقة الشمسية. وهم أولاً ألويس فوبِّن رئيس شركة إينيركون الذي أصبح مليارديراً عن طريق طاقة الرياح، والثاني فرانك أسبيك Frank Asbeck رئيس شركة سولار ورلد Solar World وهي مؤسسة فوتوفولتايك (إنتاج الطاقة الكهربائية من أشعة الشمس) ذات نجاح عالمي، أما

الثالث فهو أولريش شاك Ulrich Schack مؤسس ورئيس الشركة المنتجة للمنشآت التي تعمل بواسطة الغاز الطبيعي وتحمل اسمه. فكان جوابهم (محطة طاقة افتراضية تجمع الطرق الثلاثة للحصول على التيار الكهربائي من الرياح والشمس والغاز) وتعني إبداعاً تقنياً يستند إلى شبكة إلكترونية حديثة. ويرى رواد طاقات المستقبل بأن ذلك ممكن عن طريق تشغيل مشترك لمختلف منابع التيار النظيفة بالتناوب مع بعضها وربطها بمحطة طاقة لتخزين التيار.

عند ذلك طلبت رئيسة الحكومة من رجال الأعمال المذكورين بأن يقدموا البرهان العملي على ما اقترحوه. فكان أن استغلوا الفرصة وتمكنوا من كسب خبراء من معهد تقنية التزود بالطاقة الشمسية (Iset) التابع لجامعة كاسل Kassel في ألمانيا من أجل المشروع، وذلك يجعل عرضه قابلاً للفحص والتدقيق من الناحية العلمية. إذ قام مهندسو المعهد المذكور بربط ١١ مولداً كهربائياً تعمل بطاقة الرياح من مدينة آخن Aachen وحتى بحر الشمال، إضافة إلى ذلك فقد ربطوا ٢٠ منشأة تعمل بالطاقة الشمسية و ٤ منشآت تعمل بالغاز الطبيعي في كل من إقليمي هِسّن Hessen وبافاريا Bayern وذلك عن طريق شبكة لقياس التيار من أجل تحديد إنتاجها من التيار. ومن ثم عمدوا بواسطة الكومبيوتر واستناداً إلى محاكاة للتشغيل المشترك لكل تلك المنابع وتوجيهها إلى محطة واحدة، وبرهنوا على مدى عام كامل أنه من الممكن تغطية ما تحتاجه مدينة صغيرة نمطية عدد سكانها ١٢٠٠٠ من التيار الكهربائي بدقة زمنية متناهية. إضافة إلى ذلك فقد كان من الضروري الاستفادة فقط من جزء من طاقة محطة غولديستال للتخزين والضخ في إقليم تورينغِن. فمن أجل تخزين التيار الفائض الناتج عن منشآت تعمل بالرياح أو بالشمس في أيام مشمسة أو ذات رياح قوية، فإنه يتوجب هناك فقط ضخ الماء نحو السد الواقع في مكان عالٍ. وعند الحاجة يمكن أن يعاد إطلاق الماء إلى الوادي وتشغيل المولدات التي تستعاد بواسطتها الطاقة المختزنة.

إن النموذج الذي قدمه الباحثون المذكورون من مدينة كاسل يعطي صورة مطابقة تماماً للمقدار الذي تحتاجه ألمانيا بكاملها من التيار بمقياس ١

إلى ١٠٠٠٠. وقد أوضح رجل الأعمال المختص بالطاقة الشمسية أسبيك بأن ذلك يظهر (بصورة مصغرة ما هو ممكن أيضاً على المستوى الكبير، يعني تزويد كامل بالطاقات المتجددة)[٢٧٨]. أما التوسع المكثف في إستحصال للتيار الكهربائي صديق للبيئة فسوف يتطلب على أية حال بناء محطات تخزين تيار إضافية. فإلى جانب التقنية الرائجة وهي خزان المياه في الوديان بين الجبال فسوف يكون بإمكان خزانات ضغط الهواء أو الدواليب المندفعة أن تقوم بالوظيفة ذاتها. حتى إن وزارة البيئة تفكر في إنشاء خزانات ضخ تعمل تحت الأرض في مناجم مقفلة ولم تعد مستغلة. إذ يقول أحد الموظفين المشتغلين بالمشروع إنَّ (الطاقة كافية تماماً).

إلا أن سيناريو حماية المناخ يخفي في طياته مشكلة سياسية هائلة. حيث سوف يتجلى ذلك بأن مدى تشغيل محطات الطاقة القائمة والأرباح التي سوف يجنيها ملاكها سوف تتناقص باستمرار، وسوف يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى أن يصبح المبدأ التجاري بكامله الذي تقوم عليه محطات الطاقة الكبيرة نموذجاً قديماً انتهت فاعليته. وإذا لم يكونوا يريدون أن تتضاءل وتتكمش شركاتهم فإن كبار المديرين للشركات المسؤولة عن الإمداد بالتيار سوف يكونون مجبرين على أن يغيروا طرق تفكيرهم بشكل جذري، وأن يتوصلوا إلى إستراتيجيات تجارية جديدة. وهذا بالذات ما ليس أولئك المسؤولون القائمون على إدارة تلك الشركات بمستعدين له منذ سنوات، ويحاولون عوضاً عن ذلك بكل قوة إيقاف مسيرة التحول الطاقي أطول مدة ممكنة. حتى إنهم حاولوا عبثاً وبلا جدوى إسقاط قانون الإمداد بالتيار لصالح طاقة الرياح في تسعينات القرن الماضي قضائياً وصولاً إلى المحكمة الأوروبية.

ومنذ عام ٢٠٠٠ خسرت صناعة التيار الكهربائي كل عام واحد بالمئة من سوقها لصالح المنافس الجديد المدعوم من قبل السياسة نتيجة لاستخفافها بما يتعلق بموضوع الطاقات المتجددة. ولم يتوقع القائمون على أعمال شركات الكهرباء العملاقة أن يقوم مستثمرون عاديون في إنشاء قطاع التيار البيئي. وعندما أصبح الوقت متأخراً امتنعت على سبيل المثال الشركة

العملاقة Eon عن القيام بالتوسع الضروري للشبكة عن طريق تمديد كابلات أرضية على ساحل إقليم هولشتاين في بحر الشمال،حيث تحصل مولدات الطاقة التي تعمل بقوة الرياح على كمية كبيرة من التيار الكهربائي. لاسيمّا أنَّ العبء قد تجاوز طاقة الكابلات الموجودة أصلا منذ سنوات، ويزداد لدى حصول رياح قوية. لذلك وبخطوة مستعجلة قررت الشركة مالكة الشبكة Eon أن يقوم التقنيون لديها بإيقاف عمل حقول كاملة من المراوح عند حصول رياح شديدة عن طريق أجهزة تحكم تعمل عن بعد. وكانت النتيجة أن وصل إنشاء محطات الطاقة التي تعمل بواسطة الرياح في المنطقة الساحلية من الناحية العملية إلى مرحلة التوقف الكامل.

أما في الأقاليم الاتحادية بافاريا و بادن- فورتِمبرغ ونوردراين- فيستفالِن فقد توحد المدافعون عن محطات الطاقة الضخمة مع السياسيين المحافظين ضد ما يدعونه من (تدمير البيئة وجمال الطبيعة) بسبب المراوح المنتجة للطاقة. وقامت حكومات الأقاليم المذكورة بإصدار تعليمات يكاد بواسطتها أن تمنع إقامة منشآت تعمل بقوة الرياح منعاً كاملاً. علماً بأنَّ الشركات التي تنتج التيار الكهربائي بالأساليب التقليدية هي المسؤولة عن تدمير العديد من آلاف الكيلومترات المربعة من المناطق المشجرة والمزروعة وتهجير سكانها في إقليمي راينلاند ولاوزيتس، حيث يتم استخراج الفحم البني هناك من حفر هائلة ومن ثم إحراقه في مراجل محطات الطاقة. وبالتوازي مع كفاحهم المشحون بالرومانسية من أجل المحافظة على البيئة وجمالها فقد عمد إستراتيجيو الشركات العملاقة إضافة إلى ذلك وعبر سنوات إلى إقامة حملة تضليل إعلامي ترمي إلى إقناع الناس بأن (التيار المستحصل بواسطة قوة الرياح يتسبب (في رفع التكاليف إلى أربعة أضعاف تكاليف محطات الطاقة التقليدية الحالية) وذلك كما إدعى يورغن إيلزَسر Juergen Elsaesser المدير السابق لتجارة التيار لدى شركة Eon.(٢٧٩)

وفي خلال عام ٢٠٠٧ تم التخلي بصمت عن تلك الحملة. وبواسطة انقلاب دعائي أدهش العارفين في بواطن أمور تلك الصناعة، تظاهرت

الشركات العملاقة الأربعة مع رؤسائها بشكل مفاجئ بأنها من أوائل المناضلين من أجل توفير التيار الكهربائي المناسب للبيئة. إذ قام رئيس شركة RWE غروسمان بنشر مقولة في إعلانات احتلت صفحات كاملة في الصحف(إننا نعتمد على الطبيعة الأم من أجل توفير طاقة نظيفة)، كما أعلن أنه إبتداء من عام ٢٠٠٨ سيتم سنوياً توظيف مليار يورو من أجل إنتاج التيار الكهربائي الصديق للبيئة. وكذلك فإن زميل غروسمان فولف بيرنوتات من شركة Eon قام بتوظيف الملايين من اليورو في حملة لتحسين صورة شركته، وهو في الحقيقة متشدد ينتمي إلى فئة المدافعين عن الحصول على التيار بواسطة الطاقة الذرية. وهناك شعار (الطاقات المتجددة هي عنصر ننتمي إليه) يطلقه مديرو الأعمال في شركات الكهرباء ويلفتون الأنظار إلى الاستثمارات بمليارات اليورو في حقول المراوح الإسبانية والأمريكية أو في (التيار الكهربائي من البحر) بواسطة (محطات عجيبة لتوليد الكهرباء بواسطة أمواج البحار). إذ إن شركة EnBw المسؤولة عن توفير الطاقة في جنوب غرب ألمانيا وأحد فروع الشركة العملاقة المملوكة من قبل دولة فرنسا EdF قدمت الوعد بتوسيع حصتها من التيار البيئي إلى ٢٠ بالمئة.

لقد كان من الممكن أن يكون الانقلاب مدعاة للفرح لو لم يصل التضليل إلى تلك الضخامة. لأن الشركات العملاقة الأربعة تريد في الواقع حتى عام ٢٠١٢ إنشاء ما لا يقل عن ١٩ محطة طاقة كبيرة إضافية تعمل بالفحم البني والفحم الحجري، وبذلك تزيد من انبعاث غاز أكسيد الفحم عوضاً عن تخفيضه. إذ إن ستة من تلك المحطات القاتلة للمناخ كانت في ربيع ٢٠٠٨ في طور البناء، أما المحطات الأخرى فكانت ما تزال في مرحلة الحصول على التراخيص. وتلجأ الشركات إلى إغداق وعود غير قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بتقنية هي غير موجودة أصلا، وذلك من أجل فرض مخططاتها ضد كل توجه عقلاني في سياسة المناخ. وليس هناك من أحد يستطيع أن يبيع هذا السراب الكبير بأفضل من السيد السويدي اللطيف الذي يدعي بأنه حام للبيئة عن يقين ويقيم علاقات جيدة مع رئيسة الحكومة الألمانية.

أكذوبة الفحم

إن لارس يوزِفسون Lars Josefsson هو متحدث لبق ويبتسم دائماً بلطف ويستمع إلى محدثيه بصبر ويبذل جهداً واضحاً من أجل أن يجاوب على كل سؤال مهما كان معقدا. وهو رئيس مجلس إدارة شركة فاتّنفال Vattenfall للتيار الكهربائي العملاقة الأوروبية التي تمتلكها دولة السويد وتسيطر على مؤسسة اقتصادية ضخمة تضم خمسة ملايين زبون،وذات ناتج إجمالي يبلغ ١٦ مليار يورو في السنة،ولها فروع كثيرة في بولندا وفنلندا والدنمارك وألمانيا. وبالرغم من ذلك فإن السويدي البالغ من العمر ٥٧ عاماً لديه القليل مما يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين زملائه في مناصب مشابهة. لأن تعلقهم بإظهار الذات بحكم مهنتهم وإيديوليجيتهم الفجة فيما يتعلق بالسوق هي أشياء غريبة بالنسبة إليه. وقد أكد وهو ينظر بجدية بأن همه ينصب بشكل أكبر على موضوع التغير المناخي المهدد. (فإذا لم نفعل شيئاً فإن التغير المناخي سوف يؤثر على جميع مناحي الحياة بقوة بحيث يهدد استقرار مجتمعاتنا) هذا ما أوضحه السويدي رئيس شركة الكهرباء، ومن المحتمل أنه كان يعني مايقوله أيضاً. وقد تحدث بطريقة مقنعة كيف أنه ذهل من المحاضرة التي ألقاها زعيم إحدى قبائل الهنود الحمر الكندية عن الفيضانات الهائلة التي نشأت عن ذوبان الثلوج في المناطق المحيطة بالقطب الشمالي نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض. إذ أنه أطلق على تلك المقابلة تعبير (صرختي من أجل الإيقاظ). ولذلك فإن يوزيفسون لا يريد أن يترك تلك المشكلة في يد السياسة بل يريد أن يهز عالم المال والأعمال. ولهذا فقد أقدم على التوقيع على قرار فرض رسوم على انبعاثات ثاني أكيد الفحم في مختلف أنحاء العالم، وذلك بالاشتراك مع رؤساء آخرين في شركات عملاقة. ولهذا فإن المستشارة مركل أوكلت إليه مهمة مستشار فيما يتعلق بسياسة المناخ. وأخيراً فإن شركة فاتينفال ورئيسها يعدان عن طريق إعلان في الصحف بأنهما (لا يريدان النطق بكلام أجوف) ولكنهما يريدان تقديم (طاقة لصالح النشطاء). ومن أجل عرض ذلك فقد استخدمت صورة لخطيب يخرج من فمه دخان ذو لون أحمر[٢٨٠].

وعلى ما يبدو فإن ذلك جيد،إلا أنه بالتحديد ليس إلا ذلك الهواء الساخن الذي لا تريد شركة فاتينفال أن تتعاطى معه. لأن يوزفسون يتبع وجهة تنسف في الحقيقة حماية البيئة في ألمانيا ، كما إنَّ الشركة التي يديرها هي ثاني أكبر ضار بالمناخ في أوروبا،لأنها تنفث في الهواء٨٢ مليون طن من ثاني أكسيد الفحم سنوياً. علماً بأن محطات الطاقة الثلاثة الموجودة في شرق ألمانيا والتابعة لشركته تعمل عن طريق إحراق الفحم البني الشديد الضرر للبيئة إذ إنّها تفرز عن كل كيلو واط ساعي ما يقارب كيلوغرام من ثاني أكسيد الفحم، وهذا ما يزيد عن ضعف ما ينبعث من محطة طاقة تعمل بالغاز. وعلى الرغم من ذلك فإن شركة فاتينفال تريد أن تتوسع في مدى انبعاثاتها، لاسيمّا وأن هناك محطة أخرى للفحم البني في طور البناء في منطقة بوكسبيرغ في إقليم ساكسونيا بشرق ألمانيا من المحتمل أن تبدأ عملها في عام ٢٠١٠ وتنتج أيضاً ٤,٥ مليون طن من ثاني أكسيد الفحم في العام. وفي الآن ذاته فإنه قد تم التخطيط لإنشاء محطتين للطاقة تعملان بالفحم الحجري بطاقة مجموعها ١٦٤٠ ميغا واط في مدينة هامبورغ بألمانيا وتمت الموافقة عليها من قبل حاكم المدينة. وكذلك فإن هناك نية لإنشاء محطة تعمل بالفحم الحجري في مدينة برلين. فلو أنه تم في الحقيقة إنشاء تلك المحطات الجديدة للطاقة،فإن الحكومة الاتحادية الألمانية سوف لا تصل إلى هدفها الذي حددته حتى عام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بانبعاث الغازات. إذ إنَّ مخططها يهدف حتى ذلك التاريخ إلى تخفيض الانبعاثات إلى ٨٠ مليون طن في السنة على الرغم من إيقاف العمل لـــ ١٧ محطة تعمل بالطاقة الذرية في ما تبقى من الصناعة المنتجة للتيار. وقد وعد وزير البيئة زيغمار غابرييل بأن ذلك سوف يكون ممكنا عندما يتم إلى جانب التوسع في بناء محطات طاقة تعمل بواسطة الرياح والطاقة الشمسية والغاز المستخرج من النبات بيوغاز والربط بين الطاقة الكهربائية وحرارة التدفئة واستبدال محطات قديمة بمحطات جديدة تعمل بالفحم،وبذلك وعن طريق فاعليتها الأكبر سوف يمكن تخفيض كمية الوقود. وهذا المخطط يشترط طبعا أن تكون الطاقة الإنتاجية التي أوقفت في

المحطات القديمة مطابقة في الحقيقة للطاقة الآتية إلى الشبكة الجديدة. إلا أن ذلك بالتحديد لم يصمم له في مخطط يوزيفسون على عكس مزاعم الوزير،ويسري ذلك أيضاً على شركات عملاقة أخرى.

إذ إن شركة RWE تعد بأن (انبعاث ثاني أكسيد الفحم) سوف ينخفض بمقدار ١٣مليون طن في السنة عن طريق إنشاء محطات طاقة ذات فاعلية عالية مقارنة مع محطات الطاقة القديمة. وفي الحقيقة فإن محطات الطاقة الأربعة الجديدة التي تعمل، سوف تعمل بالفحم البني التابعة للشركة العملاقة والتي هي في طور البناء وسوف تكون ذات طاقة تزيد بمقدار الثلث عن المحطات القديمة التي سوف يتم إيقافها. وسوف تكون الانبعاثات الغازية الصادرة عنها مطابقة للانبعاثات التي كانت تصدرعن المحطات القديمة في أحسن الأحوال. وسوف يسري ذلك بصورة مشابهة جداً على مخططات ما لا يقل عن ١٠ محطات أخرى تعمل بالفحم. وحتى ولو حصل لدى هذا الانتقال أن نقصت الانبعاثات بكميات ضئيلة، فإن تنفيذ تلك المخططات سوف يكون على الرغم من ذلك شيئاً مشؤوماً،خاصةً وأن ألمانيا سوف تعتمد على إحراق الفحم لعشرات السنين في محطات جديدة بقيمة عشرات المليارات على الرغم من أنه بحسب إرادة الأغلبية الساحقة في البرلمان الألماني يجب تخفيض الانبعاثات إلى ٨٠ بالمئة حتى عام ٢٠٥٠.

ولدى سؤال السيد اللطيف يوزفسون عن هذا التناقض أعطى جوابا بسيطا في ظاهره: نعم إن الفحم البني هو(قاتل للبيئة) ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم هي (مشكلة كبيرة على المدى البعيد). إلا أنه في وقت ما وربما في عام ٢٠١٥ أو ربما ابتداء من عام ٢٠٢٠ سوف يكون بالإمكان (تغيير أو تعديل تلك المنشآت بحيث لا ينبعث منها إلا القليل من ثاني أكسيد الفحم). وقال إنّه (مقتنع بأن جمع غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه سوف يكون ممكناً ومن الناحية الاقتصادية جيداً) ولا توجد إلا تلك (الثغرة الزمنية) حتى تصبح تلك التقنية متوفرة. ولذلك فإنه (ليس من الضروري) تخفيض الانبعاثات الغازية في السنوات العشرة القادمة. بل إنه سوف يكون ممكناً

خلال (عشرين أو ثلاثين سنة أن يحصل تخفيض سريع وفعال لانبعاث ثاني أكسيد الفحم من دون أن تنشأ عن ذلك تكاليف عالية).

يعني ممارسة حماية البيئة بكل استرخاء، إذ يراهن يوزفسون وزملاؤه في شركات الكهرباء العملاقة على ما يسمى تقنية (Carbon Capture Storage CCS) وذلك بفصل ثاني أكسيد الفحم عن الهواء ومن ثم تبريده حتى يصبح على شكل سائل،وأخيراً يضغط السائل إلى طبقات حجرية ناقلة للماء في عمق يبلغ بضع مئات من الأمتار تحت سطح الأرض أو حتى تحت قاع البحر.

وفي الواقع فقد بدأت كل من الشركتين فاتّنفال و RWE بالتخطيط لمنشآت تجريبية. وبالتوازي مع ذلك تقوم الشركتان بالتعاون مع مؤسسات علمية تابعة للدولة بالاستطلاع من أجل إيجاد مستودعات صالحة لهذا الغرض. ولذلك فإنه من المحتمل جداً أن يتم في الواقع إنشاء واحدة أو اثنتين من محطات الطاقة التجريبية يجمع فيها غاز ثاني أكسيد الفحم ومن ثم يصار إلى تخزينه. وبالرغم من ذلك فإن مثل مشاريع البحث العلمي هذه سوف تبقى عديمة الأهمية تماماً بالنسبة لحماية المناخ، وذلك بحسب ما يراه غالبية الخبراء. لأنه حتى لو كان فصل ثاني أكسيد الفحم من الناحية الفنية ممكنا، إلا أنه من غير المحتمل أن يتم تطبيق ذلك على نطاق واسع في الواقع العملي. ومما لا يؤيد ذلك أن تلك التقنية لا تخفض استهلاك الموارد الأحفورية (الفحم والنفط) لكنها سوف تزيدها ارتفاعاً بشكل مكثف،لأن الطريقة المذكورة بحد ذاتها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة،بحيث أن درجة تأثير إنتاج التيار سوف يتراجع ثانية إلى مستوى سبعينات القرن الماضي. وفي الآن ذاته فإنه على الأقل سوف تتضاعف التكاليف. لأن كل طن من ثاني أكسيد الفحم المستودع من المتوقع أنه سوف يكلف من ٣٥ إلى ٥٠ يورو، وذلك استناداً للحسابات التي قام بها المؤلفون لأدق دراسة تمت حتى الآن تتعلق بهذا الموضوع والتي أجريت من قبل ثلاثة مراكز بحث علمية بتكليف من الحكومة الألمانية.[٢٨٢] وفي الآن ذاته فإنه يتوقع أن ترتفع أسعار الفحم والغاز على المدى البعيد. وفي مقابل ذلك سوف تتناقص باستمرار تكاليف إنتاج التيار من

منابع الطاقات المتجددة. ويتوقع الخبراء أنه مع تطبيق تقنية الـ CCS (فإن القدرة على المنافسة بين الطاقات المتجددة وإنتاج التيار من مصادر أحفورية سوف تتوقف في وقت مبكر جداً). وسوف يحصل ذلك ابتداء من عام ٢٠٢٠ يعني في المرحلة الزمنية التي سوف تكون فيه تقنية الCCS في أقرب وقت قابلة للتنفيذ من الناحية التجارية. وبتعبير آخر فإن الأوهام أو التخيلات التقنية من قبل السيد يوزيفسون وزملائه ليست لها فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني أي مغزى. لأن المصروف اللازم من أجل إزالة الانبعاثات الغازية الحاصلة عن طريق إنتاج التيار بواسطة الفحم سوف يكون أكثر غلاء من إنتاج الكهرباء مباشرة من دون غازات الاحتباس الحراري.

ويتوصل إلى هذه النتيجة حقا من يتأمل سلسلة العمليات بكاملها. فمن ناحية فإن محطات CCS للطاقة سوف لا تكون أبداً خالية من ثاني أكسيد الفحم. واستناداً إلى حسابات الخبراء، فإنه إذا ما أضيفت الخسائر في محطة الطاقة لدى استخراج الفحم، ولدى النقل من وإلى مستودعات التخزين،فسوف لا يمكن الإمساك إلا بما يقارب ٧٠ بالمئة مما أنتج من غاز الاحتباس الحراري ثاني أكسيد الفحم. فقبل كل شيء سوف يتطلب ترحيل ملايين كثيرة وتخزينها من أطنان الغاز يومياً بنية تحتية معقدة وباهظة الثمن مع مشاكل أمنية هائلة. ويوضح ذلك يوزفسون بشكل مقتضب (بأنه يتوجب إنشاء شبكة أنابيب جديدة من أجل القارة كلها)، ويحذر الحكومة الاتحادية من أن المسالك التي سوف تنشأ على مسارها الشبكة المذكورة سوف يتوجب (لأسباب أمنية أن تكون بعيدة عن المناطق الشديدة الكثافة بالسكان) وأن تجهز بما يحفظها من خطورة زيادة الضغط ومن حدوث الثقوب. لأن ثاني أكسيد الفحم هو أثقل من الهواء. ولدى حدوث ثقب في أحد الأنابيب فإن غاز ثاني أكسيد الفحم فوق الأرض سوف يزيح بسرعة الأكسيجين الموجود في الهواء،بحيث أنه ابتداءً من نسبة٨ بالمئة من الغاز المذكور في هواء التنفس يكون تأثيره مميتاً. ومنذ الآن فإنه يتوقع أن يعمد المواطنون إلى اللجوء إلى المقاومة ضد نظائر أفخاخ الموت تلك بالقرب من أماكن سكناهم.

وسوف تمضي عشرات السنوات قبل أن توصل جميع محطات الطاقة. ويرى هِرمان أوت Hermann Ott الخبير في سياسة المناخ من مركز أبحاث المناخ والبيئة والطاقة في مدينة فوبرتال Wuppertal ومستشار الحكومة الاتحادية الألمانية لدى المفاوضات من أجل الاتفاقية العالمية للمناخ (وحتى لو جرت عملية التخزين من دون إشكالات، إلا أنها تأتي متأخرة لأنها سوف تكون ذات تكلفة عالية وسوف تربط الكثير جداً من المال الذي كان من الأفضل توظيفه في إنتاج طاقة نظيفة). ولذلك يجب أن يتم التخطيط على أن مثل هذه التقنية فاشلة. (ويحذر من أننا سوف نصحوا عام ٢٠٢٠ وعندها سوف يكون الوقت متأخرا من أجل تطوير البدائل).

والأمل الذي أشيع عنه من قبل صناعة التيار القديمة بأن مشكلة ثاني أكسيد الفحم يمكن حلها كما حصل في الماضي لدى انبعاث الغاز الكبريتي بواسطة نوع يشبه مصفاة، فهو لا يتعدى أن يكون مناورة لصرف الأنظار تهدف إلى الامتناع عن التغيير الضروري لبنية اقتصاد التيار. وهذا ما قام باستعراضه يوزيفسون والمتعاونون معه عندما باعوا حكومة مدينة هامبورغ الألمانية محطة الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري وبطاقة ١٦٠٠ميغاواط. وسوف يتم لاحقاً ابتداء من عام ٢٠١٥ تجهيز المحطة المذكورة بتقنية CCS بحسب ما اتفق عليه يوزيفسون وحاكم المدينة خلال حديث شخصي. وعندما قيل له من قبل الصحفيين: ماذا لو لم ينجح ذلك ؟ فأجابهم بأنه (سوف تكون لدينا مشكلة) ويتعهد في هذه الحالة بدفع غرامة تبلغ ١٠,٥مليون يورو في صندوق استثمار من أجل المناخ. وكأن حماية البيئة يمكن تنظيمها بواسطة مثل تلك المقايضة. وقد انطلت ذات الدعاية أيضاً على حكومة إقليم براندينبورغ الذي يتوافر في أراضيه الفحم البني، وتقوم الحكومة الآن بدفع عجلة التخطيط من أجل استحصال الفحم البني من مئات الكيلومترات المربعة الأخرى، وبالتالي تخريب البيئة.

وكل ذلك يمكن أن يكون مهزلة لو أن الأمر يدور حول مشكلة ألمانية بحتة. إلا أن ألمانيا قد نالت مكانتها في العالم على أنها نوع من أمة رائدة فيما يتعلق بحماية المناخ. لاسيمّا أن الكذبة الدعائية المسماة (تقنية الفحم النظيفة

(Clean Coal Technology) تخدم بكاملها صناعة الطاقة التقليدية لأنّها ورقة تين خضراء لتستر عورتها. وعن طريق قطع العهد من أجل إجراء تجهيز لاحق تقوم شركات الفحم والنفط بدءا من أستراليا وعبر الصين حتى كندا بالاستثمار في صفقات جديدة للذهب الأسود الوسخ. ولذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تدعم أيضاً حكومة بوش المكذب لتغير المناخ تطوير تقنية CCS من أجل الحفاظ على الصناعات القديمة عن هذا الطريق حتى لا تصبح محطات الطاقة ومخزونات المواد الأولية التي تمتلكها عديمة القيمة. حتى إن شركة النفط العملاقة إكسون Exxon تقوم حالياً بالدعاية لاشتراكها في برامج مماثلة، بالرغم من أن القائمين على إدارتها وصفوا التغير المناخي حتى قبل وقت قصير على أنه من اختراع حماة بيئة مصابين بالهيستيريا. وفي ولاية إلينويس الأمريكية تم في عام ٢٠٠٨ التوقف عن العمل في نموذج كانت وزارة الطاقة الأمريكية قد خططت له لأن كلفته سوف تكون مرتفعة. وكانت النرويج أيضاً قبل ذلك بأسابيع قليلة قد أوقفت مشروعاً مماثلاً[٢٨٣]. فلو أن ألمانيا على وجه الخصوص ارتبطت بشكل دائم بطريقة تحويل الفحم إلى تيار، فسوف تنبثق عن ذلك إشارة نحس للعالم بأكمله.

كذلك فإن وزير البيئة زيغمار غابرييل توجب عليه في تشرين ثاني ٢٠٠٧ أن يسلم بناء على تساؤلات منظمة البيئة غرينبيس Greenpeace بأن الحكومة الألمانية (سوف لا تتوصل إلى الأهداف التي وضعتها من أجل حفظ المناخ عندما تفرض الصناعة مخططاتها فيما يتعلق بمحطات الطاقة). واشتكى غابرييل علنا من أنه (ليست لديه رغبة في تمرير رزمة طاقية بواسطة الحكومة بتكلفة هائلة حتى يتم بعد ذلك افتراس جزء منها من قبل سياسة طاقية تقودها أربعة شركات عملاقة)[٢٨٤]. علماً بأنه كان قبل بضعة أسابيع قد قدم حججاً مغايرة تماماً. فبعد أن صوت رفاقه في الحزب الاجتماعي الديموقراطي في مدينة كريفيلد ضد إنشاء محطة طاقة جديدة تعمل بالفحم، قام بالسفر خصيصاً لحضور مؤتمر حزبي لمنطقة المدينة المذكورة من أجل إقناعهم بعكس ذلك.

إن خط السير المتعرج للوزير الاتحادي غابرييل يوثق حيرة حزبه. لاسيمّا أن الحزب مرتبط تقليديا ارتباطاً وثيقا بالشركات العملاقة. إذ إنّ العديد من وزراء الاقتصاد ووزراء دولة سابقين ينتمون إلى الحزب المذكور يعملون في خدمة الشركتين العملاقتين RWE و Eon وكانوا مشتركين بشكل فعلي في ترسيخ قوتهما الأحادية(٢٨٥). وفي الآن ذاته تدافع نقابتا العمال المقربتان من الحزب المذكور وهما، IG Bergbau، Chemie، Energie (تعدين وطاقة وكيمياء) وفير. دي Ver. Di بقوة حديدية عن البنى القديمة للشركات العملاقة. فقد نظمت نقابة تقديم الخدمات فير. دي في شباط عام ٢٠٠٧ لهذا الغرض بالذات مظاهرة اشترك فيها حوالي ٢٠٠٠٠ عامل من عمال مناجم الفحم في قلب مدينة برلين ضد ما يمكن إحداثه من شروط ملزمة فيما يتعلق بحماية المناخ (٢٨٦).

ومع ذلك فإن وزير البيئة والمستشارة مع ائتلافها الوزاري الكبير في البرلمان ليسوا غير قادرين على مقاومة إستراتيجيي الشركات العملاقة وقواتهم المساعدة النقابية،بل على نقيض ذلك فإنه منذ مدة طويلة قد شاع في القواعد الحزبية ولدى الكثير من الناخبين بأن توفير التيار الكهربائي في المستقبل سوف يمكن تنظيمه من دون محطات طاقة كبيرة. وقام النواب في

---

(٢٨٥) أقرت حكومة المستشار السابق غيرهارد شرويدر ضد إرادة جهاز الرقابة والتفتيش الاتحادي وتحذيره الصريح،بأن يسمح لأكبر مورد للغاز في ألمانيا Eon بأن يشتري شركة رورغاز Ruhrgas AG، وأن يسيطر بذلك على سوق الغاز الألماني بكامله. ومكافأة على ذلك فقد تمكن وزير الاقتصاد المسؤول فيرنر مولر Werner Mueller أن يصبح فيما بعد رئيساً لشركة روركوله Ruhrkohle AG التي تخص في غالبيتها شركتا Eon و RWE، وأن يباع فرعاها الكيميائي ومحطة توليد الطاقة تحت إسم إيفونيك Evonik في سوق البورصة. ولدى RWE فإن فولفغانغ كليمينت Wolfgang Clement خليفة مولر في المقعد الوزاري، هو الآن عضو في مجلس إدارة الشركة، وهو الذي قبل ذلك قد حمى صناعة التيار الكهربائي بنجاح من فرض شروط عليها تتعلق بحماية المناخ، وكافح التوسع في إقامة منشآت الطاقات المتجددة بواسطة تضليل إعلامي مكثف.

مجلسي المدينتين بريمن وكريفلد خلال عام ٢٠٠٧ باتخاذ قرار ضد إنشاء محطة طاقة تعمل بالفحم كان قد خطط لها. حتى إن المواطنين التابعين لبلدية إينسدورف الواقعة في قلب منطقة الفحم والصلب في إقليم سارلاند كانوا قد صوتوا بغالبيتهم ضد مشاريع الشركة العملاقة RWE التي كانت تريد إنشاء محطة لإنتاج التيار الكهربائي بطاقة ١٦٠٠ ميغاواط. فلو أراد كل من غابرييل ومركل استغلال ذلك الاستعداد لدى المواطنين من أجل التغيير لوقف إلى جانبهم إضافة إلى ذلك حليف قوي يتمثل في المفوضية الأوروبية في بروكسل. حيث توجد هناك وسيلتان سياسيتان قويتان قيد الدراسة، يمكن بواسطتهما الإجبار بسهولة على إجراء التغيير البنيوي لصناعة الطاقة.

رأس المال ضد رأس المال

إن نظام تجارة الانبعاثات الغازية الأوروبي من الممكن أن يكون رافعة ذات تأثير. وبما أن تطبيقه قد جرى عام ٢٠٠٣ فقد كان ينبغي له أن يجعل من حماية المناخ في أوروبا شيئاً ينطلق من ذاته. إذ إن الفكرة التي تقف خلف ذلك والتي عبر عنها عالم الاقتصاد الكندي جون دَيلز John Dales قبل ٤٠ عاماً هي في الآن ذاته بسيطة وعبقرية. فعوضاً عن أن يفرض على كل محطة طاقة وحدها الكمية التي يجوز لها أن تنفثها من الغازات، تقوم الدول بتحديد كامل كمية الانبعاثات السنوية لجميع المنشآت الصناعية، ومن ثم تقسم تلك الكمية على المنشآت المذكورة. وتلك هي وظيفة ما يسمى بالمخططات الوطنية لتقديم الدعم المالي، التي توجب على جميع دول الاتحاد الأوروبي استصدارها وذلك بعد أن كانت قد أقرت بالإجماع هذا النظام في كانون أول من عام ٢٠٠٢.

إذ إنَّ الكمية المفروضة تتناسب عادة مع الانبعاثات التي كانت تصدرها كل منشأة في الماضي ويحذف منها الإنقاص المراد من قبل السياسة. وفي نهاية المطاف تكون لدى الشركات إمكانيتان،إما أن تقوم بتوظيفات في تقنيات جديدة تنتج انبعاثاً غازياً أقل، عند ذلك سوف تكتفي برخصها المخصصة لها، أو إنها

سوف تستطيع أن تبيع فوائض فتحصل بذلك على ربح إضافي، أو إنه يتوجب عليها أن تشتري سندات إضافية، لأن منشآت جديدة سوف لا تكون مجدية. (Cap and trade) حدد وتصرف، هذا ما يعنيه تعبير الاقتصاديين فيما يتعلق بالنظام . ولذلك فإنه يتوجب على الشركة العملاقة RWE أن تشتري رخصا إضافية مقابل حوالي ٩ مليون طن من ثاني أكسيد الفحم المنبعثة من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم البني التابعة لها حتى عام ٢٠٠٦ وذلك من شركات تمكنت من القيام بإجراءات من أجل تخفيض انبعاثاتها الغازية بصورة أسرع.

إن الشرط الأساسي من أجل سير النظام هو طبعا في الآن ذاته عبارة عن عقبة سياسية كبيرة. فالحد الأعلى (Cap) يجب أن يتناقص باستمرار. وبذلك فقط تنشأ جاذبية كافية من أجل القيام باستثمارات في الطاقة النظيفة. وهذا ما فشل فشلا ذريعا لدى المحاولة الأولى في أوروبا. إذ إنه تحت ضغط جيد التنظيم لأصحاب المصلحة من الشركات المعنية، قدمت غالبية الحكومات خلال سنوات التجربة الثلاثة الأولى حتى عام٢٠٠٧ رخصا أكثر مما احتيج إليه حقيقة في النهاية وعند نهاية الدورة التجارية الأولى أصبحت الرخص التي أعطيت بعد مجهود بيروقراطي جبار لا تساوي في ثمنها إلا بضعة سنتات مقابل الطن الواحد، ولم تعد تتسبب لذلك لأي ضغط يوجب التصرف من قبل الشركات.

والخطأ الكبير الآخر الباهظ الثمن كان التوزيع الحر للشهادات. فإذا حدث نقص كانت لها قيمة. فإنه في ربيع عام ٢٠٠٨ لدى بداية الدورة التجارية الثانية بيعت تلك الشهادات في البورصات الأوروبية بحوالي ٢١ يورو مقابل الطن الواحد. وهذه القيمة يضيفها المنتجون للتيار وبخاصة الشركات العملاقة على قيمة بضاعتهم بالرغم من أنهم قد حصلوا على الرخص هدية من الدولة. وفي النتيجة تحصل الشركات مقابل حوالي٥٠٠ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الفحم سنوياً على أكتاف زبائنها على ١٠مليار يورو إضافية. وقد حكم هولغر كرافينكِل Holger Krawinkel خبير الطاقة للجمعية الاتحادية لمراكز المستهلكين بأن منتجي التيار (قد جعلوا من تجارة الانبعاثات الغازية وسيلة لزيادة الثراء وتوزيع المال).

إلا أن هذين العجزين في النظام يمكن معالجتهما بصورة كاملة. إذ إنه في زمن ما بعد ٢٠١٢ سوف يتوجب على حكومات الإتحاد الأوروبي على أية حال تجديد الأنظمة عندما تشرف اتفاقية كيوتو للمناخ على نهايتها وسوف يصبح بالإمكان تحديد الحدود العليا من خلال خطوات سنوية لمدة ١٠ سنوات سلفا. وذلك تبعاً لما تبتغيه على أية حال أهداف التخفيض المقررة سياسياً. وفي الآن ذاته يجب أن يجري مزاد على نطاق واسع من أجل الحصول على الرخص عوضاً عن أن توزع دون مقابل، وبذلك سوف تكون المكاسب هائلة. إذ ليست التقنية النظيفة وحدها سوف يكون لها مكاسب كبيرة في السوق، لأن الدولة سوف تحصل على مليارات كثيرة من اليورو. وبذلك سوف تستطيع الحكومات تمويل واجباتها الجديدة المرتبطة حتماً بحماية المناخ. ويتوجب على دول الرخاء الاقتصادي مساعدة ضحايا التغير المناخي في البلدان الفقيرة لتتمكن من التغلب على عواقبه، ويجب على تلك الدول أيضاً أن تقوم في بلدانها بالذات بإعطاء تعويضات للطبقات الفقيرة، لأن مدخولاتها الضئيلة أصلاً تتناقص بسبب أسعار الطاقة المتصاعدة.

وهذا هو الوجه الآخر لسياسة مناخ فعالة، الذي يتجاهله غالبية حماة البيئة. وأشد ما تكون الوطأة على الفقراء عندما ترتفع في البدء أسعار التيار الكهربائي والتدفئة والمواصلات، لأنه يتوجب تغيير الأجهزة اللازمة في الأبنية ووسائل المواصلات والمنشآت الإنتاجية. ففي عام٢٠٠٧ تسببت الجريدة الشعبية الواسعة الانتشار بيلد Bild بالفزع لدى قرائها عندما كتبت على صفحتها الأولى بالخط العريض (هل سيصبح امتلاك سيارة حكراً على الأغنياء؟). وحالما تنتشر السمعة من أن حماية البيئة ستزيد من حدة تزايد التوزيع غير العادل للمدخولات على أية حال، فسوف لا يعود ممكنا اجتذاب غالبية الناخبين لحركة حماية البيئة.

ومن حيث المبدأ فقد استقر رأي وزير البيئة الألماني أيضاً أنه ابتداء من عام ٢٠١٣ سوف لا تباع١٠ بالمئة فقط من الرخص لمن يدفع السعر الأعلى كما جرى الآن، بل على أن تباع الحصة بكاملها . فلو أنه استطاع أن

يكسب من أجل ذلك زملاءه الوزراء في بقية دول الاتحاد الأوروبي، فسوف يكون بإمكان الإتحاد الأوروبي تثبيت ذلك قانونيا وفي وقت مبكر أيضاً. أما الموظفون المسؤولون الذين يتوجب عليهم مراقبة تنفيذ أهداف المناخ المتفق عليها دولياً، فهم يؤيدون ذلك على أية حال. وبهذا فإن بعض محطات الطاقة التي تعمل بالفحم المنوي بناؤها سوف لا تتجاوز مرحلة التخطيط على ما يظن، لأن التكاليف المستقبلية لتلك المشاريع سوف تكون باهظة.

أما مزادات التراخيص فقد برهنت على أية حال أنها بيروقراطية إلى حد بعيد. إذ أن النظام بكامله الذي يتضمن تعليمات تزن كيلوغرامات يتطلب مجهوداً هائلاً من التخطيط والرقابة. وهذا الشيء لا ينقصه نوع من السخرية،إذ إنه في ذلك الحين قد فضل على ضريبة بسيطة على الانبعاثات الغازية لمادة الفحم (بضغط من الولايات المتحدة التي لم توقع بعد ذلك على اتفاقية كيوتو) لدى التفاوض عليها في تسعينات القرن الماضي، على أنه أحد وسائل سوق مرنة وديناميكية مضللة. لأن ضريبة ثاني أكسيد الفحم بإمكانها أن تحقق الهدف ذاته بطريقة أسهل بكثير. وهذا ما يراه أيضاً كثير من علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة وبريطانيا حالياً [٢٨٧]. إذ إنَّ زيادة على ضريبة المبيعات لكافة المحروقات مقدارها ٣٠ يورو تفرض على كل طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الفحم سوف تكون لها المنفعة أن جميع المشتركين في السوق سوف يعرفون مسبقاً الأسعار التي يتوجب أخذها بالحسبان. وبالتوازي مع ذلك فسوف يتمكن المشرع أن يحدد مبلغا ثابتا يعاد إلى كل مواطن في العام الواحد. وبناء على ذلك فإن العبء الأكبر يقع على الذين هم الأكثر استهلاكاً. وعلى العكس من ذلك فإن المستهلكين المقتصدين سوف تعاد إليهم مبالغ أكبر تزيد على ما دفعوه من الزيادة في الأسعار للمحروقات. ولذلك فإن الإشارات سوف تطلق إذا بشكل أوضح بكثير وأكثر قرباً من مصلحة المواطن. على أية حال فإنه من غير المحتمل جداً من الناحية السياسية إمكانية فرض ضريبة ثاني أكسيد فحم عالمية إلى جانب تجارة الإنبعاثات، أو حتى أن تستبدل التجارة بالضريبة، وذلك بعد

الجهد الهائل الذي بذل من أجل تنفيذها (التجارة). إلا أن الأهم هو أن تدعم الوسيلة القائمة بحيث تصبح أشد فاعلية.

وإلى جانب تجارة الانبعاثات قام المفوضون الأوروبيون بصياغة وسيلة أخرى سوف يحسم تحقيقها نجاح أو فشل سياسة الطاقة والمناخ. فلو أن الأمور كانت تسير بحسب اقتراح نيلي كروز Neelie Kroes وزيرة الاقتصاد الهولندية والمفوضة الحالية لما يتعلق بقضايا المنافسة، وبحسب ما يراه زميلها أندريس بيبالغ Andris Piebalg وزير الطاقة لتوجب إذاً على شركات الطاقة العملاقة في جميع أنحاء أوروبا أن تبيع شبكات توزيع الكهرباء والغاز إلى الدولة أو إلى شركات محايدة ليست لها علاقة بإنتاج التيار أو الغاز. ويعلل المفوضون اقتراحهم بأنه لا يمكن إلا بتلك الوسيلة المذكورة تحطيم تجمع الشركات المنتجة، وإيجاد منافسة حقيقية في أسواق الطاقة. لأن ما يهمهم قبل كل شيء هو حماية المستهلكين من أسعار قد ترفع من دون سبب واقعي. ويمكن أن يكون هناك تأثير مختلف تماماً ولا يقل عن ذلك في الأهمية عندما لا يتخذ القرار من قبل مالكي محطات الطاقة، ولكن فقط من قبل المسؤولين عن الشبكات مع ما هو معتمد من الشروط التي تحددها الدولة فيما يتعلق بمن الذي يستجر منه التيار والغاز، وفي أي مكان يتم ذلك وبأية شروط.

فلو تم التوصل إلى تلك الحرية لكان العديد من الإبداعات الخلاقة ممكنة،لكنها فشلت حتى الآن بسبب قوة ممانعة الشركات العملاقة القديمة. فمثلاً يمكن أن يحدث تركيب عدادات إلكترونية مع ربط بالإنترنت لدى الزبائن تأثير هائل. وبهذا سوف يتمكن المسؤولون عن الشبكات أو غيرهم من مقدمي الخدمات من التحكم بالحاجة إلى التيار بسهولة أكثر مما هو حاصل حتى الآن. ولو أن زبائن الوحدات السكنية أبدوا استعدادهم لقاء حسومات في السعر إيقاف الأجهزة الكبيرة مثل آلات الغسيل أو البرادات عن العمل عند الحمولة القصوى في شبكات التيار بين حين وآخر بواسطة التحكم عن بعد لبضع دقائق، لكان بإمكان الملايين من الوحدات السكنية المساهمة في استبدال منظّمات غالية الثمن، التي بواسطتها يتم حتى الآن تعديل ضغط

التيار المتأرجح. ولو أن سريان التيار كان يجري في كلا الاتجاهين لكان بالإمكان القيام بتشغيل مشترك لآلاف المولدات الصغيرة جداً الموجودة في أقبية التدفئة وخلايا الطاقة الشمسية على الأسطح على أنها محطات طاقة افتراضية، وأن تسوّق على هذا الأساس.

عند ذلك سوف يقوم المسؤولون عن الشبكات المستقلون بدافع من مصالحهم الذاتية بتوسيع أعمال الربط بين الشبكات الوطنية أيضاً، بحيث تزال فترات الضيق عند حدود المناطق التي كانت تحصل حتى الآن. ووفق هذا الطريق سوف يمكن تعديل المساوئ المتعلقة بعدم انتظام إنتاج التيار بقوة الرياح في جميع أنحاء أوروبا. فعلى سبيل المثال سوف يتم بذلك حل مشكلة إلترا Eltra الشركة الدنماركية المسؤولة عن شبكة التيار التي يتوفر لديها في كثير من أيام السنة الكثير من تيار الرياح بما يزيد عن حاجة البلد. إذ يشكو رئيس المهندسين يون إيلي نيلسن Jon Eli Nielsen بأنه بسبب نقص الزبائن يتوجب أحياناً إيقاف العديد من المنشآت التي تعمل بالرياح أو بتقديم التيار مجاناً . ولذلك فإنه يرغب في أن يكون هناك ترابط على مستوى أوروبا. ويتنبأ (بأنه كلما كبرت مجموعات الشبكات كلما أمكن تعديل التذبذبات، لأن الرياح تهب دائماً في مكان ما) وبذلك يمكن تنظيم التأرجحات بسهولة (٢٨٨).

فلو أن الدخول إلى الشبكات كان حراً،لكان محتملاً أن تكون هناك فرصة نجاح لمخطط ديزرتيك Desertec لنادي روما (Clube of Rome). الذي يهدف إلى إنشاء محطات طاقة شمسية في دول شمال إفريقيا من أجل إمداد أوروبا من هناك بتيار كهربائي إضافي. علماً بأن التقنية الضرورية لذلك مطبقة في كاليفورنيا وإسبانيا. وكذلك فإن تقنية نقل التيار الذي يقطع المسافات من دون خسائر كبيرة هي متوفرة. واستناداً إلى حسابات الخبراء المكلفين من قبل الحكومة الاتحادية الألمانية فسوف يمكن أن يهبط سعر التيار الشمسي الأفريقي بمقدار ٤ إلى ٥ سنت لكل كيلوواط ساعي في حال إنشاء محطات على مدى واسع. ولهذا سوف تكون هناك من الناحية العملية طاقة بلا حدود. فعلى مساحة كيلومتر مربع واحد يمكن إنتاج ٢٥٠ مليون كيلو واط ساعي سنوياً

تغطي حاجة حوالي ٥٠٠٠٠ وحدة سكنية كل منها مؤلف من ٤ أشخاص في ألمانيا[٢٨٩]. حتى إن استعمال السيارات سوف يكون من الممكن جعله يتلاءم مع المناخ. وسوف يكون بالإمكان أن تحل المحركات الكهربائية محل المحركات التي تعمل بواسطة البنزين أو المازوت. وذلك تطور تقصده وتحاول الوصول إليه حالياً غالبية الشركات العملاقة لصناعة السيارات على أية حال[٢٩٠]. أما بطاريات ملايين السيارات المتوقفة في المرائب والموصولة بشبكة التيار الكهربائي، فسوف يكون بإمكانها أن تستغل بدورها على أنها خزان كهربائي كبير جماعي، وذلك عن طريق أخذها للتيار البيئي الذي ينتج بصورة غير منتظمة. ويرى ديرك أوفِه زاور Dirk Uwe Sauer الفيزيائي في جامعة آخن الألمانية بأن تلك الطريقة وحدها على ما يظن هي الأكثر عقلانية من أجل توازن دقيق بين الإنتاج والطلب.

ولا يستطيع أحد التنبؤ عما إذا كانت هذه المشاريع أو غيرها تستطيع أن تفرض نفسها في نهاية المطاف. ويرى فيليكس ماتِس Felix Matthes مدير قسم الطاقة في معهد البيئة الألماني،الذي هو من أهم مصانع الأفكار الأوروبية فيما يتعلق بسياسة البيئة والطاقة (بأن القيام بعمل مخططات ما فذة لعشرات السنين مسبقا ليس له مغزى. وعوضاً عن ذلك فإن على المرء أن يفتح المجال فقط من أجل جعل الحلول ممكنة. ولذلك فإنه يتوجب حتماً جعل تشغيل الشبكات مستقلاً عن مصالح أخرى، علماً بأن شبكة الطرقات لا تترك في يد الشركات العملاقة لصناعة السيارات، وأن مفتاح الحل لمشكلة الطاقة هو المدخل الحر إلى البنية التحتية). ويتفق في ذلك مع السياسي الأمريكي آل غور Al Gore الذي هو أشهر ناشط في العالم في مجال المناخ والحاصل على جائزة نوبل للسلام بأن (فتح شبكات التيار الكهربائي سوف يكون له ذات التأثير الانفجاري (من أجل نشوء) تقنيات طاقية ذكية مثل إنشاء الإنترنت الذي أدى إلى انتشار تقنية الكومبيوتر[٢٩١].

ولذلك يوظف غور قسماً كبيراً من ماله ومن تأثيره في مجال الدعاية في تعبئة الشركات ذات الأعمال الإبداعية. وقد أسس بمساعدة أحد مديري أعماله

السابقين لدى بنك غولدمان ساكس صندوق الاستثمار للأجيال Generation Investment الذي تشارك فيه أيضاً شركة ملياردير الانترنت جون دور John Doerr الذي جمع ثروته عن طريق شرائه للحصص الأولى من شركتي غوغل Google وأمازون Amazon. وبالتشارك مع بعضهما يريدان توظيف مبلغ مياري ذي خانتين في شركات طاقة جديدة. ويرى دور الكاليفورني أنّ (التقنية من أجل صلاحية بعيدة المدى ومن أجل البيئة هي الشيء الكبير القادم، إنها في الحقيقة الأم لكافة الأسواق) وهو الذي أطلق حملة لصالح مقترحات حماية المناخ، التي نادى بها حاكم ولاية كاليفورنيا آرنولد شفارتْسِنغر Arnold Schwarzenegger في صيف عام ٢٠٠٦ مع كثير من أصدقائه الذي يعملون في منطقة سيليكون فالي (مركز هام لتقنيات الكومبيوتر في كاليفورنيا).

وكما هو الحال في ألمانيا تقوم هناك أيضاً في الولايات المتحدة الصناعات القديمة ومستثمرو محطات الطاقة ضد الأنظمة المتعلقة بالإنبعاثات الغازية وضد جعل شبكات الكهرباء مفتوحة. فقد حذر رئيس غرفة التجارة هناك بأن (الحدود التعسفية لانبعاث الغازات تهدد بهروب أرباب العمل إلى ولايات أخرى). وقد عقب دور على نقيض ذلك بأن الشروط الجديدة المفروضة من قبل الدولة سوف تخلق سوقاً يتصف بطلب مستقر لصالح تقنيات جديدة. إن ولاية كاليفورنيا سباقة في مجالي التقنية العالية هايتِك Higtech والتقنية الحيوية بيوتِك Biotech. والآن يدور الأمر(عما إذا كنا سنقود حركة التقنية الخضراء Greentech أو أن نجري متأخرين وراءها). مشيراً إلى النجاحات السابقة بقوله(قبل سبع سنوات لم تكن غوغل موجودة، وهذا يبرهن كيف أن باستطاعة الكاليفورنيين تغيير العالم بسرعة). فقد تمكن شفارتْسِنغر أخيراً بفضل ذلك الدعم من فرض نفسه ضد المعارضين في حزبه بالذات وفي البرلمان.

وهذا يبين مسار الجدل الدائر حول المناخ في كاليفورنيا بأن الأمر يدور في نهاية المطاف حول الحسم بين المصالح المتناقضة لمختلف الفروع المهنية والجماعات المختلفة لأصحاب الأموال. ويوضح سكوت سيغال

Scott Segal الذي يمثل مصالح بعض شركات الكهرباء الأمريكية في مدينة واشنطن بأنه (فيما يتعلق بمسألة المناخ فإن المنفعة العامة لا تقف ضد المصالح الخاصة كما يظن الكثيرون (فالجدل هو أعقد من ذلك، لأن الخلاف يجري بين مصالح الأعمال المختلفة). إذ إنّ الذين يبنون المنشآت والذين يقدمون الخدمات وصناعة المال يؤيدون الإجراءات السريعة. وتعترض على ذلك الصناعات التي تحتاج إلى الطاقة الكثيفة، كالصناعات الكيميائية وصناعة السيارات وصناعة الصلب. ولذلك فإن الاتحادات الاقتصادية التقليدية هي مشلولة بصورة ملحوظة. إذ إنّ فريقاً من الأعضاء يرى بأنه من الممكن الحصول على المال عن طريق المناخ، في حين أن آخرين يرون أن أرباحهم مهددة[٢٩٣]. وتظهر في ألمانيا أيضاً بشكل تدريجي ملامح انقسام مشابه. فقد عارضت الجمعية الاتحادية للصناعة الألمانية (BDI) بعناد كل اقتراح لا يتطابق مع مصالح الشركات العملاقة المتجذرة في البلد المختصة بصناعات التيار الكهربائي والسيارات والكيمياء. إلا أن ذلك لم يعد ممكنا لمدة أطول في عام الانقلاب المناخي٢٠٠٧. ولكن عندما كلف يورغن تومان Juergen Thumann رئيس الاتحاد خبراء من الشركة الاستشارية ماكينزي McKinsey للقيام بأبحاث توضح ما هي الإجراءات التي تتصف بالاقتصادية،دب الخلاف بين مختلف الفرقاء. إذ أكدّ أحد المشاركين أنّ الصراع حول الصيغة النهائية لتقرير الخبرة قد كلف (دماً وعرقاً ودموعا) وتمخض عن ذلك تقرير خبرة متناقض في ذاته، لأنه مثلاً ينصح في الآن ذاته بدعم الطاقات المتجددة ودعم إنشاء محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم.

أما بالنسبة للسياسة فإنه في الحقيقة سوف لا تكون هناك حالة أفضل. لأنه عندما تكون هناك مصلحة لقسم كبير من الصناعات ذات الرساميل الضخمة في سياسة مناخية حازمة، وعندما تحاول مهن مختلفة إقصاء بعضها بعضا، عند ذلك سوف لا يكون فرض سياسة مناخ حازمة أمراً صعباً. إلا أن المستشارة الألمانية وشركاؤها في الحكم من الحزب الاجتماعي الديموقراطي

بحد ذاتهم يتهيبون من إيجاد مكان للأعمال الإبداعية ومن تحرير الشبكات في قطاع التيار الذي هو المجال الأكثر أهمية. حتى إن خبراء الاقتصاد في البنك الألماني Deutsche Bank الذين لا تنطبق عليهم شبهة ميول يسارية متطرفة أيدوا (الفصل الكامل بين المنتج وبين الشبكات). وقد قدم مصرفيون الحجة بأن ذلك لا يتدخل في حقوق الملكية، إلا أن (تراكم رأس المال لعشرات السنين،أيضاً من أجل التوسع في الشبكات) لم يتم الحصول عليه آخرا (لأن مردودات الشركات المستقطبة للتيار الكهربائي قد أمكن تلقيها). ولهذا فإن مسألة الملكية تظهر بصورة أخرى(٢٩٤).

إلا أن المستشارة ونائبها وزير الخارجية شتاينماير وقفا حماة لأصحاب السطوة في الشركات العملاقة واستعملا حق النقض لصالحهم في بروكسل. وقد علل شتاينماير تمسكه بالبنى القديمة كما لو أن البيع الإجباري لشبكة التيار سوف يلحق الدمار بالشركات الكبيرة التي تمتلك المليارات(٢٩٥). والحقيقة أن الأمر هو عكس ما يخشاه شتاينماير. فلو أن الشركات العملاقة فقدت قوتها الأحادية الاستقطابية لكانت الشركات Eon و RWE و Vattenfall وأخواتها من الشركات العملاقة في فرنسا وإيطاليا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي مجبرة في الوقت المناسب أن تغير أعمالها أو صفقاتها على أساس خطط صالحة للمستقبل قبل أن تسبقها الأحداث وتفقد مجدداً فرصاً في السوق.

وقد فوجئ المدافعون عن مصالح الشركات العملاقة الذين يتربعون على قمة الحكومة، بأن مفوضة الاتحاد الأوروبي كروس لم تدع مجالا لإيقافها بسبب مقاومة الحكومات في برلين وعواصم أخرى في الاتحاد الأوروبي، إذ تمكن موظفون من الاتحاد الأوروبي في كانون أول من عام ٢٠٠٦ لدى قيامهم بعملية تفتيش واسعة في مراكز شركات التيار العملاقة الألمانية الأربعة من العثور على مستندات عديدة أثبتوا بواسطتها مخالفات هائلة ضد قانون تجمع الشركات الأوروبي ارتكبت من قبل التجمع الكبير لشركات التيار العملاقة الأوروبية. وعندما هددت المفوضية الأوروبية على هذا الأساس في مطلع عام ٢٠٠٨ بإلزام الشركة العملاقة Eon بدفع عقوبة

مالية بلغت المليارات، توجب على بيرنوتات رئيس الشركة المذكورة أن يتراجع. ومن أجل التخلص من الأمر بالعقوبة المذكورة أقدم بيرنوتات في شباط ٢٠٠٨ على إنجاز صفقة مع حماة المنافسة من الموظفين في بروكسل، التي على أساسها يتوجب على شركة Eon أن تبيع حصتها من شبكة التوتر العالي ذات كابلات طولها حوالي ١٠٠٠٠كم، وأن تبيع قسماً من محطات الطاقة التي تملكها. وفي مقابل ذلك أعلنت المفوضية الأوروبية استعدادها لإنهاء الإجراء المذكور الذي كان سيأخذ طريقه إلى التنفيذ. ومع أن ذلك وحده سوف لا يلغي قوة الممانعة لدى صناعة التيار المتجذرة ضد تغيير البنيان البيئي لطرق التزود بالتيار، إلا أن تراجع مدير شركة Eon يظهر أن النظام القديم قد بدأ بالانزلاق. علماً أنّ المستشارة مركل كانت قد أعلنت في البداية أنها تريد حماية الشركات العملاقة الثلاث في آن واحد من انفصال شبكاتها. لكن انسحاب شركة Eon سوف يضع تلك الشركات تحت الضغط أيضاً. وبذلك تقترب الفرصة لتصبح في متناول اليد فيما يتعلق بفتح الشبكة في مساحة واسعة من أجل التوسع في بناء منشآت لإنتاج التيار الكهربائي اقل مركزية وأكثر محافظة على البيئة. وسوف يكون من الممكن أن ينتقل تشغيل الشبكة بكاملها إلى مستثمر من قبل الدولة. وعند ذلك تصبح الدولة حرة في أن تمنح الدخول إلى الشبكة بالدرجة الأولى إلى شركات ذات طريقة في إنتاج التيار تدفع حماية المناخ قدما نحو الأمام.

فلو أخفقت ضربة التحرر هذه، فسوف يهدد المثال المضلل لحماية المناخ ألمانيا بهزيمة أخرى مصحوبة بعواقب في أنحاء العالم. وإذا لم يكن بالمستطاع إحداث انقلاب كاف وفي الوقت المناسب لطرق توفير الطاقة وتوزيعها، فسوف يتوجب على الألمان أن يعترفوا إن عاجلاً أو آجلاً بأن الهدف الذي حددوه أمام العالم أجمع فيما يتعلق بتخفيض آخر لانبعاثات ثاني أكسيد الفحم إلى حوالي ٢٤بالمئة خلال ١٢عاماً سوف لا يستطيعون الوصول إليه،وخاصة عندما تغلق ١٧محطة طاقة تعمل بالذرة في الوقت نفسه كما هو مخطط له. إذ يدعي على أية حال متشددون من أمثال بيرنوتات رئيس شركة

Eon منذ مدة طويلة بأن تخفيضا كافيا لغازات الاحتباس الحراري سوف (لا يكون ممكنا من دون الطاقة الذرية). ويضع أمله بالاشتراك مع زملائه من الشركات العملاقة الثلاثة الأخرى فيما ستسفر عنه الانتخابات النيابية الاتحادية في خريف عام ٢٠٠٩. فقد وعدت المستشارة مركل قبل الانتخابات في عام ٢٠٠٥ بأنه إذا استطاع الحزب المسيحي الديموقراطي أن يشكل حكومة وحده من دون الحزب الاجتماعي الديموقراطي عند ذلك (ينبغي أن تترك الحرية لمنتجي الطاقة في تشغيل محطات الطاقة الذرية طالما أن ذلك ممكن من الناحية التقنية). فلو أن ذلك التصور تمكن من فرض ذاته وبقيت ألمانيا مدة أطول بكثير من الزمن مما هو مخطط له معتمدة على محطات الطاقة الذرية،فإن ذلك سوف يبعث إلى العالم رسالة محرجة أخرى سوف يكون تنفيذها من الناحية العملية بالنسبة للاقتصاد الوطني غير منطقي وتهدد المجتمع كالذي يفعله التغير المناخي.

أوهام الذرة

في أي مكان من العالم يقف فيه مستثمرو أو مؤيدو الطاقة الذرية على منصة من أجل إلقاء الكلمات أو الخطب فإنهم لا ينسون أبداً القول إنَّ استحصال الطاقة عن طريق انشطار ذرات اليورانيوم لا ينتج عنه إلا القليل من غازات الاحتباس الحراري. (لأن محطات الطاقة التي تعمل بالذرة لا تنفث ثاني أكسيد الفحم، وهذا يحول سنة بعد أخرى دون انبعاث ١٥٠ مليون طن من ثاني أكسيد الفحم). وهذا ما أشاعه تجمع شركات التيار الألماني عن طريق حملة دعائية عالية التكلفة في صيف عام ٢٠٠٧ وذلك من أجل الدعاية لإنهاء العقد الذي أجبرت نفسها فيه الشركات ذاتها عام١٩٩٩ على الإيقاف التدريجي لمفاعلاتها الذرية حتى عام ٢٠٢٢. وأعلنت الحكومة الروسية أيضاً بمناسبة مؤتمر الدول الثمانية الكبار G8 الذي أقيم في مدينة هايليغِندام بألمانيا في تموز٢٠٠٧ بأن (الطاقة الذرية هي الجواب على تغيرات المناخ) كما أعلنت عن نيتها في بناء ٢٤ مفاعلاً ذرياً جديداً.[٢٩٦] وبالطريقة ذاتها

يتصرف الرئيس بوش والحكومة الإنكليزية وكذلك الصين والهند والدول ذات التبعية للطاقة الذرية فرنسا واليابان على أية حال. حتى أن البرلمان الأوروبي أيد في تشرين أول ٢٠٠٧ دعم الطاقة الذرية ببعض مليارات اليورو من ميزانية البحث العلمي للمفوضية الأوروبية معللاً ذلك بأن (أكبر منبع طاقة قليل الفحم في أوروبا حالياً يساهم بقدر كبير في مكافحة تغير المناخ). وبنشوة المنتصر تحدث أيضاً الإتحاد العالمي لصناعة الذرة WNA عما سماه (البعث النووي) أو النهضة النووية الذي يتماشى مع السعي العالمي من أجل ضمان توفير الطاقة وتجنب الانبعاثات الغازية.

إلا أن ذلك وهم خالص، لأن التصور بأن الطاقة الذرية سوف يمكن أن تساهم بشكل جيد في حل مشكلة الاحتباس الحراري للكرة الأرضية هو أكبر خطأ يمكن توقعه فيما يتعلق بالنقاش حول المناخ على مستوى العالم. ويتنبأ ميكل شنايدر Mycle Schneider (خبير الطاقة الذرية من باريس ومؤلف التحقيق (World Nuclear Industrie Report) والذي لا تنكر الأرقام الواردة فيه من قبل مؤيدي تقنية الذرة) بأن حصة الطاقة الذرية من الإنتاج العالمي للتيار الكهربائي التي كانت ١٦ بالمئة عام ٢٠٠٦سوف تتناقص في العقود القادمة وكذلك أعداد محطات الطاقة. (٢٩٧) ويتمثل السبب لإستمرار التدهور النووي في ازدياد قدم محطات الطاقة النووية القائمة حالياً. إذ حتى عام ٢٠١٥ سوف يصل٩٠ مفاعلاً ذرياً إلى نهاية أعمارهم من أصل ٣٣٩ مفاعلا كانت تعمل عام ٢٠٠٧ في جميع أنحاء العالم . وفي ذات الآن فإن هناك ٢١ وحدة جديدة قد تم التخطيط لها أو هي في طور البناء،بحيث أنه سوف يكون بالإمكان تشغيلها حتى ذلك التاريخ. وحتى لو أضاف المرء المشاريع الأحد عشر التي إنهاؤها غير مؤكد منذ ما يزيد عن ٢٠ عاماً بسبب مشاكل سياسية وتقنية أو مادية. فسوف يتوجب خلال سبع سنوات التخطيط والتمويل والبناء لما لا يقل عن ٤٠ مركز ذري بطاقة مجموعها يزيد عن ٤٢٠٠٠ ميغا واط ، وذلك فقط من أجل المحافظة على الوضع الحالي. إلا أن ذلك غير ممكن من الناحية العملية، نظرا للزمن الضروري للتخطيط والبناء

ونقص الطاقات الصناعية. وفي خلال العقد القادم وحتى عام ٢٠٢٥ سوف يتم إغلاق ١٩٢مفاعلاً قديماً بطاقة مجموعها ١٦٨٠٠٠ ميغا واط. وهذا يعني أنه سوف يتوجب على مدى ١٠سنوات أن يتم وسطياً كل شهر تشغيل محطة جديدة تعمل بالطاقة الذرية بطاقة ١٢٠٠ميغا واط من أجل المحافظة فقط على الإنتاج الحالي للتيار بواسطة الطاقة النووية.

إلا أنه بذلك لن تكون هناك مكاسب من أجل حماية المناخ. واستناداً إلى الحسابات التي توصل إليها المعهد البريطاني لأبحاث السلام Oxford Research Group فإنه لو أراد المرء من أجل ذلك الهدف أن يرفع حصة الطاقة الذرية إلى الثلث على الأقل، ولو كان هناك متسع من الوقت حتى عام ٢٠٧٥ لسوف يتوجب نظرا للحاجة المتزايدة حتى ذلك الحين أن تبنى حوالي٢٥٠٠ محطة طاقة أخرى تعمل باليورانيوم(٢٩٨). وذلك يعني أنه ابتداء من عام ٢٠٠٨ أن يتم بناء محطة طاقة واحدة كل عشرة أيام. ومن أجل تشغيل ذلك العدد من محطات الطاقة، فلن يكون هناك احتياطي كاف من اليورانيوم القابل للانشطار، الذي تبلغ نسبته ٠,٧ بالمئة فقط في اليورانيوم الطبيعي. فمن أجل إحداث تغيير فيما يتعلق بثلث كميات التيار على مستوى العالم فقط لجعلها تنتج بواسطة الطاقة الذرية، فإن ذلك لا يكون ممكناً إلا لدى البدء في بناء محطات تخصيب الطاقة من أجل أن يتم فيها قذف نويترونات اليورانيوم الطبيعي بلوتونيوم (لتخصيبه) ومن ثم استعماله كوقود للمفاعل النووي. ويحذر الخبراء الإنكليز بأن الاحتياطيات الموجودة في جميع أنحاء العالم من هذه المادة الشديدة السمية سترتفع عشرة أضعاف من ٤٠٠ طن حتى الآن إلى ٤٠٠٠ طن. مع العلم بأنه سوف يتوجب تطوير القسم الأعظم من اقتصاد البلوتونيوم ذلك في بلدان لا تتوافر لديها حتى الآن سلطات رقابة فعالة، ولا إلى بنى دولة القانون والشرعية. إذ يسخر ميخائيل زايلر Michael Sailer الرئيس منذ سنوات طويلة للجنة الأمان للمفاعلات الذرية في ألمانيا من أن (احتمال وقوع حادث انفجار المفاعل الذري القادم سوف نستطيع أن نتوصل إليه عن طريق مستوى الدول المدرجة في قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد.

وبذلك تكشف لنا حسابات التبرير البسيطة، بأن الرؤية فيما يتعلق بحماية المناخ، التي تعتمد على الطاقة النووية تقود إلى الضلال. إلا أن سوء استخدام حجة المناخ من قبل الصناعة النووية والداعمين لها من قبل الدولة سوف يكون أشد خطراً. لأن شعار انشطار الذرة الخالي من ثاني أكسيد الفحم يحجب الرؤية عن الأخطار الهائلة التي ترتبط باستمرار انتشار تقنية الذرة. وهذا يبدأ من كون محطات الطاقة التي تعمل بالذرة حتى ٥٠ عاماً من بدء العمل بها، لا يمكن تشغيلها إلا بدعم حكومي بقيمة مليارات وتربط أموالا هائلة، كان من الممكن استخدامها في مكان آخر بشكل أفضل.

ويأخذ هذا التطور في الولايات المتحدة شكلاً نموذجياً،إذ تمكنت إدارة الرئيس بوش المتداخلة بواسطة شخصيات تدين لها بالولاء مع اقتصاد الطاقة التقليدي بشكل مكثف، من أن تفرض في مجلس الكونغرس قانون دعم الطاقة الذرية في عام ٢٠٠٥. وبناء على ذلك ينبغي أن يحصل الذين ينشؤون محطات الطاقة الذرية الجديدة على دعم قيمته ١,٨سنت عن كل كيلوواط ساعي لدى إنتاج الـ ٦٠٠٠ ميغا واط الأولى، وهذا يعني دعماً بحوالي ١٢٥ مليون دولار سنوياً للمفاعل الواحد ولمدة ١٠ سنوات. عدا ذلك فقد أقرت الحكومة تقديم ضمانات على أكتاف دافعي الضرائب، ومعاملة ترخيص مبسطة، وتحديد كفالة حتى عام ٢٠٢٥، ودفعات إضافية في حالة التباطؤ في أعمال البناء. وعلى الرغم من ذلك فلم تتخذ حتى الآن أية شركة قرارا ثابتا من أجل بناء مفاعل نووي.

وكذلك فإن المشروع النموذجي لشركة الذرة العملاقة الفرنسية الألمانية آريفا – سيمنس Areva-Siemens في منطقة أولكيلوتو الفنلندية، الذي هو أول مفاعل أنشئ حديثاً في أوروبا منذ ١٥سنة يعتمد على دعم سخي من الدولة. ويضمن بيع التيار الكهربائي بسعر ثابت، تجمعُ شركات خاضع لرقابة الدولة، يتألف من شركات صناعية فنلندية. وفي حال حصول أزمة لدى المؤسسات المشاركة فسوف تتحمل الدولة الفنلندية التكاليف. أما القروض المجهزة بضمانات من قبل الدولة، فقد قدمت مقابل فائدة تفضيلية.

وفي الآن ذاته فقد ضمنت الشركة العملاقة الفرنسية التابعة للدولة آريفا للمشترين الفنلنديين سعراً ثابتاً من أجل إقامة المنشأة يبلغ ٣ مليار يورو. إلا أنه في خريف عام ٢٠٠٧ أي بعد سنتين من البدء في البناء كان المشروع قد تأخر١٨ شهراً عن المخطط الزمني الأصلي. في حين أن تكاليف البناء كانت قد تجاوزت الميزانية المخطط لها بمقدار٥٠ بالمئة. وزيادة التكاليف المتوقعة التي سوف تبلغ ١,٥ مليار يورو فسوف تحمل عبئها خزينة الدولة الفرنسية.

وكذلك فإن مشاريع المنافسين الروس واليابانيين يتجلى فيها الهدف الحقيقي وراء (بعث الطاقة الذرية) الذي تقوم بعض الدول بالدعاية له. فالأمر لا يدور حول حماية المناخ، ولكن يدور حول تعبئة مليارات الضرائب من أجل دعم صناعة هي في طريقها إلى الانهيار. وخلال ستة عقود من الزمن تم توظيف ما لايقل عن ألف مليار دولار بهدف الدعم المادي والبحث العلمي من أجل تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية تزيد ٢٠مرة عن الأموال التي أنفقت من أجل تطوير منابع الطاقات المتجددة.[٢٩٩] وحتى تكون هذه النفقات الهائلة مجدية وذات ريعية، فإنه يتوجب أن تستغل المعرفة التقنية والقدرة مرة أخرى من أجل حملة تصدير إلى جميع أنحاء العالم. ولذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تنطلق الحملة الدعائية لصالح الطاقة الذرية بالدرجة الأولى من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا. حيث توجد هناك مقرات المنتجين الكبار. أما مستثمرو المفاعلات الذرية في ألمانيا فيعملون فقط من وراء ستار. وهدفهم تمديد مايسمى بالنهاية الذهبية لمنشآتهم. لأن تكاليف بنائها قد أضافوها إلى الأسعار المفروضة على المستهلكين خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، فهي بالتالي قد سددت بحيث أصبحت تكلفة التشغيل الحالي رخيصة جداً. واعتماداً على حسابات بنك أوبنهايم Sal. Oppenheim Investmentbank، فلو أن الشركتان العملاقتان RWE و Eon أقدمتا مستقبلاً على تشغيل محطاتها الذرية الثلاثة عشر لمدة ٤٥ سنة

عوضاً عن٣٢ سنة المتفق عليها عن طريق عقود مع الحكومة الاتحادية الألمانية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى حصول كل من الشركتين على دخل إضافي يبلغ ٣,٤ و٤,٦ مليار يورو.[٣٠٠] إلا أن ذلك سوف يرفع في الوقت ذاته كمية النفايات ذات النشاط الإشعاعي العالي مرة ثانية بمقدار ٤٥٠٠ طن. وذلك استناداً إلى حساباًت الدائرة الإتحادية للحماية من الإشعاعات. وحتى تاريخ إغلاق آخر محطة نووية تم إنشاؤها في منطقة نيكار- فيستهايم بألمانيا في عام ٢٠٣٧، فإن جبل النفايات الذرية الألماني سوف يصل إلى ما يقارب٢٣٠٠٠ طن، وليس هناك من أمل في إيجاد مستودع نهائي مأمون له في أي مكان من العالم.[٣٠١].

وكل ذلك كان يمكن أن يكون مسرحاً جانبياً باهظ الثمن للجدل الدائر حول العالم من أجل التوصل إلى الإجابة الصحيحة على التغير المناخي، لو أن الأمر كان يدور حول منبع واحد للطاقة فقط. إلا أن غالبية الزبائن الجدد لدى منتجي المفاعلات الذرية الفرنسيين والأمريكيين والروس تتوفر تحت تصرفها احتياطيات غاز ونفط بكميات كبيرة، أو إنّه سوف يمكنها الحصول على التيار الكهربائي بواسطة الطاقة الشمسية في مساحات واسعة من الصحارى بتكاليف أقل بكثير. وعلى نقيض ذلك فإن الطاقة الذرية عالية التكلفة وخطرة وينتج عنها نفايات ضارة من الصعب جداً التخلص منها. ومع ذلك يوجد لها راغبون كثيرون، ومردُّ ذلك يعود إلى عامل هام يميز الطاقة الذرية عن جميع منابع الطاقة، وهو أنها تنتج القوة أيضاً.

قنابل للجميع

تمتد المنشأة على مساحة عدة كيلومترات مربعة، وتحيط بها أسوار عالية في منطقة نائية. وعلى مدار الساعة تقوم الشرطة والمخابرات بالسهر على أمن المنشأة والمشتغلين فيها. لاسيمّا أنّه من الممكن خلال بضعة أيام الحصول على مادة الانشطار الضرورية لصنع قنبلة ذرية من نموذج هيروشيما. علماً بأن المنشأة المذكورة ليست مصنعاً للسلاح لبلد لديه أسلحة

ذرية، وليست مشروعا سريا لأحد البلدان المارقة. إن المصنع الذي يبدو وكأنه خطر جداً هو قائم في مدينة غروناو (ألمانيا) الصغيرة الوادعة بالقرب من الحدود الهولندية، وتملكه شركة أورينكو Urenco الإنكليزية الهولندية الألمانية، ويتم فيه تخصيب اليورانيوم القابل للانشطار في تركيزات تتناسب مع ما تحتاجه عصي الاحتراق في المفاعلات النووية. ويحدث كل ذلك بصورة مشروعة. فالمستثمر والحكومة الاتحادية يتوجب عليهما على أساس العقد المبرم بينهما إنتاج الوقود فقط لأغراض سلمية، وما من أحد لديه شك في التزامهما بالعقد المذكور.

والشيء ذاته تماماً تطالب به لذاتها حكومة إيران أيضاً. لأن النظام الحاكم في إيران يقوم بتشغيل منشأة تتمتع بالتقنية ذاتها بالقرب من المدينة الصغيرة ناتانز. وعلى أية حال فإن لدى الإيرانيين كل الأسباب في الخشية من هجوم للجيش الأمريكي، لاسيمّا أن رئيسهم كان قد هدد بالقضاء على إسرائيل حليفة أمريكا. وقبل ذلك كان الرئيس الأمريكي قد وضع إيران على (محور الشر). عدا ذلك فقد احتل الجنود الأمريكيون من دون تفويض من الأمم المتحدة العراق الجار الغربي لإيران، علماً بأن ديكتاتوره المخلوع كان قبل عقدين من الزمن قد أوقع جارته الشرقية في حرب هجومية فظيعة بدعم أمريكي. وبما أنه يتوفر لدى إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم، وهو الوقود المثالي لتشغيل محطات الطاقة، ولذلك فإن الاشتباه لا يكون مستبعداً بأن الإيرانيين لا يحتاجون منشأة تخصيب اليورانيوم من أجل تغطية حاجتهم من الطاقة وتشغيل محطتهم الأولى للطاقة الذرية، التي على أية حال لم ينتهي إنشاؤها بعد، ولكن من أجل الحصول على المادة الضرورية لصنع السلاح الذري، وتبعاً لذلك من أجل الحصول على قوة الردع النووية.

غروناو وناتانز بين كلتا المنشأتين ومستثمريهما توجد فروق كبيرة. إذ يوضح استخدام ذات التقنية في كلا المكانين التناقض الجذري للسياسة المتبعة حتى الآن ضد استمرار انتشار الأسلحة الذرية. فمن ناحية يحق بناء على اتفاقية منع انتشار الأسلحة الذرية المقررة في عام ١٩٦٨ لجميع

الموقعين عليها من الأعضاء استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية، إذا ما تنازلوا عن الأسلحة الذرية. حتى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA التي تقوم بمراقبة تطبيق التنازل المذكور، من واجبها دعم انتشار تقنية الذرة في جميع أنحاء العالم. ولكن في ذات الآن فإن كل أمة تمتلك صناعة ذرية متطورة هي أيضاً دولة أسلحة ذرية في حالة انتظار، وليست إيران فقط. وكذلك فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية لديها الحال ذاتها أي ما يسمى وضعية الاستعداد Stand-by-Status. حتى أنها في أثناء الحرب الباردة أوضحت ذلك عن طريق تخزين عديد من أطنان البلوتونيوم، التي تصلح لصناعة القنبلة الذرية في مخبأ تملكه الدولة الاتحادية الألمانية في منطقة هاناو بإقليم هِسِّن لعشرات السنين.(٣٠٢).

وعلى مايبدو فإن النظام في طهران يتبّع الآن الإستراتيجية ذاتها. وقد توجب على المخابرات الأمريكية أن تعترف بأنه ليست هناك من أدلة على وجود برنامج إيراني للأسلحة الذرية. وذلك أيضاً لا لزوم له، لأنه في حال الضرورة يمكن للمهندسين من أصحاب الخبرة أن يبنوا قنبلة ذرية خلال أسابيع.(٣٠٣) والعائق الأساسي يتمثل في إمكانية الحصول على مادة نقية جداً قابلة للانشطار، وليس في ميكانيكية القنبلة بالذات. ولذلك فإنه يظهر بداية من المنطق أن يحاول الأمريكان والأوروبيون بكل ما لديهم من قوة أن يجعلوا إيران تتخلى عن تخصيب اليورانيوم. حتى أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي هدد بالحرب بشكل صريح عندما قال: يجب أن يتم عمل كل شيء (حتى لا يتبقى لدينا إلا كلا الخيارين الأشد سوءاً فقط، إما القنبلة الذرية الإيرانية أو تدمير إيران بالقنابل).

---

(٣٠٣) وهو ما برهن عليه طالبان أمريكيان كانا يدرسان الفيزياء في عام ١٩٦٤. وبتكليف من الحكومة الأمريكية فقد عرض الطالبان المذكوران بنجاح، أن (بالإمكان صناعة مفجر ذري يتمتع بمصداقية بواسطة مجهود متواضع، ومن قبل أشخاص يتمتعون بتدريب وتعليم جيد، ومن دون أن يحصلوا على معلومات سرية من قبل الدولة)، وذلك استناداً إلى الملفات التي رفعت عنها السرية فيما بعد.

وعلى ما يظهر فإن هذا الكلام شديد الجدية. إلا أن حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا التي تحض في مجلس الأمن الدولي على إنزال عقوبات صارمة على إيران تقوم معا بالاشتراك مع روسيا بالتنافس من أجل توريد التقنيات الذرية للأغراض السلمية إلى ديكتاتوريات غير مستقرة في شمال إفريقيا والشرق الأدنى. فقد أعلن الحكام في كل من المغرب وليبيا والجزائر وتونس ومصر عن رغبتهم في بناء محطات طاقة ذرية. كما إنَّ الحكومة الفرنسية عرضت على جميع تلك الدول توريد التقنية الضرورية لذلك. أما منافسيها الأمريكان والروس فقد اقتصرت عروضهم على الجزائر ومصر والسعودية.(٣٠٤).

وهكذا فإن التسابق على التسلح النووي السلمي قد أخذ يشق طريقه. إذ يؤكد أوليفر ترينرت Oliver Thraenert الخبير النووي لمؤسسة علم وسياسة التابع للمعهد الاستشاري للسياسة الخارجية للحكومة الاتحادية الألمانية بأنه (يوجد بالطبع دائماً وفي كل مكان أيضاً فكرة فتح نافذة باتجاه خيار السلاح). أما لوتس مِتس Lutz Mez عالم السياسة من برلين الذي يقوم منذ ثلاثة عقود بأبحاث عن سياسة استخدام الذرة،فإنه ينتقد أيضاً بقوله:(خلف معركة البيع النووية يقف على مايبدو التصور بأنه لدى انتشار التقنية الذرية التي يمكن أن يستفاد من طاقتها العسكرية، سوف يمكن التفريق بين بلدان جيدة وبلدان شريرة. وهذا يقود في النهاية إلى أن الجميع سوف تكون لديه القنبلة. فما الذي ستفعلونه لو استلم الإسلاميون السلطة في الجزائر ومصر والسعودية، أولئك الذين يضمرون العداوة لأوروبا وأمريكا؟، والذين يقومون بتدمير المنشآت التي تم توريدها من قبل عن طريق هجوم بالقنابل؟) وليس لدى بائعي تقنيات الذرة في واشنطن وباريس وفي أمكنة أخرى أي جواب على ذلك. فلو أنهم أرادوا حقاً منع استمرار انتشار الأسلحة الذرية، لتوجب عليهم إذا أن يعملوا على إصلاح جذري لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، أو على الأقل أن يستغنوا عن الطاقة الذرية على المدى المتوسط.

وبهذا توضح لنا الطرقات المضللة لإستراتيجيي الفحم والذرة، كيف أن التمسك الشديد ببنى البارحة يقود إلى الزقاق السياسي للمناخ ذي النهاية

المسدودة. إلا أنه أيضاً يمكن لبدايات حلول بيئية منطقية أن تقلب إلى نقيضها. وهذا ما تبرهن عليه بطريقة خطرة الطفرة العالمية الجديدة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة من مواد أولية نباتية. وسوف تكون النتائج كارثية عندما تعطى الفكرة الصائبة إلى الأيدي التي لا تستحقها، أو أن يتم تنفيذها عملياً من دون التفكير في ذلك بشكل معمق.

الطريق المضلل للوقود البيولوجي

تزين قاعة بلدية صوفي – شول في منطقة شفِبيش هال بإقليم بادِن فورتِمبرِغ نبتات ذرة ذات علو يماثل قامة رجل في ذلك اليوم من شهر تشرين ثاني عام ٢٠٠٧. فالزينة تناسب الموضوع الذي سيبحث في الاجتماع. إذ يدور الأمر حول الحصول على الطاقة من مواد خام نباتية. وعما إذا كانت المؤسسة المحلية المسؤولة عن الطاقة تدمر الغابة المطرية في إندونيسيا؟، فهذا هو اللوم المستغرب على أية حال، الذي هو محل النقاش. وكان مواطنو المدينة التي يقطنها ٣٧٠٠٠ من السكان يتوافدون جماعات إلى القاعة، وخاصة وأن مسألة الطاقة هنا ليست كأي موضوع آخر. فمنذ سنوات عديدة اكتسبت بلدية هوينلوهيشين سمعة تجاوزت المنطقة بعيداً، لأنها قلبت طريقة تزويدها بالطاقة في وقت مبكر إلى الطاقات المتجددة، وعن طريق منشآت فعالة تقوم بربط الطاقة بحرارة التدفئة. وتخفق قلوب المواطنين للمشروع الذي يصب في الصالح العام، وخاصة منذ أن أضحت مشكلة المناخ موضوعاً أساسياً في السياسة، وأن المدينة قد حصلت على جائزة الطاقة الشمسية الأوروبية. وبلا كلل كان يدافع كل من يوهانيس فان بيرغين رئيس مؤسسة المدينة المسؤولة عن الطاقة ومحافظ المدينة الأعلى هيرمان يوزيف بِلغريم Hermann-Josef Pelgrim من خلال جدالات في مختلف مناطق ألمانيا عن فرص نجاح الذين يقومون بتوريد الطاقة على مستوى البلديات بطرق مستقلة ضد إستراتيجيات الضم والاحتواء من قبل الشركات العملاقة. وقد قرروا أخيراً من أجل حماية حازمة للمناخ أن يستبدلوا أيضاً الغاز المستخرج من الأرض المستخدم كوقود

في محطات حرارة التدفئة التابعة لهم بالكتلة البيولوجية (النباتات). لأنه لدى إحراق النباتات لا ينتج عن ذلك إلا كمية من مادة الفحم تعادل الكمية التي ربطت فيها بيوكيميائيا أثناء نموها قبل ذلك، والتي يمكن أن يكون استخدامها أقل ضررا للمناخ بعكس المواد الخام الأحفورية. أما المادة الخام المفضلة فهي زيت النخيل من جنوب شرق آسيا، لأنه يحترق بشكل جيد ورخيص بالمقارنة مع غيره. إلا أن الكدر قد بدأ مع ذلك الشيء.

إذ ما إن أتخذ القرار حتى أطبق حماة البيئة من جميع أنحاء ألمانيا على رواد الطاقة الخضر. وأرسلت آلاف الرسائل الإلكترونية وانهمر وابل من الملامات ابتداء من الإتحاد من أجل حماية البيئة والطبيعة إلى منظمة روبين وود Robin Wood وحتى إتحاد أنقذوا الغابة المطرية. وكل ذلك تحت عنوان(الطاقة المستحصلة عن طريق القضاء على الغابات) والسبب أنه في البلدان المنتجة لزيت النخيل ماليزيا وإندونيسيا وبابوا – غينيا الجديدة يتم غالباً القضاء على الغابات المطرية السليمة لصالح مزارع نخيل الزيت الجديدة. إذ أن تدمير الغابات هو أحد الأسباب الرئيسسية لتغير المناخ، ومسؤول على أي حال عن إنبعاث ٣٠ بالمئة من غاز ثاني أكسيد الفحم على مستوى العالم. وقد قالت مواطنة مسنة من مدينة شفيبيش– هال: (لقد كنا فخورين بالمؤسسة المسؤولة عن التيار في مدينتنا، أما الآن فإن المؤسسة النموذجية المذكورة فيما يتعلق بالبيئة قد ظهرت فجأة على أنها مدمرة للغابة المطرية).

وتوجب على المحافظ الذي كان يراجع أفكاره أن يستمع إلى المزيد من الحقائق المزعجة. إذ كان غيرالد كناوف Gerald Knauf خبير المناخ المنتمي إلى منتدى البيئة والتطور ينتقد من على منصة قاعة بلدية صوفي – شول أنه عن طريق القضاء على أشجار الغابات في جنوب شرق آسيا سوف لا ينبعث ثاني أكسيد الفحم فقط، بل وتضيع قدرة الغابات العذراء على ربط الرطوبة ومادة الفحم،وفي ذات الآن فإن أراضي الخث والمستنقعات الطينية يتهددها الجفاف والاحتراق، وبذلك فإن خزانات هائلة لمادة الفحم سوف تتحول إلى

غازات ضارة للمناخ. إذ في إندونيسيا تم فقدان ما يعادل نصف المجالات الطبيعية الضرورية للبقاء على الحياة. والسبب الأساسي لما ذكر هو أن ذلك البلد النامي يعد ثالث نافث لغازات الاحتباس الحراري بعد الولايات المتحدة والصين. وحالياً يوجد ٦,٤ مليون هكتار من الأراضي المزروعة بأشجار نخيل الزيت. وتخشى منظمات بيئية من أن يصل هذا الرقم إلى ثلاثة أضعافه، فيما إذا إستمر الطلب على زيت النخيل. وفي الأمكنة التي يمنع فيها قطع الأشجار يحصل التمهيد لعملية التدمير، بحيث إنّ حوالي أربعة أخماس حرائق الغابات والمستنقعات الطينية في إندونيسيا هي في عداد الحرائق المتعمدة. ويقول غيرالد كناوف إنّ النتائج الجيدة لما يتعلق بالطاقة في منطقتنا تشترى مقابل إنبعاثات غازية كثيفة،وفقدان لايعوض لتنوع الأجناس في البلدان الاستوائية. إن ذلك عبارة عن بومِرانغ Bumerang بيئي،لأننا لم نعد نستطيع أن نفصل ما يحصل محلياً عن السياسة العالمية.

ومشكلة إزالة الغابات ليست جديدة ولا يعود سببها إلى الطاقة البيولوجية وحدها. فكما دمّر الأوروبيون غاباتهم العذراء بشكل كامل قبل مئات السنين، يقوم الآن الفلاحون في جميع أنحاء العالم بقطع أشجار الغابات للحصول على أراض من أجل الزراعة. علماً بأن القسم الأكبر من الأشجار العملاقة في آسيا قد تم قطعها قبل ذلك بكثير لمصلحة مزارع زيت النخيل التابعة لصناعة المستحضرات التجميلية وزيت الطهي. وتزيد طفرة الكتلة البيولوجية العالمية من شدة الضغط على كميات الأشجار في الغابات بشكل هائل، وتستدعي نشوء الخوف الذي عبر عنه الجغرافيون في وقت مبكر: حين تساءل مؤلف جغرافي في نهاية القرن التاسع عشر وقد طغت عليه هيبة الموقف (هل سوف يتم تحويل الغابات الاستوائية الكبيرة حقيقة بأسلوب من الحكمة؟ وهي المخبر الهائل للمناخ. حيث الحزام المخملي الرطب والحار المتكون من نباتات تصعد منها بشكل متناغم حلزونيات إيقاعية لأمواج الغلاف الجوي. أو أن تقع البشرية في حبائل الإغواء للسيطرة على الكرة الأرضية والهجوم بعنف على الغابة من دون إعمال التفكير؟. وفي الحالة الأخيرة سوف تكون البشرية بذاتها هي

المهددة بالخطر، لأن الغلاف الجوي سوف يفقد توازنه، وفقدان الاستقرار سوف يؤثر على المناخ في جميع أنحاء العالم).[٣٠٥] ومنذ ذلك الحين مضت مئة سنة من التدمير وأختل توازن البيئة، ومنذ مدة طويلة يدور الأمر فقط حول آخر ما تبقى من الأدغال في العالم أجمع.

وقد دافع محافظ المدينة بِلغريم عن نفسه بأنه تصرف بأحسن نية وقال إنَّ (الوقت لا يعمل لصالحنا بسبب تغير المناخ، وأن علينا أن نبدأ بسرعة لعمل شيء ما،فما هي البدائل؟وهل تريدون إنشاء محطة طاقة تعمل بالفحم؟). لقد كانت المؤسسة المسؤولة عن توريد الطاقة في المدينة تريد في الأصل شراء زيت السلجم من الفلاحين المحيطين بالمنطقة، إلا أن زيت النخيل كان في ذلك الوقت أرخص بكثير. ولم نستطع أن نواجه المنافسة السعرية لشركات التيار العملاقة إلا بالاعتماد على ما كنا نستورده من زيت النخيل. وتمكنا في ذات الوقت أن نكون (الرائد في مجال المناخ). عدا ذلك فقد أكد بيلغريم بأن المؤسسة المذكورة كانت تستورد زيت النخيل فقط من مزارع كانت قائمة أصلا. ومن أجل أن يضمنوا مستقبلاً بأنه سوف لا تدمر غابات عذراء أو مستنقعات طينية،فقد عمدوا إلى تأسيس شركة بالتعاون مع مستثمري منشآت أخرى مهمتها تنظيم الحصول على زيت النخيل وموارد نباتية أخرى من إنتاج لا يتعارض مع البيئة من جميع أنحاء العالم. وقد كُلفت جمعية التعاون التقني الألمانية (GTZ) بإيجاد أنظمة من أجل تطوير اقتصاد نخيل ذي فاعلية بعيدة المدى. عدا ذلك فقد اتخذ القرار اعتماداً على الثقة التامة بتقديرات الحكومة الاتحادية التي دعمت في ذاك الحين استيراد زيت النخيل من أجل الحصول على التيار الكهربائي من دون أية تحديدات بواسطة تعويضات بموجب قانون الطاقات المتجددة. واستناداً إلى القانون المنوي تعديله في عام ٢٠٠٨ يتوجب على المستوردين أن يبرهنوا على أن موادهم الأولية قد تم إنتاجها بطرق غير مشكوك فيها من الناحية البيئية.

على أي حال فإن رواد الطاقة من مدينة شفيبيش هال ليسوا لوحدهم فيما يتعلق بورطتهم مع الطاقة البيولوجية. وحالتهم قد أوضحت فقط في مكان

غير عادي، كيف أن الحكومات في أنحاء العالم قد عملت على تنفيذ الحصول على الطاقة من الحقول دون أي تخطيط. إذ في ٤١ بلداً يقدم الدعم المالي والتسهيلات الضريبية من أجل تشجيع استخدام وزراعة المواد الخام التي تسمى عند المختصين بها (Nawaros) التي يتزايد الطلب عليها باستمرار. والسبب في ذلك نادراً ماتكون محطات الطاقة الحرارية كما هو الحال في مدينة شفيبش هال،ولكنه يكمن في الآلة المبذرة للطاقة ذات الانتشار الأوسع، ألا وهي السيارة. لأن مواد الطاقة المنتجة بيولوجيا (ابتداء من المازوت البيولوجي المستخرج من زيت النخيل أو من الصويا أو من نبات السلجم وحتى الإيتانول وهو الكحول المستخرج عن طريق تخمير الذرة أو القمح أو قصب السكر أو الشمندر السكري) ينبغي أن تصل إلى نجاحات سريعة لسياسة المناخ في مجال حركة السيارات،وأن تضمن في الوقت نفسه تأمين توريد المحروقات. لأن قطاع النقل هو الذي يربط بقية العالم بأنظمة رجعية وخطرة سياسياً كالتي هي في مراكز السلطة في بعض الدول. وما تزال ٩٧ بالمئة من السيارات في جميع أنحاء العالم تسير بوقود مستخرج من النفط. وعلى نقيض ذلك فإن الوقود البيولوجي يساعد على ما يظهر الزراعة في البلد نفسه على رفع سوية المدخولات، ويخلق للحكومات إمكانية تجنب نزاعات مع ناخبيها الذين يستعملون السيارات، ومع الشركات العملاقة لصناعة السيارات. بحيث ينبغي عن طريق استخدام الذريعة البيئية للوقود البيولوجي أن تحصل المحركات الانفجارية التي أصبحت قديمة وغير فعالة على مهلة إضافية من أجل الاستمرار في صناعتها واستعمالها.

ففي ألمانيا ساهمت أنواع الوقود المستحصلة من النباتات بمقدار ٦,٣ بالمئة من مجمل المحروقات التي توفرت في عام ٢٠٠٧أي أكثر بثلاثة مرات عما كان قبل ذلك بأربع سنوات. وبحسب إرادة الحكومة الاتحادية فإن تلك الحصة ينبغي أن ترتفع إلى ٢٠بالمئة حتى عام٢٠٢. ويطمح الإتحاد الأوروبي بكامله حتى ذلك التاريخ أن يتوصل إلى حصة وقود بيولوجي لا تقل عن١٠ بالمئة. إلا أن الطفرة الفجائية تثير أسئلة غاية في الخطورة: هل

يُقبل من الناحية الأخلاقية أن تُهدر نباتات غذائية من أجل التجوال بالسيارات؟، أو هل قد بدأ حقاً ذلك (التنافس من أجل الحبوب بين ٨٠٠ مليون مالك سيارة، وبين مليارين من أفقر البشر في العالم) الذي حذر منه جان زيغلر Jean Ziegler المراسل الخاص لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بحق الإنسان في الغذاء؟[٣٠٦] ومن المؤكد أن تؤثر أيضاً في هذا المجال القوى المتمسكة بشدة بالبنى التي عفا عنها الزمن وتشكل عائقاً لتطورات مفيدة بيئياً ولامركزية. إلا أنه في هذه الحالة لا يظهر اقتصاد التيار الكهربائي قوة عضلاته، ولكن من يفعل ذلك هي صناعة السيارات وصناعة النفط وكذلك الأعمال التجارية المربحة المتعلقة بالزراعة. ولا يخفى ذلك عن الأنظار منذ زمن طويل في الولايات المتحدة ،حيث يزاول المزارعون فيها الزراعة في حقولهم بطرائق صناعية في الغالب وبصورة لا مثيل لها في أي بلد آخر.

قاتل المناخ الزراعة

ما زالت قليل من المطاعم تحمل إسم شركة أبقار أو مزرعة أبقار، إلا أن الأبقار لا ترعى هنا منذ زمن بعيد. وحيثما يلقي المرء نظره لا يرى إلا صويا وذرة، ذرة وصويا، ذرة، ذرة، ذرة، إلخ. وعلى مدى مئات الأميال لا توجد إلا الصورة ذاتها باستمرار على طول الطرقات عبرّ الغرب الأوسط لأمريكا. ففي عز الصيف تتخذ الطبيعة الخاوية لونين أخضرين مختلفين على اليسار من الطريق السريع يسيطر اللون الأخضر المصفر لنبات الصويا، وعلى اليمين اللون الأخضر الغامق لنبات الذرة المنتصب بقوة. وتتناثر بيوت المزارعين وحيدة في مساحات شاسعة، وفي الأفق تعلو الصوامع نحو السماء فوق ما يسمى بحزام الحبوب وهو حزام الذرة الذي في مناخه الحار الرطب ينمو حوالي٤٠ بالمئة من الإنتاج العالمي من هذه النباتات التي تحتاج إلى عناية أكثر من أي نوع آخر من الحبوب.

وهنا تريد حكومة جورج بوش رفع الكميات المنتجة من الإيثانول إلى خمسة أضعاف لتصل إلى حوالي١١٠ملايين طن في السنوات العشر القادمة.

وإدارة بوش ليست وحيدة في هذا المجال. فكلّ مرشحي الحزب الديموقراطي مثل باراك أوباما أو جون إدواردز أو هيلاري كلينتون لم يتردد في أن يؤكد للناخبين في الولايات الزراعية تأييده للنبع المتدفق الجديد من الدخل. وقد هلل لذلك أيضاً العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ تشاك غراسلي Chuck Grassley في ولاية أيوا البلد الزراعي بامتياز بإسم المزارعين الكبار عندما قال: (كل شيء له علاقة بالإيتانول هو جيد جيد جيد). فمنذ عشرات السنين يسيرون مثل زملائهم في أوروبا وفي أي مكان آخر على مبدأ (إما أن تزداد نمواً أو أن تنسحب) على الرغم من الدعم المالي العملاق. يعني أن من يوظف كل دولار في مساحات جديدة هو فقط من سيتمكن من البقاء. لاسيمّا أن استمرار انخفاض أسعار الحبوب الذي استمر طويلاً مع تزايد ارتفاع تكاليف الإنتاج قد أثر سلباً على المدخولات بشكل كبير. إذ إنّ مئات الألوف من المزارعين قد اضطروا إلى بيع أراضيهم، فكان من تبعات ذلك أن حدث تركيز شديد لملكية الأراضي في أيد قليلة. إن الإنتاج الذي زاد كثيراً عن المطلوب،والذي كان سببه تلك الظروف، كان في ما بعد أزمة النفط في سبعينات القرن الماضي سبباً قديماً لدعم الدولة مصانع الإيتانول، فعن طريق التخمير والحرق كان من الممكن التخلص من جزء من كميات الذرة، وأصبح لدى المزارعين سوق جديدة لبيع منتجاتهم . فمنذ أن تعرفت أمريكا السياسية على مشكلة الطاقة أصبح إنتاج الوقود طفرة حقيقية. إذ إنّه خلال خمس سنوات فقط وحتى عام ٢٠٠٧ قد ارتفعت حصة المحصول ذو الدعم الخاص الذي يرد إلى مصانع الإيتانول إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف. وعليه فإن ما يزيد عن خمس مجموع إنتاج الذرة يكون مصيره في محركات أسطول السيارات الأمريكي. إضافة إلى ذلك فإنه يستورد إيتانول آخر من البرازيل. وتحت تأثير الوقود البيولوجي يتخلى الآن كثير من المزارعين الكبار عن عملية التناوب في زراعة الصويا، ويقومون لسنوات عديدة متتابعة بإنتاج ملك الحبوب المفضل لديهم، ويراهنون على خطر كبير فيما يتعلق بخصوبة التربة في أراضيهم.

علماً بأن الميزان الطاقي والبيئي للكحول المستخرج من الذرة هو ذو نتائج كارثية. وأربعة أخماس مجموع إنتاج الطاقة يستهلك سلفاً في آلات تعمل بواسطة الوقود الأحفوري، وذلك لدى استعمال الأسمدة المعدنية ومبيدات الحشرات وتشغيل الآلات الزراعية وآلات التسخين المستخدمة في التقطير. أما السماد المستحصل كيميائياً، فإنه يطلق زيادة على ذلك كميات كبيرة من غاز الضحك، الذي هو أحد غازات الاحتباس الحراري وله تأثير يزيد ثلاثمئة مرة عن تأثير ثاني أكسيد الفحم. نتيجة لذلك فإن هذا البرنامج بكامله غير مفيد من أجل حماية المناخ. وعلى الرغم من التكاليف الهائلة فإنه لا يعوض إلا عما يقارب ٣,٥ بالمئة من استهلاك البنزين في أمريكا.

ومع ذلك فإن الزراعات وحيدة النوع تزداد اتساعاً على الرغم من أنها في الحقيقة يجب أن تتراجع لأسباب بيئية. ونتيجة للإنتاج الزراعي الصناعي الكثيف لنبات ذي محصول عال، لكنه شديد العطش والجوع، فإنه في بعض مناطق الولايات المتحدة يفقد كل هكتار من الأرض سنوياً ٦,٥ طن من التربة الخصبة. وفي المقابل فإن مزيداً من الدعم بالسماد الكيميائي يصبح مطلوباً من أجل تنمية الزرع في أماكن كثيرة. ومن ثم يسيل السماد الصناعي الآتي من الحقول عبر نهر الميسيسيبي ليتسبب في تلويث خليج المكسيك. إلى ذلك فإن إنتاج ليتر واحد من الإيتانول لا يبتلع ٣ إلى ٥ ليترات من ماء الآبار الذي يستغل بشكل جائر منذ عشرات السنين في منطقة حزام الذرة فقط، وإنما يتسبب أيضاً زيادة على ذلك بـــ ١٣ ليتر من الماء الملوث الذي تتطلب تصفيته مجددا تكلفة طاقية. واستناداً لمثل تلك الارتباطات فإن إيريك هولت- غيمنس Eric Holt-Gimenes مدير المعهد الكاليفورني المشهور للتطوير الزراعي فود فيرست Food First يرفض مشروع الإيتانول جملة وتفصيلا، وقال إنَّ ما يظهر على أنه (معين لا ينضب) من الوقود البيولوجي هو في حقيقته (خرافة أو أسطورة)[٣٠٧].

وفي ألمانيا تضاعفت في عام ٢٠٠٥مساحة الأراضي المزروعة بالذرة من أجل الحصول على الطاقة، وتزداد اتساعاً باستمرار منذ ذلك

الحين. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بنبات السلجم ذي اللون الأصفر الزاهي ما يقرب من ١٢بالمئة من مجموع المساحات المزروعة في ألمانيا، التي تقارب١٢ مليون هكتار. ويعتبر نبات السلجم أفضل من الذرة فيما يتعلق بالمخلفات، لأن السلجم يمكن استخدامه بعد استحصال الزيت منه كعلف حيواني، أما القش الناتج عنه فيمكن الاستفادة منه في إنتاج التيار الكهربائي في المنشآت التي تعمل بالغاز البيولوجي. مع العلم بأن السلجم يزرع غالباً على أنه زراعة وحيدة النوع بالاستعانة بالسماد الصناعي وبالمبيدات الحشرية. ولذلك فإن السلجم ضار بالمناخ أيضاً. وفي ألمانيا أيضاً يزداد إهمال الفلاحين ما يتعلق بتبديل تتابع أنواع المزروعات. إذ يحولون باستمرار مزيداً من الأراضي الخضراء إلى حقول من أجل إنتاج الطاقة البيولوجية، على الرغم من أن الأراضي الخضراء ضرورية من أجل تجدد تربة الأراضي الزراعية.

وبذلك يتبع التعامل مع الطاقة البيولوجية الذي هو احتيال على الذات المنطق الصناعي القديم ليس إلا. إذ يتعرّف إيريك هولت – غيمنِس في ذلك على أي حال على تراجع أو ضمور بدأت دلائله تظهر. وبحسب مايراه فإن الشركات العملاقة قد وصلت إلى حدودها القصوى في النمو. لأن تصاعد كميات المحاصيل التي كانت تحصل بسرعة مذهلة فقدت الآن عنفوانها. لاسيمّا أن الزيادات المستمرة للاستثمارات في مجال الأبحاث العلمية لأنواع جديدة من الأسمدة والمواد التي تحفظ النباتات (من الأمراض والحشرات) والبذار والآلات الزراعية لم يعد يقابلها ما يعادلها من ارتفاعات كبيرة للإنتاج في الحقول الزراعية. ويقول هولت – غيمنِس إنَّ الجواب الدقيق على هذه المشكلة تعطيه أيضاً مختلف أنواع الوقود البيولوجي، التي عن طريق الدعم المالي الهائل تساعد في رفع مستوى الأرباح المتناقصة.

وفي مركز هذا التطور يتواجد العمالقة التقليديون لتجارة الحبوب العالمية. وهما الشركتان العملاقتان كارغيل Cargill و أركر دانييل ميدلاند Archer Daniel Midland (ADM) . إذ تسيطر هاتان الشركتان وحدهما على

٦٥ بالمئة من تجارة الحبوب في جميع أنحاء العالم، ولهما ارتباطات وثيقة مع الشركات الكيميائية الزراعية وأبحاث تقنية الجينات. وتحصل ADM على أموال تبلغ المليارات من برامج الدولة من أجل دعم الوقود البيولوجي، التي من أجلها كانت الشركة العملاقة قد مارست قبل ذلك في كثير من الأحيان تقديم الكثير من المال إلى شخصيات وجهات متنفذة لتحقيق مصالحها. كما إنَّ فرع ADM في ألمانيا هو أحد المنتجين الرئيسيين للمازوت البيولوجي في البلاد.

وكذلك فإن التجارة الجديدة للوقود البيولوجي هي مربحة أيضاً للشركات العملاقة الكيميائية الزراعية. إذ أن الشركة الأمريكية مونزانتو Monsanto تسيطر مع شركة سينغينتا Syngenta على ربع صناعة تقنية الجينات التي تبلغ قيمتها ٦٠ مليار دولار والتي صعدت إلى المرتبة الأولى في السوق العالمية في مجال الكيمياء الزراعية واستطاعت أن تحقق زيادة في الأرباح بنسبة ٧١ بالمئة في صيف عام ٢٠٠٧. في حين أن الشركة العملاقة بايركورب ساينس Bayer Corp Science قد حققت قفزة ربحية بمقدار ٢٣ بالمئة في عام ٢٠٠٧، وتتوقع إدارة الشركة أن يتضاعف السوق العالمي لأنواع الوقود البيولوجي خلال السنين السبع القادمة. ويهزأ النقاد بأنه في هذا الحقل تنمو قبل كل شيء (الاستقطابات الناشئة)[٣٠٨].

وعبر طريق ملتف بواسطة التظاهر بالاهتمام بالبيئة تشتم الشركات العملاقة العاملة في مجال تقنية الجينات نسيم الصباح من أجل مسعاها غير المجدي في دحض الشكوك لدى غالبية الشعوب الأوروبية ضد الاستنبات التكنولوجي. فهم يدعون أنَّ نباتاتهم الطاقية المعدلة وراثياً سوف تعطي محصولاً أفضل، وسوف تكون أقل حاجة إلى العناية. وبهذه الطريقة تكتسب تقنية خطرة - كما هو الحال مع الطاقة الذرية - مظهراً إيجابياً من الناحية البيئية تحت شعار حماية المناخ. فمثلاً في ألمانيا توجد أيضاً أنواع من السلجم المعدلة وراثياً ذات محتوى أعلى من الزيت، إلا أن زراعتها قد فشلت حتى الآن بسبب معارضة القائمين على الزراعة، الذين يخشون من فقدان زبائنهم. ومن أجل ترويض المعاندين تريد المستشارة الآن تقديم مساعدة حماية، إذ

طالبت مِركِل في بيان حكومي المواطنين (بشيء من مُوقف غير متحامل تجاه تقنية الجينات)، وذلك من أجل صالح الأمن الطاقي وحماية المناخ، وذلك لا يشمل مجال المواد الغذائية. ولكن عندما يدور الأمر حول المواد الخام التي سوف تنمو بعد ذلك (فيجب أن نكون في المقدمة)[٣٠٩]. وكمدخل لما ذكر فإنه يبدو للقائمين على شؤون تقنية الجينات بأن المؤسسات الزراعية ذات المساحات الهائلة في شرق ألمانيا هي صالحة بصورة خاصة لزراعاتهم. إذ أكد خبراء تلك الشركات العملاقة بأنهم سوف يضمنون أن نباتات الجينات المعدلة سوف لا تنتقل إلى غيرها من النباتات الموجودة في الحقول المجاورة عن طريق التلاقح. إلا أنه في الحقيقة سوف لا يكون من الممكن تجنب مثل ذلك التلوث الجيني.

وفي هذا النزاع يستطيع القائمون على شركات الكيمياء الزراعية أن يعتمدوا أيضاً على حلفاء أقوياء من الناحية المالية. ألا وهم الزملاء الذين يعملون في مجال صناعة النفط وصناعة السيارات. وسيان إن كانوا من شركة شلSHELL أو بريتيش بتروليوم BRITISH PETROLEUM أو دوبون Du pont أو دايملر DAIMLER فهم جميعا ناشطون في المجال الجديد للوقود الحيوي. إذ تعد باتريشيا فورتس Patricia Woertz رئيسة شركة ADM منذ عام ٢٠٠٦ وكانت قبل ذلك مديرة أعمال لدى عملاقة النفط شيفرون CHEVRON رمزاً للتحالفات الجديدة بين الشركات. وبذلك تتداخل مصالح قطاع الحبوب وقطاع السيارات ببعضها بعضاً وتدفع التصنيع الزراعي المدمر لتربة الأرض إلى هاوية جديدة. بالرغم من أن هذه الديناميكية يمكن أن تحسن أوضاع الفلاحين المنتجين للمواد الأولية في بعض الأماكن، ولكن لأجل قصير ليس إلا، وفي النهاية سيصبح كثيرون منهم أشد ارتباطاً بعدد قليل من المشترين لمحاصيلهم مما هو عليه حتى الآن.

وهذا يبدأ بأن الشركات العملاقة والمزارعين الكبار هم الذين يستطيعون المنافسة لدى الصراع على المساحات الزراعية، والذي يسير جنباً إلى جنب مع طفرة الطاقة البيولوجية ويزيد من ارتفاع أسعار الأراضي. إذ

من الأرجنتين وعبر أكرانيا وحتى سهول جنوب إفريقيا؟، يعني في جميع أنحاء العالم يقوم الآن ممولون ذوو مستوى عالمي راق، وشركات نفط عملاقة بشراء أراض جديدة من أجل استخدامها في زراعات الوقود البيولوجي. وفي كل مكان يبدأ سعر النفط يشارك في تحديد أسعار الأراضي الزراعية. وهذا أمر جيد بالنسبة لملاك الأراضي،ولكنه سيء بالنسبة لصغار الفلاحين وللمستأجرين. ففي البلدان النامية بالدرجة الأولى ليس من النادر أن يحتال على المزارعين البسطاء أو أن يطردوا من قبل شركة قوية ماليا كما هو الحال في منطقة أوريسا الهندية أو كما يحصل مع شعوب الهنود الحمر في الغابات المطرية في أمريكا اللاتينية وآسيا[٣١٠].

وبذلك فإن إنتاج المواد الغذائية وإنتاج الوقود البيولوجي يتعرضان بصورة متزايدة لمنافسة بعضهما بعضاً، إذ إنَّ زيت الطهي قد ارتفع ثمنه بمقدار ٥٠ بالمئة عالمياً ما بين عامي ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، كما إنَّ سعر الذرة قد تضاعف تقريباً. ويتم تحويل زيت الصويا والذرة في كثير من الأحيان إلى وقود بيولوجي لمحركات الديزل، علماً بأن الصويا والذرة هما أهم مادتي خام لعلف المواشي. ولذلك فإن أسعارهما قد ارتفعت بصورة موازية إلى حوالي ٨٥ بالمئة، كما ارتفع سعر اللحم ومشتقات الحليب والبيض إلى ما يقارب ٢٥ بالمئة. ونتيجة لذلك فإنه منذ عام ٢٠٠٧ سوف يصبح أخيراً القمح أكثر غلاء بإطراد، وليس هناك من إمكانية للتنبؤ بنهاية لارتفاع الأسعار. ولذلك فإن المختصين بأعمال الاستثمارات الذين يقدمون النصح لزبائنهم يتكلمون عن (فرص أرباح عالية جداً) فيما يتعلق بـــ (المواد الخام الممتازة الجديدة)[٣١١]. أما بالنسبة للشركات العملاقة التقليدية للمواد الغذائية، فإن غلاء أسعار المواد الخام التي تقوم عليها صناعاتها يؤثر سلبا وبصورة مباشرة على أرباحها. فشركة كوكاكولا مثلاً شكت في الولايات المتحدة من أن الشراب المكثف المستخرج من الذرة، الذي كان رخيصاً جداً لعشرات السنين،سعره آخذ في الارتفاع. وكذلك فإن شركة يونيليفر Unilever تعرضت لمشاكل في أوروبا من أجل الحصول على زيت السلجم الذي تستخدمه في صناعة المارغارين.

وليس أخيراً وبداعي الهم فيما يتعلق بتقييم أسهمه الخاصة به وهو رئيس شركة نستله برابيك – ليتماته انتقد بشدة وبحالة من الغيظ (الجنون البيئي لمختلف أنواع الوقود البيولوجي)[٣١٢].

وبالطبع فإن الأسعار العالية تسبب التبرم لدى المستهلكين أيضاً. مع أن زيادة الإنفاق من أجل شراء المواد الغذائية بمقدار قليل من اليورو يمكن تحمله من قبل المواطنين متوسطي الحال الأوروبيين أو الأمريكيين، علماً أنّهم ينفقون غالباً عشر مدخولاتهم فقط أو أقل منذ ذلك من أجل الطعام. إلا أن طبقات الشعب الأكثر فقراً تصاب في صميم وجودها، لاسيمّا في البلدان النامية التي يتوجب فيها على الناس إنفاق ما يقارب ثلثي مدخولاتهم من أجل شراء المواد الغذائية. ففي المكسيك تسببت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في تسعينات القرن الماضي عن طريق استيراد فوائض الحبوب الأمريكية في إزاحة القسم الأكبر من إنتاج الذرة المحلي لدى صغار الفلاحين. وعندما خفضت الولايات المتحدة صادراتها من الذرة بسبب طفرة الإيتانول، لم يعد المكسيكيون قادرين على دفع أسعار الذرة المرتفعة،وخرج للتظاهر مئات الآلاف منهم في ربيع عام ٢٠٠٧ إلى الشوارع [٣١٣].

ولم يكن ذلك إلا البداية، إذ إنّه قبل حدوث التسابق على الوقود البيولوجي لم يكن لدى ما يزيد عن ٨٠٠ مليون إنسان في أنحاء العالم ما يكفي من الطعام، لأنه لم يكن لديهم المال لشراء ما يلزمهم. وبما أن خطر نقص أو انعدام التغذية يتزايد مع ارتفاع كل نسبة مئوية من الأسعار، فسوف يعاني في عام ٢٠٢٥ مليار ومئتا مليون إنسان من الجوع،أي بزيادة ٦٠٠ مليون إنسان عما كان متنبأ به فيما سبق[٣١٤]. مع أن الأسرة الدولية كانت تهدف للتوصل إلى عكس ذلك عندما اتخذ قرار أهداف التطوير للألفية الثالثة بشكل احتفالي من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذي تضمن تخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف حتى عام ٢٠١٥. إلا أن برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة يجد نفسه مضطراً لتخفيض مساعداته بسبب الأسعار المتزايدة في الارتفاع. وقد حذر جاك

ديوف Jaques Diouf رئيس منظمة التغذية العالمية فاو FAO من أنه (سوف لا يفاجأ عندما نرى مستقبلاً مزيداً من الاضطرابات فيما لو استمر ارتفاع الأسعار)[٣١٥].

ويرى بعض الاقتصاديين أنّه كلما ارتفعت أسعار المواد الخام النباتية، كلما أصبح إحراقها أقل ربحية (أي تحويلها إلى وقود). إذ إن أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية سوف يعطل أحدهما الآخر ابتداء من مستوى معين من الأسعار وعلى أية حال فإن سعر النفط يقع تحت ضغط ارتفاع مستمر بالتوازي مع تزايد تناقصه. ومن المحتمل إذاً أن يسير الخطان البيانيان باتجاه صاعد ومعهما التضخم المالي. وبذا تكون العلاقات عجيبة، إذ إنَّ تعبئة خزان وقود لسيارة فارهة ذات جر رباعي تعادل الحريرات المكتسبة من الذرة التي تكفي تغذية إنسان مدة عام كامل[٣١٦]. وحول ذلك اندلع خلاف في المفوضية الأوروبية. وكذلك فإن المختصين لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD نادي الدول الصناعية الكبرى قد أخذوا في إمعان النظر بالموضوع. وقام رئيس (طاولتها المستديرة من أجل تطوير ذي فعالية مديدة) بالمطالبة بتخفيف التسريع في مجال الوقود النباتي حين قال: (إنَّ على أوروبا أن تتراجع عن أهدافها في زيادة استخدام الوقود البيولوجي في قطاع النقل)[٣١٧]. و(من أجل منع جريمة بحق الإنسانية) طالب أيضاً جان زيغلر المراسل الخاص للأمم المتحدة من أجل الحق في الحصول على الغذاء بإقرار تأجيل قانوني لمدة خمسة سنوات (فيما يتعلق باستخدام الوقود البيولوجي) إلى أنْ يتم إيجاد جيل ثان لأنواع من الوقود المستحصلة من النباتات.

الغاز البيولوجي المتعدد المواهب

إن الأمل في حصول إمكانيات جديدة هو ليس بلا أساس. وفي الحقيقة فإن استحصال الطاقة البيولوجية بمجموعها هو ليس فقط متخلف من الناحية السياسية، ولكن أيضاً من الناحية التقنية. فالإيتانول المستحصل من قصب السكر مثلاً، الذي يغطي ٤٠ بالمئة من حاجة البرازيل للوقود، والذي ينبغي له

أن يصبح من صادرات البرازيل الهامة،قد تبين بوضوح أنه أكثر فاعلية من الوقود المستخرج من الذرة،ويتسبب بنسبة أقل بـــ ٨٠ بالمئة من انبعاث غازات الاحتباس الحراري مقارنة مع البنزين. أما ما يسمى بالعشب الحلو فهو جيد بالنسبة للمناخ فقط عندما ينمو في مساحات زراعية مهيأة لذلك. وعلى نقيض عندما تستصلح مناطق مستنقعات جديدة، أو عندما تقطع أشجار الغابات من أجل زراعة العشب الحلو، فسوف ينبعث منه ثاني أكسيد الفحم إلى الغلاف الجوي أكثر بكثير من الوقود الأحفوري المنشأ. ويؤيد سياسيون برازيليون أن المخططات العملاقة للتوسع في زراعة قصب السكر إلى ما يزيد بكثير عن ضعف المساحات الحالية لا تمس مناطق الغابات العذراء. إلا أن النقاد يجابهون ذلك بأن المساحات المنوي استخدامها لما ذكر آنفاً، سوف تزيح تربية المواشي وزراعة الصويا إلى الشمال باتجاه منطقة نهر الأمازون [٣١٨].

إلا أنه توجد خيارات أخرى خالية من تلك التأثيرات السلبية. إذ قام مثلاً دافيد تيلمان David Tilman عالم الزراعة في جامعة مينيسوتا الأمريكية بتجارب على أعشاب توجد في المناطق التي تسمى مروج Prairie وهي مناطق شاسعة تغطيها الأعشاب في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة، وتنبت أيضاً في أراضٍ متضررة بيئياً. وهذه النباتات التي تنسجم مع محيطها لا تحتاج إلا إلى القليل من السماد، وتعطي مردوداً طاقياً أعلى بشكل واضح من الذرة، وتنتزع من الغلاف الجوي ثاني أكسيد الفحم الصافي في الآن ذاته. ويتجلى ذلك بصورة خاصة عندما تنمو أنواع كثيرة مختلفة في المكان ذاته من الأرض[٣١٩].

وكذلك في ألمانيا يقوم علماء الزراعة ومزارعون بتجارب على الأعشاب من أجل إنتاج وقود بيولوجي سائل أو غازي. وهناك نباتات طاقية تنمو بسرعة وتستطيع مثلاً أن تنمو بعد حصاد الحبوب حتى حلول فصل الشتاء، وأن تمد بذلك التربة بالمواد الغذائية. وهذا يعني أن القطعة نفسها من الأرض تستخدم عدة مرات ولا تزيح إنتاج المواد الغذائية. ويقوم مزارعون من إقليم بافاريا في ألمانيا بزراعة نبات (يسمى هناك لايندوتر Leindotter

وهو ثمرة زيت) في الوقت ذاته مع البازلاء والحبوب في الحقل ذاته (فيغنون بذلك الخصوبة في إطار مخططات زراعة تم التأليف بينها بعناية)، إن البحث في ما تقدمه الطبيعة من تنوع، عن نباتات ملائمة لا تحتاج إلا القليل من العناية وعن أنظمة زراعة تتماشى مع البيئة، هو مجال أبحاث ما زال حتى الآن غير متطور.

ويأمل ريكاردو هاوسمان Ricardo Hausmann من جامعة هارفارد الأمريكية المختص بالتطوير الاقتصادي في حصول استراتيجيات أفضل في مجال تحويل النباتات إلى وقود. إذ يأمل بالدرجة الأولى على استحصال الإيتانول من السلولوز الذي يتألف من جزيئات طويلة السلاسل يتوجب تفكيكها قبل عملية التخمير. وهذا يتطلب مجهودا تقنيا أكبر، إلا أنه يساعد على استخدام مواد نباتية من أي نوع. ولذلك فإن الطريقة المذكورة هي ذات فاعلية أكبر بكثير من طريقة التخمير التقليدية أو عصر الزيت. والطريقة المذكورة قد تم حتى الآن تطويرها إلى ابعد حد في السويد، حيث يجري تحويل النفايات من صناعة الورق والخشب. وفي ألمانيا تقوم شركة Choren Industries من مدينة فرايبورغ بالتعاون مع شركت فولكسفاغن Volkswagen ودايملر Daimler ببناء منشأتين لاستحصال (Bionass to Liquid) BTL المسمى بالوقود الصناعي. أما المواد الخام المستعملة لأجل ذلك فهي نفايات عضوية من أخشاب تالفة وبقايا نباتية من جميع الأنواع التي لا تصلح لإنتاج المواد الغذائية. ويتميز الوقود الصناعي BTL لدى استعماله وقوداً بأنَّ انبعاث ثاني أكسيد الفحم منه هو أقل بثلاثة مرات من زيت السلجم أو إيتانول الذرة. إلا أن نقل المواد الأولية الضرورية لإستحصال BTL يأخذ على أي حال جزءاً من المردود.

ولذلك فإنه يبقى مبدئياً مشروعاً واحداً للطاقة البيولوجية ذا فائدة، ألا وهو استغلال النباتات والنفايات العضوية وبقايا المواد النباتية في منشآت لا مركزية لإنتاج الغاز البيولوجي، بحيث يمكن للميتان المستحصل أن يستخدم في استعمالات متعددة للتدفئة وتوليد التيار، أو من أجل تشغيل سيارة. وتنتج محطات وقود الغاز البيولوجي من BTL أكثر بمقدار الثلث بما يتعلق بالمحتوى

الطاقي أو لدى تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الفحم ، خاصة وأن جراثيم الميتان تفترس تقريباً كل شيء في المراجل. وبذلك تستطيع بلدية فلورسهايم الألمانية مثلاً أن توفر لـــ ٤٠٠٠ وحدة سكنية التيار الكهربائي وحدها من الغاز البيولوجي، الذي يستحصل من النفايات العضوية في المنطقة.

وهناك مثال نموذجي لدورات الطاقة والاقتصاد المناطقية وللاستغلال الذكي للمواد الخام النباتية، ألا وهي منشأة الغاز البيولوجي أيضاً، التي يستثمرها المزارع توماس كارله Thomas Karle في مدينة كوبفرتسيل- فوسباخ والتي لا تبعد كثيراً عن مدينة شفِبيش - هال. إذ يتم أولا في مرجلين كبيرين تحويل ما تفرزه الخنازير من براز وبول في منشأته الزراعية إلى غاز. ويضحك ذلك الفلاح صاحب النكتة الذي يحب القيام بالتجارب عندما يترجم المثل (أن يستحصل المرء على المال من البراز) كالتالي (إنني أستطيع أن أحصل على قيمة مضافة مالية من براز الحيوانات). وتستخدم في منشأة الغاز المذكورة الذرة وحشائش أو شعير تنبت في مزرعته، عدا ذلك نفايات من مصنع عصير قريب وبقايا الخس من مؤسسة تعنى بزراعة الخضار ونباتات الحدائق التي كانت تلقى فيما مضى في محطة معالجة الصرف الصحي. وتنتج توربينات كارله الميكرو غازية عن طريق الغاز البيولوجي ٣,٥مليون كيلو واط ساعي من التيار الكهربائي تكفي لـــ 1000 عائلة من أربعة أفراد. وعن طريق ربط الطاقة الكهربائية بطاقة التدفئة يمكن الاستفادة عدا ذلك من الحرارة التي تنشأ لدى استحصال الغاز. وتدفع تلك الحرارة مباشرة عبر أنبوب ضخم إلى عنبر معزول بإحكام، حيث تجفف المخلفات من مراجل الغاز وتتحول إلى سماد مثمر جداً ويشبه التربة التي تستعمل لإنبات الورود. ويقول كارله: (إن مايتبقى من ذلك السماد الذي أستعمله في حقولي الخاصة بي أقوم ببيعه إلى ملاك الحدائق). ومن أجل الحصول على التيار الكهربائي فقد استفيد من الغاز البيولوجي بأكثر مايمكن من الفاعلية. ولو أراد كارله فسوف يكون باستطاعته أن يفتتح محطة محلية (كازية) لتزويد السيارات العابرة التي تعمل بالغاز.

إلا أن مثل هذا المشروع لا ينسجم على أي حال مع بنى الشركات العملاقة للمحروقات، لأن مديريها لا يريدون أن يكون هناك منافسون يمتلكون محطات خاصة للتزويد بالوقود (كازيات) في مناطقهم،ولكنهم يريدون الاستمرار في طريقة عملهم التي يعملون بها حتى الآن مع تغيير طفيف لنوعية المواد الخام على أبعد تقدير. ولذلك فقد قاوموا بمنتهى الحزم في بادئ الأمر أي دور أكبر للطاقة النباتية المنشأ، ومن ثم فإنهم عمدوا إلى مكافحة دعم مشروع الوقود البيولوجي النقي بأنواعه. تلك الأنواع التي كانت حتى مطلع عام ٢٠٠٨ معفاة من ضريبة المحروقات. وقد أدت هذه المنفعة التي انعكست إيجابياً على الأسعار إلى ظهور عدد كبير من المنشآت المتوسطة الحجم المنتجة للمازوت البيولوجي، التي كانت تزود أقضية بكاملها بالوقود المذكور. وكخيار آخر معاكس لما ذكر، فقد استطاع المدافعون عن مصالح الشركات العملاقة ومناصروهم في المفوضية الأوروبية إقرار ما يسمى بالخلط الإجباري طبقاً للمثال الأمريكي، يعني أن تضاف نسبة معينة من الوقود النباتي إلى الوقود التقليدي الأحفوري. وبواسطة هذا النموذج (تمدد) موارد النفط لمدة طويلة من الزمن، وتبقى بذلك هيمنة الشركات النفطية القديمة مستمرة في (الكازيات) محطات التزود بالوقود.

وبذلك دفعت إلى الأمام بداية ائتلاف كبير بين بير شتاينبروك وزير المالية المنتمي إلى الحزب الاجتماعي الديموقراطي وبين رولاند كوخ رئيس وزراء إقليم هِسِن المنتمي إلى حزب الاتحاد المسيحي الديموقراطي، علماً أنَّ غالبية نواب الحزب الاجتماعي الديموقراطي كانوا ضد النموذج الأمريكي. وأيضاً لدى جلسة الاستماع في البرلمان الألماني قدم ممثل صناعة النفط حججا ضد جميع الأخصائيين الآخرين المدعوين[٣٢١]. ومع ذلك فقد استطاع الوزير شتاينبروك في تموز عام ٢٠٠٦تمرير قرار يقضي بإلغاء الإعفاء من الضريبة عن الوقود البيولوجي، وتنفيذ نظام خلط الوقود المذكور إبتداء من عام ٢٠٠٧. أما النتائج فسوف تكون ذات أثر عميق. إذ سوف لا تختفي فقط صناعة الوقود البيولوجي المتوسطة الحجم التي نشأت حديثاً، والتي راهنت

على الأسواق المناطقية في بيعها لأنواع الوقود البيولوجي النقية. ولكن في الآن ذاته تؤدي الحصة المقررة من الوقود البيولوجي إلى ارتفاع الحاجة التي لا يمكن أن تغطى من المنابع المحلية،وتجبر بالتالي على الاستيراد من البلدان النامية. وبذلك تؤجج حكومة مركل ذلك التنافس الشاذ بالذات بين الجياع وسائقي السيارات، الذي هو محط الانتقاد في أنحاء العالم. وهكذا فإن إستراتيجية الاستيراد لدى استراتيجيي النفط تتصرف بصورة مشابهة جداً لأسلوب التصدير الهجومي للصناعة الذرية. فعوضاً من أن تساهم في حل مشكلة المناخ تتسبب في زيادة حدة مشكلة أخرى للإنسانية، تتصاعد على أي حال منذ سنوات، ألا وهي أزمة الزراعة.

إذ في عام ٢٠٥٠ سوف تنمو البشرية إلى العدد ٩,٢ مليار من البشر، وذلك في حال إذا ما تحققت تنبؤات الأمم المتحدة. وهذا الرقم يعني ما يقارب ثلثاً أكثر مما عليه اليوم من الأكلة. فهل سيستطيع هؤلاء الطاعمون جميعهم أن يحصلوا على ما يكفيهم من الطعام حتى الشبع. مع العلم أنَّ الإنتاج الزراعي حالياً مصاب بالضعف ويحمل باستمرار مزيداً من الأعباء، وأنه يتوجب إصلاح قطاع الزراعة عالمياً بشكل جذري على أي حال نظراً للتبدل المناخي؟ لاسيمّا أن إنتاج اللحوم يشكل المشكلة الرئيسة، لأنه من مئات الملايين من معد الأبقار ينبعث غاز الميتان،ولأن إنتاج مواد العلف الضرورية يتطلب مساحات أكبر باستمرار من الأراضي. فإذا ما أضيف إلى ذلك التقطيع الضروري لأشجار الغابات العذراء، فإن ١٨ بالمئة من مجموع غازات الاحتباس الحراري المنبعثة في جميع أنحاء العالم يسببها ما يلزم من اللحوم للاستهلاك، وهذا ما يزيد على ما يسببه كامل قطاع النقل في العالم(٣٢٢). ويخشى الخبراء من منظمة التغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة فاو FAO من أنّه بسبب ارتفاع مستوى الرفاه الاقتصادي في الدول الصاعدة،فسوف يمكن أن يتضاعف ثانية إنتاج اللحوم حتى عام ٢٠٢٠. واستناداً إلى حسابات لِستر براون Lester Brown عالم البيئة الأمريكي،فإن الطفرة المذكورة ليست قابلة للتحمل من قبل الأنظمة البيئية لكوكب الأرض،

وليس بالإمكان تحمل المسؤولية عنها إذا ما أخذ التوزيع العادل للمواد الغذائية بالحسبان، وبسبب ذلك يقوى الشك عما إذا كان ما هو متوفر سوف يمكن عموماً أن يكفي الجميع (٣٢٣).

وحتى الآن لا يوجد إلا ما ندر من الأجوبة الشافية على هذا التحدي المتعلق بأساس الوجود. لأن غالبية الحكومات بما اتصفت به من غطرسة متمدنة في الشمال كما في الجنوب لم تكترث بالزراعة لسنوات عديدة. ولم يكن خبراء النباتات والتربة والماء هم الذين أخضعوا الإنتاج الزراعي الحساس لسياسة الدعم المالي ولسياسة التبادل التجاري،ولكن الذين فعلوا ذلك هم قبل كل شيء خبراء الاقتصاد. تلك السياسات التي حاولت أن توصل الإنتاج الزراعي إلى أعلى حد ممكن في الأسواق العالمية عن طريق المنافع التفضيلية واقتصادات الحجم الكبير Economy of Scale. واستناداً إلى تلك الرؤية الضيقة للعالم فقدت ألغيت في تسعينات القرن الماضي مواد إعانة وبنى استشارية كانت مخصصة للفلاحين، وبخاصة في البلدان الزراعية الفقيرة تقريبا بالكامل، وحُلَّت منظماتهم وتعاونياتهم عوضاً من إصلاحها. ففي خلال عقدين من الزمن حتى عام ٢٠٠٠ تناقصت في الآن ذاته المساعدات المالية الدولية من أجل التطوير الريفي إلى النصف، كما إنَّ ميزانية منظمة فاو قد جرى تخفيضها باستمرار. ودعمت الاستراتيجيات العالمية للصناعة الزراعية وصناعة المواد الغذائية الإنتاج المصنع في مساحات واسعة من الأراضي،فدفعت بذلك مئات الملايين من الناس إلى براثن الفقر وإلى الهجرة إلى العشوائيات السكنية المحيطة بالمدن الكبرى. ويرى الخبيران الزراعيان مارسيل مازوير ولورنس رودار Marcel Mazoyer،Laurence Roudart أنّه قياساً على الأساس الغذائي للبشر، فإن عالمهم لم يعد لذلك إلا (عملاقاً هائلاً ذي أقدام من فخار)(٣٢٤). ومنذ سنوات قليلة فقط توجد من أجل ذلك صحوة سياسية، إذ تقوم حكومات محلية ومؤسسات عالمية مثل البنك الدولي وكذلك أوقاف خاصة مثل وقف بيل وميليندا غيتس Bill &Melinda Gates بالعودة إلى تقديم مبالغ كبيرة من أجل تجديد المجالات الريفية.

ولكن من أجل أي هدف؟. إنَّ الخبراء هم في خلاف نظراً لتنوع التحديات: إما تكثيف الإنتاج بواسطة مزيد من استعمال المواد الكيميائية والتقنيات الجينية، أو عن طريق الزراعة البيولوجية ؟، أو متابعة العمل بشعار (إما أن تزداد نمواً أو أن تنسحب)، أو العودة إلى المزيد من الزراعة الفلاحية التقليدية؟، أو إنتاج مواد غذائية من أجل السوق العالمية، أو من أجل دورة اقتصاد مناطقية؟. وبالتأكيد فإن مثل تلك الاستقطابات مبالغ بها، لأن بعض الفلاحين الذين يمارسون الزراعة البيولوجية يعملون أيضاً بطرق صناعية. وكذلك توجد مؤسسات صناعية كبيرة تعمل منذ مدة طويلة بوسائل تلحظ عدم الإضرار بالبيئة بقدر الإمكان، وذلك بتقليل أستعمال المبيدات الحشرية، أو ري المزروعات بواسطة رشها بطريقة التنقيط المحدد. وكذلك فإن الزراعة العالمية يجب أن توجد وسوف توجد دائماً، وخصوصاً من أجل أن تتمكن المجالات الزراعية في بلدان الجنوب من التطور،وأن مناطق غنية بالمياه عليها أن تساعد الذين يعيشون في مناطق الجفاف،والأجوبة على ذلك سوف تكون دائماً متباينة بحسب المنطقة. ولكن في كل مكان لا توجد نقاط أساسية ولا مشاريع مستقبلية. ويحذر لويس فيرشو Louis Verchot المنتمي إلى معهد أبحاث الغابات ICRAF الذي هو واحد من خمسة عشر معهداً للأبحاث الزراعية التابعة للبنك الدولي الذي ينصب اهتمامه الآن على الكفاح من أجل إنقاذ الزراعة من تأثيرات التغير المناخي بقوله: (نحن بحاجة إلى رؤية، كيف نريد تنظيم زراعتنا في المستقبل).

وهناك بداية تكتسب ثباتاً لا في أوروبا فحسب،وتناقض بوضوح التيار السائد، ألا وهي (التعدّدية الوظيفيّة)، وهذا يعني أنَّ على الزراعة أن تلعب دوماً وفي الوقت ذاته أدواراً كثيرة أينما كانت ومن أي جهة تمارس، لأنها أكثر من منتج وحيد للحبوب والثمار واللحوم. لاسيمّا وأنه يجتمع فيها أيضاً التساند الاجتماعي والحضارة والمعرفة والعناية بالريف وبالطبيعة. ولذلك يتوجب أن يزداد احترام الفلاحين من قبل المجتمع، يعني أن يُدعموا، لأنهم إلى جانب وظيفتهم منتجين للغذاء، يقومون بالعناية بالماء والغابة والتربة

وجمال الطبيعة وتعدد الأنواع من نباتات وحيوانات من أجل بقائها وتجددها. وبحسب ما يراه لويس فيرشو فإنه ينبغي عليهم أن يصبحوا (أوصياء) على أسس الحياة الطبيعية(٣٢٥).

وتوضح قصة الولادة الجديدة للقرية الهندية لابوريا أهمية هذا الدور في المناطق المهددة بالجفاف في البلدان النامية. إذ يقول لاكسمان سينغ Laxman Singh هناك: (أنصتوا للموسيقى). لأنّ مربي المواشي الغني يكرر وقوفه في طريقه عبر الحقول ويشير إلى الأعلى نحو الأغصان ويقول: (عصافير - لم تعد موجودة هنا مطلقاً منذ عشرين عاماً)، لم تعد العصافير موجودة، لأن الأشجار الباسقة والشجيرات الصغيرة لم تعد موجودة بسبب الجفاف في إقليم راجاستان. وعلى الرغم من أن أجزاء واسعة من تلك الولاية الهندية كانت مغطاة بغابة عذراء كثيفة، إلا أن قطع الأشجار والرعي المفرط أدّيا في أيامنا هذه في هذا الجزء من العالم إلى جفاف كل شيء شهوراً طويلةً، حيث يتلألأ الهواء في حرارة من ٤٦درجة، وتتشقق التربة، ويتوجب على الناس أن يحصلوا على ماء الشرب من الصهاريج المحمولة على الشاحنات التي ترسلها الحكومة. وكذلك في قرية لابوريا يتصارع حوالي ألفا فلاح وراعي مواشي مع طبيعة تضن عليهم بأية قطرة ماء ابتداء من شهر أيلول وحتى

---

(٣٢٥) لقد طبعت فكرة القيام بوظائف عديدة بشكل متزايد إصلاحات الدعم الحكومي في أوروبا بطابعها. وهي موجودة في نقطة المركز لمشروع علمي عالمي الصبغة. وتحمل العنوان التالي: (تقييم البحث العلمي في المجال الزراعي، وتقنيات من أجل التطوير)، وهذا شيء جديد على الطريق نحو المجتمع العالمي. وبفضل التنسيق الذي قام به بوب واتسون Bob Watson الرئيس الأسبق لمجلس المناخ في الأمم المتحدة، الذي انتقلت إلى عهدته لاحقا الإدارة العلمية لدائرة البيئة لدى البنك الدولي، فقد تم إجتماع ٥٠٠ خبير من جميع الأمم بما لديهم من مصالح ووجهات نظر مختلفة للأمور. وبصورة مشتركة حمل الأخصائيون على عاتقهم المباشرة بالتعامل مع أهم ثلاثة من المهمات: الكفاح ضد الجوع، وحماية التربة واحتياطيات المياه الجوفية، والتأقلم مع التغير المناخي. وعوضاً عن وصفات محددة المعيار على مستوى العالم، فقد طالبوا بإيجاد حلول تتناسب مع الأوضاع المحلية لمصلحة صغار الفلاحين.

مطلع شهر تموز من العام التالي،ومن ثم تصب من السماء هطولات هائلة من أمطار المونزون على مدى ثلاثة شهور. ومياه الأمطار الهائلة تلك كانت تتدفع لسنوات طويلة من دون الاستفادة من معظمها إلى نهر باهالا، إلى أن بدأ سينغ قبل عشرين سنة بترويض مياه الأمطار.

ومن أجل ذلك توجب عليه بداية أن يجند أناساً يتعاونون معه. ويحكي سينغ الذي تجاوز الخمسين من العمر أنَّ طبقة غورجار المحاربة كانت تقمع أهالي المنطقة بكاملها، وانتزعت لذاتها كامل الحقوق فيما يتعلق ببركة الماء في القرية من دون أن تتحمل أية مسؤولية عنها، خاصة وأن الجدران الداعمة لها كانت متهدمة. وفي بداية الأمر لم يستطع سينغ أن يقنع جيرانه الخائفين أن يقاوموا الغورجار. وفي أحد الأيام أقدم مع صديق له على البدء بإصلاح الجدران المذكورة. فقال لهما الجار الأول الذي جاء نحوهما: (لن تستطيعا القيام بذلك أبداً)، فأجابه الاثنان: (إذاً قم بالمساعدة)، ومن ثم جاء آخرون تباعاً، إذ إِن جميع سكان القرية شاركوا في ذلك كما قال سينغ، الذي كان قد تعلم العمل الاجتماعي أيضاً. وقد شجعت خبرة العمل الجماعي أيضاً على إنشاء نظام(شوكا) عن طريق توحيد القوى. وهو عبارة عن تقنية بسيطة من أجل تجميع المياه في موسم الأمطار، قام سينغ بتطويرها.

وتعني كلمة شوكا المربع، فقد تم تكوين حقل بطول ١٣٠ متر وعرض ٦٥ متر في منطقة الرعي المشتركة بين أهالي القرية. وأحيط كل حقل بحواجز طينية من ثلاثة جهات،ورتبت الحقول خلف بعضها بعضاً. فعندما يهطل المطر بغزارة في موسم المونزون يتجمع الماء خلف الجانب المسدود، ولدى وصول الماء إلى مستوى معين يتدفق إلى الحقل الذي يليه، وهكذا دواليك، إلى أن يجمع الماء أخيراً في ثلاثة برك تستخدم لري المزروعات. وبهذه الطريقة يحتفظ بفيضانات الأمطار مدة أطول في منطقة رعي المواشي، يتم تخليص التربة من الملوحة في الآن ذاته. وخلال زمن وجيز عاد العشب إلى النمو من جديد، وكذلك مختلف الحشائش الضرورية للمواشي وغيرها. وكذلك تسربت مياه الأمطار ببطء إلى باطن الأرض ووصلت إلى ١٠٣ابئراً.

وإنَّ تلك الآبار لم تعد تغيض حتى في السنين الشديدة الجفاف، ولاسيمّا لدى الاقتصاد في استعمالها. ولذلك فقد حصل سينغ ومنظمته اللاحكومية GVNML على عدة جوائز تقديراً لجهوده. علماً أنَّ ٤٢٠٠٠ عائلة تستفيد منذ ذلك الحين مما توصل إليه سينغ وذلك في القرى الأخرى أيضاً.

وتقنية الشوكا ليست إلا إحدى التقنيات المتبعة للاستفادة من مياه الأمطار. لأن مختلف أنواع الطرق من أجل تجميع مياه الأمطار تتعلق دائماً بالمعطيات المحلية، كالسدود السطحية الدائرية أو المتلوية أو غيرها على سفوح الجبال أو في الحقول. لقد استطاع الناس في قرية لابوريا أن يزرعوا الآن الأشجار وغيرها من النباتات، وأن يظهروا لتلك المزروعات الاحترام بانتظام، وذلك بإقامة عيد صداقة تقليدي. لا لأن الأشجار تحفظ الماء ولكن لأن أوراقها تتساقط، إذ أنه مع مرور السنين تكونت تربة خصبة في منطقة كانت قد عدّت ضائعة تقريباً. أما الرعاة فيكسبون من بيع الحليب ويستطيعون الآن زراعة العلف والذرة والقمح والخضار. وحديثا أيضاً يزرعون الأعشاب الطبية، ومن ذلك مثلاً العشب المسمى سافيد موزلي الذي يمثل نوعاً من فياغرا محلية كما يقول سينغ ضاحكا. ويقوم الفلاحون ببيع تلك الأعشاب إلى شركات صناعة الأدوية لصالح سوق أيورفيدا المتنامي. وهكذا فإن أحوال الفلاحين قد تحسنت كثيراً مع تحسن حالة الطبيعة.

الزراعة البيئية منقذة المناخ

إن تقنيات وإستراتيجيات بعيدة المدى كهذه سيكون باستطاعتها لدى انتشارها على مستوى العالم أن تساهم كثيراً في استقرار المجتمع العالمي، مثل التحول في إنتاج التيار الكهربائي إلى منابع طاقية متجددة، لاسيمّا إذا ترافقت مع التوسع في الزراعة البيئية. لأن الفلاحين الذين يمارسون الزراعة البيولوجية ينتجون أقل بكثير من انبعاثات ثاني أكسيد الفحم مقارنة مع طريقة الزراعة التقليدية. والسبب في ذلك بسيط، وهو أن ممارسي الزراعة البيولوجية لا يستعملون السماد والمواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة التي تنتج بتكلفة طاقية

عالية، بل يستعملون موادّ مغذية عضوية فقط، ويكافحون الحشرات الضارة وأمراض النباتات بواسطة مواد بيولوجية فقط. وبذلك فإنهم يمارسون من حيث المبدأ الشيء ذاته مثل المدافعين عن الطاقات المتجددة، الذين يحولون تدبيرهم الاقتصادي من أساس طاقة أحفورية إلى أساس طاقة شمسية.

فعن طريق تعاملهم مع ما تفرزه المواشي من مخلفات، ومع ما ينتج من تتابع المحاصيل، فإن طبقة النباتات المتفسخة في التربة لا تهدم ولكن تبني وينبني معها أساس كل وجود، كما يذكر بذلك المؤلف الأمريكي مايكل بولان Michael Pollan بقوله: (إن شاعر المزامير الذي وصف الحياة على أنها انتقال من غبار إلى غبار،كان عليه أن يعبر عن ذلك بوصف أدق: من حياة إلى حياة)[٣٢٦]. وليست التربة الغنية بالمواد المغذية خصبة فقط، ولكنها أيضاً تربط كميات كبيرة من ثاني أكسيد الفحم. ولأنه ليست لدى الزراعة البيولوجية تكاليف من أجل البذار أو المواد الكيميائية، فإنها تقدم الفرصة هناك بخاصة، حيث خطر المجاعة على أشده، أي لدى الملايين من صغار الفلاحين ولدى الفلاحين الذين لايمتلكون إلا مجرد وجودهم. وفي هذا الصدد قال غِرالد هِرمان Gerald Herrmann رئيس الاتحاد الدولي للزراعة العضوية (IFOAM) جازماَ إنَّ (تغذية تسعة مليارات من البشر على الرغم من التغير المناخي، لا يمكن أن يحصل بتاتاً إلا عن طريق الزراعة البيولوجية).

أما المدافعون عن الزراعة الكيميائية فيرفضون ذلك لأنهم لا يرون للزراعة البيئية في المستقبل إلا مكاناً ضيقاً. فهذا نورمان بورلاوغ Norman Borlaug الذي حصل عام ١٩٧٠ على جائزة نوبل للسلام بسبب مساهماته العلمية فيما يتعلق (بالثورة الخضراء) يدّعي أنَّ الزراعة البيئية سوف تحتاج إلى أضعاف المساحات الزراعية الحالية من أجل إطعام البشرية. لاسيمّا أن الفلاحين البيئيين ينتجون بمواشيهم السماد الذي يحتاجونه بواسطة براز المواشي أو بواسطة النباتات التي تربط الآزوت، ولهذا سوف يتوجب عليهم تخصيص أمكنة من أجل ذلك. وبذلك تنخفض محاصيل الغذاء لكل هكتار. أما

مجلة الإيكونوميست البريطانية فإنها تزيد من مبالغتها لذلك الرأي فقد كتبت: (لو أن الزراعة البيولوجية مورست بشكل واسع فإنه سوف لا يتبقى للغابات المطرية إلا القليل من المكان). وفي هذا تعبير عن ذات الخوف من الصغير، الذي منع أيضاً صعودِ الطاقات المتجددة مدة طويلة من الزمن.

لأنه على نقيض إيديولوجية الأطنان للمزارعين الذين يستعملون المواد الكيميائية، تبرهن فحوصات عديدة في هذه الأثناء بأن الزراعة البيئية في أمكنة كثيرة تستطيع أن تنتج محصولا أكثر من الزراعة التقليدية، التي تعتمد على مواد أحفورية المنشأ، وبخاصة عندما يتم التحليل بأسلوب يعالج كل نوع من أنواع المزروعات على مستوى العالم. علماً أنّه في البداية على الأقل قد حصد الفلاحون البيئيون في الدول الصناعية محصولاً أقل بـ ٢٠ بالمئة من الذرة أو القمح من زملائهم الذين يزرعون بالطرق التقليدية. ويظهر أنّ الحال غير ذلك لدى صغار الفلاحين في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، إذ إنهم في المناطق الاستوائية يتوصلون إلى محاصيل أكبر بشكل واضح، لاسيمّا أولئك الذين تعلم منهم طرق الزراعة البيئية. والسبب في ذلك أنه تحديداً في ظروف حارة ورطبة تتفاعل التربة لدى استعمال المواد الكيميائية في الزراعة بحساسية أكبر من تفاعلها في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية. وعلى نقيضِ ذلك فإن الزراعة البيئية تستطيع غالباً في المساحات الصغيرة جداً التابعة لصغار الفلاحين أن تحدث مزيداً من الخصوبة[٣٢٧]. وقد قدم كل من جول بريتي Jules Pretty ورتشل هاين Rachel Hine من معهد أبحاث البيئة والمجتمع التابع لجامعة إيسيكس الإنكليزية في عام ٢٠٠١ بتكليف من حركة السلام الأخضر ومؤسسة خبز من أجل العالم ووزارة مساعدة التطور البريطانية للبلدان النامية أشمل فحص مبني على الخبرة العملية فيما يتعلق بما ذكر[٣٢٨]. إذ قاما بجمع ٢٠٨ مشروع زراعي من مختلف نظم الزراعة

---

(٣٢٧) وهذا لاينطبق على بعض الأراضي ذات التربة المرهقة، التي تنتشر في إفريقيا بصورة خاصة والتي فقدت بالكامل المواد المعدنية الضرورية للنباتات مثل الفوسفات.

البيئية، ابتداء من غواتيمالا وعبر مدغشقر وحتى الهند. وقد وجد الباحثان في جميع تلك البلدان (نمواً واضحاً لدى إنتاج المواد الغذائية) مرة بحوالي ٢٠ بالمئة وأخرى بمقدار الضعف أو أكثر. ويستفيد من ذلك ٩ ملايين فلاحاً مع أسرهم في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

فهل يكفي ذلك للعالم بأجمعه إذا ما اتبع المرء مثل هذه الاستراتيجيات؟. هذا ما أرادت معرفته كاترين بادغلاي Cathrine Badgley مع فريقها من جامعة مِشيغان الأمريكية بصورة أدق، لاسيمّا أنها استوحت ذلك لدى زيارة دراسية في مزرعة بيولوجية ناجحة في كاليفورنيا. حيث قامت مع فريقها بفحص دراسة ٢٩٣ محصولاً تتعلق بالزراعة البيئية، ومن ثم حسبوا النتائج التي حصلوا عليها على أساس مجموع السكان وقارنوها بالمحاصيل التقليدية[٣٢٩]. واستناداً لما تم الوصول إليه قالت الباحثة المذكورة إنّها فوجئت من تلك النتائج. لاسيمّا أنها اعتماداً على نوعية حساباتها المتشائمة التي تأخذ بالحسبان فقط المحاصيل البيولوجية المتدنية لدى الدول الصناعية، فقد تبين أن متوسط عدد الحريرات التي يحصل عليها الفرد في مناطق الزراعة البيولوجية يبلغ ٢٦٤١ حريرة، وهذه لا تقل بكثير عن عدد الحريرات التي يحصل عليها الفرد من الزراعة التقليدية التي تبلغ ٢٧٨٦ حريرة، وكلاهما أكثر من كاف من أجل الإشباع. ولو أضيفت النتائج التي تم التوصل إليها في البلدان النامية إلى ما ذكر بحسب ما قام به فريق بادغلاي لارتفع الرقم إلى ٤٣٨١ حريرة للفرد الواحد. ويلخص نيلس هالبِرغ Niels Halberg من المعهد الدانماركي للعلوم الزراعية ما توصل إليه من دراسات بأن (الحكم السلبي المسبق أن الزراعة البيولوجية لا تنتج ما يكفي، يمكن للمرء تصنيفه على أنه لاغ).

فقد فوجئت صناعةِ المواد الغذائية التقليدية بأن المستهلكين في كثير من البلدان الأوروبية قد توصلوا إلى تفوق الزراعة البيئية. إذ تسيطر منتجاتها على رفوف السوبر ماركت من بريطانيا شمالاً حتى إيطاليا جنوبا. أي إنَّ هناك طفرة للمنتجات البيولوجية. ففي ألمانيا تنمو سوق تلك المنتجات منذ عام ٢٠٠٥ بصورة متواصلة بحوالي ١٥ بالمئة سنوياً. وبعيداً عن مساعدة

السياسة فإن المستهلكين أنفسهم هم الذين يغيرون بنى الإنتاج بتأثير بعيد المدى بالمعنى المضاعف للكلمة، من إقليم شفابين في ألمانيا وحتى جنوب إفريقيا. وهذا التوجه القوي يُظهر أنه من الممكن التوصل إلى تجنيد قوة المستهلكين، التي غالباً ما تستنهض في الحقيقة من أجل ثورة صناعية ثالثة من قبل القائمين على الأبحاث العلمية المتعلقة بالمناخ. فمن أجل ماذا ينفقون أموالهم؟ فهذا مايغير في نهاية المطاف أيضاً العالم بشكل مباشر. إذ يذهبُ فريتس رويسفيغ Fritz Reusswig الذي اشترك في دراسة عن أنماط الحياة، إلى أنّ القرارات التي تتخذ لدى عملية الشراء هي عبارة عن (أعمال البناء الفيزيائي البيولوجي في الجسم)[٣٣٠]. وأن أولئك الذين يشكلون تقريباً ٢٥ بالمئة من مجموع البشرية ويحسبون على طبقة المستهلكين العالمية يتسببون باختيارهم لملابسهم ووسائل مواصلاتهم ومساكنهم أو أسفارهم أثناء الإجازات السنوية في نصف كمية الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، وبما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من غازات الاحتباس الحراري [٣٣١]. لكن على الرغم من النقاش المستمر حول البيئة منذ أكثر من ٣٠ عاماً وعلى الرغم من نجاحات هائلة في مجال تحسين الفعاليات التقنية في مختلف الآلات، فلا يعرف الخط البياني لترف الطاقة وانبعاث الغازات لدى المستهلك العادي حتى الآن في منطقة الرفاه الاقتصادي إلا اتجاهاً واحداً، ألا وهو الصعود. ففي الولايات المتحدة ارتفع استهلاك الطاقة للفرد الواحد من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠ بالمئة تماماً. أما الوضع في أوروبا فكان أفضل. إلا أن التوجه هو ذاته وكذلك في اليابان. ويرى فولفغانغ زاكس من معهد فوبرتال (ألمانيا) للمناخ والبيئة والطاقة أنَّ (أنماط حياة ذات استجرار قليل للموارد الطبيعية) سوف يكون بإمكانها أن تجعل من الممكن مكافحة التغير المناخي. وهذا يعني أسلوب استهلاك يكتفي باستخدام ضئيل وراشد للمواد الخام وللطاقة. والكلام حول ذلك لا يرغب به السياسيون، لأنهم يخشون إزعاج ناخبيهم. أما راجيندرا باشوري Rajendra Pachauri رئيس مجلس المناخ للأمم المتحدة IPCC والحائز على جائزة نوبل للسلام فيسخر قائلاً: إنَّ تغيير نمط الحياة ليس أمراً مشيناً.

علماً أنّ الغالبية العظمى للشعوب في الدول الصناعية قد توضح لها منذ مدة طويلة أنّ الوضع المذكور لا يمكن أن يستمر. وكانت نتيجة تحقيق أجرته إذاعة لندن BBC في ٢١ بلداً أن ٨٣ بالمئة من الذين وجهت إليهم الأسئلة يرون أنّه من الضروري تغيير نمط حياتهم. وكذلك في ألمانيا أثبت أودو كوكارتس Udo Kuckartz عالم الاجتماع من مدينة ماربورغ، الذي قام بأبحاث عن الوعي البيئي لسنوات طويلة، أن ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الناس هم على إلمام بتحديات التغير المناخي، وذلك استناداً إلى تحقيقات متباينة. وفي مطلق الأحوال فإنه عندما يجري السؤال عن الاستنتاجات الشخصية، أي ما قد يتخذ من قبل الأفراد من إجراءات للحد من الإسراف في استخدام الطاقة، عند ذلك تكون الأعداد أقل بصورة واضحة. فمثلاً عند وجوب التقليل من السفر بالطائرات أو بالسيارات، وعن المشاركة في صناديق استثمارية بيئية؟ يكون الجواب بنعم في الغالب من قبل ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة، بل حتى ٦٠ بالمئة من الذين طرحت عليهم تلك الأسئلة. والنتيجة أن الهوة بين التفكير وبين التطبيق ما زالت عميقة.

إن هذا الانفصام الخفي للمجتمع تمكن ملاحظته في كل مكان. فشركة الطيران الألمانية لوفتهانزا Lufthansa مثلاً التي تمتدح ما تبذله من أجل تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الفحم عن طريق بناء خفيف للطائرات في إعلانات على صفحات مزدوجة في المجلات، تقوم الشركة هي ذاتها بالإغراء بواسطة (مليون مقعد ركاب إضافي بسعر منخفض ابتداء من ٩٩ يورو) للقيام برحلات قصيرة للمتعة ذات تكلفة طاقية مرتفعة عبر أنحاء أوروبا. أما أنغلا مركل التي توجت من قبل الجريدة الشعبية الواسعة الانتشار الألمانية بيلد Bild على أنها (الآنسة العالمية Miss World) بسبب سياستها فيما يتعلق بالمناخ، فقد طالبت صناعة السيارات أن لا تتخلى عن مسؤوليتها في العمل على تخفيض انبعاثات ثاني أكسد الفحم مقابل (منافع قصيرة الأجل) ولكنها عبرت في الآن ذاته عن تنازلات لصالح السيارات الكبيرة.

ويستند هذا التناقض الواضح إلى المنطق الخاطئ المستمر في التعامل مع التدبير الاقتصادي. ذلك لأن الرأسمالية الغربية ما زالت تنمو باستمرار وبشكل أساسي عن طريق التوسع في الاستهلاك المادي، عوضاً عن إنتاج بضائع ذات ديمومة ونوعية عالية وتسويقها. ونتيجة لذلك تختفي الفاعلية لكل النجاحات التي تحققت خلال نشوة الاستهلاك. ويمكن اعتبار الموديل القديم لسيارة فولكسفاغن مثالا. فالسيارة التي صنعت في عام ١٩٥٥ كان محركها بقوة٣٠ حصان ووزنها ٧٣٠ كغ واستهلاكها الوسطي للبنزين ٧,٥ ليتر لكل١٠٠ كم. أما محرك السيارة الحديثة نيوبيتل من الشركة نفسها والمصنوع في عام ٢٠٠٥ فيستهلك نفس الكمية من البنزين، إلا أنه يقدم ضعف الطاقة الحركية التي كان يقدمها الموديل القديم. علماً أنّ النموذج الحديث هو أثقل بـــ ٥٠٠ كغ، ويحتوي على محرك ذي قوة تعادل ضعف قوة المحرك القديم. والظاهرة ذاتها توجد في جميع مجالات الحياة. فالعزل الحراري مثلاً يتم تحسينه باستمرار، لكن في الآن ذاته تزداد المساكن اتساعاً. وكذلك فإن أعداد الأجهزة الكهربائية ترتفع بالتوازي مع تناقص استهلاكها.

ولا يملك غالبية المستهلكين القدرة على إيقاف هذا التيار. لأنه لا يتوجب عليهم الوقوف في وجه العادات المستحكمة فقط، ولكن أيضاً ضد متطلبات العمل الذي يوجب عليهم مثلاً كثيراً من السفر في أقصر زمن ممكن. ويرى راينهارد لوسكِه Reinhard Loske عضو مجلس الشيوخ في مدينة برِمن الألمانية بأنه عندما (توجد بنى تقرب الناس من طرق حياة معينة، عند ذلك يحتاج المرء إلى أن يكون قديسا لكي يتصرف بطرق أخرى). والسياسي الأخضر المذكور الذي كان قبل ذلك كمختص في علم الاقتصاد في معهد فوبرتال يجري أبحاثاً عن أنماط حياة تتناغم مع البيئة، يجد أنه يتوجب على الحكومة بسبب ذلك أن تزيد من صرامة المعايير وأن تفرض الأنظمة اللازمة. ويرى أيضاً رولاند شيفر Roland Schaeffer خبير البيئة الأخضر بأنه من دون تلك الحواجز (فإن استعداد الناس للتضحية يذهب هباء حينما يدور الأمر حول المناخ)[٣٣٢].

إلا أنه من أجل هذا الشيء بالذات تعوز الشجاعة حتى الآن الطبقة السياسية في كل مكان. ويتمثل ذلك في وزير البيئة الألماني زيغمار غابرييل، فهو لا يتورع عن إظهار الحماسة لدى مناشدة ناخبيه فيما يتعلق (بتحديات العولمة)، وفي ذات الآن ينبههم بأنهم (على خطأ) عندما يظنون بأن حماية البيئة تسبب الألم (٣٣٣). فمن البديهي أن تنقص في البداية الاستثمارات الضرورية أرباح الجميع بدءا من مالك بيت إلى المساهم في شركة عملاقة، إلا أنها تكون مجزية على المدى البعيد. ولا يمكن تجنب إجبار المستهلكين عن طريق أسعار طاقة عالية على تغيير عاداتهم في الإسراف. فكل ذلك سوف يكون أكثر بساطة كلما كان العارف بحقيقة الوضع أكثر صدقا في تسمية التضحيات الضرورية بمسمياتها. فإذا ما أحيط المرء بمثل تلك الحالة المسببة للشعور العام، فإنه سوف يكون بإمكان كل فرد أن يقدم بصورة أسهل التغيرات وأن يتقبلها، كما كان ذلك في الماضي ممكنا دائماً في حالات الخطر الجماعي.

وسوف يصبح بذلك العائق الآخر أقل شأناً، ذاك الذي ما زال يمنع حتى الآن غالبية الناس من التصرف، ألا وهو الذعر بالنظر للأبعاد أو الأحجام التي تخطف الأنفاس. فقد كانت نتيجة التحقيق الذي أجراه معهد إمنيد Emnid بأن ٤٤ بالمئة من الألمان يرون بأن تغيير عاداتهم الخاصة بهم ليس له نتيجة ملموسة بالرغم من الوعي البيئي المنتشر. إذ يقولون: ماذا تفيد مساهمتي الصغيرة في مثل تلك المشكلة الشاملة. فهذا الموقف يستند قبل كل شيء إلى نقص في قوة التصور. ولإثبات أهمية المساهمة الفردية فقد أجرى فريد بيرس Fred Pearce صحفي البيئة الإنكليزي العملية الحسابية التالية:لو أن مئة مليون إنسان في الدول الغنية خفضوا الانبعاثات الغازية بمقدار ١٠ أطنان سنوياً (وهذا يعادل سفرة واحدة بالطائرة إلى أستراليا ذهاباً وإياباً) لانخفضت بذلك على أية حال الانبعاثات الغازية في العالم بمقدار ٥ بالمئة. وبالتأكيد فإن هذا غير كاف. إلا أن إنقاذ كوكب الأرض من فوضى المناخ أساسي لسبب آخر أيضاً، إذ إن المثال الأكثر أهمية من أي شيء آخر هو ذاك الذي تعطيه الأقلية من الأغنياء وأصحاب الامتيازات إلى جميع الذين يريدون أن يعيشوا

مثلهم. فإذا لم يغير الأثرياء طراز الحياة المهيمن الذي يعيشونه، عند ذلك لا يعود الخروج من المأزق ممكنا. وهذا ما يثبته ملياران ونصف المليار من السكان للقوى العظمى الآسيوية في الصين والهند، الذين يتطلعون إلى مستوى معاشي يشابه ما هو موجود في دول الرفاه الاقتصادي.

التناذر الصيني

عندما ينظر روان كيانتو من مكتبه العالي في برج شركة شانغهاي للطاقة،فإنه يستطيع أن يرى بأم عينه كيف تنمو أزمة المناخ. حيث الرافعات الضخمة التي تستخدم في البناء، وأبراج مكاتب نصف منتهية تعلو حتى ١٠٠ طابق تصطف بجانب بعضها بعضاً إلى مختلف الاتجاهات، ولا تنقطع صفوفها إلا عند الأحياء السكنية ذات الأبنية الشاهقة في العلو وعند جسور الأوتوستر ادات التي على ارتفاع كبير تساعد على تمرير تيار سيارات لا نهاية له عبر الجبال الإسمنتية. وإذا لا يلاحظ آخرون إلا الأبنية الحديثة، فإن روان يرى عدا ذلك عشرات آلاف إضافية من أجهزة التكييف والكومبيوترات وآلات الغسيل والمصابيح التي ستبدأ بعملها قريبا. لا سيمّا أنه بوصفه رئيس المهندسين لشبكة التيار الكهربائي في مدينة شانغهاي مسؤول عن توفير الطاقة لحوالي ١٥مليون إنسان في المدينة الصينية الهائلة التي يزداد استهلاكها للتيار منذ سنوات بمقدار١٨ بالمئة سنوياً. فكيف يمكن للمرء أن يخطط لنظام تيار مستقر في مثل هذه الظروف؟.

روان الذي هو من نوعية فاعلة في الأربعينات من عمره يحمل نظارة وذو فتنة أخاذة يفكر برهة من الزمن ومن ثم يضحك بصوت عال ويقول: (تخطيط؟ إن هذا سؤال ألماني، فنحن لا نخطط بل نبني ونركب المحولات والكابلات هناك حيث المكان، وبالطبع فإننا نبني أيضاً محطات طاقة جديدة). ويحكي روان أنه قام في عام ٢٠٠٢ بزيارة لشركة الكهرباء العملاقة الألمانية RWE (لقد قالوا لنا إنَّ RWE هي من أكبر الشركات في أوروبا. ولكن بعد مضي ثلاثة سنوات أصبحت لدينا طاقة إنتاجية للتيار الكهربائي أكبر مما

لديهم). وتظهر زيارة إلى المركز الإداري لشركته ما الذي يتوقعه مع زملائه من أجل المستقبل: إن تقنية الناقلية سوف تكتسح كل ما يمكن أن يقدمه زملاؤه الأوروبيون، وهي مصممة من أجل تحمل إضافي لدى مضاعفة حمولة التيار الكهربائي.

ولكن ألا يسرع ذلك بصورة دراماتيكية الاحتباس الحراري على مستوى العالم، لأن معظم التيار يستحصل عليه بواسطة الفحم؟، ألا يتهدد الغرق مدينة شانغهاي أيضاً بسبب طوفانات متزايدة في الارتفاع وأعاصير تنذر بنهاية العالم؟. بالتأكيد تناقش هذه الأمور في الصين أيضاً، قال روان وتابع كلامه: (إننا نفعل كل شيء من أجل الحد من الانبعاثات الغازية، ولكن عليكم أن تفهموا المشكلة الصينية أيضاً، وأنّه علينا تلبية الطلب المتزايد. إذ إننا لا نستطيع أن نمنع الناس من امتلاك البيوت وأجهزة التكييف، وأن تكون لديهم إمكانية الاتصال عبر شبكة الإنترنت. وأضاف: أليس هناك في ألمانيا أيضاً قد تم التخطيط من أجل بناء ١٩ محطة لتوليد الطاقة بواسطة الفحم؟).

إن كلمات المسؤول الأول عما يتعلق بالتيار الكهربائي في مدينة شانغهاي تصف بمنتهى الدقة الورطة الأساسية لسياسة المناخ في العالم. إذ إن مليارا و٣٠٠ مليون صيني يريدون أن يعيشوا مثل ما هو معتاد في أوروبا وأمريكا واليابان منذ عشرات السنين. إلا أن طاقة الغلاف الجوي الذي هو مكبة للغازات المنبعثة من الأرض لا تكفي من أجل ذلك. وهذا يسري بصورة خاصة عندما تتبع دول العالم الثالث المتبقية المثال الصيني. ويصف عالم الاجتماع فولفغانغ زاكس التشوق العالمي نحو الصعود إلى (طبقة المستهلكين العالمية) بأنه (لم يتم التوصل بعد إلى إلغاء توطن الخيال؟). إذ إنّه في عالم الفقراء، وبحسب المتعارف عليه يكون المجتمع أكثر نجاحاً (كلما ازداد تساوياً مع المجتمعات الشمالية). فهل تصب هذه العولمة للحلم الأمريكي الأوروبي إذا في كابوس عولمي يتكون من حروب مناخية وتيارات من اللاجئين؟، أم أنه من الممكن منع المقلدين المتأخرين من تكرار أخطاء الأمم الثرية.

وعلى ما يبدو فإن الصين الحديثة هي حالياً بعيدة بعداً لا متناهياً عن ذلك الأمل. فمنذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في عام١٩٨٠ ارتفعت الطاقة الاقتصادية للصين١٠ مرات، وتم ذلك بالطرق التقليدية. محطات للطاقة الكهربائية ومناجم فحم وسدود على الأنهار وأسلاك التوتر العالي الكهربائي ومصافي نفط ، وبالمطلق حيثما تجري أعمال البناء في الصين تنمو علائم العمران التي لا يمكن أن يغفل عنها أحد، معبرة عن التعطش المتزايد باستمرار نحو قوة الآلات التي تصنع الرفاه الاقتصادي. إن عملية الارتقاء الاقتصادي المتسارعة لأكبر شعب في العالم تسير بالتوازي مع زيادة استهلاك للطاقة لا مثيل له في تاريخ البشرية. ففي السنوات الستة الأولى للألفية الجديدة ارتفع استهلاك الطاقة في الصين إلى مليار طن وحدة فحم حجري (SKE) في العام، أي ضعف ما تستهلكه ألمانيا بكاملها. وفي عام ٢٠٠٦ تم وصل محطات طاقة كهربائية جديدة بطاقة ١٠٥٠٠٠ ميغا واط بشبكة التيار، وهي كمية تعادل ما يتم توزيعه من جميع شركات الكهرباء في ألمانيا. كما أنه سيجري خلال هذا العام إنشاء محطات أخرى لإنتاج طاقة كهربائية تعادل الطاقة المذكورة. علماً أنّ ثلاثة أرباع عدد مصانع التيار الجديدة تعمل بواسطة الفحم الحجري.

ويشكل الفحم أكبر ثروة للصين، كما أنه يعدُّ أشد لعنة عليها. إذ تملك الصين ثالث أكبر احتياطي للفحم في العالم بعد روسيا والولايات المتحدة. وهو أرخص منبع للطاقة بالنسبة للصين. وهناك ٦ ملايين صيني يعملون في حوالي ٢٤٠٠٠ منجم، وأنتجوا في عام ٢٠٠٦ ما يزيد عن مليار طن من الفحم، أي ما يعادل ٤٥ بالمئة من الإنتاج العالمي للفحم. ولذلك فإن الغازات الكبريتية المنبعثة من محطات الطاقة القديمة ومن ملايين الأفران تشكل بلاء على الصين، لاسيمّا أن ١٦ مدينة من أصل ٢٠مدينة ذات أعلى تلوث للهواء في العالم تقع في الصين، حيث يموت سنوياً ما يقارب نصف مليون صيني نتيجة لتلوث الهواء. ويتهدد المطر الحامضي بسبب ذلك ٣٠ بالمئة من مساحة الصين.

أما ما يعنيه أن شعباً من مليارات البشر يتوصل إلى عالم الراحة،الذي يهيؤه التيار الكهربائي وتتوفر لديه محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالفحم ذي القيمة الرخيصة، فيمكن رؤيته لدى الشركة العملاقة التابعة للدولة Huainan Mining Industries في المدينة التي تحمل ذات الاسم في إقليم أنهوي. فالمنطقة التي تقع على بعد ٦٠٠ كم جنوب غرب شانغهاي تعد من أكثر المناطق فقراً في الصين. حيث غالبية المنازل في حالة يرثى لها، وكثير من الطرقات في حالة سيئة. ومع ذلك تعلو في وسطها أبنية زجاجية باهظة التكلفة، وتخترقها أوتوسترادات بعرض ستة مسارات للسيارات، وتوجد فيها أحدث المنشآت الفندقية. وفي خضم ذلك تطلعنا على المستقبل سلسلة لا متناهية من السفن المغبرة بالسواد،وشاحنات وقطارات طويلة لنقل البضائع يصل عدد مقطوراتها حتى المئتين. إذ أن الملك الذي هو الفحم، يبشر بالثراء للجميع. فبالاعتماد على دعم قوي بواسطة قروض بالمليارات بدون فوائد تقريباً من البنوك التابعة للدولة، تمكنت الشركة المذكورة من تحويل مناجم متصدعة وقديمة جداً إلى أحدث مناجم فحم في العالم. وقد تم إنشاء المنجم الأخير في أقل من٣ سنوات، ويصل عمقه إلى ١٠٠٠متر، ومجهز بـــ ٣٢ شاشة مراقبة موصولة بمركز للإدارة. ويتم العمل فيه آلياً إلى حد بعيد، وتستخرج منه كميات كبيرة من الذهب الأسود، حيث إنَّ كل واحد من أبراجه (التي عن طريقها ينقل الفحم إلى خارج المنجم) ينقل إلى الأعلى في كل ١١٠ ثواني ٦٤ طناً من الفحم. وقد تحدث بودو غورليش Bodo Goerlich خبير المناجم الألماني عن ذلك المنجم بإعجاب حين قال: (إنه منجم لا يبني أحد مثله في العالم). وهو وكيل شركة إيفونيك Evonik AG في الصين،التي انبثقت عن شركة الفحم العملاقة القديمة روركوله.

وربما سبقت الصين الولايات المتحدة في كونها أكبر متسبب لانبعاثات ثاني أكسيد الفحم في العالم. ولا تلوح في الأفق نهاية لهذه الطفرة. وتطور كهذا يتهدد الهند ولكن بتأخر لمدة عقد كامل من الزمن. ففي عام ٢٠٠٦

انضمت أيضاً ثاني أمة آسيوية من حيث عددها من مليارات من البشر إلى العشرة الأوائل في العالم المنتجين لثاني أكسيد الفحم. إذ إنه حتى عام ٢٠٢٠ سوف يصل استهلاك الفحم في الهند إلى المستوى الذي وصَلت إليه الصين. ويوضح كيريث باريك Kirith Parikh خبير الطاقة الذي يعمل في هيئة التخطيط، التي تعدُّ أهم مجلس استشاري للحكومة الهندية بأنه (ينقصنا كل شيء، ولذلك فإن علينا أن نستفيد من جميع الخيارات الممكنة).

لاحماية للمناخ من دون عدالة للمناخ

ولذلك تعلو باستمرار أصوات الشكايات من دول الرخاء الاقتصادي بأن البلدان الآسيوية الصاعدة تقضي على كل الجهود المبذولة في أوروبا، وأنها تقود البشرية إلى الانهيار المناخي. إذ يحذر جوناثان بوريت Jonathan Porrit مدير الهيئة البريطانية للتطور المستدام من أنه (في الصين تتطور وتنمو النهاية البيئية للعالم). وفي الآن ذاته فإن انبعاثات الغازات المتزايدة من الشرق الأقصى تعطي العذر الأساسي للولايات المتحدة وحلفائها للامتناع عن الالتزام بتخفيض انبعاثات الغازات في بلدانهم. ويعتمد المعارضون في أوروبا أيضاً على الحجج ذاتها. إذ يشكو ديتر آملينغ Dieter Ameling رئيس الاتحاد الاقتصادي للصلب،من أن سياسة المناخ التي تمارسها حكومات الاتحاد الأوروبي سوف تؤدي فقط (إلى خنق الصناعة التي تعتمد على كميات كبيرة من الطاقة في أوروبا)، فمن أجل حماية المناخ، فإنه شيء في المقابل عديم الأهمية إطلاقاً، إذا انبعث في ألمانيا ٣٠ مليون طناً من ثاني أكسيد الفحم في السنة زيادة أو نقصاناً، لاسيمّا أن تزايد الانبعاثات الغازية في الصين يعوض عن ذلك ثانية خلال عام واحد. إلا أن المحذرين من الخطر الأصفر يتجاهلون حقيقة أساسية، ألا وهي أن صعود الصين يحصل بتكليف مباشر من أجل منافع الشركات الغربية العملاقة وزبائنها. إذ وظفت شركات أجنبية ما يزيد على سبعين مليار دولار في الصين في عام ٢٠٠٦ وحده. وتعتمد ٣٤ بالمئة من الطاقة الاقتصادية الصينية على الإنتاج الذي يصدر:إذ يقدر جيانبينغ تساو

Jianping Zhao خبير الطاقة لدى البنك الدولي في بكين، بأن ما لا يقل عن ثلث زيادة الاستهلاك الهائلة للتيار الكهربائي والوقود تستعمل في نهاية المطاف من أجل إنتاج البضائع للأسواق الموجودة في ما وراء البحار.

ولهذا فإن جون أشتون John Ashton الدبلوماسي البريطاني والخبير بالصين الذي عينه رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير Tony Blair سفيرا فوق العادة لشؤون المناخ، ينزعج من أن الموقف السلبي في الغرب يعود سببه إلى ما يحصل في الصين ويقول إنَّ ذلك (هذيان بحت) ويتابع بأن حماية المناخ يجب أن يخطط لها وأن تندرج ضمن شبكة عنكبوتية عالمية، كما هو الحال فيما يتعلق بالتعاملات في مجال الاقتصاد العالمي، وأن كل ما نفعله له دائماً انعكاساته على الصناعة في الصين وبالعكس. إذ إن المنشآت الأوروبية هي المثال المحتذى في الصين، والمنتجات الصينية تغير ميزان الطاقة الأوروبي. ولذلك فإن أهم مسألة أو مشكلة مستقبلية هي كيف يمكن لأوروبا أن تدعم الحكومة الصينية عند إنشاء طرق إنتاج تحافظ على البيئة. إن ما يحتاجه العالم من الصين هو مستلزمات البناء التي يمكن بواسطتها بناء مساكن تساعد على الإقلال من استهلاك الطاقة، وأجهزة مطابخ ذات فاعلية أكثر أو سيارات خفيفة لا تستهلك إلا القليل من الوقود. وهنا يجب أن نوظف الاستثمارات.

ومن المنطلق نفسه تنظر أيضاً آيلون يانغ Ailun Yang مديرة فريق المناخ لفرع حركة السلام الأخضر في بكين البالغة من العمر ٢٨ عاماً. إذ تقول لدى تعليقها على الخوف المتنامي من الصين في الغرب: (نعم يصاب الآن الأوروبيون بالذعر، ولذلك نضع المرآة أمامكم،وترون فجأة أن نمط حياتكم ليس مستداما). ومن النافع الآن أنه لم يعد أحد يشك كيف أنه من غير الممكن التهرب من التغيير البيئي للمجتمعات الصناعية. وربما استطاعت الصين أن تحتل موقع القيادة في ذلك، وما على المرء إلا أن يطلع على الطريق الذي سار عليه بلدها الصين خلال الثلاثينَ عاماً الماضية. ومن ثم فإن تلك المرأة الفتية الناشطة في مجال البيئة والتي أتمت دراستها في لندن وتجمع بين عالمي الشرق والغرب

تصف النوعية التي تحبذها للحكم الصيني بقولها: (لو أن الجيل الذي أنتمي إليه انتقلت إليه السلطة، لكان بالإمكان أن يكون كل شيء مختلفاً تماماً).

ويظهر هذا الكلام على أنه مثالي، بل أقرب إلى السذاجة،إلا أن الفرص هي أفضل بكثير مما هو ظاهر. إذ إنه قد بدأ أيضاً لدى طبقة القيادة في الصين صراع مرير من أجل سياسة طاقية صحيحة، لم تلحظ إلا بصعوبة من الرأي العام العالمي. وقد أقدم على تلك البداية فين جياباو رئيس الوزراء الصيني بذاته. إذ أنه لدى إقرار خطة الخمس السنوات من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ في مجلس الدولة، فقد عمل بشخصه من أجل اتخاذ قرار شجاع مدهش، وذلك بحسب ما ورد عن مستشاريه، يتضمن تخفيض٢٠ بالمئة من استخدام الطاقة قياساً على الطاقة الاقتصادية خلال ٥سنوات،وذلك هدف ذو فاعلية وأكثر صعوبة في المنال من أي شيء آخر قامت باتخاذه حكومات أوروبية حتى الآن.

ومن ثم تبع ذلك أن الهيئة القومية للتطوير والإصلاح (NDRC) وهي المركز الموجه للاقتصاد في الصين، ونوع من وزارة عليا، قامت بتقديم مخطط شامل لعشرة قطاعات أساسية ابتداء من صناعة الصلب وحتى ما يتصل بترميم وإصلاح الأبنية. فإذا ما تم لهم تحقيق البرنامج المعلن، فإنه سوف يجري في السنوات العشر القادمة إيقاف ما يزيد عن ٦٠٠٠ محطة طاقة صغيرة وقديمة عن العمل، وتفضيل أجهزة منزلية ذات فاعلية بشكل منهجي، وجعل تعليمات المنتجات تتناسب مع ما هو أفضل من العروض. وينبغي أن تنشأ شركات استشارية للطاقة في جميع أنحاء البلاد، تقوم بالاستثمار لدى زبائن الصناعة في تقنيات فعالة، بحيث تكسب المال عن طريق الوفر الذي تحققه من تخفيض استهلاك الطاقة. وسوف تُرفع معايير الحفاظ على الحرارة في الأبنية إلى مستوى أوروبي، وسوف يتم إصلاح الأبنية القديمة بدعم مالي بالمليارات، بحيث تنخفض الحاجة فيها إلى الوقود من أجل التدفئة. وكذلك فإن تخفيض استهلاك السيارات للوقود عن طريق إجراءات صارمة، إذ إنه ابتداء من عام ٢٠٠٩ سوف لا يعود بالإمكان في الصين بيع السيارات الأمريكية والألمانية الفارهة التي تستهلك الكثير من الوقود.

وفي الآن ذاته تخطط الصين للتوسع في الحصول على منابع طاقية خالية من ثاني أكسيد الفحم على نطاق واسع. إذ يلقى البرنامج الذري الصيني اهتماماً في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠٠٧ أبرمت الحكومة الصينية عقودا لشراء مفاعلات ذرية لدى الشركة اليابانية الأمريكية توشيبا- ويستينغهاوس Toshiba-Westighouse ولدى الشركة العملاقة للذرة الفرنسية آريفا Areva. إلا أن الخبراء يرون أن مثل هذا الاستثمار بقيمة حوالي٢٠ مليار دولار ما هو إلا ضمان لخيار تقني، لاسيمّا أن حصة ذلك الخيار من مجمل احتياجات الصين للطاقة سوف لا يتجاوز٢ بالمئة على المدى القصير. وأن الصين قد تقدمت إلى أبعد من ذلك بكثير في مجالات الطاقة المتجددة. إذ تعتبر الصين حالياً في المقدمة عالمياً في مجال الحصول على الماء الساخن بواسطة الطاقة الشمسية. إضافة إلى ذلك فإنه سوف يتم حتى عام ٢٠٢٠ بواسطة منشآت تعمل بالرياح ذات طاقة تقدر بــ ٤٠٠٠٠ ميغا واط إنتاج ضعف التيار الكهربائي الذي تنتجه حالياً منشآت طاقة الرياح في ألمانيا. إذ يقوم المنتجون الكبار لتلك المنشآت ببناء المصانع اللازمة في الأماكن التي سوف يتم فيها تركيب المنشآت المذكورة. إلا أنه قبل كل شيء سوف يتم بناء ما يزيد عن١٠ سدود هائلة على نهر يانغتسه وعشرات الألوف من النواعير الصغيرة من أجل زيادة حصة الطاقة المستحصلة من الماء على حساب التيار الكهربائي المستحصل عن طريق الفحم. ويريد إستراتيجيو الطاقة الصينيون مضاعفة حصة الطاقات المتجددة التي تسهم في إنتاج التيار الكهربائي، حتى تصل إلى٤٠ بالمئة خلال ١٣ سنة. وهذا ما يزيد على ما هو مخطط له في ألمانيا في الفترة الزمنية ذاتها.

ويعمل أيضاً مخططو الطاقة في الهند على متابعة برامج مشابهة جداً للبرامج الصينية. إذ إنّ الحكومة قد أوجدت هناك قبل سنوات عديدة وزارة من أجل الطاقات المتجددة. وحديثا توجد أيضاً سلطة اتحادية من أجل دعم فاعلية الطاقة. ويشهد ألبريشت كاوب الذي يعمل مستشارا للطاقة لدى جمعية التعاون التقني الألمانية (GTZ)التي تدعم السلطات الهندية في تنفيذ قانون فاعلية الطاقة بأن (القانون المذكور هو الأقسى في العالم أجمع).

إن هذه التطلعات من أجل تحقيق تلك المنجزات لا ترتبط في الأساس بخشية الحكام لكلا القوتين العظميين من ارتفاع الحرارة على سطح الكرة الأرضية. فلقد كان هدفهما بالدرجة الأولى مكافحة تلوث الهواء وتخفيض المستوردات من النفط والغاز. وترفض الحكومتان في بكين ودلهي رسميا تحمل أي التزام من أجل التصدي للانبعاثات الغازية المتزايدة. وفيما يتعلق بمسألة المناخ، فإن وزارة الخارجية الصينية توضح دائماً بأن (التغير المناخي هو نتيجة الانبعاثات الغازية التي تسببت بها الدول المتقدمة منذ أمد تاريخي بعيد، وبالتالي فإن تلك الدول تتحمل مسؤولية لا يمكن التملص منها). أما مخططو الطاقة في دلهي فيقولون باقتضاب: (إننا لم نكن السبب في مشكلة المناخ).

إلا أنه في هذه الجبهة أيضاً قد استدار اتجاه الريح. إذ طالب ٢٥ عالم بيئة صيني في رسالة وجهت إلى مجلس الدولة عام ٢٠٠٦ بالعمل على تغيير الاتجاه. ومنذ ذلك الحين تعقد جلسات شهرية لبحث موضوع المناخ على أعلى مستوى. ومنذ بداية عام ٢٠٠٧ تورد وسائل الإعلام الصينية أخباراً عن خطر المناخ يومياً بالتقريب. وحالياً يكلف ارتفاع الحرارة ثمناً باهظاً، إذ إنه في عام ٢٠٠٦ وحده رصدت الصين أضراراً لاقتصادها الوطني تقدر بـــ ٢٤٠ مليار دولاراً، تسببت بها أعاصير التايفون الهائلة، ومواسم جفاف وقحط غاية في الشدة.

ولكن مهما كان الضغط السياسي كبيراً، فإن المقاومة ضد ما يتوجب من تبديل للبنى هي عنيدة أيضاً. وفي هذا المجال تتشابه الخلافات بشكل مدهش مع تلك التي تحصل في بلدان الرخاء الاقتصادي. إذ إنَّ المكاسب الاقتصادية القصيرة الأمد كثيراً ما تبدو أكثر أهمية من الأضرار المحتملة على المدى البعيد. ذلك لأنَّ هذا التناقض في الدول الصاعدة مثل الصين والهند يكون التغلب عليه أكثر صعوبة كثيراً من التغلب عليه في أوروبا. إذ يتوجب على الحكومات المحلية في ٢٢ إقليم أن تتغلب على توترات اجتماعية خطيرة تهدد المجتمع الصيني بالتمزق، لاسيمّا وأنه في كل سنة يتدفق ما يقارب ١٥ مليون إنسان إلى المدن من أجل البحث عن عمل. نتيجة لذلك فإن حكام الأقاليم ليس لديهم اهتمام بأية مشاريع يمكن أن يشتبه بها بأنها قد تكبح النمو الاقتصادي.

وبهذا فإن العجز لدى التنفيذ العملي لمشاريع الفاعلية هو هائل. فعوضاً أن ينخفض استهلاك الطاقة كما هو مقرر إلى ٤ بالمئة فقد نما في عام ٢٠٠٦ بسرعة أكبر من نمو الاقتصاد. إلا أن الحكومة المركزية لم تحاول أبداً تجميل الحالة، بل على العكس، فالصحافة الموجهة من قبل الدولة كانت تورد الأخبار بالتفصيل. وقد علم يورغ موشادلو Joerg Moczadlo خبير الطاقة الألماني من خلال أحاديث له مع هيئات حكومية بأن (عدم الوصول إلى الهدف ينظر إليه من قبل الصينيين على أنه فشل قومي). ويتوقع موشادلو الذي يقوم بعمل استشاري لدى المؤسسات المنتجة للتيار الكهربائي من أجل تجديد محطات الطاقة بتكليف من جمعية التعاون التقني الألمانية بأن (الشعور العام سوف ينقلب). وهذا ما يثبته مستشار الحكومة بان جياهوا Pan Jiahua أيضاً بقوله: (إن الشركات التي تتجاهل مشكلة الطاقة تتعرض للخطر في أن تفقد الدعم السياسي لها، ومن دون ذلك الدعم لا يمكن لأحد في الصين القيام بالصفقات).

أما كيف يحسم الخلاف حول الطاقة وراء الكواليس، فإن حكام الصين لا يتكلمون عن ذلك في العلن. إلا أن جميع الخبراء القريبين من الحكومة يخبرون بأن قيادة الحزب قد بدأت باستغلال أهم أوراقها، ألا وهي سلطتها على ما يتعلق بالترقي في المناصب للملاكات، لأن جميع المسؤولين الحزبيين يخضعون سنوياً إلى تقويمٍ سلباً أو إيجاباً. ومن يرسب منهم فسوف لا يستطيع الارتقاء. ولما كان يؤخذ بالحسبان قبل كل شيء النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة حتى الآن، فإنه يتوجب الآن أن تضاف إلى ما ذكر فاعلية الطاقة على أنها مقياس آخر للنجاح. ومن أجل إبعاد جميع الشكوك فقد قال الرئيس الصيني وزعيم الحزب هو جينتاو Hu Jintao بمناسبة جلسة المكتب السياسي في كانون أول ٢٠٠٦ وكأنه واحد من المكافحين من أجل البيئة المقتنعين (إنّه يتوجب على الحزب والمجتمع أن يفهما كم هو ضروري رفع فاعلية الطاقة، لأن الأمر يدور حول بقاء وتطور المجتمع الإنساني)، وأمر وكالة الأخبار التابعة للدولة بنشر أقواله. ومنذ ذلك الحين تعلن بمنتهى

السرعة حكومات الأقاليم وكذلك الوزراء واحداً تلو آخر عن مخططات طاقية. وبناء على ضغط من قبل الحكومة الصينية في بكين في مطلع عام ٢٠٠٧، فقد حصلت ألف مؤسسة صناعية ذات أعلى حد من استهلاك الطاقة من قبل سلطاتهم المناطقية على إنذار يتضمن مطالبتها بتقديم برنامج طاقي خلال مدة عام واحد.

لذا يعتمد بثبات إستراتيجيو الطاقة في الصين على دعم من الخارج. وعلى ما يبدو فإن الضخامة الهائلة لمشكلة الصين قد خلقت ذهنية للتعاون عبر الدول تتميز بنوعية جديدة جداً، ابتداءً من واشنطن عبر بروكسل وحتى طوكيو. إذ تمارس جميع الدول الكبيرة في الاتحاد الأوروبي وأيضاً اليابان مشاريع استشارية للطاقة واسعة النطاق. ويلاحظ يانغ فوكويانغ Yang Fuquiang نائب رئيس المؤسسة الأمريكية للطاقة إنيرجي فاونديشن DRC التي تعمل بشكل وثيق مع سلطات الطاقة الصينية بأن الصين سوف تصبح المختبر العالمي للطاقة، ويؤكد يانغ الذي كان قبل ذلك يعمل لدى سلطة التخطيط الصينية بأن الصين (جادة الآن فيما يتعلق بحماية المناخ، وأنها سوف تلحق بالدول الصناعية الرئيسة في مجال تقنيات الطاقة خلال ١٠سنوات).

فهل هذا كاف؟،وهل تستطيع الصين أن تتوصل بذلك إلى الرخاء الاقتصادي من دون أن تدمر مناخ العالم؟. لم يتعمق أحد في التفكير في هذا كما فعل عالم الاقتصاد تسهو دادي Zhou Dadi الذي كان يدير لمدة ١٢ عاماً حتى منتصف عام ٢٠٠٧ معهد الطاقة العلمي التابع للوزارة الصينية العليا التي هي سلطة التخطيط، لاسيمّا أن نصائحه كانت هي التي أنذرت بالخطر لدى القادة الصينيين. إلا أنه ليس بمقدور تسهو أن يعد بالمعجزات. إذ إنه في أحسن الأحوال، أي ولوتم تنفيذ جميع المخططات، فإن استهلاك الصين من الفحم سوف يرتفع حتى عام ٢٠٢٠مرة ثانية إلى ما لا يقل عن٥٠ بالمئة، وسوف تزداد معه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحسب ما يتوقعه تسهو، الذي قال: (صدقوني بأن حكومتنا تنظر إلى خطر التغير المناخي بمنتهى الجدية، إلا أن ما ينقصنا هو النموذج الذي عن طريقه يمكن

ان نتوصل إلى النمو الاقتصادي من دون مزيد من استهلاك الفحم والنفط، فكيف ينبغي أن يحصل ذلك؟).

ولا يترك المخطط القيادي للطاقة في الصين أي مجال للشك عندما يجد أن الجواب على ذلك يجب أن تعطيه ذات الأمم التي تسببت أيضاً بابتلاء العالم بالنموذج الخاطئ. وهذا ماتراه أيضاً سونيتا ناراين Sunita Narain إحدى القياديات الناشطات في مجال الحفاظ على البيئة في الهند، لكنها تختلف عن تسهو لأنها لا تنتسب إلى الطليعة الحاكمة في بلدها،وإنها ناقدة قاسية لسياسة البيئة الهندية. وترفض أيضاً الادعاء بأن بلداناً مثل الهند والصين سوف يكون باستطاعتها أن تفعل ما لم يستطع أن ينجزه الغرب نفسه. إذ تقول: (يجب علينا أن نفعل كل شيء في الوقت ذاته: تطوير الاقتصاد ومحاربة الفقر، والآن إضافة إلى ذلك اختراع طراز حياة لا يحتاج إلا إلى القليل جداً من الفحم؟). ولا يغيب عن سمع المرء الغضب الصادر عن ناراين وتسهو وغيرهما من ممثلي البلدان الصاعدة والنامية بسبب (مأساوية اللحظة التاريخية) كما يعبر عنها فولفغانغ زاكس، إذ يقول: (في تلك اللحظة بالذات التي يصل فيها نمو الشكل القديم للرأسمالية إلى الحدود البيئية القصوى للكوكب، تحصل الغالبية الفقيرة من البشرية للمرة الأولى على الأمل في المشاركة في الثروات المكتسبة من ذلك النمو).

إن هذه التركيبة تظهر تقريبا أنه من غير الممكن أن تتفق حكومات العالم في أي وقت كان على عقد قانوني من أجل نظام عالمي لحماية المناخ. يعني الاتفاق على قانون يستطيع أن يحد حقيقة التغير المناخي في حدود يمكن السيطرة عليها. ويبدو أن المطلب العادل كبير جداً للدول الصاعدة، وعلى الأخص للبلدان الأكثر فقراً فيما يتعلق بشروط نزيهة للتطور وبالتعويض المالي. ويبدو أنه من الصعب جداً تحقيق المطالب الموجهة إلى دول الرخاء الاقتصادي، بأنه يتوجب عليها تجديد سياستها الطاقية بشكل جذري، وأن تقوم بتعويض الخاسرين بسبب التغير المناخي خلال سنين عديدة بمليارات المبالغ. إلا أنه على الرغم من ذلك يعمل آلاف من الديبلوماسيين والسياسيين في أنحاء الكرة الأرضية على القيام بمثل هذا المشروع بالذات، وربما لا تضيع جهودهم المبذولة سدى.

وهذا الانطباع توجب على أية حال حصوله لدى جميع الذين عاشوا تلك الساعة المصيرية للمجتمع العالمي في مركز الاتفاق الدولي في جزيرة بالي الإندونيسية عند العصر من يوم ١٥ كانون أول ٢٠٠٧. تلك الساعة التي حركت أعمق المشاعر حتى لدى قدامى خبراء ديبلوماسية المناخ. إذ توجب للمرة الأولى على موفدي الرئيس الأمريكي بوش أن يتعلموا من بقية العالم بأنهم أيضاً لا يمكنهم أن يتملصوا من مسؤوليتهم.

تحدي القوة في بالي أو المواجهة الحاسمة

لقد بدت المسألة وكأنها خاسرة، إذ على مدى أسبوعين من الزمن بذل ١٠٠٠٠ موفد إلى مؤتمر المناخ الذي دعت إليه الأمم المتحدة جهدا كبيراً من أجل التوصل إلى حلول وسط، إلا أنهم لم يتوصلوا إلا إلى القليل فيما يتعلق بأهم المسائل. ذلك أن (السيرك المتنقل) لسياسة المناخ كما يسميه نشطاء البيئة بسخرية، بدا مرة أخرى وكأنه يسير على السكك ذاتها إلى السراب حيث كما حدث في السنوات الـــ ١٥السابقة. ففي عام ١٩٩٢ لدى انعقاد المؤتمر العالمي حول البيئة والتطور في مدينة ريو دو جانيرو كان الأمر يدور حول المسائل ذاتها مثل: ماذا يتوجب على الشمال الغني أن يقدمه من أجل إنقاذ المناخ؟، وما اتساع المجال الذي يجب أن يبقى لصالح البلدان النامية من أجل متابعة التطور، وما هي حصة تلك البلدان من مكبة الغاز في الغلاف الجوي؟ومن يمول لمصلحة الدول الأكثر فقرا وسائل الحماية وتقنيات طاقية جديدة؟وما هي قيمة الحفاظ على الغابات المطرية؟. وقد تحدث في تلك الفترة السالفة محذرون عما يسمى مخرج النجاة الأخير في ريو. إلا أن التعبير المجازي لمخرج النجاة كان أكثر صوابية بكثير هنا في نوزا دوا المنتجع الراقي الإندونيسي المعد للاستمتاع بالعطلات.

ففي عام حقيقة المناخ ٢٠٠٧ أثقلت توقعات أعلى مما سبق أكتاف الديبلوماسيين والوزراء، بالرغم من الفنادق الراقية التي تشبه الجنات بما لديها من سيدات استقبال ذوات ابتسامة دائمة وهن يرتدين الألبسة المذهبة، وما لديها

من شواطئ أنيقة ذات مناظر أخاذة. إلا أن كل تلك الأشياء بدت وكأنها كواليس غير مناسبة (لقضية في غاية الجدية) كما يسمي الموفدون المفاوضات المتعلقة بالمناخ بتهيب. إذ من الناحية الشكلية يدور الأمر حول القليل فقط. إذ يتوجب على المجتمعين الناطقين بلغات عديدة المؤلفين من موظفين وخبراء أن يقرروا فقط، عما إذا كان ينبغي التفاوض حول توسيع اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ في السنتين القادمتين وبأية أهداف. كما أن مستقبل بروتوكول كيوتو هو أيضاً موضع نقاش. ذلك الاتفاق الإضافي الذي بموجبه ألزمت ٣٦ من البلدان الصناعية ذاتها، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ في اليابان على العمل على تخفيض الانبعاثات لديها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥ بالمئة وسطياً حتى عام ٢٠١٢. أما تفصيلات الاتفاقات المستقبلية فهي ليست مدرجة على جدول الأعمال. لأنه ينبغي في البداية تحديد التركيبة العامة وأهداف المفاوضات فقط. وينبغي على الموفدين أن يقوموا بتصميم خارطة طريق تحتوي على إشارات سير من أجل إنقاذ العالم من فوضى المناخ. أما الصراعات على المصالح الحقيقية التي تدور حول الإجراءات والواجبات وحجم الأموال، فينبغي أن تتبع بعد السنتين التاليتين حتى ما بعد المؤتمر القادم في كوبنهاغن (COP Conference of the Partys).

إلا أن الأمر يدور حول الكثير وتحديداً حول المسألة الأساسية، عما إذا كان كلا المتبارزين الرئيسيين الولايات المتحدة في جانب وجمهورية الصين الشعبية على الجانب الآخر ومعها جميع الدول الصاعدة والنامية، سوف يجدان عموماً أساساً مشتركاً للتفاوض. فإذا لم ينجح ذلك، فإنه سوف يكون ممكناً أن يفشل مشروع المناخ العالمي هنا والآن. ولهذا فإن ممثلي الحكومة الصينية يبعثون بإشارات في وقت مبكر تنبي عن استعدادهم من أجل حل وسط. لاسيمّا أن الجفاف والفيضانات المهددة لبلادهم تجعل من قادة الصين أناساً عمليين. وعلى العكس من ذلك فإن ممثلي القوة الغربية العظمى الذين أعلنوا منذ البداية حق أمريكا في القيادة يتصرفون وكأنهم مخربون. إذ ترى جنيفر مورغان Jenniver Morgan مديرة برنامج تغير المناخ لدى e 3 g التي

هي منظمة بيئة أوروبية وفي الآن ذاته ناشطة في المنظمة العالمية لشبكة حركة المناخ Climate Action Network بأن الولايات المتحدة واليابان تشكل (فريقاً يريد أن يوصل السفينة إلى الغرق).

إذ حتى قبل يومين من انتهاء المؤتمر كان الموفدون الأمريكيون يواصلون تقديم طلبات لا يمكن قبولها من قبل مجموعة (G٧٧) التي تنتظم فيها الدول النامية والدول الصاعدة بما فيها الصين،وذلك لدى كافة مجموعات العمل ابتداء من التي اختصت بصندوق الاستثمار من أجل حماية الغابات إلى التي أوكل إليها موضوع انتقال تقنيات حماية البيئة من الشمال إلى الجنوب. وبعد مفاوضات استمرت١١يوماً تحدث أوائل الدبلوماسيين عن فشل محتمل. أما اليوم ١٢يوم الانتهاء الرسمي للمؤتمر فكان حالة خطرة. إذ لم يتبق لرئيس المؤتمر الإندونيسي رحمة ويتولار Rachmat Witoelar إلا أن يقرر بسرعة تمديد المؤتمر. لأن السؤال يبقى دائماً مفتوحاً وحاسماً عما إذا كانت الولايات المتحدة ترضى تحمل المسؤولية لكونها أكبر مذنب في مجال المناخ، وفي مقابل ذلك الصين أيضاً والبلدان الصاعدة الأخرى الغنية بالسكان؟.

وفي ساعة متأخرة من المساء أضحى مركز المؤتمر مقفراً. إذ أن كثيراً من الاتحادات والمجموعات المدافعة عن البيئة كانت قد قامت بتفكيك أكشاكها الاستعلامية، ولم يبق إلا صناديق مبعثرة. إلا أنه كان يجتمع في قاعة مجاورة أربعون وزيرا في جولة مباحثات دامت يومين. وفي الساعة الثانية والنصف فجر يوم السبت توصل المؤتمرون أخيراً إلى حل وسط. إذ وافقت الدول الصاعدة أيضاً على أن تقوم بـ (نشاطات) من أجل حماية المناخ بما يتناسب مع قدراتها ومستويات نمو الرخاء الاقتصادي لديها، وذلك بشرط أن تقوم الدول الصناعية بدعمها في ذلك عن طريق المال والمشورة وتقديم التقنيات اللازمة. ومن ناحية أخرى ما زال الأمريكيون لا يريدون التوقيع على اتفاقية كيوتو، ويستمرون في وضع أهداف محددة لأنفسهم. إلا أن حاشية في الوثيقة النهائية، التي تتضمن وقائع المؤتمر تشير إلى التخفيض الضروري لانبعاثات الغازات في الدول الصناعية إلى ٤٠ بالمئة حتى عام ٢٠٢٠ قام بحسابها علماء

من مجلس المناخ التابع للأمم المتحدة على أنها واحدة من أهداف كثيرة ممكنة وعلى الرغم من ذلك تعترف الولايات المتحدة بأنها سوف تقوم أيضاً بـــ (نشاطات) وتتحمل التزامات لصالح حماية المناخ. وتلك الالتزامات ينبغي أن (تقارن) مع التزامات دول صناعية أخرى. وقد كان الأمريكيون يقاومون بعناد شديد مثل ذلك الارتباط، لأن ذلك يجعلهم يقتربون مما يتوجب على الدول الموقعة على اتفاقية كيوتو أن تقوم به من التزامات.

إن كلتا الأمتين اللتين تنطلق منهما أكبر الانبعاثات الغازية تجلسان الآن في المركب ذاته. ويبقى هناك سؤال مطروح: هل يمكن للحل أن يتم قبوله من المجلس؟، وهل ستقبل الحكومة في واشنطن أن موفديها قد تراجعوا في آخر لحظه؟ وينسحب الوزراء وهم مرهقون إلى فنادقهم، ليعودوا مجدداً بعد خمسة ساعات إلى الاجتماع في القاعة الكبيرة.

وفي اليوم التالي أرادت بعض البلدان النامية أن يتم التأكيد على التزامات الدول الصناعية بتقديم المساعدات بوضوح أكثر في الوثيقة الختامية، وتقدمت الهند بحل وسط. ومن ثم ألقت باولا دوبريانسكي Paula Dobriansky رئيسة الوفد الأمريكي كلمتها وأنهتها بالجملة التالية: (إن الولايات المتحدة لا تستطيع إعلان موافقتها). وقد كانت تلك الجملة بمثابة صدمة لما يزيد عن ٢٠٠٠ إنسان امتلأت بهم القاعة. وقبل دقائق من هذا التصريح كان الرئيس الإندونيسي قد تساءل محذرا عندما تدخل بالكلام: (هل ينبغي حقا أن يفشل إنقاذ الجنس البشري بسبب بعض التعابير؟ وهل ينبغي أن تذهب كل نداءات دول الجزر الصغيرة أدراج الرياح من دون أن تلقى لها سمعاً، على الرغم من مشاكلها التي تحتاج إلى حلول قبل فوات الأوان؟. حتى إن السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki Moon الذي حضر إلى المؤتمر المذكور للمرة الثانية ولكن دون نتيجة تذكر،خاطب المؤتمرين بصراحة نادرة: (أقول بصراحة بأن أملي قد خاب بسبب انعدام التقدم).

أما آل غور Al Gore الذي كان قبل ١٠سنوات نائباً للرئيس الأمريكي بيل كلينتون عندما رفضت الولايات المتحدة الاتفاقية أيضاً، ومن ثم حورتها

بما يخدم مصالحها ، ومن ثم امتنعت لاحقاً عن قبولها والدخول فيها، فقد وجه كلامه في نوزا دوا إلى وفد الولايات المتحدة قائلاً: (إن بلادي الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسة في أن التقدم قد تم إيقافه هنا في جزيرة بالي.

ووجد دبلوماسي من جنوب إفريقيا الكلام المناسب، وهاجم الذرائع التي تقدمت بها السيدة دوبريانسكي، عاداً إياها (أنها غير مرحب بها على الإطلاق، وتفتقد إلى أي أساس موضوعي). كما أن ممثلي توفالو والبرازيل ومالي والباكستان اتخذوا موقفاً موحداً، وجميعهم من ضحايا التغير المناخي المحتملين. أما رئيس وفد أوغندا فقد حاول التعبير عن رأيه بأسلوب آخر بقوله: (نتوسل إلى الولايات المتحدة أن توافق أيضاً). حتى إن اليابان الحليف الحديدي الأخير للولايات المتحدة وافق بشكل رسمي على الحل الوسط المقترح. لكن كيفين كونراد Kevin Conrad ممثل بابوا – نيوغينيا المعروف عنه في أوساط نشطاء البيئة أنه من حماة الغابة وذو إشعاع يجتذب الجماهير أنهى كلمته التي ألقاها بنداء انتقاه بعناية ودقة عندما قال: (نحن نأمل بدوركم القيادي، ولكن عندما تكون الولايات المتحدة ليست على استعداد لممارسة هذا الدور القيادي، فعليها أن تترك الأمر لنا نحن الباقين، ونرجوك أن تتنحي جانباً). إن هذه الجملة قد صنعت تاريخاً.

والآن تقف السيدة دوبريانسكي وحدها، وكانت قد أجرت في الدقائق التي سبقت مكالمات هاتفية من دون توقف، وقالت أخيراً: (نحن نتقدم خطوة إلى الأمام ونوافق على الاتفاق). فاستقبل الديبلوماسيون ذلك بارتياح وصفقوا واقفين. إنه انتصار مهم جداً من الناحية السياسية والنفسية في صالح العدالة من أجل المناخ. وزيادة على ذلك فإن الأمريكان الممانعين للمرة الأولى لم يعد بإمكانهم أن يحولوا تفوقهم المادي والعسكري إلى قوة سياسية. إذ توجب عليهم للمرة الأولى أن يخضعوا لواقع ظروف القوة العالمية المنزاحة، وللوزن الجديد للبلدان الصاعدة. ولهذا فإنه يوجد على الأقل في تلك اللحظة في جزيرة بالي الإندونيسية الأمل في أن العالم المتعدد الأقطاب سوف يكون

قادراً على التعاون نظرا للتهديد الجماعي. ولم يكن الاستعداد لذلك يُلمس لدى غالبية بهذا الوضوح أبداً. ولم تكن الفرص كبيرة بشكل يمكن درء المخاطر. لقد كان ذلك خطوة كبيرة في صالح البشرية، كان ذلك يقال من قبل فريق كبير من المتفاوضين حول المناخ قبل أن يعودوا إلى أوطانهم.

أم إنَّ ذلك لم يكن إلا خطوة صغيرة جداً؟. والجواب على ذلك يتعلق بكيفية النظر إلى الموضوع. فمن ناحية امتدح ممثلون حكوميون مثل زيغمار غابرييل وزير البيئة الألماني (سقوط الجدار في بالي). وفي تناقض مع المفاوضات الصعبة فيما يتعلق بالمسألة الأساسية، فإن أعضاء وفود من الشمال والجنوب يشهدون بأن الاستعداد للتعاون لدى غالبية الأمم قد تبدلت بصورة إيجابية في كل واحدة من هيئات التخصص. إذ إنه (هناك خروج عن السكة بشكل أقل)، ولم تعد نقاشات مبدئية تنظر بعين الريبة إلى موضوع المناخ، وتتمتع بجدية بناءة جديدة. إذ يرى كريستوف بالس Christoph Bals أيضاً مدير أعمال المنظمة البيئية جيرمان واتش Germanwatch الذي رافق مفاوضات المناخ منذ عام ١٩٩٢ بأن ذلك (قفزة نوعية خلال سنة واحدة)، وأن النجاح في عزل الولايات المتحدة مرده إلى ترابط التوحد الجديد بين الدول النامية والصين والاتحاد الأوروبي. إن ذلك يمكن أن يكون له مستقبل.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس من تجديد واضح بالرغم مما قرره العلماء التابعون لمجلس المناخ للأمم المتحدة من أجل تقليل جذري ضروري للانبعاثات الغازية من الفحم والنفط والغاز وتقطيع الأشجار في الغابات العذراء. ولذلك فإن الأمر يبقى مفتوحاً في النهاية كما في البداية أيضاً. وعلى أي أساس ولأية أمة سوف تخصص حصة من مكبة الغازات الضارة بالبيئة في الغلاف الجوي. إن كمية معينة من انبعاثات ثاني أكسيد الفحم،يعني نصف الحجم الموجود حتى الآن، وبما يتناسب مع العدد الحالي لسكان العالم من المحتمل ٢طن لكل إنسان على أعلى تقدير يمكن لها أن تمتص بدون إحداث أضرار في محيطات وغابات الأرض. إلا أنه كيف ينبغي أن تقسم تلك الطاقة البيئية؟. فهل ينبغي أن يحصل كل إنسان على الكمية ذاتها؟، كما اقترحت ذلك

المستشارة الألمانية مركل، ما أدهش حتى حماة بيئة متطرفين. فلو كان ذلك يشكل أساساً للمفاوضات، فسوف يكون بالإمكان،بل يتوجب على الدول الصناعية بداية أن تشتري من الدول النامية عبر سنوات كثيرة حقوق الانبعاثات الغازية تلك،وأن يتم التفاوض حول تنظيم انتقالي معقد. إلا أن ديبلوماسية المناخ في بالي لم تتوصل بعد إلى تلك المسائل حقا. ومع أن الفشل قد تم منعه،إلا أنه مازالت تنقص (المادة)، وهذا ما تضمنه النقد من قبل منظمات البيئة بدءاً من حركة السلام الأخضر حتى منظمة الصندوق العالمي للطبيعة (World Wide Fund For Nature(WWF.

إضافة إلى ذلك فإن المعركة الانتخابية الحالية من أجل الرئاسة الأمريكية قد أثرت على ما يظن على تساهل الأمريكان في آخر لحظة، لأن تلك المعركة قد تطورت أيضاً إلى محاكمة تجاهل المناخ لدى الجمهوريين الذين بيدهم مقاليد الحكم. إذ إنَّ الرئيس الأمريكي لم يعد بإمكانه تحمل مخاطر الاتهامات بأن مؤتمر بالي قد فشل بسببه، آخذاً بعين الاعتبار مصلحة حزبه ومرشحي حزبه. على أية حال فإن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه لم يكن يناسب بادرته الذاتية من أجل حماية المناخ التي تستند إلى دعم التقنية فقط مجردة من أي التزام. ولذلك فإن بوش بادر في اليوم التالي إلى انتقاد النتيجة التي تم التفاوض حولها. وعلى العكس من ذلك فإن كلا المرشحين الديموقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما قد رحبا بتلك النتيجة بمزيد من السرور،واعطيا مزيداً من الأمل بأن خلف الرئيس الأمريكي الحالي سيتولى في الحقيقة القيادة ابتداءً من عام ٢٠٠٩. تلك القيادة التي حرص مبعوثو بوش على ادعائها لأنفسهم من دون أن يتمكنوا من الإمساك بها.

وفي الوقت نفسه فقد نجحت إضافة طرق جديدة في سبيل مزيد من العدالة من أجل المناخ في (خارطة طريق بالي). بشكل أصبح يتوجب ابتداء من عام ٢٠١٢ أن يكون إنقاذ ما تبقى من الغابات العذراء جزءاً من اتفاقية حفظ المناخ. وعلى الرغم من أهميتها من أجل البقاء والوجود، فإن تخفيض كميات الفحم لم يرد ذكرها في الاتفاقيات التي عقدت حتى الآن. إلا أنه سوف

يتم حساب حمايتها لدى تجارة الانبعاثات. وبواسطة صندوق الاستثمار المسمى الانبعاثات الناتجة عن التحطيب والتحلل REDD (Reduced Emissions from Deforesation and Degradation) ينبغي عن طريق أموال تقدمها الدول الغنية أن تدعم مستقبلا برامج تخلق للفلاحين وللبشر الذين يعيشون بجوار الغابات ابتداءً من كولومبيا حتى بابوا – غينيا الجديدة مصادر دخل بديلة، شريطة التزامهم بالامتناع عن قطع أشجار الغابات. وقد تقدمت أيضاً المباحثات المتعلقة بنقل كامل الطيف للتقنيات الصديقة لثاني أكسيد الفحم من الشمال نحو الجنوب. لقد كان ذلك أساسياً بالنسبة لـــ ١٣٠ دولة لمجموعة G٧٧ ولداعمتها دولة الصين، لاسيّما أنها على غاية الاستعداد انطلاقاً من مصالحها الذاتية أن تبني نموها الاقتصادي منذ البداية على أساس من الفاعلية وعلى منابع الطاقات المتجددة، وذلك كما تظهر السياسة المناخية للهند والصين. إلا أن كثيراً من تقنيات الطاقة وتقنيات الفاعلية هي محمية بامتيازات الاختراعات، وبالتالي فهي غالية الثمن بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً. حتى إن كلا عملاقي النمو الاقتصادي في آسيا لا يمتلكان حتى الآن إلا اليسير من الأبحاث الصناعية الخاصة بهما. وفي المقابل فإن الشركات الغنية لا ترغب في إعطاء المعلومات الموجودة لديها، أو أنها تقوم ببيعها مقابل أثمان عالية، وذلك خوفا من أن تجلب على نفسها المنافسين لها. ولا يمكن تجنب منازعات شديدة أخرى حول ما يتعلق ببدايات حلول كثيرة التنوع، مثل التعاون في مجال البحث العلمي أو الرخص الحرّة أو دعم مشاريع مشتركة Joint ventures لدى الشركات المختصة بالبيئة.

وأخيراً أمكن بعد مؤتمر بالي أن يوضع أخيراً الموضوع المتعلق بالتغير المناخي موضع التنفيذ، وهو الموضوع الذي طال استبعاده وأصبح منذ فترة أكثر حدة. ألا وهو مساعدة الدول الفقيرة من أجل التغلب على أضرار تغير المناخ التي لا يمكن تجنبها، وذلك بهدف منع ذلك النوع من (الفصل العنصري فيما يتعلق بالتكيف) الذي حذر منه الأسقف الجنوب أفريقي ديزموند توتو. ففي العام الذي سبق، ولدى انعقاد مؤتمر المناخ في

مدينة نايروبي أخذ كل من ممثلي الدول الفقيرة في الجنوب وممثلي منطقة الرخاء الاقتصادي في الشمال يتبادلون الصراخ عندما كان الأمر يدور حول رقابة صندوق استثمار مناسب يعطي للدول النامية مزيداً من حق المشاركة.

إن التحدي هائل من أجل التكيف. ولا يعرف أحد بالضبط ما هو ممكن عموماً، ومن أين يجب أن يتم البدء. ففي إفريقيا لا توجد محطات للأرصاد الجوية من أجل إمكانية التقدير أو التنبؤ عموماً فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ بسبب التغير المناخي. كما إنه ليس بإمكان أحد أن يقوم بتقدير حقيقي للتكاليف المحتملة لبذار جديد وأجهزة إنذار ورسوم التأمينات المختلفة وإقامة السدود السطحية، وبرامج نقل الاستيطان من مكان إلى آخر، وبرامج تخطيط المدن. فالبنك الدولي يقدر التكاليف بما يقارب ٤١ مليار دولار سنوياً. أما منظمة المساعدات أوكسفام Oxfam فتقديراتها تعادل ضعف المبلغ المذكور. ويتكلم آخرون حتى عن مبلغ مئة مليار دولار سنوياً ، بل وأكثر من ذلك. وحتى عام ٢٠١٢ سوف لا يتجمع إلا ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار كحد أعلى في صندوق استثمار التكيف الذي تقرر، وهو مبلغ ضئيل قياساً على التحديات، ويعادل نصف تكلفة قاذفة قنابل أمريكية واحدة من نوع B2 من النوع الحديث جداً. ولدى تجنيد أموال إضافية، فإن الأمر سيدورُ في ما يتعلق بعملية المناخ التالية حول المطلب الدائم للعدالة. فهل ينبغي أن تفرض ضرائب عالمية على بنزين الطائرات؟، وهل يتوجب فرض نوع من ضريبة عالمية على الأرباح التي تجنى من تجارة الإنبعاثات الغازية؟. أما الأخيرة فسوف ترتفع كلما ازدادت التزامات التقليل لدى الدول الصناعية ارتفاعاً، وكلما ازداد عدد الدول المشاركة. ويوجد الآن تقليل بمقدار ٢٥ إلى ٤٠ بالمئة حتى عام ٢٠٢٠ في كتاب الالتزامات من أجل متابعة المفاوضة في اتفاقية كيوتو، وذلك على شكل حاشية فقط، وليس بناء على نية ثابتة تهدف أيضاً إلى تطبيق عملي يتم التوجه على أساسه.

(التحدث بأسلوب عالمي – التأخير على المستوى الوطني)

هذه هي الصفحة السوداء للنظام المناخي العالمي حتى الآن، إذ إنَّ جميع النتائج غير كافية بشكل مرهب. لأن السرعة التي تتم فيها المفاوضات ومن ثم التنفيذ لا تتناسب أبداً مع العواطف الجياشة لكثير من الخطب، ولا مع الإلحاح الشديد للمشكلة قبل أي شيء آخر. فلقد انقضى ١٥ عاماً من أجل أن تتحول تصريحات النوايا إلى واقع عملي، وذلك لدى جزء ضئيل من المجتمع العالمي فقط يعتمد على نظام مربك محير من صناديق استثمار ومؤسسات وبرامج فريدة وتعليمات. وقد أضحت الآن مثقلة بالاختصارات والهوامش والإشارات، إذ إنَّ المؤلفين أنفسهم لا يتمكنون إلا بصعوبة من فهم ما وضعوه من قواعد وأنظمة. ودائماً تتابع قافلة الديبلوماسيين سيرها وتفاوض حول المفاوضات القادمة، وتتوصل إلى اتفاق على (جملة واحدة في يوم واحد)، وذلك من أجل التعامل بجدية مع التغيرات الضرورية بعد أن تمضي أربعة سنوات على أقل تقدير. وهذا ما انتقده كيفين كونراد ممثل بابوا – غينيا الجديدة في مؤتمر بالي.

وإذا ما تتبع المرء التحليلات العلمية، فإنه لن يتبقى إلا أقل من عشر سنوات من أجل تحديد المسارات الحاسمة. وقد ناشد آل غور المؤتمرين بنبرة تنم عن نفاذ صبره بقوله: (اعملوا على أن تصبح النظم الجديدة نافذة ليس ابتداء من عام ٢٠١٢ وإنما ابتداء من عام ٢٠١٠) ولكن دون صدى. أما سونيتا ناراين الهندية المدافعة عن البيئة التي لم تُدعَ (إلى حفلة البلاج لكبار ملوثي البيئة) فقد كان تعليقها على ماقد حصل دون رحمة: (إن ديبلوماسية المناخ التي اتبعت حتى الآن تتبع أسلوباً في التعامل مع المشكلة على مستوى روضة أطفال، ولقد آن الأوان أن نصبح أناسا راشدين). وبحدة مشابهة كان وقع اللوم الذي أدلى به هِرمان شير Hermann Scheer المنافح الألماني من أجل انقلاب لصالح الطاقة الشمسية عندما قال: (التحدث بأسلوب عالمي – التأخير على المستوى الوطني، ذلك هو رصيد الحساب الذي توصلت إليه السياسة العالمية للمناخ حتى الآن)(٣٣٤).

ومما يؤكد نظريته أنَّ كثيراً من الدول الصناعية لم تستطع تنفيذ التزاماتها الضئيلة حتى الآن من أجل تخفيض انبعاثاتها الغازية، وبذلك فإنها قد أطاحت بمصداقية نظام حماية المناخ بكامله. ولذلك فقد قام إيفودوبور Yvo de Boer رئيس سكريتارية المناخ التابعة للأمم المتحدة في أثناء التحضير لمؤتمر بالي، وهو بحالة من الهم الشديد، بالتوثيق في السجلات بأن (انبعاثات الغازات قد وصلت مقاديرها إلى مستوى عال جديد في الدول الموقعة على اتفاقية كيوتو)، فقد قال محذرا: (يجب علينا أن لانكتم أن بعض البلدان ما زالت تسجل ارتفاعاً مستمراً لغازات الاحتباس الحراري). إسبانيا مثلاً ستزداد الانبعاثات الغازية لديها بنسبة ٢٥ بالمئة حتى عام ٢٠١٢ على نقيض الوعود التي قطعتها من أجل تخفيض الانبعاثات، وسيكون ذلك إذا لم يحصل شيء حاسم في هذا المجال. وفي إيطاليا سوف تصل الزيادة المذكورة إلى ٢٠ بالمئة، وفي النمسا إلى ٣٠ بالمئة، وفي البرتغال إلى ١٧ بالمئة، وفي اليابان إلى ١٢ بالمئة، وفي كندا سوف تصل الزيادة إلى ٤٤ بالمئة. أما ألمانيا وبعض الدول الأخرى بدءا من السويد حتى بريطانيا، فإنها من المتوقع أن تصل إلى أهدافها. أما الاتحاد الأوروبي بمجمله فسيصل إلى خط الموت لدورة الالتزام الأولى في عام ٢٠١٢ استناداً إلى الحسابات الحالية، وذلك عوضاً عن الثمانية بالمئة الموعودة إلى ما يقل عن اثنين بالمئة من تخفيض الانبعاثات.

فإذا لم تحصل خطوات دراماتيكية باتجاه التقدم في السنوات الأربع القادمة، فلن تستطيع أوروبا بالذات أن تفي بالتزاماتها التي تعهدت بتنفيذها بموجب القوانين الدولية. وهذا بالتأكيد ليس فألا جيدا فيما يتعلق بتأثير وشرعية مقررات المناخ العالمي الجديدة التي يراد التوصل إليها. وقد حذرت أيضاً المستشارة الألمانية مركل من (كارثة بسبب سوء التفاهم). لقد كانت أوروبا محظوظة حتى الآن لأنَّ جميع الانتقادات كانت موجهة ضد الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة الأوروبية استطاعت أن تولد الشعور بالرضى لدى الدول النامية بسبب قراراتها الجديدة المتعلقة

بالمناخ. ويرى إيفو دو بور أنه من غير المستبعد أن الدول الموقعة على اتفاقية كيوتو سيكونُ باستطاعتها أن تصل إلى تخفيض للانبعاثات بمقدار ١١ بالمئة، بشرط أن إجراءات حماية البيئة التي يخطط لها الآن سوف تطبق حقيقة بسرعة.

حتى لو توصلت الدول الغنية بذاتها إلى أهدافها على الورق، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنّها قد قامت فعلا بتخفيض الانبعاثات الغازية في بلدانها. وليس هناك من ضمان أن يحصل عموماً تخفيض لانبعاث ثاني أكسيد الفحم. وبصورة غير معقولة توفر اتفاقية كيوتو مساعدة رخيصة من أجل تهرّب كثير من البلدان التي تسير على مبدأ متابعة الاستمرار في تصرفاتها من دون تغيير، والتي تعتمد على المبدأ المسمى آلية التنمية النظيفة (CDM) Clean Development Mechanism. في حين أن وقع فكرة (ميكانيكية أو آلية من أجل تطور ملائم للبيئة) كانت في الأصل مغرية،لاسيمّا أن التغير المناخي هو مشكلة عالمية. ولذا فإنه من الناحية الفيزيائية سيان أن تقوم شركات غربية بالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات في أي مكان من العالم. ففي البلدان النامية تكون التكاليف في الغالب من أجل تحقيق ذلك منخفضة ومفعولها كبيراً. لذلك تستطيع الشركات وكذلك دول بكاملها من الشمال أن تفي أيضاً بالتزاماتها، وذلك عن طريق استثمارات في منشآت قليلة الانبعاثات الغازية في الجنوب وأن تحصل على شهادات إضافية. إن مثل هذه الآلية تخفف العبء عن الدول الصناعية من ضغط الابتكارات الإبداعية. وفي المقابل فإن تلك الآلية سوف تستطيع حل كثير من المشاكل دفعة واحدة. ذلك لأن الأموال والتقنيات الجديدة سوف تجد طريقها إلى البلدان النامية، فتساهم في تطورها الاقتصادي وفي تحسين أحوالها البيئية. ومن واحد بالمئة مما تحصل عليه CDM يعني بما يعادل بضع مئات مليار دولار في العام ينبغي أيضاً أن يدعم صندوق استثمار التلاؤم. وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ كان هناك ما يعادل ٨٥٠ مشروع CDM مسجل بشكل رسمي، وفد أعطيت ١٠٠ مليون شهادة،

وحصلت بذلك دول نامية على ٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وهناك الآن ١٨٠٠مشروع في ٤٩ بلداً قيد الدراسة من أجل الترخيص.

إلا أنه كما هو الحال لدى تجارة الانبعاثات الغازية، فإن النظرية هي أفضل من التطبيق العملي. وحتى الآن فإنه في إفريقيا ٢٣ مشروعاً فقط. وهذا يعني أن أقل المال يذهب من الشمال إلى حيث الحاجة إلى المال تكون على أشدها. أما صيادو الشهادات فيفضلون التوجه نحو الصين والهند، إلى (الشرق الوحشي) لسوق الفحم، كما يسميه المشتغلون في السوق المذكورة. ويؤكد مدقق مشاريع هندي أنّ أولئك (يصطفون وراء الباب لكثرتهم وشدة اهتمامهم، وأن الشركات لا تنتقي حتى الآن إلا الثمار دانية القطوف). وفي الحقيقة إنّه لا انتقال للتقنيات،إذ إنَّ ٧٠ بالمئة فقط من مشروعات CDM (انظر ص ٢٥٦) المنفذة حتى الآن تستخدم من أجل جعل غازات الصناعة غير ضارة بالبيئة عن طريق أساليب معروفة ورخيصة. وعلى النقيض من ذلك، فإنه حتى الآن لم يتم توظيف إلا ١٥ بالمئة من أموال CDM من أجل التوسع المكلف تقنياً، لكنه مُجدٍ على المدى البعيد في منابع الطاقة المتجددة. أما المستفيدون من الاستثمارات من الشمال، فهم زيادة على ذلك وفي الغالب شركات عملاقة جبارة مثل الشركة الهندية تاتا Tata Industries وشركة النفط العملاقة البرازيلية بيتروبراز Petrobras أوهوكاميكالز Hu chemicals في الصين. وقد أوجدت تلك الشركات أقسام CDM خاصة بها، ولديها القدرة التامة في التغلب على الأعباء البيروقراطية الهائلة لدى التقييم وطرح الأفكار فيما يتعلق بالأمور التقنية والقانونية والمالية. أما الشركات المتوسطة الحجم أو حتى التجمعات القروية الصغيرة، التي تحتاج إلى الغاز الطبيعي أو إلى الطاقة الشمسية، فليست لديها في تلك الإجراءات من الفرص إلا ما ندر.

والأكثر بعداً عن المعقول أن كثيراً من مشاريع CDM لا تصل بتاتاً إلى أهدافها الحقيقية. ومن الناحية القانونية يتوجب على المستثمرين من الشمال أو سماسرتهم في المشاريع أن يبرهنوا حقيقة أنهم قد حصلوا على

شهادات من أجل إنشاء عنفة الطاقة الأكثر فاعلية في الصين. أو أنهم حصلوا على مثل تلك الشهادات لدى إقامة منشأة وصل بين محطة طاقة ومحطة حرارة في الهند، وأن تلك المنشآت تطابق في مواصفاتها لوائح قوانين ذلك البلد. وفي نهاية المطاف فسوف يمكن تجنب الانبعاثات الغازية من الشمال من دون القيام بفعل أي شيء. وسوف لن يكون هناك أي تخفيض إضافي. إلا أن مؤلفي دراسة لدى مؤسسة البيئة الألمانية استنتجوا أنّ تلك الإضافة المطلوبة لحوالي ٤٠ بالمئة لجميع مشاريع CDM غير موجودة أصلاً، أو على الأقل مشكوك فيها[٣٣٥]. وعلى سبيل المثال فإن شركة ستياغ Steag التي هي فرع محطات الطاقة التابعة للشركة العملاقة إيفونيك تحصل على كثير من الشهادات عن طريق تجهيزها لمناجم فحم صينية مع منشآت من أجل استحصال غاز المناجم الخطر،الذي يتألف في غالبيته من غاز الميتان المستعمل من أجل الحصول على التيار الكهربائي. إن هذا الاستثمار سوف يكون أيضاً من دون شهادات اقتصادياً، وهو من دون أسباب الأمان ضروري على أي حال. وبواسطة سعر التيار الكهربائي الذي يزداد ارتفاعاً عن طريق التكاليف من أجل الحصول على رخص الانبعاثات الغازية، فإن الزبائن الألمان المستهلكين للتيار الكهربائي يقومون في الواقع بالتدعيم المالي من أجل التوسع في استخراج الفحم من المناجم الصينية، وهذا شكل غير معقول وغير منطقي لحماية المناخ.

ومن الناحية الفعلية لا يتوصل نظام CDM (انظر ص٢٥٦) الذي امتدح سابقاً من قبل حماة البيئة إلا إلى القليل جداً من تخفيض الانبعاثات الغازية، على الرغم من المجهود الكبير المبذول. وينتقد مارتين كور Martin Khor الناطق باسم مؤسسة TWN (Third World Network) شبكة العالم الثالث، التي يكافح أعضاؤها من أجل بنى اقتصادية تحتية عادلة بقوله: (وبهذا تقدم تلك الآلية للدول الصناعية عاملا جذابا يتصف بالشذوذ من أجل أن يزداد الغلاف الجوي استعاراً). وكذلك فإن سونيتا نارابن تجد أنَّ ما تم تطبيقه حتى الآن من نظام CDM هو (أكبر مثال من أجل تدمير مصلحة اجتماعية حقيقية بواسطة الشركات

والبيروقراطيين، لأن الدول الغنية عمدت إلى تعقيد الأنظمة بشكل كبير، وارتبطت بالافتقار إلى الذكاء السياسي، بحيث لم يبقَ من الهدف إلا القليل).

والسبب في ذلك يعود على ما يبدو إلى تدقيق المشاريع الضعيف التأثير بوساطة الخبراء المكلفين على الرغم من البيروقراطية. إذ تكاد ترفض طلبات بالرغم من شروطها المشكوك بها، وذلك استناداً إلى دراسة لمعهد البيئة. وعلى ما يظن فإن مصالح جميع اللاعبين المشتركين تتطابق مع بعضها بعضاً بشكل جيد. فالشركات في الدول الصناعية تحتاج بسرعة إلى كثير من الشهادات من أجل أن تتخلص من التزاماتها. أما شركاؤها في البلدان الصاعدة فيريدون الحصول على المال السريع، ومن أجل أي شيء كان. ولذلك يعمل سماسرة CDM ومطورو المشاريع لصالح كلا الطرفين ويجمعونهما على أساس المصالح المشتركة، فيحصلون بذلك على مكاسب لذاتهم، إذا ما جرت الأمور على ما يرام، وهم أكبر الرابحين لإستراتيجية CDM بكاملها. ويذكر ذلك آكسل ميشايلوفا Axel Michaelova المستشار لدى CDM بما يسمى بـــ (نشوة الذهب)، كم يشعر بنفسه في فردوس جديد، إذ يخبر عن وجود (مليونيريي الفحم)[٣٣٦]. فإذا ما توجب أن يكون للنظام من مغزى، فإنه يتوجب على الأقل أن تكون رقابات مشاريع CDM أكثر بساطة، وفي الآن ذاته أكثر شدة بواسطة الأمانة العامة للأمم المتحدة وخبرائها.

ومع ذلك ورغماً عن العديد من مظاهر الضعف في البنيان،فإن المجهودات لن تضيع سدى من أجل التوصل إلى حلف عالمي من أجل المناخ. وحالة الضرورة لكوكب الأرض التي تتجلى في التغير المناخي لا يمكن إيجاد حل لها على مستوى الأمم المتحدة فحسب، لأنه يتوجب على ١٩٢دولة أن تتوصل إلى توافق على كل مسألة. لاسيمّا أن توقعات الرأي العام وكثير من المنظمات البيئية أيضاً مرتفعة جداً. إذ يتوجب في الإطار العالمي أن يحصل كفاح من أجل التوصل إلى معايير وأهداف ملزمة من أجل انتقال الأموال وتبادل المعرفة. ولذلك فإن الاتفاقيات الدولية لا بديل لها، وهذا ما أظهره حديثاً التحدي الذي حصل في بالي. إلا أن اتفاقية المناخ

الجديدة المنوي التوصل إليها، سوف تكون أشد تأثيراً عندما تفرض عقوبات قاسية على جميع تلك الدول التي لا تقوم بتنفيذ ما تعهدت به من اتفاقيات ملزمة تجاه القوانين الدولية.

إن مؤتمرات البيئة الكبرى هي عدا ذلك مفعلة دائماً للنقاش العالمي. وبدون الضغط السياسي الذي يتسبب في الاقتراب منها، لن يحدث على ما يظن إلا القليل على مستوى الدول بمفردها أو على مستوى الاتحاد الأوروبي. وهذا يثبت ليس آخراً الديناميكية الكاملة لعام المناخ ٢٠٠٧ الذي كان مفعِّلوه هيئات الأمم المتحدة قبل كل شيء. إلا أن التغيرات الضرورية والعملية يمكن أو يجب إيجادها في النهاية بصورة أسرع، وأكثر تأثيرا وديموقراطية على المستوى الأوروبي والوطني، أو أيضاً على المستوى المحلي. وبهذه الطريقة فقط يمكن بشكل دائم بواسطة أنواع متعددة من المنطلقات إحداث التنافس السياسي والاقتصادي. وأي طريق هو الأفضل أو الأكثر فاعلية، فهذا ما يمكن أن يتعلمه جميع المشاركين من بعضهم بعضاً لدى انعقاد المؤتمرات الدولية التالية.

وهذه كانت على أية حال النتيجة الأساسية لمؤتمر الـ ٢٠٠٠٠ في بالي. فقد تمكن الزائرون من جميع أنحاء العالم من التفاهم على استراتيجيات كثيرة بعيدة المدى، وذلك بواسطة ما يزيد عن ٥٠ مناقشة يومياً، وعن طريق منتديات وهبات إلى جانب البرامج الرسمية. بحيث أعلنت النرويج من جانبها على سبيل المثال استعدادها لتقديم دعم من أجل صندوق استثمار الغابات بمقدار ٢,٥ مليار دولار خلال خمسة سنوات. وبالتعاون مع نيوزيلندا وكوستاريكا أوضح السكاندينافيون أيضاً كيف أنهم يريدون تخفيض الانبعاثات الغازية في بلدانهم إلى الصفر حتى عام ٢٠٣٠. وقد أعلن مايكل بلومبرغ Michael Bloomberg محافظ مدينة نيويورك خلال مؤتمر آخر وباسم ٤٠ من كبريات المدن في العالم، التزام تلك المدن من تلقاء نفسها بتخفيض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ بالمئة خلال الأربعين عاماً القادمة. أما World Future Concil الذي هو عبارة عن مجمع يضم مشاهير من

العلماء والفنانين والسياسيين، فقد أرسل بيانكا جاغر Bianca Jagger الشخصية البارزة من أجل الدعاية والامتداح للقانون الألماني المسمى قانون الدعم لمصلحة الطاقات المتجددة، على اعتبار أنه يصلح لأن يكون مثالاً يحتذى به على مستوى العالم. وقامت إيفون يانيس Ivonne Yanes من دولة الإكوادور والناشطة في مجال البيئة، والمنتمية إلى منظمة مراقبة النفط Oil Watch بالدعاية من أجل حل حقيقي آخر، وهو أن تقوم حكومة الإكوادور بتقديم عرض بالتوقف عن ضخ النفط وتركه في باطن الأرض في المنطقة المسماة محمية ياسوني، على أن تحصل مقابل ذلك على تعويض مالي من الدول الصناعية يعادل ٥٠ بالمئة من قيمة وارداتها من النفط، التي سوف تفقدها في حال امتناعها عن استخراج النفط وبيعه. وعن طريق التعويض المالي المذكور تقوم الحكومة بحماية الغابات المطيرة وتمويل المشاريع الاجتماعية.

وخلال هذه المناقشة وغيرها من مئات المناقشات الأخرى من أجل بدايات جذرية جديدة تدور حول هندسة معمارية ملائمة للبيئة، وتخطيط مدن ومشاريع متناغمة مع البيئة، وسيارات تسير بواسطة الكهرباء، فقد اجتمع بشر من مختلف التوجهات والانتماءات، مثل موظفين من الأمم المتحدة في مدينة جنيف ونيويورك، وممثلين عن اتحادات صناعية من أوروبا واليابان، ورعاة مواش من قبيلة ماساي في كينيا، وممثلين عن فلاحين من البرازيل، ونقابيين أمريكيين، وأعضاء من مجلس الشيوخ في أستراليا. وقد أظهروا بشكل مشترك أنّه توجد منذ أمد قوة سياسية أخرى تدفع نحو الأمام وتطور المجتمع العالمي بغض النظر عن الديبلوماسية وعن السياسات الرسمية للحكومات. نعم إن المجتمع المدني يعولم ذاته، ويحرك الأمور على طريقته.

الفصل السابع

السلطة العالمية، المواطن العالمي
الأممية الجديدة واختراع الحكم من الأسفل

السياج طوله ١٢,٥ كيلو متر وارتفاعه ٢,٥متر، وبلغت تكلفة كل كيلو متر منه مليون يورو، وهو محصن بأسلاك شائكة وأجهزة تصوير، وأجهزة إنذار لدى الاقتراب منه أو تحريكه، ويتلوى في حزيران من عام ٢٠٠٧ على امتداد مروج وشوارع ومنتزه الشاطئ للمنتجع البحري هايليغيندام الواقع على ساحل البحر الشرقي في شمال ألمانيا محولا فندق كيمبينسكي الكبير ذي الطلاء الأبيض الناصع كالثلج إلى قلعة هجومية. في هذا المكان يجتمع رؤساء دول وحكومات للدول الصناعية الثمانية ذات أقوى اقتصاديات في العالم. والسياج المذكور وجبت إقامته من أجل حماية الحدث العالمي، الذي يتم الاستعداد له دائماً بجهد متزايد وتكلفة أكبر تحسباً لما يخشى من هجمات أو حملات إرهابية احتجاجية. وهو في الآن ذاته جدار منيع يفصل نادي أصحاب القرار عن عشرات الآلاف من منتقدي العولمة المسالمين، الذين سافروا إلى هذا المكان من جميع القارات. وقد أبعدت تجمعاتهم الإعلامية ومظاهراتهم في الشوارع ومناقشاتهم العلنية وفرقهم الموسيقية إلى مدينة روستوك ذات الميناء البحري التي تبعد ١٥كم عن مكان المؤتمر المذكور. وتسببت الحدود الفاصلة المذكورة في بروزها على الصفحات الأولى من الجرائد، وذلك في فترة ما قبل انعقاد مؤتمر قمة الثمانية الكبار. وهي تقدم صوراً قوية شديدة التناقض، إذ نجد في هذا الجانب أولئك الذين يريدون

تحسين أوضاع العالم، ويتواجد على الجانب الآخر القادرون على توجيه الأمور في العالم. إلا أن هذه الرمزية لم تعد تتطابق مع الواقع منذ زمن بعيد. ففي الخارج لا يقف قطعاً متفرجون من وراء السياج، لأن الجموع الغفيرة من المواطنين المهتمين لديها أيضاً نفوذ قوي ومتنام على المصائر السياسية في العالم.

والمتظاهرون والمشتركون في (القمة البديلة) في كنيسة نيكولاي في مدينة روستوك ربما يبدون للكثيرين غير واضحين أو حتى فوضويين بسبب التنوع الواسع لأشكال منظماتهم وتوجهاتهم، فقد حضرت حركة السلام الكاثوليكية و(جيش التهريج) وعلماء في مجال البيئة وطلاب يساريون ونواب من البرلمان الأوروبي وجماعات صغيرة من التلاميذ وممثلون عن حركة السلام الأخضر المدافعة عن البيئة، التي يبلغ عدد أعضائها ٢,٧مليون في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك ناطقون باسم فلاحين من المكسيك، ومنظمات لاجئين أفريقية، ونقّاد تقنيات الجينات من الهند، ومجموعات من أهالي البلدان الأوروبية، وممثلون عن الكنائس، ومحامون مدافعون عن حقوق الإنسان من مالي وفنزويلا ولبنان ومن كل مكان أيضاً. بعضهم معاد للرأسمالية، وآخرون أناس عمليون، بعضهم متطرف وآخرون حريصون على الوفاق.

إلا أن هدفاً مشتركاً يجمعهم: فهم يريدون أن يضعوا حدوداً اجتماعية وبيئية لعولمة تمارس حتى الآن على أساس اقتصادي بحت. فقد انقضت الأزمنة التي كان الناس خلالها يؤمنون بآليات السوق التي كان السياسيون والمعلقون ينعتونهم آنذاك من أجل ذلك على أنهم من غير الممكن إصلاحهم بسبب عدم مجاراتهم للتطورات، وعلى أساس أنهم أتباع (رومانتيكية عكرة)، الذين لم يستوعبوا بتاتاً (أنَّ السياسة ليست المهنة التي يمكن أن تطبع العالم بطابعها)، وذلك كما وصفت صحيفة فرانكفورتر ألغيماينه تسايتونغ Frankfurter allgemeine Zeitung الرصينة والواسعة الانتشار المتظاهرين ضد قمة الثمانية الكبار قبل بضعة سنوات[٣٣٧]. ولم تعد تقام أية صلة بشكل

عشوائي لنقاد العولمة مع انفجارات العنف. تلك الانفجارات التي يحاول بواسطتها الذين يودون أن يظهروا على أنهم ثوريون أن يستحوذوا بصورة دائمة على الاحتجاجات ليطبعوها بطابعهم، وذلك على هامش مظاهراتهم. فقبل انعقاد القمة في هايليغيندام، كانت التحليلات الناقدة ومطالب المعادين للمؤتمر فيما يتعلق بحماية المناخ ومكافحة الفقر تسمع وتقرأ بشكل واسع في جميع وسائل الإعلام، لاسيمّا أنها أصبحت تسلط عليها الأضواء الآن بمساعدة المظاهر البراقة لنجوم الـــ POP مثل بوب غيلدوف Bob Geldof وبونو Bono وهيربيرت غرونماير Herbert Groenemeyer وعدد كبير من مشاهير هوليود. لأنه إضافة إلى ذلك هناك أصحاب أعمال وشركات ممن يملكون المليارات، ومستثمرون مثل بيل غيتس أو وارين بوفيه Warren Buffet وشخصيات سياسية بارزة ابتداء من جيفري ساكس حتى بيل كلينتون يشتركون بفاعلية على نطاق واسع من أجل المساعدة في إيجاد حلول لذات المشاكل الأساسية التي تمس الإنسانية في وجودها.

فالمشاكل أو المسائل ذاتها موجودة أيضاً على جدول الأعمال في المؤتمر المذكور. فقد صرحت المستشارة الألمانية: (بأن علينا أن نعطي للعولمة وجها إنسانياً). وعلى ما يبدو فإن المستشارة تسبق حتى بعض تلك المبادرات البيئية فيما يتعلق بالمطالبة بمزيد من العدالة في العولمة عن طريق حقوق الانبعاثات الغازية لكل فرد. وبالتأكيد فإن المشاكل قد أصبحت ساحقة بشكل سوف لا تستطيع معه الحكومات أن تتغاضى عنها مدّةً أطول. ولكن عندما تشغل البيئة وسياسة الإيدز والفقر في إفريقيا بصورة منتظمة هذه المؤتمرات وغيرها من المؤتمرات العالمية للحكومات، فإن ذلك ليس أخيراً هو نتاج عمل عبر سنوات طويلة من قبل مبادرات تقوم بها مجموعات من مواطنين وحركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية. إذ يعلن الناطقون باسم القمة البديلة في هاليغيندام: (بأننا استطعنا أن نحقق الاختراق لدى توجيه رسالتنا، من أن عالماً جديداً قد أصبح ضرورياً، وذلك ما صار متفقاً عليه على كل المستويات السياسية[٣٣٨].

ولكن عندما يدور الأمر حول أهداف محددة وإجراءات وقوانين، فإن التناقضات في هذا الجانب أو ذاك الجانب منْ السياج تصبح كبيرة. وعند ذلك تنشأ مسافات بين سياسة المناخ مع الطاقة الذرية والفحم هنا، وتغيير حاسم نحو طاقات متجددة هناك، وبين الدفاع الصارم عن حقوق الامتيازات وتأمين المواد الخام هنا، وبين المطالبة بعدالة توزيع عالمية هناك. لذلك فإن مجموعات المجتمع المدني سوف لا تكون على أي حال من دون عمل، بل إنها تقف أمام تحديات جديدة. إذ كيف سوف يتغير دورها عندما يتم التوصل إلى الهدف من (مكان جدول الأعمال)، وعندما يكون على جدول الأعمال تنافس مفعم بالنزاعات للأجوبة السياسية، لاسيمّا عندما يدور الأمر في الآنْ ذاته حول الإصرار والسرعة لدى تنفيذها؟، وإلى أي مدى هي محصنة تجاه التشابك العالمي المتنامي لعمليات الاقتصاد واتخاذ القرارات الحاسمة؟.

لكن على الرغم من أن تلك المسائل يمكن أن تكون واضحة، إلا أنه لا يمكن ألا يرى في الوقت نفسه أنّ هناك شعوراً مستحكماً من أجل الاندفاع إلى ما هو أبعد كثيراً من حدث المؤتمر، وإلى ما هو أبعد من الحركة الناقدة للعولمة المنظمة أيضاً. ولم يحدث في الماضي مطلقاً أن تجمع من كل مكان من الكرة الأرضية ذلك الكم من البشر من مختلف الأجناس والتوجهات، المشتركين الفاعلين من أجل البحث عن طرق حلول تؤدي إلى شفاء بيئي للعالم، وإلى مزيد من العدالة من أجل الرخاء الاقتصادي. وحتى لو كان بعضهم متشككاً مثل عالم السياسة إلمر ألتفاتر Elmar Altvater الذي يبدو له المجتمع العالمي (سراباً) بسبب الانعدام العالمي للمساواة، ذلك السراب الذي يحسب بعضهم أنهم رأوه (بعد مسار عطش عبر صحراء غوبي)[٣٣٩]. إن هذا المجتمع العالمي بالذات هو في حالة نشوء خطوة بعد أخرى. (شبكات عنكبوتية)، هكذا يعني المفهوم الأساسي لنفوذها على أقدار العالم أو مصائره. ويومياً تزاد كثافة نقاط عقدها واتصالاتها ببعضها بعضاً، متخطية البلدان والقارات، من قبل منظمات وأفراد، في ما اتصل بالأمور كبيرة كانت أم صغيرة، بحيث تصل إلى داخل بيئات جديدة جداً، كانت فئات منها قبل ذلك مجردة من أي طابع سياسي.

فمثلاً ألم تكن جمعية (سلو فود) Slow Food التي نشأت في إيطاليا، تعمل بصورة رئيسية ولسنوات عديدة من أجل الذواقين الباحثين عن المتعة المتبدلة، عن طريق تقديم دليل مطاعم ذي طباعة فاخرة؟. إلا أنه نظراً للزوال المأساوي للموارد الطبيعية وأنواع النباتات، فقد تحولت تلك المنظمة خلال ذلك إلى شبكة زراعية سياسية على مستوى عال، بحيث يقوم الفلاحون والطباخون ومنتجو المواد الغذائية ابتداء من جنوب الأناضول في تركيا حتى مدينة نيو أورليانز في الولايات المتحدة، ومن إقليم لابلاند في السويد حتى جنوب إفريقيا بالاعتماد على الحضارة المحلية والاستفادة من القيم المنبثقة عنها ضد أنظمة التجارة العالمية غير العادلة وشركات البذار الاحتكارية وطرق الزراعة الضارة بالبيئة. وكذلك فإن أعداداً متزايدة من المستهلكين يقبلون بأريحية على دفع أسعار أعلى من أجل أن يتمكن صغار الفلاحين من كينيا في شرق إفريقيا حتى نيكاراغوا في أمريكا الوسطى من الحصول على مدخولات أكثر عدلا وأكثر اعتمادية. ومنذ مدة طويلة تتوافر أصناف القهوة والشاي أو البرتقال التي تم الحصول عليها عن طريق تلك التجارة النزيهة، ليس فقط في الدكاكين المتخصصة بالمنتجات الزراعية الطبيعية، ولكن أيضاً في كل الأسواق (السوبر ماركات) الكبيرة تقريباً. وتتصاعد أرقام المبيعات منذ بداية الألفية الجديدة في جميع أنحاء العالم بمقدار ٢٠ بالمئة سنوياً. ويعدُّ ذلك نجاحاً (لحركة عالمية حقيقية لها أعضاء في ٦٠ بلداً) كما أوضحت دراسة نشرت حول الأسواق التجارية النزيهة الأوروبية(٣٤٠). وكيف أن مثل تلك المنتجات قد أصبحت بحق شيئاً راقياً تثبته Utopia. de وهي موقع انترنت Website يتبعُ ما يسمى (Lohas) وتعني أسلوب الحياة الصحي المستدام (Lifestyle of Health and Sustainability) وبحسب ما ينظر إليها خبراء التسويق فإنها أقرب إلى مجموعات مستهلكين ذواقين ذوي توجهات حريصة على القيم. وتحت شعار (إشتر لنفسك عالماً أفضل) الذي يقوم بالدعاية له الممثل أكسل ميلبيرغ Axel Milberg وشخصيات بارزة أخرى من أجل أول عالم وهمي يتناسب مع النظام القائم، يتنعم فيه

المرء بالرخاء والرفاهية هنا (وليس على حساب آخرينً في أماكن أخرى من العالم) ويتوجب عليه لدى تبضعه تجنب خطايا ثاني أكسيد الفحم.

وكذلك فإن نقابات العمال التي كانت حتى وقت قريب غالباً متصلبة في أنانيتها الوطنية، قد أصبحت الآن تنظر إلى مدى أبعد. في نهاية عام٢٠٠٦ قام ما يزيد عن ٣٠٠ اتحاد من١٥٠ بلداً بتأسيس اتحاد نقابات التجارة الدولية Internatinal Trade Union Federation من أجل التمكن من توسيع حقوق العمال والدفاع عنها بشكل أفضل. وتنشأ في شركات عملاقة مجالس عالمية لتمثيل العمال ذات صفة رسمية، وكذلك مجموعات استعلامية تتكون من زملاء يعملون لدى الشركة ذاتها، ولكن في بلدان مختلفة، ولم يعودوا يريدون أن تتلاعب بهم الشركة وتوقع فيما بينهم. فمثلاً أعضاء مجلس العمال لدى شركة دايملر- بِنتس Daimler-Benz لصناعة السيارات في ألمانيا قاموا بالتعاون مع زملائهم في جنوب إفريقيا أو البرازيل خلال الكفاح من أجل حقوق العمال. كما أن أعضاء من اتحاد نقابات العمال الألماني فير- دي Ver-di ونقابة الغذاء الألمانية NGG بدأو يشتغلون بموضوع حالة المهاجرين غير الشرعيين الذين يخضعون ويعانون من التعسف الشديد في ظروف عمل غير نظامية. وغالباً ما تنطلق البادرة من أجل ذلك من قبل العمال الجوالين أنفسهم، الذين يدعم بعضهم بعضاً عبر شبكات أوروبية. فمثلاً إن (بابايلان Babaylan) التي مقرها في هولندا تقدم للمستخدمين في المنازل من الفيليبينيين منتدىً من أجل أن يعبروا عن مشاكلهم وأن يطوروا مطالبهم السياسية.

ومن أعلى مستوى للمجتمع قام بيتر كريمر Peter Kraemer مالك شركة ملاحة بحرية من مدينة هامبورغ الألمانية بتأسيس وقف يمول بجزء من أرباحه التي تصل إلى الملايين من أجل إنشاء المدارس في إفريقيا تحت شعار (مدارس من أجل إفريقيا) ويدعم عن طريق مذياعات رقمية في الوقت ذاته نشوء رأي عام ديموقراطي في القارة المنسية. إضافة إلى ذلك فإنه يدعو في بلده بالذات من أجل رفع ضريبة الثروات، على الرغم من أن ذلك سوف

يتسبب له بالضرر المادي كأول شخص بالذات. ومثل تلك الأمثلة من المشاركة الفاعلة المسببة للعدوى توجد في كل مكان. في بريطانيا والولايات المتحدة والبرازيل والسنغال والهند. إذ يلاحظ رولاند روت Roland Roth البروفيسور من مدينة ماغديبورغ في ألمانيا: (بأن الشعور بتحمل مسؤولية من أجل العالم قد أضحى أكثر انتشاراً وبشكل جوهري)[٣٤١].

وفي الحقيقة تبدو المبادرات لا حصر لها. فمثلاً في المدرسة المهنية في مدينة هامبورغ (Gewerbeschule 8) وهي واحدة من كثيرات يقوم التلاميذ بجمع التبرعات من أجل منشأة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، إضافة إلى أجهزة طبخ، ومصابيح تعمل بالطاقة الشمسية، ويقدمونها إلى مدرسة ابتدائية في مدينة بانديا غارا في دولة مالي. وهناك ما يسمى بـ(مناطق المئة بالمئة) تتبادل مع بعضها بعضاً المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها أن تتزود بالكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة فحسب، لدى الكفاح ضد تغير المناخ متجاوزين حدود البلدان التي تفصلهم عن بعضهم بعضاً[٣٤٢]. وهناك مواطنون أيضاً يقيمون حفلات (تبديل التيار) من أجل عمل دعاية للمؤسسات التي تعرض للبيع التيار الكهربائي ذي المصادر التي تحافظ على البيئة. وذلك يعني (إنقاذ العالم فوراً ومن منطلق ذاتي). حتى إن اتجاهات سياسية متناقضة تقوم بالنظر إلى دراماتيكية الأزمة العالمية بحملات مشتركة. فمثلاً المفوض السابق للاتحاد الأوروبي فرانتس فيشلر Franz Fischler الذي ينتمي إلى حزب الشعب النمساوي المحافظ يبذل جهداً جنباً إلى جنب مع الناقدة اليسارية للعولمة سوزان غيورغهِ Susan George في بادرة من أجل فرض (مشروع مارشال عالمي) يهدف إلى ضخ الأموال بشكل مكثف لمصلحة البلدان النامية. وكذلك فإن هاينر غايسلر Heiner Geissler أحد الشخصيات البارزة في حزب الاتحاد المسيحي الديموقراطي الألماني يشترك في جلسة مناقشات تقيمها مجموعة أتاك Attac مع ما يرافقها من صخب إعلامي كبير. تلك الشبكة المناهضة للعولمة، الأقرب انتماء إلى الطيف السياسي للخضر ولليساريين، تقوم منذ بداية القرن الحالي بجمع حركات اجتماعية ومنظمات من جميع أنحاء العالم تحت سقف

واحد للكفاح من أجل تأثيرٍ أكبر لدى مراقبة أسواق المال، حتى تتمكن من الدفاع عن الممتلكات العامة، من غلاف جوي وماء وتعليم وضد عولمتها تجارياً، (أو تحويلها إلى سلع تجارية عالمية). وينتمي إلى الشبكة المذكورة حتى الآن ٩٠٠٠٠ عضوا ينتمون إلى ٤٥ بلداً في أنحاءِ العالم.

إن أتاك الألمانية قد تم إنشاؤها في السنوات الأولى من قبل جمعية حياة وعمل في مدينة فيردين الواقعة على نهر ألر في إقليم ساكسونيا السفلى بشمال ألمانيا، ومقرها المريح الذي يوحي بالثقة يجسد الشعار القديم الذي أصبح الآن شعارا حديثا أكثر من أي وقت مضى، والذي يقول: (تفكير عالمي – وتصرف محلي). وهناك تنشأ باستمرار أفكار أخرى (وذلك من أجل أن يحصل تغيير ما) كما عبر عن ذلك أحد الأعضاء المبادرين فيليكس كولب Felix Kolb عالم السياسة. وجعل ذلك التعبير عنوانا لكتاب ألفه حول قوة التغيير للحركات الاجتماعية[٣٤٣]. فعلى سبيل المثال تحاول مؤسسة (Bwegungsstiftung) أن تكسب إلى جانبها جزءاً من عديد الوارثين للثروات فيما بعد الحرب من أجل دعم الحملات السياسية. وتستفيد من المال (مسيرات اليورو) التي تنظم ضد ظروف عمل صعبة، وكذلك منظمة لوبي كونترول Lobby Control التي تركز انتقاداتها على تشابكات القوى بين الاقتصاد والسياسة. والشيء الجديد الذي أوجدته أتاك ما يسمى بـــ Campact وهو شبكة www Online. (من أجل سياسة أفضل). بحيث يعمل مناصروها على تعبئة المواطنين فيما يتعلق بقوانين بيئية أو اجتماعية شديدة الأهمية من أجل ممارسة الضغط على النواب في برلين وبروكسيل. وكذلك فبإمكان منظمات أخرى غير حكومية NRO أن تستفيد من Campact وذاك بغرض الحصول على الدعم من أجل مصالحها. خاصة إذا ما أرادت فرض حدود معينة لنسب غاز ثاني أكسيد الفحم أكثر صرامة فيما يتعلق بإنتاج سيارات جديدة على سبيل المثال.

ويرى الكاتب الأمريكي بول هوكن Paul Hawken في مثل هذه المبادرات وكثير غيرها في أنحاء العالم من منظمات وأفراد يهتمون بما يحصل أنها (أكبر حركة اجتماعية في تاريخ البشرية)[٣٤٤]. وأن هذه الموجة

السياسية قد حصلت للمرة الأولى ليس عن طريق عقيدة دينية، ولا بوساطة قائد ذي قدرة على اجتذاب الجماهير، ولكنها تظهر قوتها خاصة في تنوعها الكبير، بالرغم مما هو ظاهر من تناقض. ويقارن هوكن ذلك (الاضطراب المبارك) الذي نشأ بسبب (مرض الكوكب الذي يهدد الحياة) مع الآليات المعقدة المقاومة في جهاز المناعة لدى الإنسان. وقد يكون في ذلك بعض من المغالاة. وتناشد المجلة الإخبارية الألمانية دير شبيغل Der Spiegel بلهجة حماسية من أجل (الأمل في ولادة مجتمع مدني عالمي يتحد فيه مديرو أعمال وسياسيون وعلماء ومواطنو الكرة الأرضية)[٣٤٥]. وكذلك فإن الفيلسوف بيتر سلوترديك يلاحظ نشوء (جوار بعيد) ويقول: (لم يعد يتوجب على المرء العيش المشترك من أجل أن يكون على صلة بغيره، ولم يعد يتوجب عليه أن يكون من الأقارب من أجل تعاضد متبادل، ولم يعد يتوجب عليه أن يغذي أوهاماً مشتركة حتى يتضامن الناس مع بعضهم، ولا يتوجب عليه أن يكون قد رأى الآخرين شخصياً من أجل القيام بعمل لمصلحة الجميع)[٣٤٦]. إنها قيمة تحتفل بانبعاثها، وهي ذات طابع عملي غير مسبوق، إنه (التضامن العالمي). وسوف يزداد ضيق المكان على سطح هذا الكوكب، إلا أن البشر يزدادون باستمرار اقتراباً من بعضهم.

جيل العولمة

إن المعارضة البناءة ضد الجانب الهدام للعولمة مدينة لتغيرات الاتصالات على مدى العالم، التي هي بدورها نتيجة للعولمة. فمثلاً: المهاجرون من جميع الطبقات الاجتماعية لا يجابهون المجتمعات كما توحي به عناوين الجرائد الرئيسية بصراعات، ولكنهم يدعمون باستمرار علاقات كثيرة التنوع بين الحضارات. فالسياحة والسفر الرخيص قد يضران بالبيئة، إلا أنهما جعلا البشر يقتربون من بعضهم بعضاً. والبرامج التلفزيونية المنقولة بواسطة الأقمار الصناعية وكذلك قناة CNN تخلق رأياً عاماً عالمياً، بحيث إن ما أحرزه فريق غانا خلال بطولة العالم لكرة القدم، والدب القطبي كنوت، والتسونامي، وإعصار كاترينا يصبح حديث الناس لدى الطبقات الوسطى على الأقل. وبحيث

أن أولادهم في هذه الأيام يشتركون مع أقرانهم من مختلف الأصول والأجناس في الحياة المدرسية، ويتمتعون بمشاهدة منتجات هوليود وبوليود في الآن ذاته، فالعالم يبدو لهم إطاراً بديهياً للعلاقات. إن (جيل العولمة) هذا كما يسميه عالم الاجتماع أولريش بِك Ulrich Beck لم يعد يركب الطائرة للسفر إلى بريطانيا بهدف ما يعرف بتبادل التلاميذ، بل إنه يسافر إلى الإكوادور وجنوب إفريقيا ونيوزيلاندا. فهو يرتحل بعد الحصول على الشهادة الثانوية من منطقة إلى أخرى من العالم ليقيم فيها ويتعلم لغاتها، أو ليمارس التمرين العملي من أجل المهنة المستقبلية، أو من أجل أن يقوم بعمل دراسات. ويبقي على الصداقات المكتسبة وعلى الاتصالات من كل مكان حية بوساطة البريد الالكتروني E-Mail والمحادثة الالكترونية Chat والشابكه Internet.

لاسيما أن طاقته الديموقراطيه هي التي تستطيع عبر القارات أن تصل كل إنسان بأي إنسان آخر على مدى العالم بسرعة واحد بالألف من الثانية. فالمرء يكتب باللغة الإنكليزية التي أضحت بواسطة هذا الطريق تلقائيا لغة العالم، ويعلن عن ذاته باسمه الأول متغاضيا عن لقبه العلمي أو مركزه الاجتماعي أو نوع مهنته. والطريقة الأنكلوساكسونية هذه تبدو مساعدة على إزالة المسافات بين الحضارات والأماكن. إذ إنَّ نقرة على الكومبيوتر تكفي لأن يثير خبر احتجاج الرهبان في ميانمار عاصفة من إعلانات التضامن من جميع أنحاء العالم. أو أن طلاباً أمريكيين أثناء تناولهم الطعام في مطعم الجامعة يصل إليهم الخبر في الوقت ذاته مع حماة بيئة إيطاليين، يتعلق بتقصيات تقوم بها منظمة NROs الهندية، تم من خلالها الكشف عن وجود مبيدات حشرية في شراب الكوكاكولا. وأيضاً عن طريق نقرة على الكومبيوتر وبعد مضي بضع سويعات تظهر على شاشات الكومبيوتر في المركز الرئيسي للشركة العملاقة كوكاكولا الاحتجاجات والتهديدات بالمقاطعة من جميع أنحاء العالم. وبالطريقة ذاتها تصبح كل الجماعات الناقدة لتقنية الجينات على اطلاع ومعرفة بأنه قد تم العثور في بيرو على نبات ذرة معدل جينياً من دون رقابة. ويستطيع المرء فوراً وعن طريق الكومبيوتر أن يتحقق من جدية تلك المعلومة وشدة

أهميتها في أية دراسة جامعية متوفرة بصيغة PDF على الشبكة. وكذلك فإن أوليفر فيندغيتر Oliver Windgaetter قد عثر لدى تقليبه الصحف العالمية على الشابكة (الإنترنت) على إعلان أصبح بواسطته مصرفياً صغيراً في الإنترنت شديد الحماس. وقد توصل الشاب البالغ من العمر ٢٦ عاماً الذي أتم دراسة الحقوق، والمرشحُ أن يكون موظفاً ثابتاً في الدولة، ويقطن في مدينة بون الألمانية، إلى صفحات Kiva. org وهي صفحة على الشابكة، زوارها يساعدون أصحاب شركات صغيرة جداً في مناطق فقيرة عن طريق قروض ذات فوائد متهاودة. إنه مكان لقاء مواطني العالم.

فهناك يلتقي المرء على سبيل المثال بطاهية من كاميرون في غرب إفريقيا اسمها فيكتورين فونكوين Victorin Funkuin وقد صورت إلى جانب وعاء طهي يتصاعد منه البخار وهي مقرفصة وتقول بأنها بحاجة لمصادر تمويل جديدة حتى يمكن لمطعمها الصغير الكائن في الشارع الرئيسي أن يسير العمل فيه نحو الأفضل. أو أن يلتقي بـــ ليك هياب من كامبوديا في الهند الصينية، التي تقول إنّ محصول الأرز لم يعد يكفي عائلتها وحدها، ولذلك فإنه يتوجب على ابنها أن يعمل في صنعة يدوية يكون فيها مستقلاً. ولكن تنقصه من أجل ذلك عدة العمل. إن مثل هؤلاء من أصحاب الأعمال البسطاء يتم اختيارهم من قبل منظمات خيرية أو بنوك صناديق التوفير المحلية لتعرض صورهم مع طرق وإمكانيات إعادة دفع الديون على صفحات Kiva. وهناك يبحث مثلاً كاسبار من الدانمارك وجيري من ولاية كارولاينا الشمالية في الولايات المتحدة وكذلك أيضاً أوليفر فيندغيتر من مدينة بون عن مشاريع لهم وعن مدينين. إذ يقومون سويةً بجمع مبالغ ولو كانت صغيرة حتى يتوصلوا إلى القرض المطلوب من ٢٠٠ أو ٦٠٠ أو ١٠٠٠ يورو، ومن ثم يحولونها عن طريق Pay Pal ويتمكنون بذلك من الحصول على قليل من الشعور الذي حصل لدى محمد يونس الذي نال جائزة نوبل للسلام بسبب المصرف الذي أقامه في بانغلاديش من أجل تقديم قروض ضئيلة للفقراء. ولدى أوليفر خمسة عشر مديناً يتألفون من مربي خنازير وكهربائيين وأصحاب أكشاك بدءاً من

بلغاريا وحتى تانزانيا في إفريقيا. وبهذه الطريقة فقد تم توزيع قروض بلغ مجموعها ١٣مليون دولاراً على ٢٠٠٠٠ ألف مقترض، وذلك خلال عام ونصف منذ تأسيس Kiva في منتصف عام ٢٠٠٦.

ويعيب النقاد على المشروع أنه يجري وراء موضة سياسة للتطوير في البلدان النامية، لاسيمّا أنَّ الدين بدون فائدة مصرفية يوفر للبنوك التي تعطي قروضاً ضئيلة للفقراء منافع تنافسية، ولذلك فإنها تمنع نشوء أنظمة مصرفية محلية. إلا أن أصحاب البادرة من أمثال مات وجيسيكا فلانري Matt & Jessica Flannery اللذين يعيشان في منطقة سيليكون فالي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة يعترضان على ذلك بقولهم: في كثير من الأماكن لا توجد عروض لقروض ضئيلة، وإن مشروعهم ينبغي أن يكون انطلاقة من أجل ذلك. على أية حال فإن اهتمام المواطنين في دول الرخاء الاقتصادي كبيرٌ جداً، إذ إن رغبات في الحصول على قروض عن طريق صفحات Kiva تتحقق خلال دقائق قليلة. والمقرضون المستعدون ينبغي عليهم أن يصبروا لحين مجيء طلبات جديدة. وبذلك فإن Kiva تُظهر قبل كل شيء، كم أن كثيراً من المواطنين يريدون تقديم العون إلى بشر غرباء جداً يعيشون في بلاد بعيدةٍ جداً عنهم. وأن هذا الاستعداد يقابل من قبل السياسيين دائماً بقليل من التقييم.

ويرى أوليفر فيندغيتر أن الجدال المباشر مع الشجاعة في التغلب على مصاعب حياة أولئك الفقراء قد غير إدراكه بالكامل، إذ قال: لقد كنت أريد أن أقضي المرحلة الثانية كمرشح للحصول على وظيفة لدى إحدى الشركات، إلا أنني الآن قد قررتِ أن أشتغل في مركز لحقوق الإنسان في بوتسوانا بإفريقيا. علماً بأن كلمة كيفا Kiva تعني الوحدة باللغة الكي سواحلية.

إن (الإنترنت) تدعم أيضاً بطرق متعددة عمل منظمات غير حكومية أخرى، لأنهن دوماً المرشدات اللواتي يعملن بمهنية أكبر في التيار العالمي المعاكس للمجتمع المدني، ويؤثّرن على ما يبدو كمفاعل من أجل تحقيق المطالب السياسية التي تنطلق من الحركات الاجتماعية الواسعة. وهناك بعض تحليلات علمية مستقلة هي من أهم وسائلها من أجل ذلك. فهي تخدمها من

أجل تحديد توجهاتها السياسية، وكذلك أيضاً في تدعيم حملاتها الانتقادية بالحجة والبرهان. وعن طريق مراكز البحث المختلفة تستطيع المنظمات غير الحكومية NRO بواسطة البريد الإلكتروني أن تتبادل المعلومات، وأن تقوم بدراسات مشتركة عبر حدود مختلف البلدان.

ويدعم عمل خبرائها أيضاً الأعضاء العمليين الذين يشتغلون على مستوى القاعدة. فمثلاً يجلس ماكس ماير الألماني الذي يقضي عوضاً عن خدمته الألزامية في الجيش، ما يسمى بالخدمة المدنية في منطقة ديودورغ جنوب الهند في المخيم المغبّر التابع للمنظمة غير الحكومية ساموها واضعاً لابتوب على ركبتيه، ويتشاور عن طريق اتصال Skype تقريباً دون مقابل مع الكندية جانين ريمتولا Jeanine Rhemtulla وهي خبيرة في حساب مزروعات أشجار المانغو المبعثرة فيما يتعلق بتجارة الانبعاثات الغازية، إذ تأمل منظمة ساموها في الحصول عن طريق ذلك على المال من أجل عمل سياسة التطوير مع سكان القرية. مع أن جانين موجودة على الطريق في سفرة بحث علمي في الجزء من إقليم حوض نهر الأمازون التابع لدولة بيرو، وتقوم بالاتصال بماكس عن طريق مقهى إنترنت صغير جداً في مدينة إينكويتوس.

وفي البلدان الناطقة باللغة الألمانية وحدها تعمل ما يزيد عن ٤٠٠ منظمة غير حكومية NRO في مجالات حفظ البيئة والمناخ والسلام، وتخليص المدينين غير القادرين على دفع ديونهم من عبء الدين ومساعدة اللاجئين والدفاع عن حقوق المرأة[٣٤٧]. وفي جميع أنحاء العالم ٧٣٠٠ مجموعة مماثلة، وذلك بحسب بيانات اتحادات المنظمات الدولية Union of International Associations[٣٤٨]. ومصادر أخرى تقدر ذلك العدد بـــ١٥٠٠٠ أو ٥٠٠٠٠ وأكثر، أي بما يزيد كثيراً عما ذكر. وهذه الأرقام غير المؤكدة يعود أحد أسبابها إلى نوعية تلك المنظمات التي تنشأ من أجل أهداف معينة، ومن ثم تعود إلى حل

---

(٣٤٧) العدد يستند إلى إيضاح من قبل حركة السلام الأخضر Greenpeace الوارد في كتاب NGO الصادر في هامبورغ عام ٢٠٠٧. ولا يتضمن منظمات سياسات التطوير، وكذلك فإن آلافا من المبادرات المناطقية الصغيرة لم يشر الكتاب إليها.

نفسها، أو أنها تندمج مع منظمات أخرى يمكن أن تكون مؤلفة من عدد قليل من نشطاء يعملون من دون أجر، أو كما هو الحال مع منظمة السلام الأخضر التي ينتمي إليها ١٢٠٠ متعاوناً من جميع أنحاء العالم ويحصلون على أجر. ومهما كانت تلك المنظمات مختلفة عن بعضها بعضاً أو حتى تتعارض مع بعضها جزئياً في توجهاتها السياسية، إلا أن ما هو مشترك بينها أنها مستقلة عن الحكومات وعن المصالح السياسية الحزبية أو الاقتصادية، وتناضل في توجهاتها استناداً إلى المصلحة العامة من أجل هدف معين. وبهذا يمكن على أي حال إيجاز الكثير من التعاريف للحالة المثالية بشكل أكثر إقناعا.

لأنه نظراً للعدد الهائل لمنظمات NRO يطغى لدى علماء الاجتماع (خليط عجيب من التعاريف)[٣٤٩]. فمن هو المنتمي إليها؟، لأن الفروق بين NRO وحركة إجتماعية ما تكاد تكون غير واضحة. أليست النقابات والاتحادات والمبادرات الكنسية والمراكز العلمية هي منظمات غير حكومية؟. أو إنَّ منظمات شبه حكومية تبادر الحكومات في تأسيسها أو تدعمها، أو مراكز خيرية تقيمها شركات تجارية أو صناعية، وتعمل في حقيقة الأمر بشكل خفي من أجل الدعاية لتلك الشركات ونصرتها؟، وهل تعد فقط تلك المنظمات منتمية لأسرة NRO التي تنشط بشكل متواصل على المسرح العالمي؟، أو المنظمات الوطنية أيضاً، إذ يوجد في أوغندا وحدها ٣٥٠٠ وفي الصين ٣٢٠٠٠٠ وفي الهند مليون منظمة[٣٥٠]. أو اتحادات قاعدية مثل المركز النسائي في القرية الهندية المسمى كودالور، أو بادرة الأحياء في مدينة مانيلا بالفيليبين ضد خصخصة مؤسسة مياه الشرب، أو المساعدة ضد مرض الايدز في العشوائيات المحيطة بمدينة نيروبي في إفريقيا ؟. إن تعريفاً جامعاً يضم كل المستويات السياسية، سوف يكون من ناحية مبهما غير واضح، ويغطي أيضاً على علاقات هرمية ضمن المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى يبدو مفيدا، لأن طرق اتصالات الإنترنت تربط بتزايد مستمر عمل مجموعات صغيرة محلية أيضاً مع داعمين عالميين كبار (لتلك المجموعات) الذين هم ناشطون في كثير من بلدان العالم مثل أوكسفام ومنظمة السلام الأخضر.

إذ يكفي وجود كومبيوتر موصول بالشبكة في قرية ما، ويفهم أحد ما اللغة الإنكليزية، حتى يستطيع نشطاء بيئة من أبعد مكان في الصين من الذين يعملون في الخفاء بسبب الخوف من القمع الحصول على نصيحة عملية أو دعم سياسي من قبل مناضلين متعاونين غربيين في مدينة بكين. وبذلك فقد تم إخطار منظمة السلام الأخضر مثلاً من قبل شباب صغار كانوا يخشون على مائهم الذي يشربونه من التلوث بسبب المواد الضارة التي كانت تلقى في بحيرة شارف الماء فيها على عدم الصلاحية التامة كما يخبر غِرد لايبولد Gerd Leipold مدير أعمال المركز الرئيسي في مدينة أمستردام بهولنده.

وهناك جمعيات أخرى (تسمى بادرة مواطنين) تجد لدى البحث عن دعم عن طريق الاتصال بغوغل Google أو نداء بواسطة البريد الإلكتروني ربما على بادرة مواطنين مثل (أورغيفالد) من مدينة ساسينفلد في إقليم فيستفالن بألمانيا التي تهدف (إلى منع أضرار بيئية تتسبب بها مؤسسات مالية ألمانية في مكان ما على كوكب الأرض) وذلك بحسب تعبير مؤسسة البادرة هيفًا شوكينغ Heffa Schuecking. ففي عام ٢٠٠٦ اتصلت مجموعة بلغارية من المدينة الصغيرة بيلينه طالبة المساعدة، لأن مؤسستين ماليتين ألمانيتين أرادتا هناك تمويل محطة طاقة جديدة تعمل بالذرة. وعلى الأخص لأنها تنشأ في منطقة زلازل، علماً بأن بلغاريا كانت لها خبرات سيئة مع محطة الطاقة الذرية في منطقة كوسلودوج ذات الافتقار الشديد لما يتعلق بالأمان والسلامة من المخاطر. وبناء على ذلك فقد عمد أعضاء بادرة أورغيفالد بالتعاون مع منظمات أخرى للتخطيط من أجل القيام بمظاهرات أمام ٦٠ فرعاً لتلك البنوك الألمانية التي كانت تريد أن تشارك في تمويل محطة الطاقة الذرية في بيلينه. وتهديد تلك المظاهرات وحدها (مباشرة على الزبون) كما قالت هيفًا شوكينغ أدى إلى أن يقوم كل من المصرفين دويتشه بنك أولاً ومن ثم هيبوفيرآينس بنك بسحب العروض التي قدماها، بحيث أن الاحتجاجات المذكورة قد تحولت إلى مظاهرات شكر لهما.

وللأسف فإن أعضاء بادرة أورغيفالد المذكورة الذين لا يكاد يصل عددهم إلى ثمانية أشخاص لا ينجحون دائماً على النحو الذي ذكر، لاسيمّا

عندما يريدون منع تمويل مشاريع كبيرة ذات تخطيط سيء. فمثلاً إن سد باك - مون في تايلاند وهو المشروع الأول الذي جابهته تلك الجمعية الصغيرة في عام ١٩٩٢ قد تم بناؤه في نهاية المطاف على الرغم من جميع التحذيرات من الأضرار البيئية. وعلى أية حال فقد استطاعت الجمعية المذكورة من مدينة ساسينبيرغ أن تؤثر من خلال رفضها لذلك المشروع على الهيئة صاحبة القرار في البنك الدولي. فقد قالت هيفا شوكينغ: (إنّ ذلك لم يحدث من قبل خلال ما يزيد عن ٤٠ عاماً من عضوية ألمانيا في البنك الدولي). فعندما سوغ ممثل ألمانيا لدى البنك الدولي في واشنطن الموقف الرافض لألمانيا بشيء من التبرم بالضغط الممارس من قبل الجمعية المذكورة، كان جواب الزملاء الأمريكان في البنك الدولي مقتضباً: (Welcome to democracy) أهلا بكم في الديموقراطية.

الفراغ الديموقراطي

ليس جديداً أن يكون هناك تعاونٌ واهتمام متبادل للمجتمع المدني على مستوى العالم أيضاً. ففي القرن التاسع عشر تضافر المواطنون متجاوزين حدود الدول، وأوجدوا اتحادات من أجل أهدافهم المشتركة. سواء في الحركة الداعية إلى القضاء على تجارة العبيد، أم في الحركة التي دعت إلى حق المرأة في الانتخاب، أو في (الأممية) التابعة للحركة العمالية الاشتراكية أو الشيوعية. وإحدى أقدم المنظمات غير الحكومية NRO كان الصليب الأحمر، الذي كان يحق لممثليه التكلم أمام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وهي السلف التاريخي للأمم المتحدة. فجمعيات منظمة العفو الدولية Amnesty International وأرض البشر Terre des Hommes والجامعة العالمية لحقوق الإنسان، كل تلك المؤسسات تكافح منذ عشرات السنين من أجل فرض الحقوق الأساسية، وشروط حياة أكثر إنسانية على مستوى العالم. ومع انتشار الديموقراطية وحركات الدفاع عن البيئة في سبعينات القرن الماضي، تزايد ظهور مجموعات جديدة تدافع عن هذه الموضوعات الجديدة على الساحة

السياسية. وبصورة أقوى ساعدت السياسة الليبرالية على ارتفاع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية. تلك السياسة التي انطلقت في منتصف ثمانينات القرن الماضي من إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وطبعت أيضاً سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بطابعها. وساهم انهيار اقتصاد الدولة في دول المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية في إعطاء دفع قوي من أجل تطورها.

وبعد سقوط الستار الحديدي، جاء زمن ارتفع فيه سقف التوقعات الإيجابية للمجتمع المدني، والأمل في الحصول على (أرباح بسبب السلام) بعد نهاية التنافس بين الأنظمة والمليارات التي كان يبتلعها سباق التسلح. وقد حسب الناس بأن ذلك سوف يفرز الوسائل والطاقات والإرادة السياسية من أجل تشكيل تضامن دولي جديد. وقد بلغت مشاعر الانطلاقة العالمية تلك ذروتها لدى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة من أجل البيئة والتطوير عام ١٩٩٢في البرازيل، الذي وضع فيه أيضاً التغير المناخي على جدول الأعمال للمرة الأولى على مستوى العالم. ولم يحدث أبداً أن أعطت الحكومات تلك المساحة الواسعة للمنظمات غير الحكومية من أجل شرح مواقفها. فقد كانت الظروف كلّها التي اتسم بها المؤتمر لجهة توسع الديموقراطية لنظام الأمم المتحدة (حدثاً عظيماً) كما تتذكر باربارا أونموسيغ Barbara Unmuessig التي تشغل الآن منصب مديرة مؤسسة هاينريش- بُل وكانت آنذاك ناشطة في منظمات سياسات التطوير، وأنَّ (الروح الطيبة لمؤتمر ريو دوجانيرو) قد وصل إشعاعه في ألمانيا وحدها حتى الآن إلى ٢٦٠٠ بلدية أو تجمع سكاني، إذ يتابع المواطنون في مجالس مستدامة ومكاتب ما يسمى بنهج ٢١ العمل على التطبيق العملي لأهداف البيئة والتطوير.

إلا أنه سرعان ما انتهى الشعور بالانطلاق وارتفع نداء المقاومة والدفاع. لأنه بالتوازي مع مؤتمر ريو وبتناقض صارخ معه، كانت الحكومات المذكورة ذاتها تفاوض من أجل عقد اتفاقية بهدف تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO وما يتعلق بأنظمتها التي حددت من قبل مصالح

اقتصادية هائلة القوة. ولدى التوقيع عليها في مدينة مراكش عام ١٩٩٤ تم بتلاؤم ما يسمى (توافق واشنطن) المرتبط بالمؤسسات المالية العالمية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، العمل على زعزعة بنى الدولة على مستوى العالم. وقد حلل توماس غِباور Thomas Gebauer المنتمي إلى مؤسسة ميديكو إنترناشيونال Medico international الذي حصل على الشكل التالي: (إن روح مراكش قد جعلت روح ريو تغدو باهتة، وأدت بالقرارات السياسية إلى الانكماش، تلك القرارات التي كانت تهدف إلى تكييف الأوضاع الاجتماعية مع المتطلبات الاقتصادية والتقانية)(٣٥١).

فكان الثمن إنهاك مستمر للبيئة، وتخريب أسس التماسك الاجتماعي. وقد تمت الإطاحة الذاتية بسلطات الحكومات بأيديها لدى هيئات دولية لا تخضع لأية رقابة رسمية عن طريق البرلمانات، ولا تنفذ قراراتها نحو الخارج إلا عندما لا يعود بالإمكان تغيير أي شيء من الناحية العملية. وقد كانت النتيجة كما يرى غِباور: (نشوء أزمة دائمة الحضور في كل مكان لشرعية سياسة العولمة). ومنذ ذلك الحين تحاول المنظمات غير الحكومية أن تملأ ذلك الفراغ الديموقراطي بين اقتصاد قوي ودولة ضعيفة. وإذ تقوم بالحصول على معلومات عن خلفيات عمليات اتخاذ القرارات لدى الشركات وكذلك الحكومات، ومن ثم تعمل على تطوير دراسات مناقضة، وعلى تطوير مشاريع جديدة خلاقة، وعلى تنظيم حملات إعلامية.

أما أهم طاقة لنفوذها فيتوجب عليها أن توجدها بذاتها، ألا وهي الرأي العام العالمي. الذي انطلق اندفاعه الجديد بعد سبع سنوات من مؤتمر ريو عام ١٩٩٩ عن طريق احتجاجات مثيرة للانتباه أثناء انعقاد مؤتمر التجارة العالمي، الذي أخفق في نهاية المطاف. فلقد تعثرت أولا الدول الصناعية القوية هناك بسبب إصرارها على توسيع لا محدود لحرية التجارة، على الرغم من مختلف ألاعيب المفاوضات. وكان سبب ذلك التعثر بالدرجة الأولى نزاعات داخل منظمة التجارة العالمية التي مازالت في حالة فورانٍ حتى الآن، لاسيمّا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم يتمكنا من الاتفاق على تخفيض الدعم

لمنتجاتهما الزراعية. وكذلك فإن وفود الدول النامية لم تعد ترضى باستبعادها عن المشاركة في المباحثات الحاسمة. إلا أن ضغطاً إضافياً تسببت به الاحتجاجات العنيفة في الشوارع، التي نظمتها ١٥٠٠ منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم. وبذلك فقد قدم صوت المجتمع المدني دعماً لوفود دول الجنوب المعاندة. وبعد مضي أربع سنوات وخلال المؤتمر الذي عقد في كانكون في المكسيك تمكن الائتلاف ذاته المكون من متظاهرين وحكومات الدول الصاعدة والدول النامية من أن يخرجوا القطار الليبرالي للعولمة من على السكة مرة ثانية. وفي الوقت ذاته تحولت المنتديات الاجتماعية العالمية في بورتو أليغريه في البرازيل، تجمع خلالها ما يقارب من ١٠٠٠٠٠ مشارك، إلى بيانات لأمل جديد من أن (عالماً جديداً يمكن أن يتحقق). وبهذا تطور (عقد الليبرالية الجديدة) الذي امتد إلى الألفية الجديدة إلى (عقد المنظمات غير الحكومية) في الآن ذاته، والتي كانت تلحظ بانعدام الثقة [٣٥٢].

إلا أنها قد كسبت بصورة متزايدة الاحترام اعتماداً على توجهاتها القيمية، وقربها من القاعدة، ومهارتها وتخصصها فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة. و(كقطاع ثالث) إلى جانب الدول وعالم الاقتصاد، فقد قدم لها الدعم والتمويل من قبل الحكومات وأصبح مرغوباً بها من أجل تقديم مستشارين. وقد احتفل بتفاؤل من قبل بعض علماء الاجتماع والمعلقين بما يسمى (الحدث الأكثر جدة في قبة سماء سياسة العولمة)[٣٥٣]، ذلك لأنّ (إعادة اختراع فن الحكم العلني العمومي من الأسفل)[٣٥٤] مدين إلى ذلك الحدث. إلا أن ما يراه هارالد مولر Harald Mueller عالم السياسة من مدينة فرانكفورت والباحث فيما يتعلق بالسلام هو أكثر موضوعية، إذ كتب: (إن المنظمات غير الحكومية ليست عملاً ملحقاً لا شأن له للسياسة الدولية، وكذلك فإنها ليست أمراً مقدساً)[٣٥٥]. ولكنه يجد أيضاً أن لتلك المنظمات دوراً هاماً. ففي حال نزاع عالمي فإنه يجدها (أكثر قدرة على مجابهة قوة عظمى من دون أن تتسبب على التحريض لحصول أخطر التأثيرات والنتائج السلبية السياسية فيما يتعلق باستقرار السياسة العالمية). فمثلاً سوف يكون

بإمكانها تنظيم مقاطعة استهلاك عالمية ضد بلد ما، يمتنع على المدى البعيد عن المشاركة بفاعلية في شؤون التغير المناخي. ويرى مولر أنَّ مثل هذه الحملة (من أجل فرض مبدأ دولي ضد من يخترق القوانين، هي عبارة عن اختبار للمقياس الذي يقوم عليه المجتمع العالمي اليوم، وفي الآن ذاته إسهام من أجل بناء مجتمع عالمي).

إن مقاطعة بمثل هذا الاتساع ما زالت حتى الآن شيئاً نظرياً إلا أنه أكثر من مرة تمكنت منظمات المجتمع المدني بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية من تغيير سياسة حكومات بصورة حقيقية. إذ لولا الحملة الضخمة التي نظمت من قبل ٢٠٠٠ مجموعة لما كان بالإمكان مثلاً أن يصدر قرار عن الثمانية الكبار G8 في عام ١٩٩٩ من أجل إعفاء أكثر البلدان فقرا من الديون بناء على معطيات محددة. أما التقصير في تطبيقه فقد أدانته المنظمات غير الحكومية منذ ذلك الحين بذات العناد الذي بواسطته قد كافحت من أجل إصداره. ومن جهة أخرى فإن شبكات مثل يوروسولار قد دفعت إلى الأمام إصدار قوانين دعم في أنحاء أوروبا من أجل التزوّد بالطاقات البديلة. وفي الولايات المتحدة أيضاً كانت هناك منظمات Union of Concerned Scientists و California Enviroment و Public Citizen وعدد لا يحصى من جمعيات الطاقة الشمسية التي شجعها آرنولد شوارتسِينيغر حاكم كاليفورنيا وغيره من حكام الولايات من أجل إصلاحات تتعلق بالطاقة، وذلك قبل مدة طويلة من حملة آل غور ضد التغير المناخي. أما ما يتعلق بتقنية الجينات، ففي انطلاقات جديدة مستمرة تحاول حكومة الولايات المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وأقسام من المفوضية الأوروبية منذ سنوات طويلة تهديم العوائق القانونية ضد استيراد واسع لنباتات معدلة وراثيا إلى أوروبا. إلا أن مئات من الجمعيات في أقاليم أوروبا وفي بروكسل قامت باسم الغالبية العظمى من المستهلكين بإعادة تلك العوائق من جديد بدأب مستمر وبلا كلل. وبفضل الضغط الناشئ عن المجتمع المدني أمكنت حماية الطبيعة وحقوق الانتفاع من قبل الأهالي المحليين طبقاً لاتفاقية حماية الأنواع، وليس فقط من أجل

المصالح الاستغلالية لصناعة العقاقير والصناعة الزراعية. واستطاعت الحملة الدولية أن تحرز نجاحا متميزاً جداً فيما يتعلق بمنع الألغام الأرضية، حتى إنه قد تم لها أن تشترك في فرض قانون دولي لهذا الغرض.

لاسيمّا وأن تلك الألغام الموجهة ضد البشر هي أسلحة غدارة وصغيرة ورخيصة ويمكن زراعتها في أي مكان، ولذلك فإنها لا تعرف الرحمة تجاه المدنيين. ومازالت عشرات الملايين من تلك المتفجرات جراء حروب سابقة مدفونة في الأرض ابتداء من موزامبيق وحتى الشيشان. وقد نشأت فكرة الكفاح من أجل منع استعمالها في مصنع في كوبا لإنتاج أطراف صناعية ، ويقدم الدعم لها من قبل منظمة المساعدة الألمانية ميديكو إنترناشيونال medico international ومن قبل منظمات غير حكومية سويسرية وأمريكية. ويقوم المدرب المبتور الساقين، الذي هو نفسه من المحاربين القدماء بالتوسط للاتصال بالمنظمة الأمريكية للمحاربين القدماء في فييتنام Vietnam Veterans of American Foundation. وعن طريق الشبكة العنكبوتية بدأ بالتواصل مع ست منظمات وفيما بعد مع ٤٠ منظمة غير حكومية أخرى. إذ تعمل منظمة ميديكو medico بالتعاون مع المحاربين القدماء وبمساعدة وسائل الإعلام على استنهاض البشر في جميع أنحاء العالم. وهكذا فإنّهم يعرضون الآلام التي يتعرض لها الضحايا، ويهاجمون بشكل مباشر المسؤولين عن إنتاج الألغام ابتداء من شركة موتورولا Motorola وحتى شركة آرمسكور Armscor . وقد تمكنوا من جمع ملايين التوقيعات ابتداء من كامبوديا وحتى بريطانيا. وعن طريق هذا الضغط أيضاً تم إدراج المشكلة على جدول أعمال مؤتمر من أجل إعادة النظر في اتفاقية الأسلحة للأمم المتحدة. وعندما كادت المفاوضات في هذا الإطار أن تخفق أصبحت المنظمات غير الحكومية خلاقة من الناحية الدبلوماسية. ففي عام ١٩٩٦ قامت أولا بجمع ممثلين عن ثمانية (دول متجانسة في الرأي) على طاولة واحدة، فهم الذين أعلنوا عن استعدادهم لإجراء مباحثات. وقد كان الناطقون باسم حملة الألغام مندمجين في المفاوضات المذكورة، حتى إنهم تقدموا باقتراحات محددة واقعية فيما يتعلق

بالنصوص المقترحة. وبعد فترة قصيرة بلغ عدد الحكومات المشاركة ١٦وفي كانون أول ١٩٩٧ وصل العدد أخيراً إلى ١٢٢ بلدا، وافقت جميعها على اتفاقية أوتاوا. واليوم يبلغ عدد الدول الموقعة على تلك الاتفاقية ١٥٥دولة. وبصورة خاصة بالذات لم تشارك القوى العظمى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة لأنها كانت تخشى أن تشكل تلك الاتفاقية سابقة للقيام بإحداث ممنوعات أخرى فيما يتعلق بالأسلحة. إضافة إلى ذلك، فقد أمكن إدراج الألغام ضد الأشخاص في الاتفاقية، واستثنيت الألغام الكبيرة التي كانت وما زالت تستعمل ضد المركبات وتمزق ركابها.

إن أهمية النجاح النموذجية، الذي توج في نهاية المطاف بجائزة نوبل للسلام لا تنقص من شأنه حقيقة أن ائتلاف المنظمات غير الحكومية قد فقد أهميته بعد ذلك. وقد وصف عالم الاجتماع سيدني تارو Sidney Tarrow العمل العالمي لتلك المنظمات والحركات الاجتماعية، الذي يعتمد في الغالب على قوى وطاقات محدودة ليس إلا: (بأن مثل هذا النشاط العابر لحدود الدول هو أقرب إلى الشبه بسلسلة من الأمواج التي تندفع تارة نحو الشاطئ الرملي العالمي، لتتراجع المرة تلو المرة إلى محيطاتها التي تنتمي إليها. إلا أنها تترك على الشاطئ الرملي تغيرات ذات قيمة كبيرة)[٣٥٦].

كيف يقوم المرء بالتعبئة في أنحاء العالم؟

بعد مرور عشر سنوات على حملة ميديكو medico، تم إنشاء سلسلة كاملة من الاتحادات العالمية التي تحمل طابع الديمومة وقابلية التعبئة السريعة. إذ يقول سفين غيغولد أحد الرواد في منظمة أتاك بأنه قد انبثق عن المنتديات الاجتماعية العالمية الكبيرة شبكات عديدة في داخل القارات. فعلى مستوى الأقاليم هناك أسئلة مشتركة أكثر منها على المستوى العالمي. فمثلاً هناك حركات ومنظمات غير حكومية في أمريكا الجنوبية تناقش دور بنك للتطوير خاص بها. والتي في إفريقيا تعنى بمرض الإيدز، وأسواق الزراعة والتوزيع العادل للأموال المستحصلة عن طريق بيع المواد الخام. وفي

أوروبا تتوافق شبكات فيما بينها مثلاً على موضوع تنظيم الأسواق المالية، أو على مستوى الخدمات العامة وأهميتها. وأخرى تقوم بالتعبئة بالتعاون مع منظمات غير حكومية أفريقية ضد (EPA) وهي اتفاقيات شراكة أوروبية مع دول أفريقية، وهي التي بحسب ما يراه ناقدوها سوف تعيق بناء المشاريع الزراعية والصناعات في أكثر البلدان النامية فقرا. وينصب العمل الإقليمي في حملات عالمية مثل (إن عالمنا غير قابل للبيع) إذ يقوم المسؤولون عنه بتبادل تقديراتهم السياسية أو عملياتهم المشتركة عن طريق مؤتمرات شهرية بواسطة الهاتف. وكذلك فإن منظمة (صوتك ضد الفقر) بالاشتراك مع منظمات من ١٠٢ بلداً تشكل شبكة عالمية متجذرة ذات عمليات مشتركة في جميع أنحاء العالم. ففي ١٧تشرين أول ٢٠٠٧ استطاعت تلك المنظمة تعبئة ٤٣,٧ مليون شخص من أجل (الوقوف ضد الفقر). واللقاءات التي تقوم بتنسيقها هي منتظمة بصورة لا تقل عن انتظام اجتماعات وزراء خارجية، أو رجال أعمال لشركة عملاقة عالمية.

وتؤكد كلاوديا فارنينغ Claudia Warning التي ترأس خدمة التطوير الإنجيلية EEDواتحاد سياسة التطوير للمنظمات الألمانية غير الحكومية VENRO على أن (المجتمع المدني يعولم ذاته بكثافة أكثر باستمرار). وكذلك فان إتحاد الجمعيات المذكور الذي يتكون من منظمات غير حكومية لسياسة التطوير يقوم بالتنسيق بشكل ملزم فيما يتعلق بالمسائل السياسية التي يركز عليها، وبيياناته مع اتحادات منظمات مماثلة من دول أخرى، وذلك قبل انعقاد مؤتمرات دولية مهمة، مثل مؤتمر الثمانية الكبار G8. ففي عام رئاسة ألمانيا لمؤتمر G8 توجب على كلاوديا فارنينغ بصورة آلية أن تقوم بالتنسيق بين مجموعات المجتمع المدني، مثل ما توجب على أنغلا مركل فيما يتعلق برؤساء الحكومات. وتقول فارنينغ: (يمكن للمرء أن يتصور بأنه ليس من السهل أبداً إحداث إجماع بين اليابان والولايات المتحدة، أو إنكلترا وفرنسا على موقف موحد). لأنه لدى المنظمات غير الحكومية أيضاً مصالح وطنية وأولويات مختلفة. فقد أراد الإنكليز على سبيل المثال قبل البدء بمؤتمر

هايليغندام التركيز على مطلب المزيد من مساعدة التطوير للبلدان النامية، لأن ذلك الموضوع ذو خظ أوفر للنجاح لدى توني بلير. أما الألمان فقد أحضروا معهم من عضويتهم غير المتجانسة قائمة كاملة من المطالب. إذ تقول فارنينغ: (إلا أننا غالباً ما نحصل على ما نريد عندما نتحد، لاسيمّا أن المطالب المشتركة لها وزن مختلف تماماً).

وقبل البدء بمؤتمر هايليغندام وعندما يريد توني بلير أن يجري نقاشاً حول المطالب السياسية التي أرسلتها المنظمات غير الحكومية عبر رسالة بعثت بها إلى جميع رؤساء الدول فإن كلاوديا فارنينغ تسافر أيضاً بصفتها مبعوثة إلى لندن وتذهب إلى مقر رئيس الوزراء، وتقول: (لدى المستوى الذي وصلت إليه العولمة، لاينبغي على أحد أن يتورع عن الدخول إلى المناطق السيادية للآخر). وطبقاً لذلك فقد حلت المنسقة اليابانية في مطلع عام ٢٠٠٨ ضيفة على أنغِلا مِركل نظرا لأن القمة القادمة ستعقد في طوكيو. وعن طريق الشبكة العنكبوتية العالمية تستطيع المنظمات غير الحكومية إضافة إلى ما ذكر أن تلعب بمهارة دوراً سياسيا قائما على وحدة الصف. فعندما تحصل في البرلمان الأوروبي مطالبة تهدد بتمييع اندماج حركة الطيران في تجارة الانبعاثات الغازية، فعند ذلك يطلق الفرع الأوروبي لشبكة المناخ (C A N) Climate Action Network نداءً عاماً يتضمن مثلاً أن رئيس الهيئة الإدارية في بروكسل سوف يأتي من مدينة هامبورغ، فهل لدى أحد من فكرة؟، بناء على ذلك يحاول عضو CAN German watch جيرمان واتش عبر اتصالات مع حزب الاتحاد المسيحي الديموقراطي في هامبورغ أن يذكر السياسي بأن هامبورغ تريد في الحقيقة أن تبرز على أنها عاصمة الحفاظ على البيئة.

وحتى لو أن مثل هذا التحرك لم يكن ناجحاً جداً من الناحية الواقعية، فإن منظمة CAN مع ما يرتبط بها مما يزيد على ٤٠٠ منظمة عضوة من جميع أنحاء العالم، هي واحدة من أكبر الشبكات وأكثرها نمواً. وتظهر على الملأ قبل كل شيء حول مؤتمرات المناخ العالمية بهدف إيلاء الاتفاقيات جدية

أكبر. وهذا لا يعني أن يقوم حماة البيئة بصورة ناقدة بجمع معلومات عن المدى الذي وصلت إليه المفاوضات فقط. ومن تقاليدهم أن يقوموا بإعطاء جائزة (مستحاثة اليوم) للدول التي لا تبدي مرونة ديبلوماسية بتاتا وفي مقدمتهم الولايات المتحدة قبل كندا واليابان. ويتمتع أعضاء شبكة المناخ بصفة مراقب أيضاً، ويحق إلقاء الكلمات وتقديم المقترحات. ويعقد ما يزيد عن مئة عضو CAN من كل البلدان في مجموعات عمل مختلفة جلسات من أجل التفاوض النهائي لاتفاقية حماية المناخ. وبذلك تنشأ تقريبا صورة متكاملة عن مجريات الأمور، عندما يتبادلون مع بعضهم بعضا اللقاءات الإستراتيجية عدة مرات في اليوم. ويرى كريستوف بالس رئيس منظمة جيرمان وُتش (بأننا نحصل بتكرار مستمر على معلومات، وذلك حتى قبل حصول بعض الحكومات عليها، خاصة وأنه يصل إلينا بعد وقت قصير جداً ما قد تم التفكير به لدى كثير من الوفود الأخرى). ويقوم ممثلون عن حكومات ومنظمات غير حكومية بسؤال بعضهم بعضا، وكذلك فإنَّ سيكريتارية المناخ تقوم بالاتصال من أجل أن تستعلم عما سمعه أو فكر به أعضاء CAN. وقد ساعد انتشار الهاتف المحمول على تسريع تدفق المعلومات، إذ يمكن الآن إرسال الأخبار مباشرة أيضاً عبر الجلسات المنعقدة، أو أن يستفاد منها فيما يتصل بالأعمال التي تهم الرأي العام. فعلى سبيل المثال عندما يتم من قبل منظمة غير حكومية تفسير اقتراح نص تقدمت به اليابان على أنه محاولة ممانعة ضد حدود عليا ثابتة لانبعاثات الغازات، عند ذلك يتم فوراً إيصال تلك الأخبار إلى الصحافة اليابانية. فتحدث زوبعة في طوكيو، ترغم الحكومة على الإيضاح التالي:(كلا إن مثل هذا التعبير لا يفسر على أنه انحياز للتوجه الأمريكي فيما يتعلق برفض التزامات تجاه أطراف متعددة). كذلك فإن الصحفيين اليابانيين قد قاموا بتفسير القصة فيما بعد على أنها هجوم شفافية للمنظمات غير الحكومية، من الممكن أن يكون قد حمل معه تموضعاً جديداً للحكومة اليابانية لسياسة مناخ بدأت تظهر ملامحه. ومهما بلغ مقدار الحصة، فإن شبكة المناخ CAN قد أصبحت صاحبة نفوذ كبير، لم يكن أبداً غير مختلف عليه في فاعليته.

وقد اجتمعت مجموعات الأعضاء لمنظمة شبكة المناخ CAN ما يزيد عن ستة ساعات في مؤتمر بالي من أجل دراسة مخططاتها الاستراتيجية للسنة القادمة، حيث نوقشت بصورة خاصة مسألة مكانة الجنوب الذي لم يأخذ نصيبه من التمثيل المناسب بسبب قلة عدد أصواته لدى شبكة المناخ حتى الآن، وذلك كما قال أنطونيو هيل Antonio Hill المسؤول عن المناخ لدى منظمة أوكسفام الدولية في لندن. وأحد أسباب هيمنة الشمال أن صلاحية المنظمات غير الحكومية من أجل رعاية أنظمة المناخ المعقدة نادرة الوجود في البلدان الفقيرة. وغالباً ما يفتقد المال لشراء بطاقة طائرة من أجل السفر لحضور مؤتمرات دولية. إضافة إلى ذلك لم تستوعب أهمية التغير المناخي للبلدان النامية وخطورتها إلا في السنوات الأخيرة سواء في الشمال أو في الجنوب. ويتواجد بالدرجة الأولى حماة البيئة بدءاً من حركة السلام الأخضر حتى منظمة WWF في مؤتمرات المناخ. وعلى الرغم من أن البلدان الفقيرة هي من أكثر المتضررين، فإن وجهات نظرهم المتطابقة مع تلك التي للدول الصاعدة قد بدأت تظهر تدريجياً لدى نشطاء المناخ. وينطبق ذلك على المفاوضين من الدول.

وتثبت بعض الأمور أن عدداً كبيراً من الأفارقة والأمريكان والآسيويين الموجودين في شبكات المناخ من الممكن أيضاً أن يقوموا بتغيير إستراتيجيات ممثلي منظمة غير حكومية في عملية كيوتو. فمثلاً إن منظمة المناخ Durban Group for Climate Justice وهي شبكة أسست حديثاً في جنوب إفريقيا تلقي باللائمة على ديبلوماسيي شبكة المناخ CAN بصورة واضحة بأنهم شاركوا في الاحتفال وبدون انتقاد بما يسمى آليات التطور النظيف (CDM) (انظر ص ٢٥٦) Clean – Development Mechanism وبتجارة انبعاثات الغازات عموماً. أما أوفي فيراهسوفا Ovi Ferahsofa الإندونيسية المدافعة عن حقوق الإنسان المنتمية إلى مجموعة دوربان Durban Group، فقد انتقدت بأسلوب تحريضي: (يدفع المال من أجل مشاريع التطوير الخاطئة. أما منظمات حماية البيئة في بلدان الشمال فلا يهمها إلا

تخفيض أطنان ثاني أكسيد الفحم، وبأيِّ وسيلة كانت). لكن التغير المناخي ما هو إلا تعبير عن (أزمة سياسية كاملة)، ولذلك لا يمكن للمرء أن يكافحه من دون أن يتطرق إلى الكلام على المشاكل الاجتماعية.

وكذلك لدى البحث في موضوعات أخرى، فإنه توجد بين حماة البيئة وساسة التطوير وجهات نظر مختلفة. بناء على ذلك تعمَّد استراتيجيو شبكة المناخ C A N على سبيل المثال وضع مسألة التكيف مع التغير المناخي في أسفل سلم الأولويات لسنوات طويلة في أثناء مفاوضات العولمة. لأنه توجب أن لا يلفت ذلك الموضوع النظر. لأن المراد بالدرجة الأولى هو التوصل إلى إلزام الدول الصناعية بأكبر تخفيض ممكن لثاني أكسيد الفحم. إلا أن كلا الشيئين ضروري لدى الدول الفقيرة، وكيف أنها تعتمد جداً على المساعدة من أجل الحصول على أنظمة إنذار، أومن أجل احتمال بناء سدود سطحية، أو توطين السكان في أماكن أخرى. فإن ذلك يتم إدراكه تدريجياً بسبب ذلك الإهمال. ولذلك ما زال نشطاء المنظمات غير الحكومية يتصرفون غالباً انطلاقا من وجهة نظر مواطني بلدان الرخاء الاقتصادي(٣٥٧).

وعلى أية حال فقد تم التعرف على مشكلة الشرعية تلك لدى C A N التي تسعى إلى التفكير في إيجاد إمكانيات من أجل جعل الجنوب أشد قوة. وترى مينا رامان Meena Raman رئيسة منظمة أصدقاء الأرض الدولية Friends of the Earth International (بأننا الآن بصدد اختراع ريو دو جانيرو من جديد)، لأنه قد تم هناك التفكير بشكل مشترك بما يتعلق بالبيئة والتطوير. وكذلك فإن منظمة السلام الأخضر توجه حالياً القسم الأكبر من التبرعات التي تتجمع لديها في الشمال إلى عمليات تشمل مناطق الفقر في هذا الكوكب. بشكل تم فيه توسيع مكاتبها في الهند والصين، وسوف يفتتح في أفريقيا أول فرع لها. وتقول مينا رامان إنَّ منظمة أصدقاء الأرض تريد كذلك أن توجه اهتمامها بشكل أقوى إلى القارة السوداء المهملة. عدا ذلك فإنها قامت بالدعوة إلى عملية نقاش مدتها سنتان لدى المنظمات الأعضاء في جميع أنحاء العالم من أجل البحث عن رؤية مستقبلية مشتركة.

ومنذ بضعة سنوات يتقدم الجنوب معوضاً ما كان مفقوداً لديه عن طريق قيام اتحادات بين منظماته وحركاته بشكل مستقل. والرائدتان في هذا المجال هما تركيز على عالم الجنوب Focus of the Global South وشبكة العالم الثالث Third World Network (TWN) وكلتاهما شبكتان عالميتان تعطيان صورة أخرى عن العالم من وجهة نظر البلدان النامية. ولذلك فإن إرنست أولريش فون فايتسئكر Ernst Ulrich von Weizaeckerالخبير في شؤون العولمة يسمي مارتين كور مدير شبكة العالم الثالث (TWN) من ماليزيا بأنه (أحد أهم أصوات الجنوب)، خاصة وأن كور هو اقتصادي، ومن حماة المستهلكين، ومؤلف الكتب العديدة الناقدة للعولمة، وبتعبير آخر فهو رجل تنويري. وسواء كان موجوداً في بالي أو لدى منظمة التجارة العالمية على ضفة بحيرة جنيف، فغالباً ما يجده المرء جالساً في زاوية ما وأمامه حاسب محمول، ويقوم بإرسال معلومات عن خلفيات الأخبار فيما يتعلق بمجرى الجلسات. بحيث إنّ برلمانيين وصحفيين وأساتذة جامعات وناطقين باسم اتحادات فلاحين ونقابيين ابتداء من نايروبي حتى مانيلا، ومن حيدر أباد حتى سان باولو، يمكنهم أن يشتغلوا سياسيا بالأخبار التي يرسلها. وكذلك فإن الماليزي ذا المظهر المتواضع دائماً، والمستشار لحكومات عديدة من البلدان الناميةهو أيضاً ناشط ويرى فولفغانغ زاكس الباحث في موضوع العولمة، والمشتغلون لدى منظمة التجارة العالمية أيضاً، أنّ الازدياد الملحوظ للشعور بالثقة لدى البلدان النامية في ساحة السياسية العالمية (يرجع إلى حد لا بأس به إلى جهود مارتين كور).

وكذلك فقد ساهمت في ذلك أيضاً شبكات مثل لافيا كامبيسينا La Via Campesina التي تدافع عن حقوق صغار الفلاحين والعمال الزراعيين في جميع أنحاء العالم. فمنذ تأسيسها في عام ١٩٩٣ تدافع منظماتها الـ ١٣٢في ٥٦ بلداً عن (الطريق الفلاحي) ضد سياسة زراعية تركز مصلحياً وبالدرجة الأولى على السوق العالمية، وعلى الصفقات الزراعية التي تعتمد على توظيف الأموال بشكل مكثف. ويكافح مع المزارعين في الجنوب زملاء

أوروبيون وأمريكيون أيضاً من أجل .(استقلالية المواد الغذائية) يعني أحقية كل بلد أن يقرر بذاته الكيفية التي يريدها في تكوين إنتاج مواده الغذائية وطرق التغذية لديه. وتركز الشبكة المذكورة ثقلها السياسي على البلدان النامية، حيث تعيش الغالبية العظمى من البشر على الزراعة، وهي غالباً في حالة من الفقر. وتحدث مطالبها هناك من أجل إصلاحات زراعية ضد ملاك الأراضي الكبار قوة انفجار كبير. إذ ليس من النادر أن يتم القبض على الأشخاص، خاصة عندما تسير (قوافل الشعب) ذوات القبعات الخضراء في مظاهرات احتجاجية نحو مؤتمر منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، أو عبر أقاليم آسيوية يزرع فيها الأرز. ويوجد مركز التنسيق الدولي في إندونيسيا الذي يرأسه هنري ساراغي Henry Saragih رئيس الفلاحين أيضاً، وهو مدافع متحمس عن الغابة المطرية في جزيرتي كاليماتان وسومطره، ويكافح هناك ضد عمليات الاستيلاء على الأراضي من قبل المتنفذين أصحاب المصالح فيما يتعلق بزيت النخيل. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ أعلن في غارديان الجريدة اليومية الإنكليزية أنّه واحد من خمسين شخصية (من الممكن أن يكون باستطاعتها إنقاذ العالم)[٣٥٨].

وقد نشأت في الجنوب أيضاً(حركة الصحة الشعبية) ذات الطابع العالمي (Peopl’s Health Movement) التي تأسست في عام ٢٠٠٠ لدى (مؤتمر الصحة العالمية من القاعدة) في بنغلاديش. وتقدم المنظمات المنتسبة إليها في تسعين بلداً خدمات صحية أساسية خيّرة على المستوى الوطني، كما تعمل من أجل أولويات أخرى فيما يتعلق بالأبحاث المتصلة بالعقاقير والأدوية، ولدى منظمة الصحة العالمية على المستوى العالمي. لأن مثل هذه الاتحادات تتوصل غالباً إلى تبادل علمي وعملي جداً بين الجنوب وذلك الجنوب. فهو مهم لأن شروط الإنتاج والحياة لبلد آسيوي نام يمكن مقارنتها مع التي لدى دولة في جنوب أمريكا بصورة أكبر كثيراً من تلك التي تتوافر في دولة صناعية غربية.

ويبرز على سبيل المثال ذلك التعاون لدى التزود بالأدوية. إذ يعكف شخصان في ربيع عام ٢٠٠٧ في أحد المراكز البلدية في مدينة فرانكفورت

الألمانية، وهما سيدة حازمة وسيد ذو شعر أبيض على دراسة مشاريع عمل ومعادلات كيمياء عضوية. أما السيدة فهي إيلوان بينهيرو Eloan Pinheiro التي تحتل المقام الأول فيما يتعلق بنجاحات البرازيل في مكافحة مرض الإيدز، فقد عملت كل ما بوسعها عندما كانت مديرة سابقة لشركة إنتاج الأدوية والعقاقير المملوكة من قبل الدولة من أجل إنتاج أدوية إيدز زهيدة الثمن، وأدوية مقلدة عن الأدوية الغربية ذات الأسعار المرتفعة. وأما الرجل ذو الشعر الأبيض فهو ظفر الله تشاودري، الذي أسس في بنغلاديش (مركز الصحة الشعبي) الذي هو سلسلة من منشآت صغيرة للمساعدة الذاتية، يتعلم فيها الناس كيفية تحسين ظروفهم المعيشية بأنفسهم. إن ذلك الرجل الحائز على جائزة نوبل البديلة، والسيدة البرازيلية يجتمعان من أجل حل مشكلة تتمثل في أن أنظمة الامتيازات العالمية للمنتجات الصناعية لم تعد تسمح بسهولة لشركات في دول صاعدة غنية مثل البرازيل والهند تقليد أدوية غربية وبيعها بأسعار رخيصة. واعتماداً على اتفاقية التجارة العالمية، يسمح فقط لأشد البلدان فقرا حتى عام ٢٠١٦ إنتاج ما يسمى Generika أي الأدوية المقلدة، من دون الحصول على إذن الشركة صاحبة الامتياز، التي أوجدت وصنعت الدواء في الأصل. وهو ما لا تستطيعه غالبية تلك الدول بسبب انعدام القدرات التقنية لديها فيما عدا بنغلادش، حيث قام هناك مركز الصحة الشعبية لتشاودري في ثمانينات القرن الماضي بإنتاج الأدوية والعقاقير ليتمكن على الأقل من أن يكون مستقلاً عن سياسة سوق الشركات العملاقة. وتقوم المؤسسة المذكورة ببيع منتجاتها من الأدوية غالباً بأسعار زهيدة أكثر إلى البلدان النامية منها إلى الدول الصناعية، وتقدم أيضاً تبرعات سخية، وتمول الآن أيضاً عن طريق صندوق خيري يهدف لتحسين الصحة العامة Global Pharma Health Fund خاص بها برامج مكافحة مرض الإيدز.

ويقول تشاودري: (إنّنا نهدف للوصول إلى المزيد، يعني إلى الشعور بالسعادة بأننا نستطيع عمل تلك الأشياء بأنفسنا). وهل بإمكان تلك المؤسسة الصغيرة الخيرية في بنغلاديش أن تنتج في المستقبل أدوية ضد مرض الإيدز

من أجل الفقراء في آسيا وأفريقيا؟، وما هي الأجهزة وما هي المهارات التي تحتاجها؟. إن المشروع هو في طور التخطيط، وقامت السيدة إيلوان بينهيرو بتفقد مصنع تشاودري بالقرب من مدينة داكا. وحتى الآن كانت تأتي مثل تلك الدراسات من الشمال دائماً، إلا أنها الآن تنتقل من بلد نام إلى بلد نام آخر.

وهذا يسري بصورة مشابهة على مركز العلوم والبيئة الهندي Center for Science and Enviroment الذي افتتح قبل مدة وجيزة مكتباً صغيراً في كينيا من أجل تبادل الخبرات بين أفريقيا وآسيا فيما يتعلق بأنظمة تجميع مياه الأمطار وتخزينها. وكذلك فإن مؤسسة أصدقاء الأرض قد قامت بالجمع بين جماعات فلاحين في ماليزيا مع زملاء لهم من الهند، أولئك الذين حققوا نجاحات منذ مدة طويلة في مجال الزراعة البيئية، وذلك بالحصول على السماد بواسطة مستنبتات الديدان. ومرة أخرى قاموا بإرسال صيادي سمك إلى تايلاند، حيث يقام هناك مشروع بلدي مثالي من أجل التجديد والمحافظة على غابات المانغروفين.لأن تلك البيئات الحيوية الغنية بالأسماك مهددة بالخطر في ماليزيا أيضاً بسبب التلوث البيئي وزيادة توسع المدن.

الشوكة في جسم الشركات العملاقة

وقد أصبح منذ مدة طويلة اعتيادياً أن يتم التنسيق العابر للدول بين الشمال والجنوب لمثل تلك الحملات التي تطالب بتحقيق العدالة في اقتصاد العولمة، لاسيمّا أن (القطاع الثالث) لا يحاول فقط التأثير على الحكومات، لأن المنظمات غير الحكومية هي أيضاً شوكة في جسم الشركات العالمية العملاقة، وتستنهض في الآن ذاته طبقة المستهلكين العالمية التي تستطيع بدورها أن تضغط على الشركات والحكومات بسلوكها. وبتأثير بالغ تتابع الشبكة العالمية المسماة الحملة من أجل ألبسة نظيفة Clean Clothes Campain (CCC) ومركزها في هولندا وهدفها منذ عام ١٩٩٠ إبتداءا من نيكاراغوا حتى الهند، الكفاح من أجل شروط عمل أفضل في صناعة الملابس ومستلزمات الرياضة. إلا أنها تعرض في الآن ذاته الحدود التي لا تستطيع منظمات غير حكومية تجاوزها، ومن ثم أين يكون دور الدولة مرغوبا به.

ولا تكاد توجد شركة أوروبية أو أمريكية للمنسوجات لم تزل تقوم بالإنتاج في بلدها الأصلي، لأن جميعها تقريبا تعمد إلى خياطة سراويل الجينز وقمصان ت- شيرتس وكرات القدم في بلدان نامية أو بلدان صاعدة . فهناك تنتفع الشركات والمستهلكون أيضاً من الأجور المتدنية في ما يسمى بالمناطق الخاصة الاقتصادية التي لا تخضع إلى حد بعيد لقوانين الدول التي توجد فيها. وخاصة في الصين التي تأتي منها وحدها ربع مستوردات النسيج في العالم. وكذلك فإن تشغيل الأطفال في كل من إندونيسيا وبنغلاديش، وتخفيض الأجور إلى أبعد حد ممكن Dumping، وتشغيل العمال ليلاً بدون فترات استراحة، يمثل نمط الحياة اليومية المفروض على أولئك العمال. حتى إن شركة في مدينة شاكسي الصينية قد نصحت العاملات لديها بإبقاء أجفان عيونهن مفتوحة بواسطة ملاقط الغسيل(٣٥٩). ولذلك فإن حوالي ٢٠٠ من منظمات حقوق المرأة وجمعيات المستهلكين ونقابات ومجموعات كنسية من أجل التطوير قد توحدت في ما يسمى حملة الملابس النظيفة (CCC) المذكورة، وتقوم منذ سنوات بعمليات مشتركة من أجل الضغط على شركات عملاقة ذات ماركات مشهورة مثل Nike و C&A وPuma لكي تقوم بدورها باتخاذ إجراءات نحو الشركات الموردة من صينية وغيرها، من أجل منع مثل تلك الأنواع من شروط العمل اللاإنسانية. خاصة وأن الشركات المستوردة تتحسس مما يسمى (Name and Shame) أي إعلان أسماء الشركات وفضح أخطائها. ذلك أن ما يسمى برأس مال سمعتها تزداد قيمته باستمرار، لاسيّما في الأسواق العالمية. وقد قام نشطاء من منظمة CCC (انظر ص٢٨٢) عن طريق جمع نصف مليون توقيع خلال الألعاب الأوليمبية في مدينة أثينا عام ٢٠٠٤ بمجابهة شركات صناعة مستلزمات الرياضة ومطالبتها أن تأخذ بالحسبان موضوع شروط العمل النزيهة. وقد خطط أيضاً للقيام بعمليات في الصين عام ٢٠٠٨. ويجري العمل باستمرار على تحريض الزبائن ليعلنوا عن سخطهم على ظروف الاستغلال التي يتعرض لها العمال عن طريق البريد الإلكتروني وبطاقات بريدية.

إن العمل الدؤوب من أجل المصلحة العامة قد ساهم عبر مرور السنين في تغيير الوعي عند أعداد متنامية من المستهلكين، وهذا يعد من أكبر النجاحات التي حققتها مؤسسة CCC. وهكذا فقد أثبت الخبراء الآن في المهن بأن المستهلكين يتفحصون البضاعة بصورة أدق قبل أن يقرروا الشراء، كما هو الحال فيما يتعلق بالمواد الغذائية المنتجة بطرق طبيعية بيولوجية، والمواد الغذائية التي يتاجر بها بنزاهة، وكذلك أيضاً فيما يتعلق بموضة الملابس. إذ يقول أحد خبراء مهنة الملابس: (إنَّ شراء الملابس التي تنطبق عليها المعايير الأخلاقية قد أصبح توجهاً مجتمعياً). وتستطيع شركة أمريكية مثل American Apparel أن تراهن على احترام الذوق العام ومراعاة راحة الضمير. تلك الشركة التي يتزين بقمصانها في أوروبا أيضاً. والتي لا تصنع استناداً إلى بيانات الشركة في ما يسمى مصانع الأجور المتدنية Sweatshops في الصين، ولكن يصنعها مهاجرون في مدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة غالباً من قطن أنتج بطرق تحافظ على البيئة. وبواسطة شعارات تنطبق عليها المعايير الأخلاقية استطاعت الشركة المذكورة أن تضاعف مبيعاتها إلى ٣٥ مليون دولار خلال أربعة أعوام، وقد أصبحت من أكبر منتجي قمصان تي- شيرت في الولايات المتحدة[٣٦٠]. كما أن سراويل الجينز وقمصان تي- شيرت التي تباع بإقبال شديد تقوم بإنتاجها وفق شروط عمل اجتماعية مقبولة في ليسوتو بإفريقيا شركات مثل Gap و Levi's وشركة الملابس Edun Apparel التي يمتلكها المغني الأمريكي بونو. وقد خسر ذلك البلد الأفريقي الصغير ١٠٠٠٠ فرصة عمل في صناعة النسيج، لأن المستوردات الصينية الرخيصة قد أغرقت السوق. أما الآن فيجد الآلاف من جديد عملاً في مصانع الخياطة ذات الشعارات الجديدة. ويؤكد كريستيان كمْب – غريفين Christian Kemp-Griffin الذي يعمل بصفة CEO لدى شركة Edun Apparel (بأنه لا يتوجب على الشركات التضحية بهامش الربح لمنتجاتها عندما تقوم بالإنتاج بأسلوب يراعي المعايير الأخلاقية. وفي الحقيقة فإن ذلك يؤمن للمستهلكين زيادة في القيمة أيضاً)[٣٦١].

وفي ألمانيا تتجرأ الآن مجموعة أوتو Otto وهي أكبر مؤسسة في العالم لبيع وتوريد بضائع المفرق، وإيصالها إلى المنازل وغيرها بواسطة البريد وغيره من الوسائل، تتجرأ على توريد خامات أنتجت بمسؤولية كبيرة إلى سوق هائل، وعلى تغيير سلسلة القيمة المضافة بكاملها. إن البادرة المسماة (قطن مصنع في إفريقيا) تقف في مرحلة البداية. إلا أنه ينبغي خطوة بعد أخرى أن تتم عملية تنظيم الزراعة والتسويق للقطن من الفلاح في مالي بأفريقيا حتى الشماعة في مدينة هامبورغ بألمانيا بصورة متآلفة اجتماعياً وبيئياً. من أجل ذلك يجتمع رجال الأعمال من شركة أوتو Otto مع تجار القطن العالميين ومع شركة الأزياء توم تيلر Tom Tailer وممثلين عن جمعية التعاون التقني الألمانية GTZ ويجلس معهم على الطاولة كمستشارين اتحادات ومنظمات غير حكومية مثل اتحاد حماية البيئة الألماني والصندوق العالمي من أجل الطبيعة WWF ومؤسسة المساعدة ضد الجوع في العالم. إن تحطيم بنى متعارف عليها للإنتاج والتسويق من دون أن ترتفع بشكل كبير أسعار قمصان تي- شيرت وبياضات الأسرة مثلاً هو عملية مرهقة. إلا أن باكورة المنتجات التي يقوم بالدعاية لها المغني الألماني بيتر مافاي Peter Maffey يمكن الاطلاع عليها في فهرس أوتو، الذي تعرض فيه صور البضائع وأسعارها. ويعلن مديرو الأعمال في شركة أوتو بأنهم في السنوات الثلاث حتى الخمس القادمة، سوف يشترون من ١٢٠٠٠٠ مزارع ١٠٠٠٠٠ طن من القطن، من أجل صناعة ٣٠٠ مليون قميص تي- شيرت بأسعار نزيهة، مع تقديم الضمان لشراء محاصيل القطن بشكل دائم.

إلا أن مثل هذه الجهود تبقى حالة استثنائية على أي حال. وفيما يتعلق بمعظم الإنتاج، فإن انتهاء اتفاقية النسيج العالمية في نهاية عام ٢٠٠٤ وما اتصل بها من توسيع التجارة الحرة، قد جعل التنافس العالمي يزداد بقوة. ومع السياسة العالمية المرنة للتبضع من قبل الشركات العملاقة بعد الآن، فقد ازدادت قدرتها على ابتزاز المنتجين المحليين، وبذلك ازداد الضغط على العاملات. وبالإضافة إلى ذلك تقتحم باستمرار متزايد Discounter (متاجر تبيع بأسعار رخيصة منافسة) سوق المنسوجات، ويعمدون إلى زيادة تأجيج

حدة التنافس على تخفيض الأسعار. ولذلك فإن جمعية (الحملة من أجل ألبسة نظيفة) في ألمانيا Clean Clothes Campain لديها إذاً مزيد من العمل. بحيث أن إينغبورغ فـِـكْ Ingeborg Wick التي تعمل لديها كمحققة تتراءى أمام ناظريها دائماً (خبرة تعلم مهمة). إذ تقول الخبيرة إنّها عندما تتحدث مع عاملات النسيج خلال سفراتها الكثيرة إلى جنوب شرق آسيا، فإن موقف الشابات يؤثر على مشاعرها باستمرار (بالرغم من الاستغلال البشع لهن في معظم الأحيان، ومع ذلك فإنهن يكن غالباً شاكرات لأنهن على العموم وجدن عملاً في المدينة). أما انتقاداتهن لظروف العمل فتأتي دائماً في الدرجة الثانية). وهذا ما يوضح ويفصح عن مجموعة من الضغوطات والفاقة في الريف الذي تركته الخياطات وراء ظهورهن، وعن آمالهن في التحرر، وكذلك عن شدة تعرضهن لتعسف أرباب عملهن).

إن إينغبورغ فـِـكْ التي تعمل لدى معهد الأبحاث زودفيند Suedwind المقرب من الكنيسة في مدينة زيغبورغ Siegburg بألمانيا، تهتم منذ سنوات عديدة بإقامة علاقات مكثفة مع النقابات والحقوقيين ومنظمات غير حكومية وعاملات ابتداء من الصين حتى إندونيسيا، وتعمل مع زملاء من أحد عشر بلداً أوروبياً على (تبادل المعلومات باستمرار فيما يتعلق بشروط العمل في المصانع). لأنه حيث لا توجد حرية من أجل إقامة تنظيمات، وحيث تخشى ناقلات المعلومات القمع، فإن ذلك يجعل الحصول على المعلومات شيئاً صعباً. وإذ كان يتهدد الباحثين عن الحقائق من أعضاء الحملة أكثر من مرة، إلقاء القبض عليهم. وتقول فـِـكْ: (على المرء أن يتصرف وكأنه مخبر من أجل إثبات علاقات توريد ملموسة إلى شركات معينة. لأن الذين ينفذون الطلبيات يتبدلون في الغالب، والمئات منهم يتنافسون مع بعضهم بعضاً على تقديم عروض متدنية جداً. ويساعد التوسط عن طريق تجار وسطاء في التغطية على اتصالات تجارية مباشرة أيضاً. ولذلك فإن كثيراً من منتجي الملابس كان باستطاعتهم إنكار مسؤوليتهم فيما يتعلق بظروف لا تحترم الكرامة الإنسانية، كانت مسيطرة لدى الموردين الآسيويين.

أما أن ذلك لم يعد يحصل في أيامنا هذه إلا نادراً، فذلك مرده إلى النجاح الذي حققته الحملة بحسب ما تقوله إينغبورغ فـِـكْ. حتى إن إدارة شركة ألدي (ALDI) وهي سلسلة متاجر ضخمة تغطي ألمانيا كلها، تتجنب وسائل الإعلام إلى حد بعيد، فيبدو على أنها تخشى النقاد، وقد كان الهجوم الأخير لمنظمة CCC يستهدفها. وعندما جوبهت الشركة العملاقة المذكورة بدراسة تتعلق بحملة الملابس تضمنت أن مورداً للبضائع يعمل لصالح ألدي ALDi في الصين وإندونيسيا يجبر العمال على العمل ساعات إضافية دون أجر، ويقوم باحتجاز أجور العمال وتشغيل الأطفال، فكانت ردة فعل الشركة فورية في آذار٢٠٠٧، بحيث كتب مديرو أعمال شركة ألدي جوابا على ذلك: (نحن نعي جيدا المسؤولية الناتجة عن موقعنا لأننا شركة ذات علاقات تجارية في جميع أنحاء العالم، ونظراً للظروف الصعبة في البلدان المنتجة، نجد أنه من الضروري الآن إجراء نوع من المراقبة إلى جانب ثقتنا بشركائنا الألمان). وفي خلال ذلك دخلت ألدي في عضوية Business Social Complince Initiative(BSCI) التي تأسست من قبل اتحاد التجارة الخارجية الأوروبي Foreign Trade Association وتقوم أنظمتها على حصول العمال على أجور تضمن لهم عيشاً كافياً، وأن تكون أوقات العمل خاضعة لأنظمة نزيهة.

وقد أظهر الضغط الممارس من قبل منظمات غير حكومية تأثيره على شركات أخرى أيضاً، حتى إن ليدْلْ (Lidl) وهي سلسلة أسواق متاجر ضخمة في جميع أنحاء ألمانيا، قد خضعت بعد أن ضيق الخناق عليها عام٢٠٠٦ من قبل منظمة CCC (انظر ص٢٨٢) ليدْك ونقابة فير. دي Ver. Di الألمانية وأنظمة BSCI. وكذلك فإن شركات نايك وأديداس وليفيس وأوتو قد التحقت بسبب ضغط الرأي العام بمؤسسات رقابية مستقلة، تشارك فيها منظمات غير حكومية ونقابات محلية. أما شركة تشيبو Tchibo التي تشتغل بتجارة القهوة، فقد أوجدت قسما في إدارتها من أجل التوصل إلى تحسينات في شروط العمل، وذلك على أثر فضيحة للشركة نشرتها الصحافة.

(الحكم الخاص) له حدود

إن التطبيق العملي لمثل تلك الالتزامات الذاتية تظهر في أية حال على أنها ذات شقين. إذ تخلص إينغيبورغ فِـك إلى أنه هناك لدى بعض المنتجين تحسينات واضحة تتمثل بالرعاية الصحية للعمال، وبأجور أعلى بشكل جزئي أيضاً. في حين أن نايك وأديداس وشركات أخرى (تصف خطوات التقدم في بعض فروعها على أنها تحصل جميعها في مكان واحد). إلا أن الأمثلة الإيجابية في بعض الأماكن قد أظهرت في الحقيقة انعدام التأثيرات على مجمل الصناعة. ولذلك تقول فِـك: (إنّه عموما يبقى كل شيء على حاله، لا بل إن الأمور تزداد حدة مع تصاعد المنافسة). وبشكل مشابه في النقد تتوصل الدراسات العملية لمؤسسة (المبادرة من أجل تجارة تحترم القيم، Ethical Trading Initiative) التي تتبع لها ما يزيد عن ٤٠ شركة وممثلون عن نقابات ومنظمات غير حكومية. وقد أثبتت تلك المؤسسات أن قطاع الأغذية والملابس والأحذية قد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية. إلا أن حرية النقابات والمنظمات لم تطبق في كل مكان. ففي حالات كثيرة تمت البرهنة للشركات التي خضعت للتفتيش على أنها قد قامت بتزوير مستندات. ولا تستفيد المهاجرات ولا العاملات الموسميات مطلقاً من الالتزامات الذاتية الاجتماعية، التي لن تجد طريقها إلى التطبيق[٣٦٢]. فقد أدى التفحص الذاتي لــ BSCI في عام ٢٠٠٦ إلى الكشف أيضاً عن نواقص كبيرة. فقد أثبت المكلفون بالإطلاع على مسؤولية الشركات أنّه في الشركات التي تم تفحصها (لم يتم العمل بعد على إيجاد حوافز كافية لدى الموردين كي يخضعوا أنفسهم للنظام). وعلى مستوى العالم فقد صنفت ظروف العمل لدى ٧٥بالمئة للمصادر المفحوصة لشركات ذات مجموعة قوانين أو تعليمات BSCI-Kodex على أنها إشكالية، وحصل ٨ بالمئة فقط على تصنيف جيد [٣٦٣].

أما الأسباب فهي متنوعة، ومنها أن الموردين غير واضحين، أو أنه حتى الآن لم يلتحق عدد كاف من تجار المفرق في نظام Kodex الاختياري. ويرى مدير أعمال شركةٍ كبيرة أنّه ما دام لا يتقدم إلا قليلون نحو الأمام،

فإنه يقع عليهم وحدهم عبء تحمل المصاريف الزائدة. وعند ذلك يجد الطليعيون أنفسهم في حالة إجحاف على الرغم من كل مكاسب السمعة الجيدة خلال التنافس الحاد مع غيرهم. وهذا (يشبه استخدام العقاقير والهرمونات Doping في رياضة سباق الدراجات وغيرها). ولذلك فإنه يفضل أنظمة تحددها الدولة، بشكل لا يستطيع أحد التهرب منها. وبإمكان إينغبورغ فـك أن تتحدث بصراحة أكثر فتقول: (إن التصرف الاختياري له حدود، إذ إننا نحتاج إلى معايير اجتماعية ملزمة على مستوى العالم، وكذلك إلى عقوبات واضحة أيضاً)، خاصة لأسباب تستدعي وضوحاً أوسع، لأن الرؤية الدقيقة الواضحة تنعدم من قبل الزبائن والشركات الموردة، إذا ما أخذنا بالحسبان ذلك العدد غير المحدود من الالتزامات الذاتية الخاصة بشركات معينة، أو هي مشتركة بين عدة شركات، تلك التي وضعت من قبل مؤسسات مختلفة تابعة للدولة أو من قبل منظمات غير حكومية.

وقد أحدثت أيضاً حملات مشابهة ومبادرات من قبل الأمم المتحدة مثل غلوبال كومباكت Global Compact في فروع اقتصادية أخرى غير تجارة المفرق، طفرة حقيقية في الاعتماد على المعايير الأخلاقية لدى الشركات التي تمارس أعمالها على مستوى العالم. ولم تعد تشكل الأقسام الخاصة بـــ(Corporate Social Responsibility) وهي مسؤولية الشركة تجاه المجتمع حالة استثنائية، إذ يعمل هناك كثيرون من المتعاونين الفعالين، الذين يتعاملون بجدية مع ما يتعلق بحماية المناخ والبرامج الاجتماعية ابتداء من شركة تيليكوم عبر فال- مارت وميترو Metro وحتى الشركة العملاقة نستله. إلا أنه في كثير من الأحيان يحصل بينهم وبين الأقسام الأخرى شيء مشابه لما يحصل بين وزراء البيئة ووزراء الاقتصاد. ولذلك تبقى الأمور عند الحلول الوسط، التي تلامس بصعوبة جوهر العمل الاقتصادي. وفي الحقيقة فإن التزامات ذاتية اختيارية وشعارات أخلاقية تهدف قبل كل شيء من وجهة نظر الشركات إلى استبعاد القوانين والتعليمات الملزمة قانوناً، وبالتالي إلى التملص من نفقات إضافية. بناء على ذلك تبقى جهود الأمم المتحدة من أجل

اتخاذ قرار لاستصدار جدول معايير فيما يتعلق بمسؤولية الشركات غير الناجحة حتى الآن. فقد كانت دائماً تفشل أمام هيئة حقوق الإنسان، لأن التزامات تعويض محددة كان مخططا لها. ومع أن منظمة OECD للتعاون الاقتصادي والتطوير قد أقرت خطوطاً عريضة تتعلق بمعايير جوهر العمل، والمعايير الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية ILO التي هي على أي حال سارية المفعول بناء على القوانين الدولية، إلا أنه لا تتوفر لدى أية مؤسسة عقوبات رادعة، لأن الصناعة تقاومها بمنتهى الشدة.

وعقدت منظمات غير حكومية لسنوات طويلة آمالها على ما يسمى بـــ (الحكم الخاص) يعني وضع أنظمة تتفاوض بشأنها مباشرة مع الشركات. إلا أن المنظمات غير الحكومية قد قيمت دورها بذلك بأكثر مما هو ممكن، إذ ينتقد بيتر فوكسPeter Fuchs ويورن هاغِنلوخ Joern Hagenloch اللذين يعملان في مصنع أفكار تابع لمنظمة غير حكومية اسمه Weed إذ (لم يتم التوصل حتى الآن إلى تغييرات جذرية، على الرغم من جميع نجاحات تعبئة الجماهير، وأن Corporate Social Responsibility أصبحت تعني الآن للأسف بالدرجة الأولى التحول الشاذ لبادرة سياسية إلى موضة للأفكار)[٣٦٤]. وهكذا فإن السباق بين القنفذ الذي يمثل العولمة والأرنب الذي يمثل المجتمع المدني ينتقل إلى الجولة الثانية. إذ من الممكن القول أيضاً إن هذا(عودة نحو البداية). فقد عادت الرغبة في عودة دور الدولة، التي هي الحكم. والتي ينبغي عليها أن تعمل من أجل جعل الأنظمة الاجتماعية والبيئية إلزامية، وتفرضها عوضاً عن الإلزام الاختياري للمحاسبة. كما ينبغي عليها أن تصب معايير القانون الدولي في صياغة قانونية محددة، وذلك من أجل التمكن من محاسبة الشركات بشكل قانوني أيضاً، وأن لا تعود إلى إنهاء تلك المحاسبة على أساس أخلاقي فحسب. ومن أجل ذلك تعمل الآن شبكات جديدة مثلCor A (Corporate Accountability) موثوقية المؤسسة ومثل (European Coalition Corporate Justice) الائتلاف الأوروبي لمنظمة العدالة.

أما الطريق إلى هناك فما زال بعيداً. ومع استمرار ذلك البعد، فإن منظمات غير حكومية كثيرة تجد أن وظيفتها تشمل أيضاً فضح (Ethik- PR) العلاقات العامة المتصلة بالأخلاقيات و(Greenwashing) تنظيم الشركات لتصبح صديقة للبيئة. ويرى شتيفان شيلينغ Stephan Schilling العضو الجديد في هيئة اتخاذ القرارات في منظمة أتاك Attac: (أنّه عندما يتكلم الجميع مثلنا الآن، عندئذ يتوجب على المرء أن يزيد من إيضاح الفرق بين الأقوال والأفعال). وهذا يسري على الشركات العملاقة للطاقة تلك التي مثل شركة إيون Eon تريد أن تعيش في المستقبل من طاقة الفحم وطاقة الذرة وأن تزين مظهرها الخارجي عن طريق منشآت طاقة الرياح ومحطات تعمل بواسطة المد والجزر على ساحل البحر. وهذا يسري على السؤال: عما إذا كان القنبيط المنتج بواسطة زراعة بيولوجية، ما زال ممكناً أن تطلق عليه صفة بيولوجي (Bio) عندما يجري نقله عبر أوروبا في شاحنات تبريد بتكلفة طاقة عالية. عدا ذلك فإنه ينطبق على بعض الاستثمارات النقدية ذات الطابع الأخلاقي، التي ينمو حجمها باستمرار في ألمانيا من ١٩,١مليار يورو في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١,٦مليار يورو في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالمحللين الماليين، فلا يلحظون ذلك إلا بين حين وآخر، ومن غير تدقيق .

إن الشركة الجنوب أفريقية للمناجم اينجلو بلاتينوم Anglo Platinum مثلاً هي جزء من العديد من صناديق استثمار مستدامة، وتزكى الشركة لدى المستثمرين العاديين والمستثمرين الكنسيين الذين يريدون الاستثمار في شركات ذات سمعة حسنة اجتماعياً وبيئياً. وبعكس ذلك فإن جون كابل John Capel يرسم بفصاحته في مدينة بون بألمانيا صورة مفصلة: إذ يقول إن مديري الأعمال في الحقيقة يبذلون جهدا من أجل مزيد من الحماية أثناء عمل العمال في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من ذلك فإن حوادث العمل المتزايدة في مناجم المعادن الثمينة التابعة لشركة اينجلو بلاتينوم خلال السنوات الأخيرة قد تسببت وسطياً في كل شهر بوفاة ضحيتين. وتخشى النساء من التعرض

للتحرش الجنسي أثناء عملهن داخل المناجم. وقد حصل مراراً أن طرد فلاحون من أراضيهم من أجل الحصول على مناجم جديدة. ويعمل كابل لصالح مؤسسة بنشماركس Benchmarks Foundation التي تراقب منذ عام ٢٠٠٠ مسؤولية الشركة تجاه المجتمع Corporation Social Responsibility للشركات العملاقة. وقد جاء إلى بون بدعوة من مؤسسة ذود فيند Suedwind من أجل القيام بمشاورات بالتعاون مع خبراء اقتصاديين من دول نامية أخرى، ومحللين اقتصاديين للبورصة، ومستشاري استثمارات لبنوك ألمانية. أما لماذا تحصل أحياناً مثل تلك الأحكام السطحية على الأشياء؟ فيرجعه الأخصائيون في الأمور المالية إلى الضغط الكبير الذي يتعرضون له في أثناء إنجاز تحليلاتهم. وعندئذ يضطر المرء إلى الأخذ لدى التفحص الأخلاقي بما تقدمه الشركات من أيضاحات ذاتية قبل كل شيء. ففي بون يتناقشون حول أي من المصادر يمكنهم الحصول على معلومات أكثر دقة عن الممارسة اليومية للشركات. ولذلك فإن منظمات غير حكومية تعمل جاهدة أيضاً في أسواق علم الأخلاق التي شاركت في إيجادها من أجل التوصل إلى شفافية أكبر.

النشطاء أيضاً ليسو من دون أخطاء

مع ازدياد نفوذهم يزداد الانتقاد أيضاً. فمن يمثلون في الحقيقة أولئك الذين لا يكاد يزيد عددهم عن بضعة أشخاص، أولئك الذين بواسطة حملاتهم يتسببون في هبوط الخطوط البيانية لأرباح شركات عملاقة بكاملها – على الأقل مؤقتاً – ويستطيعون تغيير مجرى مفاوضات عالمية؟. ويرى الرئيس التشيكي فاتسلاف كلاوس Vaclav Klaus منذ وقت قريب أنَّ عليه أن يحذر حتى من (اشتراكية جديدة) اسمها (NGOismus)[٣٦٥]. وكذلك فإن نقادا ذوي توجهات أقل فيما يتعلق بنظرية المؤامرة، يطرحون السؤال عن المشروعية الشكلية (للمهرجين على مسرح السياسة)[٣٦٦]. لاسيمّا أن أحداً لم ينتخبهم. إلا أنه لدى مثل هذا الانتقاد يتم التغاضي عن تنوع وجهات النظر في داخل منظمات غير حكومية. فهم يتحركون معاً، أمام الملأ في

تنافس جماعي للآراء، وأن قدرتهم في التأثير على المواطنين تثمر في النهاية فقط (عندما يستجيب الناس للنداء بصورة اختيارية، ويصبح كل فرد حكما فيما يتعلق بسياسة المنظمات غير الحكومية، التي تكون شرعيتها سارية عند كل حالة خاصة)[٣٦٧]. وذلك استناداً إلى ما كتبه الباحث في النزاعات هارالد مولر Harald Mueller، وكذلك فإن لوتس شرادر Lutz Schrader الباحث في المعهد من أجل السلام والديموقراطية التابع للجامعة بالمراسلة هاغِن Hagen بألمانيا يقول: (إنه يُنظر بالإجماع في أيامنا هذه إلى المنظمات غير الحكومية على أنها تتمة ضرورية لديموقراطية ذات مظهر مشرق. وسوف يتوجب عليها في الحقيقة أن تعلل شرعيتها عموماً فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت (تمثل حقيقة المصالح التي تدعي أنها تمثلها)[٣٦٨]. لأن أهم رأسمال للمنظمات غير الحكومية يتمثل في مصداقيتها، مع أن لها أحياناً مصالحها الخاصة أيضاً.

أما المال فما زال قليلاً لدى غالبية المنظمات. إذ يتوجب على الذين يعملون متطوعين دونَ أجر لدى تلك المنظمات أن يواجهوا بإمكانيات مادية ضئيلة ميزانيات بالمليارات، تستخدمها الشركات من أجل الدعاية والتسويق. وفي أماكن متفرقة فإن(القطاع الثالث) قد تحول أيضاً إلى قطاع اقتصادي. والاعتراف بدورها في توجيه الرأي العام والتأثير عليه، يفتح الباب أمام تدفق أموال كثيرة من التبرعات لصالح بعض المنظمات غير الحكومية. فقد حصل فرع حركة السلام الأخضر الألماني مثلاً في عام ٢٠٠٧ على ٤٠ مليون يورو. وحصلت منظمات أخرى على مبالغ من أجل إجراء تقارير خبرة مثلاً من قبل الصناعة أو من الوزارات، إضافة إلى ذلك فإنها تحصل على دعم حكومي مباشر. وهذا ما جعل عمل المنظمات أكثر حرفية وأكثر جدية وفاعلية. إلا أن بعض المنظمات الكبيرة أصبحت توظف (مديرين تنفيذيين) و(رؤساء أقسام) بأجور أقل من أجور الشركات العملاقة. ويمكن لهذا الشيء أن يغير من مستوى الوعي، وأن يقلل من نشاط المنظمات بوصفها مهاجمة وناقدة لذلك الدور الذي يحرك المناقشات.

وبسبب الخشية أيضاً من عدم الحصول على أموال التبرعات، لم تكافح منظمات حماية البيئة على سبيل المثال إلا قليلاً ولسنوات طويلة ضد السيارات، على الرغم من أنها أكبر ضار للمناخ. وما زالت توعية الجماهير بأن على البلدان الغنية أن تدفع ثمن ذنوبها فيما يتعلق بثاني أكسيد الفحم إلى بلدان الجنوب الفقيرة، تعتبر عديمة الشعبية. إذ ينتقد أليكسيس باساداكيس Alexis Passadakis المنتمي إلى منظمة أتاك بأن: (تحالف المناخ يتخذ موقفاً ضد إنشاء محطات تعمل بالفحم، مع أنه لا يطالب بالتوقف عن استعمال الفحم). وتقول جينيفر مورغان: (عندما يدور الأمر حول التشكيك بشدة بطريقتنا في الحياة، فإن الخوف يزداد من أنه سوف يكون من الممكن أن نفقد الدعم). وقد كانت تعمل لدى WWF مدة طويلة خبيرة للمناخ، وتعمل الآن لدى e3g وهي منظمة تعمل على دفع السياسة العالمية للمناخ نحو الأمام بالطرق الديبلوماسية على اعتبار أنها (الجيل الثالث لحركة حماية البيئة). وقد لاحظ أيضاً ديتر روخت Dieter Rucht الباحث في تلك الحركة بأنه (مع ازدياد تحول المنظمات إلى مؤسسات، فإن المطالب تفقد تدريجياً من صلابتها).

إضافة إلى ذلك فإن العلاقة التي تطورت بين أجزاء المجتمع المدني والحكومات تحمل في ذاتها نقائض، يعبر عنها بأسلوب استفزازي عالم الاجتماع أولريش بِك بـــ (تآخي الخصوم المتناقض)[٣٦٩]. ويدعم عمل المنظمات غير الحكومية بتزايد كل عام، وخاصة من قبل وزارات البيئة والتطوير، وتستفيد بالدرجة الأولى منظمات المساعدة الإنسانية من المال في مناطق الأزمات، وكذلك مجموعات كنسية كثيرة ومراكز بحوث وحملات توعية الرأي العام وعمليات ترحيل السكان. وهذا شيء صحيح وهام، لأن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تقوم بسلسلة من المهمات في الدول النامية بمصداقية أكبر من المؤسسات الرسمية، وكذلك فإن حماية الطبيعة والمناخ تحتاج إلى الدعم من دون أدنى شك. إلا أن الخطر يكمن في الآن ذاته، أن فئات من المجتمع المدني تستخدم لتحقيق مآرب الحكومة عن

طريق الأموال المخصصة لدعم أهداف معينة. إذ يقول توماس غيباور من منظمة ميديكوإنترناشيونال medico international إنَّ تلك الفئات المذكورة قد تحولت إلى جزء من كيان الدولة. فمثلاً ما مدى استقلالية منظمة غير حكومية مثل تلك التي تحمل اسم (منتدى البيئة والتطوير)، عندما ينسق المنتدى بتكليف من وزارة البيئة الاتحادية المؤتمر الحكومي (Renewables). إذ ينتقد خبراء مثل روبرت نويدِك Rupert Neudeck مؤسس منظمة المساعدة الإنسانية (كاب أنامور Cap Anamur) أنَّ الأموال التي تأتي من الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة، يتطلب الحصول عليها جهدا بيروقراطياً هائلاً، وتستثني عملياً مشاريع تطويرية صغيرة، وكل من تزداد رغبته في الحصول على مخصصات مالية من الاتحاد الأوروبي، فمن الممكن أن يهمل أهدافاً ذات مضامين كان يسعى لتحقيقها. وهناك منظمات غير حكومية ليست بالقليلة لا تمول المتعاونين معها بأموالٍ حرة، ولكن بكل صعوبة عن طريق مخصصات مالية فردية تقدم من قبل الحكومات لصالح مشاريع. ويقول كلاوس ميلكه Klaus Milke من منظمة جيرمانواتش: (أنَّ بعضاً من الناس يتساءل عما إذا كان مجدياً إزعاج جهة تقدم المال، وهي التي ربما اضطررت إلى احتياجها مرة ثانية؟). ولذلك فإن ميلكه يقترح أنه ينبغي على الوزارات في المستقبل أن تقدم تمويلاتها للبرامج من دون شروط، عوضاً عن تقديمها من أجل مشاريع وموضوعات ضيقة التحديد تضعها الحكومات. إذ يقول ميلكه: (إن ذلك سوف يكون أكثر إنصافا للمنظمات غير الحكومية كفاعل مهم في المجتمع المدني. ومن محاسنها الهامة جداً، أنها لا تحتاج إلى الأخذ بالحسبان الدورات التشريعية البرلمانية، ولا إلى قرارات النوعية، ولكنها تستطيع على المدى البعيد أيضاً التفكير والتخطيط بصورة مستقلة).

ويلعب المال دوره بطريقة مختلفة تماماً لدى (اللاعبين الجدد في المجتمع المدني)، وهذه التسمية تطلق من قبل كلاوديا فارنينغ الناطقة باسم اتحاد سياسة تطوير المنظمات غير الحكومية الألمانيةVENRO على

الشخصيات البارزة بدءا من بونو حتى غيلدوف، ومن جوليا روبرتس Julia Roberts حتى ليوناردو دي كابريو Leonardo Dicaprio، وكذلك على رجال أعمال ومؤسسي منشآت خيرية، الذين يوظفون الآن أموالا طائلة من أجل محاربة الفقر وحماية المناخ. وبالتأكيد فإن هذا التعاون الفعال لشخصيات بارزة تبعث على السرور. لأنه عن طريق الدعم من أولئك قد تم التوصل لجعل طبقات اجتماعية جديدة تتفاعل مع مشكلة الفقر في أنحاء العالم. (ومن جهة ثانية فإن الأمر لا يفهم من قبل الناس على أساس أنه أمر يتعلق بالعدالة وليس بأعمال خيرية) كما تقول فارنينغ. عدا ذلك فإن المال قوة. إذ وجهت بصورة خاصة انتقادات إلى أكثر زوجين ثراء في العالم. أما الزوج فهو مؤسس شركة مايكروسوفت الذائع الصيت، الذي أقام مع زوجته المؤسسة الخيرية بيل وميليندا غيتس.

وهما اللذان حيثما ذهبا في أنحاء العالم، يستقبلان بالتعاطف والتأييد بسبب مظهرهما المتواضع والطبيعي (فهما يتميزان بدقة الملاحظة وحسن الاستماع، ويتواصلان مع الفلاحين البسطاء). وهذا ما عايشه عالم الزراعة أديسينا أكين Adesina Akin المنتمي إلى الاتحاد من أجل ثورة خضراء في إفريقيا Alliance for a Green Revolution in Africa، الذي رافق الزوجين خلال سفرهما في غرب كينيا. الذي أكد قائلاً: (عندما يجلس المرء إلى جانبهما في السيارة. فإنه يشعر أنّهما يريدان فعلاً أن يتغير شيء ما). وبالفعل فإن لديهما المال من أجل ذلك، إذ تشتمل مؤسستهما الخيرية على رأسمال أساسي يبلغ ٦٠ مليار دولار منذ أن أضيف إليه مبلغ ٣٠ مليار دولار من قبل المستثمر الأمريكي الكبير وارن بوفت، وبفضل الفائدة الناتجة عن رأس المال المذكور، فإنهما يستطيعان أن يتبرعا بثلاثة مليارات دولار سنوياً لصالح الأغراض الاجتماعية. إنه مبلغ هائل يحصد عن طريقه غيتس وزوجته الثناء والتأييد طالما قاما عن طريق ذلك بتمويل حواسيب ومكتبات لمصلحة قرى فقيرة ومدن صغيرة، ووظفا المال من

أجل مكافحة مرض الإيدز، ومن أجل البحث العلمي فيما يتعلق بالأمراض الاستوائية(٣٧٠).

وآخر بادرة لهما تركز الآن على الزراعة في إفريقيا، إذ يريدان انتزاع ضعف وحتى ثلاثة أضعاف المحاصيل من الأراضي الجدباء في القارة السوداء بالتعاون مع مؤسسة روكفلر التي أطلقت العنان للثورة الخضراء في ستينات القرن الماضي. ولكن عندما أقدم بيل غيتس من أجل ذلك في خطوة أولى على اجتذاب عديد من الخبراء الهامين ممن يشتغلون في الصناعة الغذائية، وقام بتوظيف روبِرت هورش Robert Horsch النائب الأسبق لرئيس الشركة العملاقة للبذار وتقنية الجينات مونسانتو، وعندما أوضح الذين يعملون مع غيتس أنّه ينبغي أن يتمحور نشاط البادرة المذكورة حول بنية تحتية من أجل توزيع السماد والبذار، لفت ذلك انتباه منظمات غير حكومية وخبراء من جميع أنحاء العالم. وبرز لديهم سؤالان: أليست تلك هي الوصفات القديمة التي أخفقت فيما مضى؟، وما هي الخطة الزراعية التي ستطبق في إفريقيا بواسطة ١٥٠ مليون دولار بداية، ومن ثم بزيادات سنوية على مدى ٢٠ عاماً؟. ولذلك فقد أقدمت ٧٠ منظمة تنتمي إلى ١٢ بلداً على إرسال رسائل احتجاج إلى مدينة سياتل بالولايات المتحدة موضحة فيها بارتياب القلق الذي يساورها، بأن تلك الإستراتيجية ستفتح بالدرجة الأولى الأسواق لصالح الشركات العملاقة للمواد الزراعية. وكذلك فإن كلاوديا فارنينغ انتقدت تلك

---

(٣٧٠) قدم الإتحاد الأوروبي إلى منظمات غير حكومية في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ مبلغ ٢٦,٤ مليون يورو، ومن أجل التعاون مع بلدان نامية توجد رزمة لخمس سنوات بمقدار ١,٦ مليار يورو وذلك لمصلحة فاعلين غير حكوميين وسلطات محلية (Non-State Actors and Local Authorities). ودعمت الوزارة الاتحادية الألمانية لشؤون التعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ العمل التطويري لمنظمات وطنية غير حكومية ومؤسسات وقفية وكنائس بحوالي ٤٦٤,٩ مليون يورو وعمل منظمات غير حكومية دولية بحوالي ٧,٢ مليون يورو. وأنفقت وزارة البيئة الاتحادية الألمانية لصالح مهمات منظمات غير حكومية داخل ألمانيا ٤,٣مليون يورو.

(البادرة الآتية من الشمال ذات التوجه الخاطئ، لأن غيتس قد فصل نفسه عن المجتمع المدني بسبب مخططاته تلك، ولهذا فإني أتمنى مناقشته فيما يتعلق بتركيزه الشديد على توزيع محتمل لبذار معدل وراثياً سوف يجعل الفلاحين في دول نامية يقعون في قبضة تبعية جديدة).

وفي الحقيقة فإن غيتس وزوجته لا يعدان على أنهما يتميزان بالفاعلية الخيرة فقط، ولكن على أنهما قادران على المزيد من التعلم. فالبرامج التي يدعمانها في إفريقيا قد أصبحت تشمل الآن حماية الموارد الطبيعية، وتكوين السماد الطبيعي. ومن المشكوك فيه على الأقل أن تلك السلطة التي يمكن بواسطتها لزوجين أمريكيين يحبان الناس وبالتعاون مع مستثمر كبير عن طريق قراراتهما الفردية المتميزة (القيام بتغيير تام للطبيعة) في قارة كاملة، كما يتنبأ خبراء زراعيون، في حين أن مرجعيات حكومية عليا قراراتها ذات شرعية وقائمة على أساس ديموقراطي، يزداد إضعافها بإستمرار. أما الشريك وارين بوفيت الذي يحصل على المال، بطرق منها هي شراكته في مشاريع صينية لاستخراج النفط في السودان[٣٧١]. فهو يدفع ضرائب في الولايات المتحدة بمقدار ١٧,٧ بالمئة، في حين أن بواب عمارته يتوجب عليه أن يدفع ١٣ بالمئة أكثر من ذلك. فلو كان بوفيت يدفع من الضرائب ما يدفعه البواب لتجمع مبلغ كبير لمنفعة المصلحة العامة في أمريكا[٣٧٢]، وهذا ما ورد في تعليق مارسيا بالي Marcia Pally التي تكتب في الصحافة الأمريكية. وينتقده محمد يونس من بنغلاديش الحائز على جائزة نوبل للسلام بقوله: (لقد كان من الممكن أن يحدث بوفيت انطباعاً جيدا، لو أنه بواسطة المليارات والخبرات التي يمتلكها قام بإنشاء مؤسسة للتأمين ضد المرض لصالح ما يقارب٥٠ مليون أمريكي ليس لديهم تأمين ضد المرض)[٣٧٣].

واستطراداً يحدث بصورة نهائية ربط مع نظام الإقطاع عندما يخبر المشتغلون لدى منظمة الغذاء العالمية فاوFAOعن ذاك اليوم، عندما عرضت

هناك مؤسسة بيل وميليندا غيتس مشاريعها الزراعية. ولم يحدث قط أن كان الحضور كثيفاً كما في ذلك الاجتماع في مبنى منظمة الفاو. (حيث كان كل واحد يأمل بأنه سيتم توزيع المال الآن، وكأن ما حدث يشبه زيارة العم الثري القادم من أمريكا). وفي الحقيقة فقد قامت مؤسسة غيتس باجتذاب بعض خبراء منظمة الفاو أيضاً. ويشمل المبلغ الذي دفع في البداية من أجل التمويل الخاص للبرنامج الزراعي ما يزيد كثيراً عن ثلث كامل ميزانية الفاو في العام الواحد. وتزيد الثلاثة المليارات دولار التي ينفقها غيتس في كل عام على ميزانية الأمم المتحدة بمقدار الثلث. وتتساءل كلاوديا فارنينغ: (هل ما زال هذا الشيء مجتمعاً مدنياً؟، ومن يحكم من فيما يتعلق بمشاكل العولمة؟). فعندما لا تريد مجموعة من الشعوب أن تتخلى نهائيا عن الموقع الأول للسياسة، عندئذ يتوجب عليها أيضاً أن تعمل الفكر فيما يتعلق بقيمة مؤسساتها العالمية، وقدرة تلك المؤسسات على التنفيذ.

الفصل الثامن

انعدام المنطق في الأمم المتحدة

انحطاط المؤسسات العالمية، والفن الجديد لحكم العولمة

إن بعض الصور تقبض النفس في لحظة تاريخية، وتصنع بعد ذلك بحدٍّ ذاتها تاريخاً. وهذا ما حصل عندما شاهد العالم في حزيران عام١٩٧٢ صورة تلك البنت الفييتنامية ذات السنوات التسعة من عمرها، وقد كانت عارية وبملامح وجه شوهه الرعب، وهاربة من النابالم الحارق بعد هجوم أمريكي بالقنابل. وهذا ما حصل مع الصور التي ظهر فيها شباب من مدينة برلين بألمانيا في التاسع من تشرين ثاني عام ١٩٨٩ لدى قيامهم بالرقص على الجدار الفاصل عند بوابة براندنبورغ. وهو ما حصل أيضاً عند تلك اللحظة التي ثبتها مصور وكالة الأنباء الفرنسية AFP في ١٥ كانون ثاني عام ١٩٩٨ في مدينة جاكارتا بإندونيسيا في قصر الرئيس الإندونيسي الأسبق سوهارتو، رئيس الدولة لشعب من ٢٣٠مليون نسمة، وهو جالس أمام طاولة ويوقع على وثيقة، ويقف إلى جانبه رجل أوروبي بذراعين مكتوفين متفحصاً بنظرة جادة من فوق كتفه. وفي اليوم التالي ظهرت الصورة بحجم كبير في جميع الصحف الشرق آسيوية، ابتداء من كوالالومبور بماليزيا حتى مانيلا بالفيليبين.

إن هذا المشهد يبدو عادياً وغير مثير لغير الآسيويين، إلا أنه لدى الشعب الإندونيسي ومعه ملايين من البشر في جنوب شرق آسيا سوف يبقى ذلك المنظر في ذاكرتهم إلى الأبد، على أنه غاية في الإذلال. (كيف كان بالإمكان إذلال رئيسنا بهذه الطريقة؟، إذ لم يكن الناس يتحدثون إلا عن ذلك)،

وهذا ما وصف به عالم السياسة الإندونيسي ديوي أنور Dewi Anwar في ذلك الحين الشعور العام لدى أبناء بلده[٣٧٤]. فالسؤال يطرح نفسه ليس فقط لأن الأذرع المكتوفة تفسر على أنها إهانة في الدولة المؤلفة من جزر، والواقعة في الطرف الجنوبي من آسيا. فالرمزية تلك تطابقت أيضاً مع مضمون العقد الذي وقعه سوهارتو، والذي به قد أخضع نفسه وبلاده لإملاءات مؤسسة كانت في ذلك الحين الوسيلة الأساسية لسيطرة دول الرخاء الاقتصادي الغربية عند فرضها نظمها من أجل العولمة. والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، الذي مقره في مدينة واشنطن. أما الرجل الذي لم تكن لديه معرفة بعادات تلك البلاد، فقد كان المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديسوس Michel Camdessus. وكان المشهد يؤشر إلى ذروة الأزمة الاقتصادية الآسيوية في نهاية تسعينات القرن الماضي .

إذ إنه تحت تأثير الضغط الشديد لحكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الموجه من قبلها، أقبلت أربعة من الدول التي كانت تسمى النمور الآسيوية تايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا في السنوات التي سبقت الأزمة المذكورة على تحرير حركة انتقال الأموال لبلدانها مع الخارج. ونتيجة لذلك فقد حصلت طفرة اقتصادية في تلك المنطقة بنسب نمو عالية وصلت إلى خانتين من الأرقام، وكانت صناعة المال الأمريكية تريد أن تكون شريكاً فيها. وعن طريق إعطاء قروض قصيرة الأجل، تدفقت في أعقاب ذلك عشرات الملايين من الدولارات من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان إلى البلدان الصاعدة الجديدة محدثة طفرةً عملاقة في المجال العقاري. وفد علق حاكم المصرف المركزي الإندونيسي في ذلك الحين بأسلوب ساخر: (عندما بدأنا ببناء أساسات بيتنا، أصبحنا فجأة مضيفين لحفلة عولمة Global Party).[٣٧٥] وعندما ظهر جلياً بأن كثيراً من المشروعات التي بدء بها ليست مربحة، فقد عمد المقرضون من أمريكا وأوروبا إلى سحب أموالهم بصورة أسرع مما قدموها لدى توظيفهم إياها قبل ذلك، وألغوا القروض الموعودة. وبما أن المال المستقرض كان قد وظف في استثمارات طويلة الأجل، فإن

احتياطي القطع النادر من العملات الأجنبية لدى دول الطفرة الاقتصادية المذكورة كان قد استنفذ في خريف عام ١٩٩٧، لذا إنهارت عملاتها المحلية إلى قاع لا قرار له، بحيث اضطرت حكومات تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي، راجين منه الحصول على قروض من أجل تجاوز الأزمة.

وقد تجاوب مديرو صندوق النقد الدولي وزملاؤهم من البنك الدولي، وأبدوا أريحية مع الحكومات المذكورة، وقاموا بتحضير ما يزيد عن ١٠٠مليار دولار. إلا أنه في إدارة صندوق النقد الدولي كان القول الفصل للأمريكان والأوروبيين، وبشكل مغاير لما كانوا يفعلونه عند حدوث الأزمات الإقتصادية في بلدانهم، فقد عمدوا إلى مطالبة المستقرضين برفع قيمة الفوائد بشدة وتخفيض نفقات الدولة. إلا أن ذلك قد حول ما كان في البداية عبارة عن أزمة بسيطة لميزانية المدفوعات إلى انكماش اقتصادي حاد. وحتى لا يحصل انفصال تام عن التجارة العالمية، فقد توجب على دول النمور الآسيوية أن تحاول الحصول على قروض أخرى. وعند ذلك أقدم أصحاب السلطة في صندوق النقد الولي وعلى رأسهم مدير الصندوق كامديسوس على القيام بأقصى ما يمكن أن يفعلوه من تجاوز لكل المعايير والمحاذير. إذ قاموا بأسلوب تعسفي بصياغة مطالب والتزامات لم تكن تهدف للوصول إلى حل للأزمة، ولكن إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الغربيين. بحيث كان ينبغي على إندونيسيا وحدها أن تحقق ما يقارب ٥٠ شرطاً. وتوجب على سوهارتو في جملة ما توجب عليه بناء على توقيعه، أن يضمن إلغاء التحديدات التي كانت سارية حتى ذلك الحين ضد امتلاك الشركات والعقارات من قبل الأجانب، وأن يوقف إنشاء الصناعة الوطنية للسيارات والطائرات، وأن يفتح لمصلحة الأجانب تجارة الأخشاب الاستوائية، وأن يخفض دعم الدولة للمواد الغذائية والمحروقات. وأدت قفزات الأسعار ارتفاعاً، التي حصلت لاحقا، إلى زعزعة الاقتصاد الوطني بكامله، وأثارت اضطرابات في جميع أنحاء البلاد، نتج عنها في نهاية المطاف ثورة. وبعد مضي سبعة أشهر من

بداية عمليتهم المضللة للإنقاذ، لم يعد خبراء صندوق النقد الدولي يتمكنون من المحافظة على سلامتهم إلا عن طريق الهرب. بحيث وصلوا بعد مرورهم بجانب متاريس تحترق وشاحنات عسكرية مقلوبة في فجر يوم ١٤أيار ١٩٩٨ بكل صعوبة إلى مطار عسكري، أقلتهم منه طائرة خاصة استقدمت من أجلهم إلى خارج البلاد[٣٧٦].

إلا أن عمليتهم كللت بالنجاح، لأن شركات عملاقة غربية ومستثمرين غربيين أقدموا على نطاق واسع على الشراء بأسعار متدنية، إلى حدٍّ أن منطقة جنوب شرق آسيا تعرضت (إلى أوسع ما يمكن من انتقال للملكيات من ملاك محليين إلى ملاك أجانب، حدث في أزمنة السلام في الأعوام الخمسين الأخيرة) وذلك استناداً إلى حسابات روبرت واد عالم الاقتصاد الذي يعمل في مدرسة لندن لعلوم الاقتصاد[٣٧٧]. وعد ذلك نجاحاً من قبل الحكومة الأمريكية في ذلك الحين. فقد أوضح ميكي كانتور وزير التجارة الأمريكي الأسبق أنَّ: (مشاكل اقتصاديات النمور الآسيوية قد أعطت فرصة ذهبية للغرب في أن يفرض مصالحه الاقتصادية، وعندما تطلب تلك البلدان المساعدة من صندوق النقد الدولي، فإنه ينبغي على أوروبا وأمريكا أن تستعملا صندوق النقد الدولي كما لو أنه مطرقة هدم من أجل الحصول على المكاسب)[٣٧٨].

إن تلك الرسالة كانت شديدة الوضوح، ووجدت صدى لها في مختلف أنحاء العالم. بحيث أن شعار(لا نريد العودة إلى التعامل مع صندوق النقد الدولي أبداً) لم تتخذه حكومات كوريا وتايلاند وإندونيسيا فحسب. إذ إنه ابتداء من جنوب إفريقيا عبر الأرجنتين حتى الهند بدأت جميع حكومات الجنوب تقريباً بحماية عملاتها اقتداءً بالمثال الصيني، وبالعمل على امتلاك كميات كبيرة من احتياطي العملات الصعبة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تتم على حساب تطوير تلك البلدان، إلا أنها تحميها فيما إذا سحبت منها الأموال فجأة. وبذلك فقد ارتفعت أرصدة الدول النامية من القطع النادر خلال١٠ سنوات من ٩٠٠ مليار إلى حوالي أربعة بلايين دولار، وتمكن جميع الزبائن القدامى لصندوق النقد الدولي من دفع ديونهم في وقت مبكر. والآن وبعد

مرور عقد من الزمن على الأزمة الاقتصادية الآسيوية؛ يخسر صندوق النقد الدولي بسبب نقص الزبائن وتراجع الأرباح الناتجة عن الفوائد مئات الملايين من الدولارات سنوياً. وترتب على ذلك تسريح ما لا يقل عن ٣٠٠ من أصل ٢٧٠٠ موظف خلال عام ٢٠٠٨، وتوجب بيع جزء من احتياطي الذهب من أجل تغطية التكاليف. ولهذا فقد بدأت الدول الآسيوية والدول في أمريكا اللاتينية الأقوى اقتصادياً في بناء صندوق نقد إقليمي من أجل الاستقلال عن نفوذ الدول الصناعية القديمة.

إذ إنَّ الصورة التي التقطت في جاكارتا أثناء توقيع العقد الذي لا ينسى، لم تكن تعني الإذلال لمنطقة كاملة من العالم فقط، وإنما كانت أيضاً تعني بداية انحطاط واحدة من أهم مؤسسات المجتمع العالمي. فعندما قام الحلفاء الغربيون في عام ١٩٤٤ بتأسيس صندوق النقد الدولي في المنتجع الأمريكي بريتون وودز فقد أرادوا بذلك إيجاد وسيلة للتضامن الدولي من أجل مساعدة الدول الأعضاء لدى حصول أزمات في ميزان المدفوعات. أما اليوم فلم يعد من الواضح، ما إذا كان للصندوق مستقبل إطلاقاً. فالعالم موجود مجدداً وسط أزمة حادة للنظام المالي العالمي. وتحديداً أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود حالة مالية عالمية تتمتع بالنفوذ والسلطة في جميع أنحاء العالم. ولن يكون من الممكن نجاح بناء نظام مستقر جديد للنقد إلا على أساس صندوق تتعاون على التكفل به التكتلات الاقتصادية الكبيرة كافة (انظر ص١٠١). إلا أن المنظمة الوحيدة التي تصلح لمثل هذا الهدف، قد أصبحت في مثل هذا الوقت بالذات واقعة تحت تأثير الضرر الكبير الذي لحق بشرعيتها، وغير قادرة على التصرف إلا بصعوبة. علماً بأن ثلاثة أرباع البشرية غير ممثلة بما يتناسب مع ضخامة عددها في الهيئات التي تقوم بالتوجيه في صندوق النقد الدولي، وأن الخطط السياسية والاقتصادية المطبقة حتى الآن قد منيت بسمعة رديئة جداً. ولهذا فإن دومينيك شتراوس- كان Dominique Strauss-Kahn وزير المالية الفرنسي الأسبق الذي عين في خريف عام ٢٠٠٧ مديراً عاماً لصندوق النقد الدولي سوف لا يستطيع إلا بصعوبة أن يلعب دوراً قيادياً فيما يتعلق بالأزمة.

ولا ينطبق هذا التناقض على صندوق النقد الدولي فقط، وإنما تندرج في ذلك أيضاً بصورة مشابهة تماماً جميع المؤسسات الأخرى للمجتمع العالمي تقريباً. إذ إنَّ العولمة قد أوقعت الدول في براثن تبعيات عميقة متبادلة، وأنتجت في الوقت ذاته أزمات عالمية وأخطاراً لا يمكن السيطرة عليها إلا بمساعدة مرجعيات عالمية للعمل المشترك والتنسيق. إلا أنه الآن بالذات، حيث الحاجة إليها أشد إلحاحاً، تثبت المؤسسات والبنى القائمة على أنه لا رجاء منها بسبب قدمها وانعدام فاعليتها. فالتشخيص ذاته ينطبق في كل مكان، ابتداء من مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الكثيرة التابعة لها وعبر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحتى التنسيق العالمي المضلل لدول الثمانية الكبار G8، حيث توزيع القوى في الهيئات الإدارية قد جُعِل بأسلوب منحاز على مقاس دول الرخاء الاقتصادي والقوى القديمة العظمى. ولا يجد الخاسرون لدى العولمة من دول الفقر ومناطقه آذان صاغية بشكل كاف فقط، بل الرابحون أيضاً. يعني أن القوى الاقتصادية الجديدة ابتداء من البرازيل عبر الهند وجنوب إفريقيا وحتى الصين، لا يمكنهم في الهيئات المختصة أن يكون لهم نفوذ على تسيير الأمور ذات الطابع العالمي، يتطابق مع ثقلهم الاقتصادي والسياسي. إذ إنَّ مارك مالوك براون Mark Malloch Brown السياسي البريطاني والموظف الذي عمل مدة طويلة لدى الأمم المتحدة، كان قد أوضح في كانون الثاني عام ٢٠٠٨ ما يلي: (لم يحدث في تاريخ البشرية أن كان العالم متشابكاً بمثل هذه القوة مع بعضه بعضاً، كما أنه لم يحدث قط أن حُكِم العالم بمثل هذا القدْر القليل)(٣٧٩).

وقد توصل براون إلى هذه النتيجة المذكورة بعد أن إشتغل٦ سنوات كرئيس مجلس لدى كوفي أنان السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة. وخلال ذلك الزمن حصل لدى تلك المنظمة العالمية تطور غير منطقي. إذ على الرغم من أنه قد تم إضعافها باستمرار من قبل الدول الأعضاء، إلا أنها قد حمِّلت بمهمات بشكل متزايد من قبل الدول الأعضاء ذاتها. ففي مركز الشعوب، في المبنى الشاهق للأمم المتحدة الواقع على ضفة نهر هودسون في نيويورك لم يعد الـــ ٩٠٠٠ موظفاً ينظمون في أيامنا هذه مؤتمرات مجلس الأمن والجمعية العامة مع هيئاتها

الكثيرة فقط. إذ إنَّ الأمانة العامة للأمم المتحدة تدفع نحو الأمام أيضاً التعاون مع شركات عالمية من مختلف فروع الاقتصاد. من أجل إلزامها بوصفها لاعبات عالميات Global Player في مهمات اجتماعية. وفي الآن نفسه ينسق موظفو الأمم المتحدة العدد المتزايد من برامج المعونة، التي بواسطتها تكافح أمراض الإيدز والملاريا والجوع ونقص المياه وغير ذلك كثير. وزيادة على ذلك ينمو العبء باستمرار للمهمة الأساسية والأعظم أهمية للأمم المتحدة. إذ توكل بتكرار دائم وبأعداد متزايدة لجنود الأمم المتحدة ذوي الخوذ الزرقاء مهمات في مختلف البلدان من أجل الحفاظ على السلام في مناطق الأزمات.

إهمال الأمم المتحدة

إلا أن حالة المبنى الرئيسي للأمم المتحدة في شارع فيرست إيفينيو في مدينة نيويورك تشهد على عبء مفرط يرزح تحته جهاز قديم أكل الدهر عليه وشرب. حيث تقنية التكييف والتدفئة سيئة الأداء، وتنتج تارة حرارة عالية وطوراً برداً قارصاً أو تياراً من الهواء البارد. وفي الآن ذاته فإن خطر إندلاع الحريق كبير، لأنه ليست هناك تجهيزات من أجل إخماد النيران بالماء. كما أن المبنى الشاهق للأمم المتحدة يُعدّ (مغارة أسبيست Asbest وهي مادة تستعمل داخل الأبنية، ثبت أنها تسبب سرطان الرئة)، وذو فتنة معمارية مشكوك بها.[٣٨٠] ففي عام ٢٠٠٧ عندما حاول سرغيان كريم Srgjan Kerim الذي انتخب للتو رئيساً للجمعية العمومية للأمم المتحدة فتح الباب الزجاجي في مكتبه المؤدي إلى الشرفة المطلة على نهر إيست ريفر، فإنه لم يتمكن من ذلك. وقال له المسؤول عن جاهزية المبنى وكأن الأمر لا يعنيه بأنه من المؤسف أن إطار الباب قد أصابه الصدأ. فأجابه كريم: (ليس الباب بالصدئ، ولكن رؤوس الناس هنا مصابة بالصدأ)[٣٨١]. بعد ذلك تم إصلاح باب الشرفة، ومن ثم سيجري تجديد وإصلاح المبنى بكامله تدريجيا حتى عام ٢٠١٥. إلا أن ما هو أكثر ضرورة وإلحاحاً أن يحصل مثل ذلك الإصلاح الجذري للبنية الداخلية للمنظمة العالمية أيضاً. إذ إنّه منذ مدة طويلة توجه

انتقادات للإدارة السيئة وللبيروقراطية البطيئة لدى المنظمة. بحيث ما زالت تعطى المناصب الهامة استناداً إلى فكر يعتمد علىٰ اعتبارات تتعلق بالانتماء القومي أو الوطني، التي يسميها مارك مالوك براون بـــ (صفقات الغرف الخلفية). ولذلك غالباً ما تنقص الموظفين في المراكز القيادية في الأمم المتحدة صفة الاحتراف على أساس الخبرة والمعرفة.

وفي الآن ذاته لا يتوافر لدى سكرتارية الأمم المتحدة إلا القليل من المال المثير للضحك. إذ بلغت ميزانية عام ٢٠٠٨ بالكاد ٢,١ مليار دولار، وهذا مبلغ يقل عن نفقات الجيش الأمريكي في عام ٢٠٠٨ لمدة يومين فقط. ويزيد في الواقع بمقدار نصف بالمئة عن مبالغ ميزانيات الأعوام السابقة. (إن هذا شيء قليل) كما علق على ذلك بان كي مون الأمين العام الحالي للأمم المتحدة[٣٨٢]. فالتجهيزات الناقصة للمركز تتماشى مع التبذير في أقسام أخرى لنظام الأمم المتحدة، هناك حيث تنشأ تقاطعات بسبب توزيع غير واضح للعمل، وتلك هي نقطة أخرى على قائمة النواقص. فمثلاً إلى جانب منظمة التغذية العالمية (فاو) هناك برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) وكذلك الصندوق الدولي للتطوير الزراعي (IFAD)، إذاً ثلاثة منظمات من أجل تأمين الغذاء في البلدان الفقيرة. وفي الآن ذاته فإن بنية تنظيم الأمم المتحدة في مواضع كثيرة لم تعد تعكس الأولويات السياسية. فعلى سبيل المثال فإنه ما زالت منظمة قوية مختصة بسياسة البيئة والمناخ غير موجودة. وبرنامج البيئة UNEP في نايروبي (كينيا) يعتمد إلى حد بعيد على مساهمات بعض الحكومات المالية الطوعية، ولذلك فإنه على الرغم من الحماسة الشديدة من أجل إصلاحه من قبل مديره آخيم شتاينر فهو ليس بقادر على أكثر من مزاولة البحث العلمي والعلاقات العامة. كما أنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (Ecosoc) الذي يتوجب عليه في الحقيقة أن يمارس وظيفة الحارس من أجل تكوين نزيه للعلاقات الاقتصادية العالمية، أصبح وجوده دونَ فاعلية بسبب انعدام صلاحيات واضحة.

بل إن أعظم مهمة للأمم المتحدة، التي هي تأمين السلام، تعاني من خطأً فاضح في النظام. إذ إنَّ أي استخدام لجنود الأمم المتحدة يستوجب دائماً التفاوض مجدداً لمدة شهور وأحياناً سنوات طويلة فيما يتعلق بحجم القوات وتجهيزاتها. حتى إن كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة وصف تلك الحالة، بأن الأمم المتحدة: (هي مؤسسة الإطفاء الوحيدة، التي يجب عليها أولاً أن تجمع أفراد طاقمها، وأن تسعى للحصول على التجهيزات اللازمة لهم حتى يستطيعوا الانطلاق إلى مهمتهم). مع أن استخدام القوات العسكرية من أجل إحلال السلام يتطلب في الواقع جيشاً جاهزاً وخاصاً بالأمم المتحدة للقيام بالإخماد الفوري لحرائق محتملة في مهدها. إلا أن (الحكومات المتحدة) كما يسمي النقاد نظام الأمم المتحدة، لا تريد حتى الآن الإقدام على مثل تلك المخاطرة أبداً. وهذه الحال تماثل حال الميزانية الشحيحة لمنظمة التغذية العالمية، أو لبرنامج البيئة للأمم المتحدة، الذي تعادل ميزانيته بصعوبة ميزانية مؤسسة اقتصادية (تجارية أو صناعية) متوسطة الحجم. فالأمم المتحدة تستطيع أن تكون قوية بمقدار ما تسمح لها الحكومات أن تكون قوية.

وتتحمل الجمعية العامة المسؤولية عن جزء من هذه الحالة البائسة، إذ إنَّ الدول الأعضاء التي هي سواسية وعددها ١٩٢تستند لدى اتخاذ قراراتها على مبدأ التوافق. وقد أخفقت حتى الآن جميع محاولات كوفي أَنان للإصلاح والذين سبقوه في المنصب بسبب معارضة الدول النامية، التي تسيطر عليها عقلية شمال- جنوب بما يشبه نوعاً من الطقوس. ذلك أن الدبلوماسيين من مندوبي دول الفقر، تلك التي تصرفاتها في بلدانها لا تخضع إلا نادراً للرقابة الديموقراطية، ينظرون إلى الأمم المتحدة في الغالب على أنها قلعة من أجل إظهار العضلات، والحصول على المكاسب، التي يدافعون عنها بمنتهى القوة، حتى ولو كان ذلك لا يجلب الفائدة لبلدانهم، وتجلب الضرر لعمل الأمم المتحدة.

أما الوجه الآخر لذلك التعطيل الذاتي، فهو هيمنة القوى العظمى القديمة في مجلس الأمن الدولي، الذي هو أهم هيئة في الأمم المتحدة، الذي يتوجب

عليه أن يكون ساهراً على أوضاع الحرب والسلام في جميع بقاع العالم. إذ إنَّ التركيبة السياسية هناك مقررة بشكل ثابت في قانون الأمم المتحدة منذ عام التأسيس ١٩٤٥ فيما يتعلق بتوزيع المقاعد والسلطة. إذ تختص بعضوية دائمة وبحق النقض Veto كلٌّ من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا والصين فقط، وهي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وبخلاف ذلك فإن الهند التي تشكل سدس سكان العالم، وتقدم قوات لحفظ السلام أكثر من الصين بخمس مرات، فتمثيلها في ذاك الأحفور الذي ينتمي إلى زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية يحصل أحياناً على أساس أنها عضو مختار. وكذلك فإن أمريكا الجنوبية والقارة الأفريقية كاملة ليس لهما مقعد دائم في مجلس الأمن. وينطبق الأمر ذاته على جميع الدول العربية والإسلامية. والامتياز الذي تتمتع به الدول التي اختصت لنفسها بحق النقض يمكنها باستمرار من تعطيل أو تأجيل أية عملية ضرورية للأمم المتحدة بسبب غلبة المصالح الضيقة. إذ حصلت مماطلات أكثر من مرّة في اتخاذ قرارات مصيرية، بواسطتها يتم تعيين منتدبين أو يتوجب توضيب وسائل ضرورية. فإن كلاً من رواندا وزيبرينيتسا وأخيراً دارفور كانت مشاهد لمذابح وأعمال إبادة معلنة، تؤشر إلى إنحدار وإخفاق الأمم المتحدة. وبهذا يساء استخدام نظام الأمم المتحدة في الآن ذاته عن طريق سياسة القوة، ويتم إهماله بصورة مزمنة. ويعبر ذلك عن نحس ينسحب على تاريخه كاملاً.

مع أن كل شيء كان قد بدأ محاطاً بالآمال الكبيرة. إذ إنه عندما انعقدت الجمعية العامة الأولى للأمم المتحدة في مدينة سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ مباشرة بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، كان الدبلوماسيون قد تملكهم الشعور العميق التواق إلى أنه لا يجوز أن تتكرر مثل تلك الكارثة أبداً. وتوجب على الأمم المتحدة الجديدة أن توحد العالم بصورة أقوى من عصبة الأمم الفاشلة التي أسست في عام١٩١٩وتجمع فيها المنتصرون فقط في الحرب العالمية الأولى. أما الآن فقد أصبحت جميع البلدان تتمتع بصلاحية كاملة فيما يتعلق بضمان حق تقرير المصير للدول والحقوق العامة للإنسان وتطبيق القوانين الدولية.

كما أنه أصبح ينبغي أن لا تتم الوقاية من النزاعات عن طريق الوساطة الدبلوماسية، ومن ثم بوساطة قوات حفظ سلام مشتركة، ولكن عن طريق التعاون المشترك أيضاً بين الأمم للعمل على التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فقد نشأ بعد فترة وجيزة إكليل من منظمات أحاط بأمانة الأمم المتحدة ابتداء من منظمة الصحة العالمية (WHO) حتى برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة (UNDP). وكانت البداية تحمل بصورة لا تقبل الجدل طابع روح الإصلاح الذي تميز به الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت الذي طبق أيضاً مشاريعه من أجل إصلاح السياسة الداخلية في إطار ما يسمى بالصفقة الجديدة (New Deal) بإنشاء وكالات حكومية لهذا الغرض. وقد عبر طراز البناء الجديد للأمم المتحدة في نيويورك في ذلك الحين عن (الروح) المتطلعة نحو المستقبل، لاسيمّا أنه قد كلف من أجل بنائه المهندسان المعماريان الشهيران أوسكار نيماير Oscar Niemeyer ولوكوربوزييه Le Corbusier اللذان يمثلان أعلى مستوى في الحداثة.

إلا أن الشعور الرائع بالانطلاقة الجديدة، ما لبث أن انقلب سريعاً في الوقت ذاته الذي اندلع فيه الصراع بين الشرق والغرب. وتسببت النزاعات المأساوية التي حدثت في إطار ذلك الصراع، ابتداء من حصار مدينة برلين إلى الحروب بالوكالة التي نشبت في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية بالإضرار في وقت مبكر بسمعة ونزاهة الأمم المتحدة. حتى لو قامت في خمسينات القرن الماضي بإرسال أولى البعثات من أجل تحقيق السلام، وقامت في ستيناته بالإعلان عن أول عقد زمني (عشرة سنوات) من أجل التطوير، وأسست في سبعيناته أول برنامج للمحافظة على البيئة. إلا أن المتحاربين خلال الحرب الباردة لم يكن لديهم أي اهتمام بتعاون جدّي في إطار الأمم المتحدة. لأنهم كانوا يركزون نشاطاتهم الدولية لدى المنافسة بين الأنظمة السياسية خارج الأمم المتحدة على كل من حلفي الدفاع حلف ناتو وحلف وارسو وعلى الأحلاف الاقتصادية لكلا المعسكرين، يعني اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف GATT ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير

OECD في الغرب، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل أو ما كان يعرف بـــ كوميكون Comecon في الشرق. وكذلك فإن (دول عدم الانحياز) ومجموعة الـــ٧٧ (G 77) التي في غالبيتها تتألف أيضاً من دول عدم الانحياز لم تستطع على الرغم من الأكثرية التي لديها التغلب على تزايد انعدام أهمية نظام الأمم المتحدة. فقد قدمت الجمعية العامة بمبدئها (لكل دولة صوت واحد) لتلك الدول من (العالم الثالث) المنبر الدولي الوحيد من أجل توجيه النقد. ولذلك فإن تلك الدول تبقى ساهرة بعين الريبة على أيّ تغيير قد يطرأ. ومع تزايد أعداد الدول النامية لدى تحرر كل مستعمرة سابقة، يزداد باستمرار دفع الدول الصناعية القوية إلى موقع الأقلية، وأحياناً بتحريض من الاتحاد السوفييتي، ما أدى إلى زيادة نفور القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا فإن عدم الاهتمام قد ساد حتى بعد انهيار الستار الحديدي. إذ لم يستطع أن يغير من ذلك شيئاً حتى الشعور بالتفاؤل، الذي أملت بواسطته كثير من الحكومات في تسعينات القرن الماضي إنهاء الشلل السياسي الذي اعترى الأمم المتحدة. إذ مباشرة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي بدا للناس وكأنه أصبح بالإمكان تقوية المؤسسات العالمية وإيجاد حلول للمشاكل الكبيرة للبشرية. وقد وجد ذلك الشعور العام تعبيراً عنه من خلال المؤتمرات الهائلة العديدة للأمم المتحدة. وفي الحقيقة فقد تم عقد مؤتمر في كل عام. وشكل مؤتمر القمة العالمي من أجل البيئة والتطوير الذي انعقد في ريودوجانيرو بالبرازيل نقطة البداية في عام١٩٩٢، وتبعته بعد ذلك مؤتمرات عديدة منها المؤتمرات العالمية لحقوق الإنسان وسكان العالم والأحوال الاجتماعية، وكذلك مؤتمر هابيتات Habitat فيما يتعلق بمستقبل المدن. وفي مطلع القرن الحالي أخذ أعضاء الأمم المتحدة على عاتقهم في نهاية المطاف لدى مؤتمر الألفية الثالثة الأسطوري تحقيق تلك الأهداف الطموحة، التي ينبغي لها حتى عام ٢٠١٥ أن تؤدي إلى انقلاب فيما يتعلق بأزمات الفقر والبيئة.

بنك دولي وصندوق نقد دولي – مع استكبار يؤدي إلى إنعدام الأهمية

إن كل تلك المؤتمرات قد وضعت للمجتمع العالمي معايير مشتركةً هامة، إلا أنها في الواقع العملي بقيت من دون نتيجة إلى حد بعيد. فالقرارات الصارمة، التي بواسطتها يحسم أمر الاستثمارات والأنظمة من أجل الاقتصاد المعولم كانت قد اتخذت في تلك المؤسسات التي القول الفصل فيها للدول الصناعية الغربية بفضل القوة المالية التي تمتلكها. أي استناداً إلى استكبار رأسمالي للمنتصرين من دون وجود قطب معاكس. وقد تم اتخاذ تلك القرارات بالدرجة الأولى إلى جانب صندوق النقد الدولي من قبل البنك الدولي، الذي تم تأسيسه أيضاً فيما مضى ليكون وسيلة للتضامن من أجل دعم الدول الأكثر فقراً عن طريق المشورة والقروض الميسرة. إلا أن البنك (The Bank) كما يسميه العاملون فيه، قد أسيء استخدامه من قبل القائمين عليه في أمريكا وأوروبا واليابان عن طريق نظام اقتصادي وطاقي كان يخدم بالدرجة الأولى الشركات العملاقة للشمال. أما تحرير التجارة الذي أجبرت عليه دول الفقر بواسطة الشروط المجحفة المرتبطة بالقروض، فقد عرض تلك الدول لمنافسة قوية من قبل اقتصاديات دول غاية في التفوق، ودمر أسس العيش لأعداد لا تحصى من صغار الفلاحين، كما دمر الصناعات المحلية. وفي الآن نفسه فقدت الدول المعنية القدرة على وضع أولويات ذاتية من أجل تطوير اقتصادها[٣٨٣]. ولذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تلك الدول النامية حصراً قد حققت نجاحاً اقتصادياً، ولم تخضع لشروط ومطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثل الصين والهند وفييتنام وماليزيا.

ولهذا فإن البنك الدولي في أيامنا هذه قد فقد الكثير من أهميته ودوره بصورة دراماتيكية، تماماً كما حصل مع صندوق النقد الدولي. إذ إنَّ البنك الدولي يفتقر الآن إلى الزبائن، لأن أعداد البلدان التي لا تريد أن تخضع لشروطه وإملاءاته تتزايد باستمرار، وتفضل الاستفادة من الأسواق الحرة للمال، إذ إنّه لا يكاد ٧ بالمئة من مجموع المساعدات المالية من أجل التطوير المقدمة من قبل الدول، يقدمها البنك الدولي في واشنطن[٣٨٤]. فالصين تدفع

وحدها الآن مبلغ ٥,٥مليار دولار من المساعدات المالية في العام الواحد، وتقدم قروضاً إلى دول أفريقية تزيد عن قروض البنك الدولي[٣٨٥]. مع أن مؤسسة كهذه تنسق المساعدات لدول الفقر في مختلف أنحاء العالم، هي أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن توزيع المساعدات المالية من أجل التطوير يجري عبر ما لا يقل عن ٢٣٠ وكالة مساعدة وطنية ودولية، تسبب نفقات إدارية عالية، وكثيراً ما يكون ضررها أكثر من نفعها. كما أنَّ توزيع مراكز القوى في رئاسة الإدارة التنفيذية للبنك الدولي لا يتماشى مع التطورات التي تنشأ مع الزمن، ويمنع من مراعاة حقيقية لمصالح زبائنه الأصليين من الشعوب الفقيرة في الجنوب. إذ إنَّ ما تسهم به دول(BRIC) الأربعة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين من أجل إنماء الإقتصاد العالمي سوف يفوق في عام ٢٠١٠ بحسب التقديرات مجموع مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا[٣٨٦]. إلا أنَّ تلك الدول الصناعية الخمس وحدها تمتلك ما يزيد عن ٤٠ بالمئة من الحصص وكذلك من الأصوات. وتشارك الولايات المتحدة بمقدار ١٧,١ بالمئة يمكنها من حق نقض آخر من الناحية الفعلية، لاسيمّا أن القرارات الهامة يجب أن تتخذ بما مجموعه ٨٥ بالمئة من الحصص.

ولدى البحث عن دور جديد وشرعية جديدة أيضاً للبنك الدولي، فقد قام الرئيس الجديد للبنك روبرت زوليك Robert Zoellick بتعيين رجل من الصين رئيساً جديداً لخبراء الاقتصاد الذين يعملون في البنك. إضافة إلى ذلك فإنه يريد أن يبرز البنك بشكل أقوى في المستقبل على أنه داعم للزراعة المهملة، وكذلك على أنه وكالة عالمية ضد تغير المناخ. بحيث يقوم البنك بدور الوصي فيما يتعلق ببعض البرامج في إطار اتفاقية كيوتو لحماية المناخ. إلا أن هذا التوجيه الجديد للأولويات بما فيه من مضمون، يتهدده الإخفاق بسبب نقص المصداقية. لأن (التيس قد جعل مسؤولا عن الحديقة (مثل ألماني) بحسب انتقادات منظمات مثل Oxfam و WWF. خاصة وأن مديري البنك الدولي بصرف النظر عن ادعاءاتهم، ما زالوا يدعمون بقوة استثمارات لمصلحة

استخدام الفحم والنفط والغاز المستخرج من باطن الأرض، وكأنه لا يوجد تغير مناخي بتاتاً. وأنهم رفضوا في عام ٢٠٠٤ توصيات هيئة استشارية كلفت بهذا الشأن وتضمنت التركيز على دعم طاقة الماء والرياح والشمس والطاقة البيولوجية[٣٨٧]. ومع أن نفقات البنك الدولي لمصلحة الطاقات المتجددة وجدوى الطاقة قد رفعت إلى ١,٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ورصد الجزء الأكبر منها من أجل إنشاء محطات طاقة تعمل بالماء[٣٨٨]. إلا أنه في الآن ذاته يستمر التمويل بقوة لمصلحة استثمار منابع جديدة للنفط والغاز الطبيعي. لدرجة أن المؤسسة المالية الدولية (IFC) International Finance Corporation التابعة للبنك الدولي والمختصة بالقطاع الخاص، قد وضعت وحدها في عام٢٠٠٧ قروضاً تحت التصرف بقيمة ٦٤٥ مليون دولاراً من أجل التوسع في دعم موارد طاقة أحفورية. كما أن عام٢٠٠٨ قد بدأ بقرض بلغ ٣٠٠ مليون دولار. منحتة (IFC) في شباط عام ٢٠٠٨ لصالح مشروع استخراج الغاز الطبيعي في دولة بيرو بأمريكا الجنوبية، وكان ثمن ذلك تدمير مساحات واسعة من الغابة المطرية الثمينة هناك. وبهذا فإن البنك الدولي هو بذاته أحفور (أثري) فيما يتعلق بسياسة الطاقة.

وانسجاماً مع مخطط التحرير للمؤسستين الماليتين، عمدت الدول الصناعية في عام ١٩٩٤ أخيراً إلى تشكيل منظمة التجارة العالمية أيضاً (WTO). التي كان هدفها المعلن منذ البداية هدم الحواجز الجمركية وعوائق أخرى في جميع أنحاء العالم من أجل اقتحام السوق من دون أخذ أي حساب لمستوى التطور في كل بلد. وبمنتهى العنف لخبراتها الحقوقية وعن طريق التهديد بقطع المعونات الاقتصادية من أجل التطوير وتسهيلات أخرى لدى الممانعة، فقد أجبرت الدول الصناعية بقية الدول الأعضاء على الانصياع لإرادتها وقبول تصوراتها لنظامها الاقتصادي. وبذلك وعن طريق مشروع منظمة التجارة العالمية تمت إضاعة الفرصة التاريخية بعد انهيار السلطة السوفييتية من أجل إيجاد نظام تجارة عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة ينسجم مع بقية برامجها واتفاقياتها. أما معايير قانون العمل العالمي والاتفاقيات لحماية البيئة، فإنها لم تجد مدخلا لها إلى قانون التجارة

العالمي الجديد. بحيث أن مخالفة حفظ الحقوق المتعلقة بالامتيازات (لماركات المصنوعات) يعد خرقاً لأنظمة منظمة التجارة العالمية. إلا أن الخروقات ضد الكرامة الإنسانية في المصانع التي يستغل فيها العمال، أو تشغيل الأطفال، فلا تتخذ ضدها أية إجراءات عقابية .

وطبعاً فإنه لدى المنظمة المذكورة يسري أيضاً مبدأ (لكل بلد صوت واحد). ولذلك فقد تمكنت القوة الجديدة للدول الصاعدة أن تكوّن صياغة لذاتها للمرة الأولى في قصر المنظمة القائم على شاطئ بحيرة جنيف. وعلى الرغم من أنها في مجالات كثيرة تزاحم الدول الأفقر منها، فقد استطاعت الدول الصاعدة في الجنوب بقيادة البرازيل أن تقيم ائتلافاً جديداً عند المفاوضات مع المنظمة. إذ تصدت في مقابل مطالب الولايات المتحدة وأوروبا من أجل توسيع انفتاح السوق بالمطالبة على سبيل المثال بفتح الأسواق الزراعية المغلقة بإحكام والمدعومة بالمال في دول الشمال. وبسبب هذا النزاع فقد فشلت حتى الآن ثلاث مؤتمرات حكومية للمنظمة في كل من سياتل بالولايات المتحدة والدوحة بقطر وأخيراً في مدينة كانكون المكسيكية في عام ٢٠٠٣. ولكن في الآن ذاته أصبحت المفاوضات أكثر شفافية بواسطة الضغط الممارس من قبل الائتلاف المذكور، إذ يتزايد باستمرار اشتمالها على مصالح مختلفة ومجموعات. والآن تتوجب مناقشة رغبات الدول الفقيرة أيضاً، التي ترغب في الحصول على الحرية ذاتها للحماية من منافسة السوق العالمية، كالتي استخدمتها مثلاً ألمانيا الاتحادية عن طريق الحماية الجمركية لدى عملية إعادة الأعمار بعد الحرب العالمية الثانية، أو كالتي عملت بها الولايات المتحدة لدى اندفاعها من أجل اللحاق بالتطور الاقتصادي والتقني الذي حصل في أوروبا في القرن التاسع عشر. فقد وصفت كريستين لاغارد وزيرة الاقتصاد والمالية الفرنسية كثرة الأصوات الصاخبة الجديدة بصورة صائبة: (لقد كانت المباحثات التجارية في الماضي تشبه رقصة تانغو، ومن ثم تطورت إلى رقصة شعبية. أما الآن فهي حفلة كبيرة لرقص روك-إن-رول، إذ يريد كل واحد من الحاضرين النزول إلى ساحة الرقص)[٣٨٩].

أما استراتيجيو الدول الصناعية للتجارة، الذين ما زالوا متعلقين بالنظام العالمي القديم، فإنهم يعالجون هذا التطور على أنه حالة خلل، ولهذا يطفو على السطح مجدداً مبدأ عدم الاهتمام، إذ يحاول بصورة متزايدة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذلك اليابان وبعض الدول الصاعدة أن يفرض أو أن يمرر مصالحه التجارية مع دول أخرى متجاهلاً منظمة التجارة العالمية. ففي مطلع عام ٢٠٠٨ كانت ٤٤ اتفاقية تجارية مختلفة قد عقدت أو كانت في طور المفاوضات. وفي مقابل ذلك يستعمل مراقبون وموفدون منذ سنوات الألقاب أو الشعارات المجازية نفسها للمؤتمرات المختصة بدفع تطوير قانون التجارة الساري عالمياً لدى منظمة التجارة العالمية مثل (الزمن يمضي بسرعة) أو إنَّ (عقداً جديداً على وشك الإخفاق) أو إنَّ (الأمر موضوع على الرف). مع أنه كان ينبغي على ما تسمى (جولة التطوير) الأخيرة أن تقوم حصراً بخدمة المصالح التجارية للبلدان الأكثر فقراً، وبذلك تخدم أيضاً ذلك التعويض العادل، الذي هو شرط من أجل مزيد من الاستقرار في العالم.

الثمانية الكبار- إغماء الأقوياء

في الوقت الذي تقوم فيه الدول الصناعية القديمة بإضعاف المؤسسات العالمية باستمرار، كانت تحاول في الآن ذاته العمل على إظهار تنسيقها السياسي الذاتي محاطاً بالأبهة عبر هيئة غير رسمية، فقد صعدت مجموعة الثمانية الكبارG-8 التي كانت من أقوى الدول اقتصادياً إلى مستوى المرجعية السياسية الأكثر لفتاً للأنظار في العالم. إذ كانت المجموعة G-8 فيما مضى قد انطلقت دون روسيا، وفي البداية دون كندا أيضاً، على أنها (لقاء يجمع بين الأصدقاء). (فالقمة الاقتصادية العالمية) انعقدت للمرة الأولى في عام ١٩٧٥بمبادرة من الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard d'Estaing، ومن المستشار الألماني الأسبق هِلموت شميت في قصر رامبوييه Rambouillet بالقرب من باريس. وتم اللقاء بسبب الهم المتعلق بأزمة النفط وقيمة الدولار. وكان الأمر يدور أكثر من ذلك حول تبادل عقلاني ثقافي

اصطفى به رؤساء سبع حكومات لأكبر الدول الغربية في أثناء عزلتهم التامة في القصر المذكور. وأظهرت الصورة الرسمية لقمة الستة الكبارG-6 إلى جانب المضيف وهِلموت شميت كلاً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيرالد فورد Gerald Ford ورئيس الوزراء الإنكليزي هارولد ويلسون Harold Wilson ورئيس وزراء إيطاليا ألدو مورو Aldo Moro واليابان تاكيو ميكي Takeo Miki اللذين ظهرا وكأن آلة التصوير قد أغفلتهما تماماً. أما في أيامنا هذه فقد تطور ما كان في البداية حديثاً غير رسمي بجانب موقد النار إلى عمل هائل من مهمات الدولة يضم ٢٥٠٠ موظف ومترجمات ومستشارين، بالإضافة إلى آلاف الصحفيين ورجال الشرطة والمتظاهرين، تشخص إليه بأنظارها إليه وسائل الإعلام من جميع القارات.

ولم تعد قمة الثمانية الكبارG-8 تتفاوض حول المسائل الاقتصادية فحسب، ولكن حول الدفاع والأمن والبيئة والتطوير أيضاً. وقد عبرت عن ذلك الحكومة الألمانية الاتحادية بمناسبة لقاء القمة الذي انعقد عام ٢٠٠٧ في منتجع هايليغندام الساحلي المطل على البحر الشرقي شمال ألمانيا، بأن المشاركين في ذلك المؤتمر قد شكلوا (مركزاً جاذباً هاماً..... لدى متابعة تطوير النظام الدولي المتعدد الأطراف ذي إدارة اقتصادية وسياسية). وتهدف تلك اللقاءات أصلاً للتوصل فقط إلى تفاهمات في نادي الأثرياء يضم ما يقارب ثلثي الطاقة الاقتصادية العالمية، إلا أنه لا يستطيع إلا تحريك القليل وبشكل متزايد. إذ لا تمتلك مجموعة الثمانية الكبار G-8 أية صلاحية قانونية من الناحية الشكلية، ولا تتجاوز مبادراتها ضد الفقر وتغير المناخ حدود البيانات إلا ماندر. وكلما كان السيناريو (التصور) الذي يضعه المشاركون في المجموعة G-8 من أجل لقائهم أكثر كلفة وإتقاناً، وعلى أساس أن اللقاء نوع من حكومة عالمية، أصبح فقدان القوة الحقيقي جلياً، وهو الذي يتسبب به منذ زمن طويل ارتقاء البلدان الصاعدة لمجموعة الثمانية الكبار.

ولذلك فقد حاول الذين رفعوا أنفسهم إلى مرتبة المسيطرين على العالم لدى لقائهم في منتجع هايليغندام أن يهتموا بما حدث للمرة الأولى، عندما

قاموا بتأسيس ما يسمى باليد الممدودة إلى الخمسة. إذ إنَّ رؤساء دول كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا والمكسيك كانوا مدعوين من أجل المشاركة في المشاورات طيلة فترة الضحى كلها من أحد الأيام. إلا أن محاولة إشراك زعماء دول تضم مليارات البشر للجلوس على مائدة الفتات قد ولد انطباعاً بالاستخفاف إذ أنَّ رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ أخبر بأنه شعر أن رحلته إلى هايليغندام كانت مضيعة للوقت[٣٩٠]. كما أنَّ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اعترف فيما بعد بأنه كان من(البلاهة) دعوة الممثلين الخمسة للدول الصاعدة فقط من أجل (أن يشاركوا في طعام الإفطار في اليوم الثالث من المؤتمر، لاسيمّا أن دول الثمانية الكبار لديها كل المصلحة في أن تعاملهم كشركاء وأن تجابههم بما عليهم من التزامات)[٣٩١]. ويتنبأ جفري ساكس المستشار لدى الأمم المتحدة وعالم الاقتصاد في جامعة هارفارد بأن (حلقة النخبة) أو (الدائرة الضيقة للنخبة) المتمثلة في مجموعة الثمانية الكبار سيتزايد انعدام دورها في المستقبل. وأن على أعضاء تلك الحلقة الضيقة الاعتراف أخيراً بأن الحلقة هذه لا يمكن لها الاستمرار في احتكار السياسة العالمية)[٣٩٢].

وهذا ما لا ينكره أيضاً أحدٌ من حكام دول الثمانية الكبار من حيث المبدأ. وقد أصبح واضحا للجميع منذ مدة طويلة أن جميع المنظمات والهيئات الدولية تقريبا تحتاج إلى إصلاح جذري . فقد حكم الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين على تلك المنظمات بشكل قطعي بأن (نظام المؤسسات الدولية كاملا قد أصبح قديما جداً، وغير ديموقراطي وشديد التكلف ومضيعا للوقت)[٣٩٣]. وكذلك فإن وزير المالية الروسي اليكسي كودرين Alexej Kudrin أكد (أن عصر الإمبراطوريات قد انقضى فيما يتعلق بالإقتصاد العالمي)[٣٩٤]. بل إنَّ الرئيس الفرنسي ساركوزي أعلن عن (ولادة جديدة) للتعاون العالمي عندما قال: (إنّه لم يعد بالإمكان لمدة أطول تجاهل نصف البشرية) وذلك لدى مؤتمره الصحفي بمناسبة العام الجدَيد في كانون ثاني عام ٢٠٠٨ [٣٩٥]، وأن من بين الأمور التي يطمح لها هو توسيع مجموعة G-8 إلى G-13 عبر مشاركة

حقيقية للدول الخمسة التي سميت أوتريّش (Outreach) في مؤتمر هايليغندام. وبعد ذلك بفترة وجيزة طالب غوردون براون رئيس وزراء إنكلترا أيضاً في أثناء قيامه بزيارة دولة في الهند بإصلاح (جذري) لكافة المؤسسات العالمية حتى تستطيع أخيراً أن (تقدم إطاراً مناسباً لنظام عالمي جديد، ولمجتمع عالمي جديد. إضافة إلى ذلك فإن عليها أن تضمن استقراراً أكبر في عصر يبدو فيه أن اليقين الوحيد إنما هو في عدم اليقين، وأن الضمانة الوحيدة هي في عدم الضمانة أبداً، ويكون الموضوع الثابت فيه هو التغير)[٣٩٦].

إلا أن الأمر بقي حتى الآن مقتصرا على الخطابة الرنانة، خاصة وأن جعل المنظمات العالمية القديمة تنسجم مع العالم المتعدد الأقطاب الجديد هي مهمة هائلة ومعقدة وطويلة الأمد، ولذلك فهي من الناحية السياسية غير مرضية. إضافة إلى ذلك فإنها تتطلب من جميع الدول أن تتنازل عن شيء مما يتصل بمصالحها، وأن لا تضع اعتباراتها الوطنية في مقدمة أولوياتها. ولذلك فإن دول الثمانية الكبار عمدت مرة تلو المرة حتى الآن إلى تفويت كل الفرص من أجل إصلاح جذري للمنظمات العالمية التي طبعتها بطابعها الخاص بها. فلقد برهنت دول الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة على أنها أكبر قوة حصار إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. إذ على الرغم من أن زعمائها السياسيين يمتدحون العلاقات مع أطراف متعددة لسياستهم الخارجية، إلا أنهم في الآن ذاته يتمسكون بيد من حديد بمركز الهيمنة لأوروبا، الذي أصبح قديماً وعفا عنه الزمن في جميع الهيئات.

وكان هذا أحد الأسباب أيضاً عندما أخفق إصلاح مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥. ففي ذلك الحين أيدت الحكومة الألمانية الاتحادية إدخال كل من الهند والبرازيل واليابان ودولتان من إفريقيا أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي. وظهر على مدى بعض شهور أنَّ هناك ما يكفي من الدعم من أجل إعادة تشكيل المجلس. إلا أنه في الآن ذاته طالب الألمان أيضاً أن يحصلوا على تلك العضوية. فلقي ذلك انتقادا من قبل كثير من الحكومات بحجة أن أوروبا هي ممثلة أصلا أكثر من اللزوم بسبب وجود كل من إنكلترا وفرنسا

في المجلس. إلا أنه كان من المعقول استناداً إلى مبدأ التمثيل العادل، لو أن أوروبا اتفقت على مقعد واحد مشترك. إلا أن كلا الدولتين الذريتين في الاتحاد الأوروبي لم يكن لديهما أي استعداد للتفاوض فيما يتعلق بذلك المقترح. ونظراً لهذا الرفض فقد افتقد مقترح الإصلاح منذ البداية لما كان يلزمه من قوة إقناع. فلماذا ينبغي على دول أخرى أن تكون أكثر كرماً، إذا لم يكن الأوروبيون يريدون أن يتنازلوا عن امتيازاتهم؟. ولذلك فإن المكسيكيين قاوموا إعطاء مكانة أكبر للبرازيل، ولم يكن الصينيون يريدون اليابان، ولم يستطع الأفارقة الاتفاق على ممثل لهم. إذ إنَّ المجهود الذي كان يتوجب حصوله منذ أمد من أجل إعطاء مجلس الأمن مزيداً من الشرعية كان مصيره الانهيار. ومنذ ذلك الحين فإن كل المساعي من أجل إيجاد تمثيل حقيقي لجميع مناطق العالم في مجلس الأمن تشبه (اختلاج جثة ميت) ليس إلا كما شخَّص ذلك سفير الباكستان لدى الأمم المتحدة (٣٩٧).

وتكرر النموذج ذاته في خريف عام ٢٠٠٧ عندما سنحت الفرصة لإعادة تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقبيل ذلك كان رئيسا مؤسستي بريتون – وودز Bretton - Woods قد استقالا الواحد تلو الآخر. وقد توجب على رئيس البنك الدولي بول ولفوفيتس Paul Wolfowitz موفد حكومة بوش الاستقالة بعد ما بات معروفا أنّه قد ساعد صديقته في الحصول على وظيفة في البنك بأجر مرتفع عن المتعارف عليه. وكان ذلك هو السبب الأخير، إضافة إلى أن طريقة إدارته للبنك كانت موضع خلاف وجدل. أما رودريغو دي راتو المدير العام لصندوق النقد الدولي، الذي كان وزيراً للمالية سابقاً في إسبانيا فقد قدم استقالته لأسباب خاصة. وقد نتج عن ذلك إمكانية التخلص أخيراً من التقليد القديم، عندما كان الأوروبيون والأمريكان يتقاسمون المناصب الإدارية لكلا المؤسستين فيما بينهم فقط. فمنذ التأسيس في عام١٩٤٤ يتولى الأمريكيون رئاسة البنك الدولي، ويتولى الأوروبيون رئاسة صندوق النقد الدولي. أما الآن فإنه باستطاعة ملاك البنك والصندوق القيام بالبحث عن شخصيات قيادية وتعيينها عن طريق الإعلان عن وظائف شاغرة بأسلوب واضح الظهور. ولا يكفي أن تكون تلك الشخصيات

ذات مؤهلات عالية فقط، ولكن أن تكون معترفاً بها في أنحاء العالم. إلا أن تلك الفترة المذكورة لم يكن لها فرصة في النجاح، على الرغم من النقاش الدائر حولها منذ سنوات. ذلك لأن حكومة بوش أصرت على تعيين روبرت زوليك رئيساً للبنك الدولي، على الرغم من أنه كان يعد من قبل الدول النامية بالذات على أنه مجرد مدير لمصالح حكومة الولايات المتحدة، عندما كان فيما مضى مفوضاً تجارياً ومفاوضاً مساعداً في منظمة التجارة العالمية. وقد تجاوب الأوروبيون مع الأمريكيين دون صعوبة، وأصروا من جانبهم على إعطاء منصب إدارة صندوق النقد الولي إلى وزير المالية الفرنسي الأسبق دومينيك شتراوس- كان. وبعد ذلك مباشرة أكد جان- كلود يونكر Jean-Claude Junkerرئيس وزراء لوكسمبورغ بصفته ناطق عن المجموعة الأوروبية بأن شتراوس- كان سيكون (آخر أوروبي) في هذا المنصب. وأن كل شيء سيأخذ في المستقبل منحى آخر.إلا أنه لم يوضح لماذا لم يجد النزاع على المناصب نهاية فوريه له.

أما محاولة توزيع الحصص وحقوق التصويت في الصندوق من أجل التكيف مع العالم الحديث فقد منيت بالإخفاق. إذ إنَّ لدول الاتحاد الأوروبي٢٣ بالمئة من الحصص، ولها الحق في تعيين٦ مدراء من أصل ٢٤ مديراً. وللولايات المتحدة١٧ بالمئة من الحصص وتعين مديراً واحداً. وفي مقابل ذلك يتم تمثيل الصين عن طريق ٣,٦ من حقوق التصويت فقط، ويحق لها تعيين مدير واحد. ومن المنطق في منظمة تتعهد استقرار نظام العملة أن يكون لدول منطقة اليورو مجتمعة الثقل ذاته مثل الولايات المتحدة وأن يكون لها ممثل مشترك في الإدارة التنفيذية. وهذا بالضبط ما اقترحه المدير العام الأسبق راتو. فلو أن الأوروبيين والأمريكان خفضوا الحصة التي تخص كلاً منهم إلى ١٣ بالمئة، لكان بالإمكان أن توزع الحصص الباقية على الصين ودول النفط الخليجية، وبذلك تتمكن في النهاية تلك الدول أيضاً من المشاركة في اتخاذ القرارات التي في مواقفها سوف تشارك بشكل أساسي في حسم استقرار النظام المالي. إضافة إلى ذلك فلن يعود حق النقض ممكناً لأي تكتل

للعملات، وسوف تفتح أخيراً صفقات الصندوق لصالح تعاون متساو في الحقوق. وهذا ما طالبت به قبل ذلك أيضاً المجموعة المنضوية في(٢٤ G) لممثلي صندوق النقد الدولي من الدول الصاعدة والدول النامية. إلا أن الأوروبيين يقابلون ذلك بالرفض القاطع، ويصرون بشدة على الاحتفاظ بمنصبيهم. إذ إنَّ بير شتانبروك وزير المالية الألماني قد صرح بكل بساطة قائلاً: (إنني أعارض أن تختزل منطقة اليورو في صوت واحد فقط).

عودة صعود الأمم المتحدة قد بدأ من جديد

وبهذا فإنه على ما يظهر ليس من سبب للأمل بأن المؤسسات العالمية سوف تستطيع حقيقة في المستقبل القريب تحقيق مهامها التي أسست من أجلها، وهي في أيامنا هذه ضرورية أكثر مما كانت عليه في الماضي. إلا أنه على الرغم من جميع أشكال المعارضة الداخلية للإصلاح، فإنه من الناحية العملية يرغم ضغط الظروف الخارجية الدول على التعاون في مجالات كثيرة. إذ إنَّ الركود المؤسساتي لم يعق التعاون العالمي لمكافحة الفقر والفاقة من أن يتكاثف باستمرار. ولا يوثق ذلك بشكل أفضل إلاّ النجاح المدهش للأمم المتحدة في بعض المجالات. وعلى الرغم من أن البنى قد أصبحت قديمة، إلا أن غالبية موظفيها يتمتعون بدوافع قوية، وتكتسب خدماتهم العملية دوراً متزايداً باستمرار.

فبرنامج التغذية العالمي هو واحد من أمثلة كثيرة. إذ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ أنقذت توريدات الأغذية لمنظمات الأمم المتحدة ٨٠ إلى ١٠٠ مليون إنسان من نقص التغذية ومن الموت جوعاً سنوياً. وفي مطلع تسعينات القرن الماضي لم يستطع المساعدون الذين كانوا يعملون في برنامج التغذية الوصول حتى إلى نصف ذلك العدد من المحتاجين. ويقوم المتعاونون مع البرنامج بإنفاق ما يزيد عن نصف التبرعات من أجل الغذاء على شراء المواد الغذائية الضرورية في البلدان ذاتها التي توزع فيها،لاسيمّا أن الممارسة القديمة التي كان يتم بواسطتها مساعدة الجائعين عن طريق استيراد فوائض المواد الغذائية من دول الشمال يجب أن تنتهي قريباً، لأن الطريقة المذكورة كانت تدمّر الزراعة في

البلدان التي تحصل على المساعدات الغذائية[٣٩٨]. ولا يقل عن ذلك أهمية ما تقوم به وكالة غوث اللاجئين للأمم المتحدة (UNHCR). إذ ارتفع عدد اللاجئين والمهجرين حتى عام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ٢٠ مليون إنسان، قام بمؤازرتهم مساعدون من الأمم المتحدة في٥٠ بلداً من مختلف البلدان. وارتفعت الميزانية السنوية التي تمول عن طريق دفعات مالية اختيارية من عدد من الدول منذ عام ٢٠٠١ من حوالي ٩٠٠ مليون إلى ما يقارب مليار ونصف مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٣٩٩]. وبالتوازي مع ما تقوم به وكالات الغوث، فإن الأمم المتحدة هي بلا منازع ذات مرجعية قيادية في التنسيق العالمي في مجال أي نوع من المساعدات عند حصول الكوارث. وعلى الرغم من كل الخلافات على المستوى الديبلوماسي، فإن الدول الأعضاء الغنية تقدم مبلغ ٤٠٠ مليون دولار في العام إلى صندوق المساعدات الطارئة، الذي يستطيع أن يعتمد عليه جون هولمز John Holmes نائب الأمين العام والمنسق المختص للأمم المتحدة. وبهذا فإن الأمم المتحدة حاضرة في كل مكان تقريباً، بينما منظمات غوث أخرى قد لا تتوافر في الوقت المناسب عند حدوث الكوارث.

وبقوة أكبر ازدادت نجاحات الأمم المتحدة على أنها المرجعية من أجل ضمان السلام. ففي عام ١٩٩١ كان عدد العسكريين العاملين لدى الأمم المتحدة يصل إلى ما يقارب ١٠٠٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٧ أرسلت ١١٩ دولة مختلفة ما يزيد عن ٨٣٠٠٠ جندي وشرطي ومراقب عسكري للعمل تحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة في ٢٠ مهمة سلام في مختلف أنحاء العالم. عدا ذلك فإن ما يقارب ٥٠٠٠ متعاون دولي مدني و٢٠٠٠ متطوع وما يزيد عن ١١٠٠٠ من الأيدي العاملة المدنية المحلية يعملون في مجال مهمات السلام للأمم المتحدة[٤٠٠]. وبلغت النفقات من أجل ذلك في عام ٢٠٠٨ ما يزيد عن ٦ مليار دولار. وهذا ما يعادل نصف بالمئة من النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم. إلا أن النجاحات التي تحققت عن طريق الأمم المتحدة هي حقاً هائلة. إذ عن طريق المساعدة التي قدمها جنود الأمم المتحدة، وبالوساطة الدؤوب لدبلوماسييها تم إيقاف الحروب في كل من أتشه بإندونيسيا وأنغولا وبوروندي

وكونغو ونيبال وتيمور الشرقية في السنوات السبعة الأولى وحدها من القرن الواحد والعشرين. وكذلك فقد تم الحد من عمليات الإبادة الجماعية والعنف الجماعي ضد المدنيين. ومن المحزن أنه بعد موت ما يزيد عن (٢٠٠٠٠٠) إنسان في دارفور تحركت الأمم المتحدة وأرسلت ٢٦٠٠٠ جندي إلى هناك في أكبر مهمة للأمم المتحدة حتى الآن. إلا أنه منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي التي حدث فيها نشوب عشرة عمليات إبادة جماعية لأسباب عرقية، كان من بينها المذابح التي جرت في رواندا وبوروندي والبوسنة، فقد تراجع بالإجمال عدد تلك النزاعات، وهذا ما يرجعه كثير من الباحثين إلى (زيادة كبيرة جداً) للدبلوماسية الواقية ومهمات حفظ السلام العسكرية(٤٠١).

وقد حصل اختراق هام على الطريق إلى نظام سلام عالمي في عام ٢٠٠٥ عندما اتخذ في الجمعية العامة قرار يقضي (بالالتزام بالحماية) من المذابح الجماعية والإبادة الجماعية. ومنذ ذلك الحين فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بمقتضى القانون الدولي بحماية مواطنيها من العنف الجماعي. وبداية تم إلغاء مبدأ (عدم المساس بالسيادة الوطنية وبالتراب الوطني من قبل جمعية الأمم في حال القيام بأعمال مناقضة). إذ إنَّ التدخل الخارجي قد أصبح شرعياً استناداً إلى القانون الدولي. وبعد مضي سنة واحدة كشفت الحالة في دارفور أنه لم يتم التوصل إلى شيء عن طريق القرار المذكور، خاصة وأن الصين قاومت بما تملكه من حق النقض ولكونها القوة الحامية للنظام في السودان التدخل المبكر. ولم يتمكن الصينيون من الاستمرار في تلك المقاومة، لأن الرأي العام العالمي الذي عبرت عنه لغة الأمم المتحدة قد أدى في النهاية إلى مفعول مؤثر. خاصة بعد أن قام إلى جانب العديد من الحكومات فنانون بارزون أيضاً مثل جورج كلوني George Clooney وستِفن سبيلبِرغ Steven Spielberg وكثير من المجموعات غير الحكومية بممارسة الضغط العلني. حتى إن الحكومة الصينية وضعت نفسها في شباط ٢٠٠٨ في مقدمة الذين أرغموا النظام في الخرطوم على عدم الاستمرار في إعاقة استخدام قوات الأمم المتحدة (٤٠٢).

وقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا عام ٢٠٠٢ لا يقل عن ذلك أهمية من أجل توطيد السلام في المجتمع العالمي. وعلى الرغم من أن تلك المحكمة قد كوفحت بعنف في البداية من قبل حكومة الولايات المتحدة، إلا أن المحكمة استطاعت في أثناء ذلك أن تنشر تأثيرها. إذ لم يعد باستطاعة المستبدين (الديكتاتوريين) والظالمين أن يكونوا في مأمن من الحِساب إن عاجلاً أم آجلاً. وقد تمكنت المحكمة حتى عام ٢٠٠٧ أن تكسب إلى جانبها عضوية ١٠٥ دول. ويعمل الآن محققون من قبلها في خمس دول، وأصدر القضاة أمراً بالحبس في ثمانية حالات حتى الآن، ويجلس للمرة الأولى في قفص الاتهام للمحكمة العالمية منذ عام ٢٠٠٨ تشارلس تيلر Charles Taylor الرئيس والديكتاتور الأسبق في ليبيريا بتهمة الجريمة ضد الإنسانية. وسوف يمكن أن يكون أنجي- فيليكس باتاسه Ange-Felix Patasse الديكتاتور السابق لجمهورية وسط إفريقيا المتهم الثاني قريبا. وقد حصلت المحكمة المذكورة على دعم كبير، حتى إن حكومة الولايات المتحدة قد تراجعت إلى حد بعيد عن مقاومتها للمحكمة. ومع أن حكومة الولايات المتحدة كانت في البداية قد أوقفت جميع مساعداتها العسكرية والمالية من أجل التطوير عن٢١ دولة في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا، لأن تلك الدول وقعت على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وأصبحت عضواً فيها. إلا أنه في منتصف تشرين أول عام ٢٠٠٦ ألغيت العقوبات بوقف المساعدات بمنتهى الهدوء، حتى إن وزارة الخارجية الأمريكية أطلقت إشارات بأنها سوف تدعم عمل المحكمة ضد قواد عمليات القتل في دارفور.

وهناك دلائل كثيرة تشير إلى أن دور الأمم المتحدة والاستعداد من أجل العمل المشترك للحكومات سوف يتزايدان، فقد علقت المجلة البريطانية إيكونوميست على ذلك بأنه بعد (صعود الأمم المتحدة وسقوطها)، فإنه بالإمكان الآن توقع (صعود جديد لها) وأن الأمل ينمو من أجل تعاون متعدد الأطراف، لأن (انعدام النظام في أيامنا هذه لا ينتج عن نزاعات بين القوى

العظمى، ولكنه ينتج عن مشاكل، للجميع مصلحة من أجل حلها)[٤٠٣]. ويرى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أنَّ العالم (قد تغير لصالح الأمم المتحدة) وأنَّ هناك (تقويماً جديداً لتعددية الأطراف وللدبلوماسية)، لأن ذلك ما يتطلبه الحد الأدنى من الأزمات العالمية ابتداء من تغير المناخ وانتهاء بمكافحة الفقر[٤٠٤].

أما تلك العودة إلى التفكير السليم تجاه المرجعية العالمية المحايدة للأمم المتحدة، فقد كانت رمزاً، قامت بوضعه في نهاية المطاف حكومة الرئيس الأمريكي بوش في صيف عام ٢٠٠٧. إذ إنّها عندما بدأت الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ فقد تجاوزت القانون الدولي دون مبالاة، وعمدت إلى الحكم على الأمم المتحدة بأنها عديمة الجدوى. لذلك فإن ما يثير الدهشة، هو ذلك العنوان العريض الذي ظهر على الصفحة الأولى لجريدة واشنطن بوست في ١٠آب ٢٠٠٧ في الصيغة التالية: (الولايات المتحدة تطلب العون من الأمم المتحدة من أجل مباحثات حول العراق)، فقد أخبرت الجريدة عن المفاوضات المزمع عقدها مع الدول المجاورة للعراق من أجل التوصل إلى مصالحة فئات الشعب المعادية بعضها بعضاً في بلاد الرافدين. وقد علل السفير الأمريكي في بغداد هذه البادرة بقوله: (نحن بحاجة إلى مساعدة المنطقة كلها من أجل أن نجمع شمل العراقيين. إذ يصعب علينا القيام بهذه المهمة). وبناء على طلب من الولايات المتحدة فقد قرر مجلس الأمن في نهاية المطاف انتداب دبلوماسيين من الأمم المتحدة من أجل المفاوضات في العراق[٤٠٥].

وتؤشر عودة صعود الأمم المتحدة إلى الثقة التي يبديها المواطنون في أنحاء العالم لمنظمات الأمم المتحدة. إذ في استبيان أجري في١٧دولة تضم ما يزيد عن نصف سكان العالم، أفاد ٧٤بالمئة من الذين سئلوا بأنهم يؤيدون أن يكون للأمم المتحدة دورٌ أكبر في السياسة العالمية. حتى إن ثلاثة أرباع المواطنين الأمريكيين من الذين سئلوا، أفادوا بالرأي ذاته، علماً أنَّ السياسيين الأمريكيين ينظرون بعين الريبة إلى الأمم المتحدة بصورة تقليدية [٤٠٦].

إدارة العولمة في المجال الخالي من الديموقراطية

التناقض صارخ وبلا شك توجد رغبة على مدى العالم في مرجعية قيادية حيادية، تقود وتنسق الكفاح ضد الأزمات القادمة للعولمة بمعزل عن المصالح الوطنية لكل بلد، إلا أن تلك الإرادة ذات الغالبية ليس لها تأثير على الممارسة السياسية. إذ إنَّ غالبية الحكومات تتابع في داخل النظام المتعدد الأطراف مصالحها الوطنية ليس إلا، من دون أن يكون ذلك موضع نقاش في برلمانات تلك البلدان. إن هذا التناقض هو مركز العجز للسياسة في عصر العولمة. حتى إنَّ قرارات متزايدة باستمرار يجري اتخاذها على مستوى أعلى من المستوى الوطني أو المحلي، وليس للمواطنين تقريبا أية إمكانية من أجل التأثير عليها. وسواء في أمانة الأمم المتحدة أو في إدارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو لدى ما يتفق عليه في مؤتمرات الثمانية الكبار، أو لدى تنظيم أسواق المال العالمية، فإنه لا توجد من الناحية العملية مراقبة ديموقراطية للاعبين الأساسيين. وقد لعبت منظمات غير حكومية الدور بشكل جزئي، وفتحت قليلاً أبواب منظمة التجارة العالمية واتفاقية حماية المناخ من أجل النقد والمشاركة في عمل المؤتمرات. إلا أنه من الناحية الشكلية فإن الإدارة العالمية (Global Governance) تحصل في المجال الخالي من الديموقراطية.

فهل من الممكن إطلاقاً أن يكون هذا الشيء في وضع آخر؟، وهل بالإمكان دمقرطة المؤسسات العالمية التي تعمل على شكل أوركسترا (فرقة موسيقية) من الحكومات؟، إنَّ كثيراً من السياسيين والنشطاء مقتنعون بذلك. فعندما قام أندرياس بومّل Andreas Bummel الألماني المختص بالقانون الدولي، ويعمل أيضاً مستشاراً للشركات بالتعاون مع بعض المنافحين في عام ٢٠٠٤ بتأسيس (لجنة من أمم متحدة ديموقراطية) فقد كان ذلك بالنسبة لكثيرين عملاً غاية في الوهم من دون أن تكون له أية فرصة للنجاح. إلا أن بومّل تمكن خطوة بعد أخرى من أن يقنع ما يزيد عن١٠٠ منظمة غير حكومية من ٢٠ بلداً في جميع القارات. ومنذ عام ٢٠٠٧ يمارس النشطاء حملة عالمية من أجل (إقامة

برلمان الأمم المتحدة). وحتى بداية عام ٢٠٠٨ استجاب للنداء ٤٧٠ نائباً و١٢٠٠من الأشخاص من ١١٣ بلدا ومن بينهم ٤٨ من نواب البرلمان الألماني والبرلمان الأوروبي. وقائمة الشخصيات البارزة الموقعة على النداء تمتد من غونتر غراس Guenter Grass الأديب الألماني الحائز على جائزة نوبل، إلى المتوجة بجائزة أوسكار الممثلة البريطانية إمّا تومبسونEmma Thompson وحتى رئيسة البرلمان الأفريقي غِرترود مونغيلا Gertrude Mongela(٤٠٧). أما المنافح الذي يتمتع بأكثر المؤهلات فهو المصري بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق، فقد علل دعمه بأن (برلماناً للأمم المتحدة سوف يزيد من شفافية الأمم المتحدة، ويجعلها أكثر فاعلية وديموقراطية).

والخطوة الأولى ينبغي أن تحصل بالدعوة إلى تكوين (جمعية برلمانية) تتألف من أعضاء برلمانات جميع دول الأمم المتحدة. وسوف يكون بإمكان مثل تلك الجمعية في حال تمتعها بحق المساءلة وإمكانية الحصول على الوثائق السرية مبدئيا الحد من (صفقات الغرف الخلفية) المعتادة لدى توزيع المناصب وأموال الميزانية، وقبل كل شيء إيجاد إعلام أوسع لتنبيه الرأي العام فيما يتعلق بمجريات الأمور في المنظمات التابعة للأمم المتحدة. والمثال المحتذى لهذا المشروع هو البرلمان الأوروبي، الذي كان في العقد الأول من عمله جمعيةً لنواب يمثلون أوطانهم.

أما الحكومات فلم تتبن المقترح. حتى إن وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشرJoschka Fischerالذي ينتمي إلى حزب الخضر، فقد عمل على تعطيل مبادرة مماثلة في البرلمان الألماني، على الرغم من أن حزبه كان قد أيد إقامة برلمان للأمم المتحدة في برنامجه الانتخابي. ويفسر صاحب المبادرة للحملة بوميل هذا الرفض على أنه تعبير عن المقاومة في بيروقراطيات الوزارات، وأنه لا يراد (أن يكون هناك لاعبين جدد، قد يجعلون التعامل مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر تعقيداً). وعلى أية حال فإنه من المشكوك به أيضاً عما إذا كان بالإمكان لجمعية برلمانية لدى الأمم المتحدة أن تكون لديها سطوة كافية، لاسيمّا أن

العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ذات تكوين لا ديموقراطي إلى أقصى حد، ابتداء بالصين ومرورا بروسيا ووصولاً إلى كثير من الدول الأفريقية. وسوف يكون مبعوثو تلك البلدان دمى في أيدي الأنظمة في بلدانهم، ولا يتمتعون بصلاحيات أفضل من الدبلوماسيين. ويرى بومّل الذي يريد إصلاح الأمم المتحدة، أنّه على الرغم من ذلك فسوف يشكل الديموقراطيون في مثل تلك الجمعية الغالبية التي سوف تنبعث منها نبضات هامة، لأن على المرء أن (يفكر على المدى البعيد)، وأن (ثورة) ما لن تحدث، خاصة وأن الأمر يدور بشكل أكبر حول العمل من أجل (بداية جديدة).

وطبعاً سوف يتولى هذه المهمة بادئ ذي بدء النواب المنتخبون في بلدانهم. إلا أنه في معظم البرلمانات في مختلف الدول ما زال الذي يحصل في المؤسسات العالمية لا يلعب أي دور إلا بصعوبة. إذ انتقد ميخائيل تسورن Michael Zuern عالم الاقتصاد ومدير مدرسة هيرتي للإدارة Hertie School of Governance في برلين، التي في حلقاتها الدراسية يتم تأهيل شباب من جميع أنحاء العالم من أجل القيام بمهمات في المنظمات الدولية، بأنه (ما زالت تسيطر في تلك البرلمانات ذهنية مناطقية لا يصدقها عقل). كما أن البرلمان الألماني لا يقوم بأداء واجباته في هذا المجال. فما هو موقف وزير المالية عندما يشترك في النقاش الدائر حول التوزيع الجديد لحقوق التصويت لدى صندوق النقد الدولي؟، ولماذا يوافق ممثل ألمانيا لدى البنك الدولي على تمويل مشروعات النفط التي تضر بالبيئة؟. وبأي تكليف تفاوض المفوضية الأوروبية لدى منظمة التجارة العالمية؟. إنَّ كلَّ هذه المسائل لا تناقش إلا بصعوبة، إذ إنَّ لدى الوزارات مطلق الحرية في معظم الأحيان. ولذلك يرى تسورن بأن ما هو أهم من (جعل الهيئات الدولية تأخذ طابعا برلمانيا) هو (تدويل البرلمانات الوطنية). إلا أن العائق الأكبر في ذلك هو أن الاشتغال بمثل تلك المسائل لا يكسب رجل السياسة إلا (القليل من الأهمية)، وكذلك فإنه لا يأتي بمنافع ملموسة لناخبيه، مثلاً عند توزيع المخصصات من الميزانية.

إلا أنه هنا يستدير اتجاه الرياح. بحيث أن الصراع من أجل البنى والمؤسسات للتوصل إلى قيادة حكومية عالمية، سوف يتقدم عما قريب ليكون الموضوع الأساسي للسياسة. وحتى لو أن إصلاح المنظمات التقليدية لا يتقدم نحو الأمام إلا بصعوبة، فإن تدويل السياسة يتطور بسرعة كبيرة. إذ يرى ماركوس إدِرر Markus Ederer مدير هيئة التخطيط في وزارة الخارجية الألمانية في برلين أنَّ على المرء أن لا يخدعه الهدوء الظاهر على السطح. فإنه منذ مدة طويلة فقدت وزارة الخارجية ووزارة التعاون الاقتصادي (ما كان حكراً عليهما) فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ذلك لأنَّ جميع الوزارات تقريبا ابتداء من وزارة البيئة حتى وزارة العدل ناشطة على المسرح الدولي في أيامنا هذه. وعلى العكس من ذلك فقد توجب على وزير الخارجية الألماني شتاينماير تعيين مكلف لتنسيق سياسة المناخ بشكل خاص. ولذلك يتوقع كل من تسورن لأنَّه عالم وإيديرر لأنَّه شخصية عملية بأن الإدارة العالمية سوف تتطور في المستقبل بقوة أكبر على شكل (سجادة مرقعة)، وهذا ما لا يمكن تجنبه (لأن المشاكل تتزاحم، وبصورة خاصة فيما يتعلق بمشكلة البيئة، فإنه ليس لدينا الوقت أن ننتظر أولا الإصلاح التام للمؤسسات) كما يرى إيديرر.

وعلى هذا فإن عدداً من (الدول التي تتمتع الميول ذاتها) تحاول على أساس بادرة من الحكومة الألمانية الاتحادية أن تسير قدماً، وأن تؤسس وكالة دولية للطاقات المتجددة من أجل المساعدة على دفع التقنيات البيئية قدماً نحو الأمام، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. كما إنَّ عدد الدول التي تريد المشاركة في الوكالة المذكورة يتزايد باستمرار. وعلى الطرف الآخر من السجادة يخطط حاكم كاليفورنيا آرنولد شوارتسينغر. والوزير شتاينماير للقيام بربط أنظمة تجارة الانبعاثات الغازية لبعض ولايات الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية مع التي في الاتحاد الأوروبي، أي إقامة تعاون غير عادي على مستويات اتحادية مختلفة. ويرى إيديرر بأن الثمانية الكبار سوف يمكن لهم فيما يتعلق بمسألة التمثيل أن يقوموا بعمل طليعي عندما

يتوسعون عن طريق انضمام الدول الصاعدة الكبيرة إليهم، ويبادرون أولا إلى إصلاح المؤسسات في الحلقة التي تشمل الدول الرئيسية. وعن طريق نفوذ متنام تدعم المدن الكبيرة بعضها بعضاً بشكل متزايد، وبخاصة في مجال حماية المناخ، لأن معظم الانبعاثات الغازية تنطلق على كل حال من المدن. ويلخص إيديرر تطورات الأحداث بأن الإدارة العالمية توجد لذلك (في مرحلة التجربة) في مختلف أنحاء العالم. إذ يجري العمل في كل مكان أيضاً على تعديل أفضل لأجهزة الحكومة للتوافق مع التعاون العالمي. وخلال مباحثات مع زملاء من وزارات خارجية أخرى يصطدم المرء بـ (متوازيات مدهشة) من واشنطن حتى بكين. إذ إنّ التفاهم حول ذلك يشكل (قيمة بحد ذاته).

ومما يخص أيضاً متطلبات السجادة المرقعة هو أن تشعر الحكومات في أوطانها بمسؤوليتها العالمية، وأن تحض مواطنيها والمؤسسات الاقتصادية في تلك الأوطان على الالتزام بتطبيق معاهدات حقوق الإنسان التي وقعت عليها دولها. وهذا يشمل الاتفاقيات من أجل الالتزام بحدود دنيا اجتماعية، وحتى إلى اتفاقية الحفاظ على الأنواع من نباتات وحيوانات. أما ما يتعلق بمكافحة الفساد، فإن هذا المبدأ يتم تطبيقه منذ مدة طويلة. إذ يتم بشكل متزايد إقامة دعاوى ضد رجال أعمال تابعين لشركات دولية في أوطانهم، لأنهم كانوا متورطين في حالات فساد. وبذلك يتم تطبيق الاتفاقية الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير. ويطالب جون روغي John Ruggie الموكل الخاص للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقتصاد وحقوق الإنسان، بأنه بصورة مماثلة سوف يتوجب على الدول أن تقوم (بواجباتها خارج أراضيها) بحزم أكبر، بما يتصل بحقوق الإنسان أيضاً. إذ إنّه عندما تقوم شركة مثلاً بتشغيل أطفال في مكان ما، أو أن تسمم الماء بنفايات منتجاتها، عند ذلك يجب تحميلها المسؤولية من قبل حكومة موطنها الأصلي، وهذا ما لم يحدث حتى الآن[٤٠٨]. وذلك لا يتطلب شرطة عالمية خاصة ولكنه يتطلب وعياً عميقاً لما يتعلق بالحق العالمي.

وبواسطة القوى الطامحة للأجيال الناشئة للسياسة الدولية، كماهي الحال لدى الهندية أركنا نيغي Archna Negi، فسوف يمكن للسياسة المتماشية مع ذلك النموذج أن تصبح قريباً أمراً بديهياً. ففي خريف عام ٢٠٠٧ قامت الشابة الهندية عالمة السياسة مع١٧ مشارك من دول صاعدة أخرى بزيارة مدرسة الإدارة العالمية في بون، إذ يتعلم هناك المشاركون سوياً كيف يتم تسيير الحكم بناء على ما هو متعارف عليه عالمياً فيما يتعلق بمغزى الأفكار. وفي أحد أيام الحلقة الدراسية المذكورة، كان البرنامج يتضمن معالجة موضوع قمة الثمانية الكبار في هايليغندام، والقيام بالتمثيلية التالية: إذ تقوم نيغي بدور المكلفة من قبل رئيس وزراء الهند من أجل التنسيق مع الثمانية الكبار، وينبغي عليها بالتعاون مع زملائها المكلفين من قبل الصين والمكسيك والبرازيل وجنوب إفريقيا أن تقوم بتطوير إستراتيجية لمجابهة دول الثمانية الكبار. ويقوم خلال ذلك مستشارون حكوميون ذوو خبرة من مدينة شانغهاي وجنيف بتقديم شركائهم في حلبة الصراع. وفي محاضرة تم تحضيرها بشكل ممتاز، طورت الهندية قائمة من الأولويات من أجل العمل المشترك، تضمنت فيما تضمنته موضوعات انتقال التقنيات وتغير المناخ. وقد قالت في النهاية: (نحن الدول الصاعدة الخمسة الكبيرة لا ينبغي علينا أن نهتم ونتابع مصالحنا الخاصة بنا فقط، ولكن يجب علينا عبر مباحثات مع الدول الثمانية أن نراعي أيضاً مصالح الدول الأصغر في مناطقنا).

ويقول ديرك مايسنر Dirk Meissner مدير المعهد الألماني من أجل سياسة التطوير، الذي ينظم مع وكالة In WEnt باسم الوزارة الألمانية الاتحادية من أجل التعاون الاقتصادي، بأن هذه الطريقة في التفكير هي التي تتوقف عليها الأمور في المستقبل، لكونها المسألة الحاسمة للمستقبل: (هل بالإمكان أن ننجح في تطوير هوية – نحن عالمية؟).

الفصل التاسع

حرب عالمية أم مجتمع عالمي

قابلية العطب للاقتصاد المعولم ومسؤولية الأوروبيين

عندما انعقد مجلس الأزمات في مركز بحث الأوضاع للبيت الأبيض، كان الفزع يسيطر على البورصات. واستناداً إلى مؤشرات جديدة بوجود منشأة ذرية سرية في إيران، فقد هددت حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النظام في إيران بأقصى العقوبات، مثل حجز الأموال الإيرانية في جميع البنوك الغربية. ورد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على ذلك بالجواب المناسب. إذ اتفق مع حليفه رئيس فنزويلا هوغو تشافيز Hugo Chavezعلى تطبيق (عقوبات ضد الغرب). وقام الاثنان سوية بتخفيض صادرات النفط بمقدار ٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، واعلنا عن تخفيضات إضافية في حال لم يتراجع الغرب عن التهديد بالعقوبات. وقد دفع هذا الخبر بسعر النفط نحو الارتفاع إلى أكثر من ٥٠ بالمئة أي إلى ١٤٥ دولار للبرميل الواحد خلال بضع ساعات، وبهذا فقد وجد العالم نفسه أمام كارثة اقتصادية. لذلك وبتكليف من الرئيس الأمريكي قام رئيس مجلس الأمن القومي بدعوة وزراء الطاقة والاقتصاد والمالية والدفاع، إضافة إلى رؤساء أجهزة المخابرات وأركان الحرب إلى جلسة من أجل إيجاد حل للأزمة. ولم تتبق إلا ساعة واحدة لكي يظهر الرئيس أمام الصحافة العالمية من أجل تقديم جواب أمريكا. لقد توجب على ذلك المجلس العمل على إيجاد الاستراتيجية في كيفية ما يمكن أن تكون عليه ردة الفعل؟.

وفي الوقت الذي أظهرت فيه شاشات أجهزة التلفاز باستمرار أنباء سيئة جديدة من الجبهة الاقتصادية، اشتد النقاش فأخذ منحى انفعالياً. إذ طالب وزير المالية بتطبيق برنامج سريع عالي التكلفة من أجل تنشيط الاقتصاد، وبتحرير (احتياطي النفط الاستراتيجي) أي بطرحه في الأسواق لمواجهة ارتفاع أسعار النفط. لكن ذلك أثار معارضة زميله في القيادة العسكرية، خاصة وأن احتياطي النفط لا يمكن التنازل عنه من قبل العسكريين في حال الحرب، وأوضح (بأننا نحتاج إلى ثلاثة أطنان من النفط من أجل نقل طن واحد من العتاد والسلاح إلى الشرق الأدنى، ولذلك فإنه يتوجب على المدنيين أن يرفعوا أيديهم عن النفط الذي يخصنا). واقترحت وزيرة الطاقة تخفيض الحد المسموح به لسرعة السيارات في كافة أنحاء الولايات المتحدة، إلى جانب إجراءات أخرى للتوفير في استهلاك الطاقة من أجل تخفيض الطلب على منتجات النفط، وتحقيق التوازن مع العرض المتناقص. ونبه مستشار الرئيس إلى ما قد يحدث من احتجاجات من قبل المواطنين. واعترض رئيس المخابرات CIA بقوله: (إن الأمر لا يمكن حله إلا عندما نستعرض لإيران وفنزويلا ليصبح واضحاً من هو العدو ومن هو المذنب، لأن باستطاعة إيران تخفيض إنتاجها اليومي من النفط بمقدار مليون برميل من أجل إفشال إجراءات التوفير كافة. إضافة إلى ذلك فإن الدولار الأمريكي سوف يتهدده التخلي عنه بشكل مكثف، إذ إنَّ أسعار النفط سوف تأخذ في الارتفاع) وهنا طلب وزير الدفاع إعطاءه فرصة للكلام فقال: (ينبغي مواجهة الأزمة بالطرق الدبلوماسية، إلا أنها يجب أن تترافق مع التهديد بالقوة العسكرية، ولذلك فإن علينا أن ننقل كامل الأسطول الأمريكي الموجود في المحيط الهادي إلى الشرق الأوسط. وطالب بأن يتم ذلك على الفور، ويتوجب زيادة على ذلك تعبئة جميع العسكريين الاحتياطيين، عدا عن أنه ينبغي على الرئيس أن يعلن عن إعادة العمل بالتجنيد الإجباري).

وبعد مرور لحظة من الهدوء تابع القائد العام للأركان المرحلة التالية للتصعيد قائلاً: (إن الإيرانيين سوف يبدؤن حتماً بالضغط على قواتنا في أفغانستان والعراق)، وزاد وزيره على ذلك (بأنه يتوجب على الرئيس الآن أن يعلن حالة الاستنفار الدولية، وأن يتسلم القيادة العالمية. وبما أننا نعيش الآن تهديداً

قاتلا لطريقتنا في الحياة، فيجب عليه الآن أن يستنفر جميع القوى. وخلال الحرب العالمية الثانية لم يمارس الناس العويل فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التي سوف تنشأ بسبب الحرب). أما وزير الخارجية فقد أراد أن يعرف بالضبط ما هي (المهمة)، وكيفية التصرف مع الروس. إلا أن رئيس الجلسة أجل تلك الأسئلة، وقال بأن على الرئيس الآن أن يتخذ القرار (فنحن نقدم له الخيارات).

وبهذا فقد انتهت في الأول من تشرين ثاني عام ٢٠٠٧ جلسة الأزمات للمجلس الوزاري الأمريكي، الذي لن ينعقد أبداً بهذا الشكل. ولم تعقد جلسة الوزراء تلك في البيت الأبيض، ولكن في مركز بحث الأوضاع، الذي أضيف بناؤه فيما مضى في قاعة الاحتفالات بفندق كارلتون في مدينة واشنطن. وكانت المجموعة الفعالة المؤسسة من صناعيين وعسكريين سابقين Securing Americas Future Energy (تأمين مستقبل الطاقة في أمريكا) قد قامت بتنظيم هذه المسرحية، ولكن ليس من أجل الدعاية للفيلم السياسي المثير الجديد من صناعة هوليوود، وإنما من أجل إحداث ضغط للرأي العام لمصلحة انقلاب في سياسة الطاقة(٤٠٩). واستناداً إلى ذلك فقد تبع النقاش الدرامي حول صدمة النفط والحرب في الخليج العربي، سيناريو متخيل فحسب. إلا أن ذلك كان (معقولاً بشكل مطلق) كما يؤكد بول دوميان Paul Domjan المستشار العسكري البريطاني وخبير النفط، الذي يقوم بعمل تحليلات أمنية لصناعة النفط وللجيش الأمريكي. وقد كان معقولاً جداً تصرف اللاعبين أيضاً، لأن جميع المشاركين كانوا قبل ذلك أعضاء حكومات في مراتب عالية، ويعرفون ديناميكية الأزمات لحكومة أمريكية واقعة تحت ضغط. وقد قاد الجلسة نائبا للرئيس الأمريكي روبرت روبن، الذي كان سابقاً وزيرا للمالية في عهد الرئيس بيل كلينتون. ولعب دور قائد الأركان جون أبي زيد John Abizaid الذي ترأس حتى آذار ٢٠٠٧ القيادة المركزية للجيش الأمريكي لكافة العمليات العسكرية في الشرق الأدنى وآسيا. وقام بتمثيل دور القائد للقوات المسلحة الأمريكية جون ليمان John Lehman وزير البحرية السابق في عهد الرئيس رونالد ريغان. أما دور وزير الخارجية فقد قام به ريتشارد أرميتاج Richard Armitage الذي كان نائباً لوزير

الخارجية في مجلس الوزراء الأول في عهد الرئيس جورج بوش. وكانت الأدوار الأخرى جميعها مشغولة من قبل شخصيات اعتلت فيما مضى مراتب عالية. وقد عقب روبن المخضرم لكونه عمل في حكومات عديدة، بعد انتهاء الأدوار التمثيلية، على أن (التمثيلية المذكورة قد جرت بمنتهى الواقعية المرعبة).

(لا) حرب من أجل النفط

لقد أظهر مجلس الأزمات المتخيل بصورة مؤثرة، كيف أن النظام العالمي الجديد على درجة عالية من عدم الاستقرار في عصر التبعيات المتبادلة العالمية. وعرض في الآن ذاته أهم موضع معرضٍ للعطب. وهو أن الإمداد بالنفط الآخذ في النقصان بشكل متزايد، يشكل موضع العطب للاقتصاد العالمي. لأن ٩٠ بالمئة من طاقة النقل في أرجاء العالم ما زالت تعتمد وسائلَ نقلٍ تعمل بأنواع وقود مستخرجة من النفط. ولذلك فإن الاستهلاك العالمي للنفط سوف يزداد من ٨٥ مليون برميل في اليوم خلال عام ٢٠٠٦ إلى ما يقارب ١٠٠مليون برميل في اليوم حتى عام ٢٠١٥، وذلك بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية IEA في باريس، التي تتابع بتكليف من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD الغنية، تطور أسواق الطاقة العالمية. وحتى عام ٢٠٣٠ سوف يرتفعُ الاستهلاك إلى ١١٦ مليون برميل يومياً، أي بزيادة ٣٦ بالمئة[٤١٠]. وهذا يعني كما لو أن التطور الذي حدث في الخمسين سنة الماضية يمكن تمديده بحسب الرغبة. إلا أن ذلك غير ممكن بتاتاً.

ومن الناحية النظرية فإنه هناك ما يكفي من النفط في مناطق استخراج النفط المعروفة من أجل تغطية الاحتياجات الحالية لمدة ٤٠ عاماً أخرى. إلا أنه وقبل مدة طويلة من استهلاك آخر قطرة، فلن يعود بالإمكان إجمالاً زيادة الإنتاج الذي قد يتناقص. والسبب في ذلك يعود إلى البنية الجيولوجية لطبقات الصخور التي يتم عبرها استخراج النفط. إذ إنَّ النفط الذي تكون هناك من رسوبيات الكائنات الحية للبحار السطحية قبل ملايين السنين مرتبط مع مسامات الصخور. ومع ازدياد استخراج النفط يتناقص الضغط باستمرار، ولا يعود بالإمكان رفعه صناعيا إلا بشكل محدود. إذ إنه في جميع حقول النفط المعروفة

حتى الآن ينخفض الإنتاج عندما يتم ضخ ما يعادل نصف الاحتياطي الموجود. ولذلك فإن استخراج النفط مثلاً في الولايات المتحدة قد تجاوز قمته في عام ١٩٧١، وفي بحر الشمال يتناقص منذ عام ٢٠٠٠، والإنتاج بدأ أيضاً بالتراجع في ثلاثة من أكبر أربع حقول نفط في العالم، في الكويت والمكسيك والصين. وبما أن الكمية المستخرجة من النفط منذ عام ١٩٨٠ تزيد في الوقت نفسه عن حجم ما تحويه المكتشفات الجديدة، لذلك يتوقع عدد متنام من علماء جيولوجيا النفط بأن الحد الأقصى للإنتاج سوف يتم الوصول إليه عما قريب بناء على المعيار العالمي أيضاً(٤١١). وهذه النظرية المسماة بيك أويل Peak-Oil- Theory قد تم إنكارها منذ مدة طويلة من قبل شركات النفط العملاقة والبلدان الكبرى المنتجة للنفط لأنهم كانوا يخشون خصوصاً على نوعية صفقاتهم وعلى أسعار أسهمهم. ولذلك فإنهم قدموا الوعود بأنه سوف يمكن تغطية الاحتياجات المتزايدة في الارتفاع عن طريق تطبيق تقنيات جديدة، واستغلال موارد صعبة الاستخراج مثل الرمال الحاوية على النفط الموجودة في كندا. واستناداً إلى ذلك فقد ادعى مثلاً اللورد جون براون الذي يرأس شركة النفط العملاقة BP بريتيش بتروليوم منذ مدة طويلة في عام ٢٠٠٤ بأنه ليس من (أي سبب فيزيائي) يمنع من رفع إنتاج النفط.

إلا أن هذا التخمين قد تلاشى إلى حد بعيد مع مرور الوقت. فارتفاع أسعار النفط إلى ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٣ أدى إلى إعطاء المنتجين كل الذرائع للتوسع في الإنتاج بشكل فعال من أجل ملء خزائن أموالهم. وفي الحقيقة فإن استخراج النفط في جميع أنحاء العالم قد ارتفع بمقدار٧ بالمئة ليس إلا، والزيادة بعد ذلك غير محتملة. وهذا ما شهد به سعداد الحسيني في شهر تشرين أول من عام ٢٠٠٧ رئيس المهندسين الذي يعمل منذ مدة طويلة لدى الشركة السعودية الحكومية أرامكو Aramco، ولرأيه وزنه عندما يقول الخبير الممتاز فيما يتعلق بحقول النفط في شبه الجزيرة العربية إنه (غير واقعي) أن تقوم المملكة العربية السعودية بالذات بتحمل العبء الأكبر في رفع كمية الإنتاج التي يحتاج إليها العالم، بناء على توقعات المتفائلين من الذين يعملون لدى وكالة الطاقة الدولية في باريس IEA(٤١٢). ويقول الحسيني أيضاً إن (المسطح في الخط

البياني) قد تم الوصول إليه على مايظن فيما يتعلق بالإنتاج على مدى العالم، وأن المحافظة عليه من (الصعوبة بمكان)، وتلك نبوءة لا يمكن أن يتملص منها رؤساء شركات النفط العملاقة الغربية إلا بصعوبة. حتى إن جيرون فان در فيرJeron van der Veer رئيس شركة النفط العملاقة شل Shell اعترف في كانون ثاني عام ٢٠٠٨ بأنه ابتداء من عام ٢٠١٥ على أبعد تقدير لن يعود بالإمكان تغطية الطلب بما سوف يتم إنتاجه من النفط والغاز(٤١٣).

أما العواقب فهي بمنتهى القسوة، لاسيمّا أن ارتفاع الأسعار إلى مايزيد على ١٠٠ دولار للبرميل الواحد حتى مطلع عام ٢٠٠٨ كان له نتائج مأساوية لدى ملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم وبالذات في البلدان الفقيرة. فبسبب انعدام أنظمة محلية للإمداد بالنفط ينهار في أماكن كثيرة الإمداد بالتيار الكهربائي، لأنه لم يعد بالإمكان دفع قيمة الوقود الذي تحتاجه المولدات الكهربائية اللامركزية. واستناداً إلى الحسابات التي أجراها الاقتصادي فاتح بيرول Fatih Birol الذي يعمل لدى وكالة الطاقة الدولية في باريس، فإن انفجار الأسعار يكلف أكبر الدول الأفريقية الـــ ١٢من الأموال ما يزيد على ما تحصل عليه عن طريق المساعدات المالية من أجل التطوير، إضافة إلى الإعفاءات من الديون التي كانت مستحقة عليها(٤١٤). وتلك هي البداية، إذ إنَّ أسعار الغاز والنفط سوف تزداد ارتفاعاً بشكل لا يمكن تجنبه. وهذا تيار لن يمكن إيقافه على أي حال، إلا إذا حدثت أزمة اقتصادية عالمية حادة. ولا تتدفق فقط حصة متنامية باستمرار من ناتج الاقتصاد العالمي لمصلحة الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا والمكسيك وفنزويلا. ولا يمكن تجنب تنامي الخوف أيضاً لدى المستفيدين الرئيسيين حتى الآن من إرث النفط الأحفوري في أمريكا وأوروبا من أنه في سياق صعود المستهلكين الكبار الجدد الصين والهند، وفي سياق حروب أهلية محتملة، أو لدى انقلاب على السلطة في دول النفط، سوف يكون من الممكن إزاحتهم عن مصادر النفط والغاز. ولذلك فقد اندفعت جميع القوى العظمى والمتوسطة بأسلوب متشابه مثير للرعب لإحياء خطة سياسية كانت تعد لمدة طويلة من الزمن على أنها من مخلفات الماضي البعيد، ألا وهي الخطة الجيوستراتيجية. وعلى حدٍّ سواء في بكين أم بروكسل

وواشنطن وطوكيو أم دلهي فقد بدأت حكومة بعد أخرى تحاول عن طريق وسائل اقتصادية وعسكرية الحصول على نفوذ لدى مصدري النفط أو الدفاع عنهم من أجل التوصل إلى (ضمان الطاقة).

وبصورة مثيرة للدهشة فقد برزت مثلاً هجومية الشركات العملاقة الصينية في أفريقيا، إذ بلغت استثماراتها ما يزيد عن١٠ مليارات دولار في كل من السودان ونيجيريا وأنغولا. وفي الآن ذاته تقوم شركات النفط العملاقة الأوروبية والأمريكية بتكليف ودعم من حكوماتها بالتنافس ضد روسيا والصين من أجل استغلال حقول النفط والغاز على ساحل بحر قزوين وفي آسيا الوسطى. ولم تكن أنابيب النفط التي تم إنشاؤها عن طريق دعم مالي بمليارات الدولارات إلا الخطوة الأولى وذلك بقيادة شركة النفط العملاقة بريتيش بيتروليوم BP ابتداء من أذربيجان وحتى ميناء شيهان Ceyhan التركي على البحر الأبيض المتوسط، والتي تنقل يومياً حوالي مليون برميل منذ عام ٢٠٠٦. أما الأنابيب المتصفة بالضخامة نفسها، التي سوف تنقل الغاز الطبيعي من منابعه في منطقة بحر قزوين إلى أوروبا فهي في مرحلة التخطيط. ويتنافس أيضاً الصينيون واليابانيون من أجل إنشاء الأنابيب والدخول إلى حقول الغاز في كازاخستان، حيث تحاول في الوقت ذاته الشركة العملاقة الروسية المملوكة من قبل الدولة غازبروم Gasprom أن تحتكر استخراج الغاز في ذلك البلد. وتنشأ ظروف منافسة مشابهة في كل بلد يستخرج فيه النفط تقريباً، وتتسبب هناك بحصول نزاعات بين مجموعات وأحزاب متخاصمة.

وبالتوازي مع البوكر Poker الاقتصادي الدبلوماسي من أجل الحصول على امتيازات الاستخراج وإنشاء الأنابيب، يقترب تأمين التوصل إلى الموارد باستمرار إلى مركز المخططات العسكرية. إذ إنَّ حكومات الولايات المتحدة تعد منذ زمن بعيد أن المراقبة العسكرية في المناطق الغنية بالمواد الأولية وبصورة خاصة في الشرق الأدنى، لا يمكن التخلي عنها. وذلك من أجل المحافظة على مركز الصدارة للسيطرة في العالم. فبعد بداية عمل حكومة الرئيس جورج بوش الابن أصبح (الدخول إلى الأسواق الهامة والموارد

الاستراتيجية) ابتداء من عام٢٠٠٣ هدفاً رسمياً لاستراتيجية الأمن القومي. وفي سياق تناقص النفط على مستوى العالم في وقت غير بعيد، فقد بدأت الحكومات الأوروبية أيضاً بمعالجة موضوع (أمن الطاقة) من وجهة نظر عسكرية. ولذلك فقد أعلنت جميع دول حلف شمالي الأطلسي NATO سوية لدى ختام قمتها بمدينة ريغا في ليتوانيا في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٦ بأن (المصالح الأمنية للحلف من الممكن أن تتأثر عن طريق انقطاع تدفق الموارد الحيوية). وبالتوازي مع ذلك فقد قام الحلف بتشكيل قوة تدخل سريعة، وظهر جليا لدى أول مناورة لها بأن دولا نفطية تدخل في نطاق عملها العسكري. وقد نفذت المناورة في جزر كابفيردين Kapverden التابعة للبرتغال في المحيط الأطلسي على أساس (إعادة احتلال) جزيرة ما. وكان سيناريو المناورة يستند في توجهه بما لا يقبل الشك إلى احتلال الدولة الجزيرة سان تومي وبرينسيبهSao Tome و Principe الواقعة في خليج غينيا غرب إفريقيا، حيث توجد حقول نفط كبيرة في مياهها الإقليمية.

وإلى أبعد من ذلك ذهب الخبراء العسكريون لدى معهد الدراسات الأمنية في باريس، الذي يدار بصورة مشتركة من دول الاتحاد الأوروبي. فقد وضع أولئك الخبراء في عام ٢٠٠٤ تقريراً European Defence Papers من أجل استعماله نموذجاً من أجل استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي. ولا يتضمن التقرير عدّ (حماية طرق التجارة وتدفق المواد الخام) من (المصالح الحيوية) للاتحاد الأوروبي فحسب، ولكنه في الآن ذاته يصطنع أيضاً سيناريوهات لحروب قادمة من أجل الطاقة. إذ (إنّ قوى معادية للغرب استولت على السلطة في بلد ما مجاور للمحيط الهندي وتستعمل النفط سلاحاً وتطرد غربيين وتهاجم مصالح غربية. عدا ذلك فقد باشرت تلك القوى باحتلال دولة مجاورة ذات نظام موال للغرب وتلعب دوراً أساسياً من أجل تدفق حر للنفط إلى الغرب. لذلك يطلب البلد (ص) العون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والوقوف إلى جانبه [٤١٥]. وبذلك يصف استراتيجيو الطاقة بتكليف من الاتحاد الأوروبي أزمة محتملة، يتوجب التغلب عليها عسكرياً. فالهدف

هو (تحرير المنطقة المحتلة والحفاظ على مراقبة المنشآت النفطية وأنابيب النفط والموانئ في البلد (س). ومن أجل ذلك فإنه يتوجب على أوروبا تقديم ٦٠٠٠٠ جندي على أنهم من قوة عسكرية تتألف من ٢٥٠٠٠٠ مقاتل تقودها الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك لم يُضِع استراتيجيو طاولة الكتابة في باريس كلمة واحدة فيما يتعلق بالسؤال عن الصدى المحتمل الذي سوف يحدثه مثل ذلك التدخل العسكري لدى الصين أو الهند اللتين تعتمدان أيضاً على توريدات النفط من الشرق الأدنى. حتى إن الجيش الألماني قد كلف من قبل حكومة مركل عن طريق (كتاب أبيض) تم إقراره في تشرين أول ٢٠٠٦ بأن يقوم (بضمان توريد المواد الخام، وبتأمين البنية التحتية للطاقة).[٤١٦] وليس معروفاً حتى الآن ما إذا كان لدى الحكومات في بكين ودلهي مخططات مشابهة من أجل تأمين إمداداتها النفطية. إلا أن الاحتمال كبير أن يكون لدى القوى الآسيوية الكبرى أيضاً مثل ذلك التفكير.

ويذكر كل ذلك بصورة مخيفة بالتسابق من أجل الموارد الطبيعية ومناطق النفوذ في أزمنة طفرة العولمة عند مطلع القرن العشرين. فلو أن التطور المستقبلي يسير على خطى النماذج التاريخية، لكان من غير الممكن إن عاجلاً أم آجلاً تجنب حرب كبرى من أجل النفط أو مواد أولية أخرى. أو كما عبر عن ذلك المؤرخ البريطاني تيموثي غارتون أش Timothy Garton Ash (إنَّ تنابذات أساسية بين قوى كبرى في طور التكوين، وأخرى في طريقها إلى الزوال كانت ترافقها غالباً حتى الآن حروب كبرى) [٤١٧]. كما أن هارالد مولر مدير مؤسسة الأبحاث فيما يتعلق بالسلام والنزاعات في إقليم هسّن بألمانيا وهو ذو خبرة تمتد إلى عشرات السنين يقول إن (الحاجة المتنامية بسرعة للطاقة تشكل أكبر خطر على السلام العالمي، لاسيمّا أن احتياطيات النفط تتركز في معظمها في الشرق الأدنى غير المستقر سياسياً، الذي هو من أخطر مناطق العالم. فلو أن هذه المشكلة قد استعملت من قبل القوى الكبرى التي تعتمد على النفط كما لو أنها عبارة عن تنافس بين مختلف السياسات لكل دولة، فسوف يكون من الممكن لدى وقوع أزمة كبيرة نتيجة

انهيار نظام المملكة العربية السعودية مثلاً، أن تحصل محاولة من أجل التوصل إلى سيطرة عسكرية، يعني إقامة حكومة جديدة عن طريق القوة. فلو تم حصول ذلك، فإنه سوف يكون من الممكن خلال ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة أن تصطدم قوات عسكرية صينية وهندية وأمريكية ببعضها بعضاً).

إلا أن كل تلك السيناريوهات المرعبة تتضمن تناقضاً جذرياً: فلو أنه في وقت ما حصلت مجابهة عسكرية للقوى الكبرى خلال التصارع على النفط، فإن الهدف الأساسي لن يتم التوصل إليه قبل أن تطلق الرصاصة الأولى. علماً أنَّ سوق النفط العالمي ومعه النظام العالمي لتقسيم العمل سوف ينهاران. وإنَّ آلة النقل العملاقة بكاملها للاقتصاد العالمي ستصبح غير آمنة، وأن استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات سوف تصبح دون قيمة، وسوف يكون الرخاء قد تم ضياعه قبل القيام (بالدفاع) عنه، وسوف يتدهور الطلب على النفط إلى الحضيض وهو أحد الموارد الطبيعية المتنازع عليها. وعلى هذا الأساس فإن كافة مشاريع القوى الكبرى والعظمى الاستراتيجية كلّها يكتنفها شيء غريب خارج عن إطار الزمان. فلو أن اليوم (س) المجهول الذي يستعدون له قد جاء فعلا، لكانت الفوضى الاقتصادية كبيرة بشكل لايمكن معه لأحد أن يسيطر على العواقب السياسية والاجتماعية.

وحتى ما قبل مرحلة الصراع الكبير، يعني العدوان على أحد المنتجين الكبار للنفط في الشرق الأدنى مثل إيران، فإن ذلك سوف يكون باحتمال كبير بداية النهاية للعولمة وكل الثراء المرتبط بها. فلو أن الولايات المتحدة قامت بتدمير المنشآت النووية الإيرانية عن طريق هجمات جوية، وذلك كما هو مقترح في سيناريو مجلس الأزمات الافتراضي، الذي انعقد في فندق ريتز-كارلتون، فإن ذلك سوف يؤدي فوراً إلى مقتل آلاف مؤلفة في الأيام الأولى، وإلى (حرب طويلة الأمد) وذلك بحسب تقديرات بول روجرز الخبير العسكري البريطاني المشهود له بمعرفته العميقة لمنطقة الشرق الأدنى، والذي تنبأ أيضاً قبل الحرب على العراق، بأن تلك الحرب سوف تنقلب إلى انتفاضة مستمرة ضد المحتلين، وإلى تقوية المنظمات الإرهابية. إلا أنه

بالنسبة للحالة الإيرانية يتوقع عواقب أكثر مأساوية كثيراً. إذ يتنبأ روجرز أنّ الإيرانيين سوف يدحرون بمختلف الوسائل الممكنة، كالذي فعلوه تماماً في حربهم المقاومة، القوات العسكرية الغازية التابعة لصدام حسين في ثمانينات القرن الماضي. كما أنّ زوارق بحرية سريعة إيرانية، طواقمها رجال استشهاديون، سوف يكون بإمكانها القيام بعمليات تفجير في مضيق هرمز، وسد طرق ملاحة بحرية هامة ينقل عبرها النفط. بالإضافة إلى هجمات إرهابية لمحاربين إيرانيين، ومجموعات من حزب الله المتحالفة معهم سوف يكون بإمكانهم إشعال الحرائق في كافة أنحاء الشرق الأدنى. وسوف تكون النتيجة انقطاع جزء كبير من توريدات النفط العالمية، يؤدي بالتالي إلى كارثة اقتصادية في جميع أنحاء العالم [٤١٨].

فأن يتمسك الأقوياء سواء في الولايات المتحدة والصين كما في بعض دول الإتحاد الأوروبي على الرغم عن ذلك بالتصور بأنه هناك حلول عسكرية أو عن طريق القوة السياسية من أجل الخروج من مأزق الطاقة لدولهم في تابعياتها لحاجاتها من النفط والغاز، فإن ذلك يوثق قبل كل شيء أمراً واحداً: ألا وهو أن السياسيين الذين بيدهم مقاليد الحكم في جميع الدول القيادية يعانون من صعوبة كبيرة في فهم المدى الحقيقي للتبعيات العالمية المتبادلة، وللتبعيات المتبادلة لجميع تكتلات القوى الكبرى مع بعضها بعضاً، وفي جعل سياستهم تتكيف مع تلك الحالة. إذ إنّهم يتبعون منذ عشرات السنين ردود الأفعال المعتادة لسياساتهم المحلية في أوطانهم فيما يتعلق أيضاً بحماية المناخ وتنظيم الأسواق المالية أو السياسات الضريبية. ولذلك فإن السعي من أجل التوصل إلى أمن الطاقة، الذي يقتصر على المجال المحلي الوطني، هو بالتأكيد شيء لا يتصف بالعقلانية.

إذ يؤكد بول دوميان الخبير العارف ببواطن الأمور في مجال النفط، بأن التصرف الهجومي للصين في إفريقيا فيما يتعلق بالنفط ليس له مغزى من الناحية الاقتصادية. فاستناداً إلى الحسابات التي أجراها دوميان بأنه لو أضيفت على قيمة النفط المصاريف الإضافية التي دفعت من أجل التطوير وشق الطرق أو توريدات الأسلحة إلى الأنظمة في السودان وأنغولا أو نيجيريا (فإنهم يدفعون

من أجل الحصول على النفط في تلك البلدان أكثر مما كان بالإمكان التوصل إليه من أسعار عن طريق عقود مديدة الأجل في الأسواق المعروفة). إلا أن ذلك كله سوف يكون له مغزى، خاصة عندما تقطع الصين بالقوة من تجارة النفط ، وتحتاج حقيقة إلى منابع نفط خاصة بها. وفي هذه الحالة بالطبع لن يعود بالإمكان مساعدة اقتصاد الصين المنهار، وحتى بواسطة النفط الأفريقي، لاسيمّا أن الاقتصاد الصيني يعتمد على التصدير بمقدار الثلث. والتفكير ذاته ينطبق بالأحرى على لعبة القوة Powerplay التي تلعبها أمريكا في الشرق الأدنى. إذ إنّه استناداً للحسابات التي أجرتها National Defence Council Foundation مؤسسة مجلس الدفاع الوطني الحيادية التي تتابع منذ مدة طويلة (المصاريف المخفية) لمستوردات النفط الأمريكية، فإن التأمين العسكري لدول النفط في الخليج العربي يكلف ما يقارب ١٣٨ مليار دولار من أموال الضرائب في العام الواحد. فإذا ما قسم هذا المبلغ على ما يصدر من النفط من منطقة الخليج كافة، فتكون النتيجة ١٨دولار من التكلفة عن كل برميل نفط. والمبلغ الهائل المذكور يمكن بواسطته أن يساعد الولايات المتحدة الأمريكية بكل سهولة وخلال عقد واحد من الزمن على تبديل نظامها الطاقي الحالي لتحل محله منابع الطاقات المتجددة [٤١٩].

النجاحات المنسية للمجتمع العالمي

واستناداً إلى الخلفية المذكورة، فإن ذلك يؤيد وجهة النظر بأن نقص النفط سوف يرغم المستوردين الكبار في أوروبا وآسيا وأمريكا مع مرور الوقت على تفضيل تعاون مشترك على حروب قد تؤخذ خياراً جدياً بعين الاعتبار. فحتى الآن هناك تعاون مشترك أكثر كثيراً من ممارسات أحادية الجانب، خاصة وأن النموذج الاستعماري الذي ساد في القرون السابقة، لا يقدم نتائج يمكن الاستفادة منها. إذ أن شركات النفط الصينية تعمل في ما لا يقل عن٢٩٩ مشروع ابتداء من التنقيب حتى التصفية مع شركاء دوليين مثل بريتيش بيتروليوم BP والشركة العملاقة الأمريكية إيكسون Exxon والماليزية بيتروناس Petronas والفرنسية توتال Total[٤٢٠]. وفي الآن ذاته فإن الصين

والهند قد بدأتا بتقديم عروض مشتركة لدى مناقصات من أجل الحصول على تراخيص للتنقيب عن النفط، وذلك لتجنب نزاعات مرتفعة التكلفة حول الأسعار. إن الربط المنهجي لكلتا القوتين الآسيويتين الكبيرتين في جميع المؤسسات المعنية بإدارة الموارد الطبيعية، ابتداء من وكالة الطاقة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD وحتى تنسيق الدول الثمانية الكبارG8 سوف يمكن من تمتين هذا التعاون، ومن توجيه نزاعات محتملة إلى طرق المفاوضات منذ البداية. وطالما أن نظام الاقتصاد المعولم قد بقي سليما ويأتي بالمنافع للجميع، عند ذلك بالتأكيد سوف لا تقدم أي من القوى الكبرى على السير في الطريق العسكري من أجل الحصول على المواد الأولية من دون اتفاق مع الآخرين، حتى ولو نشأت نزاعات حادة في الشرق الأدنى.

إلا أن هذا الشرط بالذات يعني أن فاعلية الرأسمالية المعولمة هي في حالة كبيرة جداً من الخطر. فإلى متى يمكن أن تحافظ على نفسها سلاسل عالمية لإنتاج السلع، وتدفقات ليس لها حدود لرؤوس الأموال، وبنى امتلاكات عابرة للدول، عندما يلجأ الخاسرون إلى الثورة وإلى جانبهم يكسب السلطة سياسيون قوميون متطرفون؟، وإلى متى تستطيع السياسة مقاومة المطالبة بالتقوقع خلف جدران الحدود الوطنية، خاصة عندما يفقد الناس في أقاليم كاملة الأسس الضرورية للحياة لدى تغير المناخ؟. ومع ذلك فإنه من غير المستبعد في المنظور القريب أن يتمكن النظام من البقاء مستقراً فقط عندما تنجح السيطرة على ثلاثة مهمات مستقبلية كبيرة في الآن ذاته. أولاً كبح جماح الصناعة المالية المعولمة، وثانياً التغلب على الفقر لدى أعداد كبيرة من الناس في الدول النامية، وعلى الانقسام الاجتماعي في دول منطقة الرخاء الاقتصادي، وثالثاً الاستعاضة عن الموارد الأحفورية والنووية بمنابع الطاقات المتجددة.

وقياساً على السيل الذي لا ينقطع من الأخبار السيئة من مناطق الأزمات في جميع أنحاء العالم تظهر الأهداف بعيدة لانهاية لها، ولا يمكن التوصل إليها في الواقع. إلا أن الانطباع خادع، إذ إنَّ البشرية في الحقيقة قد توصلت في سعيها نحو المجتمع العالمي المتعاون إلى نجاحات هامة ملموسة

وقابلة للقياس. فإنه بفضل إدماج الدول الصاعدة في الأسواق العالمية قد تخلص حوالي١٣٥مليون إنسان من الفقر المدقع خلال خمس سنوات فقط من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤ استناداً إلى حسابات اقتصاديي البنك الدولي[٤٢١]. وعلى ما يظن فإن العدد المذكور قد تضاعف منذ ذلك الحين. وفي الآن ذاته فإن التقدم في التعليم يصل باستمرار إلى جماعات أكبر من البشر. ففي عام ١٩٧٥ كان ما يقارب ٢٥ بالمئة من مجموع البشرية ما بين ١٥ إلى ٢٥ سنة أميون، إلا أن نسبتهم قد هبطت منذ تلك الفترة الزمنية إلى الآن إلى ما يعادل ١٠ بالمئة فقط. وبالتوازي مع النجاحات الاقتصادية تزداد الوقاية من الأمراض والاهتمام بالنظافة وتنقية المياه انتشاراً. فالنجاحات إذاً مدهشة. ففي عام ٢٠٠٥ هبط للمرة الأولى عدد الأطفال الذين ماتوا بسبب الأمراض ونقص التغذية إلى ما دون ١٠ ملايين سنوياً. وقياساً على مجموع سكان العالم فإنهم يشكلون نصف العدد الذي كان عام ١٩٦٠، وأقل بمقدار ٢٥ بالمئة لعام١٩٩٠. وهذا يؤشر إلى (لحظة تاريخية) كما تقول أن فينِمان Ann Venneman مديرة مؤسسة مساعدة الأطفال التابعة للأمم المتحدة يونيسيف Unicef لدى الإعلان عن أحدث الأرقام والمعلومات في خريف عام ٢٠٠٧ [٤٢٢]. وبما أن الدول الثمانية الكبار ومتبرعين مستقلين مثل مؤسسة بيل غيتس قد دعموا بشكل مكثف منذ عام ٢٠٠٥ بتبرعات سخية بمليارات الدولارات الكفاح ضد الملاريا والسل ومرض الإيدز، لذلك يتوقع الخبراء تراجعاً هاماً آخر لوفيات الأطفال في السنوات حتى عام ٢٠١٠. ويتماشى هذا التطور مع الأمل بتراجع حدة عامل آخر من عوامل الأزمات: ألا وهو التزايد السكاني المفرط، خاصة وأنه كان ينظر لمدة طويلة إلى (الانفجار السكاني) على أنه أكبر تهديد في العالم. إلا أن التصنيع وتناقص وفيات الأطفال وانتشار وسائل منع الحمل تخفض (الحاجة) إلى الأطفال من أجل تأمين شيخوخة الآباء، وتقوي إمكانية المرأة في تحديد الممارسة الجنسية وعدد الولادات. نتيجة لذلك فقد انخفضت نسبة المواليد منذ عام ١٩٧٠ في جنوب آسيا من ستة إلى ثلاثة أطفال لكل امرأة، وفي شرق آسيا من ٥,٤ إلى

٢,١، وفي العالم بكامله من ٤,٨ إلى٢,٦. وبذلك يدنو هدف إستراتيجية تعداد السكان في المقياس العالمي إلى قرب قابل للإمساك به فيما لو تم دعم التقدم فيما يتعلق بخفض وفيات الأطفال وتحسين التغذية في أفريقيا أيضاً[٤٢٣].

كما أن إزاحة كلاً من الحرب والعنف قد تقدم أكثر كثيراً مما كان يظن من قبل ما يقدم عن أخبار الحروب في شبكة الإعلام المعولمة. إذ إنّه في عام ١٩٩٢كان عدد النزاعات المسلحة بما فيها كافة الحروب الأهلية، وبمشاركة قوات من قبل الدول، ٥١ في جميع أنحاء العالم. وبعد مضي ١٣ عاماً أي في عام ٢٠٠٥ انخفض العدد إلى٣١، وذلك استناداً إلى ما ورد من قبل خبراء مجموعة البحث العلمي الكندية السويدية المسماة مشروع الأمن الإنساني Human Security Report Project[٤٢٤].

وبالتأكيد فإن هناك اتجاهاً معاكساً. خاصة وأن عدد الهجمات الإرهابية قد ارتفع بشكل كبير منذ عام ٢٠٠١. ويرجع الجزء الأكبر منها على أية حال إلى بؤر الحرائق في فلسطين والعراق وأفغانستان، وأوقعت هناك من الضحايا أكثر من مجموع ما وقع من الضحايا في جميع أنحاء العالم. وتنبه مأساة الشرق الأدنى المستمرة بأن استخدام القوة العسكرية المفرطة والمطلقة هو بلا جدوى، وأن الحالة سوف تزداد سوءا إذا لم يتم حل النزاع المسبب لذلك والدائر حول الأرض والماء والنفط عن طريق معاهدات وتعاون واسع النطاق.

وإلى هذا الحد ليس من سبب للتخلي عن مشروع المجتمع العالمي، بل إن التقدم المغفل عنه أو المنسي في الغالب يعطي فكرة عما يمكن التوصل إليه فيما لو نجح التعاون المشترك على أساس أنه مبدأ أساسي للسياسة الدولية فوق كافة الحدود الجغرافية والإيديولوجية. ولكن من الواضح أيضاً أنَّ كافة النجاحات سوف تنقلب إلى نقيضها خلال بضع سنين، عندما لا يتحقق وضع المصالح العامة فوق المصالح الوطنية لأي بلد في مجال سياسة الطاقة والمناخ ومحاربة الفقر أيضاً. ومع ذلك فإن السؤال يبقى من دون جواب: من الذي سوف يمثل ذلك الهدف؟، أية قوة كبرى، أية حكومة تتقدم نحو الأمام وتقنع الآخرين كلهم عن طريق ما تقوم به من أفعال وتصرفات؟.

أمريكا تتمسك بالماضي

إن أبسط حل محتمل يمكن أن يكون عن طريق القيادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فلو أن النخب السياسية والاقتصادية الأمريكية تقبل بأن أمنها القومي لا قيمة له إذا لم يسْرِ ذلك الأمن على جميع الأمم الأخرى أيضاً، فعندئذ سوف يكون ذلك بلا شك بداية حقبة ذهبية. إذ إن تحت تصرف الولايات المتحدة في أي مجال كان الوسائل الضرورية من أجل إقامة نظام عالمي لتعاون مشترك. وعلى الرغم من أن مواطنيها لا يشكلون إلا واحداً من عشرين من سكان العالم، إلا أنهم ينتجون تقريباً ربع الطاقة الاقتصادية العالمية، ويمولون أكبر آلة عسكرية في جميع الأزمان. فتحت راية الأمم المتحدة وفي خدمتها يستطيع الجنود الأمريكيون وحدهم أن يقدموا لأي بلد في العالم ضماناً أمنياً ضد هجمات من الخارج. ولن يكون هناك من أحدٍ يستطيع توجيه تدفقات رؤوس الأموال الضرورية من أجل إزالة حدة التغير المناخي ودفعها قدماً نحو الأمام بصورة أسرع من حكومة حازمة في واشنطن. كما أنَّ تنفيذ معايير من أجل نظام ضريبي عالمي أو نظام تجاري يساعد الضعفاء تحت قيادة حكومية أمريكية، هو أمر شاق ولكنه قابل للتطبيق. إلا أنه رغما عن كل تلك الخبرات حتى الآن، فإن هذه القوة التي تملكها أمريكا هي في الآن ذاته أكبر عائق على طريق التعاون العالمي. لأن تلك القوة المتفوقة على ما يبدو تتسبب لدى الغالبية العظمى للمواطنين الأمريكيين وقوادهم السياسيين حتى اليوم في إحداث الوهم بأنهم مستقلون تماماً في اتخاذ قراراتهم، وأن بإمكانهم ممارسة ضغط عسكري وسياسي متى أرادوا من أجل متابعة مصالحهم القومية. بل إن خصوم حكومة بوش يرفضون بعناد إدراك أن (استقلال) أمريكا، يعني أسطورة تأسيس الأمة الأمريكية، قد تلاشى منذ مدة طويلة في خضم التشابك الاقتصادي والبيئي للرأسمالية المعولمة. كما أنَّ الرفض بطريقة استعراضية لكل ما يتصل بالالتزامات الدولية من قبل المحافظين الجدد في حقبة بوش يفهم على أنه نوع من التراجع، وعلى أنه محاولة لا واعية لاستعادة إنشاء حالة هي في الواقع قد ضاعت.

وإذا ما تتبع المرء أقوال مستشاري السياسة الخارجية لمرشحي الرئاسة الأمريكية في خريف عام ٢٠٠٨، فإنه فيما يتعلق بهذا الرفض للواقع لن يتغير إلا القليل حتى بعد تبديل الحكومة في شهر كانون ثاني ٢٠٠٩. ومن المدهش بساطة المخطط الذي ينصح به كلا الخبيران في السياسة إيفو دالدر Ivo Daalder و روبرت كاغان Robert Kagan الرئيس القادم في البيت الأبيض. فقد كان دالدر فيما مضى مدير الشؤون الأوروبية في فريق عمل الرئيس بيل كلينتون، ويعد مستشاراً مقرباً من مرشح الرئاسة باراك أوباما. أما كاغان فهو مفكر بارز لدى المحافظين وحصل على شهرة عالمية عن طريق الصيغة التي صدرت عنه، بأن الأمريكان كانوا يتبعون مبادئ إله الحرب مارس، في حين أن الأوروبيين يميلون إلى ترجيح إلهة الحب فينوس. وقد تعاون الاثنان في بداية الحملات الإنتخابية على كتابة مخطط (للتغلب على الانقسام في السياسة الخارجية بين كلا المعسكرين السياسيين). والنتيجة فتحت العيون على الحقيقة.

فاستناداً إلى ذلك تعتبر مفاوضات متعددة الأطراف ومعاهدات باشتراك متساوٍ لجميع القوى في المستقبل أيضاً على أنها وصفة من أجل (الشلل والركود. إذ إن القانون الدولي للشعوب، وميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لا ينبغي أن تكون معيار سياسة أمريكا في العالم، طبقاً لما هو حاصل حتى الآن. وعوضاً عن ذلك ينصح الخبيران المتميزان فيما يتعلق بتعامل أمريكا مع بقية العالم، بأنه ينبغي على الحكومة الأمريكية القادمة أن تحاول تأسيس (منظمة عالمية للدول الديموقراطية)، يشارك فيها إلى جانب الحلفاء الديموقراطيين الحاليين في أوروبا واليابان وأستراليا، دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا أيضاً. وبوساطة مثل ذلك التحالف يأمل المفكران المختصان بالسياسة الخارجية، بأنه سوف يكون بالإمكان أن تستعيد أمريكا (الشرعية) من أجل ممارسة سياستها العالمية القائمة على التهديد بالسلاح. (وبصورة خاصة) سوف يتوجب (على الولايات المتحدة أن توحد مواردها الطبيعية مع تلك التي لدى الحلفاء من أجل إعادة إعمار البلدان التي تم غزوها من قبل الولايات المتحدة)[٤٢٥].

وهذا ينطبق على اعتقاد باراك أوباما الذي يظهر منفتحاً على العالم، بأنه (لا يمكن لأي رئيس أمريكي في أي وقت كان أن يتباطأ في استعمال القوة، وعند الضرورة بشكل أحادي من دون حلفاء). ويعبر عن الشيء نفسه تماماً الاقتراح المقدم من قبل فريق عمل هيلاري كلينتون الذي تضمن إنشاء (منبربديل) لجميع الدول لديموقراطية (من أجل التوافق على استعمال القوة في حالة الضرورة)[٤٢٦]. وبالتوازي مع ذلك يقوم مثقفون ذوو نفوذ مثل جِفري يال Jeffrey Yale المنتمي إلى الحزب الديموقراطي وسكرتير دولة سابق وأستاذ جامعة في علم الاقتصاد، أو جون ماكين John Mc Cain عضو مجلس الشيوخ ومرشّح المحافظين، بقرع الطبول من أجل الدفاع عن (القيم الغربية) ضد (الرأسمالية الاستبدادية) الصاعدة في الصين وروسيا[٤٢٧].

وهذا النوع من التفكير الذي يقسم البشر إلى معسكرات وتحالفات وجبهات عقائدية، يظهر بوضوح كيف أن النخب الأمريكية وأتباعها في أوروبا واليابان ما زالت متمسكة بالماضي. إذ إنّه منذ مدة طويلة أصبح واضحاً جداً، بأنه لا يمكن التغلب على واحدة من الأزمات العالمية المتصاعدة من دون ربط شامل للصين وأيضاً روسيا، (وهذا ما أقره أيضاً المخططون في وزارة الدفاع الأمريكية). إذ إنَّ تشكيل أي معسكر سوف يكون بالنتيجة أمراً سيئاً. إضافة إلى ذلك فإن اللغط عن القيم الغربية المتفوقة، أو عن أحقية القيادة للديموقراطيين، يتنكر في الحقيقة لما وصل إليه هذا التصور من سمعة سيئة جداً لدى قطاعات كبيرة جداً من البشرية. إذ إنه أيضاً لدى المنتقدين المحليين للقمع اللاإنساني ولملاحقة المعارضين في الصين وروسيا وغيرها من البلدان، فإن (الغرب) بقيادة الولايات المتحدة قد ضيع على المدى المنظور كل أحقية في تلقين بقية العالم الدروس.

والسبب في ذلك ليس أبداً ما يتعلق بالحرب في العراق فحسب، تلك الحرب التي ستدخل في تاريخ الولايات المتحدة (على أنها كارثة تاريخية واستراتيجية وأخلاقية)، وذلك كما اشتكى زبيغنيف بريجينسكي Zbigniew Brzezinski مستشار الأمن القومي السابق لدى جلسة استماع في مجلس

الشيوخ الأمريكي. وأكثر أهمية من ذلك هي ازدواجية المعايير الأخلاقية المحرضة التي بواسطتها تتكشف يومياً النوايا الراقية للمتنطعين لقيادة الحلف الخيالي للديموقراطيات. فالحكومة الإيرانية على أية حال المنتخبة بصورة ديموقراطية، التي تجدها إسرائيل مهددة لكيانها، ولذلك لايجوز لإيران بحسب القادة الإسرائيليين أن تزاول تقنية الذرة، التي أكدت أحقية إيران فيها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، استناداً إلى القوانين الدولية. إلا أنه في الوقت ذاته ما زال النظام العسكري الفاشل والفاسد والمسلح نووياً في باكستان يحصل على دعم من مليارات الدولارات من قبل واشنطن ومساعدة تجارية من أوروبا. أما الصين وروسيا فتفضحان بسبب ممارسة قمع المعارضة السياسية باستخدام العنف. إلا أن ذلك لا يمنع المدافعين عن الحرية في بلدان الرخاء الاقتصادي من دعم الطغاة من حكام العرب عن طريق مساعدات عسكرية وامتيازات تجارية بمليارات الدولارات. على الرغم من أن المنتفعين من تلك المساعدات يزاولون الحكم في دول بوليسية لا تعرف الرحمة، ويمنعون بشكل منهجي أي تطور عن شعوبهم. وتلك حالة تصب باستمرار في مصلحة الطائفة الإرهابية القاعدة والإسلامويين، الذين يكافحون من أجل إقناع الناس بأفكارهم بالقوة، وكان مما كتبه أسامة بن لادن في عام ٢٠٠٢ في (رسالته إلى أمريكا): (إن نفاقكم.... وحريتكم وديموقراطيتكم لا تسري إلا عليكم)، وقد وجد هذا اللوم صدى واسعاً في جميع أنحاء العالم الإسلامي ولدى كثير من المثقفين في بلدان نامية أخرى من المكسيك حتى إندونيسيا، ولم يجد المدافعون عن القيم الغربية ما يمكن أن يعترضوا به على ذلك.

حتى إن التحذير الموجه من قبل كثير من السياسيين في أوروبا وأمريكا ضد الرأسمالية الاستبدادية في الصين وروسيا لا يحدث في آذان الشعوب المعنية إلا صدى فارغا لا معنى له. إذ إنّ صندوق النقد الدولي الذي يديره الغرب، والمستشارون الأمريكيون المؤمنون باقتصاد السوق كانوا هم الذين عمدوا بشكل رئيسي إلى نهب ممتلكات الدولة السوفييتية، وبمشاركة فعالة من الصناعة المالية الغربية في عهد الرئيس بوريس يلتسينBoris Jelzin (الديموقراطي). وفي تلك

الأثناء كانت فئات كبيرة من الشعب الروسي قد غرقت في شقاء الفقر، إلا أن يلتسين كان له حظ وافر من الدعاية لمصلحته. إن التحذير الصادر في كثير من المرات عن وعاظ اقتصاد السوق في الغرب، بأن توجيه الدولة للاقتصاد الصيني يهدد الاقتصاد العالمي يبدو في منتهى الغرابة، خاصة بعد أن تسبب مجدداً المدافعون المتحمسون عن إلغاء تنظيم الأعمال في الأسواق المالية بفوضاهم المالية كارثة كلفت آلاف المليارات من الدولارات.

وبالتأكيد فإن لهذه السياسة ذات المعايير المزدوجة تعليلاً جيدا زيادةً أو نقصاناً لأية حالة كانت. إلا أنه من غير المعقول افتراض أن الأقلية الصغيرة الغنية لديموقراطيات السوق الغربية، سوف تتمكن اعتماداً على ذلك الأساس من المطالبة بموقع القيادة، يمكن أن تتقبله الغالبية العظمى في باقي أنحاء العالم. والمؤشر الأكيد لفقدان هذا النفوذ هو السمعة المستمرة في الانحدار، التي تتمتع بها الولايات المتحدة، التي ظهرت عن طريق التحقيقات التي تجريها المؤسسة الأمريكية لبحث الآراء (Pew Research Center) في مختلف أنحاء العالم. بحيث يخلص العاملون لدى المؤسسة المذكورة في تقريرهم السنوي لعام٢٠٠٧ بما يتعلق بالمزاج العام في ٤٧ بلداً لأمم موزعة عبر كل الأقاليم والقارات (بأن نظرة الناس إلى أمريكا قد انهارت بكل معنى الكلمة في أجزاء واسعة من العالم)[٤٢٨].

وفي الحقيقة سوف يكون ضرباً من الوهم الاعتماد على حكمة الشرق الأقصى أو الأمل به، في أن تقوم قريباً حكومات شعوب المليارات من البشر الآسيوية في الصين والهند باستلام القيادة للكفاح من أجل استقرار بيئي واجتماعي على كوكب الأرض. إذ على الرغم من جميع نجاحات النمو الاقتصادي، فإن كلتا الأمتين مهددتان بنزاعات داخلية هائلة، لأن انطلاقتهما السريعة في مجال الرأسمالية الجانحة، قد أدى إلى نشوء انعدام حاد للمساواة، يحرض بصورة ملحوظة على صراعات شديدة على توزيع الثروات. لاسيمّا أن انتفاضات للفلاحين والعمال تزعزع كلتا الدولتين. وفي الآن ذاته تعانيان من تدمير شديد جداً للبيئة، وتوفير المياه يتهدده الانهيار في أقاليم بأكملها. وبصورة

مغايرة لما يجري في الهند الديموقراطية يتصارع حكام الصين إضافة إلى ذلك مع مشكلة تتفاقم يوما بعد آخر، وتتمثل في أن شكل الحكم الاستبدادي ومبدأ الحزب الواحد لا يصلحان في توجيه مجتمع صناعي معقد. كما إنَّ الحكم في جو الرأسمالية قد أصبح شأناً معقداً بالنسبة لديكتاتوريي الحزب الصيني من أصحاب العنف المطلق المضلل. وقد انطلقت الديناميكية الجديدة قبل كل شيء لأنَّ الحكومة المركزية قد نقلت صلاحية اتخاذ غالبية القرارات الاقتصادية وجزءاً كبيراً مما يجمع من الضرائب إلى حكومات الأقاليم وإدارات البلديات.

ونتيجة لذلك فقد تحول ما كان يعرف بحزب الوحدة بصورة ملحوظة إلى اتحاد رخو من وحدات اقتصادية متنافسة. ولهذا فإن المصالح المتعارضة تعطل بعضها بعضاً. وبسبب انعدام الطرق الديموقراطية من أجل اتخاذ القرارات، يسيطر الجمود فيما يتعلق بمسائل الحفاظ على البقاء الهامة، مثل إعادة إصلاح البيئة أو إنشاء ضمان جماعي.

إن ذلك لا يدع إلا حيّزاً ضيقاً من أجل ممارسة سياسة عالمية. إضافة إلى ذلك فإن الاندماج في نظام السوق العالمي يضع حكام الدول الصاعدة أمام مأزق عصي على الحل. فمنذ بضع سنين ليس إلا، توصلت تلك الدول على أساس أنها قوى كبرى استعادت هيبتها، إلى الاعتراف بها في جميع أنحاء العالم، وحصلت على نمو لسلطتها وعلى الحرية في اتخاذ قراراتها. وقد نجم عن ذلك إعتزاز قومي متنام لدى المواطنين، ساهم بشكل هام في تهدئة النزاعات الداخلية. إلا أنه في الآن ذاته تتطلب التبعيات المتبادلة العالمية البيئية منها والاقتصادية، بأن تعود تلك الدول إلى التنازل عن جزء من السيادة التي اكتسبت من جديد لصالح تنظيم على مستوى العالم بأسره. ويلاحظ ديرك مِسنر مدير المؤسسة الألمانية لسياسة التطوير والمحلل الذكي، بأن التناقض يفوق ما يقدر عليه سياسيو القوى الجديدة لدى الصراع من أجل إدارة العولمةGlobal Governance. ولدى حديثه مع أعضاء في الحكومة الصينية التي وظفته مستشارا لديها، تبين له أن السياسيين الصينيين بالدرجة الأولى (يرون أنفسهم لاعبين في السياسة العالمية بصورة متزايدة، إلا أنهم

يخشون من كل التزام ذي مدى واسع). ولذلك فإنهم يحددون اتجاههم أقرب ما يكون إلى ما يفعله خصومهم الأمريكيون بحسب المخطط القديم الذي يعتمد على السيادة القومية وعلى ضمان القوة العسكرية. وبالاعتماد على ذاتهم فإن من المحتمل أن القوى العظمى القديمة والقادمة سوف لا تنجز إلا حربا باردة تعري فيها مصالحها عن طريق ردع متبادل.

القوة الناعمة: أوروبا النموذج

من دون تخطيط مسبق حتى بما يغاير التطوع سوف تزداد باستمرار قوة اضطلاع أوروبا في العقد القادم بمهمة أن تدفع قدما بالتعاون العالمي ضد أزمات العالم القادمة. إذ يقع تحت تصرف الأوروبيين خبرات وقدرات تميزهم عن جميع اللاعبين في حلبة العولمة. لاسيمّا أنهم كانوا قد خبروا في الماضي كثيراً من قضايا التكيف الصعبة التي سوف ترغم على اندماج البشرية من كافة الأمم إن عاجلاً أم آجلاً. فالتبعيات المتبادلة والسيادة المقسمة قد أصبحت بالنسبة إلى السياسيين الأوروبيين وبالنسبة إلى كثير من ناخبيهم أيضاً أمرا بديهياً. ويعرف جميع الذين يصنعون القوانين على طاولة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في بروكسل أنّهم على المستوى الوطني لا يصلون إلا إلى القليل، ولكنهم يستطيعون الوصول إلى الكثير جداً لدى التعاون مع بعضهم بعضاً. وتدخل في صلب الحياة اليومية الأوروبية قطاعات كبيرة للسياسة يجب أن تصنع وراء حدود كل دولة.

إضافة إلى ذلك فإن أوروبا قد نجحت في ما يتوجب حتماً أن يحدث في المقياس العالمي، ألا وهو إيجاد التعادل أو التسوية بين الأقاليم الغنية والفقيرة. فعندما دخلت كل من إسبانيا والبرتغال في عام ١٩٨٦ في عضوية ما كان يعرف بالجمعية الأوروبية، كانت تُعَدُّ شبه الجزيرة الايبيرية بيت الفقراء في أوروبا. وبعد مرور عقدين من الزمن وصلت إسبانيا فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية إلى مستوى إيطاليا، ولم تعد البرتغال أيضاً بلد فقر. وفي وقت غير بعيد فإن الأعضاء الجدد في وسط وشرق أوروبا سوف يمشون على الطريق ذاته. ففي بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا أصبح التقدم ملموساً، إذ تهبط

نسبة البطالة، وكثير من الذين انتقلوا إلى الخارج بحثاً عن عمل يعودون ثانية إلى أوطانهم. لاسيمّا أنَّ أسواقاً هائلة جديدة تنفتح لشركات دول الاتحاد الأوروبي القديمة، والجميع يجد أن مليارات الدعم من صندوق الاتحاد الأوروبي قد استثمرت بشكل جيد. فعن طريق السوق الموسعة ربح أيضاً (الدافعون)المشتركون في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي من وجهة نظر مواطنيه، هو في الغالب كيان من الصعب فهم دقائقه ويتسم ببيروقراطية بطيئة متثاقلة. ويبدو وكأن تكوينه قد علق في مكان ما في الوسط بين اتحاد دول أو دولة اتحادية. واتخاذ القرارات يأخذ أحياناً وقتاً طويلاً جداً، وحلول الوسط الضرورية تحصل في كثير من الأحيان فيما وراء المبادئ الديموقراطية وخارج نطاق كافة البرلمانات. إلا أن البطء الأوروبي يتضمن أيضاً تقدماً يفوق كلَّ شيء: ألا وهو اندماج الدول الأوروبية في سوق داخلي أوروبي ذي قوانين وتشريعات مشتركة أبعدت شبح الحروب بين الدول الأعضاء إلى حد بعيد بشكل لم يعهد بتاتاً في الماضي، إذ إن التصور في أن يقوم جنود ألمان بالهجوم على بولندا وفرنسا كما حدث في أيام أجدادهم هو أمر في غاية الغرابة. حتى إنَّ اليمينيين المتطرفين المهووسين لا يسعون إلى ذلك جدياً.

زيادة على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد أنتج كياناً سياسياً جديداً جداً يتمثل في إمبراطورية لا تهدد أحداً. ومن الناحية الاقتصادية فإن أوروبا تشّكل عملاقاً ضخماً تجتمع فيه ما يعادل ربع الطاقة الاقتصادية العالمية، وهو ما يضفي على أوروبا قوة هائلة. فقوانين الاتحاد الأوروبي تضع معايير لمختلف أنحاء العالم، إذ ليس هناك من دولة أخرى في العالم تتمتع بالقوة ذاتها التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتصدير القوانين والتعليمات. ويجري تطبيق قوانين الإتحاد الأوروبي بشكل طوعي في بلدان غريبة، إذ يدور الأمر حول النفاذ إلى السوق والمشاركة الاقتصادية، وليس عن طريق الإخضاع بالإجبار. وحتى عندما يحارب جنود أوروبيون في أفغانستان أو يقومون بمهمات عسكرية في إفريقيا،

فإنه ينبغي ألا يخاف أحد (حتى الآن على أي حال) بأن قوة عسكرية أوروبية تمارس احتلال بلدان أخرى و(تغيير نظامها) من دون حصولها على تكليف من مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة(٤٢٩).

إلا أن سياسيين أمريكيين يرون في ذلك نقصاً في الشجاعة والحزم، إذ يفسرون ميل غالبية حكومات الاتحاد الأوروبي إلى حلول مفاوضات عابرة للدول ومتعددة الأطراف على أنها سياسة الضعف. ولذلك فإن ممثلي الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديموقراطي يلحون على أوروبا من أجل التسلح، حتى تصعد إلى قوة عسكرية كبرى. ولهذا فقد طالب مثلاً نيكولاس برنز Nicholas Burns نائب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس بأنه ينبغي على أوروبا أن تنظر إلى ذاتها (على أنها قوة عالمية) وأن عليها أخيراً أن تكون لديها (استراتيجية عالمية)، وأن عليها بالطبع أن تقدم (المزيد من القوات العسكرية) من أجل القيام بمهمات عسكرية في إطار الحلف الأطلسي تقودها الولايات المتحدة(٤٣٠).

إلا أنه لو تم حصول ذلك فإن الأوروبيين سوف يهدرون رأسمال ذي قيمة عالية: ألا وهي السمعة بكونها عملاقا اقتصادياً يتمتع بمبادئ أساسية سياسية تعد مثالا يحتذى في أنحاء العالم. إذ لا توجد قوة أخرى ناشطة عالمياً تحظى بتلك الكثرة من القبول مثل الاتحاد الأوروبي. وهذا ما شهدت به مجددا النسخة الصادرة في عام٢٠٠٧ لصوت الشعب Voice of the People لأكبر تحقيق سياسي في العالم، الذي تجريه مؤسسة غالوب Gallup في كل عام. فإن الاستطلاع الذي أجري لدى ٥٧٠٠٠ شخصاً في٥٢ بلداً قد أظهر بأن كل واحد من ثلاثة أشخاص يرغب في أن يتنامى نفوذ الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة العالمية، في حين أن خمس الأشخاص الذين سئلوا كانوا ضد أوروبا. وقد علق خبراء يعملون لدى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية European Council on Foreign Relation على تلك النتيجة، بأن الاتحاد الأوروبي (فريد بين القوى الأربع الكبرى إلى جانب الولايات المتحدة والصين وروسيا، لأنه لا يرغب أحد في إعاقة صعوده). في حين أن تقليص نفوذ القوى الثلاث الأخرى كان مرغوباً به دائماً من قبل الغالبية(٤٣١).

وهذا الإشعاع العالمي ذو قيمة لا تقدر بثمن، لأنه يضفي على الاتحاد الأوروبي ذلك النوع من النفوذ الذي عرفه فيما مضى جوزيف ناي Joseph Nye عالم السياسة والسياسي الأمريكي على أنه القوة الناعمة (Soft Power). ويعني ذلك قدرة دولة ما على جعل دول أخرى تقوم بإتباع الأهداف ذاتها. وذلك يفترض أن السياسة الذاتية والمجتمع يتمتعان بتكوين، يجعلهما يظهران على أنهما يستحقان أن يقتدى بهما. فقد كتب ناي في عام ١٩٩٠ في مؤلفه العلمي حول طبيعة الهيمنة الأمريكية، التي كانت فيما مضى بديهية: (عندما تبدو قوة دولة ما شرعية في عيون الآخرين، عند ذلك سوف لا تصطدم تلك الدولة إلا بقليل من المقاومة ضد رغباتها. وعندما تكون حضارتها وإيديولوجيتها جذابة، فإن الآخرين سوف يتبعونها بسهولة أكبر. وعندما تستطيع فرض معايير دولية تتطابق مع مجتمعها، فلن يتوجب عليها إلا القليل من التكيف. ولذلك فإن قوة ناعمة قادرة على جذب المزيد من الشركاء إليها تماثل في أهميتها سطوة الأوامر القاسية)(٤٣٢). أما الآن فإن أمريكا قد فقدت في بقاع واسعة من العالم هذا المستوى من القوة بعد حربها في العراق. إذ إنَّ سمعة الميل إلى أمريكا قد غدت (قبلة الموت) لسياسيي كثير من الدول لدى الدعاية من أجل الحصول على أصوات الناخبين، وحتى في البلدان التي كانت صديقة لأمريكا مثل تركيا والمكسيك (٤٣٣).

وبذلك سوف تكون أيضاً مسؤولية حكام الدول الأوروبية أكبر لدى استخدام القوة الناعمة التي يتمتعون بها، ليس من أجل توسيع القوة الاقتصادية فقط، ولكن من أجل التغلب على التحديات العالمية. أما ما هو الكم الذي يمكنهم التوصل إليه في مجال السياسة العالمية، فقد برهنت عليه دول الاتحاد الأوروبي مرات عدة. إذ كان الأوروبيون هم الذين تمكنوا من فرض إنشاء محكمة الجنايات الدولية ضد إرادة الحكومة الأمريكية. وكذلك فإنه بفضل الإيمان بالقضية والعمل من أجلها بصورة مشتركة لدى دول الاتحاد الأوروبي، نجح تطبيق اتفاقية كيوتو المتعلقة بالمناخ. ولكن قبل كل شيء فإن الإتحاد الأوروبي يّعَدُّ من نواح كثيرة نوعاً من مخبر للعولمة، إذ من الممكن أن يشكل التعادل المالي وحد أدنى من المعايير وتنسيق سياسي دائم لا يتوقف وأمور أخرى كثيرة

مثالاً يحتذى من أجل إنشاء فيديرالية عالمية خطوة بعد خطوة. وحتى لو أن الوسائل الأوروبية غير مجدية من أجل ذلك، فإن الخبرة الأوروبية تقدم أفضل قاعدة من أجل جعل مستقبل البشرية أكثر أماناً. خاصة وأن ذلك يشكل جوهر النموذج الأوروبي. إذ كلما كان الانصهار الاقتصادي متجذراً بكثافة أشد في القوانين والحقوق عبر كل الحدود، كان السلام أكثر استقراراً، وكان الاحتمال أكبر في إيجاد حلول مشتركة من أجل مشاكل مشتركة. حتى إن بيل كلينتون الذي كان لثماني سنوات قد قاد الولايات المتحدة (أقوى رجل في العالم) يمثل في هذه الأثناء وجهة النظر تلك، وذلك عندما أوضح لدى جولة الدعاية التي كان يقوم بها لصالح عمليات المساعدة من طرف مؤسسته بأنه (يتوجب على العالم كله أن يكون مشابها أكثر لاتحادكم الأوروبي)[٤٣٤].

لا سياسة عالمية أوروبية من دون ديموقراطية

ولكن هل سيستفيد رؤساء أوروبا ورؤساء وزرائها ومعهم جهاز الاتحاد الأوروبي كاملا من هذه الفرصة؟، وهل يريدون ذلك عموماً؟ فلو أن الأمر يدور حول خطبهم البرامجية لكان ذلك دون إشكال. إذ يرى نيكولا ساركوزي مثلاً بوضوح أن التغيرات الجذرية التي أحدثتها العولمة قد (خلقت عالما فيه الجميع مرتبطون ببعضهم بعضا، بشكل أن فرصاً وأخطاراً وأزمات يتقاسمها الجميع. وذلك يهدد في الآن ذاته بتصادم استراتيجيات سياسة القوة مع بعضها)، وهذا ما أوضحه في شهر آب عام٢٠٠٧ لدبلوماسيي فرنسا بمناسبة مؤتمرهم السنوي في باريس. ولذلك فقد طالب ساركوزي من أجل مقاومة تطرف عولمة يصعب التحكم بها بـــ (أوروبا قوية تمثل لاعباً هاماً في المحافل الدولية، وتكون صاحبة القرار من أجل إيجاد نظام عالمي منسجم وعادل، وذلك وفقاً لما يطالب به من قبل شعوبنا)[٤٣٥]. وقد تبنى ساركوزي العناصر الهامة كلها التي بدونها لا يمكن أن ينجح الحكم العالمي، وذلك ابتداء من إصلاح مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة، وحتى توسيع مؤتمر الثمانية الكبار عن طريق انضمام القوى الكبرى الجديدة. وقد ألقى كل من رئيس وزراء بريطانيا غوردون براون والمستشارة الألمانية أنغلا مركل

خطباً مشابهة جداً. وعلى ما يظن فإن معظم حكومات الاتحاد الأوروبي الأخرى لن تعارض ذلك أيضاً.

إلا أنه عندما يدور الأمر حول التطبيق العملي لتلك النوايا الرائعة، فإن الطبقة السياسية الأوروبية قد أخفقت حتى الآن إخفاقاً ذريعاً. ذلك لأنَّ (السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة) هي مجرد سراب خادع يمنى به مواطنو الإتحاد الأوروبي ويحنث به يومياً. وفي الواقع العملي فإن كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي تمارس سياستها الخارجية الخاصة بها. ويتم تبديل تمثيل الاتحاد الأوروبي نحو الخارج كل نصف عام مع تبدل رئاسته. وتتلاشى القوة الناعمة الموجودة نظرياً في محاولات البروز والتألق الضيقة الأفق لشخصيات كل من الدول. ذلك أن البريطانيين يهتمون بالعناية بعلاقاتهم الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والألمان يقومون بعقد اتفاقياتهم الخاصة مع الروس، والفرنسيون يتدخلون عسكرياً في أفريقيا متى شاؤوا. والدبلوماسيون الصينيون والهنود يجدون أن الأمر يبعث على المرح بأنه ليس من برنامج واحد، ولكن عشرة برامج أوروبية مختلفة من أجل التنسيق مع بلدانهم فيما يتعلق بحماية المناخ. أما الأمريكيون فبإمكانهم في أي وقت كان شَطْرَ الاتحاد الأوروبي المضلل ثانية كما حدث في الحرب على العراق عندما يريدون. وقد أخبر تشارلز غرانت Charles Grant المتحمس لأوروبا ومدير المركز البريطاني للإصلاح الأوروبي British Center European Reform في شهر شباط عام ٢٠٠٨ عن (الازدراء الذي يفوق العادة) الذي يبديه محاوروه في الصين وروسيا والولايات المتحدة تجاه (مؤسسات الاتحاد الأوروبي الحالية، وبصورة خاصة نحو الرئاسة الدورية للاتحاد وتوزيع المسؤوليات بين مفوضية الاتحاد الأوروبي وبين المجلس الوزاري الأوروبي)[٤٣٦]. ولذلك فإن وضع الاتحاد الأوروبي ينطبق بالضبط على حالة الأمم المتحدة. فالحاجة الملحة إليه تتزايد باستمرار وقدرته على التصرف تتضاءل باستمرار.

والسبب في إخفاق أوروبا على المسرح العالمي هو الموقع الفارغ الكبير للمشروع الأوروبي، يعني الافتقار إلى الديموقراطية. إذ إنَّ الحكام ما زالوا

يتعاملون مع الاتحاد على أساس أنه احتفالية خالصة للنخب. إذ ليس للشعب أن يقول شيئاً فيما يتعلق بجميع مجالات السياسة الأساسية، ابتداء من الأمن الداخلي وعبر فرض الضرائب وحتى السياسة الخارجية. فإما أن تتفق الحكومات أو ليس هناك سياسة مشتركة. لقد كان لذلك الشيء مغزى في خمسينات وستينات القرن الماضي عندما كانت جراح الحرب العالمية الثانية غير مندملة بعد. إلا أنه الآن وبعد مضي ٥٠ سنة، فقد أصبح من المهم جعل الاتحاد الأوروبي فعالا وقادرا على التصرف، لأن رفض القواعد الواضحة من أجل التوصل إلى إيجاد الغالبية الديموقراطية وتكوين السياسة الأوروبية هو عمل تخريبي للفكرة الأوروبية كاملة. فهل ينبغي على أوروبا أن تتسلح بصورة مشتركة، أم من الأفضل أن توظف الأموال من أجل تقوية بنى الأمم المتحدة؟ وهل ينبغي تقديم تسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال فيما يتعلق بالتنافس الضريبي وعدم المساس بالجنات الضريبية أيضاً، أم أنه ينبغي أن يعاد توزيع العبء الضريبي بنزاهة استناداً إلى القدرات؟ وهل ينبغي أن يتم الاستمرار في جعل أوروبا قلعة منيعة ضد المهاجرين، أم ينبغي استخدام المال من أجل المساعدة على استقرار دول الفقر؟. إن هذه الأسئلة وكثيراً غيرها من الأسئلة الهامة جداً، لم تحسم بعد منذ سنوات، لأن الحكومات لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق، ولأن البرلمان الأوروبي ليس له القول الفصل خاصة في المجالات الهامة.

ولهذا السبب بالضبط أخفق ما يسمى بدستور الاتحاد الأوروبي. فالناخبون في كل من فرنسا وهولندا لم يرفضوه لأنهم ضد الوحدة الأوروبية، بل لأنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد تثبيت توافق نخبوي لليبرالية السوق، الذي سوف يستوجب إعطاء (المنافسة) والالتزام بالتسلح مستوى يماثل الدستور. فلو طلب من الناخبين الإدلاء بآرائهم عما إذا كان يحق للأوروبيين انتخاب رئيس المفوضية الأوروبية مباشرة، وعما إذا كان ينبغي على وزير الخارجية الأوروبي (المخطط من أجل إيجاده) أن يكون مسؤولا بالدرجة الأولى أمام البرلمان الأوروبي في شتراسبورغ لكانت نتيجة التصويت للدستور قد اتخذت بالتأكيد منحى آخر.

فالتصويت ضد (الدستور) كان موجهاً ضد العجز الديموقراطي للاتحاد. إذ أظهرت جميع التحليلات أن الغالبية كانت تخشى من أن مصالحها سوف لا يتم تمثيلها في بروكسل. وعلى الرغم من ذلك فقد قام حكام الاتحاد الأوروبي بالقفز ببرودة على كل ذلك وقرروا فرض المشروع ذاته بصيغة مختصرة على أنها مجرد تغيير لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي القديمة. فعوضاً عن الاندماج قدماً نحو الأمام بطريقة ديموقراطية، يعمدون إلى تناسي الديموقراطية نهائيا خشية من الشعب.

وهذا ما ستكون نهايته الإخفاق. ولذلك فإن الفيلسوف الألماني يورغن هابرماسJuergen Habermas قد حذر من أن الاتحاد الأوروبي (يتهدده تطور نحو الوراء) وطالب (بإسعاف أولي لأوروبا، إذ يتوجب على الحكومات أن تتجاوز طبيعتها، وأن تعطي فرصة لمواطنيها أن يقرروا عن طريق استفتاء مستقبل أوروبا. وهذا ليس ضرورياً بسبب المشاكل الداخلية للاتحاد فحسب، وإنما لأن التحديات بالذات التي تتعرض لها أوروبا بكاملها في العالم أيضاً تتطلب (قراراً حاسماً). كما دعى بحماسة إلى ترسيخ مؤسساتي للسياسة الداخلية للعالم تقوم به أوروبا)[٤٣٧]. ولذلك فإن الخيار سوف يكون إما انتكاساً بطيئاً (نحو النموذج المعروف لممارسات القوة على المستوى القومي، أو أن يكون قراراً واضحاً لصالح اندماج متواصل).

فلو حصل في الواقع مثل ذلك الاستفتاء، فإن النتيجة سوف تثبت قبل حصوله. إذ إنّه فيما عدا بريطانيا سوف توجد في كل بلد غالبية لمصلحة أوروبا ديموقراطية. وفي حال الضرورة سوف تكون أوروبا فعالة حتى بدون مشاركة بريطانية. فهل يمكن لذلك أن ينجح؟، وهل يستطيع الأوروبيون التغلب على حصارهم الذاتي والدفع قدما في توسيع المؤسسات العالمية بواسطة حكومة مشتركة ذات شرعية ديموقراطية للاتحاد الأوروبي، التي كما أدركها بحق الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما قال إنهّا (مطالب بها من قبل شعوبنا)؟. من الممكن للمرء أن تأتيه فكرة ازدراء تلك الرؤية على أنها غير واقعية. مع أن استحداث العملة المشتركة كان شيئاً غير واقعي لسنوات

طويلة، إلى أن جعلت التركيبة التاريخية للأحداث بعد سقوط جدار برلين ذلك ممكناً. فقد كان الهدف الكبير للوحدة الألمانية بالنسبة للمستشار الأسبق هلموت كول أهم من كفاح مسؤولي البنك المركزي الألماني من أجل عملة المارك الألماني. وعندما تطرق الأبواب تغيرات جذرية تاريخية، عندئذ توجد حجج أخرى غير التي تتعلق بالاقتصاد من أجل السير في طرق جديدة. ويمثل ذلك بالضبط سوف يرغم التصعيد للنزاعات العالمية التي تدور حول الاستقرار البيئي والاجتماعي للمجتمع العالمي على أن تقوم أوروبا بوضع أولويات جديدة، فيما إذا كانت لا تريد ترك تحديد تشكيل المستقبل للولايات المتحدة وللقوى الآسيوية الكبرى وحدها.

وقد أوضح نورمان أنغيل البريطاني الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٣٣ قبل أربع سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى في كتابه الجدلي (الوهم الكبير) بصورة مقنعة، كيف أن السعي نحو تفوق قومي وفتوحات عسكرية كانت غير عقلانية حتى في ذلك الزمن.

إلا أن نداءه كان بلا جدوى، وتلاشى من دون أن يجد آذاناً صاغية عند حكام أوروبا القديمة المتشوقين إلى الحرب. وعندما تصاعدت من جديد العداوات داخل أوروبا لدى انتقال السلطة إلى النازيين في ألمانيا، فقد كتب في عام ١٩٣٣ وهو شبه يائس: (لو أنه وجد بطريق الصدفة السعيدة للتاريخ الأوروبي شيء ما مثل اتحاد فيدرالي، بشكل يكون لفرنسا وألمانيا الموقع ذاته كما لولايتي بنسيلفانيا وأوهايو في النظام الأمريكي، لكانت الحرب بين كلتا الأمتين على ضفتي نهر الراين في يومنا هذا غير معروفة، كما هو الحال بين ولايات الاتحاد الأمريكي)[٤٣٨]. إلا أن ذلك تطلب كارثة كبيرة أخرى مع ملايين القتلى، من أجل جعل تلك الرؤية سياسة عملية، وقيادة أوروبا إلى عصر السلام. وبذلك فقد خبر الأوروبيون كلا الأمرين، اللذين تجليا في فظاعة الحرب العالمية وفي نجاح التعاون السلمي. ولا يمكن أن يكون هناك من هدف أقوى من أن تكون أوروبا سباقة لبناء مجتمع عالمي خال من الاضطرابات.

الشروحات والمراجع

الفصل الثاني: عالم الميكادو

٢٢) من مساوئ النظام انعدام وجود رقابة للأسعار وللمخاطر. ولذلك فإن بنوك الدولة تكافح من أجل التخلص من جبل ديون فاسدة، يعني من مدينين غير قادرين على سداد ديونهم. وبحسب طريقة التخمين، فإن ذلك ينطبق على١٠ حتى٣٠ بالمئة من حجم الديون غير المسددة. ولهذا فإن الحكومة الصينية قد بدأت تدعم البنوك بأموال إضافية عن طريق خصخصة جزئية للبنوك بواسطة بيع أسهم في بورصات هونغ كونغ وشانغهاي من أجل وضع القطاع المالي تحت ضغط فاعلية مفيدة. إلا أنه حتى يومنا هذا لم يتغير شيء فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي.

٢٣) وهذا يحمل في طياته خطر دخول مال أكثر من اللازم في مجال التداول، ويصبح التضخم المالي خارج نطاق السيطرة. إلا أن موجهي الاقتصاد الصينيين استطاعوا في غالب السنين حتى على السيطرة على هذه المشكلة.

٤٣) لم تحسب في الميزانية الاستثمارات المباشرة واحتياطي الذهب، ومع ذلك فإن هذه القيمة ما زالت مضللة، لأن السلطات الأمريكية تقيد دوماً في الحساب الديون مقابل قيم الدولار للاستثمارات الخارجية الأمريكية، تلك القيم التي ارتفعت عن طريق تراجع أسعار صرف العملة. وبشكل مطلق ترتفع المديونية الأمريكية لمصلحة الخارج إلى ما يزيد عن ٨٠٠ مليارد دولار سنوياً. وذلك استناداً إلى معلومات مأخوذة من:
Bureau of Economic Analysis US Department of Commers .U.S. Net International Investment Position at Year–end 2006

الفصل الثالث: بيت العولمة الهش

٧٦) النظام الذي اتفق عليه في عام١٩٤٤في المنتجع الأمريكي بريتين وودز Britten Woods قد ربط بالسلاسل اقتصاد السوق للدول الغربية حتى لو وصل إلى الخراب، بالإرادة الحسنة للأمريكيين إن شاؤوا، إذ إنَّ الدول الغربية لا تستطيع توجيه سياستها النقدية بما يتفق مع مصالحها الوطنية بصورة كاملة. وخلال تصعيد حرب فييتنام أمر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون Nixon ابتداء من عام١٩٦٩ أن تدفع الأعباء المالية للتسلح عن طريق طباعة مزيد من الدولارات، فأغرق بذلك العالم بفيضان من دولارات رخيصة. وبالتوازي مع ذلك فقد دعمت الحكومة

البريطانية إنشاء ما سمي في ذلك الوقت بسوق المال الأوروبي الذي لا يخضع لأية رقابة، في حي الأعمال المالية في مدينة لندن. وفي نهاية المطاف فإن التضخم المالي للعملة الرئيسة واستنفار السيولة النقدية بهدف المضاربات قد أدى إلى نسف النظام. فقد عرضت البنوك على مؤسسات اقتصادية أوروبية قروض دولارات بفائدة رخيصة. وبهذا فقد وقع المارك الألماني وعملات أخرى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحت ضغط ارتفاع مستمر، كان البنك المركزي الاتحادي الألماني يحاول عن طريق شراء مستمر للدولار أن يحد من ارتفاعه. وعندما ظهر بأن مقاومة موجات المضاربات لم يكن بالإمكان تمويلها، فقد اضطرت حكومات المجموعة الأوروبية في عام ١٩٧٣وبالاشتراك مع الولايات المتحدة إلى حمل الحلف النقدي المذكور إلى القبر، وقامت بتحرير أسعار صرف العملات وحركة رؤوس الأموال.

الفصل الثالث: بيت العولمة الهش

٧٨) بما يعاكس الرأي بالدرجة الأولى يعتمد من جانب الصناعة المالية، الادعاء الذي يشيعه الاقتصاديون المأجورون من قبلها، فإن ذلك لا يجعل التقاعديات أكثر أماناً في المجتمعات التي تزداد شيخوخة، لأن الارتفاع الذي من المحتمل أن تصل إليه مدفوعات التقاعديات، يتعلق دائماً بالنجاح الاقتصادي لمجتمع بكامله، بقطع النظر عن الطريق الذي وصل بواسطته إلى ذلك النجاح.

الفصل الرابع: من يزرع اللامساواة ....

١٦٢) واستناداً إلى ذلك فإن التصرف يكون قانونياً عندما يعمد أرباب العمل إلى إخطار المتظاهرين بتجريدهم من أماكن أعمالهم ،والاستعاضة عنهم بمتعاونين جدد. فمن أجل أن تتمكن عموما نقابة ما من الحصول على قبول في مصنع أمريكي، فيتوجب أن يصوت غالبية المشتغلين في المصنع لصالحها بصورة واضحة، وهذا شرط يمكن تجنبه عادة بواسطة تهديدات بسيطة. وإذا لم يحصل ذلك، فباستطاعة رب العمل إعادة التصويت، وأن يؤسس منظمة معارضة، وأن يضغط على المشتغلين عن طريق محادثتهم كل على حدة من قبل رؤسائهم. وفي الوقت ذاته لا يملك جميع من يتمتعون بمراكز إدارية، وحتى العمال البسطاء الحق في أن يكونوا أعضاء في نقابة ما. فهذه القاعدة لوحدها تحرم ٨ ملايين عامل من حرية الانتظام في نقابات. انظر أيضاً:
Theodore Moran ،Georgetown University ،Why a Grand Deal on Lbour Could End Trade Talks ، Financial Times ، 13. 03. 2007

١٨١) منذ عام ٢٠٠٧ إتفق مخططو الضرائب في شركة غوغل مع السلطة المالية الأمريكية على تحديد التوفيرات الضريبية، ولكن على ما يظن على حساب دول أخرى. وسوف لا تتغير الحصة الضريبية الفعلية على مستوى العالم، وذلك بحسب ما أعلنته الشركة العملاقة غوغل في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

١٩١) هذا الوضع يجب أن يدفع ثمنه غالياً على أي حال المواطن البريطاني العادي أيضاً. نعم إن الـــ (non-doms) ينفقون حقا ما يزيد عن ٢٠ مليار يورو سنوياً ويشغلون آلاف الخدم وحرفة كاملة ممن يقدمون خدمات خاصة، الذين يلبون رغبات متميزة جداً. وفي الوقت ذاته فإن التمركز الشديد الكثافة للثروات في لندن قد أدى إلى إرتفاع فاحش لأسعار العقارات. بحيث أنه في الأحياء الكائنة في وسط المدينة لا يتوفر إلا ما ندر من المساكن التي يمكن للمواطن العادي أن يقدر على دفع أثمانها أو استئجارها. والأحياء الراقية جداً مثل كينسينغتون Kensington أو تشيلزي Chelsea قد أضحت أشبه بجزر لا يقطنها إلا الأثرياء.

٢١١) تلحظ ميزانية دولة ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠٨ رفع سقف مخصصات المساعدة من أجل التطوير في البلدان النامية بمقدار ٨٧٠ مليون يورو، يعني إلى ما مجموعه ٧,٣ مليار يورو. إلا أن هذا المبلغ يبقى بعيداً عن الهدف الذي في إطار الإتحاد الأوروبي قد تم الإقرار به، بحيث أنه ينبغي التوصل حتى عام ٢٠١٠ إلى حجم ٠,٥١ من الناتج الإجمالي الداخلي، ومن أجل ذلك سوف يكون من الضروري أن تصل الزيادة السنوية إلى ١,٢ مليار يورو.

الفصل السادس: الرحيل إلى المجال البيئي

٢٨٥) أقرت حكومة المستشار السابق غيرهارد شرويدر ضد إرادة جهاز الرقابة والتفتيش الاتحادي وتحذيره الصريح، بأن يسمح لأكبر مورد للغاز في ألمانيا Eon بأن يشتري شركة رورغاز Ruhrgas AG، وأن يسيطر بذلك على سوق الغاز الألماني بكامله. ومكافأة على ذلك فقد تمكن وزير الإقتصاد المسؤول فيرنر مولر Werner Mueller أن يصبح فيما بعد رئيساً لشركة روركوله Ruhrkohle AG التي تخص في غالبيتها شركتا Eon و RWE ، وأن يباع فرعاها الكيميائي ومحطة توليد الطاقة تحت اسم إيفونيك Evonik في سوق البورصة. ولدى RWE فإن فولفغانغ كليمينت Wolfgang Clement خليفة مولر في المقعد الوزاري، هو الآن عضو في مجلس إدارة الشركة، وهو الذي قبل ذلك قد حمى صناعة التيار الكهربائي بنجاح من فرض شروط عليها تتعلق بحماية المناخ، وكافح التوسع في إقامة منشآت الطاقات المتجددة بواسطة تضليل إعلامي مكثف.

٣٠٣) وهو ما برهن عليه طالبان أمريكيان كانا يدرسان الفيزياء في عام ١٩٦٤. وبتكليف من الحكومة الأمريكية فقد عرض الطالبان المذكوران بنجاح، أن (بالإمكان صناعة مفجر ذري يتمتع بمصداقية بواسطة مجهود متواضع، ومن قبل أشخاص يتمتعون بتدريب وتعليم جيد، ومن دون أن يحصلوا على معلومات سرية من قبل الدولة)، وذلك استناداً إلى الملفات التي رفعت عنها السرية فيما بعد.

٣٢٥) لقد طبعت فكرة القيام بوظائف عديدة بشكل متزايد إصلاحات الدعم الحكومي في أوروبا بطابعها. وهي موجودة في نقطة المركز لمشروع علمي عالمي الصبغة. وتحمل العنوان التالي: (تقييم البحث العلمي في المجال الزراعي، وتقنيات من أجل التطوير)، وهذا شيء جديد على الطريق نحو المجتمع العالمي. وبفضل التنسيق الذي قام به بوب واتسون Bob Watson الرئيس الأسبق لمجلس المناخ في الأمم المتحدة، الذي انتقلت إلى عهدته لاحقا الإدارة العلمية لدائرة البيئة لدى البنك الدولي، فقد تم اجتماع ٥٠٠ خبير من جميع الأمم بما لديهم من مصالح ووجهات نظر مختلفة للأمور. وبصورة مشتركة حمل الأخصائيون على عاتقهم المباشرة بالتعامل مع أهم ثلاثة من المهمات: الكفاح ضد الجوع، وحماية التربة واحتياطيات المياه الجوفية، والتأقلم مع التغير المناخي. وعوضاً عن وصفات محددة المعيار على مستوى العالم، فقد طالبوا بإيجاد حلول تتناسب مع الأوضاع المحلية لمصلحة صغار الفلاحين.

٣٢٧) وهذا لا ينطبق على بعض الأراضي ذات التربة المرهقة، التي تنتشر في إفريقيا بصورة خاصة والتي فقدت بالكامل المواد المعدنية الضرورية للنباتات مثل الفوسفات.

الفصل السابع: السلطة العالمية – المواطن العالمي

٣٤٧) العدد يستند إلى إيضاح من قبل حركة السلام الأخضر Greenpeace الوارد في كتاب NGO الصادر في هامبورغ عام ٢٠٠٧. ولا يتضمن منظمات سياسات التطوير، وكذلك فإن آلافا من المبادرات المناطقية الصغيرة لم يشر الكتاب إليها.

٣٧٠) قدم الإتحاد الأوروبي إلى منظمات غير حكومية في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ مبلغ ٢٦,٤ مليون يورو، ومن أجل التعاون مع بلدان نامية توجد رزمة لخمس سنوات بمقدار ١,٦ مليار يورو وذلك لمصلحة فاعلين غير حكوميين وسلطات محلية (Non-State Actors and Local Authorities). ودعمت الوزارة الاتحادية الألمانية لشؤون التعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ العمل التطويري لمنظمات وطنية غير حكومية ومؤسسات وقفية وكنائس بحوالي ٤٦٤,٩ مليون يورو وعمل منظمات غير حكومية دولية بحوالي ٧,٢ مليون يورو. وأنفقت وزارة البيئة الاتحادية الألمانية لصالح مهمات منظمات غير حكومية داخل ألمانيا ٤,٣ مليون يورو.

الشروحات والمراجع

الفصل الأول

Anmerkungen

1. Kapitel Globalisiert in den Abgrund

1 Zitiert nach Niall Ferguson, Sinking Globalization, in: Foreign Affairs, März/April 2005
2 Richard Ely, Studies in the Evolution of the Industrial Society, New York 1903, S. 68 f.
3 Kevin H. O'Rourke, Jeffrey G. Williamson, Globalization and History, Cambridge, MA, 1999, S. 2
4 Peter Hertner, German Multinational Enterprise before 1914: Some Case Studies, in: Peter Hertner, Geoffrey Jones, Multinationals. Theory and history, Aldershot (Gower) 1986, S. 113 ff.
5 Hugo Ott, Hermann Schäfer (Hrsg.), Wirtschafts-Ploetz. Die Wirtschaftsgeschichte zum Nachschlagen, Würzburg 1984, S. 409 ff.
6 Herbert Giersch, Das mobile Kapital erzieht die Wirtschaftspolitik zur Verantwortung, Handelsblatt, 31. August 1998
7 Norman Angell, The Great Illusion (1910), Nachdruck: North Stratford, New Hampshire, 2006
8 Zitiert nach Joachim Radkau, Das Zeitalter der Nervosität, München 1998
9 Werner Abelshauser, Die BASF. Von 1865 bis zur Gegenwart. Geschichte eines Unternehmens, München 2002, S. 168
10 Radkau, a.a.O.
11 Joseph A. Schumpeter, Zur Soziologie der Imperialismen, in: Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, Bd. 46 (1918/1919), S. 309 ff.
12 Zitiert nach Angaben von Prof. Werner Abelshauser, Universität Bielefeld
13 Ludwig Pohle, Deutschland am Scheidewege: Betrachtungen über die gegenwärtige volkswirtschaftliche Verfassung und die zukünftige Handelspolitik Deutschlands, Leipzig 1902, S. 126–130
14 Norman Angell, The Great Illusion, a.a.O.
15 UNCTAD, World Investment Report 2006, Genf, S. 5
16 Daten aus »Cargo Cults«, The Economist, 15. Juni 2006
17 McKinsey Global Institute, Mapping the Global Capital Market, Januar 2007
18 Bundesbank, Das deutsche Auslandsvermögen Ende 2006, Pressenotiz 26, September 2007
19 Harald Schumann, Bye, Bye, Babel, Tagesspiegel, 2. Dezember 2006
20 Jean Ziegler im Interview mit der Germanwatch-Zeitung, Nr. 4, 2005
21 Ben Bernanke, Global Economic Integration: What's New and What's Not?, Rede beim Annual Economic Symposium, Jackson Hole, Wyoming, 25. August 2006

الفصل الثاني

2. Kapitel Die Mikadowelt

22 Der Nachteil des Systems ist die fehlende Risiko- und Kostenkontrolle. Darum kämpfen die Staatsbanken mit einem Berg an faulen Krediten, also zahlungsunfähigen Schuldnern. Je nach Schätzung sind 10 bis 30 Prozent des ausstehenden Kreditvolumens davon betroffen, und Chinas Regierung hat darum begonnen, durch die Teilprivatisierung der Banken über den Aktienverkauf an den Börsen von Hongkong und Schanghai den Banken zusätzliches Kapital zuzuführen und den Finanzsektor unter Effizienzdruck zu setzen. Am Grundprinzip hat sich aber bis heute nichts geändert.

23 Das birgt zwar die Gefahr, dass zu viel Geld in Umlauf kommt und die Inflation außer Kontrolle gerät. Aber in den meisten Jahren haben Chinas Wirtschaftslenker sogar dieses Problem im Griff behalten.

24 Nach Angaben der Weltbank, siehe http://sima-ext.worldbank.org/

25 Daten aus: BP Statistical Review of World Energy, Juni 2007

26 Rebecca Schultz, How High Oil Prices Are Affecting Africa, Center for American Progress, Washington, 17. Juli 2007

27 Abdoulaye Wade, Africa over a Barrel, Washington Post, 28. Oktober 2006

28 Bei einer Rede in der Parteizentrale der SPD am 21. Juni 2007

29 Im Interview mit der Financial Times, 22. Oktober 2007

30 Lawrence H. Summers, Sovereign Funds Shake the Logic of Capitalism, Financial Times, 30. Juli 2007

31 Robert Wade, Sovereign Funds a Useful Weapon for Poorer Nations, Financial Times, 10. August 2007

32 More Objections to Port Takeover by Arab Entity, Associated Press, 19. Februar 2006

33 Zitiert nach William Wallis, Dubai Sees Future as Ally, Entrepot and Playground, Financial Times, 8. März 2006

34 Robert Write, Windfall for DP World on US Ports Sale, Financial Times, 12. Dezember 2006

35 Nach Berechnungen von Goldman Sachs, Global Economic Papers No. 99, 2003

36 Gabor Steingart, Weltkrieg um Wohlstand, Der Spiegel 37/2006

37 UN Industrial Development Organization, Share in Regional and World MVA, siehe www.unido.org/data/country/stats/

38 Peoples Bank of China, www.pbc.gov.cn; AFX news, China forex reserves at 1.53 trln usd at end of 2007, 11. Januar 2008

39 Harald Schumann, Die Dollar-Bombe, Tagesspiegel, 20. November 2004

40 Nach Angaben der Organisation National Priorities Project, die amtliche Budgetdaten transparent aufbereitet, siehe http://www.nationalpriorities.org/

41 Angaben nach: Brad Setser, Estimating the Currency Composition of Chinas Reserves, Roubini Global Economics, Mai 2007

42 James Mawson, Renée Schultes, Tracing the Assets That Make the Gulf an Economic Powerhouse, Dow Jones Financial News, 2. August 2007

43 In die Bilanz sind Direktinvestitionen und Goldreserven nicht eingerechnet. Aber auch dieser Wert ist noch irreführend, weil die US-Behörden die Schuldenposition stets mit den durch den Kursverfall gestiegenen Dollarwerten amerikanischer Auslandsinvestitionen verrechnen. Absolut steigt die US-

Auslandsschuld jährlich um mehr als 800 Milliarden Dollar. Angaben nach: Bureau of Economic Analysis, US Departement of Commerce, U.S. Net International Investment Position at Year-end 2006

44 Financial Times, 5. Oktober 2004

45 Christopher Swann, Paulson Says Foreign Treasuries Holdings Not Threat, Bloomberg, 4. März 2007

46 Lawrence H. Summers, The United States and the Global Adjustment Process, Rede am 23. März 2004 im Institute for International Economics, Washington

47 Joseph Kahn, China Tries to Charm Couple of Senate Sceptics, New York Times, 23. März 2006

48 Nouriel Roubini, Global Economics Blog, 22. Februar 2006

49 Goldman Sachs, Global Economic Papers No. 99, 2003

50 Francisco Guerrera, Jet-Set Diplomacy Forges Strong Ties With China, Financial Times, 1. Juni 2006

51 Workers Protest at Nokia Subcontractor's Factory in China, Helsingin Sanomat, 23. August 2007

52 Liu Cheng, The Draft Labor Contract Law of the Peoples Republic of China and its Background; zitiert nach Global Labor Strategies, Undue Influence: Corporations Gain Ground in Battle over China's New Labor Law, März 2007, http://laborstrategies.blogs.com

53 Bei der Konferenz »Globalisierung fair gestalten« in Berlin, 22. November 2006

54 David Barboza, China Drafts Law to Empower Unions and End Labor Abuse New York Times, 13. Oktober 2006

55 Disputes Over New Labour Contract Law, Foreign Business Groups Threaten to Withdraw Investments, China Labour Bulletin, Hongkong, 7. Juni 2006

56 Die US-Handelskammer distanzierte sich später von diesem Auftritt, aber er ist dokumentiert, siehe http://www.itglwf.org/DisplayDocument.aspx?idarticle=15269&langue=2

57 Shi Jingtao, New Labour Law Would Bring Conflicts, European Firms Fear, South China Morning Post, 22. April 2006

58 21st Century Economic Report, Foreign Investors Strongly Oppose the Draft Labour Contract Law and Threaten to Withdraw Investment, Guangzhou, 11. Mai 2006

59 Dexter Roberts, Rumbles over Labor Reform: Bejing's Proposed Worker Protections Are Giving Multinationals a Jitter, Business Week, 1. März 2007

60 Andreas Lauffs, Employers Face Tougher Rules, Financial Times, 31. Januar 2007

61 Geoff Dyer, China's Labour Law Raises US Concerns, Financial Times, 2. Mai 2007

62 Josephine Lau, U.S. Urges China to Buy Mortgage-Backed Securities, Bloomberg, 31. Juli 2007

63 Wu Yi, Engage in Sincere Dialogue, Redetext vom 24. Mai 2007, veröffentlicht bei: US China Business Council, www.uschina.org

64 Mure Dickie, China Joins FBI in Piracy Operation, Financial Times, 24. Juli 2007

65 Niall Ferguson, Buy Chimerican, Los Angeles Times, 5. März 2007

66 Wolfgang Proissl, EU ängstigt sich vor Russland, Financial Times Deutschland, 25. Oktober 2007

67 Im Interview mit dem Magazin Focus, 29. Oktober 2007

68 Gazprom sucht neue deutsche Partner, Financial Times Deutschland, 22. Januar 2007

69 Im Interview mit der Financial Times, 30. Oktober 2007

70 Im Interview mit dem Magazin Capital, 22. Mai 2007

71 Ruth Berschens, Schluss mit dem Schulterklopfen, Handelsblatt, 25. September 2006

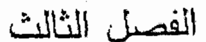
72 Associated Press, 15. Oktober 2007

73 Chris Abbott, Paul Rogers und John Sloboda, Global Responses to Global Threats, Briefing Paper, Oxford, Juni 2006; die Buchveröffentlichung erschien unter dem Titel »Beyond Terror: The Truth About the Real Threats to Our World«, London 2007

74 Global Risks 2007, World Economic Forum, Genf

75 So zum Beispiel in der Hamburger Color Line Arena am 7. Oktober 2007

3. Kapitel Das globale Kartenhaus



76 Das 1944 im US-Kurort Bretton Woods vereinbarte System kettete die westliche Marktwirtschaft auf Gedeih und Verderb an den guten Willen der Amerikaner, ihre Geldpolitik nicht ausschließlich an nationalen Interessen auszurichten. Mit der Eskalation des Vietnamkrieges ließ jedoch der damalige Präsident Richard Nixon ab 1969 die Rüstungslasten mit der Notenpresse bezahlen und flutete die Welt mit billigen Dollars. Parallel dazu förderte die britische Regierung den Aufbau eines unkontrollierten, damals sogenannten Euro-Kapitalmarkts in der Londoner City. Die Inflationierung der Leitwährung und die Mobilisierung von liquidem Kapital für spekulative Zwecke sprengten schließlich das System. Die Banken boten europäischen Unternehmen zinsbillige Dollarkredite an. Die Kreditnehmer tauschten diese sofort zum festen Kurs in Deutsche Mark. So gerieten die Mark und andere EG-Währungen unter steten Aufwertungsdruck, den die Bundesbank mit immer neuen Dollarkäufen auszugleichen suchte. Als die Abwehr der spekulativen Wellen nicht mehr zu finanzieren war, trugen die EG-Regierungen 1973 den Währungspakt gemeinsam mit den USA offiziell zu Grabe und gaben Wechselkurse sowie den Kapitalverkehr frei.

77 McKinsey Global Institute, Mapping the Global Capital Market, San Francisco 2007

78 Entgegen der vor allem von Vertretern der Finanzindustrie und den von ihr bezahlten Ökonomen verbreiteten Behauptung macht dies die Renten in alternden Gesellschaften nicht sicherer. Die Höhe der möglichen Rentenzahlungen hängt immer vom wirtschaftlichen Erfolg einer Gesellschaft insgesamt ab, ganz gleich auf welchem Wege er zustande kommt. Der Unterschied zur Umlagefinanzierung ist lediglich, dass die Kapitaldeckung keine Umverteilung zwischen Reich und Arm zulässt und wesentlich höhere Verwaltungskosten verursacht, die als Gebühreneinnahmen der Finanzindustrie zufließen.

79 Martin Wolf, Why It Is so Hard to Keep the Financial Sector Caged, Financial Times, 6. Februar 2008
80 Robert Wade, The Ever-Growing Structural Power of Finance, Financial Times, 5. Januar 2008
81 Z.B. Claudio Borio, Philip Lowe, Asset Prices, Financial and Monetary Stability: Exploring the Nexus, BIS Working Paper No. 114, Basel 2002
82 Internationaler Währungsfonds (IWF), Awash with Cash: Why are Corporate Savings so High?, in: Global Economic Outlook, Washington 2006, S. 135
83 Dierk Hierschel, Martin Stuber, Made in Germany im Griff der Finanzmärkte, Neue Gesellschaft/Frankfurter Hefte, 3/2007
84 John Maynard Keynes, Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, Nachdruck der 1. Auflage 1936, Berlin 1994, Kapitel 12
85 Ausführlich beschrieben in: Die Globalisierung folgt dem falschen Programm, in: Christiane Grefe u.a., Attac – Was wollen die Globalisierungskritiker?, Berlin 2002
86 Bear, Stearns Asset Management, Brief an die Investoren des »High-Grade Structured Credit Strategies Fund« und »High-Grade Structured Enhanced Leverage Fund«, 30. Juni 2007
87 Greg Ip, Did Greenspan Add to Subprime Woes?, Wall Street Journal, 9. Juni 2007
88 Michael Mandel, It's a Low, Low, Low-Rate World, Business Week, 19. Februar 2007
89 Nell Hendersson, The ATM That Is out of Money, Washington Post, 30. Mai 2007
90 Nach Angaben der Mortgage Bankers Association, www.mortgagebankers.org
91 Weil es für viele Kredite und Anleihen aus spekulativen Gründen ein Vielfaches an CDS-Verträgen gibt, überzeichnet die Summe das »versicherte« Kreditvolumen. Aber sie dokumentiert den Umfang der Trennung von Risiko und Kreditvergabe. Bank für Internationalen Zahlungsausgleich, http://www.bis.org/statistics/derstats.htm
92 Bank für Internationalen Zahlungsausgleich (BIZ), 77. Jahresbericht, S. 111, Basel 2007
93 Gillian Tett, The Dream Machine: Invention of Credit Derivatives, Financial Times, 24. März 2006
94 Mara Hovanesian, The Mortgage Mess, Business Week, 2. April 2007
95 Stefan-Michael Steinmann, Susanne Knips, Dresdner Kleinworth, How Important Are Hedge Funds for the Investment Banking Industry?, Frankfurt 2007
96 Vortrag bei einer Tagung des Bundesministeriums für wirtschaftliche Zusammenarbeit in Berlin am 18. Oktober 2006
97 Wiedergegeben nach einem bestätigten Bericht von Seth Lubove, Daniel Taub, Subprime Fiasco Exposes Manipulation by Mortgage Brokerages, Bloomberg, 30. Mai 2007
98 David Evans, The Poison in Your Pension, Bloomberg, 26. Juni 2007
99 Moody's Investors Service, US Subprime Mortgage Update, April 2007
100 Ders., Global Credit Research, 16. August 2007
101 William Gross, Enough is Enough, Pimco Investment Outlook, New Port Beach, Kalifornien 2007

102 Patrick Chang von der Firma CIMB-Principal Asset Management, zitiert nach Tobias Bayer, Gute Gründe für eine Panik, Financial Times Deutschland, 17. August 2007
103 So Ackermann beim Kongress »Banken im Umbruch« am 4. September 2007 in Frankfurt
104 Nicholas Dunba, Conservative Mittelstand Lender IKB Has Transformed itself into Germany's Biggest Investor in Structured Credit, Risk, 1. Februar 2004
105 Daniel Schäfer, Ackermann besänftigt die Finanzmärkte, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 5. September 2007
106 Melanie Bergmann u. a., Tor zur Hölle. Wie gefährlich ist die Finanzkrise für Ihre Lebensversicherung?, Wirtschaftswoche, 13. August 2007
107 Martin Wolf, The Policy Challenge of Rescuing the World Economy, Financial Times, 12. September 2007
108 Zitiert nach Andreas Oldag, Mit fremdem Geld, Süddeutsche Zeitung, 18. September 2007
109 Gilian Tett, Out of the Shadows. How Banking's Hidden System Broke Down, Financial Times, 17. Dezember 2007
110 Genau wie J.P. Morgan und die Deutsche Bank kam Goldman Sachs auch mit vergleichsweise geringen Verlusten durch die Krise. Offenbar erkannten die Händler der Häuser, die am besten mit den »strukturierten« Kreditpaketen verdient hatten, zur rechten Zeit die »Giftmüll«-Qualität ihrer Produkte.
111 Nouriel Roubini, The Rising Risk of a Systemic Financial Meltdown: The Twelve Steps to Financial Disaster, RGE monitor, New York, 5. Februar 2008
112 David Enrich u.a., World Rides to Wall Street's Rescue, Wall Street Journal, 16. Januar 2008
113 James Kantner, Paulson Cautions Against Rush to Regulation in Credit Crisis, New York Times, 18. September 2007
114 Reuters, 30. August 2007
115 Bertrand Benoit, Steinbrück Eases Fear of Fresh Regulation, Financial Times, 19. September 2007
116 Michael K. Ozanian, Wall Street's Highest Earners, Forbes Magazine, 21. Mai 2007
117 Nach Angaben des Center for Responsive Politics, das den Geldfluss in US-Wahlkämpfen seit vielen Jahren systematisch untersucht. Nachzulesen unter: www.opensecrets.org.
118 Ben White, Race to Become $1bn president, Financial Times, 2. Februar 2008; ders., Donations End GOP Reign on Wall St, Financial Times, 5. Februar 2008
119 Bank für Internationalen Zahlungsausgleich, 76. Jahresbericht, Basel, Juni 2006; Internationaler Währungsfonds, Financial Stability Report, Washington, April 2007
120 Nach Recherchen von Klaus Engelen, dem langjährigen Finanzkorrespondenten des Handelsblatts; siehe auch Beamte werden Banker, Handelsblatt, 17. Oktober 2006
121 Peggy Hollinger, Paulson Seeks to Assuage Subprime Concerns, Financial Times, 18. September 2007
122 Michiyo Nakamoto, Bullish Citigroup is »Still Dancing« to the Beat of the Buy-Out Boom, Financial Times, 10. Juli 2007

123 Helmut Schmidt, Beaufsichtigt die neuen Großspekulanten!, Die Zeit, 1. Februar 2007

124 Martin Wolf, Why Regulators Should Intervene in Bankers' Pay, Financial Times, 16. Januar 2008

125 Jean Pisani-Ferry, Durchsichtige Forderungen, Financial Times Deutschland, 29. August 2007

126 Zitiert nach Louis Uchitelle, Market Swings Are First Test for Fed Chairman, New York Times, 11. August 2007

127 Martin Wolf, The Fed Must Weigh Inflation Against the Risk of Recession, Financial Times, 26. September 2007

128 Ders., Why the Federal Reserve Has to Keep the Party Going, Financial Times, 22. August 2007

129 Dani Rodrik, The Social Cost of Foreign Exchange Reserves, paper presented at the American Economic Association, Boston, Januar 2006

130 Paul Krugman, Debt and Denial, New York Times, 13. Februar 2006

131 Ben Bernanke, The Global Saving Glut and the U.S. Current Account Deficit, Rede am 10. März 2005 in Richmond, Virgina

132 Michael P. Dooley, David Folkerts-Landau, Peter Garber, An Essay on the Revived Bretton Woods System, NBER Working Paper 9971, Cambridge, MA, 2003

133 Interview auf www.manager-magazin.de, »Die Risiken sind unüberschaubar«, 1. August 2006

134 EZB, Monatsbericht August 2007, Frankfurt

135 Jonathan Shaw, Debtor Nation, Harvard Magazine, Juli 2007, S. 40

136 Ebd.

137 Christopher Swann, Paulson Says Foreign Holdings Not Threat, Bloomberg, 4. März 2007

138 Fan Gang, Currency Asymmetry, Global Imbalances, and the Rethinking of the International Currency System, in: Global Imbalances and the US Debt Problem – Should Developing Countries Support the US Dollar?, Den Haag, Dezember 2006

139 Zitiert nach Marcello de Cecco, Origins of the Post-War Payments System, Cambridge Journal of Economics, Nr. 3/1979, S. 49 ff.

140 Zitiert nach Steven Solomon, The Confidence Game, New York 1996, S. 294

141 John Fraher, EU Calls on China to Let Yuan Appreciate Against Euro, Bloomberg, 9. Oktober 2007

142 Richard McGregor, Beijing Begins to Pay Price for Forex Sterilisation, Financial Times, 1. Februar 2008

143 Reuters, 30. August 2007

144 »Viele verlieren das Vertrauen in den Dollar«, Interview auf: www.faz.net, 27. September 2007

145 Joseph Stiglitz, Die Chancen der Globalisierung, München 2006, S. 324 ff.

146 Bei einer Diskussionsveranstaltung des Council on Foreign Relations in Washington am 23. Mai 2007

4. Kapitel Wer Ungleichheit sät ...

147 Wie es dazu kam, ist nachzulesen in: Hans-Peter Martin, Harald Schumann, Die Globalisierungsfalle, Reinbek 1996

148 World Economic Forum, Annual Meeting 2007, Genf

149 US Department of Agriculture, Household Food Security in the United States, Economic Research Report, Washington, 29. November 2006

150 Krishna Guha u.a., Anxious Middle: Why Ordinary Americans Have Missed out on the Benefits of Growth, Financial Times, 2. November 2006

151 David Cay Johnston, '04 Income in U.S. Was Below 2000 Level, New York Times. 28. November 2006

152 Isabell Sawhill, The Brookings Institution, Is the American Dream Alive and Well?, Washington 2007

153 Janny Scott, David Leonhardt, Shadowy Lines That Still Divide, New York Times, 15. Mai 2005

154 Bundesministerium für Finanzen, Monatsbericht Dezember 2007, Berlin; Statistisches Bundesamt, Volkswirtschaftliche Gesamtrechnung, Fachserie 18, Reihe 1.1., Wiesbaden 2007

155 Horst Köhler, Die Ordnung der Freiheit, Rede beim Arbeitgeberforum, 15. März 2005; ders., Berliner Rede, 1. Oktober 2007

156 Berechnung auf Basis von Daten der OECD von Professor Robert Wade, London School of Economics

157 Edward Lee, The Grab for a Job, Democrats Turn Protectionist, Financial Times, 9. Oktober 2007

158 Greg Hitt, Americans' Anti-Global Turn May Stir Race for President, Wall Street Journal, 20. Dezember 2007

159 Chris Giles, Rich Nations Backlash Against Globalization, Financial Times, 22. Juli 2007

160 Perspectives on Trade and Poverty Reduction. A Survey of Public Opinion, German Marshall Fund, Washington, Dezember 2006

161 Daten nach Angaben des Bureau of Economic Analysis im US-Wirtschaftsministerium, www.bea.gov, und dem Bureau of Labor Statistics im US-Arbeitsministerium, www.bls.gov

162 So ist es legal, wenn Arbeitgeber Streikenden kündigen und durch neue Mitarbeiter ersetzen. Damit eine Gewerkschaft überhaupt in einem US-Betrieb zugelassen wird, muss zudem die Mehrheit der Beschäftigten sich offen dafür aussprechen – eine Voraussetzung, die sich in der Regel durch simple Drohungen verhindern lässt. Wenn nicht, kann der Arbeitgeber die Abstimmung wiederholen lassen, eine Gegenorganisation gründen und die Beschäftigten in Einzelgesprächen mit den Vorgesetzten unter Druck setzen lassen. Gleichzeitig haben alle leitenden Kräfte und sogar simple Vorarbeiter kein Recht, Mitglied einer Gewerkschaft zu sein. Allein diese Regel verweigert acht Millionen Arbeitnehmern die Organisationsfreiheit. Siehe auch Theodore Moran, Georgetown University, Why a Grand Deal on Labour Could End Trade Talks, Financial Times, 13. März 2007

163 Jagdish Bhagwati, Senate Finance Committee, Testimony on US Trade Policy: The China Question, Washington, 27. März 2007

164 Weltbank, Global Economic Prospects, Washington, Januar 2008

165 Alan S. Blinder, Americans Ready to Stop the World and Shut out Reality, International Herald Tribune, 6. Januar 2007

166 Kevin O'Rourke, Jeffrey Williamson, Globalization and History, Cambridge 1999

167 Florian Gathmann, »Für Ausländer haben wir keinen Platz«, Spiegel Online, 3. Dezember 2007, www.spiegel.de/politik/deutschland/0,1518,521198,00.html

168 EU-Agentur für Grundrechte, Report on Racism and Xenophobia in the Member States of the EU, Wien, August 2007

169 Elisabeth Noelle, Thomas Petersen, Eine fremde, bedrohliche Welt – Die Einstellungen der Deutschen zum Islam, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 17. Mai 2006

170 Wilhelm Heitmeyer (Hrsg.), Deutsche Zustände, Folge 5, Frankfurt 2007; ders., Wo sich Angst breitmacht, Die Zeit, 14. Dezember 2006

171 Jan Goebel, Maria Richter, Nach der Einführung von Arbeitslosengeld II: Deutlich mehr Verlierer als Gewinner, DIW Wochenbericht 50, Berlin, Dezember 2007

172 Bertelsmann-Stiftung, Soziale Gerechtigkeit 2007, Gütersloh

173 OECD, Education at a Glance 2007, Chart B1.7, Paris

174 Kienbaum Consultants, Vorstandsbezüge steigen – und fallen, Pressemitteilung, 18. Februar 2008, Gummersbach

175 »Berlin hat eine starke Anziehungskraft«, Interview in: Tagesspiegel, 19. November 2008

176 Rede auf dem CDU-Parteitag am 3. Dezember 2007 in Hannover

177 »Nicht von den Reichen nehmen«, Interview in: Stern, Nr. 31, 12. August 1999

178 Martin Arnold, Buy-out Tax Rate is ›Lower than a Cleaner's‹, Financial Times, 4. Juni 2007

179 Susanne Uhl, Thomas Rixen, Unternehmensbesteuerung europäisch gestalten, Gutachten im Auftrag der Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin 2007

180 Glenn R. Simpson, Wearing the Green: Irish Subsidiary Lets Microsoft Slash Taxes in U.S. and Europe, Wall Street Journal, 7. November 2005

181 Google, 2004 und 2005 Annual Report, Mountain View, Kalifornien, S. 27 bzw. 46. Seit 2007 vereinbarten die Steuerplaner von Google mit der US-Finanzbehörde eine Begrenzung der Steuerersparnisse, aber vermutlich nur auf Kosten anderer Staaten. Die effektive weltweite Steuerquote werde unverändert bleiben, kündigte der Konzern im Jahresbericht 2006 an. Siehe auch Colm Keena, US Limits Google's Tax Savings, Irish Times, 5. Februar 2007

182 Lorenz Jarass, Gustav Obermaier, Unternehmenssteuerreform 2008, Münster 2006

183 Georg Meck, Die Firmen fahren die Gewinne aus dem Land, Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung, 13. August 2006

184 Tax Justice Network, Tax Us if You Can, Essex 2005

185 Kurt Beck: »Asoziales Verhalten von oben«, Süddeutsche Zeitung, 20. Februar 2008

186 »Schurkenstaat Liechtenstein«, Interview in: tageszeitung, 21. Februar 2008

187 Darin enthalten sind 356 Milliarden Dollar, die über Treuhänder wiederum in anderen Offshore-Zentren oder im Ausland angelegt sind. Martin A. Sullivan, Offshore Explorations: Switzerland, Tax Notes, Falls Church, Virgina, USA, 10. Dezember 2007

188 Armando Mombelli, Umstrittene Steuerprivilegien für Superreiche, Swissinfo, 24. Februar 2005

189 Ders., Offshore Explorations: Jersey, Guernsey, Isle of Man, Tax Notes, 10., 23. Oktober, 5. November 2007

190 Richard Murphy, The Missing Billions, The UK Tax Gap, London 2008

191 Diese Stellung müssen allerdings auch britische Normalbürger teuer bezahlen. Zwar geben die »non-doms« mehr als 20 Milliarden Euro jährlich aus und beschäftigen Tausende von Dienstboten und eine ganze Branche von Spezialdienstleistern, die besonders exklusive Wünsche erfüllen. Zugleich hat die hohe Konzentration von Reichtum in London aber die Immobilienpreise in extreme Höhen getrieben. Für Normalverdiener gibt es in den Innenstadtbezirken kaum noch bezahlbare Wohnungen; Edelbezirke wie Kensington oder Chelsea sind zu reinen Reichtumsenklaven geworden.

192 Heinz Kussmaul, Leveraged Buyout am Beispiel der Friedrich Grohe AG, Der Betrieb, 25. November 2005; Harald Schumann, Heuschrecken am Wasserhahn, Tagesspiegel, 3. Juni 2005

193 Haig Somonia, Swiss Step up Efforts to Lure UK Non-Doms, Financial Times, 3. Februar 2008

194 Jenny Anderson, Tax Gap Puts Private Equity Firms on Hot Seat, New York Times, 16. Juni 2007

195 Kenneth F. Scheve, Matthew J. Slaughter, A New Deal for Globalization, Foreign Affairs, Juli/August 2007

196 Robert Shiller, Inequality-Indexing of the Tax System, The Tobin Project, Discussion Paper, Mai 2007; »Eine Psychologie der Furcht«, Interview in: Süddeutsche Zeitung, 30. August 2007

197 Eoin Callan, Investment Industry in US Tax Dog-Fight, Financial Times, 1. November 2007

198 Joann M. Weiner, Saving Private Equity, Tax Notes Today, 24. Oktober 2007

199 Angela Maier, Bund verschont Private Equity bei Zinsbesteuerung, Financial Times Deutschland, 6. Dezember 2006

200 Robert Kracht, Anleger können Schweizer Quellensteuer umschiffen, Financial Times Deutschland, 5. Mai 2007

201 Why Finance Will Not Be Unfettered, Financial Times, 25. Juni 2007

202 Vito Tanzi, Does the World Need a World Tax Organization?, paper presented at the 52nd Congress of the International Institute of Public Finance, Tel Aviv, August 1996

203 Schweizer Depeschenagentur, 13. November 2007

204 Capgemini, Merrill Lynch, World Wealth Report 2007, New York

205 James B. Davis u.a., Estimating the Level and Distribution of Global Household Wealth, World Institute for Development Economics, Research Paper 77/2007, New York

206 Philippe Douste-Blazy, Für eine gerechte Globalisierung, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 26. März 2007

207 Robert Wade, Global Inequality, Economist, 28. April 2001

208 Michaela Schiessl, Not für die Welt, Der Spiegel, 22. Mai 2007

209 Jean-Paul Azam, The Redistributive State and Conflicts in Africa, Journal of Peace Research, 4/2001

210 Iris Krebber, Armut ist die eigentliche Ursache für Unruhen in Kenia, Welthungerhilfe, 3. Januar 2008

211 Der Bundesetat 2008 sieht zwar eine Aufstockung der Mittel für Entwicklungshilfe um 870 Millionen Euro auf insgesamt 7,3 Milliarden Euro vor. Aber diese Summe bleibt weit hinter der im Rahmen der EU zugesicherten Zielmarke zurück, wonach bis 2010 ein Volumen von 0,51 Prozent des Bruttoinlandsprodukts erreicht werden soll. Dazu wäre eine jährliche Aufstockung von 1,2 Milliarden Euro nötig. Terre des Hommes, Welthungerhilfe, Die Wirklichkeit der Entwicklungshilfe, Bonn, Oktober 2007

212 »In zehn Jahren müsste Afrika nicht mehr arm sein«, Interview in: Tagesspiegel, 3. Juni 2007

الفصل الخامس

5. Kapitel Ressourcenkrieg im Treibhaus

213 Alex de Waal, Counter-Insurgency on the Cheap, London Review of Books, August 2004; ders: Is Climate Change the Culprit for Darfur?, SSRC Blog; Stephan Faris, The Real Roots of Darfur, The Atlantic Monthly, April 2007

214 Sudan – Post-Conflict Environmental Assessment, United Nations Environment Programme, Nairobi, Juni 2007

215 Ban Ki Moon, Aus Darfur lernen – Warum der Kampf um das Klima und der Kampf für die Menschen in Sudan zusammenhängen, Der Tagesspiegel, 18. Juni 2007

216 Kurt Pelda, Der Darfur-Konflikt eine Folge des Klimawandels?, Neue Zürcher Zeitung, 27. Juni 2007

217 Mandy Turner, Scramble for Africa, The Guardian, 2. Mai 2007

218 Gérard Prunier, Darfur – Motive eines Völkermords, Le Monde Diplomatique, 9. März 2007

219 C. Bergman, Chinas Interesse am Sudan/Hauptabnehmer des sudanesischen Erdöls, Neue Zürcher Zeitung, 27. November 2004

220 Rede von Margaret Beckett: »Klimawandel – Der Sturm zieht auf«, Winston Churchill Memorial Lecture 2007, New York, 16. April 2007

221 Vierter Sachstandsbericht des Intergovernmental Panel on Climate Change, www.ipcc.ch; Michael Müller, Ursula Fuentes, Harald Kohl, Der UN-Weltklimareport. Bericht über eine aufhaltsame Katastrophe, Köln 2007

222 So der Titel eines Romans von Christoph Ransmayr über die Durchquerung der Nordwestpassage

223 Doug Struck, »Rapid Warming« Spreads Havoc in Canada's Forests, Washington Post, 1. März 2006

224 Terra Madre wird von der Organisation Slow Food organisiert.

225 International Energy Agency: World Energy Outlook, 2007

226 Mark Lynas, Six Degrees. Our Future on a Hotter Planet, London 2007

227 Zitiert nach einer E-Mail Swaminathans an die Autoren

228 1983/1984; siehe auch: http://afk-web.de/Stroh_KonflikumWasser-FallstudieNil.pdf, S. 54

229 Z. B. Beate Willms, Die Vereinten Nationen warnen: 5 Millionen Umwelttote schon jetzt, tageszeitung, 26. Oktober 2007

230 Z.B. Axel Bojanowki, Gefährliche Abgase – Schiffsverkehr fordert 60 000 Tote jährlich, Süddeutsche Zeitung, 8. November 2007

231 Global Environment Outlook, GEO 4: Environment for Development, Nairobi/New York, Oktober 2007
232 Carl Amery, Hitler als Vorläufer. Auschwitz – der Beginn des 21. Jahrhunderts?, München 1998
233 Pro Asyl, Wenn Sie ins Wasser fallen, ertrinken Sie, Frankfurt, Oktober 2007
234 Dominic Johnson, Weg in die Unmenschlichkeit, tageszeitung, 13. November 2007
235 Navid Kermani, Menschenrechte oder Leichensäcke, tageszeitung, 13. November 2007
236 Gesellschaft für bedrohte Völker, Klimawandel schürt ethnische Konflikte und Gewalt in Uganda, 2. April 2007; Ökumenischer Nachrichtendienst, Umgehender Handlungsbedarf für schmelzende Eiskappen auf Afrikas höchsten Bergen, 30. Mai 2007; Deutsche Welle, Über beides reden, Frieden und Umwelt in Kenias Norden, 20. April 2006
237 Reuters, 17. April 2007
238 china dialogue, 30. Oktober 2007
239 Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen, Sicherheitsrisiko Klimawandel, Juni 2007
240 Strategic Studies Institute und Triangle Institute for Security Studies, Global Climate Change: National Security Implications, Kolloquium März 2007
241 Center for Strategic and International Studies und Center for a New American Security, zitiert nach: Inter Press Service, 6. November 2007
242 The CNA Corporation, National Security and the Threat of Climate Change, Washington, April 2007
243 Tim Flannery, Wir Klimakiller – Wie wir die Erde retten können, Frankfurt 2007
244 Joseph Canadell, Proceedings of the National Acadamy of Sciences, zitiert nach Ozeane speichern weniger Kohlendioxid, Berliner Zeitung, 24. Oktober 2007; Ute Schuster, Andrew Watson, University of East Anglia, zitiert nach Christopher Schrader, Mehr Gas im Treibhaus, Süddeutsche Zeitung, 23. Oktober 2007
245 Global Carbon Project, www.globalcarbonproject.org; sowie Fritz Vorholz, Der Fluch des teuren Öls, Die Zeit, Nr. 45, 31. Oktober 2007
246 Siehe Spiegel Online, 20. Juni 2007; www.spiegel.de/wissenschaft/mensch/0,1518,489612,00.html
247 Anita und Marian Blasberg, Vor der großen Flut, Die Zeit, Nr. 21, 17. Mai 2007
248 Bei einer Diskussionsveranstaltung im Frankfurter Literaturhaus im hessischen Wahlkampf 2007
249 Potsdam Memorandum, Eine Globale Zielvereinbarung für die Große Transformation, anlässlich der Konferenz »Global Sustainability: A Nobel Cause«, Oktober 2007
250 Environmental Law and Policy Center, Gallup, 24. April 2007
251 Sir Nicholas Stern, The Stern Review on the Economics on Climate Change, www.hm-treasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/sternreview_translations.cfm
252 Deutsche Bank Research, Klimawandel bewältigen – Die Rolle der Finanzmärkte, Frankfurt, 24. September 2007

253 Peter Ehrlich, Wirtschaftselite spielt die grüne Karte, Financial Times Deutschland, 26. Januar 2007
254 Carbon Disclosure Project, www.cdproject.net
255 Hamburgisches WeltWirtschaftsInstitut und Berenberg Bank, Strategie 2030 – Vermögen und Leben in der nächsten Generation, Hamburg 2007
256 Deutsche Bank Research, Klimawandel und Branchen: Manche mögen's heiß!, Frankfurt, 4. Juni 2007

6. Kapitel Aufbruch nach Ökotopia

الفصل السادس

257 Amory Lovins, Winning the Oil End Game. Innovation for Profit, Jobs and Security, Earthscan 2005; Hermann Scheer, Solare Weltwirtschaft. Strategie für die ökologische Moderne, München 2000
258 www.solardecathlon.org
259 Erneuerbare Energien, Nr. 11, 2006
260 Franz Alt, www.sonnenseite.com, 3. November 2007
261 Rainer Hermann, Am Golf entsteht ein Silicon Valley für erneuerbare Energien, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 19. Juni 2007
262 Deutscher Bundestag, Abschlussbericht der Enquete-Kommission »Schutz der Erde«, Bonn 1990
263 Z.B. bei Sharon Begley, Global-Warming Deniers: A Well-Funded Machine, Newsweek, 13. August 2007
264 So etwa der damalige BDI-Präsident Olaf Henkel in einem Brief an Bundeskanzler Schröder vom 30. September 1999
265 Hält sich die Regierung an das Wahlversprechen, dann muss sie jedoch bis 2012 Australiens Emissionen von Treibhausgasen um rund 25 Prozent gegenüber dem Stand von 2006 mindern, ein fast aussichtsloses Unterfangen.
266 Demgegenüber hatten die 15 Länder der alten EU bis dahin gerade mal zwei Prozent Minderung erreicht, und auch das nur wegen der Deindustrialisierung der DDR. In 7 von 15 alten EU-Staaten sind die Emissionen gegenüber 1990 sogar gestiegen.
267 Rat der Europäischen Union, Dokument 7224/07, Schlussfolgerungen des Vorsitzes, Brüssel, 9. März 2007
268 Bremer Energie Institut, DLR: Analyse des nationalen Potenzials für den Einsatz hocheffizienter Kraft-Wärme-Kopplung, Herrsching 2006
269 Eon AG, Geschäftsberichte 2000 und 2007
270 Dies., Rahmenterminplan für die Realisierung des 400 MW Offshore Windparks Arkona-Becken Südost, 18. April 2006
271 Zu den Details siehe Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit, EEG-Erfahrungsbericht 2007
272 Ebd.
273 Jürgen Neubarth u.a., Beeinflussung der Spotmarktpreise durch Windstromerzeugung, Energiewirtschaftliche Tagesfragen, Juni 2006
274 Z.B. J. Nitsch in Zusammenarbeit mit DLR (Deutsches Zentrum für Luft- und Raumfahrt), Leitstudie 2007 »Ausbaustrategie Erneuerbare Energien«, Untersuchung im Auftrag des BMU, Februar 2007; Felix Chr. Matthes u.a., Klimaschutz und Stromwirtschaft 2020/2030, Technologien, Emissionen.

Kosten und Wirtschaftlichkeit eines klimafreundlichen Stromerzeugungssystems, Studie des Öko-Instituts und des arrhenius Instituts für Energie- und Klimapolitik für WWF Umweltstiftung und Deutsche Umwelthilfe, Berlin/Hamburg, Juni 2007

275 Siehe auch die gut nachvollziehbare Berechnung von Rainer Baake, Klimaschutz, Kohle und Atom, Deutsche Umwelthilfe, Oktober 2007

276 Interviews in: Thomas Tuma, Frank Dohmen, Vor einem tief greifenden Umbruch, Der Spiegel, 3. Dezember 2007; Annette Beutler, Jochen Schuster, Karl-Heinz Steinkühler, Wir brauchen Gewinne, Focus, 29. Oktober 2007; RAG-Magazin 2/2007

277 Dokumentiert unter: www.sfv.de//briefe/brief97_1/sob97135.htm

278 Bei einer Pressekonferenz am 9. Oktober 2007

279 Siehe auch Harald Schumann, Strategiespiel um die Windkraft, Geo, Mai 2005

280 Originaltext z.B. im Economist, 20. Januar 2007, S. 35: »Empty Words Just Add Carbon Dioxide. Our Climate Map Is All About Reducing It. Vattenfall – Energy for Activists«

281 PricewaterhouseCoopers, Changement climatique et énergie: Comparaison des émissions de CO_2 des principaux électriciens européens, Paris, November 2007

282 Wuppertal Institut für Klima, Umwelt, Energie, DLR-Zentrum für Sonnenenergie- und Wasserstoff-Forschung, Potsdam-Institut für Klimafolgenforschung: Strukturell-ökonomisch-ökologischer Vergleich regenerativer Energietechnologien mit Carbon Capture and Storage, Wuppertal, Stuttgart, Potsdam, Februar 2007

283 USA stoppen CO_2-Speicherung, tageszeitung, 6. Februar 2008

284 Bei einer SPD-Veranstaltung in Salzgitter am 26. November 2007

285 U. a. setzte die Regierung des früheren Bundeskanzlers Gerhard Schröder gegen den Willen und die ausdrückliche Warnung des Bundeskartellamtes durch, dass der ohnehin schon größte Stromversorger Eon auch noch den größten Gasversorger, die Ruhrgas AG, kaufen durfte und damit auch den deutschen Gasmarkt beherrscht. Zur Belohnung durfte der verantwortliche Wirtschaftsminister Werner Müller später Chef der Ruhrkohle AG werden, die mehrheitlich Eon und RWE gehört und deren Chemie- und Kraftwerkszweig unter dem Namen Evonik an der Börse verkauft werden soll. Bei RWE sitzt wiederum Müllers Nachfolger im Ministeramt Wolfgang Clement im Aufsichtsrat, der zuvor die Stromindustrie erfolgreich vor Klimaschutzauflagen geschützt und den Ausbau der erneuerbaren Energien mit massiver Desinformation bekämpft hatte.

286 Demonstration in Berlin am 7. Februar 2007

287 Darunter sogar die Experten der regierungsnahen US-Forschungsgesellschaft RAND Corporation; siehe Keith Crane, James Bartis, On Carbon Dioxide, a Better Alternative, in: Think Tank Town, www.washingtonpost.com, 29. November 2007, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/11/28/AR2007112802160.html

288 Siehe Bundesministerium für Umwelt, Naturschutz und Reaktorsicherheit, EEG-Erfahrungsbericht 2007

289 Trans-Mediterranean-Renewable-Energy-Cooperation (TREC), Clean Power from Deserts, Hamburg, November 2007

290 Christian Wüst, Suche nach dem Wunderakku, Der Spiegel, 25. November 2007
291 Fiona Harvey, International Star Plays Coy on Domestic Plans, Financial Times, 13. November 2007
292 Michael Gardner, Global-warming Bill Generates Political Heat, San Diego Union Tribune, 21. August 2006
293 Stephanie Kirchgaessner, Even Reluctant Lawmakers Are Speaking Out, Financial Times, 12. Oktober 2007
294 Deutsche Bank Research, EU-Energiepolitik: Höchste Zeit zu handeln!, EU-Monitor 44, 5. März 2007
295 Rede beim Europaforum der Herbert-Quandt-Stiftung am 16. November 2007
296 Igor Schuwalow, G8-Beauftragter des russischen Präsidenten Wladimir Putin im Interview mit Wolf Schmiese, Die beste Antwort ist Atomkraft, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 30. Mai 2007
297 Mycle Schneider Consulting, The World Nuclear Industry Status Report 2007, Brüssel, November 2007
298 Frank Barnaby, James Kemp, Too Hot to Handle? The Future of Civil Nuclear Power, Oxford Research Group, Juli 2007
299 Christiane Grefe, Ganz von gestern, Die Zeit, 27. April 2006
300 Jürgen Flauger u. a., Verlängerung der Laufzeiten. Merkels Atompolitik erspart Firmen Milliardeninvestitionen, Handelsblatt, 6. Juni 2005
301 Bundesamt für Strahlenschutz, Abfallprognosen bei unterschiedlichen Laufzeiten der Atomkraftwerke, http://www.bfs.de/de/transport/endlager/abf_progn_laufz.html
302 Erst die rot-grüne Regierung von Kanzler Gerhard Schröder ließ den Stoff im Jahr 2004 in das Lager der französischen Plutoniumfabrik La Hague abtransportieren.
303 Das bewiesen zwei amerikanische Physikstudenten schon 1964. Im Auftrag der US-Regierung demonstrierten sie erfolgreich, dass »ein glaubwürdiger Atomsprengsatz entwickelt werden kann, mit bescheidenem Aufwand, von ein paar gut ausgebildeten Leuten ohne Zugang zu Geheiminformationen«, wie es in den später freigegebenen Akten heißt. Siehe Mycle Schneider, The Permanent Nth Country Experiment, Nuclear Weapons Proliferation in a Rapidly Changing World, Paris 2007
304 Einen guten Überblick geben: Hans-Christian Rößler, Nukleare Renaissance in Nahost, und Leo Wieland, Auch der Maghreb will Atomstrom, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 23. November 2007
305 Franz Schrader, Atlas de géographie historique, Paris, Hachette, 1896
306 Zitiert nach Karl-Otto Sattler, Brot oder Sprit, Das Parlament, Nr. 48, 26. November 2007
307 Eric Holt-Giménez, Sprit vom Acker, Le Monde diplomatique, 8. Juni 2007
308 Thomas Fritz, Das Grüne Gold. Welthandel mit Bioenergie – Märkte, Macht und Monopole, Forschungs- und Dokumentationszentrum Chile-Lateinamerika, Berlin 2007
309 Rede vor dem Europatag der Deutschen Wirtschaft, 30. Januar 2007
310 »Biofuel Drama«, Down to Earth, Center for Science and Environment, Neu Delhi, 15. Oktober 2007

311 Thomas Wolf, Agrarrohstoffe – Reiche Ernte, Focus Money, 12. September 2007

312 Rüdiger Jungbluth und Marcus Rohwetter, Raubbau am kostbarsten Gut, Die Zeit, 4. April 2007

313 Biotreibstoff aus Palmöl – Klimaschutz oder ökologischer Bumerang? Der Fall Indonesien. Kurzberichte aus der Internationalen Entwicklungszusammenarbeit der Friedrich-Ebert-Stiftung, Jakarta, Dezember 2007

314 C. Ford Runge und Benjamin Senauer, How Biofules Could Starve the Poor, Foreign Affairs, Mai/Juni 2007

315 Christiane Grefe, Wie viele Menschen ernährt die Erde?, Die Zeit, 13. März 2007

316 Runge/Senauer, a. a. O.

317 Zitiert nach Andrew Bounds, Doubts raised over EU's biofuels target, Financial Times, 13. September 2007

318 Thomas Fatheuer, Mit Agrotreibstoffen aus Brasilien gegen den Klimawandel?, Heinrich-Böll-Stiftung, www.boell.de/oekologie/oekologie-1557.html

319 David Tilman und Jason Hill, Corn Can't Solve Our Problem, Washington Post, 25. März 2007

320 Ricardo Hausmann, Biofuels Can Match Oil Production, Financial Times, 6. November 2007

321 Solarzeitalter, Nr. 2, 2006

322 FAO, Livestock's Long Shadow – Environmental Issues and Options, Rom 2006

323 Lester Brown, Plan B 2.0 – Rescuing a Planet Under Stress and a Civilization in Trouble, New York 2006

324 Marcel Mazoyer, Laurence Roudart, A History of World Agriculture – From the Neolithic Age to the Current Crisis, New York 2006

325 Das Konzept der Multifunktionalität prägt zunehmend die Reformen der Subventionen in Europa. Es steht auch im Zentrum eines globalen Wissenschaftsprojektes mit dem sperrigen Namen »International Assessment on Agricultural Science and Technology for Development« (Bewertung der landwirtschaftlichen Forschung und Technologien für Entwicklung; www.agassessment.org), einem Novum auf dem Weg in die Weltgesellschaft. Koordiniert vom früheren Präsidenten des UN-Klimarats Bob Watson, der später die wissenschaftliche Leitung der Umweltabteilung der Weltbank übernahm, kamen 500 Experten aller Nationen, Perspektiven und Interessenlagen zusammen. Dabei setzten sich die Vertreter von Regierungen und Industrie, von Gentechnikfirmen, Bauern- und Umweltorganisationen einem Prozess des Lernens aus, der sich bei all den aus solcher Heterogenität folgenden internen Kontroversen dann zusätzlich auch noch demokratisch nach außen öffnete. Die Zwischenergebnisse konnte jedermann per Internet verfolgen und kommentieren. Gemeinsam stellten sich die Fachleute die Aufgabe, die drei wichtigsten Aufgaben anzugehen: den Kampf gegen den Hunger, den Schutz der Böden und Grundwasserreserven und die Anpassung an den Klimawandel. Statt weltweiter Standardrezepte fordern sie angepasste lokale Lösungen für Klein- und Subsistenzbauern. Der Schlussbericht lag bei Redaktionsschluss dieses Buches noch nicht vor.

326 Michael Pollan, The Omnivore's Dilemma – A Natural History of Four Meals, New York 2006

327 Das gilt nicht für manche hoch strapazierten Böden, wie sie besonders in Afrika verbreitet sind, die auch von jedweden Mineralstoffen wie Phosphat allzu sehr ausgelaugt sind.

328 Jules Pretty, Rachel Hine, Ernährung sichern – eine Perspektive aus dem Süden. Welt-Themen, Band 2, Frankfurt 2001. Dies.: Agri-Culture: Reconnecting People, Land and Nature, London 2002

329 Catherine Badgley et al., Organic Agriculture and Global Food Supply, in: Renewable Agriculture and Food Systems, No. 22 (2) 2006, S. 86–109; World Watch Magazine, Bd. 19, Nr. 3, Mai/Juni 2006

330 Fritz Reusswig, Antonella Battaglini, Lifestyle Dynamics as a Catalyst of a Sustainable Energy Transition, in: Kyoto Plus Papers, http://www2.kyoto-plus.org/uploads/battaglini_reusswig_fin.pdf

331 Ebd.

332 Roland Schaeffer, Das Klima, die Dinge und die Menschen, Kommune, 2/2007

333 Fritz Vorholz, Bernd Ulrich, Klimaschutz tut nicht weh, Interview in: Die Zeit, 26. April 2007

334 Hermann Scheer, Klimapolitik in der multilateralen Falle, in: Kursbuch, Nr. 167, 2/2007

335 Studie WWF/Ökotest

336 Axel Michaelowa: Avoiding the Carbon Hangover, in: Trading Carbon, Dezember 2007

الفصل السابع

7. Kapitel Weltmacht Weltbürger

337 Thomas Schmid, Trübe Romantik, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 21. Juli 2001

338 Annette Jensen, Zumutungen für die Konsumentenklasse, eins Entwicklungspolitik, Dossier: Der G8-Gipfel, Nr. 13/14, 2007

339 Elmar Altvater, Birgit Mahnkopf, Grenzen der Globalisierung. Ökonomie, Ökologie und Politik in der Weltgesellschaft, Münster 1999

340 Jean Marie Krier, Fair Trade in Europe, Facts and Figures on Fair Trade in 25 European Countries, Fair Trade Advocacy Office, Brüssel 2005

341 Zitiert nach Michael Bauchmüller, Eine Bewegung kämpft mit sich selbst, Süddeutsche Zeitung, 21. Januar 2008

342 Auf dem Weg zur 100 % Region, B.A.U.M Consult, München 2006

343 Felix Kolb, Bewegungsstiftung (Hrsg.), Damit sich was bewegt – wie soziale Bewegungen und Protest Gesellschaft verändern, Hamburg 2007

344 Paul Hawken: Blessed Unrest – How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw it Coming, New York 2007

345 Klaus Brinkbäumer, Ullrich Fichtner, Die Weltsanierer, Der Spiegel, 23. Juli 2007

346 Peter Sloterdijk, Fern-Nachbarschaft, Die Zeit, 26. April 2007

347 Die Zahl folgt einer Darstellung von Greenpeace: Das NGO-Handbuch, Hamburg 2007. Nicht enthalten sind darin entwicklungspolitische Organisationen; auch Tausende kleinerer, regionaler Initiativen fehlen, von denen nur ein Teil in den genannten Dachverbänden aufgeht.

348 Union of International Associations (UIA), Stand 11/2006, www.uia.org
349 Roland Roth, Transnationale Demokratie, in: Achim Brunnengräber, Ansgar Klein, Heike Walk (Hrsg.), NGOs im Prozess der Globalisierung. Mächtige Zwerge – umstrittene Riesen, Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn 2005
350 Thomas Deichmann, Die Macht der NGOs – Daten und Fakten, Cicero, 1. Januar 2008
351 medico international, Was tun? Kritische Kampagnenarbeit in Zeiten der Globalisierung, Frankfurt/Main 2007
352 Heike Walk, (Ohn-)Mächtige Helden? Die Gestaltungskraft von NGOs in der internationalen Politik, OnlineAkademie der Friedrich-Ebert-Stiftung, Bonn 2006
353 Zitiert nach Brunnengräber, Klein, Walk, NGOs im Prozess der Globalisierung, a.a.O.
354 Zitiert nach einem Gespräch mit Thomas Gebauer von medico international
355 Harald Müller, Wie kann eine neue Weltordnung aussehen? Wege in eine nachhaltige Politik, Reihe Forum für Verantwortung, Frankfurt/Main 2008
356 Sidney Tarrow, The New Transnational Activism, Cambridge University Press 2005, S. 219
357 Institute für Public Policy Research
358 People Who Could Save the Planet, The Guardian, 5. Januar 2008
359 Petra Aldenrath, Friederike Schulz, Billigkleidung für den deutschen Markt, Deutschlandfunk, 27. Dezember 2007
360 Anke Schipp, Moral kommt in Mode, Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung, 29. August 2005
361 Stephanie Hanes, Hey, Nice Clothes. But Are They Ethical?, Christian Science Monitor, 13. Oktober 2006
362 Ingeborg Wick/SÜDWIND, All die Textilschnäppchen – nur recht und billig? Arbeitsbedingungen bei Aldi-Zulieferern in China und Indonesien, Siegburg 2007
363 Reinhard Biedermann, Private Governance durch gemeinsame Standards. Mechanismen, Macht und Gegenmacht in drei globalen Branchen, Vortrag bei: Hanse-Wissenschaftskolleg, Delmenhorst, Macht, Ohnmacht, Gegenmacht: Nichtstaatliche Akteure im globalen Regieren, 15./16. Juni 2007
364 Peter Fuchs, Jörn Hagenloch, CorA: Transnationale Konzerne zur sozialen Verantwortung zwingen, weed aktuell, November 2006
365 Václav Klaus, Der »NGOismus« ist der neue Sozialismus, in: Cicero, 1. Januar 2008
366 Z. B. Thomas E. Schmidt, Harlekine im Politik-Theater, Die Zeit, 19. Juli 2001
367 Harald Müller, Wie kann eine neue Weltordnung aussehen?, a.a.O.
368 Lutz Schrader, NGOs im politischen Entscheidungsprozess, Bundeszentrale für politische Bildung, 1. Februar 2006
369 Ulrich Beck, Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter. Neue weltpolitische Ökonomie, Frankfurt/Main 2002
370 Die Europäische Union stellte Nichtregierungsorganisationen im Zeitraum von 2003 bis 2006 allein für Umweltthemen 26,4 Millionen Euro zur Verfügung.

für die Kooperation mit Entwicklungsländern gibt es ein Fünfjahrespaket für »Non-State Actors and Local Authorities« in Höhe von 1,6 Milliarden Euro. Das Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit unterstützte im Jahr 2007 die Entwicklungsarbeit nationaler NRO (einschließlich Stiftungen und Kirchen) mit rund 464,9 Millionen Euro und die Arbeit internationaler NRO mit rund 7,2 Millionen Euro. Das Bundesumweltministerium gab für NRO-Arbeit in Deutschland 4,3 Millionen Euro aus.

371 Janis Vougioukas, Sudan-China-USA, Süddeutsche Zeitung, 11. Oktober 2007. Wegen der Völkermorddebatte in den USA sah sich Buffett 2007 durch öffentlichen Druck gezwungen, seine Beteiligung am chinesischen Ölkonglomerat Petrochina zu reduzieren.

372 Marcia Pally, Sex, Krieg & Waffen, tageszeitung, 4./5. August 2007

373 Zitiert nach Klaus Brinkbäumer, Ullrich Fichtner, Die Weltsanierer, a.a.O.

8. Kapitel Das UN-Paradox الفصل الثامن

374 Seth Mydans, Crisis Aside, What Pains Indonesia Is the Humiliation, New York Times, 10. März 1998

375 Zitiert nach Stephen Grenville, Bank of Australia, Rede am 21. Mai 1998 bei der Monash Law School Foundation

376 Michael Shari/Dean Foust, The IMF Bailout: Up in Smoke, Business Week, 21. Mai 1998

377 Robert Wade, The Asian Debt and Development Crisis 1997–99: Causes and Consequences, in: World Development, August 1998

378 Fund Managers in a Surrey State, The Times, 5. Dezember 1997

379 Mark Malloch Brown, The John Holmes Lecture: Can the UN Be Reformed?, in: Global Governance 14, 2008, S. 1–12

380 Zitiert nach Die Uno ist eine Baustelle, Neue Zürcher Zeitung am Sonntag, 23. September 2007

381 Balkan Diplomat Seeks to Open Doors, BBC News, 11. August 2007

382 UN Proposes New Budget, Associated Press, 26. Oktober 2007

383 Sehr gut dokumentiert in: Uwe Hoering, Vorsicht Weltbank!, Hamburg 2007

384 Steven Weisman, Old Guard of Banking Struggles to Adjust to Global Economy, The Herald Tribune, 4. Juni 2007

385 Nach Schätzungen des Economist Intelligence Unit, zitiert nach China Takes up Civic Work in Africa, Christian Science Monitor, 27. Juni 2007

386 Nach Berechnungen von Goldman Sachs und der Deutschen Bank, zitiert nach Daniel Drezner, The New World Order, Foreign Affairs, März/April 2007

387 The World Bank Group and Extractive Industries – Striking a Better Balance, Washington, Dezember 2003

388 Pressemitteilung der Weltbank, 20. Oktober 2007

389 Zitiert nach Katrin Bennhold, At World Economic Forum, a Look at the Dangers of a Shifting Power Equation, International Herald Tribune, 23. Januar 2007

390 Jan Ross, Wer, bitte, regiert denn nun die Welt?, Die Zeit, 14. Juni 2007

391 Nicolas Sarkozy, Rede beim französisch-japanischen Club, Paris, 22. November 2007

392 Catherine Belton, Es gibt einfache Lösungen, Interview, Vanity Fair Deutschland, Nr. 23, 2007

393 Putin Calls for New World Order in Trade and Finance Institutions, Financial Times, 11. Juni 2007

394 Alexej Kudrin, The Era of Empires is Over in the Global Economy, Financial Times, 30. September 2007

395 Michael Kläsgen, Die leeren Worte des Präsidenten, Süddeutsche Zeitung, 9. Januar 2008

396 Vor der Indian Chamber of Commerce, Delhi, 21. Januar 2008, http://www.number10.gov.uk.output/Page14323.asp

397 Zitiert nach Gunter Hellmann, Ulrich Roos, Windhunde und falsche Hasen, Frankfurter Rundschau, 26. September 2007

398 Siehe »facts and figures« unter: http://www.wfp.org/

399 http://www.unhcr.org/statistics.html

400 Aktuelle Zahlen zum Einsatz der Blauhelmsoldaten unter: http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/bnote.htm

401 Zitiert nach: A Chance for a Safer World, *The Economist, 6. Januar 2007*

402 Lydia Polgreen, China, in New Role, Presses Sudan on Darfur, New York Times, 23. Februar 2008

403 A Chance for a Safer World, a.a.O.

404 Ban Ki Moon: Why the World Has Changed in the U.N.'s Favor, Newsweek International, 4. Juni 2007

405 Colum Lynch, Robin Wright, U.S. Seek U.N. Help with Talks on Iraq, Washington Post, 10. August 2007

406 World Publics Favor New Powers for the UN, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/355.php?lb=btun&pnt=355&nid=&id=, Washington, 9. Mai 2007

407 Siehe http://de.unpacampaign.org/

408 Bettina Stang: Zwei Jahre Arbeit und kein Ende, eins Entwicklungspolitik, Nr. 13/14, 2007

9. Kapitel Weltkrieg oder Weltgesellschaft?

الفصل التاسع

409 Siehe www.secureenergy.org

410 IEA, World Energy Outlook 2007, Paris

411 Energy Watch Group, Crude Oil – The Supply Outlook, München, Oktober 2007

412 David Strahan, Former Head of Saudi Aramco: Oil Has Peaked, 31. Oktober 2007, http://globalpublicmedia.com/transcripts/2851

413 Jeroen van der Veer, Email to All Shell Employees, 22. Januar 2008

414 Ed Crooks, Africa Aid Wiped out by Rising Cost of Oil, Financial Times, 29. Dezember 2007

415 Institute for Security Studies, European Defence: A Proposal for a White Paper, Paris, Mai 2004

416 Bundesministerium der Verteidigung, Weißbuch 2006 zur Sicherheitspolitik und zur Zukunft der Bundeswehr, Berlin

417 Timothy Garton Ash, Müder Titan, Süddeutsche Zeitung, 30. August 2005

418 »Wir rechnen mit mehreren tausend Opfern«, Tagesspiegel, 18. Februar 2006

419 Gemessen an den Ölexporten im Jahr 2006. The National Defense Council Foundation, The Hidden Cost of Oil, Update, 8. Januar 2007

420 Maximilian Mayer, Warum Chinas »Energiehunger« nicht zum »Krieg um Ressourcen« führt, China aktuell, Nr. 1/2007

421 The Worldbank, Global Monitoring Report, Millennium Development Goals 2007, Washington

422 Donald McNeil, Child Mortality at Record Low; Further Drop Seen, New York Times, 13. September 2007

423 World Bank Database, http://devdata.worldbank.org/wdi2006/contents/section2_1.htm

424 Liu Institute for Global Issues, Human Security Report 2005, University of British Columbia, Vancouver; School for International Studies, Human Security Brief 2006, Simon Fraser University, Vancouver

425 Ivo Daalder, Robert Kagan, Bridging the Foreign Policy Divide, America and the Use of Force: Sources of Legitimacy, The Stanley Foundation, Muscatine, Iowa, Juni 2007

426 Christian Wernicke, Im Zweifel stramme Patrioten, Süddeutsche Zeitung, 27. Juni 2007

427 John McCain, In alter Freundschaft, Süddeutsche Zeitung, 8. Februar 2008

428 Pew Research Center, Global Unease with Major Powers, Washington, Juni 2007

429 Die Bombardierung Serbiens und die Invasion im Kosovo waren ein Verstoß gegen dieses Prinzip, aber die Umstände waren einzigartig und die militärische Operation der bisher einzige Sündenfall.

430 Nicholas Burns, Europa sollte sich als Weltmacht sehen, Interview in: Süddeutsche Zeitung, 8. Februar 2008

431 Ivan Krastev, Mark Leonard, New World Order: The Balance of Soft Power and the Rise of Herbivorous Powers, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, London, Oktober 2007

432 Joseph Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, New York 1990

433 Ders., The Decline of America's Soft Power, Foreign Affairs, Mai/Juni 2004

434 Steffen Dobbert, Bill umarmt die Welt, Die Zeit, 11. September 2007

435 Nicolas Sarkozy, Den Lauf der Dinge ändern, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 31. August 2007

436 Access Asia Weekly Update, 14. Februar 2008

437 Jürgen Habermas, Erste Hilfe für Europa, Rede vor dem SPD-Kulturforum, Berlin, 23. November 2007

438 Norman Angell, The Great Illusion, a.a.O.

فهرس

الصفحة

الفصل الثالث

بيت العولمة الهش

الفصل الرابع

من يزرع اللامساواة

الفصل الخامس

حرب الموارد الطبيعية في بيئة الاحتباس الحراري

الصفحة

الفصل السادس

الرحيل إلى المجال البيئي

الفصل السابع

السلطة العالمية، المواطن العالمي

الفصل الثامن

انعدام المنطق في الأمم المتحدة

الفصل التاسع

حرب عالمية أم مجتمع عالمي

السيرة الذاتية للمؤلفين

هرالد شومان Harald Schumann

من مواليد ١٩٥٧، دراسة جامعية لعلوم الاجتماع وتخطيط الأراضي الطبيعية، وحائز على دبلوم في الهندسة. محرر في صحيفتي تاغستسايتونغ ومورغن Tageszeitung و Morgen. واشتغل من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٤ في مكتب مجلة شبيغل Spiegel في برلين ومديراً لقسم السياسة لدى Spiegel Oline ومنذ عام ٢٠٠٤ يعمل محرراً لمهمات خاصة لدى تاغسشبيغل Tagesspiegel، ألف الكتب التالية: «العلف والجوع في العالم» عام ١٩٨٦ و«فخ العولمة» عام ١٩٩٦ بالاشتراك مع هانس بيتر مارتين Hans-Peter Martin و«ماذا يريد منتقدو العولمة؟» عام ٢٠٠٢ بالاشتراك مع كريستيانه غريفه Christiane Grefe و م. غريفرات M.Greffrath.

كريستيانه غريفِه Christiane Grefe

من مواليد ١٩٥٧، خريجة مدرسة الصحفيين بمدينة ميونيخ (ألمانيا) دراسة جامعية في علوم السياسة، محررة لدى صحيفة تسايت Zeit وصحيفة زودْ دويتشه تسايتونغ Suddeuteche Zeitung وفوخنبوست Wochenpost وغيو – فيسن Geo-Wissen. وتعمل منذ عام ١٩٩٩ في مكتب برلين لصحيفة تسايت Zeit. ألفت الكتب التالية: «نهاية زمن اللعب، كيف نخطط لأولادنا» عام ١٩٩٥، و«الفلسفة الصغرى للميول الجامحة»: «أسفار» عام ١٩٩٨، و«التغير المناخي» عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع هرمان شير H.Scheer وكارل آمِري C.Amery.

المترجم: د. محمد الزايد

من مواليد ١٩٤١، طبيب مختص بالجراحة العامة، خريج كلية الطب من جامعة لودفيغ ماكسيميليان Ludwig- Maximilian بمدينة ميونخ (ألمانيا)، مارس العمل باختصاصه في المشافي الألمانية، وترقى في سلم الاختصاص حتى مرتبة رئيس قسم جراحي Chefarzt.

أقام في ألمانيا مدة طويلة تنوف عن اثنتين وثلاثين سنة، واطلع خلالها على المجتمع الألماني وعلى قسط وافر من الثقافة الألمانية، وجانب مهم من تاريخ الأمة الألمانية. مقيم حالياً في دمشق معنياً بشؤون الثقافة والترجمة.

تعليقات ثلاثة من المفكرين
على هذا الكتاب في الطبعة الأولى ٢٠٠٨

بلغت العولمة اتساعاً جديداً، شعوب ودول أصبحت متصلة بعضها ببعض في تبعيات متبادلة منقطعة النظير، بحيث نشأ مجتمع عالمي. إلا أن النظام الجديد هو غير مستقر ومضطرب إلى درجة خطرة، بحيث أن أسواق المال تقترب من الانهيار، والحاجة المتزايدة إلى الطاقة تستفز صراعات من أجل النفط والغاز، والتغير المناخي يهدد الملايين. فهل هناك ما يكفي من الوقت من أجل الاستعداد لمجابهة الأخطار؟. إن هذا الكتاب هو تحقيق عن العالم على أوسع نطاق، وقد كتب بدقة وجرأة وجاذبية بالغة. ويظهر الوجهين الاثنين للعولمة: الجشع التخريبي لدى الذين يملكون المال من جهة، والقوة البناءة للسلام في تشابك العولمة من جهة ثانية. إن من يريد أن يفهم ما يكتب في الصحف، عليه أن يقرأ هذا الكتاب.

يورغن نيفِه Juergen Neffe

ذات مرة كانت توجد عولمة، جنون إمبريالي، إنهاك قدرات البطيئين، وحقد الخاسرين على الرابحين، وأخيراً الحرب الكبرى. إن هذا التاريخ لايجوز أن يعيد نفسه.

إرنست أولريش فون فايتسيكر Ernst Ulrich von Weizsaecker

إنه مؤلف يهز الأعماق، ويحكي عن الحرب العالمية الثالثة التي تتهددنا من أجل مصادر الطاقة، ويحكي عن الأمل من أجل المقاومة والتعقل، اللذين يحتوي عليهما المجتمع الكوكبي الجديد.

جان تسيغلر Jean Ziegler

تعليقات على هذا الكتاب

في الطبعة الثانية (كتاب الجيب) ٢٠٠٩

إن هذا الكتاب هو نوع من إنجيل. وعندما تقرؤونه، تنشأ عندكم رغبة في تغيير شيء ما.

صحيفة تاغسشبيغل Tagesspiegel

إنه تقرير ممتاز عن حالة العالم واقتصاده، فهو لاذع وألمعي في تحقيقاته. شبيغل أونلاين Spiegel online

إنه عمل عملاق، والمعلومات الواردة فيه هي وليدة الساعة بصورة لاتصدق، وقد كتب بكثير من الخبرة، فهو يمثل رؤية لسياسة داخلية للعالم، بالشكل الذي نحن بحاجة إليه.

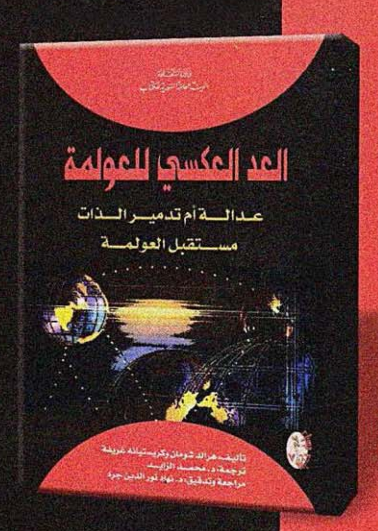
كلاوس توبفر Klaus toepfer، وزير البيئة الأسبق في الحكومة الألمانية، ونائب الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق.

إنه كتاب توضيحي بكل معنى الكلمة. صحيفة فرانكفورتر ألغماينه Frankfurter Allgemeine Zeitung.

إن المعلومات الواردة في هذا الكتاب قد تم التمحيص عنها بشكل شامل، وبهذا فهو عمل مؤثر لدى القراءة، ويهز من الأعماق. صحيفة دي تاغستسايتونغ die tageszeitung.

حاز هذا الكتاب على جائزة (الكتاب السياسي) لعام ٢٠٠٩

من قبل مؤسسة فريدريش إبرت Friedrich – Ebert - Stiftung.







www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١١م